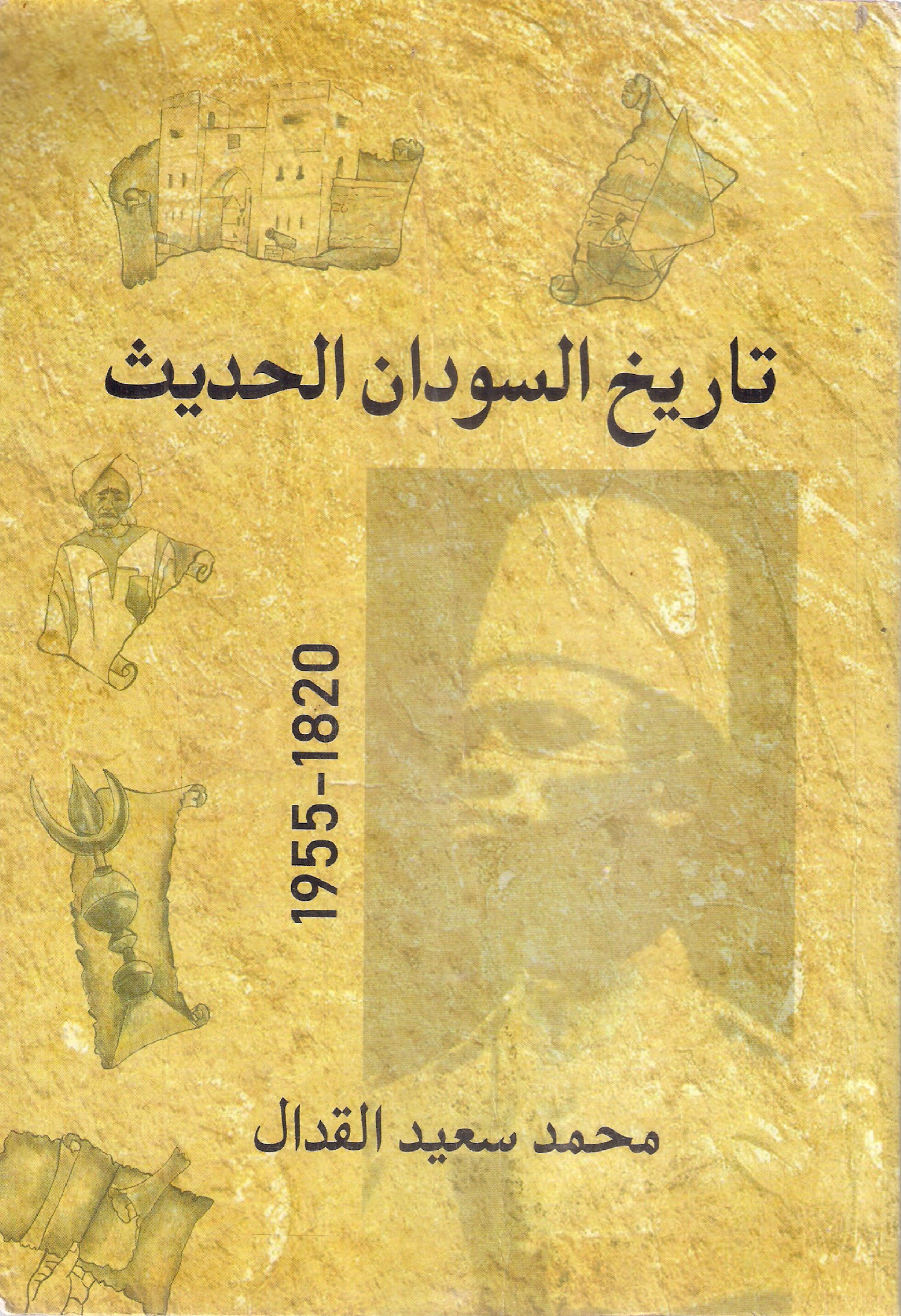

تاريخ السودان الحديث
1955-1820
محمد سعيد القدال





الاسم: محمد سعيد القدال سعيد

الحالة الإجتماعية: متزوج وأب لسبعة من البنين والبنات

المراحل التعليمية: دكتوراه جامعة الخرطوم 1981.

ماجستير جامعة الخرطوم 1971.

ماجستير جامعة كلفورنيا (فرزنو) 1964.

دبلوم آداب جامعة الخرطوم 1958.

الخبرات العملية:

مساعد لمفتش التاريخ بوزارة التربية 1966-1969.

رئيس قسم التاريخ: معهد المعلمين العالي 1970-1972.

محاضر: قسم التاريخ. جامعة الخرطوم 1982-1986.

أستاذ مشارك , بروفسير جامعة الخرطوم وجامعة عدن 1987-2008.



بعض من المؤلفات:

المهدية والحبشة. جامعة الخرطوم 1973.

الإمام المهدي: لوحة لثائر سوداني. جامعة الخرطوم 1985.

السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. جامعة الخرطوم 1986.

الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مايو 1969. الخرطوم 1986.

الانتماء والاغتراب: دراسات في تاريخ السودان الحديث. بيروت 1992.

الإسلام والسياسة في السودان: 651-1985. بيروت 1992.

تاريخ السودان الحديث: 1820-1995. القاهرة 1993.

الشيخ القدال باشا: معلم سوداني في حضرموت جامعة عدن 1997.

كوبر: ذكريات معتقل سياسي في سجون السودان جامعة عدن 2002.

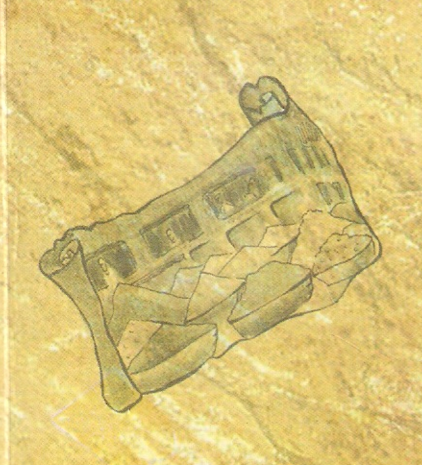
معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني 1946-1971. بيروت 2002.

المرشد إلى تاريخ أوروبا الحديث. جامعة عدن 2000.

تاريخ الطريقة الختمية في السودان (ترجمة) القاهرة 2003.

الشيخ مصطفى الأمين. القاهرة 2004.

القضاء على الصراع القبلي والثأر: دراسة لتجربة حضرموت. صنعاء.



كتب تحت الطبع:

1. الحاج بشير النفيدي. عندما تتألق العصامية السودانية.
2. مدخل إلى منهج الخطاب القرآني.
3. مقالات حول الهوس الديني والإرهاب.

توفي في السادس من يناير عام 2008.

تاريخ السودان الحديث

1955 - 1820


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الدكتور محمد سعيد القدال

تاريــخ السودان الحديث

1820 ـ 1955

2018م

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: 1992
الطبعة الثانية: 2002
الطبعة الثالثة: 2018

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
962.43 محمد سعيد القدال 1935-2008
م س.ت
تاريخ السودان الحديث 1820-1955/ محمد سعيد القدال.-
الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2018م
528 ص: 24 سم.
ردمك 5-197-1-99942-978
1. السودان- تاريخ السودان- العصر الحديث- 1820-1955
أ. العنوان

الطابعون: مطبعة جامعة الخرطوم

الإهداء

إلى أحفادي :

مهيرة ومها ومروة، عدلان أحمد عبد العزيز

معز ومروان ومي، محمد البشير حمزة

هبة ومحمد عثمان، هشام عثمان حسن

لعلكم عندما تكبرون تلمسون في هذه الصفحات بعضاً من نبض جدكم وأشواقه إلى الغد المشرق، فدروس الماضي تضئ الحاضر فتستبين من وهج ضيائه أفق المستقبل. وهذا الكتاب هدية لكم، فقد أضأتم سنوات عمري المكتهل.

شكر وعرفان

تمتد آيات شكرنا لكل من أسهم في إخراج هذه الطبعة الثالثة من هذا الكتاب على النحو الذي هو عليه الآن، فما كان لهذا السفر أن يخرج إلى النور لولا جهود كثيرين ممن حملوا أشواق البطولات الوطنية التي حوى هذا الكتاب. لقد لقينا عنتاً كثيراً في سبيل هذا الإنجاز ولولا مساندة هؤلاء لخار عزمنا دون إنهاء هذا العمل.

أولاً: نبدأ بإسداء الشكر والتقدير للبروفسور/ أحمد إبراهيم أبوشوك الذي تولى كتابة هذه المقدمة الشائقة. كما نتوجه بالشكر للأستاذ عصام حسن صالح بدار جامعة الخرطوم للنشر الذي ذلّل الصعاب التي اعترضت طباعة الكتاب وعلى الجهد الذي بذله في مراجعة وإخراج مسوّدة الكتاب. ونسدي الشكر أيضاً من ورائه لكل العاملين والفنيين والإداريين بمطبعة جامعة الخرطوم على ما أولوه من عناية في طباعة الكتاب.

نخص بالشكر كذلك الأستاذ/ أحمد عبد القادر محمد أحمد على الجهد المضني الذي بذله في تصحيح معظم الأخطاء المطبعية التي اعترت الطبعة الثانية من الكتاب.

ولاننسى أن نقدم وافر الامتنان لكل الذين سألوا عن هذا الكتاب وألحوا على إعادة طبعه منذ أن نفدت طبعته الثانية بالمكتبات.

لهؤلاء وأولئك نسدي جزيل الشكر ونقدم عاطر الامتنان.

و الحمد لله من قبل و من بعد

ناظم محمد سعيد

عن أسرة الراحل بروفسور/ محمد سعيد القدال

محتويات الكتاب

الكتاب الثالث

الكتاب الخامس

14

تقديم الطبعة الثالثة

حَقَّب بعض المؤرخين تاريخ السُّودان إلى قديم، ووسيط، وحديث، مستأنسين في ذلك بالتحقيب الثلاثي للتاريخ الأوروبي، الذي ارتبط بأحداث مفصلية، شكَّلت السمات العامَّة لحقبه التاريخيَّة ومازت بينها؛ لكن لا يعني ذلك أنَّ فواصل الحقب التاريخيَّة في السُّودان كانت متطابقةً مع نظائرها الأوروبية. بل نلحظ أنَّ ملامح الحِقْبَة الحديثة في السُّودان بدأت تتشكل بعد الغزو التُرْكي-المصري عام 1820م، وارتبطت عمليَّة التشكل بتحولات أساسيَّة في التركيبة السياسيَّة والاقتصادية-الاجتماعيَّة لسودان ما قبل العهد التُرْكي-المصري. وتمثلت تلك التحولات في توحيد الممالك والمشيخات السُّودانيَّة في كينونة سياسيَّة، أُطلق عليها "السُّودان التُرْكي-المصري" لاحقاً. وكان ذلك السُّودان التُرْكي-المصري محكوماً بحزمة نظم إدارية-امبرياليَّة،حددت أبعاد العلاقة الرأسيَّة فيه بين الحكام والمحكومين، ووثقت حركة التجارة المحليَّة بالسوق الرأسمالي العالمي.

ظهرت مجموعة من الدراسات التاريخيَّة التي تناولت هذه الحِقْبَة الحديثة في تاريخ السُّودان (1820-1955م)، من زوايا مختلفة. ونعرض في هذا الجزء الدراسات الشاملة منها،دون المقالات والدراسات الجزئيَّة ذات الموضوع الواحد، أو الموضوعات المتعددة، وذلك بهدف وضع كتاب البروفيسور محمد سعيد القدال، تاريخ السُّودان الحديث، 1820-1955م، بين الأدبيات النظيرة له. ويأتي في مقدمتها كتاب البروفيسور مكي الطيب شبيكة الموسوم بـ "السُّودان في قرن، 1819-1919م"، والذي صدرت طبعته الأولى في القاهرة عام 1947م. بدأ شبيكة كتابه القرني بإرهاصات الغزو التُرْكي المصري، وختمه بنهاية الحرب العالميَّة الأولى، التي أفرزت واقعاً جديداً في الوطن العربي الذي كان يخضع خضوعاً اسمياً إلى الخلافة العثمانيَّة، كما أنها أسهمت في القضاء على السُّلطان علي دينار (ت. 1916م)، آخر سلاطين الفور، وضم دارفور رسمياً إلى السُّودان الإنجليزي-المصري عام 1916م. وبعد عقد ونيف من الزمان صدر كتاب للمؤرخ البريطاني بيتر هولت (Peter Holt) عن "تاريخ السُّودان الحديث"، بدءاً بالغزو التُرْكي-المصري وانتهاءً بمطلع الحكم العسكري الأول (1958-1964م) في السُّودان. ثم ظهر في العام 1964م كتاب ثالث بعنوان "تاريخ السُّودان الحديث"، لمؤلفه الأستاذ ضرار صالح ضرار، الذي وصف الكتاب في مقدمته بأنه "دراسة من سوداني لتاريخ بلاده في الحِقْبَة الأخيرة، التي برز فيها السُّودان كجزءٍ من أجزاء الصراع العالمي، حيث انتهت فترة ما يُشبه العصور الوسطى من تاريخه؛ ليدخل السُّودان في عصره الحديث. وابتدأت تلك الحِقْبَة باستيلاء محمد علي باشا- والي مصر- على السُّودان،

وضمِّه إلى ممتلكاته، مما جعل البلاد بعد ذلك موضع صراع للأطماع الأوروبية. وتنتهي فترة التأريخ في هذا الكتاب باستقلال السُّودان الذي حدث في أول يناير عام 1956م." وإلى جانب هذه الكتب الثلاثة كان هناك كتاب مدرسي باللغة الإنجليزية عن "مختصر تاريخ السودان" القديم والوسيط والحديث للأستاذ مندور المهدي، وكذلك "تاريخ السُّودان الحديث" للبروفيسور حسن أحمد إبراهيم، الذي كان يُدرَّس لطلبة المساق الأدبي في المدارس الثانويَّة. وإذا أنعمنا النظر في هذه الكتب، نلحظ أنها اتسمت بأربع سمات ضيَّقت دائرة تداولها، أو قللت من سعتها المعرفيَّة، وهي تتمثل في قصر الحيز الزمني (شبيكة)، والحاجز اللغوي للقارئ العربي (هولت، المهدي)، والمنهج شبه الأكاديمي في تدوين التاريخ (ضرار)، والإيجاز في العرض حسب متطلبات الكتابي المدرسي (المهدي، إبراهيم). وسداً لهذه الثغرات المنهجيَّة واللغويَّة، أصدر البروفيسور محمد سعيد القدال "تاريخ السُّودان الحديث، 1820-1955م" في طبعته الأولى في القاهرة عام 1992م، ثم في طبعته الثانية في أم درمان: مركز عبد الكريم الثقافي، عام 2002م. وفي العام 2008م صدر كتاب باللغة الإنجليزية عن "تاريخ السودان الحديث"، للبروفيسور روبرت كولنز (Robert Collins)، ترجمه إلى اللغة العربية مصطفى مجدي الجمال، ونشره المركز القومي للترجمة (القاهرة) عام 2010م، ويغطي الكتاب فترات تاريخ السودان الحديث (التركي-المصري، والمهدية، والحكم الثنائي)، والفترات المعاصرة إلى عام 2006م.

إذاً، ما أهميَّة "تاريخ السودان الحديث، 1820-1955م" للقارئين بالعربيَّة والمهتمين بتاريخ السُّودان؟ تتمثل أهميته في أربع نقاط جوهريَّة، وذات صلة وثيقة بموضوعه، وبالفرضيات التي أستند إليها، وبالمنهج الذي تبنَّاه المؤلف في عرض أجزائه (أو كتبه كما أطلق عليها المؤلف) الخمسة وفصوله الاثنين وعشرين. وأول هذه النقاط، إنَّ هذا الكتاب يقدم للمكتبة العربيَّة دراسة شاملة عن تاريخ السُّودان الحديث (1820-1955م)، في شكل سفر للتثقيف الجماهيري، ومرجع دراسي لطلبة الجامعات، الذين يدرسون تاريخ السُّودان الحديث متطلباً جامعياً، أو تخصصاً في مجال التاريخ.

وثانيها، إنَّ هذا الكتاب قد انطلق من نظرة ثاقبة، مفادها أنَّ تاريخ الفترة المدروسة عبارة عن تاريخ حكم أجنبي ومقاومة داخليَّة في السُّودان، إذ أنها تبدأ بالعهد التُّركي-المصري (1820-1881م)، الذي أسهمت المهديَّة ثورةً ودولةً (1881-1898م) في تقويض أركانه، وعلى انقاض المهديَّة أُسس الحكم الإنجليزي-المصري (1898-1955م)، الذي دخلت الحركة الوطنيَّة معه في حركة شدٍ وجذبٍ إلى أن أعلن استقلال السُّودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م. ولذلك

يرى القدال أن تاريخ هذه الحِقْبَة في جوهره يتبلور في "دراسة نظم الحكم الأجنبي وممارسته، ثم دراسة مصادمة أهل السُّودان لذلك الحكم في أشكال مختلفة"، امتدت لقرن وربع من الزمان. وفي إطار جدليَّة الفعل الاستعماري ورد الفعل الوطني، استطاع القدال أن يبرز الجوانب الاستغلاليَّة للمُسْتَعْمِر، ويبين كيف وظَّف المُسْتَعْمِر قدرات أهل السُّودان البشريَّة في خدمة أجندته الاقتصاديَّة والسياسيَّة الناهبة لخيرات البلاد والمقيدة لحريات أهلها السياسية.

وثالثها، إنَّ تاريخ السُّودان الحديث قد خرج على الحِقَب التاريخيَّة المغلقة، التي قسمت صيرورة الحركة التاريخيَّة في السودان إلى فترات موسومة بأسماء بعض الحُكَّام في مصر أو السُّودان، فمثلاً في دراسة العهد التُّرْكي-المصري (1820-1885م) قُسمت الحِقْبَة الزمنيَّة إلى عهد محمد علي باشا، وعباس باشا، ومحمد سعيد باشا، والخديوي إسماعيل باشا؛ وفي فترة الحكم الثنائي (1898-1956م) إلى عهد السير فرانسيس رجيلند ونجت (Francis Reginald Wingate)، و السير لي إستاك (Lee Stack)، و السير جون لودر ماڤي (John Loader Maffey)، و السير جورج استيورات سايمز (George Stewart Symes)، دون النظر بإمعانٍ في التطورات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وإسقاطاتها على المشهدالسياسي المحلي، وكذلك النظر في المؤثرات الخارجيَّة التي شكلت بُعداً مهماً في واقع الحراك السياسي في السُّودان. وتجاوزاً لهذه المشكلة المنهجيَّة، نظَّم القدال هيكل كتابه، موضوع هذا التقديم، وفق جدليَّة ثلاثيَّة، تتمثل في التمكين السياسي، وبناء الدولة ونظمها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، ثم المقاومة الداخليَّة التي كانت تنمو في ظل الأنظمة السياسيَّة الحاكمة، ثم تثور عليها، وهكذا دواليك. وبهذا العرض الجدلي استطاع القدال أن يتجاوز إخفاقات بعض الدراسات السابقة، وينظر إلى حركة تاريخ السُّودان الحديث من منظورٍ شامل، تتجه بوصلته صوب التركيبة الاقتصادية-الاجتماعيَّة، وأثرها في التحولات الفكريَّة والسياسيَّة الفوقيَّة،بعيداً عن رهانات التفسير البطولي أو المثالي للتاريخ، الذي لا يقدم تحليلاً منطقياً لدور الفردالجمعي في إطار الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرز الظروف الموضوعيَّة والبيئة الحاضنة للحدث التاريخي.

رابعها: إنَّ هذا الكتاب استند إلى كم وافرٍ من المصادر الأوليَّة والدراسات السابقة التي انجزها باحثون أكفاء عن تاريخ السُّودان الحديث باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة، فضلاً عن الأدبيات التي انجزها المؤلف نفسه، والتي نذكر منها: "الإسلام والسياسة في السُّودان: 621-1985م"؛ و"الإمام محمد أحمد المهدي: لوحة لثائر سوداني"، و"السياسة الاقتصاديَّة للدولة المهدية"؛ و"المهديَّة والحبشة"؛ و"الانتماء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السُّودان"؛ و"تاريخ الطريقة الختميَّة

في السُّودان (تعريب المترجم له)".ويضاف إلى ذلك خبرته الطويلة في مجال التعليم والتعلم، حيث بدأ القدال حياته الأكاديميَّة مدرساً لمادة التاريخ في المدارس الثانويَّة (1959-1969م)، ثم أستاذاً للتاريخ بمعهد المعلمين العالي (1970-1972م)، وكليَّة الآداب بجامعة الخرطوم (1981-1992م)، وكليَّة التربية بجامعة عدن (1993-2000م)، وأخيراً ختم حياته الأكاديميَّة بالعودة إلى كليَّة الآداب بجامعة الخرطوم (2000-2008م).ويعلِّق القدال نفسه على أحد مخرجات هذه الخبرة المتراكمة، قائلاً: إنَّ طلابي ساعدوني "على استقامة بعض الحقائق، ودفعوني بحب استطلاعهم إلى الاستزادة من المعرفة، وأوحوا إليّ بعض الأفكار والاستنتاجات. لقد كانوا أجيالاً نابهة، يقظة الحس، رفيعة الأداء. فشكري لهم لما تعلمته منهم. وشكري إلى مجموعات المعتقلين السياسيين، الذين التقيتُ بهم في سجون السُّودان: في سجن كوبر العمومي، وسجن سواكن، وبالذات المعتقلين السياسيين في سجن بورتسودان العمومي في الفترة من أكتوبر 1989 وحتى أكتوبر 1990. فقد استمعوا إلى بعض المحاضرات من هذا الكتاب. وكانت أمسيات ثرة تلك التي تناولنا فيها بالحوار تاريخ السُّودان الحديث." ولهذا وغيره، يُعدُّ كتاب "تاريخ السُّودان الحديث" نسيج وحده؛ لأنه استند إلى العديد من المصادر الأوليَّة والثانويَّة،كما أنَّ ميسمه المعرفي استقام على يد أستاذ خبير في صنعة التعليم والتعلم، وفي تدريس التاريخ لأجيال متعاقبة من الطلبة النابهين.

يعكس تاريخ السُّودان الحديث طرفاً من منهج البحث العلمي الذي تبنَّاه القدال في دراساته السابقة واللاحقة، مستنداً في ذلك إلى موجِّهات الماديَّة التاريخيَّة، القائمة على فرضيَّة التركيبة الاقتصاديَّة المؤثرة في تحديد أنماط الحياة الفكريَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة. وإلى جانب ذلك استخدم مناهج العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة الأخرى استخداماً تكاملياً في تحليل النصوص الوثائقيَّة التي اعتمد عليها في دراساته عن المهديَّة؛ لأنه كان يعتقد أن الوثائق ليست نصوصاً محايدة، أوحقائق مجردة، بل نصوص تعبِّر عن فعل أو رد فعل في واقع سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي معين؛ ولذلك يجب أن تخضع إلى تحليل موضوعي في إطار ذلك الواقع الذي نشأت فيه؛ لتكتمل صورتها عندما يُعاد تصميمها في متون السرديات التاريخية. ويظهر هذا المنهج جلياً في هذا الكتاب موضوع التقديم، وفي مختارات أخرى من أدبياته، مثل: "الإمام محمد أحمد المهدي: لوحة لثائر سوداني"، و"السياسة الاقتصاديَّة للدولة المهدية"؛ و"المهديَّة والحبشة". ونلحظ من زاوية أخرى تأثُّره بمدرسة الحوليات الفرنسيَّة، التي كانت تروِّج للمنهج المقارن في قراءة الحدث التاريخي الواحد عبر أمدٍ زمنٍ طويلٍ، وفي فضاءٍ مكانيٍ واسعٍ. ويبرز هذا التأثر في كتابه عن "الإسلام والسياسة في السُّودان: 621-1985م"، والذي وصفه البروفيسور يوسف فضل حسن

بأنه "تجربة متميزة في تناول ظاهرة تاريخيَّة واحدة، ربط الدين بالدولة، عبر حِقَبٍ تاريخيَّة تمتد منذ دخول العرب السُّودان وحتى تطبيق قوانين سبتمبر 1983م. وقد وظَّف القدال كل خبراته لإنجاز هذا العمل، فهو لا يقف عند سرد الأحداث، وإنما يبين متى حدثت، ولماذا حدثت؟ وكيف حدثت؟" وفي أدبياته عن سِيَر الأعلام تجاوز القدال أسقاط التفسير البطولي للتاريخ إلى دائرة النظر في دور الفرد الجمعي، وطبيعة علاقته المتبادلة مع المجتمع الذي عاش بين ظهرانيه. ويتجلى هذا المنحى في طبيعة الأسئلة التي طرحها في تقديم كتابه "الإمام محمد أحمد المهدي: لوحة لثائر سوداني" : "كيف نشأ محمد أحمد؟ وكيف تطورت شخصيته؟ وكيف خرج من جو الصوفيَّة إلى جو المهدية؟ وكيف تفاعل مع مجتمعه حتى تمَّ ذلك الخروج؟ وما العوامل التي كان أثرها كبيراً على نفسه، والتي دفعته إلى دروب من الحياة كانت جديدة على كثير من معاصريه؟ وكيف استطاع شاب في الخامسة والثلاثين من العمر أن يقيم الأرض على حكم أجنبي بغيض، وأن يقود الآلاف في معارك عنيفة، ويحمل لواء النصر خفاقاً طوال أربع سنوات؟" ثم وضع القدال هذه الأسئلة الجزئيَّة في إطار أسئلة محوريَّة أوسع نطاقاً، ونذكر منها: "كيف يلعب الفرد دوراً كالذي لعبه المهدي في حياة السُّودان؟ هل يستطيع الفرد أن يحرك التاريخ بذلك الصخب الذي فعله المهدي؟" ويردُّ على هذه الأسئلة، قائلاً: "وفي السُّودان حيث تضعف القاعدة الماديَّة والثقافيَّة، وينحصر الوعي، حيث يلعب الزعيم، والحاكم، والفقير "أي رجل الدين" دوراً في حياة الناس، يبرز دور الفرد في الأحداث الأكثر سطوعاً. وربما بدأ أنه مستقل استقلالاً مطلقاً عن الأحداث، هو قطعاً ليس كذلك. ولكن حجمه الذي يلعبه أكبر، وهو محكوم في آخر الأمر بالظروف الموضوعيَّة وخاضع لها... فلا حديث عن الظروف بلا قائد، ولا عن قائد بلا ظروف موضوعية." وفي ضوء هذه الثنائيَّة الجدليَّة بين الفرد والظروف الموضوعيَّة المحيطة، قدَّم القدال دراسة رائدة عن الإمام المهدي، وسار على نهجها في سيرة "الشيخ القدال باشا: مُعلم سوداني في حضرموت: ومضات من سيرته: 1903-1975م"، وفي سيرة "الشيخ مصطفى الأمين: رحلة عمر من الغبشة إلى هامبورج"، التي ألَّفها بالاشتراك مع الدكتور عاطف عبد الرحمن صغيرون؛ وفي سيرة "السلطان علي بن صلاح القعيطي: نصف قرن من الصراع السياسي في حضرموت"، التي ألَّفها بالاشتراك مع الأستاذ علي بن صلاح القعيطي. وآمل أن تكون هذه النماذج قد أبانت السمات العامَّة لمنهج الأستاذ القدال في البحث العلمي والتدريس، كما أنها أنارت الطريق للقارئ الفطن الذي سيلحظ استخدام هذا المنهج المركب في أكثر من موضع في "تاريخ السُّودان الحديث، 1820-1955م".

وفي ختام هذا التقديم، تبقى ليَّ كلمة أخيرة، مقصدها أنَّ القدال كتب في تقديم الطبعة الثانية لكتاب "تاريخ السُّودان الحديث"، قائلاً: "وصلتني رسالة من صديقي البروفيسور يوسف فضل، المدير الأسبق لجامعة الخرطوم، تاريخها 1996/6/2، أبدى فيها إعجابه بالكتاب. وتلقيتُ رسالة من الأخ محمد الحسن القدال من البحرين، قال فيها إنَّ الكتاب أحسن ما قرأ عن تاريخ السُّودان الحديث. إلى جانب تعليقات أخرى من عدة جهات. وكلها أسعدتني، ودفعتني إلى إعادة طباعته. ولن تكتمل سعادتي إلا بإنجاز الجزء الثاني من عام 1956 إلى 1969، الذي حالت ظروف الاغتراب القهري دون إنجازه. وإذا لم يتحقق ذلك، فأنا على يقين من أنَّ أجيالاً فتيَّة، سوف تتولى إنجازه، بطريقة ستكون بلا شك أفضل." للأسف توفي الأستاذ محمد سعيدالقدال في يوم الأحد الموافق 6 يناير 2008م، بعد عمر ناهز ثلاثة وسبعين عاماً، وقبل أن يرى مشروع كتابه الثاني النور. لكن العزاء في صدق حدسه التاريخي؛ لأنَّ طالبته الألمعيَّة البروفيسور فدوى عبد الرحمن علي طه، قد تبنَّت هذا المشروع، وشارفت الآن على إنجازه.

أحمد إبراهيم أبوشوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
كليَّة الآداب والعلوم، جامعة قطر
الدوحة، 30 ديسمبر 2017م

تقديم الطبعة الثانية

انقضت عشر سنوات منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب، تلقيت خلالها رسائل متعددة تطلب مني إعادة طباعته. فما فتئت بنتي منى التي كانت طالبة بقسم الآثار بجامعة الخرطوم، تلحّ عليّ في هذا الأمر. ولعلها كانت بإلحاحها تعكس رغبة الجيل الذي كدنا أن نغترب عنه. فلها مني الشكر على هذا التشجيع.

ووصلتني رسالة من صديقي البروفيسور يوسف فضل المدير الأسبق لجامعة الخرطوم تاريخها 1996/6/2، أبدى فيها إعجابه بالكتاب. وتلقيت رسالة من الأخ محمد من البحرين، قال فيها إن الكتاب أحسن ما قرأ عن تاريخ السودان الحديث. بجانب تعليقات أخرى من عدة جهات. وكلها أسعدتني ودفعتني إلى إعادة طباعته. ولن تكتمل سعادتي إلا بإنجاز الجزء الثاني من عام 1954 إلى 1969، الذي حالت ظروف الاغتراب القهري دون إنجازه. وإذا لم يتحقق ذلك، فأنا على يقين من أن أجيالاً فتية سوف تتولى إنجازه بطريقة ستكون بلا شك أفضل.

واعترى الطبعة الأولى أخطاء عديدة. بعضها مسؤولية المطبعة، وبعضها يعود لقصوري. وتولى اثنان من الأكاديميين الحاذقين تصحيحها بمبادرات فردية، يدفعهما إحساسهما العلمي ودون منّة، وهما الدكتور محجوب التجاني والدكتور محمد. فإذا ظهرت هذه الطبعة بشكل أحسن فالفضل يعود لهما، فلهما الشكر أجزله. وتولت ابنتي جوليا الطالبة بجامعة الخرطوم نقل التصحيح في نسخة واحدة، وبذلت جهداً صبوراً ومقدراً استهلك جانباً كبيراً من عطلتها. وشكري للأخ وهيب مهدي الذي تولى أعمال الكمبيوتر ببراعة.

وأتقدم بالشكر إلى بعض الجهات والأفراد لمساعدتهم على توزيع الكتاب. فتولى الأخ فضل عبيد متابعة الحصول على موافقة الرقابة على دخول الكتاب السودان. وقامت دار النشر بجامعة الخرطوم بتوزيع الكتاب في السودان.

والشكر أجزله للبنك السوداني الفرنسي ومدير الاستثمار الحاج أبو نخيلة، لمساهمتهم في تمويل هذه الطبعة.

الخرطوم/ فبراير 2002

تقديم الطبعة الأولى

ليس الهدف من هذه الدراسة تقديم بحث أكاديمي مكثف حول تاريخ السودان الحديث، الذي يمتد من 1820 إلى 1955. وما باستطاعة باحث واحد إنجاز مثل هذا الجهد منفرداً، مهما توفرت له من قدرات ووقت. كما تناول باحثون أكاديميون جوانب متعددة من تاريخ السودان خلال هذه الفترة، وقدموا إنجازاً علمياً متميزاً، يشكل في مجمله أساساً متيناً لأي دراسة شاملة مثل التي نقدمها في هذا الكتاب.

فما هو إذن الهدف من هذا الكتاب؟ الأهداف متعددة ومتشابكة. أولها: أنه لم يصدر كتاب باللغة العربية يؤرخ لهذه الفترة، ما عدا بعض الكتب المدرسية المختصرة. أما كتاب «السودان في قرن» للبروفيسور مكي شبيكة، الذي صدر قبل نصف قرن، فهو يغطي الفترة حتى عام 1920. كما أنجزت خلال هذه الفترة العديد من الدراسات التاريخية العلمية، وتطورت وسائل البحث الأكاديمي ومناهجه، مما يستوجب الأخذ بها وإبرازها في هذا الكتاب بقدر المستطاع. فالفضل في هذا الكتاب يعود إلى أجيال المؤرخين السودانيين والأجانب الذين وفروا الإمكانيات لإعداده.

وثاني الأهداف: أن دراسة تاريخ السودان ظلت تخضع خضوعاً مغلقاً للتسلسل الزمني للأحداث، وظلت حبيسة الفترات التاريخية للحكام، وكأنما التاريخ مجرد سرد للتسلسل الزمني للأحداث ولإنجازات الحكام، دون الاهتمام الكافي لتطور المجتمع. وقد تناولنا هذا المنهج الأحادي وجوانب قصوره في دراسة بعنوان» المدرسة التاريخية السودانية: المنهجية والإيديولوجية» المنشورة في كتابي «الانتماء والاغتراب». فأصبح من الضروري أن تكون هناك بداية تؤرخ لهذه الفترة بشكل شامل، وتخرج من دائرة القصور الذي لازم الدراسات التاريخية السابقة. وهذه الدراسة مجرد بداية. ولأنها بداية، فهي تحمل كل ما في البدايات من قصور.

والهدف الثالث: أن الطلاب في الجامعات والمعاهد السودانية، في حاجة إلى كتاب دراسي يرتكزون عليه في سعيهم الأكاديمي، بدلا من الجري اللاهث خلف هذا الكتاب وذاك بحثا عن حقيقة غائبة، وقد لا تتوفر لهم في الكتاب الذي جدوا في السعي إليه. فهذا الكتاب محاولة لتوفير أهم الحقائق المتعلقة بتاريخ السودان الحديث، ليكون أساسا ينطلق منه الطلاب إلى دراسات متخصصة تثري البحث العلمي وتعمّقه.

والهدف الرابع: هو حاجة القارئ العربي لمعرفة تاريخ السودان الحديث أو بعض جوانبه، ولا يجد ذلك القارئ الكتاب الذي يوفر له ما يريد من معرفة ويشفي غليله إليها. إنها أسباب متشعبة، ولكنها تلتقي في ضرورة وضع هذا الكتاب.

وتستوقف الباحث ظاهرة هامة في تاريخ السودان الحديث في هذه الفترة، وهي خضوعه طوالها للحكم الأجنبي. كان أولا الحكم التركي ـ المصري، ثم الحكم البريطاني، ما عدا ثلاثة عشر عاما هي فترة الدولة المهدية السودانية المستقلة. فتصبح دراسة تاريخ السودان الحديث في أساسها هي دراسة نظم الحكم الأجنبي وممارساته، ثم دراسة مصادمة أهل السودان لذلك الحكم في أشكال مختلفة امتدت لمدى قرن وربع، وهي مصادمة شهدت صعودا وهبوطا ومدا وجزرا، ولكنها لم تتوقف. وألقى ذلك المدى الزمني الشاسع للحكم الأجنبي بظلال كثيفة على تاريخ السودان. فقد استغلت إمكانياته وخضع تطوره لاحتياجات الحكم الأجنبي ومتطلباته. وبقي قدره أسيرا لتلك الاحتياجات والمتطلبات. فأرهقت البلاد أيما إرهاق. وبرزت الكينونة السياسية الموحدة للسودان مع مجيء الحكم الأجنبي، فأخضعها وكيّفها لاحتياجاته. فكان الصراع مع الحكم الأجنبي ومحاولات أهل السودان للانعتاق من قبضته هي العامل الذي شكل مجرى الحركة التاريخية للسودان الحديث.

ينقسم هذا الكتاب إلى خمسة أجزاء، يتناول كل واحد منها مرحلة تاريخية لها خصوصيتها المتميزة. فيتناول الكتاب الأول الحكم التركي ـ المصري: 1820 ـ 1885. ويحتوي على أربعة فصول يعالج كل فصل منها موضوعا قائما بذاته. فالفصل الأول عن تكوين الإمبراطورية المصرية في السودان الذي بدأ عام 1820 وتواصل حتى عام 1874. وبرزت من ذلك التوسع الكينونة السياسية الموحدة للسودان. ويتناول الفصل الثاني النظام الإداري الذي حكم به الأتراك تلك الإمبراطورية. ويتناول الفصل الثالث سياستهم الاقتصادية. ويستعرض الفصل الرابع المقاومة السودانية للحكم التركي ـ المصري. وكانت تلك المقاومة تمهيدا لانفجار الثورة المهدية، وهي موضوع الكتاب الثاني.

وينقسم الكتاب الثاني إلى خمسة فصول. الأول عن أسباب الثورة المهدية، والثاني عن المرحلة الأولى للثورة من اندلاعها حتى بروز المجتمع المهدوي في قدير. والثالث عن تطور الثورة المهدية وموقف الحكم التركي ـ المصري منها. ويواصل الفصل تتبع انتشار الثورة وموقف بريطانيا بعد احتلالها لمصر. ويتناول الفصل الخامس انتصار الثورة المهدية وسقوط الخرطوم.

يتناول الكتاب الثالث الدولة المهدية في السودان: 1885 ـ 1898. وينقسم إلى خمسة فصول. الأول عن النظام الإداري، والثاني عن النظام المالي، والثالث عن السياسة الخارجية، والرابع عن المعارضة الداخلية لحكم الخليفة عبد الله، والخامس عن التغول الإمبريالي على السودان وغزوه وهزيمة الدولة المهدية.

الكتاب الرابع عن الحكم الاستعماري للسودان: 1899 ـ 1955. وينقسم إلى ثلاثة فصول. الأول عن النظام الإداري، والثاني عن النظام الاقتصادي، والثالث عن الخدمات الاجتماعية والتركيب الاجتماعي.

ويتناول الكتاب الخامس تاريخ الحركة الوطنية السودانية: 1899 ـ 1953. وتداخل تاريخ الحركة الوطنية مع الحكم البريطاني. فقد كانت السياسة البريطانية في بعض جوانبها ردّ فعل لمواقف الحركة الوطنية، كما تأثرت الحركة الوطنية بدورها بردود تلك الأفعال. فالتداخل بينهما كبير ومتشعب. ولكن آثرنا أن نتناول تاريخ الحركة الوطنية في كتاب مستقل حتى نستبين معالمها وحتى لا تنطمس بين إجراءات السياسة البريطانية، ليتضح خط تطورها بعيدا عن مجرد ردود أفعال. وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول، رأينا أنها درجات متميزة في تطور الحركة الوطنية السودانية، وهي: 1899 ـ 1918؛ 1918 ـ 1924؛ 1925 ـ 1937؛ 1938 ـ 1945؛ 1945 ـ 1953. ورأينا أن نقف على تاريخ الحركة الوطنية في عام 1953 بعد إبرام اتفاقية الحكم الذاتي، باعتبار أن فترة الحكم الذاتي من 1954 إلى 1955 تدخل في إطار السودان المستقل وتحمل ملامحه، أكثر من كونها جزء من تاريخ السودان في ظل الحكم البريطاني.

ورصدنا في نهاية كل من المقدمة والكتاب الأول والثالث والخامس قائمة بأهم المراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، والتي يمكن أن يرجع إليها القارئ للمزيد من المعرفة حول تاريخ كل فترة. وحرصنا أن تكون الكتب التي أوردناها متوفرة ويمكن الحصول عليها. وأغفلنا ذكر المصادر والوثائق غير المتداولة وليست في متناول القارئ. كما أغفلنا الهوامش إلا ما رأينا أنه ضروري منها، لأن كتابا عاما كهذا لا يحتاج فيه القارئ إلى ذكر كل مصدر. ومن أراد المزيد من المراجع فدونه قائمة الكتب التي أوردناها. وذيلنا الكتاب ببعض الملاحق، وهي أساسا أهم الوثائق والمعاهدات المتعلقة بتاريخ هذه الفترة. وأضفنا خمس خرائط.

أما الذين يستحقون الشكر والتقدير لجهودهم التي ساعدت على وضع هذا الكتاب فهم كثر. أولهم تلاميذي وطلابي منذ أن بدأت اعمل في مهنة التعليم بالمرحلة الثانوية عام 1958، ثم بالمعاهد التربوية، وأخيرا بجامعة الخرطوم. فقد ساعدوني، من حيث يدرون ولا يدرون، على

استقامة بعض الحقائق، ودفعوني بحب استطلاعهم إلى الاستزادة من المعرفة، وأوحوا إليّ بعض الأفكار والاستنتاجات. لقد كانوا أجيالا نابهة يقظة الحس رفيعة الأداء. فشكري لهم لما تعلمته منهم. وشكري إلى مجموعات المعتقلين السياسيين الذين التقيت بهم في سجون السودان: في سجن كوبر العمومي وسجن سواكن، وبالذات المعتقلين السياسيين في سجن بورتسودان العمومي في الفترة من أكتوبر 1989 وحتى أكتوبر 1990. فقد استمعوا إلى بعض المحاضرات من هذا الكتاب. وكانت أمسيات ثرة تلك التي تناولنا فيها بالحوار تاريخ السودان الحديث. وكان لمناقشاتهم الفضل في إثراء بعض أجزاء هذا الكتاب. وهناك مجموعات أخرى من زملاء المهنة والأصدقاء الذين يضيق المجال عن ذكرهم، فلهم جميعا شكري. ولكن أخص بالتقدير الأستاذ عوض عثمان مكي الذي تكبد مراجعة المسودة الأولى بحذق المعلم القدير، فقوّم ما اعتراها من سقطات لغوية ونحوية. وأخص بالشكر أيضا الأستاذ محجوب محمد صالح لملاحظاته الثاقبة عن الكتابين الرابع والخامس، وما أمدني به من وثائق. والشكر للأستاذين محجوب عثمان ومحمد نور السيد لتشجيعهما المستمر.

وبعد، فهذا كتاب من جهد أجيال وحصاد سنوات. فإن كان فيه ما يفيد فهو من جهد تلك الأجيال. وإن اعتراه قصور، فلأن تلك السنوات والحقب لم توظف توظيفا كافيا للتعلم من تلك الأجيال. والعزم معقود على تلافي أي قصور مستقبلاً.

الخرطوم/ فبراير 1992

مقدمة

هذه المقدمة خلفية أساسية لدراسة تاريخ السودان الحديث، نتناول فيها أولاً تعريف بلاد السودان وتعبير السودان الحديث. ثم نوضح الأوضاع التي سادت في أوربا في القرن التاسع عشر، والأوضاع التي استجدت في مصر في نفس القرن. وتنتهي بتوضيح أهم التطورات في بلاد السودان الشرقي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

1 - تعريف بلاد السودان

كان يطلق على سودان اليوم، قبل خضوعه للاستعمار التركي - المصري، اسم بلاد السودان. وهذا اصطلاح جغرافي عرقي ابتدعه الرحالة المسلمون عند ملامستهم لهذه المنطقة، التي تسكنها قبائل سوداء البشرة، فسموها بلاد السودان، وسودان جمع أسود. ثم قسموها إلى بلاد السودان الشرقي وتشمل أغلب سودان اليوم، وأوسط وتشمل دار فور وودّاي، وغربي وتمتد حتى المحيط الأطلسي. وكان سودان اليوم (بلاد السودان الشرقي وجزء من بلاد السودان الأوسط) يتألف من عدة ممالك ومشيخات هي:

(أ) مملكة الفونج (1504 - 1821). وتسمى أيضاً مملكة سنار والسلطنة الزرقاء، وعاصمتها سنار. وتمتد من الشلال الثالث حتى حدود إثيوبيا جنوباً، ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غرباً. وتتألف مملكة الفونج من عدة سلطنات ومشيخات، خضع بعضها للفونج مباشرة وهي: مشيخة خشم البحر، مملكة فازغلي، مشيخة الحمدة، مملكة بني عامر، مملكة الحلنقة؛ وخضع لها البعض الآخر بواسطة العبدلاب وهي: مشيخة الشنابلة والمناصير، وممالك الجموعية والجعليين والميرفاب والرباطاب والشايقية والدّفار ودنقلا العجوز والخندق وأرقو.

(ب) قبائل البجة في الشرق. وأهم مركز لهم مدينة سواكن، التي كان يحكمها أمير يتم اختياره من بين الحداربة وهم خليط من عرب وبجة، ويسيطرون على تجارة سواكن.

(ج) مملكة كردفان. نشأت في كردفان مملكتان: تقلي في الجنوب، والمسبعات في الشمال. ويطلق اسم مملكة كردفان أحياناً ليعني تجاوزاً مملكة المسبعات، وعاصمتها الأبيض. وقد تأثر تاريخ كردفان كثيراً لوقوعها بين مملكة الفونج في الشرق ومملكة الفور في الغرب، مما جعل مصيرها يتقلب كثيراً بين المملكتين، حتى غدت بمثابة الحاجز بينهما (buffer). على أنها تمتعت بالاستقلال في فترات.

(د) مملكة الفور (1660 ـ 1874) عاصمتها الفاشر، وتمتد حدودها من وداي غرباً حتى حدود كردفان، ويحدها من الجنوب بحر الغزال.

(هـ) القبائل الزنجية في الجنوب، من أهمها الدينكا والشلك والنوير والزاندي. وهذه القبائل ليست جزءاً من بلاد السودان الشرقي، ولكن بعد الغزو التركي ـ المصري أصبحت جزءاً من السودان.

كل هذه التكوينات السياسة والإقليمية بدأت بعد عام1821 تتشكل في كينونة سياسية، هي التي عُرفت بالسودان. على أن تلك الكينونة لم يكتمل تأسيسها في عام أو بضعة أعوام، بل تواصلت عملية التوسع طوال العهد التركي ـ المصري حتى آخر حقبة من وجوده.

كان لكل واحد من تلك التكوينات مسار تطوره الذي اختلف عن الآخر. ولكن كانت بينها أيضاً عوامل مشتركة. فأغلبها كان يمر بمرحلة مختلفة من التطور التاريخي. فنجد الملكية المشاعية القبلية للمراعي في حزام السافنا، وملكية الأرض على ضفاف النيل في أواسط السودان. وامتزج في بعض تلك الأنظمة أنماط إقطاعية وشبه إقطاعية. كما نجد عمل الرقيق الذي يمثل الشكل الشرقي للعبودية، وهو جزء من العشيرة الأبوية. وشهدت هذه المنطقة تزايد حركة التجارة الخارجية، التي كانت تقوم بها القوافل مخترقة المنطقة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. ومع أن السوق الداخلي كان في مرحلة تكوينه الجنينية، إلا أن التعامل السلعي النقدي بدأ يتسرب ببطء إلى خلايا المجتمع الرعوي.

2 - ما هو المقصود بالسودان الحديث؟

نستعمل صفة الحداثة هنا نسبياً. فما هو حديث اليوم لن يكون كذلك بعد قرون. فالحداثة تستعمل فقط للتمييز بين مرحلة وأخرى. ولكن ما الذي يجعل فترة تاريخية معينة تتصف بالحداثة تمييزاً لها عما سبقها من فترات؟ نبحث عن مميزات هذه الحداثة في أصل التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي، لأنه هو العامل الأساسي في تشكيل هياكل المجتمع وبنياته الأساسية. فهل حدث تطور في تركيب مجتمع السودان يخول لنا وصف ذلك التكوين بالحداثة؟ ما الذي حدث في السودان في مطلع القرن التاسع عشر؟ لابد أولاً من التنبيه إلى أن التحول والانتقال من بنية اقتصادية ـ اجتماعية إلى أخرى لا يتم فجأة في عام أو حقبة أو حقب متتالية، وإنما تتداخل تلك البنيات تداخلاً يجعل التمييز بينها أحياناً جدّ شاق. فنحن لا نستطيع أن نقول إن عام 1820 هو بداية تاريخ السودان الحديث إلا تجاوزاً، وعلى سبيل التيسير. فالحاضر يخرج من رحم الماضي خروجاً

قد تطول فترة مخاضه. والعلاقة بين الماضي والحاضر علاقة جدلية، إنها علاقة الزمن الآتي بوحدته التاريخية مع الزمن المتحول في مجرى الحاضر.

شهدت بلاد السودان في بدايات القرن التاسع عشر بعض التحولات الخارجية والداخلية التي كيفت مسار تطوره، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1 - تعرضت المنطقة إلى غزو أجنبي نتج عنه بروز الكينونة السياسية الموحدة للسودان. ومع أن ذلك التوحيد فرضته سياسة الحكم الأجنبي، إلا أن إرهاصات الوحدة الداخلية التي أطلت بشائرها منذ القرن الثامن عشر، قد وجدت في تلك الوحدة ما ينسجم مع وقع خطاها.

2 - انتقل السودان بعد عام 1821 من مجموعة نظم سياسية ذات علاقات محدودة بالعالم الخارجي، إلى كينونة سياسية موحدة بدأت تخطو نحو الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية بعلائق تجارية وسياسية وثقافية متفاوتة الدرجات.

3 - لم يكن العامل الخارجي هو العامل الوحيد في تكوين السودان الحديث. فالنظم السياسية المختلفة كانت تعصف بها تحولات عميقة في قاع بنائها الاقتصادي - الاجتماعي. وجاء العامل الخارجي ليجهض التحول الداخلي وينحرف به عن مسار تطوره الذي تحكمه قدرات السودان الذاتية، إلى تحول مفروض بقوة من الخارج دفعت به ليخدم متطلبات السوق الرأسمالية.

لم تعد بلاد السودان على حالها التي كانت عليها. فها هي تيارات الغزو الرأسمالي تمدّ لها خلجاناً في داخل أراضيها، التي كانت حتى حقب خلت بعيدة عن تياراته المتدافعة. وإذا كان القرن الثامن عشر قد شهد إرهاصات التغيير، فإن القرن التاسع عشر كان مسرح التحولات العاصفة في تاريخ السودان الحديث.

3 - النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر

شهد القرن التاسع عشر الانتصار الحاسم للبرجوازية الأوربية على الأنظمة الإقطاعية المستندة على الكنيسة، واستولت على السلطة السياسية في أغلب البلدان الأوربية. وأدى انتصارها إلى إفساح المجال لانطلاق النظام الرأسمالي وتطوره، لأن الصناعة التي تقوم على الإنتاج الآلي الضخم لا يمكنها أن تعمل بكفاءة تحت نظام سياسي مثل الملكية المطلقة أو تحت نظام إقطاعي. فكان القرن التاسع عشر عصر تنمية رأسمالية، وعصر ثورة ديمقراطية لبرالية تسعى لتخرج العالم كله من مستويات التخلف الاجتماعي عامة، سواء كان إقطاعاً غربياً أو شرقياً، أم نمطاً

آسيوياً للإنتاج، أو قبلياً أو عشائرياً. فلأول مرة يصبح العالم كله معرضاً ومؤهلاً للتوحد في إطار نظام اقتصادي شامل ومتقدم على الأنظمة السابقة وهو النظام الرأسمالي. وكانت الرأسمالية في ذلك الوقت حمّالة لواء التقدم. فهي التي حررت الجماهير من التخلف وأطلقت قدراتها السياسية والاقتصادية. فكانت التعبير الحي عن طموحات وأماني تلك المرحلة.

مرت الرأسمالية في مسار تطورها خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بثلاث مراحل:

1. المنافسة الحرة
2. الاحتكار
3. الاستعمار الحديث

وتميزت المرحلة الأولى التي شملت الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر بالسمات التالية:

التطور الصناعي الضخم، الذي تمثل في تركيز الإنتاج بوتائر عالية في مصانع ضخمة، والمنافسة الحرة في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك التطور استطاعت الرأسمالية أن تقف على مصادر المواد الخام بشكل تقريبي؟ وأن تستولي على وسائل المواصلات. وارتكزت السياسة الخارجية للدول الرأسمالية في هذه المرحلة، على توسيع حجم السوق الخارجي لاستيعاب السلع الفائضة عن حاجة السوق المحلي، حيث تحصل تلك السلع على سعر أعلى بالمقارنة مع السلع المصنعة محلياً، التي يتطلب إنتاجها قيمة عمل أكبر. كما ركزت على جلب المواد الخام وتأمين طرق التجارة، فنادت بحرية التجارة دون تدخل الدولة، لأنها هي المستفيد من تلك الحرية بسبب العلاقات غير المتكافئة بينها وبين بلدان العالم غير الرأسمالي.

على أن تلك السياسة كانت تحفها تناقضات. فمن جانب سعت الدول الرأسمالية للسيطرة والحدّ من تطور أنظمة برجوازية في ما وراء البحار، حتى تحافظ على تفوقها الصناعي، وتبعد شبح المنافسة، فتحصل منتجاتها على ربح عالٍ. ولكن كانت هناك ضرورة لوجود مستهلكين في تلك الأسواق يمكنهم شراء المنتجات الرأسمالية. فقاد الاتجاه الأول إلى المحافظة على نمط الإنتاج الإقطاعي وأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية بشكل عام، وحتم الاتجاه الثاني دفع بعض الشرائح الاجتماعية المحلية إلى العمل المأجور وإنتاج المواد الخام، والتحويم حول فتات الربح الرأسمالي. وأدى كل من الاتجاهين إلى تحطيم اقتصاد تلك البلاد.

وشهدت الحقب الأولى من القرن التاسع عشر قدوم طلائع الاستعمار الأوربي إلى إفريقيا للوقوف على حجم أسواقها، والتعرف على قدراتها الطبيعية. فاستقبلت القارة أفواجاً من الرحالة والعلماء الذين انكبوا على دراسة جغرافيتها وتاريخها وقبائلها ومنتجاتها. كما استقبلت مجموعات المبشرين الذين أخذوا يعملون بدفع الحماسة الدينية وسط القبائل الوثنية، وتحملوا الصدمة الأولى لشراسة الحياة في الأدغال الاستوائية. وتوافد على القارة لفيف من التجار والإداريين والدبلوماسيين والمغامرين وشذاذ الآفاق، الذين تدفقوا زمراً إثر زمر. وجاء ذلك النفر من مختلف البلاد الأوربية، ولكن بدفع النهضة الرأسمالية وتحت مظلتها. فقد كان ذلك هو نهج البلاد الرأسمالية في علاقتها بإفريقيا حينئذ. فلم تبرز بعد الحاجة إلى غزو أو احتلال مباشر، لأن أهداف الرأسمالية كانت تتحقق دون الحاجة إلى سياسة القمع وسحق الأنظمة المحلية كما حدث في الهند والشرق الأقصى.

4 - الأوضاع في مصر في مطلع القرن التاسع عشر

كانت مصر عند نهايات القرن الثامن عشر تمر بفترة انتقال بطيئة من نظام الإقطاع المملوكي إلى مشارف العلاقات الرأسمالية. وبرزت في تلك الفترة العناصر الاقتصادية والسياسية، التي تبلورت بعد ذلك بصورة حاسمة في عهد محمد علي باشا. وهو العهد الذي تأكدت وترسّخت فيه الأعمدة الأساسية للنسق البرجوازي المصري. ولن نجد تفسيراً للتحولات التي أجراها محمد علي ولاستمرار عائلته في الحكم، إلا على هذا الأساس الجوهري.

في 1798 قام نابليون بغزو مصر. واستمر الاحتلال الفرنسي حتى عام 1801. ووجدت أهداف الاستعمار الفرنسي لمصر تعبيراً لها في المناخ الفكري الذي ساد فرنسا الثورة، التي تركزت في شعاراتها الثلاثة: الحرية والمساواة والإخاء. وترددت أصداء تلك الشعارات في جنبات أوربا كلها، فامتلأ قادة الحملة وجنودها حماسة. وكانوا يعتقدون أنهم حملة لواء تغيير عالمي. واختلطت تلك المعتقدات وامتزجت بالدوافع المصلحية للبرجوازية الفرنسية. وتوهم الفرنسيون أنهم سيجدون تأييداً من الفلاحين والعلماء المصريين ضدّ المماليك.

وتجلى المزج بين الأهداف الاستعمارية والمناخ الثوري في بعض تصريحات القادة الفرنسيين. فعندما خاطب نابليون المصريين بعد الاحتلال قال لهم: «لقد حضرت لكي أقضي على جيش المماليك وأحمي التجارة والأهالي... لا تخشوا شيئاً على أسركم وبيوتكم وأملاككم، وخاصة على دين النبي الذي أحبه». وكتب القنصل الفرنسي في القاهرة يقول: «عندما ينشغل هذا الشعب

بزراعة أراضيه وتترك له عن حق ثمار عمله، ولا تفرض عليه غير ضرائب معتدلة، سوف يصبح غنياً في وقت قريب ويتمكن من استهلاك كميات كبيرة من منتجات مصانعنا... وسوف تمتلك فرنسا بلداً من أكثر البلاد خصوبة، ومن أفضلها وضعاً لتوسيع تجارتنا، وهي دولة يسكنها رجال سوف تعطيهم الحرية طاقة، وسوف تستحوذ فرنسا على جميع الأراضي في بلد ممتاز وليس فيه مالك شرعي، فيدر عليها مبالغ طائلة».

وكانت فرنسا تسعى أيضاً من وراء احتلالها لمصر إلى السيطرة على الطريق التجاري إلى الهند، وشقّ قناة عبر برزخ السويس، وتهدد بذلك الوجود البريطاني في الهند جوهرة التاج البريطاني، لأنها ستصبح في مرتكز للقفز نحوها أكثر قرباً من بريطانيا.

ولم يدم الاحتلال الفرنسي سوى ثلاثة أعوام، لكنها تركت آثاراً عميقة على مستقبل الحياة في مصر. فقد وجه الفرنسيون ضربة قاصمة إلى قوة المماليك العسكرية التي سادوا بها مصر. فبعد معارك محدودة انهزمت جيوش المماليك التي كان المصريون يعتقدون أنها لا تقهر. فاتضح لهم أن جيوشهم ليست مستعصية على الهزيمة، وأن قليلاً من التنظيم وإعمال العقل قادر على أن يحقق لهم الانعتاق من المماليك. كما أدت المعارك إلى انخفاض عدد المماليك من 40 ألف عند بداية الحملة إلى 20 ألف عند تولي محمد على الحكم. ونجح الفرنسيون في إقامة حكم غير مملوكي بالتعاون مع الأعيان المصريين خاصة كبار العلماء. فهزوا أركان السيطرة المملوكية، وبرهنوا على إمكانية حكم مصر بدونهم.

ويعود نجاح الفرنسيين في سرعة القضاء على المماليك إلى عاملين. الأول، التفوق العسكري في السلاح والتكتيك، فلم تعد الجسارة هي العنصر الحاسم في الحروبات. والثاني، تفكك الدولة المملوكية، حيث كانت تعيش سنواتها الأخيرة. فقد فتّت التناقضات من عضدها وأصبحت الدولة تعتمد على سيادة البيروقراطية العسكرية. ولكن الفئة الحاكمة غدت مضعضعة بسبب الصراع بين الفرق المملوكية المختلفة.

وأدى الاحتلال الفرنسي إلى هزّ الكيان الاقتصادي المملوكي؛ فقد كان نظام الإقطاع في عهد المماليك يقوم على الالتزام، حيث تقسم الأرض على إقطاعات أو التزامات، وتعطى إلى شخص يلتزم بجباية الضرائب من الفلاحين، ويسدد منها حقوق الدولة ويستأثر بما تبقى. وكان الملتزم في الريف هو أداة الاتصال بين الحكومة والفلاحين. وبمضي الزمن ازداد الالتزام رسوخاً في بنيات المجتمع المصري. فكان من ضمن الملتزمين علماء من الأزهر وكبار التجار وشيوخ الأعراب وحتى من النساء. وأدى ذلك النظام الاقتصادي المملوكي إلى تسرب الجزء الأكبر من الدخل

الزراعي إلى جيوب أشباه الإقطاعيين من الوسطاء الملتزمين بعيداً عن الدولة ومشروعاتها. فجاءت مشرعات الفرنسيين الخاصة بالأراضي، وأوجدت الأساس للتطورات التي تلاحقت في نظام الحيازة خلال القرن التاسع عشر.

وصحب نابليون معه كوكبة من العلماء، قاموا بإنجاز بحوث طليعية في مجالات المعرفة، مستغلين وسائل البحث التي تطورت بعد الثورة الصناعية واستقرار الرأسمالية. وجمعت تلك الدراسات في عشرين مجلداً وسميت «وصف مصر».

وفتحت الحملة الفرنسية نافذة بين مصر والعالم الرأسمالي، أخذت تتسرب منها تيارات التحديث والتغيير إلى مجتمع كانت خريطته الاجتماعية بدأت تهتز عن سابق سكونها وجمودها. فكما انهزمت الجيوش المملوكية أمام الجيش الفرنسي، انهزمت كذلك الأفكار التقليدية الجامدة أمام الأفكار، التي زحم بها الفرنسيون أجواء مصر. ومع أن الحملة الفرنسية لم تكن أساساً سوى عملية غزو استعماري، إلا أنها كانت من ناحية أخرى بمثابة الصدمة الحضارية. فكان احتكاك المصريين بالفرنسيين صداماً بين حضارة عريقة توقف نموها وحضارة حديثة تفتّح وعيها على الحياة. فغدت الصدمة التي وقعت لضمير وعقل وكيان المصريين شاملة بالغة التعقيد. ولكن الواقع الاجتماعي في مصر الذي أفرز طبقات اجتماعية جديدة، وجدار التراث الفرعوني، وقاعدة الثقافة العربية الإسلامية الصلدة، مكّنت بعض الفئات المتقدمة في وعيها من احتمال الصدمة، ورؤية آفاقها الرحبة والتعامل معها. وهنا تبرز شخصية رفاعة الطهطاوي، الذي يمثل نموذجاً للتفاعل الجدلي مع الحضارة الأوربية.

وفي عام 1801، انهزم الفرنسيون وخرجوا من مصر. ولعب المصريون دوراً نشطاً في مقاومة الاحتلال، وفي الحملة التي أرسلتها الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا لإعادة التوازن الدولي الذي اختل من جراء ذلك الاحتلال. وفي عام 1803 تم إجلاء الجيوش الفرنسية من مصر، فنشب صراع حول السلطة. فكان المماليك يحلمون بالعودة إلى الحكم، وكان المصريون بقيادة طلائع البرجوازية الوليدة يسعون للسلطة، خصوصاً بعد مساهمتهم الفعالة في هزيمة الفرنسيين. وفي هذا الجو ثار سكان القاهرة ضدّ المماليك يقودهم علماء الأزهر. وانحاز محمد علي إلى جانبهم وخطب في الأزهر. ولأنه كان الجهة الوحيدة التي تمتلك قوة عسكرية منظمة، ولأن توازن القوى كان دقيقاً، ولأنه كان مناوراً بارعاً، فقد نادت به جموع الشيوخ حاكماً على مصر عام 1805.

وعندما جاء محمد علي إلى الحكم كان الجنين الرأسمالي قد وضحت معالمه في مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر. وتلك هي القاعدة التي انبعثت منها الحركة القومية الجماهيرية في

فترة الاحتلال الفرنسي. غير أن المجتمع عجز عن ولادة الصيغة الجديدة، فأجرى محمد علي العملية الجراحية التي جاءت به.

ولم يكن ضرب محمد علي للمماليك في القلعة عام 1811، هي الضربة القاضية. وإنما كان ضربه للنظام الإقطاعي المملوكي هو الطعنة النجلاء في مكمن قوتهم. فألغى نظام الالتزام، وأصبحت في يده مساحات شاسعة من الأراضي، أعاد توزيعها بصورة تدريجية على أفراد حاشيته، وعلى جماعات المثقفين الأجانب والمصريين من أطباء ومهندسين وعلماء وعسكريين، مما أدى إلى بروز طبقة الملاك الجدد من الباشوات. ولكن محمد علي اضطر في نهاية عهده إلى إعادة الالتزام في ثوب جديد هو العهدة. إذ أعطى زمام كل قرية أو أكثر عهدة في يدّ شخص قادر أن يزرع الأرض لحساب الدولة مع حقّ استعمال السخرة، على أن يتعهد بتوريد الضريبة لخزانة الدولة، وذلك مقابل تخصيص جزء من هذا الزمام للمتعهد. وانتهى بأن غدا أصحاب العهد يزرعون كل الزمام لحسابهم الخاص مقابل دفع الأموال الأميرية بانتظام. وهكذا بدأ التاريخ الحقيقي للطبقة الجديدة من ملاك الأرض المصريين، التي بدأت تمارس علاقتها الإقطاعية على نطاق واسع وتوسع ملكيتها، منتهزة حاجة محمد علي للمال وعجز الفلاحين عن تسديد الضرائب.

واستطاع محمد علي أن يثبت أن مصر يمكنها بخبراتها وقدراتها، أن تتحول من بلد زراعي يعيش بعلاقات العصور الوسطى، إلى بلد صناعي يعيش في العصر الحديث. فنفذ برنامجاً صناعياً طموحاً، تكوّن بموجبه نظام رأسمالي تموله الدولة، وفتح المجال لزراعة المحاصيل النقدية، وأسس دولة حديثة بها جيش قوي وأسطول، وأدخل إصلاحات ثقافية. فغدت مصر بقيادته الجزء الوحيد في الإمبراطورية العثمانية الذي له قوة.

على أن التحولات التي تمت في عهد محمد علي، كانت كلها متجهة إلى نقل التجارة الخارجية إلى مستوى أعلى، التي استفادت منها ومن مكاسبها الطبقة المالكة الجديدة التي نبعت من أسرته وحاشيته. وكان لتقيد نظام محمد علي بأهداف التصدير، أن أدخل النظام الاقتصادي المصري في النظام الرأسمالي بكل أزماته. وكان وقع تلك الأزمات أشد وطأة عليه لوضعه الهامشي في ذلك النظام.

ونتج عن تلك التحولات بروز الروح الوطنية المصرية الجديدة، التي عبرت عن طموحها القومي بمحاولة الانعتاق من التبعية العثمانية، وبحماية نموها الاقتصادي من خطر الدول الرأسمالية. فأعلن محمد علي سياسة «الباب المقفول» لحماية الاقتصاد المصري من تغول رأس المال الأوربي. ومن التلاحم بين الطبقة الجديدة ومحمد علي، تحددت معالم السياسة الخارجية للدولة المصرية في مطلع القرن التاسع عشر. وهي معالم تعبر عن طموحات الطبقة الجديدة التي جسّد محمد

علي أحلامها. فأخذت مصر تؤمّن طرق تجارتها وأسواقها ومصادر المواد الخام، وأخذت تبحث عن مصادر لتمويل برنامجها الطموح في حدود قدراتها.

فتوسعت مصر في البحر الأحمر والحجاز والشام والسودان. على أن توسع مصر الخارجي حكمه وضعها في الإمبراطورية العثمانية، وحكمه منعة الدول الرأسمالية الكبرى وإصرارها على الحفاظ على توازن القوى العالمي. فاصطدمت من جراء تلك السياسة بالإمبراطورية البريطانية. فعندما احتل إبراهيم باشا سوريا، جاء ردّ الفعل البريطاني عنيفاً. فأرسلت بريطانيا أسطولها إلى الإسكندرية عام 1840 وحطم أسطول محمد علي وجيشه، وأنزلت بذلك ضربة قاضية ببرنامج الاستقلال المصري، وبدأت تعد العدة لتحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية. فأرغمت محمد على تطبيق بنود اتفاقية «بلطة ليما، أو بالتليما»، التي كانت قد وقعتها مع الإمبراطورية العثمانية عام 1838. ونصّت تلك الاتفاقية على السماح لرعايا بريطانيا بالاتجار في المنتجات الزراعية والصناعية في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك مصر دون قيد أو شرط. كما ألغت الحظر المفروض على بعض السلع، وعدلت نظام الحماية الجمركية. وانتهت بذلك سياسة الباب المقفول لتحل محلها «سياسة الباب المفتوح».

لقد شهدت مصر في عهد محمد علي أحداثاً عاصفة. وشكل غزو السودان فصلاً من فصول تلك الدراما، التي تداخلت فيها طموحات الطبقة الوسطى المصرية مع طموح محمد علي الشخصي، واصطدمت كلها «بالمسألة الشرقية» وبالدفع الاستعماري الأوربي. فتم غزو السودان عام 1820 في إطار ذلك الواقع التاريخي، وفي وقت كان فيه غزو دولة لأخرى خارج المناطق الحساسة التي لا تؤثر على التوازن الدولي، لا يتعارض مع عرف العالم ولا يهز قيم الحضارة.

5 - بلاد السودان عشية الغزو التركي ـ المصري

كانت مملكتا الفونج والفور أقوى تنظيمين سياسيين في بلاد السودان الشرقي والأوسط. وقد مرّ تطورهما بمرحلتين، وسارت المرحلتان في كل منهما سيراً مختلفاً. امتدت المرحلة الأولى منذ تأسيسهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وشملت المرحلة الثانية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ساد في كلٍ من المملكتين في المرحلة الأولى نظام إقطاعي، له خصائصه المتميزة في كل واحدة منهما، وخصائصه التي تميزه عن أنماط الإقطاع التي سادت مناطق العالم الأخرى. ويتميز النظام الإقطاعي بخصائص أساسية. أولها، ملكية الأرض التي هي عصب الثروة والنفوذ، ويمتلكها قلة من الإقطاعيين. ثانياً، استغلال الفلاحين للإنتاج الزراعي استغلالاً تاماً. ثالثاً، إحكام قبضة

ملاك الأرض على الفلاحين عن طريق سلسلة من الضرائب، التي تجعلهم عبيداً للأرض (أقنان) ليفلحوها لكي يقيموا أودهم، دون أن يملكوا القدرة على الفكاك من إسار تلك القنانة. رابعاً، بروز أحد أولئك الإقطاعيين تكون له الغلبة على الآخرين، فيفرض سيطرته عليهم ويحكم قبضته في حلف يكون فيه هو صاحب الشأن والنفوذ، مع احتفاظ الإقطاعيين الآخرين بدرجة من الاستقلال.

ولكن النظام الإقطاعي لا يبقى محصناً من تأثير العوامل التي تؤدي إلى إضعافه وتفككه. أهمها تطور أدوات الإنتاج نتيجة لتضافر عوامل متشابكة. فيؤدي ذلك التطور إلى المزيد من الإنتاج، حتى يصل مرحلة تتم فيها صياغة علاقات إنتاج جديدة. وتؤدي زيادة الإنتاج إلى بروز أشكال متباينة من التبادل، أي نشاط تجاري في إطار الفائض الذي توفر من الإنتاج المتزايد. ويقود النظام السلعي في الريف إلى تسرب التآكل إلى الاكتفاء الذاتي، ويبرز التمايز وتقسيم العمل الاجتماعي والاتصال بالمدن القريبة والبعيدة.

فالتجارة من أكثر العوامل فعالية في إضعاف النظام الإقطاعي، حيث تعمل بشكل خاص من خلال تشابك المؤثرات الناجمة عن الصراع بين الريف الإقطاعي والمدن التي تنمو على هوامشه. فتدهور النظام الإقطاعي، سببه عقم النظام نفسه، مع تزايد رغبة الحكام في الحصول على المزيد من الدخل، ورّغبتهم في الحصول على البضائع الاستهلاكية، التي يشكل الوفاء بها ضغوطاً على الناس. وتبرز طبقة التجار لتصوغ أيديولوجية المجتمع، ثم تشرئب نحو السلطة السياسية، فينشب الصراع بينها وبين الإقطاعيين.

فماذا كان الحال في بلاد السودان؟ كانت التجارة الخارجية في مملكتي الفونج والفور، احتكاراً للسلطان الذي يتولى أمر تنظيمها. وتحدد رغباته نوع السلع المستوردة. ومنذ بداية القرن الثامن عشر تزايد دور التجارة الخارجية. ولعل الضرائب التي كانت تجمع منها أدت إلى خلق فائض أنعش التجارة الداخلية، وساعد على بروز الطبقة التجارية. وانتعشت التجارة الخارجية خلال القرن الثامن عشر بشكل ملحوظ، انعكس ذلك على حجم وتركيب التجارة السودانية مع مصر. وكانت أهم صادرات السودان: الرقيق، الذهب، الجمال، الصمغ، العاج و ريش النعام. واستوردت بلاد السودان: الملابس، الأدوات المعدنية،العطور، البهارات، الخرز و الآلات الحربية. وانتقلت سيطرة التجارة تدريجياً من يد السلطان إلى طبقة تجارية مستقلة نشأت بينها فئة التجار الأجانب (الخواجات). وتوسع نشاطهم ليشمل البضائع التي كان يحتكرها السلطان سابقاً.

على أن الحركة التجارية واجهتها عوائق ومصاعب. فالسلطة القوية التي كانت تفرض سطوتها على القوى المتحالفة معها، وهنت قبضتها، وما عادت قادرة على تكوين دولة مركزية موحدة تفرض

الأمن والحماية على امتداد تلك المناطق. فوقف تعدد الأنظمة السياسية عائقاً في طريق انسياب الحركة التجارية، إذ كان على كل قافلة أن تدفع ضريبة عند اجتياز أي من حدود تلك المشيخات والممالك. فأصبح النشاط التجاري محصوراً في حدود ضيقة، مما أفرز الحاجة إلى بروز السوق القومي الموحد. ومع تزايد الحاجة لاستعمال النقود، لم تكن متوفرة بالكميات المطلوبة ولا بالأنواع التي تساعد على التبادل التجاري. فبينما كان النشاط التجاري ينمو وتتزايد احتياجاته، كان النظام السياسي عاجزاً عن توفيرها. فنشأ التناقض بين النشاط التجاري المتنامي وعجز السلطة السياسية عن احتواء آفاقه المتسعة، أهمها وجود قوة مركزية موحدة تفرض الأمن والاستقرار، وتجعل للسوق حدوداً قومية معلومة تمكن التجار من الحركة في إطارها.

على أن النزعة إلى الوحدة استطاعت أن تعبر عن نفسها على تلك الأيام في حركات مختلفة. لعل أهمها حركتان؛ تمثلت الأولى في احتلال دارفور لكردفان في 1785 ـ 1786. وكان ذلك الاحتلال ذروة النشاط التجاري بين دارفور وأواسط السودان وحتى مصر. فعند منتصف القرن الثامن عشر، كانت دار فور تصدر إلى مصر بوتائر متزايدة عبر درب الأربعين البضائع التالية: الرقيق؛ الجمال؛ وبضائع أخرى. وباحتلالها لكردفان أصبحت تحتل مساحات شاسعة تربو على ثلاثة آلاف ميل مربع، وتحكم أخلاطاً من القبائل، وتمد مصر بأهم وارداتها الإفريقية. لكن الحركة كبلتها إقليميتها. وتمثلت الحركة الثانية، في محاولة الملك جاويش الذي سعى إلى توحيد المنطقة بين دار الشايقية وسنار، مستغلاً ضعف الفونج في أيامهم الأخيرة. ولكنه عجز عن تحقيق ذلك الهدف لضعف قدراته العسكرية، ولأن منطلقاته قبلية فلم تجد لها استجابة من القبائل الأخرى.

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، شهدت مملكة سنار صراعات سياسية عصفت بهيبتها ونفوذها وفتّت من عضدها، وأمست سنار مسرحاً لصراعات لا تنتهي. وعندما أطل القرن التاسع عشر، كانت النذر بسقوط سنار تتجلى في الأفق، وتنجلي معها بشائر قوى جديدة تسعى للإمساك بالسلطة السياسية. ولم يكن ما جرى في سنار بعيداً عن تيارات التحولات الصاخبة في العالم، ولكن كانت تصلها تلك التيارات بعد أن تكون حدة اندفاعها قد خبت. وفي ذلك المناخ تم غزو السودان.

بعض المراجع الأساسية

(أ)المراجع الخاصة بالوضع في أوربا في مطلع القرن التاسع عشر وفيرة، ما يهمنا منها الكتب التي تناولت علاقة أوربا بالسودان، ومنها:

1- Ellias Toriolo & Richard Hill. The Opening of the Nile Basin. (London، 1974)

2 – Paul Santi & Richard Hill. The Europeans in the Sudan.

3 – Jay O'Brien. The Political Economy of Development and Underdevelopment. (Khartoum ، 1979)

(ب) المراجع الخاصة بتاريخ مصر في القرن التاسع عشر أيضاً وفيرة. نكتفي منها بالآتي:

1 – لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. (موسكو، 1971)

2 – أحمد صادق سعد. تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي. (بيروت، 1979) علي بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية. (القاهرة، 1977)

4 – لويس عوض. تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919. (القاهرة، 1980)

5 – P.M. Holt (ed.) Political and Social Change in Modern Egypt. PP. 135 – 357. (London، 1979)

6- Charles Issawi The Economic History of the Middle East: 18001914- (Chicago، 1966)

ج - من المراجع التي تناولت الأوضاع في بلاد السودان ما يلي:

1 – محمد إبراهيم أبو سليم. الفونج والأرض: وثائق تمليك. (بدون تاريخ)

2 – محمد إبراهيم أبو سليم. الفور والأرض: وثائق تمليك. (الخرطوم، 1975)

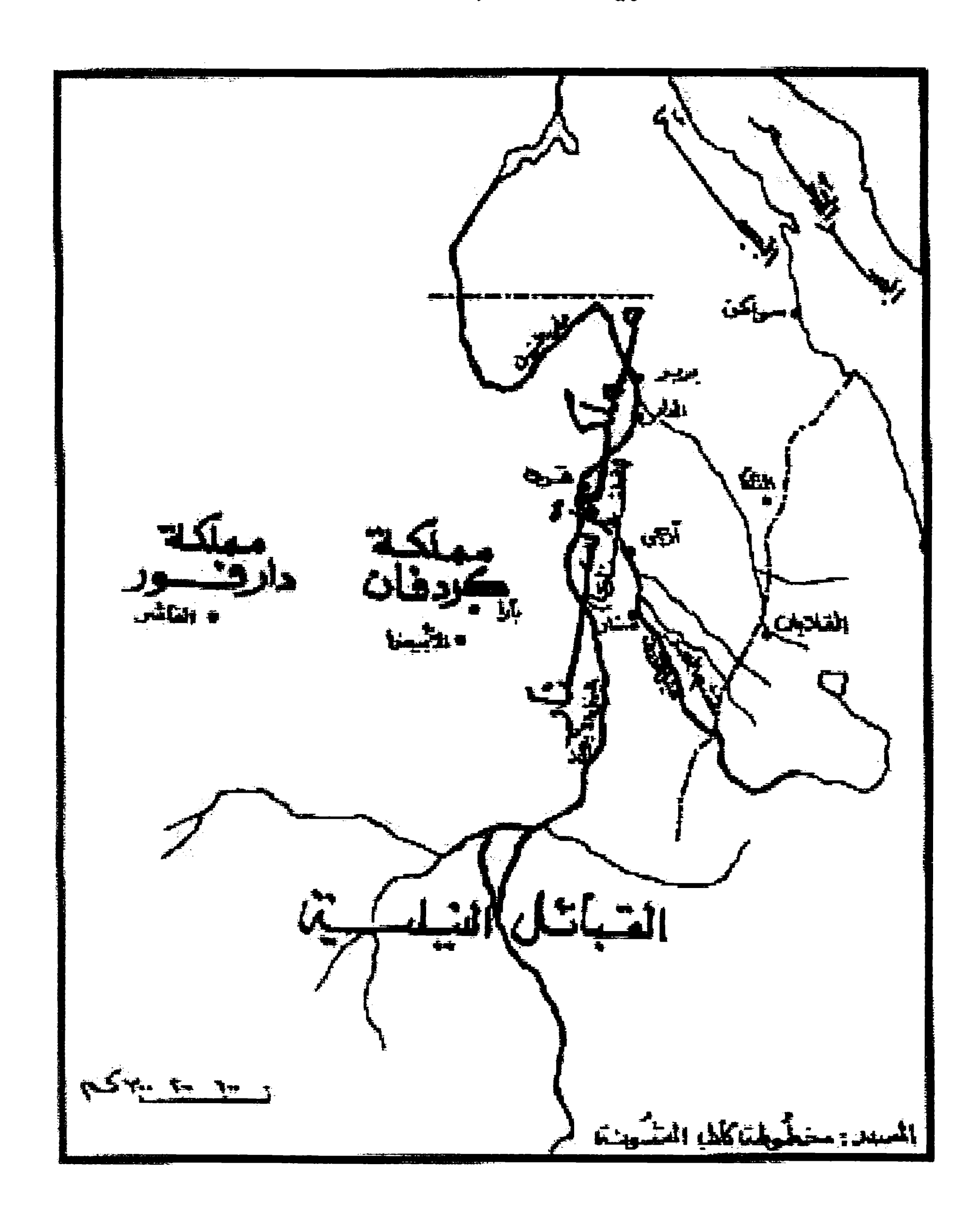
3 – يوسف فضل حسن. مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي. (الخرطوم، 1990)

4 -أمّا «مخطوطة كاتب الشونة» للمؤرخ السوداني أحمد بن الحاج أبو علي، فسيأتي الحديث عنها في الكتاب الأول.

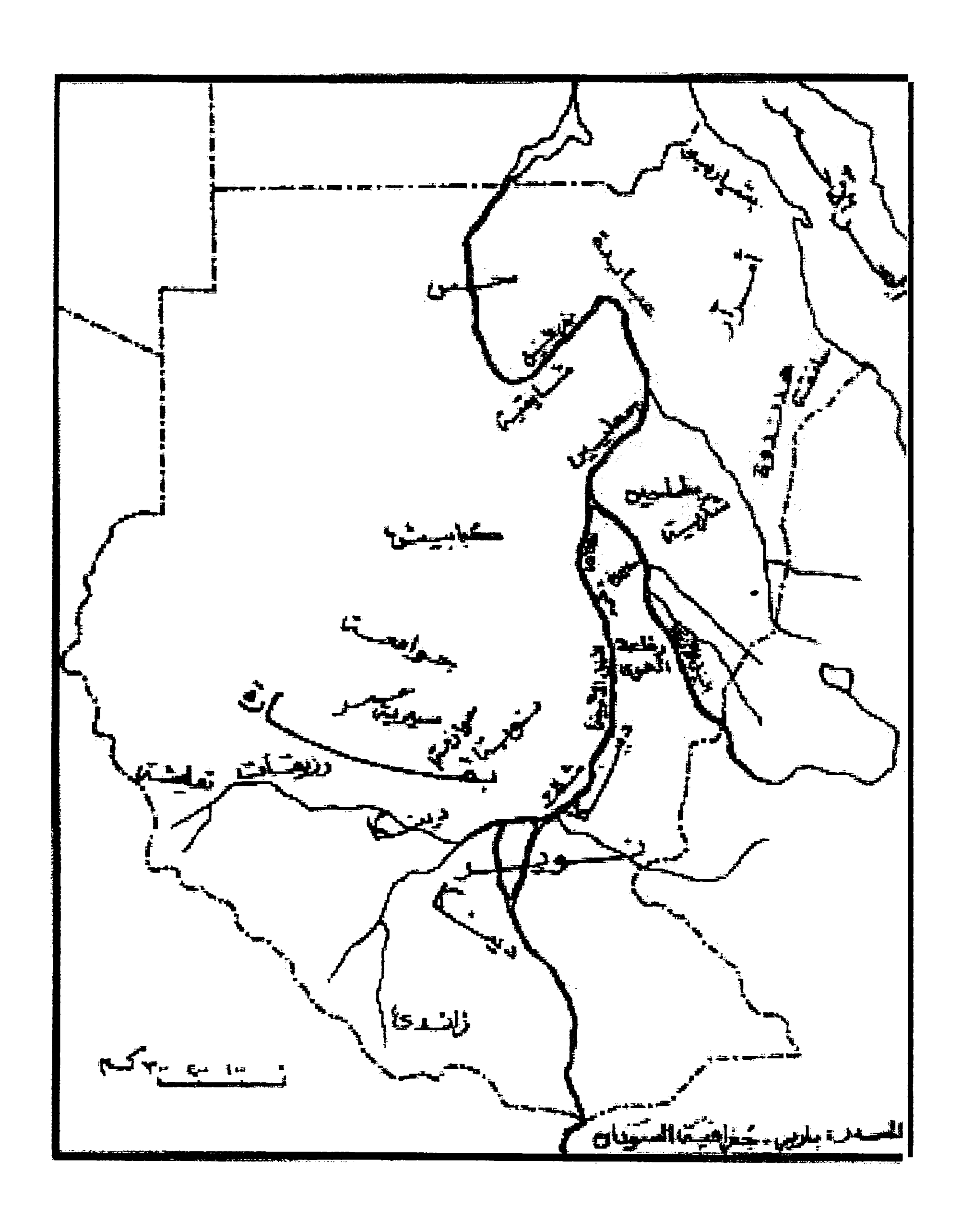
5 - R.S O Fahey. & J.. Spaulding. Kingdoms of the Sudan (London، 1974).

6 – P. Walz. Trade Between Egypt and Bilad As – Sudan: 1700 1820. (Cairo، 1978).

خريطة ممالك بلاد السودان



خريطة قبائل السودان



الكتاب الأول

السودان تحت الحكم التركي- المصري
1885-1820

الفصل الأول: تكوين الإمبراطورية التركية. المصرية في السودان

الفصل الثاني: الدولة التركية. المصرية في السودان: النظام الإداري

الفصل الثالث: الدولة التركية . المصرية في السودان: السياسة الاقتصادية - الاجتماعية

الفصل الرابع: المقاومة السودانية للحكم التركي - المصري

الفصل الأول

تكوين الإمبراطورية التركية ـ المصرية في السودان

1 - أسباب الغزو

تناولت مجموعة من الدراسات التاريخية أسباب الغزو التركي ـ المصري للسودان، وتوصلت إلى استنتاجات مختلفة حول تلك الأسباب. فذهب بعضها إلى أن السبب سعي محمد علي للحصول على الرقيق لإدخالهم الجندية، ثم البحث عن الذهب. ومن يقول إن السبب سياسي، الهدف منه القضاء على المماليك الذين فروا جنوباً وأخذوا يؤسسون أنفسهم في دنقلا على أمل العودة لحكم مصر. وذهب فريق ثالث إلى أنها أسباب متعددة مرتبطة كلها بطموحات محمد علي. واشتط فريق رابع، فقال إن محمد علي قرأ عن السودان وعن ثروته فقرر غزوه. تمثل هذه الاجتهادات في مجملها ظاهرة حيوية في مجال البحث العلمي، ولكنها حصرت نفسها فقط في الوثائق وتصنيفها وإعادة تصنيفها، فجاءت معظم تلك الاجتهادات أشبه ما تكون بجهد وثائقي أو مبارزة وثائقية. (1)

إن البحث عن أسباب الغزو، يتم أولاً في ظروف العصر وقواه المصطرعة المتشابكة. نبحث عنه في نمو السوق الرأسمالية العالمية التي دفعتها رؤاها الكونية لتمد يدها إلى ما وراء البحار. فخلقت مناخاً عالمياً يبرر غزو الدول على أساس أنه رسالة حضارية. وأفرزت الرأسمالية نظريات فلسفية تقول بتفوق الجنس الآري وحقه في أن يسود. من أبرز دعاتها الفيلسوف الفرنسي رينان. فأصبح غزو إفريقيا إنجازاً حضارياً ترسّخ في قناعات الأوربيين. وشاعت مقولة «عبء الرجل الأبيض». وصاح اللورد لوقارد، أحد دهاقنة الاستعمار، قائلاً إن بريطانيا حملت نور العلم والمعرفة إلى إفريقيا مستنقع البربرية والتوحش، وإن عبقرية الشعب البريطاني هي التي مكنته من أن يسود إدارياً واقتصادياً.

ونبحث عن أسباب الغزو في ظروف مصر في مطلع القرن ذاته، حيث بدأت الطبقة الوسطى تؤمّن مواقعها الاقتصادية والسياسية؛ فانتقال مصر من نمط إنتاج إقطاعي على أيام المماليك، إلى مرحلة انتقالية كانت تتهيأ فيها الأرض لميلاد نظام رأسمالي، هو العنصر الحاسم في توجهات سياسة مصر الخارجية. وكانت بلاد السودان عنصراً أساسياً بالنسبة لمستقبلها. فأراضيها شاسعة، ومنتجاتها الزراعية وفيرة، وتقع في الطريق إلى منابع النيل التي تجلت أهميتها لمصر بعد أن أخذت ترتاد مجالات الري الحديث، وبدأت مشاريعها الزراعية الطموحة. وظلت طموحات البرجوازية المصرية في السودان هي التي تكيف علاقة البلدين متخذة أشكالاً مختلفة، فحيناً قامت

بغزوه مباشرة، كما حدث على أيام محمد علي. ثم قامت بغزوه بالاشتراك مع بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر. ووقفت خلف شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. وبعد ثورة 1952 اتخذت العلاقة منحى تاريخياً مختلفاً. تغيرت الأساليب، ولكن ظل الأساس الاجتماعي واحداً. فأسباب الغزو عام 1820 تكمن في أحشاء التركيب الاجتماعي المصري وتجلياته السياسية. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر تطور النشاط التجاري بين البلدين تطوراً ملحوظاً. وخلق ذلك النشاط انطباعاً في مصر عن ثروات السودان كمّاً ونوعاً، صورة زاهية سال لها لعاب البرجوازية وهي تلهث لتأسيس مملكتها الجديدة، فألقت على تلك الصورة بريق تمنياتها وأحلامها. على أن شخصية الحاكم الذي نفذ السياسة مهمة، لأنه قطعاً يترك بصماته على جبين التاريخ.

ونبحث عن أسباب الغزو في أوضاع بلاد السودان بالذات في مملكة الفونج، التي وصلت درجة جعلت بعض زعماء قبائلها يفقدون الثقة في تحالفهم مع الفونج، ويسعون إلى محمد علي طالبين تدخله في شؤونهم المصطرعة. فقد اتصل به الملك نصر الدين زعيم الميرفاب الذي انتزع منه ملكه أثناء غيابه. واتصل به الملك طمبل الذي عين المماليك في دنقلا منافسه الزبير، ونقل إلى محمد علي حال البلاد وعبث المماليك بها. واتصل به أحد المطالبين بعرش درافور. ولعل ذلك النفر كان يسعى إلى تحقيق الوحدة والاستقرار في المنطقة، ولكنهم بلجوئهم إلى حاكم أجنبي تجنبوا الطريق القويم. ولعل مفهوم الأمة أو الوطن لم يكن ضمن تجليات وعيهم الاجتماعي يومئذ.

فأهداف الغزو متشابكة، ولابد من أخذها في تشابكها ذاك حتى نستبين أبعادها. قام محمد علي بغزو السودان بالقوة والاستيلاء عليه وضمه إلى مصر. ثم بدأ يستغل موارده الاقتصادية إما بالنهب أو بأسلوب منظم. وكان ذلك الاستغلال امتداداً للنشاط الاقتصادي للطبقة المسيطرة في مصر، لتستعين به حتى تجد لها مكاناً في إطار السوق الرأسمالية العالمية، ثم تأتي بعد ذلك الأسبقيات التي تمت بها ممارسة ذلك الاستغلال، وهي أسبقيات فرضتها عدة عوامل. فهناك موارد يمكن أن تستغل دون جهد ولا تحتاج إلى خبرة طويلة الأمد أو سنوات انتظار، ويمكنها أن تلبي حاجات عاجلة لمصر. ولكن سهولة استغلال تلك الموارد لا يجعل منها أسباباً لتلك العملية المعقدة.

ونحتاج أن نفرق بين أسباب الغزو والأوامر والتعليمات التي كان يبعث بها محمد علي إلى قواده في السودان لتوجيه عملية الغزو ومسارها. لم يكن محمد علي يؤرخ لأسباب الغزو، ولا كل ما يكتبه الحكام يؤخذ على ظاهره ويتخذ حجة دون أن يخضع لفحص صارم في إطار ظروف العصر وقواه المصطرعة، وإلا لوجدت الأجيال القادمة نفسها في حيرة من كثرة ما يكتبه حكام اليوم من أقوال متضاربة ومتناقضة، ومن كذب.

فبعد أن أنجزت عملية الغزو، أخذ محمد علي يرسل إلى قواده سيلاً من الأوامر. فكتب على سبيل المثال:

- وحيث أن الأهم والألزم لنا هو الحصول على العبيد.

- وجلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود، مهما كانت الصورة التي يجلبون بها من أوطانهم.

- ولما كان المراد من تحمل هذه النفقات، ومن إيفادي إلى تلك الجهات أمثالكم من الحاذقين، والذين سبقت الاستفادة من جهودهم، ينحصر من حيث النتيجة والثمرة في مجتبى ما سيأتي من السودانيين.

- إن الغرض الوحيد من انتداب ابننا إسماعيل باشا إلى ديار السودان البعيدة، وإيفاد ولدنا الدفتردار إلى بلاد كوردفان بهذه الاستعدادات والتكلفات الكثيرة معززين بسواد الجنود ومزودين بكثير من المهمات، هو الاهتداء إلى جلب هؤلاء العبيد المطلوبين لدينا. (2)

فهل تؤخذ هذه التعليمات على أنها أسباب الغزو، أم هي أوامر مرتبطة بظروف معينة؟

2 - الغزو: المرحلة الأولى: غزو سنار وكردفان: 1820- 1822

(أ) إعداد الحملة

سبقت الحملة التي أرسلت لغزو بلاد السودان تحركات دبلوماسية وسياسية واستعدادات عسكرية مكثفة. وتعكس كلها المستوى الحضاري الذي بلغته مصر من تراثها الممتد ومن اتصالها بأوربا منذ مطلع القرن التاسع عشر.

شهدت بلاد النوبة حركة وفود نشطة تأتي إليها من مصر. وحملت تلك الوفود في ظاهرها مهاما دبلوماسية ودّية، ولكن كانت في باطنها وفودا تجسسية استطلاعية. بدأت تلك الوفود منذ عام 1812، عندما أرسل محمد علي وفدا إلى ملك سنار يطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا إلى دنقلا. وحمل الوفد معه هدايا فاخرة. وكانت المهمة الخفية للوفد استطلاع أحوال البلاد وتقدير ظروفها السياسية والعسكرية. وتبين للوفد أن ملك الفونج ووزارئه من الهمج، لم تعد لهم سلطة مؤثرة في دنقلا. كما وقف الوفد على الضعف العسكري والتمزق السياسي الذي حاق بالمملكة كلها. على أن الأثر النفسي الذي خلفه الوفد لدى حكام الفونج كان أكبر. فقد أعطت الزيارة

الودية انطباعاً خاطئاً لحكام الفونج عن حسن نوايا حكام مصر، مما أضعف قدرتهم على التنبؤ بالخطر المتربص بهم. فأرسل ملك الفونج هدية إلى محمد علي رداً على هديته. ولكن الهدية الكبرى التي تلقاها، كانت تقرير الوفد عن حالة البلاد. وفي عام 1818، أرسل محمد علي صهره محمد بك خسرو الدفتردار في رحلة إلى بلاد النوبة. وفي العام التالي قام محمد علي بنفسه بتفقد تلك المنطقة. وتوضح الرحلتان الملكيتان اهتمام حكام مصر بالمنطقة وحرصهم للوقوف على أحوالها. (3)

وهناك زيارة أخرى لمملكة الفونج قام بها السيد محمد عثمان الميرغني المتصوف المكي عام 1818. وكان السيد أحمد بن إدريس، أستاذ الميرغني قد غادر مكة عام 1814، مباشرة بعد غزو جيوش محمد علي لها وطرده الوهابيين منها، واتجه إلى صعيد مصر. وصاحبه الميرغني في تلك الرحلة. وقد تناول البروفيسور أوفاهي تلك الرحلة وعلاقة الشيخين بمصر والسودان في كتابه «أحمد بن ادريس والتراث الإدريسي». ومن صعيد مصر بعث ابن إدريس بتلميذه الميرغني إلى بلاد الفونج. فطاف بها من النوبة في الشمال حتى كردفان. ودخل سنار عام 1818. ثم رجع إلى مكة. ولعل الميرغني قد قام بزيارات أخرى بعد ذلك. ولم يعترض رجال الصوفية على فتك محمد علي بالوهابيين الذين كانوا ضدّ التصوف بشكل حاد، بل لعلهم هللوا لذلك. فهل يمكننا أن نفترض أن علاقة ما نشأت بين ابن إدريس وتلميذه من جانب وحكام مصر من الجانب الآخر؟ وهل استفاد أولئك الحكام من رحلات الميرغني إلى السودان؟ لا نملك أي دليل على ذلك. بل لا يمكننا أن نقول إن بعض أنباء تلك الرحلة قد ألقت بظلالها على سياسة حكام مصر. (4)

ولم تقتصر حركة الوفود على جانب مصر. فقد أشرنا إلى أن بعض زعماء السودان التقوا بوالي مصر إما في موسم الحج أو في بلاطه في القاهرة. وكانت تلك اللقاءات ذات فائدة لمحمد علي أكثر منها لزعماء السودان. لقد أثمرت حركة الاتصالات تلك عن بعض النتائج المهمة بالنسبة لحكام مصر. إذ كشفت لهم الضعف والتفكك الذي تعاني منه مملكة الفونج. ووقفوا على قدراتها العسكرية والاقتصادية. كما تعرفوا على بعض حكامها الذين يمكن أن يهيئوا لهم قبولاً لدى أهل البلاد. بينما كان حكام السودان يجهلون الكثير عن أحوال مصر وطبيعة الجيش الذي أتاهم فيما بعد غازياً.

ثم بدأت الاستعدادات العسكرية للحملة. وسكب حكام مصر في تلك الاستعدادات جل تجاربهم التكتيكية والفنية. ولا شك أن تجربة الجيش المصري في الجزيرة العربية ضدّ الوهابيين، أكسبته خبرات قتالية في أرض غريبة وفي مناخ يحتاج تحمله إلى مران. وأوكل محمد علي أمر تجهيز الحملة إلى مستشاره محمد بك لاظوغلي، لما عرف عنه من مقدرات إدارية متميزة.

تم تكوين جيش قوامه أربعة آلاف مقاتل، منهم سبعمائة من المشاة الأتراك والمغاربة والأرنأوط، ومنهم خيالة من الأتراك المحترفين القتال. كما ضمّ مجموعات من العربان غير النظاميين من بادية الصعيد، ومجموعات من قبيلة العبابدة الذين تولوا مهمة الترحيل بالجمال وإرشاد الجمالة، لمعرفتهم بمداخل بلاد النوبة. وكانت غالبية ذلك الجيش من الجنود المرتزقة. فصرفت لهم مرتبات ستة أشهر مقدماً لإكمال غزو دنقلا، ثم وقعت معهم عقود جديدة للحملات اللاحقة. وحال التركيب المختلط للجيش دون قيام تكتلات في داخله. وكان أهم عامل لتفوق تلك القوة هو أسلحتها النارية، أهمها فصيلة من اثني عشر مدفعاً بقيادة ضابط أمريكي. وهناك مجموعة أخرى من الأوربيين منهم إنجليزي وفرنسيان. وشيدت القوارب النهرية وجمعت الجمال، وتم توفير المؤن والذخائر. ونسفت الصخور في الشلال الثاني حتى لا تعترض سير القوارب. (5)

وكان محمد علي يتابع تلك الاستعدادات بدقة فائقة. واختار لقيادة الحملة أفضل قواده، وعلى رأسهم ابنه إسماعيل الذي كان في الخامسة والعشرين من العمر، ويتمتع بقدرات قيادية، ولكنه كان سريع الانفعال ومعتداً برأيه ولا يستمع إلى مستشاريه. ويعاونه مجموعة من القواد المقتدرين، منهم عبدي كاشف الذي خدم محمد علي زهاء خمس عشرة سنة اكتسب خلالها خبرات واسعة. ومنهم قوجة أحمد أغا الخبير في الجندية والحروب. وصحب الحملة ثلاثة من العلماء يمثلون المذاهب الثلاثة: المالكي والشافعي والحنفي. وكان هدف محمد علي استغلال مؤسسة الخلافة العثمانية عن طريق أولئك العلماء، بإيهام الناس في السودان أن الحملة تسعى لتوحيد المسلمين تحت مظلة تلك الخلافة. وكان ذلك أول أسلوب يتخذه الأتراك لإقحام الدين في العمل السياسي. وسوف يستلون هذا السلاح كلما أحسوا الحاجة إليه لدعم نظامهم. إن إقحام محمد علي للخلافة العثمانية، عمل دعائي خالص، فلا أهل السودان يحسون برابطة عميقة معها، ولا كان محمد علي يحمل لها ولاء عميقاً، بل لعله كان يسعى إلى الابتعاد عنها مدفوعاً بتنامي الشعور القومي المصري.(6)

لقد أعد حكام مصر حملة عسكرية وفروا لها كل مقومات النصر. فجيوشهم سوف تقتحم أراض جديدة، وتتوغل آلاف الأميال وسط فيافي لم يطرقوها من قبل، مما استوجب تلك الاستعدادات. وكان على أهل السودان أن يواجهوا ذلك الحشد بقدراتهم المحدودة، وبالفارق الحضاري الذي يفصل بينهم وبين ذلك الجيش الغازي.

(ب) من اكتساح دنقلا حتى احتلال سنار

في سبتمبر 1820 تحرك جيش الغزو جنوباً في محاذاة الضفة الشرقية للنيل، مستغلاً فيضان النهر لتسهيل عبور القوارب. واكتسح الجيش كل منطقة دنقلا دون مقاومة. وكان حاكم دنقلا

والمحس، حسين كاشف، قد بدأ يعد للمقاومة ولكنه لم يجد من يؤازره ففر إلى كردفان. فقام أخوه حسن بالتسليم إلى إسماعيل، فأبقاه حاكماً على المنطقة. وسلم حاكم صاي، وأبقاه إسماعيل أيضاً في منصبه. ولكن بعد تحرك إسماعيل من لدنه، ثار على النظام الجديد، فأرسلت عليه قوة قتلته وشتت شمل رجاله. وخرج حاكم المحس وتلقى الحملة عند أطراف أرضه مسلماً. ثم استسلم حاكم أرقو. واستمر الزحف على بقية دنقلا دون مقاومة. وتلقى حكامها ومشايخها الجيش بالطاعة والامتثال، وأبقاهم إسماعيل في مناصبهم. ويبدو أن سكان دنقلا قد قاسوا من الشايقية ومن المماليك معاً، مما جعلهم أقل حماسة لمقاومة الجيش الغازي، بل لعلهم رحبوا به.

وكشفت المرحلة الأولى للحملة عن بعض الجوانب؛ أولها، أن هناك محاولات للمقاومة، ولكن الصراعات الداخلية أجهضتها، فبقي الجيش الغازي محتفظاً بقوته وطاقته كاملة. وثانيها، أن إسماعيل كان يبقي على الحكام المحليين في مناصبهم، مما خفف عليه عبء إدارة تلك المناطق في المرحلة الأولى، فأخذ الجيش يتقدم وظهره مؤمناً.

عندما حلّ الجيش بمنطقة الشايقية، واجه مقاومة مسلحة. والشايقية من القبائل الكبيرة في بلاد السودان. ومنذ منتصف القرن السابع عشر، تمكنوا من تأكيد استقلالهم عن مملكة الفونج، وتمتعوا بنفوذ نسبي على منطقتهم والمناطق المجاورة. وساعدهم استغلال الرقيق في العمل اليدوي في مجال الزراعة، على التفرغ للنشاط التجاري والتدريب العسكري. ولعل وقوعهم في الطريق التجاري بين بلاد السودان ومصر، وممارسة النشاط السلعي النقدي، وإن كان بدرجة محدودة، قد أكسبهم وعياً متقدماً تجلى في نزعتهم الاستقلالية. كما أن وقوعهم في أطراف مملكة الفونج، ثم استقلالهم عنها، والصراعات الداخلية بينهم، كلها شحذت قدراتهم القتالية وأكسبتهم تفوقاً نسبياً على غيرهم من القبائل. واستغلوا قدراتهم القتالية في الإغارة على جيرانهم وبسط نفوذهم عليهم.

وكان زعيما الشايقية عند الغزو هما الملك صبير والملك جاويش. فكونا تحالفاً عسكرياً، وقبلا التسليم لإسماعيل مقابل دفع جزية سنوية، مقابل احتفاظ قبيلتهم بخيلها وأسلحتها. ولكن إسماعيل لم يقبل سوى بالتسليم الكامل أسوة بالقبائل الأخرى. فقرر الشايقية المقاومة، ولم يكن بحوزتهم إلا الأسلحة التقليدية وبعض المسدسات. فلماذا صادموا ذلك الجيش؟ هل كانوا يجهلون طبيعته وتفوقه في السلاح الناري، وهو الجيش الذي ظل يتقدم نحوهم مدة ثلاثة أشهر؟ أم كانوا مدركين لطبيعته، وإن كان إدراكاً قاصراً، فقرروا مصادمته؟ يبدو أنه في لحظات معينة من تاريخ مجموعة من الناس، يطغى العنصر الذاتي على كل اعتبار آخر، ويصبح هو المتحكم في صيرورة الأحداث. ولعل تداول قصة الفتاة الشايقية مهيرة بت عبود، التي خرجت تحرض أهلها

للقتال وتعيّرهم إذا هم تقاعسوا، تعكس جانباً من طغيان ذلك العنصر الذاتي. فاندفع الشايقية للمقاومة في معركة غير متكافئة، ولم يعد في مقدورهم التراجع، لأن التعيير بالجبن بالنسبة لأي قبيلة وصمة ستلاحقها أبد الدهر.

اصطدم الشايقية بجيش إسماعيل في معركتين؛ الأولى في كورتي في نوفمبر 1820، والثانية في جبل ضايقة في ديسمبر. وانهزم الشايقية في المعركتين رغم بلائهم الشديد. وكان للمدافع التي يشهدها فرسانهم للمرة الأولى، الأثر الحاسم، فهي سلاح فعّال لم يألفوا فتكه من قبل، فكانوا يقتحمون نيرانها وهم يلبسون الأحجبة لتقيهم بأسها.

ولم يكن محمد علي راضياً عن تصرف ابنه، فكتب إليه منتقداً يقول: «كان الواجب عليكم أن تمتلكوا أهالي الشايقية بحسن استمالتهم وتملكوا بلادهم بتأمينهم وتأليفهم. فمن العجب جداً تبعيدكم إياهم عنكم وتنفيرهم من إطاعتكم بتكليفكم إياهم تسليم خيولهم وأسلحتهم». (7) نستشف من هذه الرسالة بعض التوجهات العامة للسياسة التي كان محمد علي يريد اتباعها في السودان. ويتضح منها أيضا وقوفه على أحوالها. إذ يبدو أنه على يقين من أن الشايقية إذا ترك لهم سلاحهم لن يشكلوا خطرا على جيشه. وكان يأمل أن تنجز الحملة مهمتها بأقل خسائر، ليتأسس بعد ذلك نظام مستقر، ولن يتم هذا على أنقاض معارك وقتلى. فأراد أن يكون القتال آخر ملاذ.

بدأ الشايقية بعد هزيمتهم مرحلة مختلفة في علاقتهم مع النظام الجديد. فالملك جاويش الذي التجأ جنوباً بأرض الجعليين، سلّم لإسماعيل معلنا بأنه حاربه بكل قدراته، وهو الآن مستعد ليحارب تحت إمرته. فخلع عليه إسماعيل لقباً عسكرياً، واصطحبه معه في بقية حملته. وانخرطت قبيلة الشايقية خلفه. فلماذا كان ذلك التحول؟ هل أدرك الشايقية أن مقاومة السلاح الناري ما عادت مجدية؟ أم تبينوا قدرات النظام الجديد في فرض الاستقرار؟ أم لأن مصادمتهم له منذ البداية حكمتها منطلقات ذاتية، فما إن انكسرت حتى تحولوا إلى الموقف الآخر، دون أن يكلفهم ذلك التحول مشقة في إعادة تقييم الأحداث؟ كما أن انتقال موقف الشايقية من النقيض إلى النقيض، يمكن أن يفسر على أساس أنهم لم يقبلوا التسليم السهل كما فعلت القبائل الأخرى، لأنهم أصحاب سيادة، وهم أيضاً أصحاب وعي مكنهم من إدراك القوة الجديدة وآفاقها، فسهل عليهم الانخراط فيها.

وأدت هزيمة الشايقية إلى هزيمة المماليك، الذين استظلوا بحماهم، فاتجه نفر منهم إلى كردفان، وولى فريق آخر وجهته صوب الحجاز، ولم يسمع بعد ذلك عن الفريقين أي خبر.

وواصل الجيش زحفه جنوباً إلى بربر، وهي من أهم المدن التجارية، وتقع في ملتقى طرق. فيتفرع منها طريق إلى سواكن وآخر إلى مصر. وتلعب التجارة دوراً أساسياً في ثروتها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي، ويحف بها ريف زراعي تحيط به مجموعة من القبائل الرعوية. وأخذت كلها تقترب بدرجات متفاوتة من التعامل السلعي - النقدي. وقد قام الدكتور عوض السيد الكرسني بدراسة دور النشاط التجاري في منطقة بربر وأثره على تطور مدينة الدامر وعلى الطريقة المجذوبية. لقد كانت المنطقة حبلى بقوى جديدة لم ينبئ عنها النشاط التجاري وحده، بل أيضاً تطور الطريقة المجذوبية وما اكتنفه من صراع أدى إلى انقسامها. فجاء الغزو التركي - المصري في خضم ذلك الصراع. ولعل ذلك ما سهل مهمة الجيش الغازي، فعندما وصل الجيش إلى بربر، سلم له الملك نصر الدين زعيم الميرفاب، الذي كان قد التقى بمحمد علي من قبل، وتبعه الملك أبو حجل زعيم الرباطاب، ثم شيخ عربان الحسانية.

وكانت المرحلة الثانية في مسيرة الحملة أرض الجعليين. والمقصود بالجعليين هنا ليس المعنى الواسع الذي يشمل كل القبائل بين دنقلا والشلال السادس، وإنما المعنى المحدد للجعليين الذين يسكنون المنطقة بين نهر عطبرة وشلال السبلوقة جنوباً. وتعتبر مدينتا المتمة وشندي المتقابلتين على ضفتي النيل، أهم مركزين إداريين واقتصاديين في منطقة الجعليين. واتخذت زعامة القبيلة من السعداب من المتمة عاصمة لها، بينما اتخذ الفرع الآخر النمراب من شندي عاصمة لهم. وأشار الرحالة بيرقهارت الذي زار المنطقة عام 1818، إلى جوانب ثرة من حياتها. وقام الدكتور أندرس بيركلو بدراسة وافية للوضع الاقتصادي والاجتماعي للتجار والفلاحين في منطقة شندي عشية الغزو التركي - المصري، ووضح التحولات التي كانت تمر بها المنطقة، والتي تشير في مجملها إلى صعود التجار سلم النفوذ الاجتماعي.

وكان زعيما الجعليين في ذلك الوقت هما الملك مساعد في المتمة والملك نمر في شندي. ويبدو أن نمراً كان يتمتع بنفوذ كبير، وكان معتداً بشخصيته، ولكنه لم يقم بأي استعدادات لمجابهة الجيش الغازي. وكان إسماعيل قد أرسل تاجراً ليبلغ الأهالي بمقدمه، وطلب منهم التسليم. فأرسل نمر رده مرحباً، وبعث بتحايا الزعماء الجعليين والتجار في المنطقة. وعندما أطلت الحملة على أبواب شندي، أرسل نمر إبنه لملاقاتها وتقديم فروض الولاء والطاعة. ولكن إسماعيل أصر على حضور الملك نمر شخصياً. فذهب إليه في ركب ملوكي مهيب وعلى رأسه الطاقية ذات القرنين رمز الملك. ورغم أن الملك نمر سلم للقائد الغازي وحمل له الهدايا، إلا أنه لم يسلم له سيفه كما فعل الزعماء الذين سبقوه. لقد تفجر الاحتكاك بين الزعيمين منذ البداية. وأصبح العنصر الذاتي هو الذي يحكم العلاقة بينهما. وأطال إسماعيل المقام بأرض الجعليين، ولعله أراد أن يؤكد سطوته عليهم،

غير مبال بروح الأنفة عند زعماء القبائل واعتدادهم بكرامتهم الشخصية، التي يعتبرون المساس بها بمثابة النهاية لوجودهم. ثم اصطحب معه كلا من نمر ومساعد، مما عمّق التنافر بينه وبينهما. فنحن أمام شاب عسكري كثير الغرور، وزعيم قبلي كثير الاعتداد بنفسه. (9)

وكان محمد علي مدركاً لأخلاق ابنه وانعدام كياسته في تدبير أمور الحكم؛ فها هو يكتب إليه قائلاً: «فيدل عملكم المسطور على أنكم ما صرفتم الذهن والذكاء إلى هذه الدقائق، ولم تدخل في أذنكم أصلاً تلك الوصايا والنصائح التي كنت أسديتها إليكم في مصر. فيا ولدي ونور عيني إن من الواضح الجلي أن الأناني في هذا العالم يبقى بعيداً عن رضاء الحق سبحانه، والمغرور يكون مهجوراً في نظر الكبار... والممالك التي تقصدها ممالك جسيمة، ولا يتغلب المرء على مثل هذه المصلحة العظيمة إلا بالعدالة». ثم استمر قائلاً: «وما دمت تحب نفسك فوق حبك للرجال فإني لا أحبك... فهلا تتخلى عن هذه الخلال الرديئة... فوالله العظيم لأستجلبنك مع بعض رجال من رجالك، وأضعك في بيت صغير لأن العار شيء لا يقبل من الأولاد والنفس». فإذا كان محمد علي قلقاً على سلوك ابنه وتعامله مع زعماء البلاد، فإن ذلك السلوك سوف ينعكس بشكل أعنف على الآخرين، بل ربما صدموا به.

واصلت الحملة مسيرتها على الشاطئ الغربي للنيل، حتى حلت بملتقى النيلين في منطقة أم درمان الحالية. وهناك سلم له ملك العبدلاب، المانجل، الأمين ود الشيخ ناصر ورافقه في بقية زحفه. ثم عبر الجيش النيل الأبيض إلى أرض الجزيرة. وعندما حطّ رحاله بإحدى القرى قبالة المسلمية، قابله بعض الزعماء والأهالي «وطلبوا منه الأمان، والإقرار على ما في أيديهم من الأحكام السالفة ومظالمهم الآنفة». وقدموا له حق الضيافة. ثم واصل زحفه على سنار العاصمة.

(ج) سقوط مملكة سنار

كانت نهاية مملكة سنار حقاً مأساوية. فقد انهارت استعدادات المقاومة في اللحظات الأخيرة، ودخل الجيش الغازي العاصمة سنار بلا مقاومة. كانت استعدادات المقاومة قد بدأت عندما اتصل محمد ود عدلان وزير السلطنة بالجعليين والعبدلاب وحاكم كردفان، لتنظيم مقاومة موحدة ضدّ الجيش الغازي. وأرسل خطاباً متحديا إلى إسماعيل. ولكن بدلاً من أن يهتم ود عدلان بالتركيز على الجبهة الداخلية، فتح معركة مع الشيخ أحمد الريّح خليفة العركيين. ويقال أن الأرباب دفع الله ود أحمد، مساعد ود عدلان ووزيره، كان على خصومة مع الشيخ أحمد الريّح، وهو الذي أوعز إليه بعزله من الخلافة. فقام الشيخ أحمد الريّح بالتعاون مع حسن ود رجب، المنافس لود

عدلان، بقتله في إحدى القرى وهو في قلة من جنده، إذ أن أغلبهم كانوا يقومون بتجميع المقاومة في الأقاليم. وبقتل ود عدلان إنزاح قائد المقاومة الفعّال، وتولاها من بعده أخوه رجب ود عدلان. ولكن رجبا انشغل بالأخذ بثأر أخيه ومطاردة الجناة، فتشتت المقاومة. وقبل أن يجتمع شملها، كان جيش إسماعيل قد دخل أرض الجزيرة. فقدم إليه رجب ود عدلان مسلماً ومعه الأرباب دفع الله وتبعهما السلطان بادي السادس. وبتسليمهم انتهت دولة الفونج ودخل إسماعيل إلى سنار ظافراً في يونيو 1821. واستقبل إسماعيل السلطان بادي بحفاوة، وأبقى عليه في منصبه، ولكنه غدا منصباً خاوياً. كما منحه وأسرته راتباً شهرياً، ظل يدفع لهم حتى قيام الثورة المهدية.

بقيت فازغلي، وهي المرحلة الأخيرة في مسيرة حملة الغزو. وكان ملكها قد أرسل إلى إسماعيل معلناً تسليمه. وفي يناير 1822 دخل الجيش فازغلي، وبذلك تم الاستيلاء على كل الأراضي التابعة لملكة سنار على امتداد النيل.

وتحتاج نهاية دولة الفونج إلى وقفة تأمل. لم يكن لدولة الفونج جيش نظامي يقوم بالدفاع عنها عندما تدلهم الخطوب، وإنما يتم استنفار القبائل المتحالفة معها لتجميع مقاتليها في الأزمات، ويتكون منهم جيشها. فعندما برز خطر الغزو الأجنبي، بدأت عملية الاستنفار والتجميع، ولكنها بدأت متأخرة. فقد كان حكام الفونج في غفلة عن نوايا حكام مصر، فلم يضعوا احتمالات لخطر يتهددهم. وعندما بان الخطر بالفعل، كانت الفترة من بداية الغزو في منتصف عام 1820 حتى دخول الجيش أرض الجزيرة كافية لتجميع المقاومة، بدلاً من البدء في تجميعها في وقت متأخر. وحتى ذلك الاستعداد الذي بدأ متأخراً، أجهضته الصّراعات الشخصية. فكيف طغت تلك الصراعات على الخطر الخارجي، لولا أن النظام قد تآكل وأخذ العنصر الذاتي يطغى على أي اعتبار آخر؟ صحيح إن تلك المقاومة كانت ستسحق إذا قدر لها أن تتجمع. ولكن كان سيبقى لها أثرها النفسي والمعنوي في مجرى الحركة الوطنية السودانية. فالتسليم دون مقاومة يختلف عن الهزيمة بعد وقفة باسلة.

وتعكس تلك الصراعات وانهيار المقاومة، التحلل الذي أصاب المملكة. فهي لم تنتهي بالغزو الخارجي، ولكن كانت نهايتها عندما أخذ الوهن يدب في أوصالها. ومن أبرز مظاهره وضع مدينة سنار عند احتلالها؛ فقد وصف أحد الأوربيين الذين رافقوا الحملة الخراب الذي أصاب المدينة، والذي امتد حتى المسجد وقصر السلطان.

وجاء في مخطوطة «كاتب الشونة» قصيدة في رثاء مملكة الفونج لها دلالات عميقة. يقول الشاعر في مطلع قصيدته:

أرى لدهـري إقبالاً وإدبـــارا فكل حين يري للمـرء أخبارا

يوماً يريه من الأفراح أكملها يوماً يريه من الأحزان أكدارا

وكل شيء إذا ما تم غايته أبصـــرت نقصاً به في الحال إجهارا

فالأبيات تحمل رؤى فلسفية، وتلمس ديالكتيكي، صيغ في شعر لا يخلو من ركاكة. ولكن الشاعر وضع إصبعه على النهاية المحتومة للأشياء عندما تصل نهاية تطورها، وتعجز عن البقاء. فأنبأ نظرياً عن نهاية مملكة الفونج. ثم ينتقل إلى رثاء المملكة مباشرة فيقول:

آه على بلد الخيرات منشؤها أعني بذلك دار الفونج سنارا

فأوحشت بعد ذاك الإلف وارتحلت عنها الأماثل بدواناً وحضـــارا

وصار عمرانها المحسون مندرساً يصيح بوم به في الليل صرار

ثم يذكر مجد ملوكهم الغابر قائلاً:

بالمجد كانوا كـرام الناس منقبة بسـيرة كاملين الفضل أحـرارا

تبكي مساجد أهـل العلم خامدة ترمي عليهم دموع العلم أقطارا

تبكي مدارسهم تبكي مواطنهم تبكي القبائل بدواناً وحضارا(10)

فهل كتبت هذه القصيدة عند انهيار مملكة الفونج أمام الغزو التركي ـ المصري، أم أن الاحتلال أتاح للشاعر وقفة رأى من فوقها الانهيار الحضاري الذي عصف بالمملكة؟ إن القصيدة ليست رثاءً لدولة انهزمت عسكرياً، وإنما رثاء لحضارة تحللت عبر أزمان. لقد وضع الغزو نهاية مأساوية لدولة كانت تبسط ظلها في الماضي على شعوب وقبائل وتحكمها وتدير كثيراً من أمورها.

(د) احتلال كردفان

تم إعداد حملة أخرى لاحتلال كردفان وبعدها دارفور بقيادة محمد خسرو الدفتردار. تجمعت الحملة في أبريل 1881 في الدبة، قوامها حوالي أربعة آلاف جندي تدعمهم الأسلحة النارية والمدفعية. وفي يوليو تحركت صوب كردفان تستظل ببشائر الخريف. وتولى الشيخ سالم زعيم قبيلة الكبابيش إرشاد الحملة عبر مسالك صحراء البيوضة. لعل الشيخ سالم آثر أن يساعد الدفتردار اتقاء لشره وحفظاً لقبيلته من بطشه؛ فقد دفعت صرامة الدفتردار بمجموعات من الكبابيش للهروب إلى شندي والتسليم لإسماعيل بدلاً منه.

وكان الوضع في كردفان عشية الغزو التركي ـ المصري لا يخلو من تعقيد. فقد سقطت كردفان في أواخر القرن الثامن عشر في يد مملكة دارفور، عندما قام السلطان محمد تيراب باحتلالها. ويبدو أن أهالي كردفان قد تبينوا الفارق بين احتلال الفونج على عهد أبو لكيلك الذي اتصف باللين، وحكم الفور الذي كان طابعه عنيفاً، ولم يضربوا بجذورهم في أرض كردفان. ولعل مساعدة الكبابيش للحملة كانت تعبيراً عن النفور من حكم الفور. كما قامت قبيلة الدواليب ذات النفوذ التجاري، بالترحيب بقدوم تلك الحملة، علها تخلصهم من حكم المقاتلين الفور الذي لم يكن يخلو من صرامة. وربما رأوا في مقدم الدولة المصرية مجالاً أرحب للنشاط التجاري.

كان يحكم دار فور في ذلك الوقت المقدوم مسلم مندوباً عن سلطان دارفور. فبعث له الدفتردار رسالة يطلب منه التسليم. وذكر له أنه جاء باسم السلطان العثماني خليفة المسلمين، وأوهمه أن المقاومة تعني الخروج على دولة الإسلام. ولكن الأهداف العدوانية المغلفة بالدين لم تنطل على المقدوم مسلم، فأخذ يعد نفسه للمقاومة، فاستنفر خيالة كردفان ومشاة درافور. ورفض حجج الدفتردار وعبر عن إصراره في رسالة بعث بها إليه قال فيها: «نحن في بلدنا مسلمين وتابعين كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بالأمر والنهي في زمان السلاطين المتقدمين... كل سلطان يحكم أهل بلده بما قال الله... ولا ظهر في زمن السلاطين المتقدمين من العثمانيين من خاطبنا بهذا الخطاب، ولا من يرسل التجريدة على بلد الإسلام إلا أنتم في زمن محمد علي باشا... وأنتم تحت سلطان آل عثمان خليفة رسول الله، ولكن نحن خارجين على حكمه ولا هو مسئول بنا يوم القيامة... نحن ما خالفنا كتاب الله وسنة رسوله... أنتم غاصبين وطاغين... فجاز دفع السايل... إن جيت بلدنا أنت ظالم ونحن مظلومين، وإن متنا مظلومين وشهداء بين يدي الله». (11)

وقرر المقدوم مسلم أن يخرج بجنده ويلاقي الدفتردار في سهل بارا، بدلاً من أن يتحصن بالأبيض ويقاتل معركة دفاعية عند أبوابها. ولا شك أن المعركة في السهل تعطي الدفتردار وضعاً أفضل، إذ تمكنه من استغلال فعالية سلاحه الناري إلى أقصى مدى. وفي أغسطس التقى الجيشان في معركة بدأت سجالاً، ثم أخذت مدفعية الدفتردار توقع خسائر فادحة بين جنود كردفان، وهي سلاح لم يألفوا مثله من قبل، حتى أن أحد فرسانهم استل سيفه وهجم على المدفع بغية ضربه وكان يصيح: «إن عشت كان اسمي وإن متّ كان وسمي». وبعد خمس ساعات من القتال الضاري انكسرت شوكة جنود كردفان، وقتل المقدوم مسلم وانفرط عقد جيشه. وأخذ الأتراك يطاردون فلوله حتى المساء موقعين بالأسرى أقصى صنوف التعذيب. من أبرزها قطع الأذنين. وكان الدفتردار يدفع جائزة لكل أذنين تحضران له. وفي المساء دخل الأبيض منتصراً.

وواصل الدفتردار أسلوبه الوحشي مع الناس. مثال ذلك قصته مع أحد الشيوخ الذي جاءه ليخبره أن حقلاً من الدخن يمتلكه الدفتردار قد استوى للحصاد. فما كان منه إلا أن اتهم الرجل بأنه ينوي أن يأكل من حصاد حقله، فأمر بخلع أسنانه.

ولم يتمكن الأتراك من بسط نفوذهم على جبال النوبة ولا على قبائل البقارة، فاقتصر نفوذهم على المدن الأساسية والريف الذي يحيط بها، ولكنهم كانوا ينوون الزحف على دارفور. وعندما سمع محمد الفضل سلطان دارفور بسقوط الأبيض أرسل حملة لاسترجاعها، ولكنها هزمت في الطريق. وكان رأي محمد علي أن تعطى دارفور لأحد السلاطين على سبيل الإقطاع، لتتفرغ الحكومة لإدارة الأراضي الشاسعة التي غزتها. ولكنه لم يجد شخصاً مناسباً يملأ المنصب. وكان هناك رأي آخر بأن يتقدم الدفتردار لغزوها، ولكنه لم يفعل وكرّ راجعاً.

فما هي الأسباب التي آدت إلى توقف الزحف نحو دارفور؟ هناك عدة أسباب متشابكة. أولها اندلاع التمرد في أرض الجعليين، وانتشاره إلى مناطق بربر شمالاً والجزيرة جنوباً، مما حتم قيام الدفتردار بجيشه لإخماده. ثانياً، يحتاج الزحف نحو دارفور في بلاد السودان الأوسط إلى استعدادات عسكرية أكبر، ولم تكن المعلومات المتوفرة عن مملكة دارفور كافية لوضع الاستعداد العسكري الكامل، ولعل دارفور لم تكن ضمن الطموح التوسعي لحكام مصر وقتئذ. ثالثاً، احتاج محمد علي لدعم قوته العسكرية في مصر لمواجهة بعض التطورات هناك، فلم يشأ أن يدخل في تجربة عسكرية غير مضمونة العواقب. رابعاً، إن الأراضي التي آلت لمصر كانت شاسعة وتحفها المشاكل، مما استوجب تركيز الاهتمام على إدارتها بدلاً من التشتت في توسع عسكري جديد. وهكذا تأجل غزو دارفور واستمر يتأجل حتى عام 1874.

(هـ) حصاد المرحلة الأولى

أبرزت المرحلة الأولى للغزو بعض الحقائق؛ أولها، أن الجيش الغازي واجه مقاومة مسلحة في بعض المناطق، ولكن تشتتها أضعف فعاليتها، كما لقي ترحاباً وتسليماً في مناطق أخرى. وقد سهل انعدام المقاومة وضعفها مهمة الجيش، فلم تستنزف طاقته ومؤنه. ولعل تباين مواقف المناطق يعكس اختلاف المراحل التاريخية التي كانت تمرّ بها، وتأثير ذلك على درجات وعيها تجاه الغزو. وتتمثل الحقيقة الثانية في التفوق الحضاري للجيش الغازي؛ فسلاحه وعتاده وخططه العسكرية سهلت انتصاراته. ثالثاً، إن بعض زعماء قبائل بلاد السودان كانوا يقفون على بعض الجوانب من أحوال مصر وقيام نظام حكم قوي فيها، ولعل بعضهم كان يأمل أن يمتد ظله إليهم ليحقق لهم نوعاً من الاستقرار. فقد أفرزت التطورات في بلاد السودان بعض الفئات التي رأت أهمية ارتباطها بمصر.

رابعاً، إن النظام الجديد كان يبقي على الحكام المحليين في مناصبهم بعد تسليمهم وخضوعهم، بهدف خلق صلة مع أهل البلاد، غير أنه لم يواصل تلك السياسة إلى مداها.

3 - المرحلة الثانية: التوسع في مناطق الحدود

توقف التوسع التركي. المصري عام 1822 لعدة أسباب؛ أهمها أنه أنجز جانباً كبيراً من الأهداف التي كان يسعى إليها. وعندما استؤنف في المرحلة الثانية لم يكن توسعاً شاملاً، بعد أن فقد قوة اندفاعه الأولى، وإنما اشتمل على ضم بعض المناطق من أجل تأمين حدود الدولة الجديدة في السودان. كما أن هذا التوسع فرضته الظروف الخاصة بكل منطقة، فاقتصر على القلابات والتاكا ومينائي سواكن ومصوع.

(أ) احتلال القلابات

تقع مدينة القلابات على خور أبو نخرة عند سفح الهضبة الحبشية على الطريق التجاري الذي يصل بلاد السودان بشمال إثيوبيا. واكتسب ذلك الموقع الجغرافي أهمية استراتيجية، فهو موقع دفاعي وهجومي في آنٍ واحد. كما قام فيها سوق تجاري نشط كان يدر دخلاً كبيراً من الضرائب والعوائد الجمركية. وارتبط تاريخ القلابات بقبيلة التكارير، إحدى قبائل غرب إفريقيا الذين استقر نفر منهم فيها في غدوهم ورواحهم إلى الحج. وكان شيخ التكارير يتولى جمع الضرائب. وعندما بدأ الغزو التركي – المصري، كانت القلابات تابعة لمملكة سنار فاستغل حكام إثيوبيا الفوضى التي صاحبت سقوطها واحتلوها.

وفي عام 1838 نشب صراع بين اثيوبيا والحكومة التركية المصرية، فقاد خورشيد باشا حملة واستولى على المدينة و سلم له شيخ التكارير. وتبين لخورشيد أهميتها، فأقام بها حامية مؤلفة من الباشبوزق والأتراك. وكانت تلك أول قوة نظامية تقام بها بجانب قوة التكارير. واستمر التكارير يتولون شؤون المدينة الإدارية. واحتجت بريطانيا على احتلال القلابات باعتباره تعدياً على منطقة من مناطق نفوذها. فاحتج القنصل البريطاني في مصر لدي محمد علي بأن بريطانيا لن تسمح باحتلال منطقة تابعة لدولة مسيحية، فقامت مصر باستدعاء خورشيد إرضاءً لبريطانيا واحتفظت بالقلابات.

وفي عهد موسى باشا حمدي زادت حدة الصراع بين البلدين من كثرة تعديات اثيوبيا على القبائل عبر الحدود، فاستنجد شيخ التكارير بالخرطوم طالباً الحماية من تهديدات الإمبراطور

ثيودور. فقاد الحكمدار حملة في نوفمبر 1862 من3000 جندي نظامي و5000 غير نظامي وسار إلى القلابات. وهناك رأى ضرورة تحصينها. فأنشأ بها استحكاماً منيعاً و أقام بها أورطتين من الجهادية. و فرض عليها ضرائب جديدة بلغت 24 ألف ريال.

(ب) غزو التاكا

تسمى المنطقة من بلاد السودان التي تقع على ضفتي نهر القاش الموسمي بالتاكا، نسبة لجبال التاكا التي تقع شرق نهر القاش عند نهاية الهضبة الإثيوبية. وتسكن قبيلتا الهدندوة والحلنقة في منطقة القاش وتتنافسان في السيطرة عليها. وتبين للحكم التركي عدة جوانب مهمة لإقليم التاكا؛ فهو يقع في ملتقى طرق تجارية تمر به متجهة إلى سواكن ومصوع وكل ساحل البحر الأحمر، وأراضيه الزراعية عالية الخصوبة، وغني بالثروة الحيوانية بالذات الجمال التي كانت تحتاجها مصر لمواجهة متطلبات الحرب التي كانت تقودها في سوريا. وتشكل المنطقة مرتكزاً للقفز على الحبشة، فالإقليم غني اقتصادياً ومهم استراتيجياً.

وقد سعى الدفتردار ومن بعده خورشيد لضم الإقليم، ولم يتمخض نشاطهما إلا عن حملات للنهب والسلب وليس من أجل تأسيس نظام مستقر. فما كان مناخ المنطقة السياسي ولا قدراتها صالحة لتحقيق مثل ذلك الهدف. وعندما استقر النظام في السودان الأوسط، برزت الحاجة لضم المنطقة، فبدأ الحكمدار أحمد باشا أبو ودان عام 1840، بإجراء اتصالات مبكرة مع أحمد دين زعيم الهدندوة، عارضاً عليه مساعدته ضد منافسيه الحلنقة. وعندما لم يجد منه استجابة، بدأ يعد حملة عسكرية لغزو المنطقة. فسار من الدامر محاذياً نهر عطبرة حتى قوز رجب. وأقام معسكره في موقع مدينة كسلا الحالي. وسلم له زعيم الحلنقة ليستعين به ضد منافسيه الهدندوة الذين رفضوا التسليم. وبدأت المعركة ضد الهدندوة، فصادمهم الحكمدار عسكرياً وفشل، لأنهم احتموا بالغابات، مما يعني الدخول في حرب عصابات لم يكن مهيأ لها. ثم حاول أن يحجز مياه القاش عنهم ليرغمهم على التسليم عطشاً. ولكن السد الذي أقامه انهار من اندفاع الماء العنيف. ولجأ أخيراً إلى سلاح الدين، فاستدعى قاضي القضاة من الخرطوم، ووجهه بكتابة رسالة إلى السيد الحسن الميرغني الذي بدأ إقامته في قرية الختمية عند نبع توتيل في سفح الهضبة الحبشية، ويطلب منه أن يتوسط لدى زعيم الهدندوة ليستسلم. وتضمنت الرسالة الإطار الديني الذي يمكّن السيد الحسن من التحرك؛ فذكر له القاضي عدم جواز قتل المسلم لأخيه المسلم لأنه أمر لا يرضي الله، فقد أمر القرآن بمحاربة الكفار فقط. ثم قال إن الحكمدار لم يأت إلا بأمر السلطان العثماني حامي الأراضي المقدسة، الذي ما فتئ يناشد أتباعه للوقوف صفاً واحداً ضد الكفار، إلا أنهم ضلوا الطريق، وما أدركوا عظمة السلطان الذي بعثه الله ورسوله على الأرض لقيادة المؤمنين

وحمايتهم من الأعداء. وتمضي الرسالة لتقرر أنه وفقاً للإرادة الإلهية، فإن دفع الجزية للسلطان واجب، ولكنها لم تقدم له بعد وهذه بدعة وضلالة.

وعندما تسلم السيد الحسن الرسالة، شرع في استعمال نفوذه لإقناع زعيم الهدندوة بالاستسلام. وكان الزعيم قد تسلم رسالة من الحكمدار أخبره فيها أنه تجنب استعمال العنف احتراماً لوساطة القاضي، ونصحه أن يستسلم بالحسنى، لأنه لم يأت إليه إلا طاعة لأمر الله. ونتيجة لتلك الضغوط سلم زعيم الهدندوة نفسه للحكمدار. فما كان من الحاكم التركي إلا أن وضعه في الأغلال وبعث به أسيراً إلى الخرطوم. وتفتت بعده مقاومة الهدندوة. وتعرض أهالي التاكا إلى قسوة الجنود الأتراك الذين عاثوا فساداً في المنطقة، فقتلوا ونهبوا وأحرقوا النساء والأطفال والرجال، حتى لقبوا الحكمدار بالجزار. وتمت السيطرة على التاكا وأصبحت من أهم مديريات السودان. (12)

(ج) ضم سواكن ومصوع

كان ميناء مصوع وميناء سواكن يتبعان للإمبراطورية العثمانية منذ عام 1550، ويتولى الوالي العثماني في الحجاز إدارتهما. وبعد تأسيس مديرية التاكا، ازداد ارتباطهما بالدولة التركية - المصرية في السودان. وأدى نشاط الحركة التجارية إلى ضرورة وضعهما تحت نفوذ الإدارة في الخرطوم. كما أن بعض أفراد القبائل في المنطقة كانوا يلتجئون إليهما هرباً من الضرائب والتكاليف الحكومية الأخرى. وما كان في استطاعة محمد علي انتزاعهما من الباب العالي، فطلب منه تأجيرهما له مقابل نسبة تدفع من جماركهما للخزينة العثمانية في جدة. وقال في طلبه إن وضع الميناءين تحت إدارته سيمكنه من مضاعفة دخلهما البالغ 18 ألف فرنك فرنسي، كما سيسهل تصدير الماشية إلى القصير والسويس على البحر الأحمر. ووافق السلطان العثماني، واستمر هذا الوضع حتى عام 1866.

وعندما جاء الخديوي إسماعيل إلى الحكم بطموحاته العريضة، سعى سعياً حثيثاً لضم الميناءين إلى إمبراطوريته في السودان. وكانت حجته الأساسية أن السيطرة عليهما ستمكنه من السيطرة على تجارة الرقيق ومنعها. وكان ذلك من شعارات العصر البراقة. وأخذ يتحرك في البلاط العثماني، بل قام برشوة بعض المسؤولين، وأخيراً صدر فرمان بضمهما للسودان.

4 - المرحلة الثالثة: ضم بحر الغزال ودارفور

(أ) مقدمة

شهدت المراحل الثلاث التالية، التي اكتمل بها تكوين الإمبراطورية المصرية في السودان، حركة توسع استعماري امتدت عبر فترة الخديوي إسماعيل: 1863 ـ 1879. وامتدت هذه الحركة خارج المناطق التي كانت تخضع لمملكة سنار سابقاً، بل خارج بلاد السودان كلها. فشملت المرحلة الثالثة ضم بحر الغزال ودارفور. وانتشر النفوذ المصري في المرحلة الرابعة إلى المنطقة الاستوائية حتى البحيرات. ثم تواصل التوسع المصري في المرحلة الخامسة على سواحل البحر الأحمر حتى ميناء زيلع ثم بربرة حتى هرر في إثيوبيا. فما هي الأسباب التي أدت إلى هذه الحركة الواسعة المدى؟ هل كانت تعبر عن طموحات حكام مصر والطبقة الاجتماعية التي يحكمون باسمها، أم هناك عوامل عالمية كانت تدفع بها وتحث خطاها، أم أن ظروف تلك المناطق هي التي شجعت حركة الغزو، أم لعل هناك عوامل ذاتية تشابكت مع تلك الظروف وأعطتها ذلك البعد؟ يبدو أن مثل تلك الحركة لا يمكن رؤيتها إلا من خلال الظروف العالمية والإقليمية والمحلية والذاتية معاً.

بدأ الصراع بين الدول الرأسمالية يتصاعد خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر متخذاً شكل نشاط تبشيري وتجاري وعلمي وكشفي. فأخذت أوربا تتعرف على القارة الإفريقية، والوقوف على إمكانياتها الاقتصادية ومكامنها الاستراتيجية. وهو سعي فرضه التطور الرأسمالي الذي بدأ يعمل لخلق سوق عالمية تنتظم المعمورة كلها. فالطبيعة العالمية للرأسمالية لا تعترف بالحواجز السياسية التي تحول دون تكوين ذلك السوق. وفرض ذلك المسعى أيضاً النهضة العلمية التي فجرتها الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي.

على أن الصراع بين الدول الرأسمالية لم يتخذ بعد شكل المواجهة المباشرة فما زالت إمكانيات السوق الأوربية قادرة على استيعاب النشاط الرأسمالي. فكانت الدبلوماسية هي وسيلتها في تلمس طريقها عبر القارة الإفريقية، وتفادي صراعات هي في غنى عنها في تلك المرحلة. كما كانت الدول الرأسمالية محكومة في علاقاتها الدولية بمبدأ حرية التجارة والتنافس السلمي، مما استبعد الحاجة إلى تدخل مباشر وتكوين مناطق نفوذ. وكانت محكومة أيضاً بالحفاظ على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن أي اضطراب قد يؤدي إلى تدخل لنهش أطراف الإمبراطورية العثمانية المتداعية مما سيخل بذلك التوازن. فروسيا القيصرية متحفزة للوصول إلى المياه الدافئة عبر مضيق الدردنيل، والقوميات في البلقان تضج بالحركات الوطنية التي لا تهدد الإمبراطورية العثمانية بالتداعي فحسب، بل تهدد أوربا نفسها، كما أن ذلك الوضع الدقيق بالنسبة للإمبراطورية العثمانية استبعد المساس بسيادتها في مصر والسودان.

ولكن مصر كانت بؤرة صراع دبلوماسي وسياسي ساخن. فهي تتمتع بموقع استراتيجي فريد، يمكن منه التحكم على شرق البحر الأحمر ومنطقة الشرق الأوسط، بل وحتى على إفريقيا. وبعد افتتاح قناة السويس عام 1869، تضاعفت تلك الأهمية وارتفعت بذلك حدة الصراع. وتقف مصر بإمكانياتها الاقتصادية على رأس الدول التي تتفتح لها شهية الرأسمالية. وجاءت الحرب الأهلية في أمريكا (1862 ـ 1865) لتكشف عن قدرات مصر في سد بعض العجز في الطلب على القطن، وهي قدرات فجرتها حركة التحديث التي ابتدرها محمد علي. وقد أدى بروز البرجوازية المصرية إلى خلق ظروف ملائمة للرأسمالية الأوربية لتجد لها حليفاً من الدرجة الثانية. وكانت ممتلكات مصر تشكل مرتكزاً قوياً للانطلاق صوب القارة الإفريقية. وكانت السيادة العثمانية على مصر وممتلكاتها، غطاء وحماية من المنافسة الأوربية لأي توسع يتم باسم مصر. وأبعدت أي شكوك حول نوايا ذلك التوسع، أو أي خطر يأتي منه يمكن أن يخل بتوازن القوى.

كان الخديوي إسماعيل هو مدخل الدول الأوربية؛ فهو مفتون بالحضارة الأوربية، ويحلم بإقامة دولة عصرية في مصر تترسم خطى أوربا الرأسمالية. ولم يكن حلمه ذاك مقتصراً على إقامة مؤسسات حديثة، بل كان يهدف أيضاً إلى إنشاء إمبراطورية تمثل جزءاً من مشاريعه الطموحة التي اصطدم أغلبها بصخوة الواقع المالي المصري. ورأت بريطانيا أن تغذي ذلك الحلم الإمبراطوري.

ووجدت الدعوة التي أطلقتها أوربا ضد تجارة الرقيق صدى في نفس الخديوي. فقد بدأ الاقتصاد المصري يتحول على أيامه من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد يمر بمرحلة التحول الرأسمالي. واقتضى ذلك التحول تحرير الأيدي العاملة من عبودية السخرة ومن الرق، ودفعها إلى سوق العمل المأجور. فاختلطت الدوافع الاقتصادية بالنزعات الإنسانية المشوبة بتقليد النسق الأوربي، لينتج عنها حركة عنيفة قادها إسماعيل ضد تجارة الرقيق. وأخذ يفد على مصر في الطريق إلى السودان وأواسط إفريقيا، المكتشفون والمبشرون والقناصل والإداريون. ووجدوا كلهم ترحاباً ومكاناً يستظلون به في مشاريع الخديوي الطموحة وكلفه بالحضارة الأوربية. وكانت البرجوازية المصرية النامية واسعة الطموح، واعتبرت السودان وإفريقيا الاستوائية حظيرتها الخلفية، التي يمكن أن تستوعب جانباً من طموحاتها. فالبرجوازية المصرية التي تصطدم طموحاتها دوماً بجدار الرأسمالية الأوربية، تظل تبحث لها عن مجالات لدعم قاعدتها الاقتصادية، لتحقيق طموحاتها بعيداً عن ذلك الجدار، وبعيداً عن المنافسة غير المتكافئة.

ولكن ماذا عن الوضع في تلك البلاد الإفريقية؟ هناك هوة شاسعة تفصل بين العالم الرأسمالي بإمكانياته المادية الهائلة، وبين الواقع الحضاري لتلك المجتمعات الإفريقية. ولم تكن الحضارة

الرأسمالية اللاهثة في اندفاعها لتكوين السوق الرأسمالية العالمية، لتحفل بالوقوف عند واقع تلك المجتمعات. كما سهلت لها أسلحتها النارية اجتياح تلك البلاد عندما تعترض سبيل اندفاعها. ولكنها تجتاحها بعد أن تمهد الطريق وتهيئ المناخ بالتبشير الديني ومحاربة تجار الرقيق والتجارة والدبلوماسية.

وكانت البلاد الإفريقية تمر بمراحل مختلفة من التطور الاجتماعي. فالصراعات بينها لا تهدأ حول تشابك المراعي والنشاط التجاري. كما بدأت تلامس التعامل السلعي النقدي البسيط، وأخذ يفتنها الإنتاج الرأسمالي. وأدت تلك الصراعات إلى إضعاف قدرتها وتفتيت إمكانية وحدتها. ومن خلال تلك العوامل، نفذت حركة التوسع الأوربي بأشكالها المدنية والعسكرية إلى القارة الإفريقية. فأخذت قياداتها تواجه هجمة الحضارة الرأسمالية وقوة الدولة المركزية وفتك الأسلحة النارية.

(ب) ضم بحر الغزال

كان ضم بحر الغزال إلى السودان التركي ـ المصري وما صحبه من صراعات، نتيجة لاختلاط عوامل مختلفة، تشكل في مجملها فصلا مثيرا في تاريخ السودان في القرن التاسع عشر. فالمنطقة من التخوم التي يجب السيطرة عليها لتأمين تدفق بضائعها، ومنبعا هاما للرقيق وتجارته. فقد كانت بحر الغزال تصدر ما يسمى بالبضائع السودانية مثل سن الفيل وريش النعام والأبنوس. واصطرعت القبائل المحلية واسترقت بعضها واستهلكت طاقتها. ونفذ الجلابة من ثنايا ذلك الصراع. فحينا يقيمون تحالفات مع القبائل ويتخذون منها وسيلة لممارسة نشاطهم التجاري، وحيناً آخر يصاهرون زعماء القبائل لتوطيد أقدامهم وعقد تحالفات أكثر متانة.

تقع بحر الغزال خارج ما يسمى بلاد السودان. وتسكنها قبائل لا تدين بالإسلام ولا تتحدث اللغة العربية، بل لها دياناتها ولغاتها، ولها حضاراتها التي تختلف عن نمط الحضارات السائدة في بلاد السودان الشرقي والأوسط. وتمثلت علاقتها ببلاد السودان في مجموعات الجلابة الذين توافدوا عليها باحثين عن شتى ضروب التجارة. ولم تنشأ فيها حكومة مركزية يسهل التعامل معها سلماً أو حرباً. فكان على الحكم التركي ـ المصري أن يتعامل مع وضع جديد. فهل يقوم الجيش النظامي بغزو مجموعات لا تفصل حدود بين هذه المجموعة وتلك، ولا يعرف طبيعة الصراعات والتحالفات القائمة بينها؟ وضد أي قوة يحارب الجيش، هل ضد القبائل أم الجلابة؟ إن ضم بحر الغزال ثم إدارتها، هي تجربة جديدة بالنسبة للأتراك لم يألفوها من قبل، فلجأت الحكومة إلى الجلابة الذين يرتبط نشاطهم التجاري ومسيرة قوافلهم بالحكومة المركزية في الخرطوم.

وكان للجلابة وضع متميز في بحر الغزال، حيث أسسوا إمبراطوريات تجارية واسعة الثراء. وكوّن كل واحد منهم زريبة خاصة به، هي بمثابة دولة صغيرة مستقلة. ولكل جلابي جيشه الخاص ومحكمته وسجونه، فهو حاكم مطلق داخل زريبته. وامتلكوا الأسلحة النارية التي سلحوا بها جيوشهم الخاصة «البازنقر».

وارتبط ضم بحر الغزال بشخصيتين من الجلابة، هما الحاج محمد الهلالي أو البلالي والزبير رحمة منصور. أما الهلالي فهو تاجر رقيق يقال إنه من أصل مراكشي، ولا يخلو تاريخه من غموض. وحوالي عام 1850، استطاع أن يؤسس مملكة في دار فرتيت جنوب دارفور، تحت مظلة سلطان دارفور. ثم نشب صراع بينه وبين السلطان، فالتجأ إلى الحكمدار في الخرطوم الذي رأى فيه أداة لبسط نفوذ الحكم التركي. المصري في بحر الغزال، فبعثه ناظراً لقسم بحر الغزال تابعاً لمديرية فشودة. ولم يعبأ باعتراضات سلطان دارفور. وأمدته الحكومة بقوة عسكرية. وكان على الهلالي أن يحول المنصب الوهمي الذي أوكل إليه إلى قوة إدارية نافذة المفعول.(13)

بدأ الهلالي رحلته من مشرع الرق متجهاً غرباً. وأخذ يجمع الضرائب من التجار باسم الحكومة. كما قام بإغراء الرقيق لإدخالهم الخدمة العسكرية. وشكلت تلك الإجراءات خطورة على نفوذ الجلابة وسطوتهم، فتجمّعوا خلف الزبير رحمة الذي كان أكثرهم قوة ونفوذاً؛ والزبير من قبيلة الجعليين من منطقة الجيلي شمال الخرطوم، وكان قد ذهب إلى بحر الغزال في سن الصبا مساعداً لأحد الجلابة. وتمكن بعد صعاب ومغامرات، أن يؤسس إمبراطورية تجارية وجيشاً خاصاً مسلحاً بالبنادق، وأن يصبح من أشهر تجار الرقيق وأكثرهم ثراء وحكمة. كما تجلت له صفات قيادية بارزة. وكانت ظروف المنطقة في القرن التاسع عشر تسمح بتأسيس مثل تلك الدويلات التي تقوم على قوة الشخصية والمهارة الفردية. فالهلالي والزبير ورابح فضل الله، أمثلة لامعة لنمط عريض من ذلك النشاط. لذلك عقد الجلابة للزبير لواء القيادة.

وبرز وضع متوتر حتم انفجار الصراع. فدارت معركة عام 1872 بين الهلالي وتحالف الجلابة بقيادة الزبير، انتهت بهزيمة الهلالي ومقتله. وانجلت المعركة عن وضع سياسي لا يخلو من تعقيد؛ فانتصار الزبير وضعه في مواجهة الدولة المركزية في الخرطوم، وبما أن قوافل الجلابة تمر عبر السودان، فإن توتر العلاقة مع النظام في الخرطوم يضر بمصالحهم. فسعى الزبير إلى الحكومة، وكانت الحكومة نفسها في مأزق، فهي تريد بسط نفوذها في بحر الغزال، ولكنها لا تمتلك الإمكانيات العسكرية والإدارية لتحقيق ذلك. كما أنها تجد حرجاً في التعامل مع الزبير تاجر الرقيق الشهير، فلجأت أخيراً إلى أقصر الطرق وبدأت التفاوض مع الزبير.

فأرسل الحكمدار أحد معاونيه للتحقيق في أمر ذلك الصراع، فوجد الزبير وتحالف الجلابة يسيطرون على الموقف. وأوضح له الزبير أن سبب مقاومتهم يعود إلى أسلوب الهلالي ومبادرته بالعدوان. واستعان الزبير أيضاً بحسين خليفة شيخ قبيلة العبابدة ومدير دنقلا وبربر، ليتوسط له لدى الخديوي، وأكد له خضوعه للحكومة وأنه ليس خارجاً عليها. وأبدى رغبته في الذهاب إلى مصر لتوضيح موقفه. فأصدر الخديوي عفواً عنه وعينه مديراً لبحر الغزال. وكان ذلك حلاً مريحاً للطرفين. فقد تصالح الجلابة مع الحكومة، وتمكنت الحكومة من جانبها أن تمد نفوذها إلى بحر الغزال دون أن تتكبد مشاق عسكرية ومالية.

(ج) غزو مملكة دارفور

كان من أهداف الغزو التركي ـ المصري عام 1820 احتلال دارفور. وحالت عدة عوامل دون تحقيق ذلك الهدف، واحتفظت دارفور باستقلالها، وبقيت علاقتها مع الدولة التركية ـ المصرية تقوم على أساس التكافؤ بينهما. ولكن المطامع التركية لم تهدأ.

وفي عام 1837 تجددت فكرة غزو دار فور على أيام الحكمدار خورشيد أغا. وكان قد قدم إلى الخرطوم الأمير أبومدين أخ السلطان محمد الفضل سلطان دارفور، وتم الاتفاق بينه وبين الحكمدار على مساعدته لتنصيب نفسه سلطاناً تابعاً للحكومة في الخرطوم، مقابل خراج سنوي يشمل خمسة آلاف من الرقيق وخمسة آلاف من أحسن الإبل وألفاً وخمسمائة وخمسين قنطاراً من النحاس الخام وألفاً وخمسمائة قنطاراً من التمرهندي، وتسلم الكمية في مدينة أسيوط. ولكن الخطة لم تنفذ إذ برزت مشاكل أخرى استدعت تصدي الحكمدار لها. وتوضح كميات الخراج التي طلبتها الحكومة القدرات الاقتصادية للمملكة وانفتاح شهية حكام مصر المستمر لها. ولا شك أن تلك القدرات قد ساعدت المملكة على الحفاظ على استقلالها طوال ذلك الزمن. ولكن اعتماد الصفوة الحاكمة على التجارة الخارجية وحدها دون تطوير القاعدة الإنتاجية، أضعف من قدراتها. كما أن انعزالها عن التطورات التي كانت تجري في العالم الخارجي في مجال الأسلحة النارية، شلّ قدرتها العسكرية، وحصرها في نطاق الأساليب العسكرية التقليدية.

ثم تجددت النوايا لغزوها في عهد الخديوي إسماعيل، ضمن طموحاته العريضة لبناء إمبراطورية في السودان. ووضح تلك النوايا بجلاء في رسالة إلى الحكمدار حدد له فيها الأساليب التي يتبعها في تعامله مع حكام دارفور إلى أن يستولي عليها. فكتب يقول: «إن الاستيلاء على دارفور وضمها إلى السودان وتخليصها من التوحش والسير بها إلى طريق التمدن، من الأمور التي نفكر فيها منذ القدم، إلا أنه قبل الشروع في تنفيذ هذه الفكرة، لابد من تمهيد السبل المؤدية لنجاحها،

وهذا يتوقف على معرفة قوتهم واختيار الطرق التي يمكن سلوكها وتعيين عدد النفوس والدواب التي يمكن إرواؤها من ماء الشرب الموجود هناك، وهل في الاستطاعة سوق العساكر والمدافع ونقل المهمات وما إليها. تحققوا من كل ذلك، وأظهروا لهم الآن بمظهر الضعف وانظروا إلى تعدياتهم بنظر التساهل والتسامح مهما أمكن. وفي أثناء ذلك ترسلوا القوات العسكرية وما إليها إلى الحدود من غير أن يشعروا، وبعد إعداد الحملة تزحفوا عليهم بأي حجة ما».(14) ولكن غزو دارفور تم على يد الزبير رحمة وليس على يد الحكومة. فما هي التطورات التي أدت إليه؟

تقع منطقة قبيلة الرزيقات بين بحر الغزال ودارفور. وتخضع قبيلة الرزيقات لسلطان دارفور الذي كانت له سيادة اسمية عليها. ومنذ القرن التاسع عشر تمرد الرزيقات على تلك السيادة وخلعوا أيديهم عنها. وكان لابد لقوافل الجلابة القادمة من بحر الغزال أن تمرّ عبر دار الرزيقات. فعقد معهم الزبير اتفاقاً يسمح بمرور قوافله عبر أراضيهم، ولكن الرزيقات أخلّوا بالعهد وهاجموا القوافل وقطعوا الطريق التجاري. فما هي الأسباب التي دفعت الرزيقات لاتخاذ تلك الخطوات؟ هل هو الطمع في الاستيلاء على أموال تلك القوافل دون حساب للنتائج، أم هو نابع من الطبيعة القتالية لتلك القبيلة الرعوية التي تستهويها المكاسب والانتصارات المؤقتة، أم هو نوع من المعارضة للسلطة التركية ومن يتحالف معها، أم أن ما حدث لم يكن يرقى إلى درجة الحنث بالعهد وإنما اتخذ منه الزبير حجة لغزو المنطقة ووضع الطريق التجاري تحت السيطرة التركية بإيعاز من الحكومة التركية - المصرية؟ ولعل هناك أسباب أخرى لم تسعف المصادر والدراسات بالوقوف عليها.

قام الزبير على رأس أربعة ألف جندي من البازنقر قاصداً شكا مقر نظارة الرزيقات. فوصلوها بعد عناء إذ تعرضوا لهطول الأمطار وقلة المؤن. فاغتنم الرزيقات تلك الحالة وشنوا هجوماً عليهم لتحقيق نصر خاطف، ولكن الزبير تمكن من هزيمتهم واستولى على شكا عام 1873. والتجأ اثنان من زعماء الرزيقات، وهما منزل وعليّان، بسلطان دارفور إبراهيم محمد حسين الذي تبوأ العرش حديثاً، وطلبا حمايته مقابل العودة إلى حظيرته. فاتصل الزبير بالسلطان طالباً تسليم الزعيمين، ونصحه بأن يسير على نهج والده في علاقته الودية مع الحكومة. فقام السلطان باعتقال رسل الزبير، فكان ذلك بمثابة إعلان للحرب. فما الذي دفع سلطان دارفور إلى ذلك المسلك الذي انتهى بمقتله واحتلال مملكته؟ هل أقدم على تلك الخطوة دون أن يحسب ما قد يترتب عليها من نتائج، أم كان يرى الزبير مجرد تاجر مغامر لن يقوى على الوقوف أمامه؟ لم يقدم السلطان على تلك الخطوة حماية لشيوخ الرزيقات الذين احتموا به، وهم الذين شقوا عصا الطاعة على دولته. ويبدو أن السلطان كان يجهل النوايا الحقيقية لحكام الخرطوم واعتمد على ولائه لذلك الحكم. أم لعله أدرك تلك النوايا فآثر أن يقف وقفة التحدي بدلاً من التسليم.

وأخذ الزبير يستعد للحرب، وأخطر الحكمدار بتطور الأحداث وبعزمه على غزو دارفور. أما السلطان فقد أعد جيشه بقيادة وزيره أحمد شطة والمقدوم سعد ود النور. وزحفا على شكا. وتمكن الزبير من هزيمتهم في يناير 1874. واعتبرت الحكومة تصرف السلطان تمرداً، ووجد الخديوي فرصته لتحقيق حلمه باحتلال دارفور. فأعلن الحرب على السلطان متستراً بأن هدفه إخضاع تجارة الرقيق. فأرسل الحكمدار وحدات عسكرية رمزية لدعم الزبير، وطلب منه أن يبقى في حالة دفاع حتى يلحق به. ولكن الزبير واصل تقدمه داخل دارفور، ملحقاً الهزيمة بالجيوش التي تلاقيه، حتى دارا ثاني مدينة في السلطنة. ثم خاطب السلطان منذراً وطالباً منه التسليم. فأخذ السلطان يعد نفسه عسكرياً. وعندما تأكد له أن الزبير لا يحاربه منفرداً وإنما بدفع من الحكومة، قام بالاتصال بالخليفة العثماني. فأرسل وفداً برئاسة الحاج إدريس وحمّله مائتي ألف ريال، نصفها لشريف مكة ليتوسط لدى الباب العالي، ونصفها للخليفة العثماني. ثم قام السلطان بمحاصرة الزبير في دارا، ولكن الزبير تمكن من هزيمته واتجه صوب عاصمته الفاشر.

وفي تلك الأثناء أخذ الحكمدار يستعد للزحف على دارفور. وكان يستبق الزمن ليحتلها ويحقق النصر قبل الزبير. فجمع قوة عسكرية مكونة من أورطة جهادية وأربعمائة من الخيالة ومائتين من الباشبوزق وثلاثة مدافع. وتحرك من الأبيض صوب الفاشر. وفي بلدة أم شنقة عارضه جماعة من قبيلة حمر فدحرهم واحتلها. وهناك وصلته أنباء خاطئة عن هزيمة الفرقة الأولى بقيادة الزبير، فآثر أن يتريث في أم شنقة حتى لا يلقي بنفسه في متاهات مصير غير مأمون العواقب. أما الزبير فقد واصل انتصاره وأخذ يطارد جيش السلطان إبراهيم. وفي أكتوبر 1874 دخل الزبير الفاشر ظافراً. وبعد خمسة أيام وصل الحكمدار بقوته بعد أن حسم الزبير المعركة.

ترتب على غزو دارفور مشاكل وتعقيدات؛ أولها تأمين دارفور عسكرياً بالقضاء على فلول المقاومة التي بقيت بعد المعركة. فقد هرب الأمير حسب الله عم السلطان بعد الهزيمة واستعصم بالجبال. فاستعان الحكمدار بجيش الزبير، الذي حسم أمر تلك المقاومة واستسلم الأمير حسب الله. واقترح الزبير تعيين حسب الله حاكماً على دارفور، ولكن الحكمدار رفض طلبه. وأدى ذلك الرفض إلى زعزعة الثقة بينهما. وثانيها، وضع أسس للنظام الإداري لدارفور. ولا شك أن الأتراك قد استفادوا من تجربتهم في حكم السودان طوال الحقب الخمس الماضية، ولكن دارفور مساحتها واسعة وأحوالها مضطربة، كما أن وقوعها على الحدود يعمق من ذلك الاضطراب، وبها عدة قوى طامحة في حكمها. وثالثها، وجود الزبير بجيشه وخلفه انتصاراته العسكرية. وكان الحكمدار يحتاج للزبير بجيشه لتأمين النظام الجديد، ولكن وجود الزبير بذلك الجيش في ذلك المكان القصي، قد يولد

لديه نزعات استقلالية؛ فقد طالب الزبير بتعيينه مديراً على دارفور بجانب بحر الغزال، وليس مديراً لشكا كما اقترحت الحكومة، فقد كان من رأي الحكومة تقسيم دارفور إلى أربع مديريات، منها شكا التي اقترحوها للزبير. ولكن حتى هذا الاقتراح الأخير تراجعت عنه فيما بعد. كما أنها لا تستطيع إبعاد الزبير بالقوة إذ هو المسيطر الفعلي على الموقف العسكري.

وكانت العلاقة بين الزبير والحكمدار تزداد توتراً. فعندما دخل الزبير الفاشر منتصراً، تولدت الحساسية بينهما. ثم تحولت إلى صراع مكشوف. وبدأ الحكمدار يخطط لتسريح جنود الزبير واستلام مشاريعه في بحر الغزال، ولكنه لا يستطيع تنفيذ ذلك المخطط والزبير سيد الموقف في دارفور. وكان الزبير تاجراً مغامراً وقائداً عسكرياً، ولكنه كان يجهل أمور السياسة وتقلباتها وصراعاتها ودسائسها. كما أن الزبير الجلابي لا يفكر في الصدام مع الحكومة التي تعتمد حركته التجارية على ولائه لها، بل كان يسعى دوماً ليوائم نفسه معها ويستظل بظلها. وكانت تلك الاعتبارات هي التي أملت قراره بالذهاب إلى مصر ملتجئاً بالخديوي. واستقبلت الحكومة قراره بارتياح عميق، فقد كان فيه مخرجاً من مشكلة ما كان لها أن تجد حلاً بذلك اليسر. وفي القاهرة احتجز الزبير في منزله طوال ربع قرن. وأصبحت دارفور جزءاً من الإمبراطورية المصرية.(15)

على أن ذهاب الزبير لم يضع حداً للمشاكل في المنطقة، فمازالت جيوشه باقية تحت قيادة ابنه سليمان وبعض قواده، ورغم انتقالهم إلى بحر الغزال، إلا أنهم ظلوا يشكلون قوة عسكرية تتمتع بنوع من الاستقلال. لقد أدى ذلك التوسع إلى مدّ حدود الإمبراطورية إلى أواسط إفريقيا.

5 - المرحلة الرابعة: الانتشار في خط الإستواء: 1869-1873

(أ) رحلة بيكر الاستكشافية: 1869 - 1873

ارتبطت الفترة الأولى من المرحلة الرابعة بشخصية السير صمويل بيكر الرحالة البريطاني الشهير، الذي كان قد كشف لأوربا عن بحيرة ألبرت. ولكننا نجد التعبير الشائع يقول إن بيكر اكتشف البحيرة وهو الذي أعطاها اسمها الذي تعرف به اليوم. وهذا تعبير غير صحيح. ولكن من فوق التعصب العرقي الذي كان من العوامل التي حثت خطى الاستعمار، يتم إلغاء المعرفة السابقة لأهل المنطقة ببحيرتهم، ويعتبر تعرف أوربا اكتشافاً لها من العدم ويطلق عليها اسماً جديداً هو اسم ولي عهد بريطانيا. إن ما قام به بيكر، ومن قبله قرانت وسبيك وستانلي ولفينجستون وغيرهم، كان تعرفاً على مواقع جغرافية لم تكن معروفة لأهل أوربا من قبل، فتعرفوا عليها وسلطوا

ليها ضوء العلم الحديث وأدخلوها دائرة العالم الرأسمالي. وكان ذاك جهداً علمياً كبيراً. وأصبح ذلك النفر من الرحالة والمغامرين أسماءً لامعة، وكان من بينهم بيكر.

في عام 1869، جاء بيكر إلى مصر بصحبة ولي عهد بريطانيا. ويبدو أن الهدف من تلك الرحلة تقديم بيكر إلى الفئة الحاكمة في مصر وفتح قنوات له للتعامل معها، لعله يمكّن لبريطانيا قدما في مشاريع مصر المستقبلية. ولا شك أن شهرته الواسعة ستسهل تلك المهمة. وبدأ بيكر بمحادثات مع نوبار باشا وزير خارجية مصر، وهو أرمني متمصر، ومن دعاة تكوين محور بين تركيا وإنجلترا، وهو الذي اقترح على بريطانيا منذ وقت مبكر أن تحتل مصر. وتمخضت المفاوضات عن تعيين بيكر في الحكومة المصرية، ومنحوه منصب مأمور على المنطقة الاستوائية بعقد لمدة أربع سنوات. وتلخصت مهمته في الآتي: ضم الأراضي من غندوكرو حتى البحيرات إلى الممتلكات المصرية؛ سحق تجارة الرقيق؛ إدخال تجارة شرعية منظمة؛ فتح البحيرات الكبرى للملاحة؛ إنشاء محطات عسكرية في المنطقة. وتقود تلك المهام في النهاية إلى تكوين مديرية جديدة تابعة للسودان. وإذا أنجزت تلك المهمة تكون هي المرة الأولى التي يتم فيها الاستيلاء على مثل تلك المساحات في إفريقيا الاستوائية.

إن حملة بتلك الأهداف تحتاج إلى استعدادات كبيرة مثل حملات الغزو التي أرسلتها مصر من قبل. ولكن الاستعدادات التي تمت تركزت أساساً على بناء السفن والقوارب النيلية التي تناسب الملاحة في البحيرات. وعندما غادر بيكر الخرطوم في طريقه إلى الاستوائية، صحب قوة مكونة من 800 رجل على أن تلحق به البقية فيما بعد. فأي حملة غزو يمكن أن تسير بذلك التشتت؟ ما كان من أهداف مصر أن تؤسس نظاماً إدارياً في تلك الأصقاع، وأن القيام بأي حركة كشفية سوف يساعدها على تأمين منابع النيل الأعلى. ولكن هل كان هناك ما يهدد تلك المنابع في ذلك الحين؟ وإذا كان هناك مثل ذلك الخطر، فهل الحملة التي قادها بيكر تستطيع أن تصده؟

إن حملة بيكر بذلك التركيب حملة استطلاعية للتعرف على المنطقة، وليست حملة لإقامة نظام إداري مستقر. وهي في سعيها ذاك تمهد لبسط الشرعية العثمانية على المنطقة. وصحب بيكر معه مجموعة من الأوربيين، بعد أن أبعد العنصر التركي- المصري بحجة محاربة تجارة الرقيق. وكانت مصر قد وضعت في المنطقة خيرة كوادرها العسكرية التي تدربت في أوربا، مثل إسماعيل أيوب وعبد القادر حلمي ومحمد رؤوف، وهم الذين بقوا في الاستوائية بعد مغادرة بيكر لها. إن الحملة كانت تهدف إلى خدمة مصالح بريطانيا أولاً ومصر ثانياً.

في أبريل، وصل بيكر بحملته إلى غندوكرو. ووجد نفسه يواجه ثلاث قوى هي: تجار الرقيق والقبائل المحلية وبعض الزعماء الإفريقيين المجاورين. ووقع أول صدام بينه وبين أحمد العقاد وصهره أبي السعود، وهما أصحاب أكبر إمبراطورية للرق في المنطقة. ثم واجه مجمل الجلابة النشطين هناك. كما واجه عداءً سافراً من القبائل التي امتنعت عن مده بالغذاء. فقام بيكر بالاستيلاء عنوة على أبقار قبيلة الباريا، فناصبوه العداء.

ثم غادر بيكر غندوكرو بعد أن ترك بها حامية بقيادة عبد القادر حلمي. وعند وصوله ماسندي عاصمة أنيورو، أعلن ضم المنطقة ووضعها تحت الحماية المصرية. فاستاء زعيمها كبريجا وأشهر عداءه لبيكر، بل أرغمه على التراجع عن ماسندي. وبعد مشقة استطاع أن ينسحب شمالاً من ماسندي بمعاونة أمتيسا ملك يوغندا ووصل إلى فاتيكو. وهناك دار بينه وبين تجار الرقيق معركة قادها أبو السعود. وسار بعدها شمالاً إلى فويرا، ثم غادرها بعد أن ترك بها حامية، ووصل غندوكرو في إبريل 1873. وانتهت مدة خدمته فسلم الحامية إلى محمد رؤوف وعاد إلى بلاده.(16)

فما هي النتائج التي تمخضت عنها رحلة بيكر؟ يعتمد التقييم على الزاوية التي ينبعث منها النظر. أما بالنسبة لمصر فقد كلفتها الرحلة 800 ألف جنيه مقابل تأسيس ثلاث حاميات في غندوكرو وفاتيكو وفويرا، وكان يرفرف عليها العلم المصري ولا يتعدى نفوذ الحكومة أسوارها. فهي سيادة اسمية في منطقة لا تستطيع أن تبني فيها مؤسسات ثابتة للحكم وتدخلها دائرة الاستغلال المنظم. وازدادت معرفة مصر نسبياً بمنابع النيل. أما بالنسبة لبريطانيا فقد اطمأنت إلى أن المنطقة أصبحت تخضع للسيادة العثمانية، ولن تستطيع أي دولة أوربية أن تتعدى على تلك السيادة، إلا إذا أرادت أن تخل بالتوازن الدولي، وهو أمر قد يدخل تلك الدولة في تعقيدات لن تقوى على الوقوف أمامها. كما ازدادت معرفة بريطانيا كثيراً بأحوال تلك البلاد، واكتسبت كوادرها خبرات واسعة بطبيعتها ونمط العيش فيها. لقد أدت الرحلة إلى انتشار النفوذ المصري، وبقي على مصر أن تثبته إداريا.

(ب) مجهودات غردون لإقامة نظام إداري: 1874 - 1876

تركزت الفترة الثانية من هذه المرحلة حول شخصية شارلس غردون وسعيه لإدخال نظام إداري فعال فيها. وكان غردون ضابطاً في سلاح المهندسين البريطاني. وشارك في عدة مهام لتوسيع نفوذ الإمبراطورية في مناطق مثل الصين والبلقان. فهو من الشخصيات البارزة في العهد الفكتوري، وهو العهد الذهبي للتوسع الاستعماري البريطاني.

لم يتم تعيين غردون مديراً للاستوائية بمحض الصدفة كما يصور الأمر كثيراً، بل كان أمراً مدبراً بهدف وضع شخصية مؤثرة في المنطقة تزرع الوجود البريطاني وتعمقه. واستغلت بريطانيا طموح الخديوي إسماعيل وشغفه بأوربا ووقوعه تدريجياً تحت سطوة نفوذها الحضاري. ولعل الطريقة التي تم بها تعيين غردون والسياسة التي مارسها في الاستوائية، تساعد في الكشف عن مكامن ذلك التعيين وخباياه.

تقول الرواية إن غردون جاء إلى الأستانة وزار السفارة البريطانية، والتقى بمحض الصدفة برئيس وزراء مصر نوبار باشا. ونلاحظ أن عنصر الصدفة ونوبار يتكرران للمرة الثانية. وعرض نوبار على غردون العمل في الاستوائية خلفاً للسير صمويل بيكر، وقبل غردون العرض، وتم تعيينه في فبراير 1874 مديراً للاستوائية بسلطات واسعة تضمنتها مذكرة مفصلة.

أشارت المذكرة إلى اتساع نفوذ التجار وممارستهم نشاطاً غير مشروع في تجارة الرقيق وسن الفيل، مستغلين جيوشهم الخاصة. ورغم استيلاء الحكومة على مكاتب أولئك التجار، والسماح لهم بممارسة التجارة في مجالات أخرى، إلا أنهم واصلوا نشاطهم غير المشروع. ويرجع ذلك إلى ضعف الوجود الحكومي مما استدعى إقامة حكومة منفصلة في الاستوائية تحتكر التجارة كوسيلة تكبح تجارة الرقيق. وتم تكليف غردون بهذه المهمة. كما حثته المذكرة على كسب ولاء وصداقة القبائل المحلية التي استفزتها أساليب بيكر القمعية، وأن يجعل نفسه موضعاً لثقتهم ويحافظ على ممتلكاتهم ويستجلب رضاهم بالهدايا، ويكون من الأفضل أن يترك للرؤساء الحكم المباشر على قبائلهم، كما كلفته بإقامة حاميات عسكرية على مجرى النيل جنوباً يرفع فيها العلم المصري، ويؤمن حرية الملاحة.

يتضح من تلك المذكرة أنها تجمع بين أهداف مصر وبريطانيا في آن واحد. فالحكومة المصرية لا تستطيع إقامة نظام إداري مركزي مثل الذي أقامته في الشمال، ولكنها تريد في الوقت ذاته أن يكون لها وجود إداري وأن تتحكم في الحركة التجارية، وكانت بريطانيا تسعى إلى معرفة المزيد عن المنطقة وبسط السيادة العثمانية عليها إسمياً حتى تضمن إبعاد أي نفوذ أوربي مستقبلاً. وكانت تلك السيادة الاسمية في رأيهم، كافية لإشباع طموح الخديوي. ورغم التشابه بين مهمة بيكر وغردون، إلا أن الرجلين اختلفا في أسلوبهما ومهارتهما الفردية وقدراتهما الإدارية. وكان الطابع العام لخطة غردون أنها خطة سلمية للتأمين وليست خطة فتح وقهر.

كانت محاربة تجارة الرقيق من أسباب تعمّق الأوربيين في الاستوائية. ولا شك أن محاربة تجارة الرقيق من الأهداف النبيلة التي نادت بها أوربا وحرصت على ملاحقة شرورها. ولكنها كانت

ستاراً تسربت منه إلى المنطقة. فحرص غردون كما حرص بيكر من قبله على اصطحاب مجموعة من الأوربيين. ووافقت الحكومة على طلبه بتعيين أبي السعود مساعداً له رغم أنه من كبار تجار الرقيق في الاستوائية. ولعله اختار أبا السعود ليكون مدخله إلى القوى المؤثرة في المنطقة، التي لا يمكن بدونها تحقيق استقرار إداري.

ويبدو أن غردون كان يسعى إلى إبعاد الكوادر المصرية التركية، أو إضعاف تواجدها في المنطقة بحجة عدم كفاءتها أو لمشاركتها في تجارة الرقيق. ولكن كان من بين تلك الكوادر من له قدرات عالية. فها هو إسماعيل أيوب يتمكن من فتح الطريق الملاحي في منطقة السدود. فلما وصل غردون وجد أن المهمة قد أنجزت. أما إذا كان من الأسباب مشاركتهم في تجارة الرقيق، فإن غردون قد استعان بواحد من كبار تجارها. أما عن التحول في السياسة المصرية الرسمية واتكالها على الأوربيين، فلا يستقيم فهمه خارج النفوذ المتنامي للدول الرأسمالية في مصر وسيطرتها على الفئة الحاكمة في القاهرة.

ولم يكن حكام مصر يجهلون نوايا الدول الأوربية، وكانوا يتوجسون منها خيفة. ولكنهم كانوا أضعف من مواجهتها علانية. فها هو الخديوي إسماعيل يكتب إلى أحد الإداريين في السودان قائلاً: «سيقوم المسيو جارني بسياحة في البحر الأبيض، بعد أن يتم مهمته في الخرطوم. وحيث أن مثل هؤلاء الناس يحرصون على التجسس والبحث عن الحدود ليحيطوا بها، فإن عند وصوله إلى تلك الجهات سوف يسأل عن حدودها ويسعى في فهم ما خفي عليه منها. فيجب عليكم أن تغالطوه كلما تعرض لمثل هذه المسائل. وإذا سألكم قائلاً: أين تنتهي هذه الحدود المصرية؟ فأجيبوه قائلين: إنها تمتد لمسافة بضعة أيام، بعيدة جداً. فإذا اعترض قائلاً: حيث إن الأمر كذلك فلم لم تقيموا بها موظفين ولماذا تركتموها مهجورة؟ فقولوا له: لم يزل الجهد مصروفاً في عمارة تلك الجهات منذ أن أدخلها ساكن الجنان المرحوم مولانا أفندينا محمد على الأعظم في حوزة حكومته، ولكن إهمالاً حدث في عهد المرحوم عباس باشا قد تسبب في ذلك، فمنذئذ كان يكتفي بقدوم المشايخ والعمد واحتكاكهم بالحكومة، أما الآن فإن المساعي مصروفة في سبيل عمارها. وقصارى القول إن من المعلوم أن حدود السودان تنتهي إلى البحر الأحمر شرقاً وإلى الحبشة جهة الجنوب ولكنها مجهولة من جهتي الشمال والغرب. فينبغي ألا يطّلع المومأ إليه على شيء من هذه المجهولات وأن تكونوا في يقظة وبصيرة في هذا الأمر».(17) يتضح من هذه الرسالة الصراع الخفي بين حكام مصر والأوربيين، حتى أن الخديوي نفسه لا يستطيع أن يجابه سائحاً جاء ليتجسس على حدود السودان، بل يوصي إدارييه بالتحايل عليه، ويكاد يلقنهم الحوار كلمة بكلمة،هذه خلفية مهمة تساعد في النظر إلى رحلة غردون.

وصل غردون إلى الخرطوم وبدأ في تنفيذ سياسته لإدارة مديرية خط الاستواء. فأصدر أمراً باحتكار تجارة سن الفيل. وعند وصوله غندوكرو في مارس 1874، شرع في توثيق علاقته مع أمتيسا ملك يوغندا. فأحسن استقبال السفارة اليوغندية التي وجدها هناك. وعند عودتها حمّلها بالهدايا، وأرسل معها وفداً برئاسة أحد الضباط الأمريكيين. واقترح غردون على الحكومة ضم نهري السوباط والجور وجزء من مديرية فشودة ومديرية بحر الغزال إلى إدارته، ولكن طلبه رفض. ثم أقام محطة عسكرية عند مصب نهر السوباط. ونقل عاصمته من غندوكرو إلى اللادو. كما سعى إلى إزالة العداء مع قبيلة الباري التي صادمها بيكر من قبل.

ثم بدأ في تنفيذ أهم بنود تعاقده وهو فتح الطريق إلى البحيرات، وتأسيس محطات عسكرية فيه. ونجح فعلاً في تأسيس محطات تصل إلى قرب البحيرات. كما نجح في كسب كثير من الأهالي. وأدخل بينهم التعامل بالنقود. وأنشأ حاميات بين الرجاف ودوفيل، فمكن بذلك السفن أن تمر حتى بحيرة ألبرت. ووضع منطقة أنيورو، وجزء من يوغندا بين بحيرة ألبرت وكيوجا، تحت النفوذ المصري. وكان يخطط لأن تكون نيام بانقو آخر حامية له في الجنوب على بعد ستين ميلاً من بحيرة فكتوريا. وقام بالتعرف على البحيرات وسم لها خريطة دقيقة. ولكن الأحوال الطبيعية في المنطقة وانتشار الملاريا والصدام مع بعض الزعماء المحليين، شلّ قدراته وجعل التنفيذ الأكمل لمهمته شاقاً. ولكنه نجح في تنفيذ الجزء المهم في خطته وهو التعرف التام على المناطق الاستوائية.

على أن الأحداث التي وقعت في يوغندا تحتاج إلى وقفة. برزت مشكلة لا تخلو من تعقيد تخص وضع مصر في يوغندا وفتح الطريق بين ساحل إفريقيا الشرقي ويوغندا والمديرية الاستوائية. فقد اتضح أن الاتصال بين المديرية الاستوائية وساحل إفريقيا الشرقي في ميناء ممبسا أكثر يسراً وأقصر مسافة من طريق النيل شمالاً. فاقترح غردون فتح ذلك الطريق، وأخذ الخديوي باقتراحه، وأرسل قوة عسكرية بقيادة مكلوب باشا إلى ممبسا. ومما شجع الخديوي على تنفيذ ذلك الاقتراح، السياسة الودية التي انتهجها أمتيسا ملك يوغندا، الذي أرسل وفداً إلى غردون محملاً بالهدايا وطلب إرسال اثنين من العلماء المسلمين لتعليم أهل مملكته تعاليم الإسلام. وكانت صداقة أمتيسا ضرورية لسلامة الطريق إلى الساحل الإفريقي الشرقي.

في تلك الأثناء كانت الشركة البريطانية لشرق إفريقيا، بقيادة ماكنون، تعمل جاهدة لزرع النفوذ البريطاني في المنطقة. واصطدمت المصالح البريطانية مع السياسة المصرية الرامية إلى الوصول إلى شرق إفريقيا. فأوعزت بريطانيا لسلطان زنجبار ليحتج على التحرك المصري باعتباره اعتداء عليه. كما ضغطت على الخديوي ليسحب حملته من شرق إفريقيا.

واستمرت علاقة أمتيسا بمصر تتطور. فأرسل غردون وفداً إلى بلاطه بقيادة إرنست دي بلفوند، وبصحبته ثلاثين جندياً. ووجدت الجماعة حفاوة من السلطان. كما واصل العلماء مهمتهم التبشيرية. فكان الوجود المصري يتعمق في تلك الأرض تعمقاً قد يمتد وتتشابك جذوره مع التراث اليوغندي الإفريقي. وإذا كانت بريطانيا قد استطاعت كبح التوسع المصري في الساحل الإفريقي الشرقي لتفسح المجال لاتساع نفوذها، فإن الموقف في يوغندا يحتاج إلى معالجة أكثر حنكة. فهنا لا يقتصر الأمر على قوة عسكرية، وإنما تداخلت عوامل الدين بالسياسة. وفي هذا الإطار يمكن فهم التطورات التي شهدتها المنطقة.

في ذلك المناخ وصل الرحالة الشهير ستانلي إلى بلاط أمتيسا. ولم تكن تجربة ستانلي هناك بالبساطة التي صورها البروفيسور شبيكة، حين قال إن أمتيسا «لم يكن ليطمئن لدين واحد، فدفعته غريزة حب الاستطلاع أن يسأل ويستفهم عن الدين الثاني الذي يمثله ستانلي، وتمكن هذا بلباقته وقوة تأثيره أن يجعل الملك المتقلب الأهواء يقبل دين النصرانية». لم يكن الصراع دينياً، ما كان ستانلي ولا أمتيسا متبحرين في اللاهوت والدراسات الدينية المقارنة. وما كان ستانلي متبحراً في دينه مثل تبحر علماء الأزهر في دينهم. كان الصراع سياسياً. فكان ستانلي بخبرته الطويلة في إفريقيا أكثر قدرة في التأثير من علماء الأزهر بخبرتهم الإفريقية المحدودة. جاء استانلي لإنجاز مهمة سياسية. واختلط أمر الدين بالسياسة اختلاطاً لا يصعب تمييزه. ولم يقتصر الأمر على ستانلي، بل شارك فيه إرنست دي بلفوند، الذي مارس تأثيراً على أمتيسا. فأخذ يتحدث له عن المسيحية، ويعلمه الجغرافية والفلك، ويرد على أسئلته عن الممالك الأوربية وقوتها. ولكن عندما طلب منه أمتيسا أن يساعده عسكرياً ضد خصمه كبريجا ملك أونيورو، رفض طلبه. فلم يكن الهدف تقوية حاكم إفريقي على آخر، وإنما إضعاف النفوذ المصري الإسلامي الذي تحتاج مقاومته لجهد تبشيري مسيحي مكثف.

ويبدو الأمر أكثر جلاء من التطورات اللاحقة. فعندما كان إرنست عائداً من بلاط أمتيسا، قتل في الطريق. وعند دفنه عثر غردون في جيبه على خطاب من ستانلي يهيب فيه بالرأي العام البريطاني ليرسل بعثات تبشيرية إلى أواسط إفريقيا، لأنها فرصة ذهبية لفتح تلك المجاهل للمسيحية. فأرسل غردون الخطاب إلى إنجلترا. وعندما نشر وجد تجاوباً واسعاً من الرأي العام، فتدفقت البعثات التبشيرية إلى أواسط إفريقيا.

وأتت الضغوط على أمتيسا ثمارها. فبعد أن رحب بمصر وقبل حمايتها ووافق على إقامة حامية عسكرية وتم بالفعل إقامتها، انقلب معادياً. فقطع الإمدادات عن الحامية وتركها شبه محاصرة،

وأخذ يطلق عليها الرصاص ليلاً لإرهابها. كما حاول رشوة بعض جنودها لينضموا إليه. بل سعى إلى خصمه كبريجا ليقيم معه تحالفاً ضد الوجود المصري. وكانت تلك التطورات تتم في الوقت الذي كان فيه الرحالة الألماني أمين بك في بلاط أمتيسا موفداً من قبل غردون بهدف تقوية العلاقة معه. وأخذ قائد الحامية المصرية يستنجد بغردون ليساعده. فما كان من غردون إلا أن توسط لدى أمتيسا ليفك الحصار عن الحامية لتنسحب شمالاً. وانسحبت الحامية وطوي العلم المصري من يوغندا.

انزعج الخديوي لتلك التطورات، وأخذ يصيح: «إن هذا القطر الجسيم ألحق بالمملكة من قديم العهد وأصبح حقاً مكتسباً لها، فالواجب يقضي بعدم إضاعة شبر من حدوده المعنية». وأكد على ضرورة إصلاحه وإدخاله في عداد المديريات المصرية. وأرسل برقية حادة اللهجة إلى غردون يحثه إلى استعادة النفوذ المصري في يوغندا. ولم يقبل بالتحول الدرامي في موقف أمتيسا. وكان الخديوي قد ابتهج لقبول أمتسيا للحماية المصرية، وأعلن ذلك على القناصل في مصر ونشره في الصحف.(18) وبدأ يشعر أنه أصبح إمبراطوراً قد يكون له وزنه في المحيط الدولي. ولم يكن مدركاً لتوازن القوى والمؤامرات والدسائس الأوربية. فذهب جهده أدراج الرياح، لأنه كان يتحرك بين فكي الطموح الاستعماري، وأنى له من حراك.

وانتهت فترة غردون في الاستوائية بعد عامين. وتمخضت عن إقامة حاميات عسكرية كأنها جزر معزولة في ذلك المحيط القبلي الإفريقي. وتركزت الحاميات في المدن الأساسية بعد سحب الحاميات من الأطراف. ونجح في التعرف التام على منطقة البحيرات ورسم لها خريطة، فقدم لأوربا ولإنجلترا على وجه الخصوص خدمة كبيرة. ولكنه فشل في إقامة نظام إداري مستقر، ولعل ذلك لم يكن من أهدافه. وبرزت من خلال تلك التجربة صعوبة تكييف النظم الإدارية المركزية العثمانية على الواقع الإفريقي المصطرع، الذي كان يمر بمرحلة الرعي والتنقل. ولم يكن من اليسير استخدام موظفين وإداريين أتراك ومصريين في تلك الظروف الشاقة بمرتبات ليس فيها إغراء كبير. لذلك كان الاعتماد على الجلابة وعلى بعض الزعامات المحلية.

لقد ترك التوسع التركي ـ المصري في الاستوائية بصمات شائهة على جبين العلاقة بين الشمال والجنوب. فكان الجنوب يلقى تعاملا هامشيا، مما أدى إلى ضعف، بل أدى أحيانا إلى انعدام العوامل التي تساعد على انصهاره في بوتقة السودان الشمالي الذي كانت تعتمل فيه عوامل التوحد والانصهار.

(ج) التوسع على ساحل البحر الأحمر

كان افتتاح قناة السويس عام 1869، نقطة تحول مهمة في استراتيجية بعض الدول بالنسبة للبحر الأحمر، وعلى رأسها مصر. واتضحت لبعثة مصرية جابت سواحله أن بعض الموانى ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي والعسكري، تحتاج إلى عناية وإلى إعادة نظر. لقد أصبح البحر الأحمر شريان اتصال حيوي بين أوربا والشرق الأقصى. فبدأ الصراع للسيطرة على موانيه.

برزت مشكلة سواكن ومصوع، فبدأ الخديوي إسماعيل مساعيه لضمهما نهائياً إلى الممتلكات المصرية في السودان، بدلاً من مجرد الإشراف الإداري عليهما. وكان ذلك المسعى يحتاج إلى جهد لدى الباب العالي. فقدم حججاً إلى السلطان العثماني ليقنعه بضمهما إليه. فذكر له أن الميناءين أصبحا ملجأ للعناصر المتمردة في مديرية التاكا. كما أن الحد من تجارة الرقيق يستدعي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، ولن تتوفر إلا بضم الميناءين إلى إدارة السودان. كما أنهما سيصبحان قاعدة ينطلق منها توسع السيادة العثمانية، وذلك بضم المناطق التي تقع بين مديرية التاكا والحبشة مثل إقليم بوقص وإرتريا ومنطقة قبيلة الحباب. ولم يكتف الخديوي بتلك الحجج، بل قام بتحريك بعض العناصر في أروقة البلاط العثماني، وأقدم على رشوة بعض الشخصيات المؤثرة في الدولة. وفي عام 1866، صدر الفرمان بضم الميناءين إلى ممتلكات الخديوي.

ثم انتقل الصراع إلى الموانئ الأخرى. فاستولت مصر على ميناء بربرة في الصومال عام 1867، وعلى ميناء زيلع عام 1875. ومنهما أرسلت حملة بقيادة محمد رؤوف واستولت على إقليم هرر في الحبشة، وتأسست فيه إدارة مصرية دامت حقبة كاملة. ثم أعلن الخديوي سيادته على الساحل الصومالي. وفي عام 1877، وقعت معاهدة بين بريطانيا ومصر، اعترفت فيها بريطانيا بحق مصر تحت السيادة العثمانية على الساحل الصومالي حتى رأس حافون، على أن تصبح بربرة وبلهار ميناءين حرتين. ومنحت مصر حق جمع العوائد الجمركية في بقية الموانئ. والتزمت ألا تمنح أي جزء من الساحل لأي دولة أجنبية أخرى.

وتعرضت الممتلكات المصرية في الصومال إلى طموح الدول الأوربية وإلى توازن القوى بينها. ففي عام 1879 اقترح غردون إعطاء ميناء زيلع لبريطانيا، بحجة أن هذه الخطوة لن تشكل أي خطر على ممتلكات مصر في المنطقة. وفي عام 1882، وبينما مصر في خضم الصراع الداخلي، قامت بريطانيا بإنزال جيشها واحتلال ميناء عصب. واحتجت مصر. ورأت بريطانيا أن الاعتراف بحق بريطانيا في عصب إنما هو اعتراف بالأمر الواقع. وفي عام 1885 احتلت بريطانيا مصوع. وهكذا تضعضع الوجود المصري تحت ضغط الإمبريالية الزاحفة.

6 - الإمبراطورية المصرية في السودان: خلاصة.

امتدت الإمبراطورية المصرية من حلفا شمالاً حتى جنجا في البحيرات جنوباً، ومن ودّاي غرباً حتى زيلع وهرر في الشرق. وتكونت هذه الإمبراطورة عن طريق وسائل مختلفة من الغزو. فحينا كان غزواً عسكرياً مباشراً بواسطة قوات الدولة المصرية، حيناً آخر بواسطة قوات أخرى، وأحياناً بأساليب شبه عسكرية أو سلمية. وشاركت فيه قوات تركية ومصرية وعناصر سودانية ومجموعات أوربية. وتم الغزو عبر مراحل امتدت بين 1820 و 1875.

واشتملت الإمبراطورية على دول وقبائل ومناطق مختلفة كانت تمّر بفترات متباينة من التطور الاجتماعي، ولكنها ضمت كلها في كينونة سياسية واحدة، شكلت أساس الدولة السودانية الحديثة مع بعض الحذف الذي اقتضاه التطور السياسي وتوازن القوى في المنطقة. فهي كينونة سياسية فرضها احتياجات مصر في القرن التاسع عشر وتوازن القوى الدولي والأهداف البعيدة للإمبريالية، ولم تكن نتيجة للتطورات المحلية لتلك المجتمعات. ثم فرض على تلك المجتمعات إيجاد صيغة مشتركة للتعامل. وجاءت السياسة الإدارية والاقتصادية للحكم التركي - المصري لتعقد كثيراً من مسار تطورها.

- مراجع الفصول التي يتكون منها الكتاب الأول، مضمنة في نهاية الفصل الرابع

الفصل الثاني

الدولة التركية المصرية في السودان: النظام الإداري

1 - تقديم

بعد أن استولى الأتراك على السودان، واجهتهم مشكلة إدارته. وظلت المشكلة تتجدد كلما اتسعت رقعة الإمبراطورية وضمت إليها مناطق جديدة حملت معها هموماً إدارية جديدة. لقد كانت المشكلة جد معقدة. (19)

نبدأ بتحديد بعض الملامح الأساسية للنظام الإداري قبل أن نخوض في أمر تفاصيله. ينتصب أمام محمد علي والفئة الحاكمة في مصر، منهج الحكم العثماني، الذي ترسخ في أرجاء الإمبراطورية عبر قرون، وما في استطاعة تلك الفئة الحاكمة الانفلات من قبضة ذلك المنهج، الذي خرجت من أحشائه وتربت في كنفه. ولكن إلى أي مدى يمكن تطبيق منهج الحكم العثماني على بلاد السودان؟ كانت الفئة الحاكمة في مصر تخوض تجربة الحكم الاستعماري على نطاق واسع للمرة الأولى، وليس خلفها من تجارب. فكان لابد لها أن تمد يدها إلى منهج الحكم العثماني، وتحاول تكييفه على واقع تلك البلاد. بل إن ذلك المنهج كان يفرض بعض جوانبه فرضاً. ولا شك أن أسلوب القهر والعنف العثماني قد انتقل إلى السودان، ولعل حكامه الجدد قد اشتطوا في ممارسته.

وشكل الجيش الذي قام بعملية الغزو أساساً آخر للنظام الإداري. فتحول بعد اكتمال الغزو إلى أداة إدارية في بلاد غريبة عليه وشاسعة ومضطربة. وكان القادة من العسكريين هم حكام المناطق، ولهم استقلالهم إذ يتبعون رأساً إلى القاهرة. وتركزت مهمتهم في استتباب الأمن. وبعد استقرار الأوضاع بقي الطابع العسكري ملازماً للنظام.. فكان الإداريون بداية بالحكمدار (الحاكم العام) حتى الإداريين الصغار، كلهم من العسكريين. وفرض هذا الطابع العسكري نظاماً إدارياً مركزياً صارماً. وتمازج المنهج العثماني مع الطابع العسكري ليسم النظام الإداري بالتسلط المطلق. فكان نظاماً غريباً على تقاليد أهل البلاد وأعرافهم ومعتقداتهم.

وشكلت النظم الإدارية المحلية أساساً ثالثاً لقاعدة النظام الإداري. ولكن حالت عدة أسباب دون التعامل معها والاستفادة منها بدرجة كافية. أولها أن المنهج المتسلط لحكم الأتراك وتعاليهم، حجب عنهم رؤية جوهر تلك النظم والمؤسسات. كما أن عملية الغزو وما صاحبها من عنف، فاقم من غربة الأتراك عن تلك النظم. وثانيها، أن تلك النظم كانت تخص مجتمعات لها سماتها

الخاصة، ولم تكن كلها صالحة لتطبق على نظام حكم مركزي. وثالثها، قبول بعض الزعماء السودانيين التعاون الفوري مع النظام الجديد وأساليبه، دون أن يحفلوا بالتمسك بالنظم التي كانوا هم قيادتها، مما جعل الاتراك لا يحفلون بها أيضاً.

وكان المنهج التجريبي الذي اتبعه الأتراك في حكم السودان الأساس الرابع لنظامهم الإداري. فقد جاء الأتراك إلى السودان بلا تجارب سابقة لحكم مثل هذه البلاد. وأضاف إليهم التوسع المستمر مناطق جديدة بأعباء إدارية جديدة. وضعفت صلتهم بالأنظمة المحلية. فاتخذوا من التجربة وسيلة لحكم البلاد، فبحثوا من خلالها عن أنجع السبل لحكمه. وأدى ذلك المنهج التجريبي إلى اضطراب في الحكم، كان وقعه ثقيلاً على أهل البلاد. على أن للمنهج التجريبي ميزاته. فقد مكن الأتراك من تصحيح بعض أخطائهم، واكتشاف بعض الأساليب السليمة للحكم.

2 - الجهاز المركزي

كان الحكم التركي - المصري في السودان حكماً مركزياً موغلاً في مركزيته. ولكن ذلك النظام لم يتخذ شكله الأمثل منذ أول وهلة، ولا ظلت مركزيته سائدة سيادة مطلقة، فقد شهدت البلاد بعض التجارب اللامركزية.

يقف حكمدار عموم السودان على قمة الجهاز المركزي. وقد تطور المنصب حتى وصل شكله النهائي عام 1836. كان الحكام في البداية هم العسكريون الذين قادوا عملية الغزو: إسماعيل باشا والدفتردار، ثم أصبح قائد الجيش - سر العسكر - هو الحاكم مثل عثمان جركس: 1823 - 1824. وعندما بدأ النظام يستقر وأخذ الجانب العسكري يتقلص، منح الحاكم خورشيد باشا لقب "مدير الأقاليم السودانية"، ثم صبح أمير لواء، ثم ميرميران (فريق). وفي عام 1836 ترقى إلى رتبة حكمدار عموم السودان، وأصبحت تتبع له كل المديريات بعد أن كان مديراً لسنار وما حولها فقط. وغدا أعلى سلطة عسكرية ومدنية في البلاد ويتصل مباشرة بالوالي في القاهرة.

كانت سلطات الحكمدار مطلقة. وتمتع بحرية في التصرف نسبة لبعده عن القاهرة. لذلك كان المنصب مصدر إغراء لبعض الحكام الطموحين للتفكير في الاستقلال. كما دفع بعضهم لممارسة مختلف أساليب التسلط والفساد. فأصبح المنصب مصدر ريبة مستمرة من جانب ولاة مصر. وأثرت تلك الريبة على سياستهم، وأدت إلى سلبيات انعكست على المنصب. من أبرزها ضعف غالبية الحكام الذين تربعوا على قمة الجهاز الإداري وقصر مدة حكمهم. وكان اختيار الحكام الضعاف من أجل إبعاد العناصر القوية الطموحة. وانعكس ذلك الاختيار على منهج الحكم وأدائه. على أن

فترة الحكم التركي ـ المصري شهدت بعض الحكام المقتدرين الذين ثبتوا دعائم النظام، ولكن غالباً ما طغى على اقتدارهم ضعف الأداء وفساد الحكم السائد. وكان الاختيار للعمل في السودان يعتبر أحياناً عقوبة للمغضوب عليهم فينفون إليه. فغدت فترة العمل في السودان بالنسبة لأولئك الحكام فترة شدة يؤدونها في ضيق، واعتبروها فرصة للترقي في السلم الإداري أو للثراء الشخصي.

شهد السودان خلال فترة الحكم التركي ـ المصري ستة وعشرون والياً، بداية بإسماعيل ابن محمد علي حتى شارلس غردون الذي جاء عام 1884. وباستثناء خورشيد وأحمد أبو ودان، اللذين مكثا في المنصب سبعة عشر عاماً متتالية: (1826 ـ 1843)، فإن الفترة التي قضاها الحكمداريون الآخرون، كانت في متوسطها أقل من عامين، بل كان بعضهم يبقى لبضعة أشهر فقط، بينما الولاة الذين حكموا مصر خلال هذه الفترة كانوا خمسة بداية بمحمد علي حتى الخديوي توفيق. وأدى عدم استقرار منصب الحكمدار الذي يقوم عليه الحكم المركزي إلى اهتزاز النظام الإداري كله.

وعرف السودان للمرة الأولى خلال هذا العهد نظام الدواوين. فقد أنشأ الحكم التركي ـ المصري أجهزة إدارية، كانت في البداية ديوانين، هما ديوان الحكمدارية وهو خاص بالسلطة المركزية، وديوان المديرية وهو خاص بمديرية الخرطوم. وضمت تلك الدواوين مجموعة من الإداريين والكتبة الذين يصرّفون شؤون الحكم، وأغلبهم من المصريين. واهتم محمد علي منذ البداية بإرسال مجموعة من الموظفين الأكفاء، وحرص أن يكون تدريبهم عالياً. وآثر بعض أولئك الموظفين الاستقرار في السودان والانخراط في حياته الاجتماعية، وكونوا أسراً كبيرة ذات شأن، ظل بعضها يحمل حتى اليوم لقب الوظيفة التي كان يؤديها أسلافه الأول، مثل أسرة العتباني (تقدير عتب المنازل) والقباني (القبانة أي الميزان) والحكيم أي الطبيب.

وأنشئ فيما بعد ديوان الحسابات ثم مصلحة المعدن ومصلحة الصمغ والثروة الحيوانية. وفتحت للدواوين فروعاً في الأقاليم. وتعين لكل خط في الريف كاتب يقوم بعمل الحسابات وتسجيل الضرائب. واللغة الرسمية للعمل الديواني التركية. وجاء مجموعة من الأطباء، بلغ عددهم في عهد الخديوي إسماعيل سبعة عشر طبيباً.

وأسس الأتراك نظاماً قضائياً، أصبح من دعامات النظام المركزي. ورغم أن دولة الفونج كان بها نظام قضائي إسلامي، إلا أنه لم ينشأ في ظل دولة مركزية تفرض نفوذها على مؤسسات الحكم وتديرها مركزياً، مما أعطى رجاله درجة من الاستقلال. أما الأتراك فقد أخضعوا المؤسسة القضائية لسلطة الدولة المركزية إخضاعاً تاماً. فالدولة تعين القضاة وتمنحهم مرتبات وتفصلهم، وتفرض في كثير من الأحيان كلمتها لتغيير مجرى العدالة. ويحتل قاضي عموم السودان أعلى منصب

قضائي، ويتولى ترشيح القضاة والمرور عليهم في المديريات وتفتيش أدائهم. كما يرأس مجلس الإفتاء. وينظر مجلس الإفتاء في الاستئنافات والقضايا المهمة مثل القتل وسرقة أموال الدولة. ويحتل المفتي المنصب الثاني في الجهاز القضائي. ويوجد في كل مديرية جهاز قضائي مصغر. وفي عام 1850 تأسست مجالس محلية في المديريات بسلطات مدنية وجنائية، ولكن أعضاءها لم يكونوا ملمين بأمور الشريعة، بل كانوا يطبقون العرف لأن أغلبهم من التجار والأعيان.

كان للمحاكم الشرعية في بداية الحكم التركي ـ المصري سلطات مدنية وجنائية، ولكن سلطاتها تقلصت حتى انحصرت في النظر في قضايا الأحوال الشخصية، ولم يكن هناك قانون خاص بالسودان، بل كان العمل يسير بالمنشورات واللوائح التي تنظم أعمال المجلس كما في مصر. كانت هناك ثلاثة قوانين مطبقة. فطبق القانون المدني على موظفي الدولة، والقانون العسكري على الجيش، والشريعة على السودانيين. ولم تعتمد الشريعة في قوانين القتل لصعوبة الإثبات بها، فاستعمل القانون الهمايوني وهو مستمد من قوانين نابليون. وأصر الأتراك على تطبيق المذهب الحنفي بدلاً من المالكي الذي كان سائداً في السودان، مما أدى إلى اتساع الشقة بينهم وبين أهل البلاد.

واهتم الحكم التركي ـ المصري بتدريب بعض السودانيين في علوم الشريعة في الأزهر. فأصدر الخديوي أمراً "بلزوم تشويق وترغيب الأشخاص الملمين بعلوم الفقه والنحو من أهالي السودان في الحضور إلى الجامع الأزهر وملازمتهم الإقامة فيه لمدة سنتين أو ثلاث سنوات لتكتمل علومهم وهذا لأجل نشر وتعليم أصول أحكام الشريعة والديانة في الأقطار السودانية، حيث يندر وجود العلماء والفقهاء فيها". وبناء على ذلك الأمر اصطحب الحكمدار معه إلى القاهرة نجلي المرحوم الشيخ عمر قاضي عموم مديرية التاكا السابق وأدخلهما الأزهر.(20)

ويعتبر الجيش دعامة أساسية في نظام الحكم المركزي في السودان. وهو تراث يمتد من الإنكشارية إلى فرسان المماليك إلى جيش محمد علي الذي أرسله إلى السودان. وكان الجيش في البداية يتكون من الأتراك والشركس والأرنؤوط وبعض المجموعات غير النظامية من عربان البادية. ولكن بقاء ذلك الجيش في السودان يكلف الخزينة المصرية كثيراً. ولم يكن حكام مصر يثقون في بعض القيادات التي قد يحرك فيهم بعد المسافة أطماع الانفصال أو التمرد. كما أن النشاط العسكري لمحمد علي في الجزيرة العربية والشام، وتصاعد المواجهة بينه وبين الدول الأوربية، استدعى تركيز قوته العسكرية في مصر وسحبها من السودان وإبقاء صفوة منها تتولى حكم البلاد. ولكن من الذي سيحل مكان تلك الجحافل بعد سحبها؟

وجد الأتراك ضالتهم في فئتين، وجدوها أولاً في قبيلة الشايقية، فكونوا منهم جيشاً غير نظامي يتبع للدولة، وأوكلت لهم مهام أمنية ونظامية، وكان يقودهم زعماء من بينهم، ولم تعط لهم مرتبات، بل كانوا يمنحون أرضاً لزراعتها ويستخلص منها الفرد أمر معاشه. وتمدهم الحكومة بالسلاح. ووجدت الحكومة ضالتها الثانية في العناصر الزنجية، وذلك بالإغارة عليهم وأسرهم واسترقاقهم، ثم يرحلون إلى معسكرات في أسوان، حيث يخضعون لنظام عسكري صارم، ثم يوزعون للعمل العسكري في المدن السودانية أو في التخوم أو في الجزيرة العربية. وتكون منهم أول جيش نظامي مركزي محترف في تاريخ السودان الحديث، عرفوا باسم الجهادية. ولعبوا دوراً كبيراً في حروب الدولة وفي حفظ الأمن. وبجانب هؤلاء وأولئك تكونت مجموعات الباشبوزق، وهم الجنود الذين يطوفون على المدن والقرى لجمع الضرائب وإرهاب الأهالي. وكان مجرد ظهورهم بجيادهم وسياطهم يبعث الرعب في النفوس ويدفع الناس في كثير من الأحيان إلى هجر قراهم.

وكان للحكم التركي سلبياته، فقد اعتمد النظام على القهر وأساساً على الجيش، ولم تكن له قنوات اتصال متينة مع الناس، فعندما تنتابه أي بادرة ضعف، تتحول الحاميات العسكرية إلى جزر معزولة في المحيط السوداني. كما أن فرض النظام المركزي على الواقع القبلي، فجر تناقضاً بين المركز المهيمن والنزعات الاستقلالية لدى القبائل. إن القبيلة في بلاد السودان هي إفراز للواقع الموضوعي للمجتمع الرعوي المتنقل، وهي تحتاج إلى درجة من الاستقلال لتمارس وجودها وتؤدي دورها بفعالية. والهيمنة عليها تجعلها في حالة تململ وتذمر. وما إن يختل توازن القوى حتى تتمرد وتثور. وإذا كانت بلاد السودان تسعى إلى نوع من التوحد كضرورة موضوعية للتطور الداخلي لمجتمعاتها، فإن تحقيق تلك الوحدة عن طريق حكم مركزي أجنبي بالغزو والقهر، خلق حاجزاً. وانقضت عقود من الصراع قبل أن يستبين أهل السودان الفارق بين الحكم المركزي كحاجة تاريخية وبين إقحامه بواسطة حكم أجنبي.

3 - الحكم الإقليمي ومشاركة العناصر السودانية

ارتبط نظام الحكم الإقليمي بالهياكل التي أقامها الأتراك وبالنظم المحلية السائدة وببعض الشخصيات القيادية في المجتمع. ولكن العلاقة بينها كانت تتم في إطار القهر المركزي وتسلطه. إن هياكل النظام الإداري مهما بلغت من الجودة، فسيبقى أساس الحكم يعتمد دوماً على مدى قبول الناس له وقناعتهم بالعيش في ظله وعلى رضائهم به.

إن نظام الحكم الإقليمي الذي أدخله الأتراك، كان ضرورة اقتضاها اتساع رقعة البلاد التي احتلوها وقسموها إلى وحدات إدارية سميت كل وحدة منها مديرية. ويتولى شؤونها قائد من

الفئة العسكرية الحاكمة، ويسمى ناظراً ثم تحول إلى مدير. أما الجهات التي لم يستقر فيها النظام الإداري بعد، فسميت إدارات، مثل بحر الغزال والاستوائية. وسميت المناطق على الحدود مثل سواكن ومصوع وهرر، محافظات، تأكيداً على دورها في حفظ الأمن على الحدود. واقتضت اعتبارات الأمن ذلك التقسيم، فهو تقسيم يخدم احتياجات الحكم التركي ـ المصري أكثر من احتياجات تلك المناطق.

ثم قسمت المديريات إلى وحدات إدارية. وأصغر وحدة هي القرية التي يولى شؤونها شيخ القرية. ثم جمع كل عدد من القرى في وحدة أكبر تسمى خط، وعلى رأسه شيخ الخط. ويشرف على كل مجموعة من الخطوط شيخ مشايخ الخط. وجمعت تلك المجموعات في أقسام تسمى كاشفليك يشرف عليها شيخ القسم. ويشرف على كل الأقسام في المديرية شيخ مشايخ المديرية. ويمثل شيخ القسم صلة الوصل بين الحكام والأهالي. وكان مشايخ القرى والخطوط والأقسام من القادة المحلية الذين يعينهم الأتراك. وكان في كل خط وقسم مجموعة من الموظفين الديوانيين مثل القاضي والكتبة والمحاسبين والمعلم. ويتعامل شيخ القسم مع القادة المحليين مباشرة أو عن طريق موظفين. إن النظام الإداري المحلي أكثر تعقيداً مما قد يبدو عليه من أول وهلة.(21)

تعامل الأتراك مع القيادات المحلية منذ بداية الغزو، حيث أبقوا على بعض الزعماء المحليين في مناصبهم، مثل النوبة ودنقلا وبربر والحلفاية وسنار وفازغلي، ولكن بعد أن سلبوهم استقلالهم الذي كان مصدر منعتهم، فتحولوا إلى موظفين تابعين للسلطة المركزية الأجنبية. فملك سنار الذي احتفظ بمنصبه، لم يعد ذلك الملك صاحب السطوة والنفوذ، ولا حتى الرمز الذي احتفظ به في ظل سيطرة الهمج. أما الزعماء الذين فاتهم إدراك التحولات الجديدة التي طرأت على البلاد، فقد وجدوا أنفسهم بلا نفوذ بل حتى بما لا يقيم أودهم، فهام بعضهم في دروب الحياة. وشوهد بعضهم يتسول في المدن بحثاً عن قوت يومه.

لقد أدى الزعماء الذين تعاونوا مع النظام خدمة كبيرة له. كانوا بمثابة القنطرة الأولى التي عبر بها إلى واقع السودان. ثم أصبحوا أدوات اتصاله بالناس. من أوائل الشخصيات التي تعاونت معه محمد الأرباب دفع الله، الذي شارك في وضع النظام الضريبي، وشارك في إحدى الحملات ضد التاكا. ومنهم الشيخ عبد القادر ود الزين شيخ مشايخ سنار، الذي قدم إلى الخرطوم على رأس وفد من سبعة وعشرين من مشايخ الخطوط، وكونوا مجلساً لمعاونة الحكم الجديد للنظر في الأمور المالية والإدارية، ومنهم الشيخ أحمد الريّح العركي والشيخ محمد إيلا ناظر الحلنقة. وتطور هذا التعاون فاحتفظ الأتراك بشيخ الحلة أو شيخ البلد، وضموا المنصب إلى نظامهم الإداري. وكان أولئك المشايخ يمثلون الشريحة العليا في المجتمعات الزراعية الريفية. فكانوا صلة وصل مهمة بين الحكومة والأهالي.

وامتد ذلك التعاون ليشمل زعماء القبائل الذين احتلوا مناصب إدارية عالية، فأصبح بعضهم مديراً لمديرية، وأنعم عليهم بلقب بك وباشا. منهم الشيخ أحمد باشا أبو سن شيخ مشايخ الشكرية الذي أصبح مديراً للخرطوم، وحسين باشا خليفة ناظر العبابدة الذي أصبح مديراً لبربر ودنقلا، والياس باشا أم برير الذي أصبح مديراً لكردفان، ثم خلفه ابن عمه ومنافسه أحمد بك دفع الله وكلاهما من الجلابة الجعليين، والزبير باشا رحمة مدير بحر الغزال. وهناك من ترقى في مجال العسكرية مثل آدم بك العريفي، الذي أصبح أمير لواء ثم منح الباشوية. وكتب الحكمدار إلى محمد على مشيداً بدور أولئك الرجال قائلاً: "إن مشايخ الأقسام والخطوط والقرى الموجودين داخل حكومة الممالك السودانية، مرتب لكل منهم شهرية من لدن الحكومة كل حسب مرتبته. وهذا المرتب جار صرفه لهم من خزانة الحكمدارية. إلا أن الشيخ أحمد أبو سن شيخ عربان الشكرية والشيخ إدريس أبو رؤوف شيخ عربان رفاعة والشيخ سالم شيخ عربان الكبابيش وولد زايد وأبوجن، وهم يستخدمون في خدمات الحكومة بسبب قربهم وجوارهم لمقر الحكومة، ومن الواضح أنهم يقومون بجميع ما يطلب منهم من الخدمات المتصلة بالحكومة بدون أي تقصير. وأمثال هؤلاء الناس يكافأون بترتيب مرتبات لهم في الأقاليم المصرية. وفي الجمعية التي عقدت معهم فيما تقدم لمصلحة، كانوا أشاروا من طرف خفي إلى مكافأتهم أسوة بأمثالهم. ونحن نرى أننا لو رتبنا لكل منهم مرتباً من الحكومة... أي لو خصصنا لكل منهم 500 قرشاً لكان هذا باعثاً لزيادة نشاطهم ورغبتهم في الخدمة. كما أن قيد هذا المرتب يستوجب اطمئنانهم". (22)

وارتبط الحكم التركي - المصري ببعض القبائل الكبيرة في السودان، ليس من واقع المشاركة الفعلية في الحكم فحسب، وإنما لوجود مصالح اقتصادية مشتركة، مما أعطاه قاعدة اجتماعية عريضة ارتكز عليها وسهلت له بعض سبل القبول. وتقف قبيلتا الشكرية والكبابيش على رأس تلك القبائل. وتعمل القبيلتان في رعي الإبل، وشاركتا في تصديرها إلى مصر وفي ترحيل المنتجات الزراعية. ويقال إن الشيخ أحمد أبو سن توفي في القاهرة عندما ذهب هناك ليتفاوض في أمر التجارة الخاصة بإبل قبيلته. واحتكرت قبيلة العبابدة الطريق التجاري بين أبي حمد وكروسكو. ورغم أن نشاط تلك القبائل كان في المجال الاقتصادي، إلا أن ذلك النشاط كان مدخلاً لعلاقتهم مع الحكم شكّل له أساساً من أسس الحكم الإقليمي. ولكن علينا ألا نحمل ذلك الأساس محملاً متعسفاً ونبالغ في أمره.

واعتمد الحكم التركي- المصري على المؤسسة الدينية المتمثلة أساساً في القضاء وعلمائه السنيين. كما اعتمد على بعض الطرق الصوفية. وكان الأتراك متنبهين منذ بداية الغزو إلى استغلال الإسلام في دعم حكمهم، وهو تنبه مستمد من طبيعة الخلافة العثمانية المهيمنة باسم الإسلام.

فكان القضاة يتخللون نسيج نظام الحكم الإقليمي. ولم ينحصر دورهم في تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وإنما استغلوا مكانتهم الدينية وإجلال الناس لهم ليصلوا بين الحاكم والمحكومين. ولم يمتلك الناس الوعي الكافي بحيث يميزوا بين مكانة العلماء التي يجلّونها ودورهم غير المعلن في تثبيت النظام.(23)

واتخذت الحكومة بعض الخطوات لدعم المؤسسة الدينية الرسمية. أهمها توسيع فرص السودانيين للدراسة في الأزهر. فدعموا رواق السنارية الذي بدأ منذ عهد الفونج، وتأهل فيه مجموعة من العلماء الذين احتلوا مناصب مرموقة في مجال القضاء والإفتاء. ولقب بعض الأفراد بانتمائهم للأزهر مثل أحمد الأزهري ابن إسماعيل الولي مؤسس الطريقة الإسماعيلية، وانسحب اللقب على أسرته، وبرز منها إسماعيل بن عبد القادر الكردفاني حفيد إسماعيل لأمه. وفي عهد الخديوي إسماعيل وسّع النظام من نشاطه بالمساجد ومدارس القرآن وخلاوي الفقهاء. فنالت تلك المؤسسات إحسانات من المعية، حيث خصص راتب شهري للفقهاء والمعلمين يصل إلى أربعمائة قرشاً في الشهر، مضاف إليه راتب من الذرة لغذاء الطلاب. كما تم ترميم بعض المساجد التي تداعت أبنيتها. واحتل بعض أفراد الأسر الدينية وظائف رفيعة، مثل الشيخ الأمين الضرير الذي أصبح أميز العلماء. وكان الحكم التركي - المصري يرمي من وراء تلك السياسة إلى تقريب الشقة بينه وبين المؤسسات الدينية، بعد أن تباعدت الأسباب بينهم بسبب سياسة القهر التي أنتهجها حيالها لإرغامها للانضواء تحت مركزيته.

ولم تختلف سياسة الأتراك تجاه المؤسسة الصوفية، إذ تأرجحت بين القهر والاحتواء. ويتجلى من سياستهم تلك، جهلهم بطبيعة المؤسسة الصوفية. إن تطور الإسلام في السودان أفضى إلى دور متميز لتلك المؤسسة، التي مارست دورها من خلال تغلغلها في خلايا المجتمع. فلم يكن الصوفي رجل دين فحسب، بل كان يعلم الناس في خلوته، ويعالجهم، ويحل مشكلات حياتهم الاجتماعية، ويأويهم إذا عزّ عليهم القوت والمأوى في داره التي لا تنطفئ نارها. فتمتعت الطرق الصوفية بدرجة من الاستقلال النسبي، مكنها من أداء دورها كوسيط يحفظ التوازن في مجتمع تختل العلاقة فيه كثيراً بين الحاكم والمحكوم، وهي تؤدي ذلك الدور في مجتمع رعوي قبلي تعتمد القيادة فيه على القبول الطوعي. وينفر من هيمنة الدولة المركزية وسطوتها. فكان أولئك الصوفية بالنسبة لأهل البلاد ملاذهم ووسيلتهم وغوثهم. ولم يفهم الأتراك ذلك الوضع المتميز، ولا استوعبوا طبيعته المتشابكة المعقدة. ولم يقبلوا بغير الخضوع التام للدولة المركزية. فابتعد نفر كبير من أولئك الصوفية عن أي نشاط يتلامس مع ذلك النظام، واحتموا بالصمت. ومن خلف أسواره الصماء

مارسوا أدوارهم الأخرى في المجتمع. وفقد الأتراك سنداً نتيجة ذلك الصمت، الذي تحول إلى معارضة صامتة. ولم يقدم النظام لأهل البلاد بديلاً عن الدور الذي كانوا يقومون به.

ولكن هناك زعامات كان لها شأن آخر مع الحكم التركي ـ المصري، وكان له أيضاً معها شأن. أهمها زعامة الطريقة الختمية والطريقة السمانية ونفر من الطريقة المجذوبية. أما الطريقة الختمية فقد دخلت السودان في نفس الوقت الذي تم فيه غزوه. ونشأ انسجام بين الطريقة الوافدة والنظام الجديد، وهو انسجام تمتد جذوره إلى الجزيرة العربية عندما أرسل محمد علي جيوشه ضد الوهابيين. ووجدت الختمية في ذلك النظام ما يشدّ من أزرها في مجتمع كانت غريبة عليه. ووجد النظام في الجماعات التي بدأت تتحلق حول الختمية قيادة يستند عليها ويركن إليها. أما الطريقة السمانية، فكان زعيمها الشيخ محمد شريف نور الدايم، خريج الأزهر وحفيد مؤسسها في السودان الشيخ أحمد الطيب البشير، على صلة ودية مع الحكام الأتراك. واستفاد زعماء الطريقة المجذوبية من نظام الحكم المركزي، الذي وفر الحماية للمشتغلين منهم بالنشاط التجاري. ويبدو أن علاقة النظام التركي ـ المصري مع تلك الزعامات قد أعطته صورة واهمة عن قبول الناس له، فركن إليها واطمأن لها، دون أن يعي بتيارات السخط التي كانت تدب من تحته دبيباً حتى فاجأته أمواجها العاتية.

4 - نظام الحكم اللامركزي

شهدت فترة الحكم التركي ـ المصري تأرجحاً بين الإدارة المركزية واللامركزية. كان الأتراك يسعون لإيجاد أنسب صيغة تناسب البلاد. وأدى ذلك التأرجح إلى اضطراب آخر أضر بمصالح الناس وهزّ هيبة الحكم. وهناك عدة أسباب أدت إلى المحاولات المتكررة لإدخال نظام اللامركزية. أهمها اتساع الإمبراطورية وما صاحبها من مشاكل، وعجز النظام المركزي من فرض سيطرته عليها، مما استوجب إعادة النظر في الهيكل الإداري. واضطر محمد علي ومن بعده محمد سعيد، للقيام بزيارة للسودان للوقوف على أحواله المضطربة وضعف عائده الاقتصادي، الذي كانوا يمنون أنفسهم بتدفقه. وهناك أسباب ذاتية صاحبت إدخال اللامركزية في كل مرة من المرات الأربع التي جربت فيها.

أدخلت اللامركزية للمرة الأولى عام 1843 بعد وفاة الحكمدار أحمد باشا أبو ودان في ظروف غامضة. وشغل أبوودان منصب وزير الحربية المصرية، ثم نقل إلى السودان لصعوبة تعامله مع الآخرين. وبعد أن قام بغزو التاكا، أصبح يتمتع بنفوذ كبير. وتذهب بعض الروايات إلى أن الرجل بدأت تخامره فكرة الاستقلال بإقليم السودان وإعلان نفسه والياً عليه تحت السيادة العثمانية.

وتذهب رواية أخرى إلى أن هناك اتصالات تمت بينه وبين الخليفة العثماني لاتخاذ تلك الخطوة بهدف إضعاف محمد علي. وانتشرت الشائعات حتى وصلت محمد علي. فاستدعي الحكمدار للقاهرة للوقوف منه على جلية الأمر. وتلكأ في الحضور. وفي تلك الأثناء مات فجأة في الخرطوم، فانتشرت الشائعات حول وفاته، فيقال إنه خشي من المثول أمام محمد علي فانتحر بالسم. وتذهب رواية أخرى إلى أن محمد علي بعث إليه من قتله بالسم. على أن المهم في الأمر أن الحكمدار كانت له نزعة استقلالية، وهي ما أزعجت مصر. فكان ذلك سبباً مباشراً في إدخال اللامركزية.

قام محمد علي بتقسيم السودان إلى مديريات مستقلة عن بعضها البعض، وتتبع رأساً إلى القاهرة. وعين لكل واحدة مديراً، وألغى منصب الحكمدار، وكلف وزير حربيته أحمد المنكلي بتنفيذ تلك السياسة، ومنحه لقب المنظم. فقسم السودان إلى ست مديريات هي:

(أ) مديرية دنقلا وتمتد حتى حدود المتمة جنوباً

(ب) مديرية الجهات العليا وتشمل شندي والخرطوم والنيل الأبيض والجزيرة حتى ود مدني والأقسام الشرقية من النيل الأزرق

(ج) مديرية سنار وتبدأ من جنوب ود مدني حتى حدود فازغلي وتشمل القضارف والقلابات

(د) مديرية فازغلي

(هـ) مديرية التاكا

(و) مديرية كردفان

ونلاحظ من هذه التقسيمات أن هناك مناطق لها حدود سياسية جغرافية تاريخية لا تتغير، وهي كردفان والتاكا، بينما أواسط السودان (دولة الفونج سابقاً) شهدت تغييرات ظلت تتكرر طوال العهد التركي. المصري.

وبعد تقسيم المديريات تم تقسيم الجند عليها، ودعم جهازها المالي والضريبي. ولكن نظام اللامركزية اعترضته مشاكل؛ فالوحدات الإدارية المستقلة لم تتوفر لها مقومات الاستقلال التام، وبعضها لا يمتلك حتى العوامل الضرورية له. وعلى الرغم من أن كل مدير كان سلطة قائمة بذاته، إلا أنه كان يعتمد كثيراً على القاهرة. لقد ضعف نظام الحكم المركزي في ظل اللامركزية غير المؤسسة. كما أن تقسيم البلاد إلى وحدات كان يتعارض مع النزعة نحو التوحد التي بدت تظهر على سطح المجتمع. ويبدو أن المسوغات التي فرضت اللامركزية لم تكن من القوة بحيث تستوجب استمرارها. فقرر محمد علي إلغاءها والعودة إلى المركزية. ولكنة اختار حكاماً ضعافاً أصبح أداؤهم نقمة على البلاد.

وطبق نظام اللامركزية للمرة الثانية عام 1856، إثر زيارة محمد سعيد باشا للسودان. وقد ارتاع الوالي لحال البلاد، فكتب يقول: "إنه بناء على ما جبلت عليه همتنا... في النظر في أحوال الرعية... تحرك ركبنا للقدوم إلى الأقاليم السودانية... ولما حلت ركائبنا شاهدنا ما عليه أهاليه من الضنك والمضايقة بسبب كثرة المطالب المربوطة على السواقي والأطيان فضلاً عما يؤخذ خلاف ذلك... فاقتضت إرادتنا ترك ذلك جميعه وترتيب مال مربوط على قدر طاقة الأهالي حتى يسكن روعهم ويعمروا أوطانهم". ورأى أن يحل تلك الأزمة بتوزيع جهاز الدولة المركزي، لعل ذلك يخفف من العبء الواقع على الناس. كما أن فيه تخفيضاً للنفقات. وتذهب بعض الآراء إلى أنه كان يهدف من ذلك التقسيم إلى ربط أجزاء السودان المختلفة بمصر مباشرة حتى تقوى صلتها بالقاهرة وتضعف بالخرطوم، وذلك كخطوة أولى نحو توحيد السودان مستقبلاً مع مصر. ولعله كان يترسم خطى الاستعمار الفرنسي في تعامله مع المستعمرات.

فقسم السودان إلى أربع مديريات هي: دنقلا بعد أن ضم إليها بربر؛ كردفان؛ التاكا؛ ومديرية كبيرة تشمل الخرطوم وسنار والنيل الأبيض. ونلاحظ هنا أيضاً أن كردفان والتاكا احتفظتا بكينونتهما، بينما تعرض السودان الأوسط إلى إعادة تقسيمه. وتبع ذلك التقسيم تخفيض الحاميات العسكرية وسحب الجنود من المناطق الريفية، والاعتماد كثيراً على السلطات القبلية المحلية في الإدارة، خاصة في جمع الضرائب. فتم تكوين مجالس وجمعيات دورية من الأهالي لمعاونة المدير في تصريف مهام الحكم. ولكن النظام اللامركزي فشل لنفس الأسباب التي أدت إلى فشله سابقاً. مضاف إليها أن بعض كبار الزعماء القبليين جنحوا نحو العصيان عند غياب السلطة المركزية. كما أن بعضهم مارس نفس أساليب الحكام الأتراك. فأعيدت المركزية.

بعد ضم سواكن ومصوع والانتشار في النيل الأبيض جنوباً، رأى الخديوي إسماعيل أن يقسم السودان إلى ثلاث مناطق، يحكم كل واحدة منها حكمدار مستقل. واقترح التقسيم التالي:

1 - التاكا ومصوع وسواكن
2 - الخرطوم وكل مناطق شرق النيل الأبيض
3 - كردفان ودنقلا وبربر وكل الجهات غرب النيل الأبيض

ولكن ذلك التقسيم لم ينفذ، وتبقى أهميته في توضيح اضطراب الحكم وسعيه للوصول إلى صيغة لحكم الإمبراطورية المترامية الأطراف، التي كانت إدارتها مهمة جدّ شاقة على السلطة المركزية في الخرطوم. وبقيت فكرة اللامركزية تلحّ على ولاة مصر.

ثم اتخذ الخديوي إسماعيل قراراً جاء فيه: "إنه بالنظر لما معلوم من اتساع جهات الأقاليم السودانية وتباعدها عن بعضها بمسافات جسيمة مما يشق على الحكمدارية أخبارها ومعرفتها في زمن مستقرب... اقتضت إرادتنا نزع محافظة سواكن ومصوع والتاكا وباقي سواحل البحر الأحمر لحد بربرة وإجعالهم إدارة مخصوصة بمحافظة مستقلة تسمى محافظة البحر الأحمر". وعين ممتاز باشا محافظا عليها. وفصلت في نفس الوقت مديرية بربر لتصبح مديرية قائمة بذاتها تتبع رأسا للقاهرة، وعين حسين بك خليفة شيخ قبيلة العبابدة مديرا لها، وفصلت حساباتها من الخرطوم وأكد الخديوي على ذلك قائلا: "فلا يكون لديوان المالية عليها مراجعة ولا ملاحظة بل تكون تبعيتها لمعيتنا فقط. أما مكاتبات المخابرات العادية فيكتب عنها إلى نظارة الداخلية. أما باقي أشغالها ومصالحها فيكتب عنها لمعيتنا بدون واسطة". ولكن ممتاز وحسين خليفة اتهما بالفساد والاختلاس. فعزل حسين خليفة وأبعد إلى صعيد مصر، وسجن ممتاز في الخرطوم ومات في السجن. وأعيدت المركزية.

وفي عام 1881، وعندما بدأ الحكم التركي ـ المصري يلفظ أنفاسه الأخيرة، أدخل نظام اللامركزية. فقسم السودان إلى أربع حكمداريات هي:

(أ) حكمدارية إقليم وسط السودان، وتضم الخرطوم وسنار وبربر وفشودة وخط الاستواء، ومركزها الخرطوم.

(ب) حكمدارية إقليم غرب السودان، وتشمل دار فور وكردفان وشكا وبحر الغزال ومنقلة، وعاصمتها الفاشر.

(ج) حكمدارية إقليم شرق السودان، وتشمل التاكا وسواكن ومصوع.

(د) حكمدارية عموم هرر وزيلع وبربرة.

ويبدو أن تصاعد الثورة المهدية وما صاحبها من اضطراب، حال دون تنفيذ ذلك المشروع تنفيذاً شاملاً.

5 - محاربة تجارة الرقيق والعناصر الأوربية في الإدارة (24)

لا يمكننا تناول نظام الإدارة التركية ـ المصرية في السودان دون التطرق إلى محاربة تجارة الرقيق، فهي تمثل إحدى نبراته الحضارية بعد أن استنفد أغراضه منها. وتمثل أيضاً إحدى إخفاقاته الإدارية. ومن خلال ذلك التوجه الجديد وذلك الإخفاق، برز العنصر الأوربي الذي

توافد على البلاد بحجة محاربة تجارة الرقيق. حتى أصبح السودان في عهد الخديوي إسماعيل إمبراطورية مصرية تحت السيادة العثمانية وبإدارة أوربية. مزيج قد يبدو غير متجانس، ولكن إذا تأملناه ملياً نجد إيقاعه ينسجم مع خطى ذلك العصر، حيث يشكل التغول الدولي والنفوذ الأوربي فيه صوتاً عالي النبرات.

وتمثل محاربة تجارة الرقيق رأس الرمح في توسع الإمبراطورية المصرية في إفريقيا الاستوائية. وكانت تلك التجارة محور النشاط الاقتصادي بالنسبة للتجار الأوربيين والمصريين والشاميين وبعض الجلابة السودانيين. فمنذ إنشاء القنصليات الأوربية في الخرطوم في عهد عباس خليفة محمد علي، أخذ التجار الأوربيون يتعمقون صاعدين في النيل الأبيض. وأخذ عددهم يتزايد ونشاطهم يشتد، حتى أقاموا محطاتهم التجارية في عمق الاستوائية بمشاركة التجار الآخرين. ثم انحرف ذلك النشاط تماماً نحو تجارة الرقيق، التي تدر أرباحاً طائلة مقارنة بالتجارة في السلع الأخرى. وأخذت تجارة الرقيق تشتد في الوقت الذي ضجت أوربا بالدعوة لمحاربتها. فتصدى الخديوي لمحاربة تلك التجارة مدفوعاً بأمواج السخط الأوربي.

تم إنشاء مديرية البحر الأبيض وعاصمتها فشودة، بغرض مراقبة تجارة الرقيق وإيقاف تدفقها من الاستوائية. وأعلن الخديوي قائلاً: "إن أهم ما نفكر فيه ونسعى إلى تحقيقه هو إدخال السودان بما فيه من جهات البحر الأحمر إلى دائرة المدنية والعمران... ورغبة في إسعاد أهاليه قد أنشأنا مديرية البحر الأبيض التي كلفنا إنشاؤها الكثير من النفقات". ثم يمضي قائلاً إن مدير المديرية "لم ينظر إلى أن واجباته هي حفظ الأمن في تلك الجهة وقطع دابر الأشقياء والأشرار والسعي الدائم لعمران المديرية... فبينما الحكومة قد ألغت بيع الرقيق الذي استرد من الأشقياء إذ هو يقوم ببيعه لحسابه". فأمر باعتقاله" وان يستخدم بالأشغال الخسيسة ليكون عبرة للآخرين".

ولكن تبقي تجارة الرقيق كامنة في مصادره التي يأتي منها في الاستوائية. فاتخذت الحكومة بعض الإجراءات الإدارية للحد من حركة تلك التجارة، ففرضت ضريبة تسمى الويركو على كل بحار أو عامل يعمل في المراكب التي تصعد النيل الأبيض. وشددت الرقابة على الوابورات التي تمخر فيه. كما أصبحت فشودة بموقعها الجغرافي، تسيطر على الحركة التجارية القادمة من بحر الجبل وسوباط وبحر الغزال. ولم تجد تلك الإجراءات كثيراً، فقد لجأ التجار إلى أساليب المراوغة، حيث يقومون بإنزال الرقيق بعيداً عن مناطق المراقبة. كما مارسوا رشوة الموظفين، بل شارك بعضهم في التجارة نفسها. فلجأت الحكومة إلى المزيد من الإجراءات الإدارية، ففرضت قيوداً على استيراد الأسلحة والذخائر التي تستخدم في قهر القبائل واسترقاق أفرادها. ثم فرضت ضرائب عالية

على زرائب التجار، مما أجبر بعضهم على بيعها، فقامت الحكومة بشرائها. ولكنها أجبرت على تأجيرها لتجار مصريين وشاميين، لعجزها عن إدارتها في تلك البقاع النائية. أما التجار من جانبهم فقد ابتعدوا عن مراكز المراقبة الإدارية، وتعمقوا في داخل إفريقيا في جهات بحر السوباط وبحر العرب، حيث مارسوا نشاطهم بحرية أكبر. وفقدت الحكومة سيطرتها عليهم، وفقدت بذلك مصدراً من مصادر دخلها، لتهرب التجار من دفع الضرائب بتهريب بضاعتهم.

واتخذت الحكومة سياسة جديدة في الأطراف والتخوم للسيطرة على تجارة الرقيق والتجارة غير القانونية، فاتصلت عام 1866 بسلطان دارفور، وأمرته باتخاذ خطوات حازمة للسيطرة على قبائله التي تهدد الأمن في الحدود. وكانت تلك إحدى المقدمات التي سبقت الاستعدادات التي بدأتها الحكومة لغزو دار فور لاحقاً. فأرسلت وفداً إلى الفاشر استطاع أن يقف على أحوالها وعلى الطريق المؤدي إليها من كردفان. وفي شرق السودان قام حاكم مصوع بتوسيع نفوذ الحكومة حتى هضبة الحماسين. كما أسس حاكم التاكا نقطة للمراقبة على جبل كوفيت. وقدم الخديوي إسماعيل المساعدة للحملة البريطانية ضد الإمبراطور ثيودور، مما ساعد مصر على توسيع نفوذها في ساحل البحر الأحمر، فدعمت حامياتها بين كسلا ومصوع. وفي عام 1870 أعلنت تبعية الساحل الصومالي لمصوع، وأرسلت أسطولها لدعم ذلك الإعلان، ثم عينت ممتاز باشا حاكماً على الساحل من قناة السويس حتى خليج فودا فوي. وكانت تلك الإجراءات تتخذ بحجة السيطرة على تجارة الرقيق.

وألقت الحكومة باللائمة في فشلها لمحاربة تجارة الرقيق على العناصر الإدارية العاملة في السودان، بحجة أن بعضهم كان مرتشياً والبعض الآخر شارك في النشاط التجاري. ورأى الخديوي إسماعيل أن يستعين بعناصر أوربية في الإدارة لعلهم يتمكنوا من الحد من تلك التجارة. وكان غردون الشخصية المركزية بين الأوربيين الذين عملوا في الإدارة التركية في السودان، رغم أن بعض الأوربيين قد جاء قبله، وبعضهم بقي بعد ذهابه.

وتم تعيين غردون عام 1877 في منصب حكمدار عموم السودان، وبقي فيه حتى عام 1879. ومنحه الخديوي سلطات واسعة، حتى أنه اندهش لها وكتب يقول: "وقّع سموه اليوم على الفرمان وقد اندهشت للسلطات الهائلة التي وضعها في يدي".

كانت فترة غردون نموذجاً للتمازج بين محاربة تجار الرقيق وتعيين الأوربيين في الإدارة. أما بالنسبة للرق، فهناك ثلاثة اتجاهات حياله. أولاً، الموقف من الرق كمؤسسة اجتماعية اقتصادية. ثانياً، الموقف من القبائل المحلية وصراعاتها واسترقاقها لبعضها البعض. ثالثاً، الموقف من تجارة

الرقيق وتصديره إلى مناطق السودان وإلى خارجه. وقد تناول الدكتور عباس إبراهيم محمد علي موقف الأوربيين تجاه تلك القضايا في كتابه عن "بريطانيا وتجارة الرقيق والرق في السودان".(25)

تقدم غردون عند تعيينه ببعض المقترحات التي اعترف فيها بمؤسسة الرق المنزلي، ولكنه سعى إلى تحجيمه بهدف اقتلاعه نهائياً في المدى البعيد. وقد عبر الخديوي عن مدى تغلغل الرق وصعوبة محاربة تجارته فقال: "إنه لم يحجر الاتجار في الرقيق ومنعه منعاً باتاً، ولا أنه سيمنعه بالكلية في أقرب وقت، لأن أمراً له 1200 سنة لا يمكن إزالته في سنة أو سنتين". ولم تلق مقترحات غردون قبولاً لدى جمعيات محاربة تجارة الرقيق. وتركز جهد غردون على محاربة تجارة الرقيق. فقام بمجهودات فردية في هذا الصدد، مستغلاً السلطات المطلقة التي منحت له. فشنّ هجوماً على القوافل التجارية التي تحمل رقيقاً. وجاب أرجاء البلاد على ظهر بعير في ملاحقته لتلك القوافل. وتمكن في الفترة من يونيو 1878 إلى مارس 1879، من إلقاء القبض على ست وثلاثين قافلة. فما هو الأثر الذي أحدثته تلك المجهودات؟

استطاع غردون أن يوصل نفوذ السلطة التركية إلى بقاع لم تلامسها من قبل. ولكن لم يدم ذلك الأثر طويلاً، إذ سرعان ما يتلاشى بذهاب شخصية الحاكم. فما استطاع غردون أن يؤسس هياكل وبنيات أساسية إدارية ذات أثر باق. على أنه استطاع أن يحدّ من تجارة الرقيق ويلجم اندفاعها، ولكنه لم يتمكن من القضاء عليها. وأدت ملاحقته للقوافل إلى اضطراب الحركة التجارية بشكل عام، مما فاقم من سخط الجلابة. وتفاقم سخطهم بشكل حاد بعد احتكار الحكومة لتجارة العاج، الذي يعتبر أهم مصادر الثروة في السودان. وكتب أحد الأوربيين يقول: "إن إجراء غردون باحتكار محصول العاج ألّب التجار السودانيين على الحكومة، وهؤلاء التجار كانوا سادة السودان الحقيقيين"، واعتبر الإجراء ظالماً.

وخاض غردون معركة في سبيل تعيين بعض الأوربيين في الإدارة. وهدد بالاستقالة إذا لم تستجب الحكومة لطلبه. وكتب للخديوي يقول: "والحال أفندم الأشخاص الدناقلة والتجار الموجودين في جهات بحر الغزال والرول ودارفور من الضروري إزالتهم من تلك الجهات بالكلية لأنهم حرامية وهم الجارين نزول الرقيق من هناك وغير جارين دفع طلبات الميري وأغلبهم ممثلين للحكومة ولا يمكن الحصول على إزالتهم بتعيين المأمورية وأبناء العرب". واقترح تعيين شخصيات أوربية لامعة يتراقص لها خيال الخديوي طرباً. فاقترح تعيين السير ريتشارد بيرتون، الرحالة البريطاني الشهير، مديراً لدارفور، ولكنه رفض العرض. فاقترح بدلاً منه السير صمويل بيكر، ورفض أيضاً. وأمام إلحاح غردون ومقترحاته رضخ الخديوي لطلبه بتعيين أوربيين.

فبدأ غردون بفصل كبار الإداريين الأتراك والمصريين، واستبدلهم بعناصر أوربية. وكان من ضحاياه محمد رؤوف مدير زيلع وهرر، وإبراهيم فوزي مدير الاستوائية. واستدعى عثمان رفقي نائب غردون إلى مصر لتوتر العلاقة بينهما. وفصل خلال شهر واحد ثمانية جنرالات من الجيش. ثم عين أوربيين في المناصب القيادية في الإدارة. فعين جسي الإيطالي مديراً لبحر الغزال، وكان قد عمل مع غردون عندما كان مديراً للاستوائية، وعين اسكينتزر، الطبيب الألماني الذي اشتهر باسم أمين باشا، مديراً للاستوائية، وكان قد عمل أيضاً في الاستوائية. و عين مسيداليه الإيطالي مديراً على دارا، ثم على عموم دارفور. و عين زوزت الذي كان وكيلاً له في الخرطوم أثناء عمله في الاستوائية، سكرتيراً خاصاً ثم مديرا لدارفور ولكنه مات قبل وصوله. و عين مارنو النمساوي مديراً للقلابات ثم فازغلي. وكان أيضاً ضمن من عملوا معه في الاستوائية. وعين لبتون البريطاني مسؤولاً عن البواخر النيلية،، ثم نائباً لأمين باشا في الاستوائية، ثم أصبح مديراً لبحر الغزال في عهد رؤوف باشا. و عين سلاطين النمساوي مفتشاً للحسابات، ثم مديراً لدارفور.

فما هو دور أولئك النفر من الأوربيين وما هو الأثر الذي تركوه؟ كانوا من أربعة بلدان أوربية، هي بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا. ولم يكن بينهم أي فرنسي احتل منصباً قيادياً. ويبدو أن ذلك التركيب كان مرتبطاً بالتنافس الأوربي. وبما أن بريطانيا كانت صاحبة كلمة نافذة في الدوائر الحاكمة المصرية، فقد سعت إلى إبعاد العنصر الفرنسي، لأن فرنسا هي منافسها الأساسي في المحيط الدولي في ذلك الحين. ثانياً، عمل أولئك الأوربيون في مواقع مختلفة في السودان ولفترات طويلة قبل أن يحتلوا تلك المراكز القيادية، مما يجعلنا نقول إن ذلك التعيين انبنى على نظرة أوربية بعيدة المدى ظلت ترصد أهمية السودان، فأخذت تبعث كوادرها إلى هناك ليتعرفوا على المنطقة وينالوا تدريباً أهّلهم لاحتلال مناصب قيادية مؤثرة في سياسة البلاد. ولذلك كان نفوذهم السياسي أكبر من عددهم.

واحتل الأوربيون مناصب قيادية في كل المديريات التي تقع على تخوم الإمبراطورية، وهي دارفور وبحر الغزال ودارا والاستوائية وزيلع والقلابات وفازغلي. فهل جاء ذلك التعيين صدفة، أم لأن مناطق التخوم تحتاج إلى تواجد أوربي لارتباطها بالتنافس الأوربي حول القارة الإفريقية، الذي بدأت ألسنة لهيب استعاره تطل في الأفق؟ لا شك أن تلك المناطق ارتبطت بنشاط واسع في تجارة الرقيق، مما قد يبرر تلك التعيينات. ولكن الجانب السياسي المرتبط بالإمبريالية هو القوة الخفية.

وإذا نظرنا إلى الأداء الإداري لأولئك الأوربيين، فإنه لم يخرج عن هياكل الحكم المركزي الذي أقامه الأتراك، ولم يخرج أيضاً عن أسلوب ممارستهم للحكم. فلم يبتدعوا أساليب إدارية جديدة.

ولا شك أن عددهم المحدود، ما كان يسمح لهم بإحداث أثر خارج دائرة بعض المهارات الفردية المتميزة. كما أن انتشار العناصر التركية ـ المصرية في أجهزة الإدارة المختلفة، جعل قبضة أولئك الأوربيين محدودة، وبقيت الغلبة للعناصر التركية ـ المصرية. وكان أثرهم في القضاء على تجارة الرقيق محدوداً أيضاً. فما كان باستطاعتهم القضاء على تجارة لها قنوات متشابكة، وتقف خلفها قوى اجتماعية مؤثرة. ولم يخل مسلك بعضهم من فساد. فقد اتهم كل من جسي ومسيداليه بالفساد. ولكنهما برئا. وأشار الجنرال هكس في رسائله التي كان يبعثها إلى زوجته، إلى أن قيقلر (جقلر) نائب الحكمدار كان مرتشياً.

ويرى البروفيسور هولت أن استخدام الأوربيين في الإدارة، كان أحد مظاهر التحديث التي طرأت على السودان إبّان الحكم التركي ـ المصري. والتحديث الذي يعنيه هو إدخال أساليب سياسية واقتصادية وتكنيكية ومواصلات واتصالات لاسلكية، أدت كلها إلى إحداث تغييرات في المجتمع التقليدي السوداني. وكان الإداريون والتجار والمبشرون والرحالة أدوات ذلك التحديث. هناك بعض الحقيقة فيما ذهب إليه هولت. ولكنه نظر إلى عملية التحديث نظرة خارجية. إن مثل تلك الأساليب لا يمكن أن تشق لها مجرى في المجتمع، وأن تؤثر بأي مستوى، ما لم تجد القوى الاجتماعية والتركيب الاجتماعي الذي يمكنها من استقبال تلك الأساليب والاستفادة منها لتغيير واقعها التاريخي، لا أن تظل تلك الأساليب أدوات فوقية تضرب في تيه الحياة الرعوية القبلية وبيدائها، وتنحصر مهمتها في القهر ودعم الحكم المركزي. (26)

نظرة عامة للنظام الإداري

أخضع الحكم التركي ـ المصري مساحات شاسعة من بلاد السودان وإفريقيا الاستوائية وسواحل البحر الأحمر تحت إدارة مركزية لأول مرة في تاريخها. وأسس ذلك الحكم جهازاً إدارياً بيروقراطياً أصبح الإطار الذي ضم تلك الأجزاء فشكل أساس وحدتها، ولكنها وحدة قائمة على القهر. وبقيت تلك النظم والتقاليد الإدارية، تتوارثها أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان، بالذات تقسيم المديريات والجيش المركزي المتفرغ والجهاز الحكومي الديواني. وبقيت السمات الغالبة على النظام الإداري التركي هي القهر والفساد وغربته عن الواقع الرعوي القبلي. إن النظام الإداري المتشعب الذي أقامه الأتراك، يوضح أنه كانت لهم خطط طويلة المدى لاستغلال موارد البلاد، تتعدى مجرد البحث عن الرقيق والذهب.

الفصل الثالث

الدولة التركية ـ المصرية في السودان:

السياسة الاقتصادية والاجتماعية

1 - تقديم

الحكم التركي ـ المصري نوع من الاستعمار. والاستعمار يعني احتلال بلد لبلد آخر من أجل استغلاله اقتصادياً أو سياسياً أو استراتيجياً. ويختلف الاستعمار باختلاف البلد المستعمر وطبيعة النظام القائم فيه ودرجة تطوره الاجتماعي والتكنيكي. وكانت مصر التي استعمرت السودان، تنفلت من إسار النظام الإقطاعي المملوكي. وكانت الطبقة الوسطى النامية تسعى لبناء مجتمع حديث، وتهيئة المناخ لتمارس نشاطها التجاري، حتى تتطور إلى برجوازية تستطيع أن تقف على رجليها في خضم المجتمع الرأسمالي الأوربي وتياراته العاتية. وكانت قدرات مصر الحضارية والتكنيكية محدودة. وانصب اهتمامها في إقامة جيش حديث. ومازالت في بداية إنتاج السلع النقدية. ومازالت جزءً من الإمبراطورية العثمانية. والصفوة الحاكمة من أسرة محمد علي ومن معه من الألبان والشراكسة وغيرهم، كانوا متأثرين بأسلوب الاستعمار العثماني الإقطاعي.

وتؤثر طبيعة البلد المستعمر ودرجة تطوره على أسلوب الاستعمار ومجرى حركته. وكانت العلاقات التجارية بين مصر والسودان قد نشطت خلال القرن الثامن عشر نشاطاً كبيراً، قام برصده الباحث الأمريكي ولتز في كتابه "التجارة بين مصر وبلاد السودان: 1700 ـ 1820". وقد وجدت بعض البضائع السودانية رواجاً في مصر، وربما أخذت طريقها إلى أسواق أخرى. وما إن أنجزت عملية الغزو، حتى بدأ الحكم الجديد في تنفيذ سياسات اقتصادية بعضها سريع العائد وبعضها الآخر بعيد المدى. (27)

كان أسلوب النهب هو السمة الغالبة على سياسة الأتراك الاقتصادية، نقول نهب ولا نقول استغلالاً، لأن الذي حدث كان بالفعل نهباً نفذ بشكل مدمر مثل أي عملية نهب لا تهتم بالأثر الذي تبقيه، وإنما همها العائد الذي تستحوذ عليه. ولم يقتصر النهب على اصطياد الرقيق، بل امتد ليشمل مختلف الموارد الاقتصادية. ويخلّف النهب وراءه مرارات نتيجة العنف الذي يمارس به والدمار الذي يحدثه.

2 - نهب الموارد البشرية: تجارة الرقيق

لماذا انحصرت تجارة الرقيق بين القبائل الزنجية، وأصبحت إفريقيا والمناطق الاستوائية منها بالذات، مصدر الرقيق الأساسي بالنسبة لشمال إفريقيا والشرق الأوسط وكذلك أمريكا من قبل، بينما مؤسسة الرق وتجارة الرقيق عرفتها مجتمعات أخرى غير إفريقيا؟ انحصرت تجارة الرقيق في العناصر الزنجية منذ عهد الجاهلية. فنسمع عن أحابيش مكة، وهم جيش أرستقراطية قريش المؤلف من رقيقهم المجلوب من إفريقيا. وهناك حديث يقول: "خير سبيكم النوبة". واشتملت معاهدة البقط التي أبرمت بين المسلمين والنوبة عام 651م، على إرسال رقيق إلى مصر. وتطور الأمر حتى أصبحت كلمة عبد أو رقيق موازية لزنجي، وهو تطور خطير ألقى بظلاله القاتمة على علاقة الشعوب. وامتد بشكل أكثر كثافة على السودان في مجرى تاريخه الحديث. ويمكننا أن نقول إن ذلك الوضع حدث نتيجة تطورات تاريخية طويلة متشابكة تحتاج إلى كثير من البحث والتقصي.

وارتبط ذلك التطور في الوضع في البلدان الإفريقية نفسها، فهي لم تشهد تغييرات عميقة في مجرى حركتها التاريخية مثل التي شهدتها أوربا منذ عصر النهضة، والتي مكنتها أن تمتلك قدرات اقتصادية واجتماعية، وتمتلك سطوة السلاح الناري وبأسه. كما أن الصراعات بين القبائل الإفريقية وممارستها الرق بين أسرى حروبها، قد فتّ من عضدها وأضعف كثيراً من قدراتها الاقتصادية والعسكرية. ولعل تلك الصراعات وقسوة الحياة في المناطق الاستوائية والتركيب الجسماني للزنوج. أكسبهم قدرات قتالية عالية، جعل استغلالهم للعمل في الجندية يجد اهتماماً من الحكام الطامحين لدعم نفوذهم العسكري.

وكان لانتشار الإسلام في شمال السودان دون جنوبه، وبقاء القبائل الزنجية على وثنيتها، أن أبعد الحاجز الديني الذي سهل ممارسة تجارة الرقيق بين القبائل الجنوبية بواسطة التجار المسلمين. والإسلام لم يلغ مؤسسة الرق، ولكنه وضع لها أسساً وضوابط للحد منها ثم تلاشيها في المستقبل. ولكن المسلمين ظلوا يمارسون تجارة الرقيق وبقي الرق قائماً في مجتمعاتهم حتى مشارف القرن العشرين. فانتشرت مجموعات الجلابة من قبائل السودان الأوسط في تلك المناطق تمارس تجارة الرقيق بشتى السبل. فدخلوا في صراعات وتحالفات مع القبائل المحلية، وتزوجوا منها وتلاعبوا بتوازن القوى القبلي.

وعندما جاء الحكم التركي ـ المصري، أعطى تجارة الرقيق دفعة قوية. فما أن انتهى من عملية الغزو، حتى شرع في إرسال الحملات العسكرية ضد القبائل الزنجية لأسر أفرادها واسترقاقهم. فبدأ إسماعيل باشا نشاطه في جنوب النيل الأزرق بإرسال سرية إلى جبل تابا بالقرب من سنار،

وأسرت 1900 شخصاً، أرسلوا فوراً إلى مصر. واستولى الدفتردار على 1200 من رقيق المقدوم مسلم، وأرسل منهم 800 إلى مصر. وطلب من سكان القرى تسليمه 2000 من العبيد. ثم أرسل محمد علي ابنه إبراهيم باشا ليشرف على تلك الحملات.. فنظم حملتين، قاد الأولى إسماعيل إلى جبال الصعيد، وقاد هو الثانية إلى الدينكا في النيل الأبيض. واعتمدت تلك الحملات على جيش الغزو حتى لا يبقى بلا عمل. (28)

وتواصلت الحملات بصورة دورية منتظمة في عهد الحكمدار خورشيد. فقاد حملة عام 1826 إلى بلاد الشلك، وحملة أخرى في نفس العام إلى جهات ود العباسي. وفي عام 1827 قاد حملة إلى بلاد الدينكا على النيل الأبيض، ساعده فيها الشيخ سالم شيخ قبيلة رفاعة الهوي. وسارت الحملة ثلاثة أشهر، أسرت بعدها 500 من الدينكا، بعد أن واجهت منهم مقاومة ضارية استعملوا فيها سيوفهم وحرابهم أمام ثلاثة بلوكات من المشاة واثنين من الخيالة بأسلحتهم النارية. وفي عام 1828 قاد حملة إلى بلاد الإنقسنا، ولكنهم استعصموا بالجبال. وفي عام 1830 قاد حملة ضد الشلك، الذين ما إن سمعوا بمقدمه حتى تراجعوا عن ضفاف النيل واحتموا بعاصمتهم داناب في الأدغال. ورغم السلاح الناري، استطاع الشلك أن يوقعوا بالحملة خسائر كبيرة. ولم يتمكن خورشيد إلا من أسر 200 منهم. وفي عام 1832 ـ 1833 قاد أكبر حملات الغزو إلى بلاد التاكا، ولكنه خسر المعركة ضد الهدندوة. وفي عام 1832 قام بغزو جبال فازغلي، وعاد بأسرى وأسلاب. وعاود هجومه عليهم في العام التالي. وقاد حملات ضد جبال النوبة في عامي 1830 و1832، أسر فيها 3000 منهم. وبعد عهد خورشيد قل الاهتمام بالغزوات، واتجهت الحكومة إلى مجالات أخرى من النهب.

اتخذت تلك الحملات شكل غارات مفاجئة على القرى وتجمعات القبائل. وقام الجنود بأسر كل من يقع تحت أيديهم ويرسلونهم مصفدين بالأغلال إلى معسكرات أعدت لهم في أسوان. وعانى الأسرى ظروفاً قاسية. فعملية الأسر نفسها والتكبيل بالقيود وصعوبة السير لمسافات طويلة واختلاف المناخ والحنين إلى الأهل والوطن، كلها عوامل عصيبة أدت إلى موت أعداد منهم، مما أضعف العائد من تلك الحملات. وعندما تنبه محمد علي إلى تلك المشاكل، كتب إلى حكام السودان يقول: "ولما كنا نرى هؤلاء العبيد يموتون إذا نقلوا إلى مناطق غير المناطق التي نشأوا فيها فقد طلب منكم إبدال سكان الجبال منهم بسكان السهول أو إبقاء سكان الجبال عندكم مدة من الزمن".

كما أن القبائل لم تقف دون مقاومة. فصادمت الحملات ما وسعها إلى الصدام سبيل. وعندما انكسرت مقاومتها أمام تفوق السلاح الناري والأساليب العسكرية المتقدمة، لجأت إلى الأدغال وأعالي الجبال، واضطر بعضها إلى هجرة موطنه. وأدت تلك المقاومة إلى كسر حدة تلك الغارات.

وأصبح أسر أفراد تلك القبائل عسيراً عكس ما كانت تتوقع القوى الغازية. ولم تتوقف مقاومتهم بعد الأسر، إذ أخذوا يفرون. فكتب الحكمدار خورشيد يقول: "إن قليلاً من العبيد الموجودين ضمن العساكر الجهادية قد فروا والبعض الآخر ينوي الفرار".

وأدت تلك الحملات إلى انتعاش تجارة الرقيق، وأصبح لها أسواق في السودان ومصر والجزيرة العربية، بل كانت مرتبات الموظفين تدفع أحياناً في شكل رقيق. والضرائب تدفع أحياناً أيضاً بالرقيق. ولكن محمد علي أوصى بأنْ "لا يكون الرقيق المأخوذ بدل الفردة (أي الضرائب) من النساء والأطفال وما إليهما بل يكونوا من الشبان الأقوياء، الذين يوافقون مصلحتنا". ولم تقتصر تلك التجارة على الجلابة، بل شارك فيها تجار من مصر والشام وأوربا، وأسسوا إمبراطوريات في بحر الغزال والاستوائية. وانغمس فيها حتى بعض الموظفين، فغدت نشاطاً مشروعاً. وازداد تغلغل نظام الرق في البنية الاجتماعية. وعندما كان بعض الجلابة يهربون الرقيق إلى مصر، لم يكن محمد علي يمانع في ذلك، وكتب إلى حاكم دنقلا يقول: "لا يردّ الجلابة الذين معهم رقيق بل يؤخذ إلى داخل حدود مصر ويشترى الصالحين للجندية".

وخلّف اصطياد الرقيق عن طريق حملات النهب آثاراً سلبية، فقد أدى إلى إضعاف القوى البشرية، إما من جراء الأسر أو الموت في المعارك أو الهرب والتشتت. فاضطرب الإنتاج واهتز التركيب الاجتماعي والقبلي. كما أن تلك الحملات كانت تنهب أيضاً الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي. وأدى انحصار مصادر الرقيق في المناطق التي تسكنها القبائل الزنجية، إلى تعميق الفارق بين الشمال والجنوب، حتى أصبحت كلمة رقيق أو عبد تعني أفراد تلك القبائل سواء وقعوا في الرق أو لم يقعوا. وازداد إحساس القبائل في الشمال بالتفوق العرقي، وغذته قدرات الجلابة الاقتصادية، فاتخذت المديريات الجنوبية مساراً مختلفاً أثر على تطورها. وتعمقت الغربة بين الشمال والجنوب.

على أن تجارة الرقيق بنقلها مجموعات من القبائل الزنجية إلى الشمال واستخدامهم في الجندية أو رقيق الخدمة المنزلية، أدت إلى بداية اختلاط القبائل في الجنوب مع القبائل الشمالية عن طريق الزواج التسري من نساء قبائل الجنوب، فظهر في الشمال جيل زنجي خالص أو خليط، وأصبح واحدا من أركان التركيب الاجتماعي. على أن قيام ذلك التركيب على خلفيات الرق، لم يساعد كثيراً على عملية الانصهار والذوبان في كيان الأمة.

وأدت محاربة تجارة الرقيق وتقلص أسواق الرق وبداية إنتاج المحاصيل النقدية، إلى إضعاف تجارة الرقيق نسبياً، وبدأت تحل محلها التجارة في السلع الأخرى التي لا يحمل العمل فيها مغامرة.

وأصبحت تلك التجارة تشكل الركن الأساس للنشاط الاقتصادي للاستعمار التركي- المصري. لقد كان اصطياد الرقيق من الاهتمامات الأولى لذلك الاستعمار في العقد الأول من حكمه، وذلك لأن الحصول على الرقيق لا يستدعي أكثر من إرسال حملات عسكرية، ولأن الحاجة إليه مرتبطة بالتلهف لتكوين جيش نظامي منهم. لذلك كانت الوثائق خلال ذلك العقد تزخر بأمر الرقيق، مما أعطى انطباعاً غير دقيق بأنه من الأهداف الأساسية لغزو السودان. ولكن العقود اللاحقة كشفت عن الأهداف العميقة لذلك الغزو.

3 - محاولة التنقيب عن المعادن

يعود اهتمام محمد علي بالذهب والمعادن الأخرى في السودان إلى خلفيات تاريخية، وإلى احتياجات ملحة، فرضت عليه الجدّ في البحث عنها. أما الظروف التاريخية فتعود إلى قرون خلت، عندما كانت صحراء العتمور على ساحل البحر الأحمر تسمى "أرض المعدن" على أيام العباسيين. فقد هاجر إليها مجموعات من القبائل العربية انكبت على التنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى وقامت بتصديرها. واشتهرت مناطق أخرى في بلاد السودان بالذهب، مثل فازغلي في جنوب النيل الأزرق بالذات بني شنقول. ومثل جبل شيبون في كردفان. وكان الذهب من الصادرات المهمة من بلاد السودان إلى مصر خلال القرن الثامن عشر عندما نشطت حركة التجارة بين البلدين. (29)

أما ظروف مصر الملحة في عهد محمد علي، فتمثلت في الحاجة لتوفير المال لسد نفقات الحملة وتمويل المشاريع الطموحة، التي شرع في تنفيذها. كما كان يريد أن يحصل على استقلاله من الباب العالي بأن يدفع له من المال ما يكفيه عن تحصيل الضريبة السنوية من مصر. وعبر محمد علي عن حاجته إلى الذهب قائلاً: "إذا ما رجعت من فازغلي بمركب محمل بالذهب فسوف أقضي على كل منازعاتي وفق رغباتي دون معونة أحد، لأنه إذا وجد المال لا يعدم الإنسان الأصدقاء والجيوش التي تسهل الاتفاق". وكتب إلى الدفتردار محدداً سياسة مصر الاقتصادية في كردفان قائلاً: "وبما أن بلاد مثل كردفان دخلت بأقل همة في حوزة حكمنا،.. فلا تدخروا وسعاً في بذل جواهر رشدكم،.. على ما هو واجب في شأن الحكم على ناصية أحوالها، بضبط أطرافها وربط أكنانها، بشأن استنباط ما هو لازم من مناجمها، والعلم بما ينفع من حاصلاتها ومعرفة كل خفي وجلي من منافعها".

وشرع إسماعيل بعد إتمام الغزو مباشرة في التنقيب عن الذهب في فازغلي. و كان قد صحب معه خبراء في التعدين وتفجير الألغام. وجمع بعض العينات وأرسلها إلى مصر. وحالت الاضطرابات

التي شهدتها البلاد دون مواصلة ذلك المسعى. وعندما جاء خورشيد حكمداراً على السودان، أبدى اهتماماً بالتنقيب عن الذهب. فأرسل بعثتين إلى جبال بني شنقول يدعمهما خبراء من أوربا. وقضت البعثتان ستة أشهر في التنقيب. وجاءت النتيجة مخيبة وغير مشجعة على الاستمرار في العمل. ولكن محمد علي كان يصر في الحصول على الذهب. فأمر بإعداد عشرة آلاف عامل وكتب إلى مديري المديريات لتوفير المال اللازم. ورأى أن يرسل المجرمون للعمل في المناجم. ثم قرر محمد علي أن يذهب بنفسه إلى السودان ليقف على حقيقة الأمر. وبعث بمئات من خبراء التعدين والعمال والكتبة والأطباء إلى جانب المعدات اللازمة للتنقيب. وسافر إلى السودان عام 1838. ومكث خمسة أشهر، قضى أغلبها في بني شنقول. وكانت النتائج أيضا فاشلة. وعاد أدراجه إلى القاهرة بعد أن ترك مجموعة من العاملين للمتابعة. وتواصلت المجهودات على أيام الحكمدارين أبوودان والمنكلي وخالد خسرو، وأيضاً دون نتائج تذكر. كما فشلت محاولات التنقيب عن المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس، رغم إرسال مهندس إنجليزي وخبراء ألغام للكشف عن الحديد. وأرسلت عينات من النحاس والقصدير إلى أوربا، ولم تأت بنتائج حاسمة. وأصبح التنقيب عن الذهب مكلفاً للغاية. فكان استخراج أوقية و13 حبة من الذهب يتطلب عمل 1862 عاملاً يعملون لمدى 130 يوماً ما عدا العطلات وأيام أعياد الفطر. واحتاجت المناجم في قيسان إلى 40 قنطاراً من الحديد الصاج و150 أقة من الغراء. ثم أصبح الذهب يستخرج ويرسل إلى دار سك العملة (الضربخانة) في القاهرة لعمل النقود.

فشلت محاولات التنقيب عن المعادن لعدة أسباب. لعل أهمها أن المعادن المتوفرة لم تكن بالكميات التي ارتسمت في خيال حكام مصر، إما لأنها استهلكت بالتنقيب المستمر عبر سنوات، أو لأن الكميات التي كان حكام مصر يطمحون إليها أكبر من الطاقة المتوفرة. فقد كان الذهب في الماضي يستخرج ليغطي الطلب في سوق محدودة، أما الآن فهو مطلوب ليغطي احتياجات عريضة لمجتمع بأكمله. كما أن أساليب التنقيب الحديثة التي طبقت كانت أكبر من الطاقة المتوفرة. ويبدو أن مصر لم تكن لديها الإمكانيات لتوفير المزيد من المال والعتاد والجهد اللازم للمزيد من التنقيب. وكان حكامها يعتقدون أن ما وفروه من جهد وإمكانيات كاف لتدفق الذهب عليهم. كما أن الفنيين ما استطاعوا البقاء طويلاً في تلك البقاع لقسوة طقسها. ولذلك لم يتم تنقيب على نطاق واسع.

4 - نهب الثروة الحيوانية

السودان غني بالثروة الحيوانية من جمال وأبقار وضأن. وظلت تلك الثروة طوال الحكم التركي - المصري تمد مصر باحتياجاتها من اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى، مثل الجلود والصوف

والزبد، وبالجمال لترحيل الجنود والعتاد الحربي، وبالثيران لحرث الأرض. وأصبح الاهتمام بجلب الحيوانات من السودان يشكل المرتكز الأساس للاستغلال الاقتصادي للبلاد، وأهم مجال لنهب خيراتها. وأصبحت معظم المراسلات بين القاهرة والحكام في السودان تدور حول الثروة الحيوانية وضرورة توفير احتياجات مصر منها والاهتمام بإرسالها.

حصلت الحكومة على احتياجاتها من الحيوانات بثلاث طرق. أولها النهب عن طريق الحملات العسكرية. فعلى سبيل المثال تم نهب 6000 جمل و500 شاة من قبيلة الشكرية. وبلغ ما نهبه خورشيد عام 1829 من الجمال والأغنام بضعة آلاف. وفقدت قبيلة بني عامر عام 1840عدد 3500 بقرة و300 جملاً. ونهب من القبائل في الترعة الخضراء عام 1845 حوالي 7000 بقرة. وكتب محو بك إلى محمد علي يخبره أنه أخضع قبيلة الشكرية وأخذ منها 6000 جملاً ومقداراً من النقود، وأنه قام ببيع الجمال لاحتياجه للنقود. وردّ عليه محمد علي يقول: "نحن محتاجون للجمال،.. فاحصلوا على أربعة آلاف جمل من أي جهة يمكن منها الحصول على تلك الجمال سواء كان الحصول عليها بدراهم أو بوسيلة أخرى". وقام مأمور كردفان "بالهجوم على قبيلة سليم وهي من عربان البقارة بسبب طغيانها وعصيانها واستولى على 4500 رأس من البقر و1200 رأس من الغنم وتسعة رؤوس من الخيل".

أما الطريقة الثانية فكانت تتم بشراء الحيوانات من أصحابها، ولكن الحكومة هي التي تحدد السعر وتفرضه فرضاً. إنها عملية نهب بغطاء تجاري. فعلى سبيل المثال كانت تشتري البقرة بمبلغ 75 قرشاً وتبيعها بمبلغ 850 قرشاً، وتشتري الجلد بثلاثة قروش وتبيعه بثلاثين قرشاً. وتتم عملية الشراء إما بواسطة مندوبين من الحكومة أو تجار يأتون من مصر رأساً. ومع استقرار النظام واستيفاء كثير من احتياجاته أصبح الشراء يتم على أساس تجاري قلّ فيه جانب النهب. فأخذ الحكمداريون يلحّون في إرسال المال اللازم من مصر لشراء الحيوانات. فكتب الحكمدار إلى محمد علي يطلب إرسال ألف كيس (الكيس 250 قرشاً) من المال لشراء خمسة آلاف ثور، وذكر بأنه سوف يوزع ذلك العبء بحيث ترسل كردفان 2000 ثور وكل من سنار وبربر ودنقلا 1000 ثور. أما الطريقة الثالثة فكانت الحكومة تأخذ المواشي من الأهالي لتسديد الضرائب المستحقة عليهم عندما لا يتوفر لديهم النقد. (30)

واتخذت الحكومة الترتيبات للعناية بالحيوانات في رحلتها الطويلة إلى مصر. فها هو محمد علي يكتب إلى أميرالاي العساكر الجهادية في كردفان موضحاً الإجراءات التي تتخذ لإرسال 4000 ثور. فذكر له أنه تم تعيين موظف خاص ليعد العلف اللازم لها "لكيلا تعاني صعوبة في مجيئها،..

وأن ترسل إلى دنقلا في دفعات كل خمسة أو ستة أيام ثلاثمائة ثور"، وأن ترسل في موسم الأمطار. وكانت أظلافها تغطى بالعلف لحمايتها. وأقيمت خمس وتسعون محطة بيطرية في الطريق. كما أرسل عدد من الأطباء البيطريين للسودان للعناية بها. وأعدت أماكن خاصة في مصر لاستقبالها. وعين مأمور خاص للإشراف على تلك الإجراءات. وكان محمد علي يصر على استلام تقرير يومي عن المواشي التي تصل إلى القاهرة.

واهتمت الحكومة باستيراد الجلود من السودان. وكانت المشكلة الأولى هي دباغتها حتى لا تتلف. كتب خورشيد عندما كان مديراً لسنار يقول إن الجلود في سنار متوفرة، ولكنها تتلف وترمى تحت الأقدام، وأن جلد البقر متوفر، ولكن لا يوجد الملح الأبيض والجير الجيد والأماكن المبلطة والحياض المبنية بالأحجار، وقلة معرفة الأهالي بنظام تمليح الجلود. فقرر محمد علي إرسال "ستة أو سبعة صناع ماهرين في تمليح الجلود. وأن يشتري حاكم شندي الجلود بأثمان قليلة وترسل إلى ثلاثة أو خمسة مراكز لتملح هناك على أن يلحق بكل واحد من الصناع عشرون أو ثلاثون شخصاً من الأهالي ليتعلموا الصناعة، وبعدها يعود الصناع إلى مصر". وعندما أخطأ أحد الحكام وأرسل جلوداً دون تجفيفها، عزل واستدعي إلى مصر وتم نفيه إلى أبي قير. وطلب محمد علي إرسال أربعين إلى خمسين ألف جلد سنوياً، ثم ارتفع الطلب إلى 95 ألف لأن مصر في أشد الحاجة إليها كما ذكر مجلس الشورى. (31)

واهتمت الحكومة بالصوف للصناعة، ولكن اتضح أن الصوف في السودان ليس طويلاً. فطلب الحكمدار خورشيد إرسال "1500 كبشاً من مصر لتحسين نسل الغنم في السودان لتتولد ذرية طويلة الصوف". ثم تقرر خلط الصوف المستورد من السودان بالصوف المصري. فتم خلط 999 قنطار صوف من السودان بصوف من مصر قدره 333 قنطاراً. وطلب محمد علي معرفة ثمن الصوف ونفقاته، وهل ستغطي المصاريف وتنتج منه فائدة لاستيراد المزيد منه؟ وكتب أحد الحكام بجهات سواكن أن هناك خراف عربية غزيرة الصوف، إلا أن صوفها خشن وليس بناعم مثل الخراف الأسبانية. فطلب إرسال خمسة خراف أسبانية. فأرسلت له عشرة فحول "مارنيوس" لتحسين النسل، وأرسل معها الفنيون من مصر لقص الصوف والعناية به.

ولعل الأرقام التالية للكميات التي صدرت إلى مصر في العام 1835 ـ 1836 توضح مقدار النهب للثروة الحيوانية. وهي: 4000 ثور؛ 7000 بقرة؛ 25000 جلد بقر؛ 64000 جلد ماعز؛ 19600 جلد ضأن. وأخذت تلك الكميات تزداد، ولكن الأهم إنها استمرت طوال العهد التركي ـ المصري.

5 - نهب البضائع السودانية

المقصود بالبضائع السودانية بعض المنتجات الزراعية والحيوانية، التي اشتهر السودان بتصديرها خلال عقود طويلة. أهمها الصمغ وسن الفيل وريش النعام والسنمكي والتمر هندي (العرديب). وقد ازداد الطلب عليها في البلدان الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر لاستعمالها في بعض المنتجات الصناعية، مثل صناعة الأدوية والحلوى والورق والأثاثات المنزلية. فاهتم بها الحكم الجديد في السودان، وحسّن من إنتاجها وفتح لها قنوات التصدير إلى الخارج، ونظمها واحتكرها ليستفيد من عائدها.

تجلى اهتمام محمد علي بهذه المنتجات منذ السنوات الأولى، فكتب إلى عثمان بك أول حاكم للسودان بعد إتمام الغزو يقول: "إن ما جمعتموه بسرعة من أصناف الصمغ وسن الفيل والريش اشتريتموه لحساب الحكومة ودفعتم الثمن اللازم من خزينة سنار،.. إن المقدار المشترى،.. بلغ 1260 قنطاراً من الصمغ و2660 قنطاراً من الريش،.. واقتنعتم بأن كمياتها ستكون عظيمة ولذلك لا يكفي إيراد كردفان للمشترى فاقترحتم إرسال بضاعة من هنا تروّج هناك،.. حيث يقوم الجلابة بمعاونة الموظفين بمشترى الأصناف المذكورة حيث يعود من ذلك فائدة للطرفين،.. ونظراً لأن سن الفيل تشتريه الحكومة منذ سنوات فإن الجلابة لم يبحثوا عن الصنف المذكور ولم يسألوا عنه لأنهم لا يستفيدون منه أرباحاً طائلة،.. وبما أن الصنف المذكور صنف عزيز وليس لديكم رجال اختصاص فيه طلبتم إمدادكم برجال لهم اختصاص بمثل هذه التجارة يمكنكم حينئذ جلب وجمع كميات أكبر عن الأول".

وعندما ذكر مأمور كردفان أنه لم يشتر الصمغ لعدم وجود المال اللازم، كتب محمد علي إلى الحكمدار خورشيد يقول: "فلماذا لا توجهون عنايتكم إلى جمع هذا المحصول مع أنكم تعلمون حق العلم أننا في أشد الحاجة إليه. وإن كنتم ترون بذل النقود بسخاء لجمعه فأشعروني سريعاً لتدبير المال اللازم". ولم يقبل العذر بعدم إرسال كميات وافرة من الصمغ لبعض الآفات التي منيت بها الأرض، فكتب للحكمدار يقول: "اتضح لنا من أقوال من طافوا أنحاء السودان ودرسوا أحواله أن كميات الصمغ في العام الذي يكون فيه الصمغ شحيحاً لا تقل عن 15 ألف قنطار". ويرجع سبب اهتمام محمد علي بالصمغ إلى ارتفاع الطلب عليه في أوربا. فقد ارتفعت واردات بريطانيا من الصمغ من 1300 رطلاً عام 1819 إلى 3620 طناً عام 1881.

واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الإدارية لتسهيل تصدير الصمغ وتنظيم وتطوير تجارته. فعينت اثنين من الموظفين للإشراف على الامتياز الذي فرضته، أحدهما لكردفان والآخر

لسنار. وعيّنت موظفين للإشراف على جمعه، وآخرين للإشراف على ترحيله من مواقع تجميعه حتى دنقلا، ومجموعة أخرى لتواصل الإشراف حتى حلفا ثم مصر. كما استعانت بالجنود في عملية الجمع. وكان محمد علي يقوم بدراسة التقارير عن الصمغ بعناية. وحددت مراكز معينة لتجميع الصمغ توفرت فيها الموازين والمكاييل، التي كانت تستعمل للمرة الأولى في السودان على نطاق واسع. وفرضت على بعض القبائل المشاركة في عملية ترحيله داخلياً وإلى مصر. وعند زيارة محمد علي للسودان احتج زعيم قبيلة الكبابيش، لأن أفراد قبيلته كانوا ينقلون الصمغ إلى مصر قبل أن يجف، وينقص وزنه في مصر نتيجة تبخر الماء، ولكنهم يحاسبون على الوزن الأول ويرغمون على دفع الفرق في الوزن. فأجرى محمد علي اتفاقاً أرضى الطرفين.

وحددت الحكومة أسعار شراء الصمغ من المنتجين. ومن يبيع بغير سعرها يجلد مائة جلدة عن كل قرش زائد، كما يجلد شيخ القرية مائة جلدة. كان الطن يكلف الحكومة خمسة عشر جنيها في السودان ويباع في مصر بأربعين جنيه. وارتفعت صادرات السودان من الصمغ، فبلغت 1260 كنتالاً (الكنتال مائة رطل) عام 1825. وفي عام 1827 بلغت حمولة 5800 جمل أي 1270 طن متري. ثم ارتفعت إلى 20 ألف كنتالاً عام 1831. وبلغ إنتاج القضارف وكركوج وكردفان ألف طن عام 1870.

وكان للتوسع في تجارة الصمغ آثاره على المجتمع السوداني. فالصمغ منذ جمعه من غاباته ثم حمله إلى مراكز التجمع ثم تصديره إلى الخارج، "يمثل خطا متصلا من النشاط الاقتصادي المتشابك المتنوع الذي تشترك فيه أخلاط من القبائل والأفراد، لا يربط بينهم إلا ما يحصلون عليه من ربح من خلال دورهم في ذلك النشاط. وكان ذلك النشاط بداية لإضعاف العزلة الإقليمية والقبلية. وقد نمت من خلال ذلك الضعف بادرة الأمة وضرورات الوحدة. وجذبت تجارة الصمغ بعض القبائل الرعوية إلى دائرة التعامل السلعي النقدي، إما من بيع الصمغ أو من مساهمتها بترحيله بالأجر. وكان ذلك بداية ملامستها للسوق القومي وبداية وعيها القومي. ولكن ضعف القاعدة المادية جعل آفاق ذلك الوعي محدودة. (32)

وكان سن الفيل (العاج) من البضائع السودانية التي تصدر إلى أوربا. وارتفع الطلب عليه في القرن التاسع عشر لدخوله في بعض الصناعات والأدوات المنزلية والآلات الموسيقية. فيكتب أحد حكام مصر إلى مدير الاستوائية قائلاً: "إن ورشة الموسيقى والترانبيطة في حاجة إلى خمسة عشر

قنطارا من العاج في السنة الواحدة". ويطلب مدها بالوارد من العاج من السودان. وكانت مصادر العاج في بداية حكم الدولة التركية ـ المصرية خارج حدود السودان. فكان الحصول عليه يتم عبر عدة قنوات. فيقوم الدينكا بمقايضته مع البقارة الذين يبيعونه للتجار الوسطاء، وهم بدورهم يبيعونه لوكلاء الحكومة في كردفان. واحتكرت الحكومة تجارة العاج وحصلت على أرباح عالية بلغت 500 %، إذ تشتريه بمبلغ ستة عشر دولار وتبيعه في أسواق القاهرة بثمانين دولار. وكانت طريقة صيد الأفيال في البداية عقيمة، مما جعل الوارد من العاج قليلاً. ولكن بعد ضم بحر الغزال والاستوائية ودخول الأسلحة النارية وتطور نشاط الجلابة، ارتفع الوارد منه. (33)

أما البضائع السودانية الأخرى مثل ريش النعام والتمر هندي والسنمكي والأخشاب، فقد اهتم بها النظام في السودان منذ وقت مبكر، ولكن لقلة الطلب عليها لم تحظ بتركيز منه. وكانت احتياجات مصر لبعض تلك المنتجات محدودة. فعندما أرسل الحكمدار خورشيد 12306 قطعة من خشب الأبنوس و13 قطعة من تقاوي بذور شجر الأبنوس، كتب إليه محمد علي يقول: "إن إرسال خشب الأبنوس لا حاجة لنا به ولا هو صالح لأي عمل من أعمالنا وأرسلوا القوارب التي ستأتي مشحونة صمغاً وأصناف أخرى،.. وأرسلوا كثيراً من الصمغ والأشياء الأخرى لتلافي الخسارة التي لحقت من إرسال الأبنوس". ولكنه في رسالة أخرى طلب من مأمور دنقلا قطع الأخشاب وإرسالها إلى مصر عائمة في الماء. وعندما ذكر مدير دنقلا بأنه سيرسل 10500 قنطاراً من السنمكي، كتب له الخديوي يقول: "لا حاجة لهذه الكمية ويكفي أن ترسلوا ألف قنطار". وذكر له أن حاجة مصر من السنمكي كل عام ثلاثة آلاف قنطار، على أن يحدد سعر القنطار بمبلغ 120 قرشاً. وطلب مدير دنقلا الإذن بتشييد عشرة مخازن لحفظ وصيانة السنمكي. وطلبت مصر إرسال 200 قنطار تمر هندي سنوياً لأجل الصيدليات، وأن يتم شراء الكمية بمعرفة التجار المعتمد عليهم. ثم طلب توريد 150 قنطاراً أخرى للأجزخانة الكبرى في بولاق. وأن تكون تلك الكمية لعام واحد. أما الطلب على ريش النعام، فكان محدودا لأنه يستعمل فقط في أدوات الزينة. وبقي الاهتمام الأكبر على البضائع السودانية متركزاً على الصمغ والعاج.

6 - الزراعة

اهتم الحكم التركي ـ المصري بالزراعة اهتماماً كبيراً، بل شكل ذلك الاهتمام محور سياسته الاقتصادية. وعبر محمد علي عن ذلك الاهتمام قائلاً: "من أجل تعمير الزراعة في سنار التي فتحناها بجهد كبير نحتاج إلى فنيين لهم دراية، فلا تهملوا هذا الأمر وإلا ستندموا عليه كثيراً".

ثم أصبح أكثر تحديداً لتلك السياسة عندما ذكر أن هدفه من امتلاك السودان هو انتعاش التجارة وذلك بتشجيع زراعة محصول نافع. وكتب إلى قاضي وكبار المشايخ وكافة الأهالي بمديرية الخرطوم ومنطقة بربر يقول: "كونوا مجتهدين غاية الاجتهاد في الحراثة والزراعة فإنها موجبة إلى إعمار بلادكم والأوطان،.. أما أنت أيها الباشا (الحكمدار) يلزمك أن تهتم كل الاهتمام في أن تحث الأهالي آناء الليل وأطراف النهار في مادة الزراعة والحراثة فإنها أعظم باعث لاكتسابهم الغنى والاقتدار".

كان من أهداف محمد علي تصنيع مصر. فكان لابد له من تعبئة قدرات السودان الاقتصادية على الأخص الزراعية، وذلك بتدخل الدولة لإنتاج المواد الخام الزراعية للصناعة أو تصديرها إلى السوق الرأسمالية العالمية. ولكن الاقتصاد المعيشي في السودان لا يمكن تكييفه بحيث يضم قطاعا لإنتاج المحاصيل النقدية من أجل الربح دون استعداد كاف وبأيديولوجية مبهمة عن التطور. وهنا يكمن الصراع الدرامي بين المزارعين والحكم. المصري. فأحجم المزارعون عن سياسات الحكومة الزراعية، وقابلت الحكومة ذلك الإحجام بإجراءات قسرية. ولعل ما كتبه الحكمدار لأحد الحكام الإقليميين يكشف جانباً من حدة ذلك الصراع، إذ قال له: "إذا وجدت ساقية غير دائرة يحصل الخراب الشديد عليكم وعلى صاحبها". ويمكن تناول السياسة الزراعية للنظام التركي. المصري من الجوانب التالية: نظام ملكية الأرض؛ الري؛ تحسين الأساليب التكنيكية؛ استجلاب الفنيين من مصر؛ إدخال محاصيل نقدية جديدة.

لم يدخل الأتراك تحولات أساسية في نظام ملكية الأرض، لأن أسلوب الاستغلال الذي اتبعوه قائم على النهب مما لا يستدعي تغييراً عميقاً في هياكل الملكية. كما أن الاستعمار التركي لم يكن استيطانياً، ولا كان استعماراً رأسمالياً، حيث تصبح الأرض إحدى مكونات رأس المال. فاستولى بعض الحكام منذ البداية على مساحات شاسعة بوضع اليد دون سند قانوني. فنجد الدفتردار الذي لم يمكث في كردفان سوى بضعة أشهر، يمتلك مساحات زرعها دخناً. وامتلك أحمد باشا أبو ودان عقارات وكانت له أبعديات جهات الكاملين. ومنح الحكمدار لطيف باشا والسر سواري موشيلي حسين أراضي في جزيرة قندتو بجهة المتمة. ولكن الحكمدار الذي خلفه لم يوافق على ذلك الإجراء، لأن "تلك الجزيرة ملك الأهالي من قديم الزمان ويدفعون عليها ضريبة مبلغ 43954 قرشا"، واقترح أن يرتب للضابط السابق معاشاً.

واهتمت الصفوة الحاكمة في السودان بامتلاك سواقي بجوار الخرطوم. فكان للحكمدار "خورشيد ساقيتان يستخدمهما في ري بعض الكروم. كما أن لكل من القائمقام إبراهيم أفندي والصاغقول

أغا محمد أغا وإبراهيم أغا ناظر المهمات من ضباط الأورطة المقيمة بالخرطوم ساقية. وللمعاون عبد القادر أغا ساقيتان، وللصراف ساقية، وللمعلمين أربع سواقي، ولبعض الأهالي أربع سواقي، وبلغ مجموعها سبع عشرة ساقية بجوار الخرطوم. وأن كلاً من أصحاب السواقي المار ذكرهم يزرع كفاية بيته من الخضر وكذلك فدانا واحدا من القمح،.. وبما أن السواقي لا تزرع الذرة والحبوب الأخرى فلا تطلب منها ضرائب كما أعفيت منها في السنين السابقة تشجيعاً لأصحابها لعمران البلد. وأن يمنح أصحاب تلك السواقي من زراعة الذرة والغلال الأخرى التي يقوم بها الفلاحون". ولكن هذه النماذج لا تمثل نمطاً سائداً، لأن أغلب الحكام الأتراك استثمروا أموالهم في نشاطات ذات عائد أسرع من الزراعة. (34)

واعتبرت الحكومة كل الأراضي التي لا تزرع عن طريق الري بالساقية أو الجرف أرضاً حكومية (ميري)، مثل أراضي الكرو التي لا تتأثر بالفيضان السنوي، والأراضي التي تروى بالأمطار الموسمية. واعتبرت الحكومة نفسها في شرق السودان المالك الأوحد للأرض، ولكنها اعترفت بملكية الأرض للمواطنين الذين يحملون وثائق تمليك. ثم وضعت ضوابط لشراء الأرض وانتقال الملكية. وفي عام 1861 منحت الأوربيين حق شراء الأرض الزراعية. فلم يكن للحكومة منهج واضح. وإنما كانت تتخبط من سياسة لأخرى.

في عام 1857 صدرت اللائحة السعيدية للأطيان، نسبة لوالي مصر محمد سعيد. ونصت اللائحة أن المزارع الذي يترك أرضه بدون زراعة لمدة ثلاث سنوات يسقط حقه فيها حسب الشريعة، ويمكن مدها لسنتين إضافيتين حسب ما يجيزه العرف. وعليه فكل من يضع يده على أرض لمدة خمس سنوات وأكثر ويدفع ضريبتها للحكومة فلا تنزع ولا تسمع فيها أي دعوة. وتهدف هذه اللائحة وما تبعها من مراسيم، إلى تشجيع زراعة الأراضي التي هرب أصحابها من جراء عسف النظام الضريبي. (35)

لم يدخل الأتراك أساليب ري حديثة، لأن ذلك يحتاج إلى قدرات رأسمالية وفنية لم تتوفر بعد لمصر. فانحصر جهدهم في إدخال بعض الإصلاحات على نظم الري السائدة، وفي اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية لتشجيع الزراعة التي تعتمد على الري من النيل بدلا من الأمطار. فطلب الحكمدار خورشيد إرسال بعض العمال من مصر يجيدون صناعة السواقي لإنشاء سواقي في بلاد الجعليين، وإرسال عمال لحفر القنوات في شندي لزراعة المزيد من الأحواض. وقام حسين خليفة مدير بربر بشق القنوات للتوسع في زراعة الأحواض وتشجيع الناس لتعمير السواقي. وتوسع الأتراك في نظام الري بالدلتا في نهري القاش وبركة الموسميين. وحاولوا إدخال السدود على نهر القاش، ولكن اندفاعه العنيف حال دون ذلك.

وانصب اهتمام الأتراك على تطوير الزراعة بالأساليب السائدة في البلاد، وذلك بإرسال مجموعات من الفنيين لتدريب المزارعين في السودان لتطوير إنتاجهم. فشهدت فترة الحكم التركي ـ المصري مجيء أعداد من الفنيين والخولية والفلاحين، الذين وزّعوا على مناطق السودان الزراعية، ففي عام 1825 تم اختيار ثمانية من كبار مشايخ الوجه البحري وأربعين من صغارهم وأربعين خولياً وسبعين فلاحاً من ذوى الدراية بطرق الزراعة، ليقوموا بتدريب السودانيين. ثم استمر مجيئهم على فترات. وآثر بعضهم أن يستقر نهائياً السودان. واشترطت الحكومة على المهندسين المصريين الذين أرسلتهم إلى السودان، أن يلحق كل واحد منهم عدداً من الأهالي للعمل توطئة لتعليمهم الأسس الفنية للزراعة. كما دعت أبناء وجهاء السودان إلى مصر لفترة ثلاث سنوات ليتعلموا أصول الزراعة. ولأن طقس السودان لم يلائم العديد من المهندسين الذين أرسلوا لتركيب المحالج والمكابس، فقد اقترح المسؤولون إرسال مائة شاب من أبناء الجنوب إلى مصر ليتدربوا في "مدارس العمليات الميكانيكية الزراعية". وأمر محمد سعيد باشا إثر زيارته للسودان، إرسال ستة من أبناء السودان إلى مصر لتعلم الزراعة وإلحاقهم بالمدرسة التجهيزية توطئة لإلحاقهم بالمدارس الزراعية. (36)

وطلب الحكمدار إرسال ألف محراث حديدي لاستعمالها في المناطق التي احتكرت الحكومة زراعتها. ثم رأى أن الأمر يتطلب إرسال ثلاثة آلاف أخرى. ولكن محمد علي لم يوافقه وكتب إليه يقول: "إننا منذ أن تولينا الحكم حتى الآن صادفنا كثير من التعهدات التي لم تنفذ ولذا كتبنا بمدكم بمقدار 500 محراث فقط. فإنّ عدم تنفيذ التعهدات الكثيرة الصادرة من الحكومة هو السبب في عدم إرسال القدر المطلوب". وكان وصول تلك المحاريث هو بداية استعمال الآلات في الزراعة.

وأدخل الأتراك بعض المحاصيل النقدية، كان بعضها هامشياً والبعض الآخر لم يألفه المزارع السوداني. وكان إدخال تلك المحاصيل لسد حاجة مصر وحاجة السوق الرأسمالية. وتقوم الزراعة في السودان أساساً على إنتاج المحاصيل المعيشية، فأدى إدخال المحاصيل النقدية إلى نقلة كبيرة في الزراعة السودانية. فأصبح المزارع ينتج محصولات للسوق بدلاً من إنتاج محصولات لاستهلاكه، فأخذ يتعامل بالنقود. ولكن المزارعين قاوموا إدخال تلك المحاصيل التي فرضت عليهم فرضاً، لأنه لا يستقيم أن يضحوا بمحصولهم المعيشي والدخول في مغامرة بزراعة محصول جديد لا يعرفون عواقب تجربته، فأرغمتهم الحكومة بالقهر.

واعتمد الأتراك في إدخال تلك المحاصيل على التجربة وليس على الدراسة. فجربوا المحصولات التالية: النيلة، الأفيون، القمح، الشعير، قصب السكر، الأرز، القطن. كتب محمد علي عام 1824

يقول: "إن التوت والنيلة من زراعتنا الجيدة كذلك الأفيون من زراعتنا الجيدة، ويجول بخاطري أنه إذا زرع في بلاد السودان فإنه تجود زراعته وتكون له الشهرة الزائدة على أفيون الجهات الأخرى فيحسن أن نفرز من تقاويه مقداراً ونجد اثنين من المتخصصين في زراعته فنرسلهما مع المرسلين لزراعة النيلة وعمل الزهرة... إن أراضي السودان واسعة وسكانها كثير فإذا جاءت الحاصلات منه وفق المطلوب فإننا نرفع زراعته عن مصر ونخصصها بالسودان... وبما أن محصول الأفيون كثير النفع كمحصول النيلة فإن مشتريه يوجد في كل وقت ويمكن تصريفه". وتواصل بحث الحكم التركي ـ المصري عن محصولات السودان الزراعية حتى العقد الأخير من فترته. فنجد الخديوي توفيق يكتب إلى الحكمدار قائلاً: "النبات المسمى كينيا موجود بكثرة بالأقاليم السودانية، ولما كان من المؤكد أن لهذا النبات منافع عديدة وفوائد عميقة، فلأجل معرفة خصائصه وتجربته اجمعوا قدراً منه من كل جهة على سبيل العينة وابعثوا بها إلينا، مع بيان ما يعرفه الناس هناك عنه مهما كانت معلوماتهم".

بدأ الحكم الجديد بزراعة النيلة على ضفاف النيل لأنها تحتاج إلى ري مستديم. ورفض المزارعون زراعتها لأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه يحتاجونها لمحصولاتهم المعيشية. ولكن الحكومة كسرت مقاومتهم. ونجحت زراعة النيلة وصدّرت إلى مصر ثم إلى أوربا لاستعمالها في صناعة النسيج. ونجحت زراعة القمح في المديرية الشمالية. ونجحت زراعة التبغ في القضارف. وأجريت تجارب لزراعة قصب السكر في الكاملين وبربر وأبو حمد. ولم تنجح زراعة الأرز والشعير.

واهتم الأتراك بالقطن. كان القطن يزرع في السودان من قبل في حدود ضيقة للاستهلاك المحلي، وسوقه محلية محدودة. وتنبه محمد علي للقطن السوداني منذ وقت مبكر. فكتب عام 1824 إلى حاكم سنار وكردفان يقول: "لقد وصل المعلم حنا الطويل واجتمعنا به وكان يضع فوق كتفه قطعة من القماش أشبه بالشال. فاستوضحناه أمرها فقال هذا نوع من القماش يسمى فردة ويصنع من القطن الذي ينبت في أرض إقليم مكادة من بلاد الحبشة، وهذا الإقليم يبعد مسافة 15 رحلة من سنار... ولما كانت رغبتنا منصرفة إلى عمران مصر بالإكثار من زرع المواد النافعة المفيدة منها... فقد رغبنا في جلب كمية من هذا القطن لمعاينته كما رغبنا في جلب الممكن جلبه من بذرته لزرعها هنا... وعليكم أن تعنوا كل العناية بأمر رغبتنا هذه وإياكم والتهاون في ذلك". فأرسلت كميات من البذرة. أرسل الحكمدار 83 إردباً من بذرة القطن عام 1841 لتزرع في مزارع الحكومة. على أن يزرع فدانين في كل جهة من العهد من الزراعة الميرية وثلاثة فدادين في شبرا ويقسم الباقي على من يطلب من المتعهدين. ولما زار محمد علي السودان وشاهد القطن المزروع في الروصيرص قال: "وتبين لي أن بذرة القطن التي تزرع في مصر جيء بها من السودان. فلما كانت

بذرة القطن قد تغيرت الآن ونزل سعر القطن المصري في أوربا نزولاً شديداً حتى أمست الحاجة إلى تحسين القطن ليستعيد رواجه في أوربا فإني أطلب منكم أن تجمعوا هناك كمية من بذرة القطن ما يمكنكم".

وأدى اندلاع الحرب الأهلية في أمريكا إلى ارتفاع أسعار القطن المصري وتزايد الطلب عليه. فاندفع حكام مصر إلى التوسع في زراعته في مصر والسودان، بالذات في منطقة طوكر. وبذل ممتاز باشا جهداً كبيراً في زراعة القطن وفي تحسين أنواعه. واتخذت الحكومة بعض الإجراءات الإدارية والاقتصادية لتشجيع المزارعين. فأعفتهم من الضرائب ما عدا العشور. وكانت تأخذ القطن مقابل تسديد الضرائب بدلاً من النقود. ثم رفعت سعر القطن ودفعت قيمته للمزارعين من خزينة المديرية مباشرة.

كان إدخال المحاصيل النقدية من التطورات المهمة التي طرأت على البلاد. وغدت تلك المحاصيل الأساس الذي قام عليه السوق الداخلي. واضطر المزارع بحكم التخصص الجديد لاستيفاء احتياجاته من السوق. وأدى إدخال تلك المحاصيل إلى ربط السودان بالسوق الرأسمالية العالمية. وشدّت تلك السوق المزارع السوداني بقوة التعامل النقدي. وخضع المزارع للوكلاء التجاريين الأجانب والأسعار التي يفرضونها عليه. فكانت علاقة غير متكافئة.

كان منهج الحكم التركي ـ المصري سلاحاً بحدين. فمن جانب أدخل أساليب أدت إلى تطور الزراعة، ومن الجانب الآخر اتبع سياسات أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي. فأسلوب النهب والحكم المتسلط والنظام الضريبي العنيف، كلها عوامل سلبية أثّرت على الإنتاج الزراعي، بل أدت في بعض الأحيان إلى تحطيمه. يقول رحالة زار السودان عام 1837، إن الأرض بين الخرطوم وبربر غير مزروعة رغم توفر إمكانية زراعتها بشتى المحاصيل. ويرى أن السبب يرجع إلى التجنيد القسري في الجندية أو إلى التجاء الأهالي إلى الصحراء هربا من الزراعة. ووصف حالة الناس بأنها في أحط درجات البؤس والقهر، ويسيطر عليهم هاجس الفزع من أي شخص يلبس الطربوش لاعتقادهم بأنه تركي. وكتب رحالة آخر عام 1854 يقول إن الزراعة على ضفاف النيل بين الخرطوم وبربر قليلة والسواقي نادرة. ويرى أن سياسة القمع التي تتبعها الحكومة أدت إلى انهيار نظام الساقية.

تعرضت الساقية كنظام ابتدعه أهل البلاد إلى ضغوط من جانب الحكومة الباحثة عن الربح، ومن التجار الذين ينظرون إلى القطاع الزراعي كهدف للاستثمار ومصدر للسلع الرخيصة ومجال للربا (الشيل). لم يستطع نظام الساقية تحمل تلك المتطلبات التي تفوق طاقته، فانهار وأصيب بالشلل والخراب. ووصف مدير دنقلا حالة السواقي في مديريته قائلا: "إن الزمام الأصلي لمديرية

دنقلا هو 6 آلف ساقية منها 1100 ساقية في حكم العدم منذ القدم و1500 ساقية بين بين ولا تقوى على دفع الأموال المطلوبة منها. وإن وصول السواقي لهذه الحالة يرجع إلى فرار الأهالي من تلك المناطق إلى جهات أخرى. وإن طوائف من أهالي تلك الجهات قد نزحوا إلى مصر". ويصف تقرير آخر السواقي في دنقلا عام 1822 بأن نصفها معطل، وبقي هذا النصف معطلاً حتى عام 1835. وبلغ عدد السواقي بمنطقة الجعليين 2437 ساقية عام 1822، وانخفضت إلى 706 عام 1826. وانخفض العدد من 4000 إلى 3000 في الفترة ما بين عام 1822 إلى عام 1871 حسب ما جاء في تقرير آخر. ويقدم الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم في كتابه "الساقية"، إحصاءات عن التدهور المريع الذي حاق بالسواقي.

تعرض المزارع السوداني إبان الحكم التركي. المصري إلى ضغوط حادة، أدت إلى تفجير تناقضات بينه وبين ذلك النظام. وكتاب الدكتور أندرس بيركلو "إرهاصات الثورة المهدية: الفلاحون والتجار في منطقة شندي:1821 ـ 1885"، مساهمة في تقصي ذلك الصراع. حقا إن جذور الانتفاضات والهبات التي شهدتها البلاد تكمن في ذلك التناقض.

7 ـ الصناعات اليدوية

لم يكن إسهام الحكم التركي ـ المصري في مجال الصناعات اليدوية كبيراً؛ فلا مصر كانت بها قاعدة صناعية قوية، ولا بلاد السودان كانت مهيأة للتطور في هذا المجال. فاقتصر الأمر على إدخال بعض الصناعات اليدوية المرتبطة بحاجة مصر. أولها دباغة الجلود، التي أدخلت عليها بعض الأساليب العلمية. أدخلت معامل النيلة، فتم إنشاء ثلاثة منها عام 1826. واحتاجت تلك المعامل إلى الأدوات والمواد التالية: 36 مكبساً مع مفاتيحها، 90 صندوقاً لعصر النيلة، 90 محرقة، 60 قطعة من الزان، 12 قضيب حديد روسي، نصف قنطار خيط دوبارة، ستة مقاطع شاش، 60 رطلاً من الصلب،30 إردباً من بذرة النيلة. ثلاث ساعات إنجليزية، ثلاثة قناطير من الزيت الحار، إردباً من الحلبة. ثلاثة قناطير من الجير السلطاني. وتحتاج إلى أثني عشر فنياً: ثلاثة صناع للنيلة، ثلاثة قبانية مع عدتهم، ثلاثة نجارين، اثنين خراطين. وكان العمل يتوقف أحياناً في تلك المعامل نتيجة للخلل في سوء الإدارة، ومن التعامل غير الدقيق مع ما تتطلبه من مواد. فقد كتب مأمور دنقلا إلى ديوان الخديوي يقول إنه طلب 90 صندوقاً وقنطارين من الزيت الحار و40 لوح حديد مختوم و140 قطعة قماش عريض لمعمل النيلة، ولكن الصناديق لم تصلح لعصر النيلة والزيت أرسل بدلاً منه زيت طيب، والحديد أرسل بدلاً منه 40 لوح من الصاج، وأرسل بدلاً من

القماش الكتان قماش لا يصلح لتصفية النيلة. واختتم قائلاً: "فإذا لم يرسل القماش الكتان فإن معمل النيلة يبقى معطلا".

واهتم الحكم التركي ـ المصري بصناعة المراكب. وتجلى ذلك الاهتمام منذ السنوات الأولى التي تلت الغزو بإنشاء ترسانة سنار، عندما طلب خورشيد المعدات التالية: 600 قنطار مسامير، 900 قنطار مشاق، 100 قنطار زفت، 10 قرب كبيرة حاجة الحوذية، 15 قربة للصنادل، 15 فوارم، 28 مجاديف ذهبية كبيرة، 20 مجاديف صنادل صغيرة. ويبدو أن صناعة المراكب لم تكن متقنة في تلك المراحل، مما جعل محمد علي يكتب للحكمدار يقول: "سبق أن كتبت لكم أن اعتنوا بصنع القوارب التي ستصنع في سنار، إذ أن التي صنعت وأرسلت لم يكن إنشاؤها متقناً، ولا كانت صالحة للعمل، واحتاجت إلى مرمة مما يجعل النفقات تتضاعف. وعجبت من عدم اكتراثكم للأمر". وبعد عام طلبت ترسانة سنار إرسال معدات أخرى هي: 3 قنطار خشب بندقي ثخين، 3 قنطار خشب رفيع، 90 مبرد مثلث، 90 مبرد مربع، 300 حجر سن بقلب حديد. وأخذت صناعة المراكب تنتشر. فقام مأمور بربر بصناعة 14 قارباً من شجر الحراز، ولكن منها تسعة لا تصلح للعمل، وسبعة قوارب من خشب الصنت لأشغال المأمورية، وطلب مده بعشرة صواري وعشر قوارب وخمسين قنطاراً شاقة وأربعة مقداف كبير. وكتب محمد علي يقول إن صناعة المراكب فيها الكثير من الوفرة للحكمدارية. ثم تأسس منجر المقرن بالقرب من الخرطوم لصناعة المراكب. أصبحت صناعة المراكب من الصناعات المهمة في البلاد. ونشأت صناعات أخرى مثل الصابون والسجاير، ولكنها كانت محدودة وفي نطاق ضيق. أما الصناعات التي كانت قائمة من قبل، فقد ظلت على حالها.

8 - التجارة (37)

نحتاج أن نفرق بين التجارة كحركة تبادل مارسها الناس في مراحل تاريخية مختلفة وبأشكال عديدة، وبين التجارة كنشاط يشكل محور الحركة الاقتصادية. وبالمفهوم الأخير فإن التجارة لا تعني التبادل البضاعي فحسب، بل تعني أيضاً نشاطاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً يكيف حركة التنمية في المجتمع. وبهذا المعنى يمكننا الحديث عن التشكيلة التجارية كظاهرة تاريخية. إن مرحلة تراكم رأس المال التجاري، هي مرحلة الانفلات من قبضة النظام الإقطاعي المكتفي ذاتياً وليس فيه فائض اقتصادي. وعندما يتكون ذلك الفائض يبدأ التبادل، ويبدأ اختراق جدار النظام الإقطاعي وخلخلته. وتصبح التجارة وتراكم رأس المال التجاري مرحلة تنقل المجتمع من الإقطاع إلى مشارف النظام الرأسمالي.

وقد يكون للنشاط التجاري تجليات أخرى عبر التاريخ. فإذا أخذنا الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام، نجد أن التجارة لعبت دوراً حاسماً في صيرورة المجتمع الجاهلي. وإذا أخذنا أوربا في عصر النهضة واكتشاف أمريكا مع ظهور المدن التجارية في البحر الأبيض المتوسط وهيمنة إنجلترا التجارية، نجد أن تراكم رأس المال التجاري لعب دوراً في تشييد الثروة التي اعتمدت عليها الثورة الصناعية ثم الثورة البرجوازية. والبلاد التي لم تصبح التجارة ورأس المال التجاري جزءاً من تركيبها الاقتصادي، وإنما اعتمدت على تراكم الذهب والفضة مثل أسبانيا، تحلل نظامها الاجتماعي، وعجزت عن القيام بالنقلة إلى النظام الرأسمالي في الوقت الحاسم. إن تشابك النظام التجاري وتداخله في الأنظمة الاقتصادية المختلفة بدرجات متفاوتة، هو الذي جعله يلعب أدواراً متعددة عبر التاريخ، ويؤثر على بلورة الوعي الاجتماعي. ولهذا اختلف دور النشاط التجاري في ظل الإقطاع وفي التشكيلة التجارية الانتقالية وفي الرأسمالية.

وعند الحديث عن التجارة باعتبارها تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية، يصبح السوق القومي هو الأساس لممارسة النشاط التجاري، لأنه بدون ذلك السوق لا يمكن للنشاط التجاري أن يتطور وأن يمارس دوره على نطاق واسع. وقد بدأت معالم ذلك السوق تبرز في بلاد السودان منذ تدهور دولة الفونج وقيام المحاولات لتوحيد المنطقة، حتى جاء الجيش الغازي من مصر. على أن بروز الدولة البرجوازية المصرية، جعل ذلك السوق في تبعية لها، وأصبح كلاهما في تبعية للسوق الرأسمالية العالمية.

وسعى الحكم التركي ـ المصري إلى إدخال مواصلات واتصالات حديثة، لأن تطور التجارة رهين بتطورها. ولكن قدرات مصر المالية والفنية والضغط الاستعماري عليها، جعل جهدها في هذا الصدد محدوداً. فشهد السودان دخول البواخر النيلية بصورة واسعة، ولكن الشلالات والسدود كانت عوائق في طريقها، مما جعل مجال حركتها محدوداً. وفي عام 1863 تكونت "شركة الملاحة العزيزية المصرية"، وبدأت تسيّر رحلات منتظمة بين السويس وسواكن ومصوع. ومنحت امتيازات واسعة، منها بناء خط سكة حديد إلى الخرطوم وسواكن باحتكار 90 سنة. وتوقف المشروع لعجز مصر المالي. وشهد السودان إدخال شبكة واسعة من التلغراف، شيدتها شركة سيمنز الألمانية، التي أوفدت المهندس قيقلر (جقلر) الذي أصبح فيما بعد وكيلاً للحكمدار. ووصف قيقلر في مذكراته التي نشرها مؤخراً البروفيسور ريتشارد هيل خطوات تنفيذ ذلك المشروع. وشمل التلغراف اللاسلكي معظم عواصم المديريات. وأدخل كذلك نظام خدمات البريد. ولكن العبء الأكبر في الترحيل وقع على عاتق القبائل التي تمتلك الإبل. على أن نهب الحكومة للجمال للأغراض الحربية وضعف أجور الترحيل، جعل تلك القبائل تفر إلى الصحراء، مما أدى إلى أزمات في الترحيل. وقد شاهد الرحالة بعض البضائع ملقاة في العراء لعدم وجود وسائل لنقلها.

ودخلت السودان في عهد الحكم التركي ـ المصري مجموعة من العملات بكميات أكبر مما كان متداولاً في الممالك السابقة. من أهم تلك العملات الريال المجيدي والدولار النمساوي والدولار الأسباني وبعض العملات المصرية. ولكن الحكومة فشلت في خلق استقرار في سوق العملة. فعلى الرغم من التوسع الكبير في استعمال النقود، إلا أنها كانت مختلفة الأنواع وكمياتها محدودة. كما افتقد السوق عملات صغيرة كانت ضرورية لعملية التبادل التجاري في سوق مازال محدود الحركة. وأرغمت الحكومة الناس فيبعض الأحيان على قبول نقودها المعدنية مقابل بضائعهم. وبقيت بعض المناطق تتعامل بالمقايضة، بل إن الحكومة نفسها كانت تدفع الرواتب عيناً. واتهم الإمام المهدي فيما بعد الأتراك بأنهم "سيروا معاملة العباد بالأوراق والجلود".

واشتدت أزمة السيولة النقدية في عهد خورشيد، فكتب إلى محمد علي يقول: "نظراً لأن القروش المصرية القديمة المتداولة في أيدي الناس في بلاد السودان من عهد بعيد تأتي بربح في مصر، فقد انتقلت إلى هناك في هاتين السنتين بمعرفة التجار والمسببين، بحيث لم يبق هنا في أيدي الناس قروش يتداولون بها، مما أدى إلى معاناة العساكر وسائر أهالي البلاد، حتى أنهم يصرفون الخيرية المصرية بسبعة قروش فكة. فمن أجل إنقاذ الأهالي والعساكر من هذا الضيق أرجو إرسال قروش جديدة بمبلغ ألف كيس وسنرسل مقابل ذلك ذهب سناري". فرد عليه محمد علي يقول: "لو كنت أرسلت ذهب سنار فكنا لا نضن عليك بالقروش الجديدة. وقلت في كتابك: نعاني أزمة قروش ـ ولكنك تعلم الضائقة القائمة هنا ولو كنت علمتها لما طلبت القروش". ورفض الاستجابة لطلبه.

وارتبط السوق في العهد التركي ـ المصري بالسوق الرأسمالية العالمية. ورغم أن ذلك الارتباط لم يقم على أساس علاقة متكافئة، وإنما كان السوق السوداني تابعاً للسوق الرأسمالية وتقديراتها وتقلباتها، إلا أنه كان ارتباطاً متشابكاً ومتنامياً. فلم يعد السوق مصدراً للمواد الخام الزراعية فحسب، بل أصبح أيضاً يستورد المنتجات الصناعية الاستهلاكية. وأخذ سوق الخرطوم يذخر بالبضائع حتى صار يضرب المثل بوفرتها فيه، فيقولون: "المعدوم في سوق الخرطوم". وبدأ السودان يستقبل أفواج التجار الأجانب. وانفتحت الخرطوم في عهد عباس باشا للقنصليات الأجنبية التجارية.

وتكشف للتجار الأجانب قدرات السودان الاقتصادية والأسعار الزهيدة لمحصولاته الزراعية. فكتب أحد أولئك التجار يقول إن حصاد كردفان السنوي من الصمغ ما بين 40 إلى 50 ألف

كنتال قيمتها أكثر من أربعين ألف جنيه إسترليني، وأن السمسم في الأسواق السودانية يباع بربع قيمته في مصر. وأدى تشابك الصادر والوارد إلى حاجة التجار لتنسيق نشاطهم، فتم تكوين الغرفة التجارية في الخرطوم عام 1862. وأصبح سرّ التجار منصباً مهماً في أغلب المدن التجارية الكبرى. وتأسس بنك في السودان خصيصاً لتمويل العمليات التجارية، ولكنه فشل وأغلق عام 1873. وتكونت عام 1862 الشركة التجارية السودانية برأس مال قدره مليونا جنيه. ولكنها لم تحقق أرباحاً، فصفيت أعمالها عام 1868 وحولت نشاطها إلى القاهرة.

وأدت تلك السياسات إلى تزايد نشاط الجلابة وتحولهم إلى تجار لهم شأن في البنيان الاقتصادي، رغم أنهم واجهوا منافسة غير متكافئة من التجار الأوربيين والأجانب عامة. واتضح للأتراك أن حركة التجارة في السودان تفرض عليهم إيجاد صلة وشكل من التفاهم مع الجلابة، الذين يمتلكون شبكات اتصال ومقدرات لا يمكنهم الاستغناء عنها. فالجلابة أدوات تكامل لدور الدولة السياسي والاجتماعي. وقد مهدوا بنشاطهم لانتشار الحكم المصري في دارفور وبحر الغزال.

وتأثر الجلابة ومجمل الحركة التجارية بسياسة الاحتكار التي فرضتها الحكومة، إذ احتكرت السلع القيّمة الرائجة. وتلك سياسة تتناقض مع حاجة التطور التجاري. إن عملية التبادل التجاري تحتاج إلى درجة من الحرية الاقتصادية والسياسية حتى تمضي رخاءً. فكان تدخل الدولة القسري في ذلك الوقت المبكر من نشأة النشاط التجاري، عاملاً أدى إلى إضعافه. كما أدى نهب الفائض الاقتصادي إلى المزيد من الضمور في حركة السوق، في الوقت الذي كانت الأرباح التجارية تتراكم خارج السودان. فأدت تلك السياسة إلى تدهور نشاط الجلابة واقتصاره أساساً على تجارة الرقيق، المجال الوحيد الذي بقي أمامهم للحصول على أرباح مجزية. وفشلت الحكومة في خلق استقرار أمني تام في البلاد، رغم جبروت الدولة المركزية. فمساحات السودان الشاسعة تحتاج إلى جهاز دولة أكبر مما كان يمتلك الأتراك حتى يستطيع فرض الأمن والاستقرار. وفي أطراف البلاد كانت قبضة الدولة ضعيفة وأحياناً معدومة.

وأدى فساد الدولة المركزية إلى اضطراب النظام الجمركي. فتعددت مراكز جمع العوائد الجمركية وتباينت نسبها. وكان محمد علي قد وضح الخطوط العامة للنظام الجمركي في رسالة بعثها إلى الحكمدار قال فيها: "ولما كنا نعتقد أن الزراعة والتجارة هما دعائم عمران البلاد وعماد الحكومة، فقد سّرنا أن تعملوا على ترتيب السواقي... أما خطتكم الخاصة بالجمارك من شأنها أن تشل حركة التجارة والزراعة، ولذا عملنا على وضع خطة قومية لهذه الجمارك حتى

تظل الطرق ممهدة أمام التجارة. ولما كانت الدول الصديقة تضع الآن مشروع معاهدة جمركية دولية فلا بأس في الوقت الحاضر من تيسير أمور التجارة وفقاً لخطتكم ريثما نطّلع على المعاهدة الجمركية التي نوينا وضعها بين الدول". ثم صدر قرار يحدد الرسوم الجمركية ب: 12 % على البضائع السودانية التي تمر عبر أسوان ولم تدفع عليها جمارك من قبل. وتحددت الجمارك على الرقيق كالآتي: 500 قرش على الرقيق الحبش؛ 350 قرش على السود؛ 175 على الأطفال بين ثلاث وسبع سنوات، ولا تؤخذ جمارك على الأطفال دون ذلك.

وكانت تحدث تجاوزات وظلم عند جمع العوائد الجمركية. فالحكومة تجمع العوائد أحياناً عدة مرات، ويجمع شيخ القلابات عوائد على التجارة التي تمر عبره. ويمكن إيراد ثلاثة أمثلة للتدليل؛ تظلم أحد التجار إلى محمد علي، فكتب إلى مدير دنقلا عن السبب الذي أدى لأن يدفع التاجر رسوماً جمركية في الخرطوم وبربر. ودفع تاجر نمساوي 240 قرشاً رسوماً جمركية، ثم أخذت منه 28 قرشاً أخرى بما يسمى جمرك الجمرك، فألغاها الحاكم. وكتب محمد علي إلى أمين جمرك الإسكندرية يقول: "وصل كتابكم بشأن البضائع السودانية، المصدرة من جمرك طرابلس الغرب بعد أن استوفى عليها جمرك استثنائي 2 %، وملاحظتكم بأن القصد من استيفاء الجمرك المذكور 2 % بدلا من 8 % هو الدعاية لإرسال البضائع السودانية إلى الجهة المذكورة ومنع إرسالها إلى مصر رأساً. وقد لاحظنا أنه في حالة استيفاء رسم جمركي في السودان على البضائع المصدرة منه كما هو جاري في مصر تذهب مساعي الجمرك المذكور هباءً منثوراً. ولذلك نرجو التفضل بإرسال نسخة من القوانين إلى حكمدار السودان". لقد أدت كل تلك السلبيات إلى تعويق مسار الحركة التجارية.

9 - الضرائب: النهب الأكبر

عرف أهل السودان الضرائب على أيام دولتي الفونج والفور. فكانت الضرائب تؤخذ على المحصولات سواء التي تروى بالأمطار أو بالساقية. وفي موسم الحصاد الوفير تؤخذ ضريبة إضافية عبارة عن برمتين من الذرة عن كل حمولة جمل. ويؤخذ قيراطان من الذهب عن كل رقيق يباع. والرقيق الذي طوله أقل من ستة أشبار لا تؤخذ عليه ضريبة. وتدفع الضرائب إما نقداً أو عيناً في شكل دمور أو حيوانات أو محصول. وكانت الضرائب في أغلبها مسؤولية الجماعة سواء القرية أو القبيلة. ورغم أنها ضرائب إقطاعية، إلا إنها لم تكن تخلو من لين. ولا تؤخذ ضرائب على الفقراء، فلم تكن هناك دولة مركزية تحتاج إلى دخل مستمر لمواجهة نفقاتها. (38)

ومنذ بداية الغزو التركي ـ المصري، أخذ في فرض الأتاوات على الأهالي لسدّ احتياجات الجيش. فطالب الناس بالعلف والحيوانات والرقيق، وطالبهم بالمال. ولم يكن هناك نظام ثابت في تلك الأشهر الأولى، فكان النهب عشوائياً. ثم قام الحكم في عامه الأول بوضع نظام للضرائب. وتولى المهمة المعلم حنا الطويل ومحمد سعيد أفندي الذي كان وكيلاً لإسماعيل في واد مدني، وساعدهما الأرباب دفع الله ود أحمد حسن. وتعتبر الضرائب التي تجمعها السلطة المركزية ينبوع الحياة، إذ بدونها لن تقوى على أداء دورها. وبقدر ما يكون النظام ثابت الدعائم، بقدر ما ترتفع قدرته على تحصيل الضرائب. وعبر أحد الحكام عن هذا الفهم قائلاً: "إن تحصيل المال الميري مقياس لقوة الحكم وتغلغله في البلاد وفعالية أداء الحكومة". فكانت أول مهمة للحكم الجديد في السودان هي وضع نظام ضريبي. فقامت اللجنة بوضع تقديرات أولية للضرائب. فأجرت إحصاء أولي للقرى والحيوانات والرقيق. وحددت على ضوئه التقديرات الضريبية، وظل جوهرها هو الأساس مع بعض التغييرات التي أدخلت عليه من وقت لآخر.

يمكن تحديد سمات النظام الضريبي في التالي: شملت الضرائب كل أشكال الملكية من زراعة وحيوانات ومنازل (عتب) ودقنية (ضريبة يدفعها الشخص عن نفسه) وعوائد جمركية ومراكب. فكانت الضرائب بحق هي النهب الأكبر. ولم تراع الحكومة التي قدرت كميتها ظروف الناس، وإنما حددت مبالغ معينة من المال ووزعت أعباءها على المناطق والأفراد. ولم تعط السلطة المركزية اعتباراً لاختلاف المناطق وتقلبات الأحوال. فجاءت تقديرات الضرائب فوق طاقة الناس، وكانت أحياناً بدرجة مبالغ فيها.

كتب محمد علي منذ وقت مبكر إلى ابنه إبراهيم حول تلك الضرائب يقول: "إن أهل القرى قد ثقلت عليهم الفردة (الضرائب) التي فرضت عليهم، فأخذ يفر منهم من كانت ضريبته خمس فرنسات وخمس عشرة فرنسة (فرنك)،.. وقد أتانا اليوم مندوب حاكم بربر وروي لنا هو أيضاً فرار أهل القرى المذكورة. فيعلم من ذلك يا ولدي العزيز أن هؤلاء بالغوا وأفرطوا في مسألة الفردة حتى نفر الناس منهم. ولما كان السراط السوي هو مراعاة خطة الاعتدال،.. (وإن حنا الطويل) قد فرض خمس فرنسات على كل من له شاة وخمس عشرة فرنسات على من يملك ثوراً فحمل الناس ذلك على الفرار.. ولكن حنا الطويل لا يفطن لهذه الدقائق وأن ما تفعله هذه الطائفة في سبيل كسب المنافع ليأتي في الغالب مخالفا لقانون الحكومة فيترتب عليه ضرر. فينبغي إذن أن لا ندع هؤلاء على حالهم بل يلزمهم تدقيق العمل الذي يعملون بقانون الاعتدال خصوصاً وأن من واجب الحكومة أن تبذل همتها في طمأنة هؤلاء الأهلين".

وانزعج محمد علي لبعض الممارسات في أمر الضرائب، فكتب يقول: "وعجبنا من تعديكم حدود الاعتدال، ومن أخذكم الفردة حتى ممن لا يملك شيئاً". وكتب مرة أخرى يقول: "فيعلم من ملخص الملاحظات الواردة في كتابكم هذا،.. أنه يراد فرض الفردة على القرى على سبيل المقطوعية،.. والأصول المرعية تقتضي بفرض الفردة على البيوت دون القرى بما يلائم حال كل شخص وطاقته،.. وحيث أن بين أصحاب البيوت ممن لا يقدر على دفع الشيء الكثير، كما أن غيرهم لا يملك غير القليل". وكتب موضحاً خلل النظام الضريبي، ومؤكدا أن زيادة الإنتاج تساعد الناس على الإيفاء بالتزاماتهم، فقال: "بقي موضوع أموال سنار فقد علمنا من كتابكم أنهم لو طوّلبوا بها بحسب النظام القديم لأصابهم ضرر بالغ بسبب عدم المساواة، ولو تركوا على هذا المنوال لما استطاعوا الوفاء،.. لذلك قررتم ترتيبها وتوزيعها بشكل آخر،.. ولأن أهل السودان يا عثمان بك (جركس حاكم سنار وكردفان) ذاقوا حلاوة الفوائد التي ستعود عليهم من جراء العمل وفقاً لتعليم الزراع والصناع السابق إرسالهم من هنا يسري فيهم حب إعمار بلادهم. وإذا قمنا بترتيب وتنظيم موضوع النيلة والقطن وخيوط القطن بصفة خاصة، وعملنا على تشغيل الأنوال لعمرت تلك الجهات عمراناً فائق الحد،.. وازداد الشعب رفاهية وغنى ووفى المطلوبات المفروضة عليه بكل رأفة".

وكتب محمد علي إلى خورشيد منتقداً أسلوبه في تحديد الضرائب. وكان خورشيد قد قام بمسح أراضي سنار وفرض عليها الضرائب باعتبار المساحة مثل نظام الأراضي في مصر. فذكر له محمد علي أن المزارعين في السودان فقراء، وهم يزرعون الأرض سنة ويتركونها سنة بدون زراعة، لذلك فإن فرض الضرائب بذلك الأسلوب غير عادل. ووجهه بأن يفرض الضرائب بعدد الناس وليس بالأرض. وكتب له رسالة حادة حول التجاوزات الضريبية قائلاً: "إن ما أخذتموه من الشيخ بشير أحد مشايخ بربر هو 45 ألف ريال فرنسة، وإن كان مخالفاً لرضانا إلا أننا اضطررنا للسكوت، لأن الموضوع لما أحيل إلى المجلس، أجاز قبول ذلك المبلغ نظراً لظروف الوقت والحال. ولكن أخذتم بعد ذلك أنتم 5 ألف فرنسة وأخذ مقدمكم 500 فرنسة وأخذ الشيخ خليفة أيضاً ألفي فرنسة من الشيخ المذكور، فلم يحتمل هذا الظلم والإجحاف واضطر إلى الفرار إلى بربر. فلما سمعتم كتبتم إلى قاسم أغا لحجزه عنده،.. رغم أن الشيخ بشير مستقيم في خدماته،.. وقد عزلناكم عن حكومة بربر ليكون في ذلك تنبيهاً لكم وإذا ظهر منك شيء في المستقبل مثل هذا فأنت تعلم ماذا سأفعل بك".

وبلغ ذلك الفساد قمته في ممارسات مدير كردفان. فكتب محمد علي إلى البكباشي حسن أفندي يقول: "إن مدير كردفان يجمع الغلال من الأهالي بالقوة ويسدد لهم نصف الثمن المقرر رسمياً

ويأتي بهذه الغلال إلى شونته (مخازنه) الخاصة ليبيعها لحسابه الخاص بأثمان مرتفعة. فقد صدرت إليكم إرادة مؤرخة في 20 شوال تقضي بالتحقيق فيما نسب إلى المدير بصورة سرية".

ومن سمات النظام الضريبي أنه صار عبئاً مباشراً على الفرد بعد أن كان في الماضي مسؤولية جماعية في الغالب الأعم. فأصبح عبء الدولة المركزية على الفرد ثقيلاً. فكان على الناس أن يوائموا بين السلطة اللاشخصية للدولة المركزية ونظامهم القبلي الذي ألفوه، والذي يقوم على المعرفة الشخصية بين الفرد وزعيم القبيلة. فازدادت الغربة بين الناس والسلطة المركزية. وما استطاعوا الإيفاء بالتزاماتهم الضريبية. ولم تستطع السلطة أن تقدر وتدرك أسباب ذلك العجز. فعزته أساساً إلى إحجام الناس وتهربهم من القيام بتلك الالتزامات. فلجأت إلى العنف لتنتزع منهم استحقاقاتهم الضريبية. فانتشر الجند "الباشبوزق" بسياطهم وآلات تعذيبهم في القرى، يجلدون الناس أو يدخلون القطط الجائعة في ملابسهم الداخلية. ومما فاقم من استعمال العنف أن الحكام بداية بالحكمدار حتى الجنود، كانوا يسعون لإثراء أنفسهم بالمطالبة بالمزيد من الضرائب فوق الحد المقرر. ويصل جمع الضرائب أحياناً إلى المصادرة الكاملة لممتلكات الأفراد.

أدي ذلك النظام الضريبي إلى استشراء الفساد الذي أناخ بكلكله على كاهل الناس، فضجوا وانتفضوا عليه انتفاضات تعبر عن الضيق الشديد واليأس. واضطر بعضهم إلى هجر قراهم بل إلى الهجرة خارج السودان. وما إن يهجروا القرى، حتى يعيث فيها الجند فساداً. فهجرت السواقي وتخربت وتدهور الإنتاج، وتواصل الخراب. ولجأ الناس إلى الأمثال الشعبية يفرغون فيها ضيقهم ويودعونها كوامن أشجانهم. واشتهر المثل الذي يقول: "عشرة في تربة ولا ريال في طلبة"، أي أنه أهون على الناس أن يدفنوا عشرات في مقبرة دون مراسيم تشييع إسلامية من أن يحصلوا على ريال للضريبة.

كتب السير صمويل بيكر عن الضرائب في السودان عند مروره بالخرطوم عام 1862 يقول: "كانت الضرائب عملية نهب بشعة لم يعرف لها التاريخ مثيلا. واشترك كل موظف في الدولة من الحكمدار إلى أصغر خفير. أما الجنود الأتراك والمصريون الذين كانت تتكون منهم حامية الخرطوم، فقد بلغ عددهم خمسة عشر ألف. وقد انعدمت في قلوبهم الرحمة. كان كل همهم جمع الضرائب التي كانت تجبي بإلهاب ظهور الناس بالسياط، أو بالغارات المسلحة على مخازن الذرة وزرائب الماشية في البلاد النائية". وعندما جاء رؤوف باشا حكمداراً للسودان، أبدى انزعاجه عندما وجد أن إيراد الساقية 391 قرشاً بينما الضريبة المقررة عليها 650 قرشاً.

وعندما زار محمد سعيد باشا السودان ارتاع من فداحة الضرائب، فكتب يقول: "ولما حلت ركائبنا بها شاهدنا ما عليه أهاليها من الضنك والمضايقة بسبب كثرة المطالب المربوطة على السواقي والأطيان، فضلاً عما كان يؤخذ خلاف ذلك،.. فاقتضت إرادتنا ترك ذلك جميعه وترتيب مال مربوط على قدر طاقة الأهالي حتى يسكن روعهم". وحاول إصلاح النظام الضريبي بإدخال بعض التعديلات. فأصبح أهل كل قرية يختارون شيخاً من بينهم ليجمع ما حدد عليهم من ضرائب، ثم يدفع المبلغ إلى شيخ المشايخ أو إلى المديرية رأساً. كما طلب من المشايخ إحصاء السواقي والأطيان ومراعاة الجباية في وقت الحصاد. ومنح كل شيخ مكافأة عبارة عن ضريبة ساقية مقابل كل خمس وعشرين يجمع ضرائبها. كما أمر أن يكون تحديد الضرائب السنوي بواسطة لجنة من إثني عشر إلى عشرين شيخاً، لتقوم ببحث أساليب تقسيط الضرائب. كما أعفي الكثيرين من المتأخرات.

وما إن عاد محمد سعيد إلى مصر، حتى عاد الفساد إلى سابق عهده. فالنظام المركزي الذي شيّده الأتراك، كان فساده أقوى من أن تؤثر فيه إصلاحات يقوم بها والٍ قابع في القاهرة أو في طواف عابر. وبقيت الضرائب تشكل أكبر نهب مارسه الأتراك في السودان.

10 - المدينة السودانية وتركيبها الاجتماعي

نمت المدينة السودانية خلال العهد التركي - المصري نموا ملحوظاً. والحديث عن المدينة لا يقتصر على كونها مركزاً للإدارة فحسب، وإنما باعتبارها أيضاً ظاهرة ملازمة لتطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مرحلة تاريخية معينة. وتعتبر نشأة المدينة وتطورها بهذا المعنى من سمات النظام الإقطاعي المتطور، حيث تنشأ المدن كمراكز للإنتاج البضاعي والتجارة والحرف. وهو أيضاً من نتاج تطور الأسواق الموسمية إلى أسواق مستديمة. إن ظهور الإنتاج السلعي، وتزايد التعامل بالنقود، يؤدي إلى تراكم رأس المال التجاري، وإلى تحولات جذرية في المجتمع، كان من نتائجها تجمع الناس في المدن. ومن خلال التطورات السريعة للمحاصيل النقدية والاقتصاد السلعي عامة، تتاح للمزارعين في الريف إمكانيات جديدة متنامية لتسويق منتجاتهم. ويكتسب التبادل السلعي هذا أحجاماً كبيرة بين المزارعين وسكان المدينة. ولا يقتصر على التبادل الاقتصادي الواسع، وإنما أيضاً تبادلاً سياسياً مرموقاً. وتفرض المدينة قبضتها على الريف، لا كما كان الحال في الماضي حيث هيمن الريف على المراكز الحضرية.

وهناك ظاهرة خاصة بالمدينة الإفريقية الحديثة، وهي ضعف القيم الرأسمالية، ووجود أغراض أخرى يجتمع الناس فيها مما أثر على تركيبها الاجتماعي، منها أنهم حملوا قيمهم القبلية إليها.

فتلك القيم لم تنته تماماً لأن المدينة فرضت على الواقع القبلي فرضاً. ويرى صلاح مازري الخبير السوداني في تخطيط المدن، أنه لا يمكن تفسير ظاهرة تطور المدينة فقط من نواحي الاقتصاد والاجتماع ونواحي الدفاع والهجوم والعوامل الطبيعية وحدها، وإنما هو تمازج بين كل تلك العوامل، بالإضافة إلى القرار الاجتماعي لسكان المدينة في العصر المعيّن، تختلط كلها لتفسر تلك الظاهرة.

فما هي العوامل التي أدت إلى تطور المدينة في العهد التركي - المصري، وما هي سمات ذلك التطور؟ أولها العامل السياسي؛ لقد برزت الكينونة السياسية للسودان نتيجة الغزو التركي - المصري. وأدى ذلك التكوين السياسي الجديد إلى قيام النظام المركزي وإلى شخوص حكامه شمالاً نحو مصر صاحبة السيادة الجديدة. وفرض ذلك الوضع البحث عن عاصمة تحكم التجمع الجديد حكماً مركزياً، وأن تكون صلتها مع مصر أكثر يسراً. فوقع الاختيار على قرية خاملة الذكر هي الخرطوم. فهي تقع في وسط الإمبراطورية الجديدة، وعند ملتقى ثلاثة طرق نهرية وعدد من الطرق البرية. وسهل ذلك الموقع على النظام الجديد الإشراف على ممتلكاته المترامية أكثر من أي موقع آخر، وسهل له الاتصال بمصر.

وأدى العامل السياسي إلى نشأة مدينة جديدة أخرى في شرق البلاد هي كسلا. فقد كان النظام الجديد في حاجة إلى مركز إداري يشرف على ممتلكاته الجديدة وعلى ما سيقع تحت سيطرته مستقبلاً. وتقع مدينة كسلا عند نهاية سهل البطانة وبداية الهضبة الحبشية على الضفة الشرقية لنهر القاش الموسمي. فتمتعت بموقع إداري وعسكري واقتصادي. وأصبحت عاصمة لمديرية التاكا التي اتسع نطاقها بامتداد حدودها الشرقية إلى مرتفعات كرن، وامتدت حدودها الشمالية إلى محافظة سواكن. كما غدت مركزاً يسيطر على القبائل في المنطقة، بالذات قبيلتي الهدندوة والحلنقة مما سهل عليه التدخل لحل النزاعات بينهما. وجاء السادة المراغنة وأسسوا قرية الختمية عند نبع توتيل على بعد خمسة أميال شرقها، فأعطوا المدينة ثقلاً جديداً.

وأثرت التطورات الجديدة على المدن التي كانت قائمة من قبل. فأصبح بعضها عواصم إدارية للمديريات التي تأسست حديثاً، وأصبح البعض الآخر مراكز عسكرية. واختلط أحياناً الجانب الإداري بالجانب العسكري، فأضفى على تلك المدن أبعاداً جديدة وأدواراً مهمة. وغدت تلك المدن تتحكم في مساحات شاسعة تحكمها حكماً مركزياً. كما ارتبطت مع الخرطوم بروابط وثيقة. من أهم تلك المدن الأبيض وبربر وسنار والقضارف.

لقد ارتبط تطور المدينة بالسلطة المركزية وبالطابع العسكري. فأضفت عليها الصفتان طابعاً سلطوياً. فهي مدينة تحف بها هالة السلطة وتبدو قسماتها بيّنة عليها. ولأنها سلطة أجنبية

ومركزية، فقد تعمّقت غربتها عن المحيط الرعوي القبلي الذي نهضت فيه. ووسمتها الحاميات العسكرية بالجبروت مما فاقم من عمق تلك الغربة. فغدت مراكز حكم لا يصلها بمحيطها إلا التسلط المركزي العسكري، وليس من قنوات وصل بينها وبين المجتمع الذي تتصل أسبابه بالقبيلة والطريقة الصوفية.

العامل الثاني الذي أثر على تطور المدينة السودانية هو العامل الاقتصادي. قامت سياسة الأتراك الاقتصادية على نهب موارد البلاد وتصديرها، فدفعت تلك السياسة بالنشاط التجاري دفعاً أثر على قطاعات أخرى. وتحققت أرباح عالية بتكاليف قليلة، لأن الاستثمار في مجال التجارة لا يحتاج لجهد تقني ومعرفي كبير. ويعتمد تطور التجارة على تطور السوق الداخلي وتوسيع قنوات التجارة الخارجية. وأدى التوسع في زراعة المحاصيل النقدية التي تصدر، إلى تحول الأسواق الموسمية تدريجياً إلى مراكز لتجميع تلك المحصولات. كما أدى احتكار الدولة للتجارة إلى مركزية السياسة الاقتصادية. واتجهت الطرق شمالاً صوب مصر عن طريق سواكن وكروسكو بتوجيه من الخرطوم. فلعب هذا العامل دوراً فعّالاً في تطور المدينة.

فالخرطوم التي نشأت كعاصمة إدارية، انتعشت كمركز تجاري. فتحدث الرحالة أرسلان بك عام 1834 عن أهمية موقعها التجاري وارتباطها بطرق القوافل التي تتجه إلى الجهات الأربع، وأصبحت تجارتها تعادل تجارة جميع الأقاليم السودانية. وكانت مقادير الحبوب فيها أكثر من أن تحصر. وغدت لها أهمية عظيمة في تسيير القوافل والسفن الشراعية حاملة صنوف البضائع إلى جميع مدن السودان. وقد سهل النيل الأبيض التوغل عميقاً في داخل القارة الإفريقية، مما جعل موقع الخرطوم عند ملتقاه بالنيل الأزرق مركزاً لتجميع وتوزيع البضائع. وكان لموقعها على رأس مثلث الجزيرة التي هي أغنى المناطق بالإنتاج الزراعي، أن دفع بمكانتها كثيراً. فامتلأت سوقها بالبضائع من "أنسجة مصرية وريش نعام وصمغ وسن فيل. وبلغ ما تتجر فيه من سن الفيل نحو أربعين ألف قنطار. أما الصمغ والريش،.. فإن ما يوزع منها كل يوم تبلغ أجرته نحو ألف جنيه فأكثر ما عدا موزونات سن الفيل". هذا بجانب البضائع الاستهلاكية المستوردة. كما بها سوق نشطة للخضراوات والفواكه التي تجلب من المزارع التي نشأت حولها. وأبدى الرحالة الذين زاروها إعجابهم بتنوع وجودة البضائع في حوانيتها.

وشهدت كسلا في العقدين الأولين من نشأتها نمواً تجارياً مطرداً. فقد أقيمت بها سوق مزدهرة للتجارة. وكانت تفد إليها مجموعات من القبائل المحيطة بها "للخدمة في أعمال الدولة أو في التجارة أو الزراعة. وبعد ضم مصوع للسودان، أصبحت كسلا تقع وسط الطريق التجاري بين مناطق الإنتاج في كسلا والقضارف والبحر الأحمر، فأخذت تمر بها القوافل بانتظام. وبعد زراعة

القطن في دلتا القاش وتشييد المحالج، زاد نشاط السوق في كسلا وأصبح قوة جاذبة لمختلف المجموعات التي تمتلك قوة شرائية.

أما المدن التجارية التي كانت قائمة من قبل مثل الأبيض والمسلمية والقضارف وبربر وشندي وسواكن، فقد أعطاها النشاط التجاري دفعة جديدة، وتأثرت به كل مدينة بدرجات متفاوتة. فتأثرت الأبيض بعاملين، هما تجارة الصمغ وضم المديريات الجنوبية الذي جعلها في طريق القوافل القادمة من بحر الغزال. وانعكس ذلك النشاط في قيام سوق عالمية للصرافة فيها. ونشطت المسلمية وأصبحت من أكبر الأسواق للمحصولات الزراعية، وغدا أغلب سكانها من التجار. وأخذت تفد إليها البضائع من مصر وإثيوبيا والجزيرة العربية عبر سواكن ومصوع. كما كانت مركزاً للتجارة القادمة من دارفور وجبال النوبة. وكان لوقوع بربر في طريق القوافل المتجهة شرقاً إلى سواكن وشمالاً إلى مصر، أثره الكبير في تطور المدينة إلى مركز صخاب بالحركة التجارية. ولم تعد القضارف (قضروف ود سعد التاجر المصري) سوقاً للمحصولات الزراعية فحسب، بل قام بها مصنع للصابون وآخر للسجاير. وتجلى النشاط الكبير الذي شهدته مدينة سواكن في نمو الجالية الأجنبية بها، وفي زيادة التجار المحليين الذين كانوا يمارسون نشاطهم فيها.

ويمثل التركيب السكاني للمدينة السودانية خليطاً من القبائل والأجناس، جذبهم التقرب من الحكام والنشاط التجاري وبريق المدينة. وبعضهم تركوا قراهم تحت وطأة شتى الضغوط. فأصبحت المدن تأهل بالشايقية والجعليين والدناقلة وغيرهم. وأخذوا ينصهرون في بوتقة الدولة المركزية والنشاط التجاري انصهاراً لا يخلو من معاناة وضيق بل لعل انصهارهم انجلى من لهب المعاناة والضيق، وأخذ بعضهم يعمل في تجارة المحاصيل، أو يحوّمون حول البيوتات التجارية الأجنبية يتعلمون منها أو يزدادون تبرماً بها. وكان بالمدينة جمهرة من التجار الأجانب. فالحكم التركي - المصري فتح الباب للتجار المصريين والعرب والهنود. كما أدت الضغوط الأجنبية إلى فتح الباب للتجار الأوربيين أيضاً، الذين أقاموا قنصلياتهم وشركاتهم وانتشروا حتى المديرية الاستوائية.

لقد انتهى العهد الذي تمركز فيه الجعليون في شندي، والشايقية في مروي، والمناصير في أبي حمد، والحلنقة يتحلقون حول كسلا. فكانت تلك الحركة بداية لإنهاء غربة القبائل عن بعضها وعن العالم الخارجي، ودشنت انصهار تلك المجموعات، ولعله كان شيئاً متواضعاً في بادئ الأمر. فنشأت تلك المدن وهي تقف فوق التكوينات القبلية والإقليمية والطائفية. وكانت تلك أول مؤهلاتها لتلعب الدور القيادي في المجتمع. فهي مركز الحكم والسلطة المركزية والقيادة الاجتماعية وبداية تفتح الوعي.

11 - نظرة عامة للحكم التركي ـ المصري

كانت فترة الحكم التركي ـ المصري فترة عاصفة في تاريخ السودان الحديث، اكتنفتها سلبيات وشهدت بعض الإيجابيات، وزخرت بمرارات ومآسي، وأدت التناقضات التي تجاذبتها إلى تأرجح تقييمها يمنة ويسرة.

برزت خلال تلك الفترة الكينونة السياسية الموحدة، التي غدت مع بعض التعديلات أساس السودان الحديث. وهي كينونة تكونت بالغزو الأجنبي، وحملت معها منذ ميلادها خصائص ظلت ملازمة لها طوال الحقب المتتالية. وتوحدت تلك الكينونة بقوة الدولة المركزية الأجنبية ونفوذ السوق القومي. ولكن الدولة المركزية المهيمنة عاقت تطور السوق القومي، الذي يحتاج في مسار تطوره إلى درجة من الحرية تفتح المجال للابتكار والخلق والمبادرة. كما أن طموح البرجوازية المصرية النامية وهيمنة الرأسمالية العالمية، حدت أيضاً من تطوره. فضعف دور السوق القومي كأداة من أدوات التوحيد. ووقع العبء كله على الدولة المركزية. فترسّخت هيمنتها وامتد نشاطها إلى مجالات لم تكن لديها المؤهلات لتفرض عليها سطوتها وتسوسها. وهي دولة أجنبية. فلجأت إلى العنف تستعيض به عن ذلك العجز، وأصبح صفة ملازمة لها.

وهزت الدولة المركزية المؤسسات السودانية، أساسا القبيلة والطريقة الصوفية. ولكن أدت سياستها في نفس الوقت إلى تعميق دور تلك المؤسسات في المجتمع. فقد خلخل الحكم التركي ـ المصري تماسكها بنظام الدولة المركزية وبالتعامل السلعي النقدي. ولكن سياسة القهر والنهب جعلت ذلك الأثر محدوداً، بل أدت كذلك إلى ردود فعل عكسية. فقد دفعت الناس للجوء إلى كنف مؤسساتهم التقليدية يستظلون بها من عنت الحياة وأهوالها. فكان دور الدولة محدوداً في صهر تلك الكينونة في إطار الأمة، وهو قصور لازمها طوال تاريخها، لأن الانصهار لا يتم بالقهر بل لعل القهر يحد منه.

وأدخل الحكم التركي ـ المصري أشكالاً أخرى من التحديث. بعضها ضرب جذوراً عميقة أثرت على التحولات التي شهدها السودان، وبعضها سطحي. إن إدخال المحاصيل النقدية وما انبنى عليها من نشاط تجاري واجتماعي، يعتبر أهم أشكال التحديث التي شهدتها البلاد. أما البنيات الأساسية، فكان بعضها ضعيف التركيب وبعضها الآخر محدود الأثر ظل البعض حلماً ما أمكن تحقيقه.

وشهد السودان خلال تلك الفترة تطوراً غير متكافئ، كان بعضه لاختلاف المراحل التي تم فيها ضم أجزائه إلى الدولة التركية، وبعضه لتركيز الأتراك على المناطق التي يهمهم أمر استغلالها،

وبعضه الآخر لعجزهم عن فرض إدارة مستقرة فيه. وبقيت سمة التطور غير المتكافئ ملازمة للمجتمع السوداني، ووقفت عقبة أمام انصهاره وتماسك وحدته.

واجتمع داخل تلك الكينونة أخلاط من القبائل والأجناس. فهناك قبائل السودان الأوسط، وانضمت إليهم قبائل الشرق والغرب والجنوب. وكان بعضهم امتداداً للنوبة المستعربين، وبعضهم له أصول حامية، ومازال البعض الآخر يحافظ على أصوله الزنجية، وبعضهم مستقر وبعضهم رعوي. وتداخل الرقيق في ذلك التركيب الاجتماعي. ثم جاء المصريون الذين وفدوا مع جيش الغزو، أو استجلبوا فيما بعد للعمل في الزراعة وجهاز الدولة وبعض الحرف. واستقر كثير منهم في السودان واختلطوا في تركيبه الاجتماعي. وكان اختلاف الجذور وتباين السحنات والألوان لتلك المجموعات، هو القوة التي دفعت بها لتبحث لها عن صيغة مشتركة في إطار تلك الكينونة، ولتبحث لها عن منهج تتوحد حوله. إذ بدون تلك الصيغة وذلك المنهج يصبح تواجدها في تلك الكينونة أمراً عصياً. ولكن منهج الدولة المركزية المتسلطة الباطشة، كان قوة طاردة لصيغ التجمع والتوحد، بسبب طغيان الخوف والفزع على مشاعر الناس. كما خلق نظام الرق شعوراً استعلائياً شكل حاجزاً آخر.

وحمل الحكم التركي ـ المصري معه أشكالاً من الفساد لم يألفها أهل البلاد من قبل. فانتشرت الرشوة والاختلاسات والمحسوبية، وصاحبها العنف الذي يساعد على ممارستها ويغطي عليها. فارتسمت للأتراك صورة محددة المعالم في وعي أهل السودان. فهو حاكم تركي أجنبي قاسي ومرتشي، وتتصف حياته بقدر من التحلل الخلقي الذي يسمعون عنه ويلمحون ظلالاً منه ويشتمّون بعض رائحته. وهو حاكم بعيد عنهم لا يرونه كثيراً ولكنهم يحسون وطأة آلة القمع والدولة التي يمثلها. فأصبح الاغتراب هو الصفة التي تميز علاقتهم به.

عبّر أهل السودان عن رفضهم لذلك الحكم في أشكال مختلفة، تمثل في مجملها فصلاً كاملاً من المقاومة في تاريخهم.

الفصل الرابع

المقاومة السودانية للحكم التركي- المصري: 1822 - 1881

1 - انتفاضة السودانيين ضد الحكم التركي- المصري: 1822 - 1825 (39)

بعد أن انتهت موجة الغزو الأولى، شرع الحكم الجديد في وضع نظام حكم للبلاد. ولازم العنف أغلب إجراءاته. وكان أهل بلاد السودان يرقبون تلك الخطوات بحذر وهم في حالة عجزهم، التي تجلت في ضعف مقاومتهم للجيش الغازي. ولم تكن مشاعرهم تصب في مجرى واحد، بل كانت لها تجلياتها في كل منطقة. فقد حكم التركيب القبلي مجرى الأحداث وكيّف مشاعر الناس وردود الأفعال تجاهها. فهناك مجموعات قبلية ارتضت بالنظام الجديد، وكانت تأمل أن تجد تحت مظلته وضعاً أفضل من وضعها السابق غير المستقر. فآثرت السلامة، خصوصاً بعد أن تبينت لها قدرات القمع التي يمتلكها. وهناك مجموعات أخرى متحفزة، وظل تحفزها كامناً. وكلهم أحسوا بالتغيير الذي طرأ على حياتهم. وماكان في استطاعته حكام السودان الجدد أن يدركوا تلك المشاعر المتضارية الكامنة تحت السطح. على أن حاكماً فطناً مثل محمد علي، لم يغب عنه استشعار ضرامها. وكان يأمل أن يقوم قواده بمحاولة احتوائها والتقليل من حدتها. ولكن قواده كانوا في نشوة من انتصاراتهم، وهي التي حكمت لحد كبير أسلوب تعاملهم مع الناس.

ولعب العنصر الذاتي دوراً كبيراً في تلك الظروف. فالمواقف تحكها ردود الأفعال السريعة وتقل فيها التدابير المحسوبة الخطى. وزعماء القبائل الذين أذعنوا للنظام الجديد، احتفظوا بمكانتهم وسط قبيلهم، وتوقعوا أن تصان هيبتهم التي تحافظ على تلك المكانة، وتوقعوا أن تكون سياسات الحكام الجدد المسلمين محكومة ببعض قيم الإسلام، الذي يجمع بينهم، غير مدركين أن سطوة الحكم تطغى على كل اعتبارات الوحدة الإسلامية. وكان أهل السودان يخوضون أول تجربة لحكم أجنبي يختلف عنهم في السحنة واللون واللهجة والنظام الإداري.

بدأ أول ردّ فعل عندما بدأ الحكم الجديد تطبيق نظامه الضريبي، الذي فرضه عليهم فرضاً دون رؤية وبأساليب غريبة على مناخهم النفسي والاجتماعي. فجاء ردّ فعلهم عفوياً وسريعاً، وتفجر بين مجموعات القبائل. بدأت الاضطرابات في فبراير 1822، عندما هوجمت الحاميات التركية المعزولة وقتل جنودها. وهربت مجموعات إلى الحدود الحبشية ووادي نهر عطبرة والقضارف. وقاد الشيخ أحمد الريح ود يوسف أبو شرا رهطاً من أهله إلى متاهات العطيش. فأسرع إسماعيل

باشا من فازغلي لمواجهة الموقف المتفجر في منطقة الجزيرة، واتبع سياسة المهادنة، إذ لم يكن في استطاعته مواجهة حركة تمرد واسعة.

وواجه محو بك الأرفلي حاكم بربر اضطراباً واسعاً. وأخذ الموقف ينذر بالخطر. فأرسل محمد علي تعليمات صارمة بضرورة مجابهته بالعنف. وكان التجار قد شرعوا في تحويل النقود المصرية إلى دولارات أجنبية. وكان على محو بك أن يواجه الكبابيش والحسانية في صحراء البيوضة، والشكرية في البطانة، والجعليين والبشاريين. ولم يكن يمتلك قدرات لذلك. فحصر نفسه في إخماد التمرد في منطقته. فأخمد الحركة وسط الجعليين، واستعمل اللين لجمع مافرض عليهم من إتاوات واستطاع احتواء الموقف. إلا أن عوامل التمرد بقيت كامنة.

وفي هذا المناخ بدأ إسماعيل باشا رحلة عودته إلى مصر في أكتوبر 1822، وهو يرفع رايات انتصاراته العسكرية خفاقة. وحط رحاله في شندي في دار الملك نمر بعد أن ترك خيالته على بعد عشرين ميلاً جنوب المدينة. ثم طلب من زعيمي الجعليين نمر ومساعد، جزية من النقود والماشية قدرتها بعض الروايات بعشرين ألف جنيه. وكان إسماعيل يأمل أن يحمل معه أموالاً يكسب بها رضاء والده، الذي عبر عن غضبه من قلة الأموال التي وصلته. ولنا أن نسأل: هل كانت تلك المطالب سياسة عامة طبقها إسماعيل على القبائل التي مرّ عليها قبل الجعليين، وماذا كان ردّ فعل تلك القبائل؟ أم كانت تلك المطالب خاصة بالجعليين. وإذا كانت كذلك فلماذا اختصهم بذلك العبء دون القبائل الأخرى؟ هذه أسئلة تحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي حتى نستطيع أن نقيّم موقف الملك النمر وردّ فعله.

تقول الروايات إن الملك نمر اعترض على تلك المطالب. ولعل اعتراضه قد شابته دهشة، ولم يخل من حدة إزاء ما رآه إجحافاً ومبالغة. ويبدو أن إسماعيل اعتبر الرفض فيه تحدي وتهرب. فقد كان على يقين أن نمراً وقبيلته يمتلكون ثروات من الذهب، وأن في استطاعتهم تدبير المبالغ التي طلبها منهم. فما كان من إسماعيل إلا أن أصر على مطالبته وأكد عليها، وأمهل نمراً أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذها. ويبدو أنه احتد في مخاطبته. وتذهب بعض الروايات إلى أنه صفع الملك نمر بغليونه على وجهه. وسواء صفعه أو احتد معه في حديث تخللته بعض الإساءة، فإن الأمر وقعه كبير على الزعيم القبلي المعتد بشخصيته. وإذا صحت رواية الصفعة بالغليون، فإنها تعني نهاية لمكانة نمر وسط عشيرته.

ثم تتوالى الأحداث يختلط فيه الخيال الشعبي بالحقيقة في نسيج متداخل لايسهل التمييز بينه، ولكن جوهرها باق. فتتحدث الروايات عن ردّ فعل نمر الفوري، وكيف همّ بسحب سيفه

ليضرب الباشا لولا أن غمزه مساعد ليتريث. فهل ابتدع الجعليون الرواية لأنهم لم يقبلوا أن تلحق بزعيمهم إساءة بالغة دون أن يقابلها ردّ فعل غاضب مباشر من جانبه؟ وتعكس الرواية مزاجين مختلفين للزعيمين؛ الزعيم الحاد سريع الانفعال، والزعيم الذي يتدبر خطاه ويعمل على تنفيذ أهدافه بالحيلة. ولعل هذا هو جوهر الرواية أكثر من كونها حادثة فعلية. فما كان في استطاعة نمر أن ينفعل انفعالاً خارج حدود معلومة، وهو الذي صاحب إسماعيل رهينة طوال أشهر لحقته خلالها إساءات تحملها على مضض. ويبدو أننا امام صدام بين شخصيتين، شخصية القائد التركي المغرور والزعيم القبلي المعتد بنفسه.

وتتلاحق الأحداث، فينسحب الزعيمان من أمام إسماعيل في إذعان. ولكنهما شرعا في تدبير مؤامرة صلدة، نسجت خيطها من الإساءة التي لحقت بهما، ومن المطالب المالية المرهقة ومن مجمل أحداث الغزو ومآسيه، فأظهروا الحفاوة بضيوفهم ودعوهم لقضاء الليل في شندي بدلاً من البقاء في مراكبهم. وأعدوا لهم وليمة عشاء مع المشروبات المسكرة. ثم وضعوا التدابير لقتلهم. فجمعوا كميات من القصب حول المنزل الذي يقيم فيه إسماعيل بحجة أنها جمعت من أجل وقود الحاشية. ورغم أن بعض أتباع إسماعيل نبهوه لغرابة التصرف، إلا أنه لم يكترث. فقد كان مزهواً بمكانته مفتوناً بها. وبعد أن نام الباشا وحاشيته وهم في حالة سكر، أشعل الجعليون النار في القصب وأحاطوا بالمنزل وهم يحملون سيوفهم. فقضوا على كل من حاول الفرار والنجاة من الحريق. وأبادوا إسماعيل ومن معه. وقامت مجموعة من الجعليين بمهاجمة بقية الحاشية التي كانت في المراكب. وبعد مقاومة محدودة تقهقر الأتراك وانسحبوا شمالاً إلى بربر.

وطار الخبر في أنحاء البلاد، وأدى إلى ردود فعل سريعة وعنيفة. فانفجرت حركات مقاومة في أنحاء متفرقة من البلاد، وأخذت تهاجم الحاميات الحكومية. فتكونت حركة مقاومة في أنحاء متفرقة من البلاد، وأخذت تهاجم الحاميات الحكومية. فتكونت حركة مقاومة في قرية عبود في الجزيرة. واتصل قادتها بالقرى الأخرى لتنضم إليهم. فهاجمهم محمد سعيد أفندي وكيل إسماعيل في واد مدني. ولكنهم تجمعوا مرة أخرى في قرية أبو شوك. فلاحقتهم جيوش الحكومة وقضت عليهم. وقامت مجموعة أخرى بمهاجمة الحامية العسكرية في الحلفاية. وكان بها كاشفاً ومعه عشرين من الخيالة. فتحصن الكاشف بالثكنات وقاوم عدة أيام، واستعان ببعض الجنود الذين فرّوا من حامية كرري وكانوا في طريقهم إلى واد مدني. واتجهوا جميعاً على أمل الالتحام بحامية العيلفون. وكانت حامية العيلفون قد أرغمت على عبور النيل إلى الضفة الغربية فالتقوا جميعاً واتجهوا إلى الكاملين ومنها لواد مدني.

وهاجمت مجموعة أخرى حامية صغيرة عند ملتقى النيلين في مكان الخرطوم الحالي. وانضمت إليهم مجموعة كانت قد هاجمت حامية كرري، وحاصروا الحامية من الجنوب. فتطوع سكان قرية الجريف شرق بقيادة شيخهم جبر الدار، بمساعدة الحامية وفكوا حصارها. فاتجهت صوب واد مدني بمساعدة وحماية جبر الدار. ولكنها تعرضت إلى هجوم عند قريتي أبي عشر والحلاوين، ووصلت أخيراً إلى واد مدني. وعند عودة جبر الدار هاجمه أهالي قرى ود الشافعي والكلاكلة وجزيرة توتي.

أما الدفتردار، فما إن سمع بأخبار الانتفاضة ومقتل إسماعيل، حتى خف بمعظم جيشه نحو النيل الأبيض. فهاجم الحسانية وأوقع بهم مجزرة هائلة. واستمر وهو في طريقه إلى المتمة يعيث تقتيلاً وتخريباً للقرى، فقتل الأطفال والنساء والشيوخ. وقتل في المتمة ما يربو على ألفين وأسر ثلاثة آلاف. وعندما حاول أحد الأسرى من رقيق الجعليين ضربه بحربته، أمر بقتل جميع الأسرى. ثم انتقل إلى شندي وأوقع بها نفس الخراب. وأحرق مجموعات من الجعليين واسترق بقيتهم، وأرسلهم إلى مصر مع أنهم مسلمون. والتجأ زعماء الجعليين ومن بقي معهم إلى أرض البطانة.

ثم اتجه الدفتردار شمالاً إلى بربر التي كان يحاصرها نمر ومساعد. ودارت معركة فقد فيها الجعليون نحواً من ألف رجل. والتقي بعدها مع محو بك، وسارا معاً إلى الدامر وخرباها وحرقا مسجد المجذوب. وارتد الدفتردار جنوباً مواصلاً نفس أسلوبه الوحشي. وعند ملتقي النيلين عبر النهر إلى جزيرة توتي، وأوسع أهلها تقتيلاً. وفي قرية العيلفون قاومه أهلها فقتل رهطاً منهم ووسم البقية بالنار كالعبيد. وواصل مسيرته حتى واد مدني وفك عنها الحصار. ثم كرّ راجعاً إلى أرض الجعليين عندما سمع بتجمعهم عند قرية أبودليق. وطلب من القبائل الأخرى أن تنضم إليه. ودارت معركة بين الطرفين في النصوب عام 1823، انهزم فيها الملك نمر بعد أن فقد جمعاً من عشيرته، وفر بعدها إلى الحدود الحبشية واتخذ له مركزاً في الصوفي على نهر عطبرة. وأسر الدفتردار نحواً من أربعة آلاف من الجعليين، وأرسلهم جميعاً إلى مصر ليباعوا في سوق الرقيق.

أما الملك مساعد فقد تراجع إلى الصعيد مابين نهري الدندر والرهد. فخف نحوه الدفتردار وقتل عدداً كبيراً من أتباعه وأسر نحواً من سبعة آلاف وأرسلهم أيضاً إلى مصر. ثم اتجه غرباً مطارداً فلول الجعليين حتى وصل منطقة التاكا. واصطدم في سبدرات بالهدندوة وعاث فيهم تقتيلاً ونهباً. وفي طريق عودته حاربه الشكرية. وفي مطلع عام 1824 استدعي إلى مصر. وانتهت فترة من الدمار تربو على العام. وقد وصفها كاتب الشونة قائلاً بأن الدفتردار "وضع يده بالخراب، فما ترك بالبلاد أنيساً ولا تسمع لها حسيساً من حد شندي حتى كترانج".

كان للانتفاضة آثارها العميقة. فقد استمرت ثلاثة أعوام شهدت خلالها البلاد أهوالاً لم تألفها من قبل. فالقبائل التي انتقضت واجهت للمرة الأولى بطش الدولة المركزية بكل عدتها وعتادها، بعد أن كانت تواجه في ماضي أيامها قوى قبلية متقاربة معها. واتضح جلياً لأهل البلاد تفوق السلاح الناري. وعجزهم عن مقاومته بأسلحتهم التقليدية وتكويناتهم العسكرية القبلية، ووقفوا على قدرات الجيش النظامي.

واتصفت إجراءات الحكومة بعنف لم يألفه أهل السودان، فهزهم هزاً عنيفاً. وكان محمد علي يغذيه ويستحثه مدفوعاً بغضب أعمى على قتل ابنه. ومات آلاف الناس ضحية ذلك العنف. وتقدر بعض الروايات أن الجعليين فقدوا حوالي خمسين ألفاً. وحتى إذا كان العدد فيه مبالغة، فإنه يعكس الإحساس بالفقد الكبير. واضمحلت قبائل بأكملها، مما أدى إلى اختلال في توازن القوى القبلي. وتدهور النشاط الاقتصادي من الحملات التي خربت الزرع والضرع وما صاحبها من نهب. ووصف أحد الرحالة الحالة في المنطقة عام 1824، فقال إن المزارع المهجورة المغطاة بالأعشاب تمتد بين الدامر وشندي، وأن أخشاب السواقي المحطمة تستعمل للوقود. لقد كشفت الانتفاضة الطبيعية الشرسة للنظام. فترسّخت في أذهان الناس صورة كريهة لجبروته، وأصبح القهر صفة وسمة ومنهجاً ملازماً له حتى انهياره. وأظهرت الانتفاضة الانشقاق بين أهل السودان، فهناك قوى محلية وقفت بجانب الأتراك بل شاركت في إجراءاتهم القمعية. وهناك مناطق ساكنة، فأضعفت بسكونها قوى الانتفاضة. أما القبائل التي انتفضت، فكانت كل واحدة منها تتحرك بمعزل عن الأخرى. فأضعف تعدد مراكز الانتفاضة قوتها وسهل على الأتراك مهمة القضاء عليها. فالإحساس القبلي هو الذي صاغ مشاعر الناس وحكم مسار الانتفاضة، إذ لم ينشأ مركز موحد لمواجهة النظام. وماكانت هناك إمكانية تاريخية لنشوء مثل ذلك المركز الموحد، رغم أن العدو كان مشتركاً.

ولكن الانتفاضة التي حكمت المنطلقات القبلية خطاها، أصبحت تشكل تراثا يستلهمه أهل السودان في لحظات النهوض القومي. فأصبح مقتل إسماعيل في شندي إرثا رأى فيه الناس تحديا قوميا للعدوان الأجنبي. وكذلك كان استنفار مهيرة للشايقية من قبل. فلماذا حدث هذا التحول؟ يبدو أن تلك الأحداث اتخذت صورا مختلفة واكتسبت إيحاءات جديدة، لأنها تمثل في جوهرها مصادمة للقهر الأجنبي، وهو قهر يشارك الناس في مقاومته بدرجات متفاوتة في مختلف الأزمان والأمكنة. كما أن أحداث تلك المقاومة وقعت في الوقت الذي بدأ فيه الشعور القومي يتخلق في مراحله الجنينية. لذلك رغم منطلقاتها القبلية، استطاعت أن تشق طريقها إلى مجرى الوعي القومي عندما

أخذ يستلهم التراث في مراحل تكوينه المختلفة. ثم نمت تلك الأحداث لاحقا لتصبح رموزاً شاملة للمقاومة الوطنية وليست صدامات قبلية محدودة.

ولاشك أن البطولات الفردية لها بريقها في الخيال الشعبي. فهي التجسيد البشري للمواقف الاجتماعية. وتحولت المواقف الفردية إلى رموز، واكتسبت ما للرمز من قوة إيحائية. ولكن الرؤية الأحادية للتاريخ تجعلها تطغى على مواقف جماهير الناس الذين خاضوا المعارك وماتوا بالآلاف. لقد استطاع الحكم التركي- المصري أن يقضي على الانتفاضة، ولكنه لم يقض على أسبابها بل لعل منهج حكمه فاقم من تلك الأسباب.

2 - أشكال المقاومة التي تواصلت ضد الحكم التركي المصري: 1825 - 1881

(أ) أشكال المقاومة السلبية

ظل أهل السودان يقاومون الحكم الأجنبي طوال ست حقب متتالية. وكان ذلك الحكم يقضي على تلك المقاومة، حتى تمكن أهل السودان في نهاية الأمر من القضاء عليه بالثورة المهدية التي اندلعت عام 1881. فكيف كانت أساليب تلك المقاومة ومظاهرها؟ اتخذت المقاومة أشكالاً مختلفة وانطلقت من مناطق متعددة وبين فئات اجتماعية شتى. وما كان لتلك المقاومة أن تنهض بعد القمع الوحشي الذي مارسه الأتراك ضد انتفاضة عام 1822، إلا عبر معاناة وطريق وعر، متخذة في بعض الأحيان أساليب تتصف بالضعف والسلبية. فهناك الهروب والأمثال الشعبية والمعارضة الصامتة.

كان الهروب سواء للغابات أو الأحراش داخل السودان أو المناطق الحدودية خارجه، شكلاً من المقاومة التي تواصلت منذ الانتفاضة. والهروب مظهر سلبي للرفض. ويحمل في طياته رفضاً للظلم وعجزاً عن مقاومته بالمواجهة. وعندما يصبح الهروب من الموطن والوطن طابعاً عادياً، فإنه يؤدي إلى انعدام الاستقرار وإلى اهتزاز نظام الحكم وتدهور الإنتاج. لقد انتشر الهروب إلى خارج الحدود كثيراً في ذلك العهد. بدأ بهروب الجعليين بعد مذبحة المتمة وشندي، حيث التجأوا إلى حدود الحبشة. واستمرت القبائل في الهروب حيناً إلى سواكن وحيناً إلى مصوع قبل ضمهما للسودان، وحيناً ثالث إلى أماكن أخرى. وانتشرت الهجرة داخل السودان. وهناك المثل الساطع لهجرة أسرة محمد أحمد بن عبد الله- الذي أصبح المهدي فيما بعد- من موطنهم في جزيرة لبب بمنطقة دنقلا، فاتجهوا جنوباً إلى كرري بالخرطوم، حتى استقر بهم المقام في الجزيرة أبا،

رحلة طويلة حملت في طياتها اهتزازاً أسرياً. ومثلهم عوائل كثر. واتخذ كثير من الناس الفرار من أراضيهم في وقت جمع الضرائب وسيلة أخرى.

ويمثل انتشار الأمثال الشعبية التي تنتقد النظام، شكلاً من أشكال المقاومة. والأمثال نمط من التعبير الجماعي عن رؤية مشتركة تخرج من بين معاناتهم وأفراحهم وتنوع حياتهم، وتخرج من جماع قيمهم التي يودعونها في تلك الأمثال لتعبر عن رؤيتهم المشتركة. ولأن المثل يصاغ من ذلك الشعور العام، يصبح من السهل على الناس تقبله. ثم يعملون على شحذه وبلورته، حتى يكتسب سيرورته وقدرته على التعبير المركز في كلمات لها القدرة على التداول والانتشار. فانتشرت الأمثال على أيام الحكم التركي- المصري. فهناك المثل الذي ينتقد أهل البلاد الذين تعاونوا مع ذلك الحكم، فيقول: "التركي ولا المتورك"، إن التركي أفضل من الذي يدعي أنه تركي. ومثل آخر يعبر عن الضيق من العمل الحكومي الإجباري بلا أجر وفي أعمال وضيعة، فيقول: "سخرة وخم تراب". ومثل آخر يعبر عن أقصى درجات الأسى من التعذيب، يقول: "بين الخازوق والخازوق نتنفس". والخازوق عود حاد يخترق جسم الإنسان من أعلى إلى أسفل ولا يقتله في الحال بل يبقى عدة أيام يعاني خلالها الإنسان أقصى صنوف العذاب. وهناك المثل الشائع الذي ورد ذكره: "عشرة في تربة ولا ريال في طلبة". ولعل تطور دراسات التراث الشعبي سيمدنا بنماذج أخرى منها.

واتخذت معارضة رجال الصوفية للنظام شكلاً صامتاً. فابتعدوا عنه وانكفأوا على خلاويهم ورعاية طلابهم ومريديهم، الذين تحلقوا حولهم. وتوقفوا عن ممارسة دورهم كوسيط يحفظ التوازن بين الحاكم والمحكوم، وقنطرة وصل بينهما. فافتقد النظام الحاكم أداة مهمة من أدوات الحكم، في ظروف ضعفت فيها أسباب الوصل مع الذين يحكمهم، خصوصاً وهو حكم أجنبي. وواصل رجال الصوفية أداء مهمتهم المتشعبة للجماهير من تعليم وعلاج وطعام ومأوى، ووسيلة تصل بينهم وبين ربهم، فبعثوا برد اليقين في نفوسهم التي تتقاذفها أمواج الحياة الصاخبة. فكانوا لهم ركيزة وطوقاً، وكانوا أداة سلبية بالنسبة للنظام. ولعل خير مايوضح موقف رجال الصوفية السلبي ما قاله الصوفي الشهير الشيخ العبيد ود بدر عندما سمع أن رجلاً ادعى أنه المهدي. فقال: "كان المهدي جيد لينا وكان ما المهدي شن لينا"، أي إذا كان هو المهدي فيا بشرى لنا وإن لم يكن المهدي فلا شأن لنا.

(ب) مقاومة القبائل:

كانت المقاومة القبلية أكثر أشكال المقاومة إيجابية. فقد عبّرت بعض القبائل عن رفضها لأساليب الحكم التركي- المصري فصادمته، تدفع بها أمواج الغضب على تلك الأساليب وتدفعها

بعض النوازع الذاتية، وكانت منطلقاتها قبلية. فهي مقاومة متفرقة لم تتخذ شكل رفض شامل للنظام، وإنما كانت ضد بعض ممارساته. ولم يكن أي منها مؤهل لإسقاط ذلك الحكم، ناهيك عن خلافته لحكم البلاد. ورغم أن تلك الحركات كانت تهزم، إلا أنها كانت تؤكد الحاجة للبحث عن سبل وبدائل أخرى فعالة. وكانت تحافظ على جذوة الرفض حية. كما أنها خلخلت النظام وحرمته من التمتع بالهيبة والسطوة المطلقة. وعلى هذا الأساس نتناول بعض النماذج الساطعة من تلك الحركات.

في عام 1835 ثار رجب ود بشير الغول شيخ قبيلة الحمدة. والحمدة قبيلة رعوية تعيش في منطقة العطيش جنوب البطانة بين النيل الأزرق ونهر عطبرة، وهي فرع من قبيلة رفاعة. وكانت الحكومة قد عيّنت كاتباً قبطياً للشيخ رجب مثل بقية المشايخ، ليقوم بتسجيل الضرائب في الدفاتر ويشرف على حسابات القبيلة. ويبدو أن وطأة الضرائب كانت ثقيلة على رجب وعشيرته. ويقال إن كاتبه القبطي أوعز إليه بالتمرد على الحكومة وأن يتصل بحاكم قندار الحبشي كنفو، الذي كان يتجه في ذلك الوقت نحو العطيش على رأس ألف جندي. وطلب رجب من كنفو أن يمده بالمساعدة. فقام حاكم القضارف بالاتصال بالحكمدار خورشيد ليسعفه بمدد عسكري لمواجهة كنفو ورجب. وفر رجب ملتجئاً بالحبشة. ويبدو أن كنفو خشي من غضبة الأتراك أو ربما قاموا برشوته، فسلم لهم رجب ود بشير. فحكم عليه بالإعدام بالخازوق وعلى كاتبه القبطي بالشنق. ووصف أحد الأوروبيين المعاصرين مشهد إعدام رجب فقال: "كان رجب رجلاً في مواجهة مصيره، حيث ودع أهله في هدوء وشجاعة وأظهر ثباتاً منقطع ألنظير أمام جمهرة النساء، ثم تقدم في خطوات واثقة نحو الخازوق، ومن هناك ناشد الناس الإطاحة بحكم الأتراك البغيض". وعين الأتراك أخاه أبو الريش شيخاً للقبيلة.

وفي عام 1842 اصطدم الحمدة بالسلطة للمرة الثانية بقيادة أبو الريش الذي جاء به الأتراك إلى المشيخة. وكان السبب أيضاً الضرائب. فقد قرر الحكمدار أبوودان مضاعفة الضريبة المقررة على القبيلة، وكان تقديرها يفوق في ثقله الضريبة السابقة. فأعلن أبو الريش عجزه عن سدادها. فأمر الحكمدار باعتقاله ففر إلى الحبشة. وهناك اتصل بأحد زعماء الشفتة وهم العصابات التي تنهب المسافرين، واتفق معه على التعاون مقابل غنائم الأتراك الوفيرة. فتقدم أبو الريش بمساعدة الحبش نحو العطيش. فقرر الحكمدار ملاقاته على رأس قوة قوامها سبعون جندياً بأسلحتهم النارية. وكان أبو الريش يقف على رأس ألف مقاتل بأسلحتهم التقليدية. فطوقوا الكاشف وجنوده ولكنه استطاع فك الحصار وانسحب مع نفر قليل من جنده وترك البقية للموت. واعتمد أبو الريش على أن الحكومة لن تلاحقه في فصل الخريف، فقرر أن يبقى في العطيش دون أن يتخذ إجراءات واحتياطات عسكرية.

في ذلك الوقت كان الحكمدار في أبو حراز. فاستدعى الكتيبة الخامسة وعززها بمائتين من المغاربة الخيالة. وباغت أبو الريش وهزمه. وفرّ أبو الريش إلى الحبشة مخلفاً وراءه أسرته وأهله. وفرّ أيضاً حلفاؤه الأحباش. وأخذ الحكمدار أسرته أسرى، وباع بعضهم في سوق الرقيق. وعندما وجد أبو الريش نفسه مهزوماً وطريداً، قرر أن يسلم نفسه للحكمدار، استجابة لدعوة الحكمدار بالعفو عنه إذا سلم نفسه. فذهب إلى معسكر الحكمدار، وكان يجلس معه الشيخ أحمد أبو سن وعبد القادر ود الزين، وكانوا يتفاكرون في أمر أبو الريش وإقالته. ففاجأهم بالدخول عليهم منكسراً وطالباً العفو. وتدخل المشايخ في صفه. فقرر الحكمدار العفو عنه وردّ إليه أسرته. وانتهت مقاومة الحمدة بعد أن خلفت وراءها ضحايا كثر.

لم تخل علاقة الشايقية بالأتراك من صدام، رغم العلاقة الوثيقة بينهم. وكانت مجموعة منهم قد أقامت قرى حول المتمة وشندي وشمال الخرطوم، في الأراضي التي منحهم لها الحكمدار خورشيد لزراعتها لغذائهم وعلف خيولهم. وأعفاهم من الضرائب، بل كان يمدهم بتموين شهري من الذرة باعتبارهم خيالة الحكومة. وبذل الشايقية جهداً كبيراً في استصلاح تلك الأراضي وزراعتها. وكان هدف الحكومة من منحهم تلك الأراضي أن توفر على نفسها المرتبات والإعاشة، وتستعين بهم في نفس الوقت كجيش غير نظامي. وعندما أعلن الحكمدار الجديد أبوودان عن سياسته الجديدة، عارضوها. فقد أعلن أن كل من يمتلك أرضاً على ضفتي النيل يقوم بنظافتها وزراعتها وإقامة السواقي عليها. وأمهل أصحابها عاماً واحداً، فمن لم ينفذ تلك السياسة تنزع منه ملكية الأرض، وتعطى لمالك جديد يعفى من الضرائب لمدة ثلاثة أعوام. وفرض ضرائب على أراضي الشايقية التي استصلحوها وزرعوها. فاجتمع به زعماؤهم بقيادة الملك كمبال. وأبرزوا له وثيقة اتفاقهم مع خورشيد التي تعفيهم من الضرائب. ولكن الحكمدار أصر على سياسته، وقبل الشايقية الانصياع له.

أما الملك حمد، أحد زعمائهم، فقد أصر أن ينتقم إذا أصرت الحكومة على تنفيذ سياستها. فقام بتخريب زراعته وأخذ أهله وخرج على رأس مائتي مقاتل، واتجه إلى الحدود الحبشية. وقابل في طريقه ناظر قبيلة الشكرية الشيخ أحمد أبوسن الذي أقنعه بالبقاء معه وأنه سيحميه، ولكنه قام بالاتصال سراً بالحكمدار. واستطاع الملك حمد أن يستنفر عشيرته حتى بلغت قوته 600 مقاتل. وفي ذات الوقت تحرك الحكمدار صوبه ومعه الملك كمبال على رأس 400 مقاتل. وعندما سمع الملك حمد بتحرك الحكمدار وبدأ يستعد للقائه، خدعه ناظر الشكرية للمرة الثانية إذ أوهمه أن الحكمدار متجه نحو البشاريين. فتمكن الحكمدار من مباغتته ليلا، ولكن الملك استطاع الفرار مخلفاً أسرته

ولم يبق معه سوى 400 من رجاله. ثم قرر أن يعاود الكرة ويهاجم الحكمدار. فسلك طريقاً غير مأهول وباغت الحكمدار ليلاً، واختلط الحابل بالنابل. وغنم حمد غنائم جمة وفر صوب الحدود الحبشية. وقرر الحكمدار ملاحقته ليمسح عار المباغتة التي لحقته، ولكنه فشل في اللحاق به. ونتيجة لبعض الضغوط والوساطة من زعماء بعض القبائل، قرر الحكمدار العفو عن حمد. ثم دارت مشاورات وأخذ ورد، وقبل بعدها كل من الطرفين شروط الآخر وعاد حمد إلى أرضه.

ونتحدث عن عرب رفاعة الذين يعرفون أيضاً بـ "ناس أبوروف". وهم عرب رحل يتنقلون من سنار حتى الروصيرص في جنوب النيل الأزرق، ويصلون في فصل الخريف حتى الخرطوم للمتاجرة في ثروتهم الحيوانية. وفي ظروف غامضة مات زعيمهم سليمان أبوروف في الخرطوم، فاعتقدوا أن الحكومة قتلته بالسم، فتحفزوا للثورة ضدها. ورأى الحكمدار أبوودان أن يردع التمرد قبل أن ينفجر، فأرسل عليهم حملة بقيادة فرهارد بك قائد حامية واد مدني. وعلم فرهارد أن أقرباء سليمان هم الذين حرضوا على التمرد، فقتل سبعة منهم وانطفأت الحركة.

كان البشاريون مصدر إزعاج للحكومة. فهم دوماً في حالة عصيان وتمرد عليها. والبشاريون فرع من قبيلة البجة يسكنون الجزء الشمالي من البحر الأحمر المتاخم لمصر، ويتحركون غرباً حتى قرب النيل. فقرر الحكمدار أن يرسل عليهم حملة تأديبية، وأوكل قيادتها إلى سليمان أبو نمر العبادي، وهو من قبيلة العبابدة التي تحتك دوماً مع البشاريين. وأرسل معه بعض الشايقية. فتحركت الحملة من بربر واتجهت شرقاً وأخذت البشاريين على حين غرة، وأوقعت بهم خسائر جم، وأخذت نساءهم وأطفالهم أسرى، وأخذت فوق ذلك زعيمهم أسيراً. ولكن البشاريين نصبوا كميناً لسليمان وقتلوه مع أغلب جماعته، وعادوا بأسراهم وأموالهم وفروا إلى الصحراء. وانتقل الصراع إلى معارك ثأرية بين القبيلتين تواصلت ردحاً من الزمن.

ولم يستطع الهدندوة، وهم أيضاً فرع من البجة، أن يكيفوا أنفسهم مع الإدارة التركية المركزية الصارمة، ولم يتمكنوا من تسديد التزامات الضرائب الباهظة، وفشلت الحكومة في ملاحقتهم وهم في حياتهم الرعوية المتنقلة. وفي عام 1844 قاد الحكمدار أحمد المنكلي حملة ضدهم، وأوقع بهم خسائر كبيرة وخرب قراهم ومزارعهم، وأحضر معه إلى الخرطوم أربعين من زعمائهم أسرى وقام بقتلهم.

وشهدت مناطق غرب السودان حركات مقاومة قبلية. فكانت قبيلتنا الكبابيش والبقارة في حالة تمرد، ولم تخضعا تماماً للسلطة المركزية. وفي عام 1854 قام حاكم كردفان باحتلال بعض القرى على الحدود مع دارفور لإخضاع القبيلتين. وتلقى أوامر بشنق مشايخ الكبابيش والبقارة الذين يتزعمون

حركات التمرد، ويخرب ممتلكاتهم ويقتل أبقارهم. وأرسلت له الحكومة كتيبة من الباشبوزق ومدفعين. حدث هذا للكبابيش مع أن الشيخ فضل الله ود سالم شيخ الكبابيش كان مع الحكومة. ولكن رغم ذلك لم تتمكن الحكومة من السيطرة التامة على تلك القبائل الرعوية المتنقلة.

وظلت جبال النوبة طوال فترة الحكم التركي- المصري تتمتع بنوع من الاستقلال، ولم تستطع الحكومة أن تقيم فيها نظاماً إدارياً مثل الذي أقامه في المناطق الأخرى. وبقي سلاطين جبال النوبة يتمتعون بسلطانهم. وأصبحت الجبال ملجأ للفارين من الحكومة والخارجين عليها. وفي عام 1863 قام الحكمدار موسى حمدي بحملة تأديبية ضدهم. وكان الملك ناصر قد تمرد على الحكومة، ولم يكن محبوباً وسط عشيرته. فالتجأ إلى جبل تكمام، وأصبح ابن عمه آدم أم دبالو ملكا على تقلي. فرأى الحكمدار مواجهتهما. فسلم له الملك ناصر ومنحته الحكومة أرضا على النيل الأبيض عند شات الدويم. أما الملك آدم فقد أعلن طاعته ولكنه لم يسلم. وعندما توغل الحكمدار في الجبال، واجه شحّا في الماء وتعرض لهجمات قاسية. فقرر العودة. وبقيت الجبال على حالها تعيش بعيداً عن النفوذ المباشر للسلطة المركزية.

ماهي الدلالات التي تحملها تلك النماذج من المقاومة؟ كان عبء الضرائب هو الدافع الأساس لأغلبها. وكانت القبيلة هي الإطار الذي تحركت فيه. وكانت حركات متفرقة، لذلك لم يكن لها أثر كبير، ولم يكن بينها ما يهدد النظام. فلا غرابة إذا شاركت عناصر أخرى في إخمادها. ولكن رغم فشل تلك الحركات؛ إلا أنها حافظت على التقاليد القتالية حية، وهي تقاليد اعتمد عليها المهدي فيما بعد في ثورته دون الحاجة إلى بذل جهد لتدريب المقاتلين الذين انضموا إليه.

(ج) تمرد الجنود الجهادية

يمثل تمرد الجنود الجهادية نمطاً مختلفاً من المقاومة. فهي مقاومة خرجت من صفوف الجنود الموالين للحكومة، الذين دربتهم وشبوا في كنفها وتحت رعايتها. ففي عام 1844 تمردت إحدى فرقهم وأخمد تمردهم. وفي عام 1864 تمردت مجموعة منهم في الأبيض واقتحموا الثكنات وفروا تجاه مصر، ولم تتمكن الحكومة من القبض عليهم إلا عند مشارف وادي حلفا.

على أن تمرد الجهادية في كسلا عام 1865 كان أكثر عمقاً واتساعاً. وتعود أسباب التمرد إلى طبيعة الجهادية وخلفياتهم، وإلى ضعف الإدارة التركية في السودان وفي الشرق بشكل خاص، وإلى أسباب مباشرة فجرت كوامن تلك الأسباب الدفينة. الجهادية هم الرقيق وأبناء الرقيق الذين

أخذهم الأتراك أسرى من بين قبائل الجنوب وجبال النوبة، وأرسلوهم إلى معسكرات للتدريب العسكري في أسوان، وكونوا منهم جيشاً محترفاً نظامياً. فانحصرت حياتهم في الجندية. وغدا الانضباط العسكري جزءاً من نسيج حياتهم. وأدت خلفيات الرق التي جاءوا منها، إلى تفرقة في المعاملة بينهم وبين الجنود الآخرين من القبائل السودانية الأخرى. وكان ينظر إليهم باعتبارهم عبيداً رغم انعتاقهم من ربقة العبودية، مما أدى إلى أحاسيس مضطربة بينهم، وإلى انفعالات نفسية، جعلتهم ميالين للعنف والتمرد. كما عاملهم بعض قادتهم معاملة قاسية، مما دفع بهم إلى الفرار من الجندية كلما وجدوا إلى الفرار سبيل، حتى تفشت ظاهرة الهروب بينهم. أدى كل ذلك إلى تحلل الانضباط العسكري الذي يمثل أساس حياتهم ومنتهاها.

وأدى اضطراب نظام الحكم وضعف الأداء المالي والفساد، إلى تأخير صرف مرتبات الجهادية التي يعتمدون عليها في معاشهم. فكانت المرتبات تتأخر ستة أشهر وأحياناً إلى عام ونصف. وتستخدم الحكومة الجهادية في نفس الوقت لجمع الضرائب. ولكن الأموال التي يجمعونها تتسرب إلى جهات أخرى. فانحرف بعضهم نحو الفساد مما زاد من اختلال الانضباط بين صفوفهم.

انفجر التمرد لسببين. الأول أن الحكمدار موسى حمدي قام بزيادة العنصر السوداني في الجيش. فطلب إضافة أورطتين إلى الثماني أورطات الموجودة. واتفق مع زعماء الشلك والدينكا وفازغلي، بمده بالرجال الصالحين للجندية مقابل خمسمائة قرش عن كل رجل. وكانت تلك السياسة نذيراً بإحياء حملات الرق المكثفة. والسبب الثاني والأهم، يعود إلى العامل المالي. فقد بلغت متأخرات الضرائب 815 ألف جنيه، فاضطرت الحكومة لإرسال 130 ألف جنيه للحكمدار لسد حاجته المستعجلة. فطلب 75 ألف جنيه أخرى. وازدات الأزمة تفاقماً في كسلا لفشل المحصول الزراعي في ذلك العام. فتوقفت مرتبات الجند، مما أدى إلى تمرد جنود الكتيبة الرابعة في كسلا.

رفض جنود الكتيبة الرابعة تنفيذ أوامر مدير التاكا بالخروج في غزوة للجبال. وعندما أصر قمندان الفرقة على أخذهم بالقوة، اعتدوا عليه بالضرب فهرب من أمامهم. وخرج بعدها الجنود إلى سبدرات. فأرسل عليهم المدير قوة مسلحة، فهزموها واستولوا على أسلحتها وواصلوا سيرهم. ورأى المدير أن يعالج الأمر باللين. فجمع التجار والأعيان، واتفقوا على دفع بعض المرتبات المتأخرة. وطلبوا من السيد الحسن الميرغني أن يتدخل في الأمر ويتوسط لدى الجهادية. فالتقى السيد الحسن بالمتمردين وعنفهم على موقفهم وطلب منهم الرجوع إلى كسلا. وتم تهدئة الحالة مؤقتاً .

وفي هذه الأثناء أرسلت الحكومة قوة من أربعمائة جندي كلهم مع الجهادية لتشارك في إنهاء التمرد. فما إن وصلوا كسلا حتى انضموا إلى المتمردين، فبلغ عددهم أكثر من ألف. ثم حاصروا مباني المديرية بهدف الاستيلاء على مخزن الجبخانة وقتل الضباط. ثم اقتحم الجهادية المدينة واستولوا على مخازن الضباط. واتخذوا من السطوح والجدران ساتراً لمواجهة نيران جند الحكومة. وسادت المدينة حالة ذعر وفوضى من تبادل النيران.

وطلبت الحكومة من السيد الحسن أن يتدخل ثانية، فأرسل خطاباً مع أحد خلفائه يؤكد فيه للجهادية الأمان من الحكومة. ودخل الخليفة الاستحكامات وهو يرفع الخطاب على قصبة وهو يصبح في الجهادية قائلاً: "جاءكم كتاب السيد الحسن". فتلقوا الكتاب بالقبول وكفوا عن الحرب. ثم دخل السيد الحسن الثكنات، فهرع إليه الجهادية يقبلون يده. وشكوا إليه أمرهم "فوعدهم بالراحة". والتقى بعدها بقائد الحامية ومدير المديرية، وعقد معهما مجلساً للنظر في حل الأزمة ومحاولة مقابلة بعض متطلبات الجهادية.

في نفس الوقت كانت الحكومة تعد العدة لقمع التمرد بالعنف، حتى يكون عبرة ولا يتكرر مرة أخرى وسط الجهادية المنتشرين في حاميات البلاد المختلفة. فوضعت خطة أرسل بموجبها ثلاثة جيوش إلى كسلا. الأول من كردفان بقيادة آدم بك العريفي، والثاني من شندي بقيادة إسماعيل أيوب، والثالث من القضارف بقيادة علي كاشف رئيس السواري. وكان على تلك الجيوش أن تبدأ بحل الأزمة سلمياً، وإذا فشلت يؤخذ الجهادية بالقوة. واهتمت الحكومة بأمر التمرد حتى لاينتشر إلى سواكن ومصوع، على أساس أن السودان ينعم بالاستقرار في عهده. فكتب إلى الحكمدار يقول: "الأفعال التي صدرت من الفرقة العسكرية في التاكا أمر تشمئز منه النفوس،.. ولاريب أن الأقطار الأجنبية تنظر إليه نظرة الاستقباح والاستهجان. ولقد بذلنا جهدنا في عدم إذاعة هذه الأخبار،.. ولكن لابد أن الأجانب يسترقون السمع،.. لما لهم من الحرص على التحري والتجسس للوقوف على كل حادثة".

وفي الوقت الذي كانت تصل فيه الجيوش إلى كسلا، كان الجهادية يهاجمون جند الحكومة لستة أيام متتالية. فواصل آدم بك العريفي وتولى زمام الأمر. فقد كان الجهادية يثقون فيه لشهرته العسكرية، ولأنه يلتقي معهم في أصوله الزنجية. فالتقي بهم وأبلغهم أنهم إذا خرجوا من تحصيناتهم وسلموا أسلحتهم، فلن يتعرضوا لأي محاسبة حتى يتم التحقيق ويرفع الأمر إلى الخديوي. ووافق الجهادية على أن يسمح لهم باصطحاب أسرهم وأخذ ممتلكاتهم. وأمهلتهم الحكومة 24 ساعة لتسليم أنفسهم وتسليم مانهبوه من ممتلكات.

ثم أخذت الأحداث تختل اختلالاً عنيفاً، وتختلط بشكل درامي اكتسب طابعاً مأساوياً. ففي ذلك الجو المشحون بالتوتر والمفعم بدوي الرصاص والقتل والنهب، يصبح الانفجار قائماً في أفق قريب. وكانت الحكومة متربصة بالجهادية تتحين الفرصة لإنزال ضربة قاصمة بهم. فعندما سلموا قررت الحكومة إعدامهم، لولا اعتراض العريفي الذي قال إنه أعطى الجهادية قسماً صارماً بمعاملتهم معاملة عادلة. وكان الجهادية يحسون بنوايا الحكومة، ولكن تجاذبتهم شتى النوازع. فقد دخل التمرد نفقاً مظلماً ما عاد له أفق. وآدم العريفي أعطاهم وعداً تمسكوا به لعل فيه مخرجاً.

فانفجر الموقف مرة أخرى عندما انفصلت مجموعة من الجهادية وهاجمت قرى الحلنقة ونهبتها، وقتلوا جماعة من حلفاء السيد الحسن الذين تدخلوا للتوسط لإنهاء القتال. وكان الجهادية قد أخفوا بعض أسلحتهم تحسبا لأي غدر. ورغم ذلك كانوا في قلة من السلاح. فقتل منهم مابين 500 إلى 600، وانخفض عددهم من 3000 إلى 1894. وماعاد في استطاعتهم مواصلة المقاومة تحت وطأة الضغوط العسكرية والدينية والشخصية، فاستسلموا.

وبدأت عملية القمع القاسية. وكان الخديوي يلاحق الحكمدار بالتعليمات. فطلب منه في آخر رسالة: "أن يكون النظر والتحقيق في هذه المسألة جار بغلطة أشرنا". فحكم على 104 بالإعدام، وهم الذين بدأوا التمّرد وشاركوا فيه مشاركة فعلية. ونفذت العقوبة علناً. فأوثقوهم وصفوهم صفاً واحداً على خندق في سفح جبل مكرام، وضربوهم بالرصاص وردموا عليهم الخندق، وتركوا بعضهم مصلوباً. وكان تصنيف الأحكام كالآتي:

حكم بالإعدام على 1: صاغقول- 1: يوزباشي- 8: باشجاويش- 24: جاويش- 65: أمباشي- 3 أنفار. وحكم على 400 ونيف بالأشغال الشاقة المؤبدة، واستخدموا في صنع عدة ملايين من الطوب، وفي نقل الحجارة من الجبل لإعادة بناء المنازل التي تخربت، ولرصف الطرقات. ولم يتقاضوا إلا مايقيم أودهم. وصدر العفو العام عن 481، اختير منهم 171 صف ضابط وجندي وأرسلوا إلى مصر ليلحقوا بعساكر الأمير لواء آدم بك العريفي.

كان التمرد حركة عنيفة حملت دلالات عنصرية وسياسية. وهز كيان الحكم التركي- المصري. وتجلى هذا في الإجراءات القمعية التي نفذت، ولكن التمرد كان حركة بلا عمق اجتماعي وبلا أهداف محددة. كان هبة غاضبة تعبر عن الضيق. لكنه أثر على هيبة السلطة، وكشف عجزها وسط أكثر القوى التزاما لها.

ولم تنته نزاعات التمرد بين الجهادية. فبعد حقبة من تمرد كسلا، بدأت إرهاصات حركة أخرى في سنار؛. فقد جاء في تقرير رسمي أن 33 نفراً من عساكر الأورطتين الثانية والرابعة المقيمين في سنار

والتابعين لالاي المشاة الثاني الموجود في السودان، قد أغراهم خمسة من أبناء زعماء الدينكا بالتمرد. ولكن حركتهم انكشفت بعد أن أوشى بهم أمباشي وعسكري. فصدر الحكم بإعدام كل المجموعة رمياً بالرصاص، ونفذ أمام زملائهم. وترقى الأمباشي إلى بشجاويش والعسكري إلى جاويش.

(د) مقاومة الجلابة

قاست فئة الجلابة تحت وطأة الحكم التركي- المصري، كما استفادت من مؤسساته أكثر من أي فئة أخرى. وبحكم مصالحهم التجارية وبحكم تفرقهم في أنحاء البلاد، ولأنهم لايمتلكون تنظيمات قتالية مثل القبائل، فلم تتخذ معارضتهم للنظام شكل صدام مباشر.

قاسي الجلابة من النهب ومن الضراب الباهظة، ومن سياسات احتكار التجارة التي كبّلت خطاهم. وقاسوا من المنافسة غير المتكافئة مع التجار المصريين والتجار الأجانب عامة. وقاسوا من وضعهم الثانوي في السوق المصري والسوق الرأسمالية العالمية. وقاسوا من محاربة تجارة الرقيق والإجراءات القمعية القاسية التي أدت إلى اضطراب النشاط التجاري والطرق التجارية. ولكن رغم تلك المقاساة فقد استفادوا من النظام التركي- المصري. فقد وفّرت الدولة المركزية درجة من الأمن والحماية في البلاد لم تتوفر من قبل. وانفتحت طرق التجارة إلى الخارج، وارتبط السودان بالسوق الرأسمالية العالمية. فانسابت منتجاته إليها. أخذت الأرباح التجارية تتراكم عند بعض الجلابة. وبلغت حداً عند الزبير رحمة تمكن بها من غزو مملكة دارفور. لقد تحول الجلابة في ظل الحكم التركي- المصري إلى طبقة تجارية لها وزنها اقتصادي والاجتماعي، ولكنه وزن تحده سلبيات ويعقد به قصور. ومن تلك القاعدة المحدودة انطلق وعيهم الاجتماعي، فكانوا أكثر الفئات تأهيلاً للتعبير عن وعي المرحلة التاريخية. لذلك لم تكن معارضتهم تعبر عن ضيق إمكانيات لصياغة إيديولوجية المجتمع في بحثه عن خلاص.

ولكن حركة سليمان الزبير كانت نوعاً فريداً من معارضة الجلابة، فهو الجلابي الوحيد الذي قاد حركة مصادمة مع النظام، حتى ليصعب وضعها ضمن حراك المقاومة، كما يصعب فصلها عنها. وكان الزبير قد ترك ابنه على رأس جيشه وأمواله عندما غادر السودان. وبعد أن انزاحت يد الزبير القوية، نشب صراع بين مجموعات الجلابة لوراثة مجده. وكان سليمان أقل قدرة لإدارة ذلك الصراع وفهم دسائسه وإدراك وشاياته. وجاء غردون حكمدارا للسودان في وسط ذلك الصراع وهو يرفع رايات محاربة تجار الرقيق. وكان من ضمن أهدافه تصفية إمبراطورية الزبير. فعين إدريس أبتر أحد معاوني الزبير مديراً على بحر الغزال، وأمر سليمان أن يعمل تحت رايته. وما إن

وصل سليمان إلى بحر الغزال، حتى انفجر معارضاً وهاجم زرائب إدريس أبتر وأعلن تمرده على الحكومة. فأرسل عليه غردون حملة بقيادة جسي الإيطالي، فهزمه وأسره وأعدمه.

على أن مقاومة بقية الجلابة اتسمت بأساليب لا تضعهم أمام سطوة الدولة. وكان لانتشارهم في مختلف مناطق السودان الحضرية، ولوضعهم المتفوق اقتصادياً، أن شكلوا عناصر لها وزنها في تلك المجتمعات. ومن ذلك الوضع بثوا سخطهم وتذمرهم، الذي تسرب إلى خلايا الفئات الأخرى الساخطة بدرجات أكبر، فساعد على بلورة وشحذ وعيهم. وكان الجلابة يواجهون أساليب الدولة بكثير من الالتواء والتستر. فتهربوا من الضرائب، وهربوا بضائعهم بمختلف الطرق. وكلها أشكال من المقاومة وإن اتخذت أشكال سلبية فردية.

ويمثل الياس باشا أم بربر، أحد كبار الجلابة في الأبيض، نموذجاً لتلك المعارضة. فقد وصفه يوسف ميخائيل أحد معاصريه قائلاً: "الياس باشا رجل محنك مجرب في الأمور... صاحب دهاء ومكر شديد، يقضي أشغاله سراً بدون حراس ولايطلع سره على أي إنسان، صاحب أموال جزيلة... يدخل على الحكام بصفة عجيبة". وأصبح الرجل مديراً لكردفان. ثم عزلته الحكومة من منصبه. فانقلب معارضاً لها. وكوّن مع بعض الجلابة والشخصيات الدينية والاجتماعية نادياً للمعارضة في الأبيض. وكان فيما بعد أحد العقول المدبرة وراء تحركات المهدي السرية قبل أن يعلن دعوته، ثم أصبح من الموجهين له بعد حصار الأبيض ومن أركان النظام المهدوي.

ورغم تناقضات الجلابة مع الحكم التركي- المصري، إلا أن تلك التناقضات لم تشمل المؤسسات الأساسية مثل الدولة المركزية والسوق القومي أي الكيْنونة السياسية. وفرقت معارضتهم بين الحكم الأجنبي وتلك المؤسسات. وقد ساعدهم ذلك التمييز على بلورة وعي متقدم، بينما أدى غياب مثل ذلك التمييز لدى الفئات الأخرى إلى اضطراب وعيها.

(هـ) نظرة عامة إلى المقاومة السودانية

بدأت المقاومة منذ بداية الغزو عام 1821. وتواصلت بأشكال مختلفة، وأساليب متنوعة، وفي مناطق متباعدة، وبين فئات اجتماعية متباينة. فالسمة الغالبة للمقاومة هي استمرارها رغم فشلها في كل مرة تحت ضربات النظام وقمعه. ولكن رغم فشلها استطاعت أن تهز هيبة الحكم وأن تجعل استقراره المطلق مستحيلاً. وحافظت على جذوة الرفض. وأفرزت حركات المقاومة الحاجة إلى بديل أكثر شمولاً وقدرة على مواجهة الحكم الأجنبي وتجميع فئات اجتماعية تحت مظلة واحدة. وكان ذلك الإحساس ينمو في الوعي الاجتماعي بدرجات متفاوتة. ومن خلاله برزت الدعوة المهدية التي تفجرت منها أنجح حركة مقاومة ضد الحكم التركي- المصري.

هوامش الكتاب الأول

نورد هنا هوامش منتقاة، ربما تساعد الباحثين الذين يودون مواصلة البحث. وركزنا على المصادر الأولية.

1. للمزيد من أسباب الغزو راجع:

ريتشارد هيل؛ كتابه بالإنجليزية "مصر في السودان" ص. 7 – 8. ومكي شبيكة، السودان عبر القرون، ص. 8. وحسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان، حيث أفرد فصلاً كاملاً لاستعراض أسباب الغزو.

2. راجع كتاب حسن أحمد إبراهيم عن الرق في عهد محمد علي، الفصل الثاني

3. راجع كاتب الشونة والسودان عبر القرون

4. تناول فول في كتابه "تاريخ الطريقة الختمية في السودان" علاقة الختمية بالحكم التركي- المصري بإسهاب في الفصلين الثاني والثالث.

5. وردت تفاصيل حملة الغزو في كتاب نعوم شقير "جغرافية وتاريخ السودان" وفي كتاب شبيكة

6. القدال، الإسلام والسياسة. ص 34 – 35

7. أورد شبيكة مجموعة من الرسائل التي يبعثها محمد علي إلى ابنه إسماعيل

8. المصدر السابق. وكذلك ملحق (1)

9. راجع كتاب بيركلو "إرهاصات المهدية"، ص 34 – 35

10. نص القصيدة في "كاتب الشونة"

11. النص في ملحق (2)

12. القدال، الإسلام ص -52 54

13. القدال، الانتماء والاغتراب. ص -73 78

14. دار الوثائق المصرية. وثيقة رقم 23/558 جماد الثاني 1283 هـ. يشار إليها من الآن: و.م مع ذكر رقم الوثيقة

15. قام الزبير بإملاء سيرته الذاتية لنعوم شقير، وأوردها في كتابه

16. راجع هيل وشبيكة

17. و.م. المعية السنية إلى مصطفى سراج. 3 رمضان 1281 هـ

18. راجع هيل وشبيكة

19. و.م. 5/576 شعبان 1284 هـ

20. بيركلو، الفصل الثالث

21. و.م. عابدين 27 أصلية 142/ 9 جماد الأولي 1255 هـ

22. القدال، الإسلام والسياسة. ص 33-57

23. راجع شقير وشبيكة

24. تناول عباس إبراهيم محمد علي في كتابه "بريطانيا وتجارة الرقيق والرق في السودان"، دور بريطانيا في تجارة الرقيق في السودان

25. راجع مقالة هولت عن "التحديث والردة في السودان في القرن التاسع عشر، في كتاب "تاريخ الشرق الوسط" بالإنجليزية ص 135 - 148

26. هناك دراستان تغطيان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في فترة الحكم التركي- المصري. نسيم مقار، "أحوال السودان الاقتصادية من عام 1821 إلى 1848. وحمدنا الله مصطفى، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السودان: 1841 - 1881

27. حسن أحمد إبراهيم، ص -43 61

28. المصدر السابق، ص -97 106

29. و.م. دفتر 20 معية تركي 21/381 شوال 1241 هـ. دفتر 24 معية تركي 312/ 28 شوال 1421

30. و.م. دفتر 740 الديوان الخديوي 27 رجب ربيع الأول 1243. و.م. 224 عابدين/ ترجمة 483/ 19 ربيع الأول 1255 هـ

31. القدال، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. المقدمة

32. و.م. دفتر 674، ديوان الخديوي/116/غرة محرم 1246 هـ

33. ترجمة الأمر التركي 215/ بدون تاريخ

34. رجع دراسة محمد الأمين سعيد، عهدي عباس ومحمد سعيد

35. نسيم مقار، 56 - 73. وحمدنا الله مصطفى، 35 - 90

36. نسيم مقار، ص 281 - 331. وحمدنا الله مصطفى، ص 137 - 242

37. بيركلو، ص 281 - 331. ونسيم كقار، 398 - 415

38. حمدنا الله مصطفى، 27 - 32

39. صديق بشير محمد علي. المقاومة السودانية للحكم التركي المصري.

بعض المراجع المهمة

(أ) بعض المراجع الأولية

1. أحمد بن الحاج علي كاتب الشونة. مخطوط كاتب الشونة. (تحقيق) الشاطر بصيلي عبد الجليل. القاهرة. 1961. التحقيق بعنوان: تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية. كما حققه أيضاً الدكتور مكي شبيكة.

2. على تخوم العالم الإسلامي: حقبة من تاريخ السودان: 1822 - 1841. وهو عبارة عن مذكرات إيطالي مجهول الاسم، عاش في السودان خلال تلك الفترة. ترجمها إلى الإنجليزية وحققها ريتشارد هل. ثم ترجمها إلى العربية عبد العظيم محمد أحمد عكاشة، ونشرتها دار التنوير، بيروت، 1986.

3. مذكرات يوسف ميخائيل عن أواخر العهد التركي والمهدية. دار النصيري للنشر. بدون تاريخ. وقد حققها صالح محمد نور ونال بها درجة الدكتوراة من جامعة لندن عام 1962.

4. Richard Hill. (ed). The Sudan Memoirs of Carl Christian Giegler Pasha: 1873 1884. Oxford. 1984

(ب) دراسات عامة عن الحكم التركي- المصري

1. نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان. بيروت. 1967. ص، -491 627

2. مكي شبيكة. السودان عبر القرون. القاهرة. 1964. ص، -93 249

3. محمد فؤاد شكري. الحكم المصري في السودان. القاهرة. 1947

4. الشاطر بصيلي عبد الجليل. معالم تاريخ سودان وادي النيل في القرن التاسع عشر. القاهرة. 1955

5. Richard Hill. Egypt in the Sudan. Oxford. 1959

6. P.M. Holt. And M. W. Daly. A History of the Sudan. London. 1988. pp: 47-82

7. Richard Gray. A History of Southern Sudan. 1939 1889. Oxford. 196

(ج) بعض الدراسات المتخصصة

1. بشير كوكو حميدة. ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل. الخرطوم 1983

2. حسن أحمد إبراهيم. محمد علي في السودان. بدون تاريخ

3. حمدنا الله مصطفى حسن. التطورت الاقتصادية والاجتماعية في السودان: 1841 - 1881. القاهرة. 1985

4. عوض عبد الهادي العطا. معالم تاريخ الحكم التركي- المصري في إقليم التاكة، سواكن، مصوع: 1840، 1885. رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 1978)

5. محمد إبراهيم أبو سليم. الساقية. الخرطوم. 1980

6. محمد الأمين سعيد. سياسة محمد علي في السودان. ؛ رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1970

7. محمد الأمين سعيد. عصري عباس ومحمد سعيد في السودان:1848 - 1863. رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 1976)

8. A.I.M. Ali. The British, the Slave Trade and Slavery in the Sudan: 182 1881. Khartoum. 1972.

9. Anders Bjorkeolo. Prelude to the Mahdiyya: Peasants and Traders in Shendi Region: 1821 1885. Cambridge. 1992

10. J.O. Voll. A History of the KhatmiyyaTariqa in the Sudan. (Ph.D. Harvard. 1960)

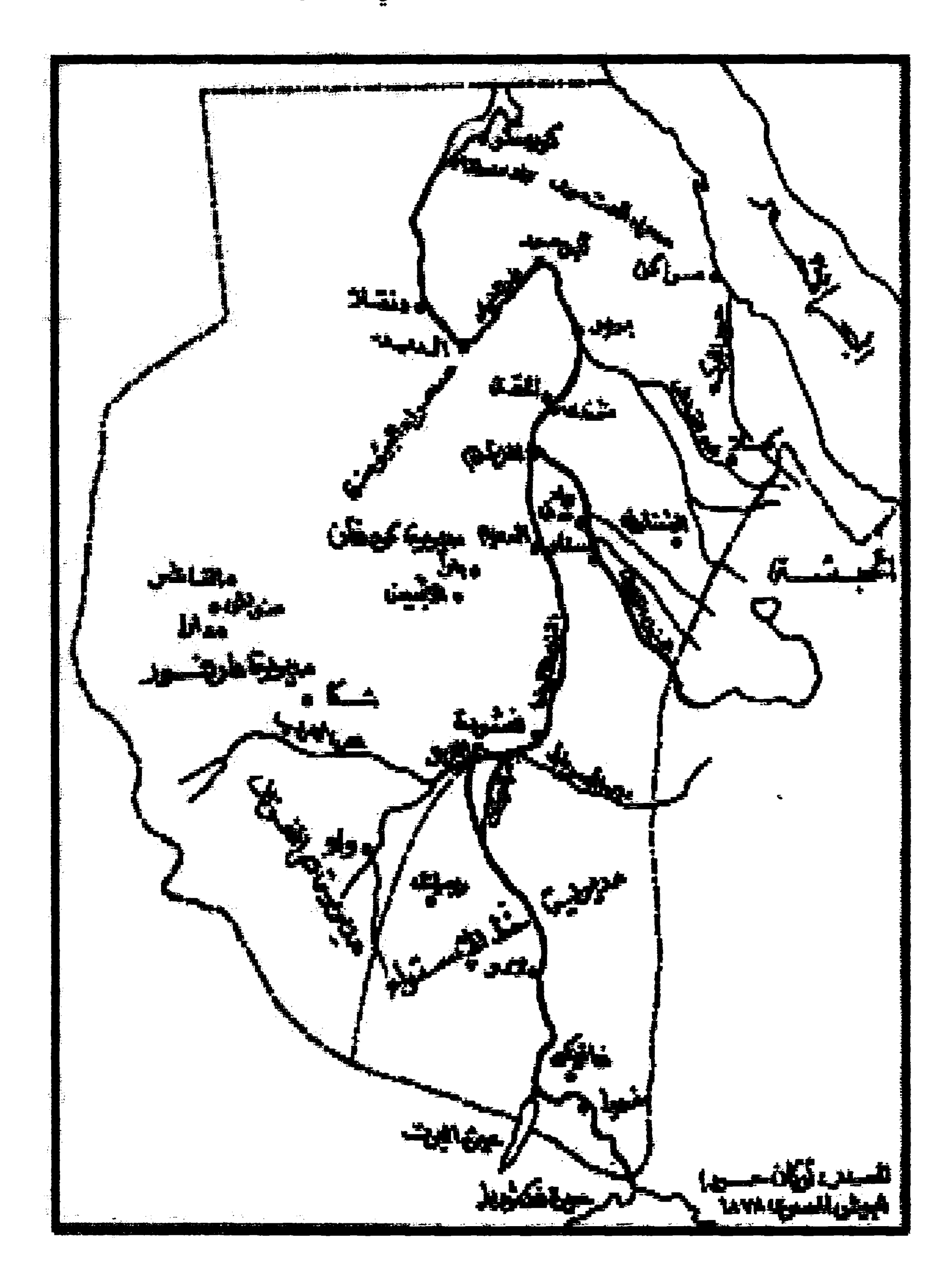
(د) مقالات

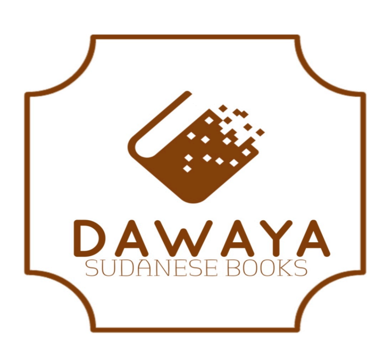
1. محمد سعيد القدال. "المدينة السودانية في القرن التاسع عشر: بعض الملاحظات حول النشأة والتطور". الانتماء والاغتراب. بيروت 1992.

2. محمد سعيد القدال. الإسلام والسياسة في السودان: 651 - 1985. الفصول الأربعة. بيروت. 1992.

3. P.M.Holt. Modernization and Rection in the Nineteenth Century Sudan. Studies in the History of the Middle East.London 1973. pp. 135- 148

خريطة الامبراطورية المصرية في السودان




DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الكتاب الثاني

الثورة المهدية

الفصل الأول أسباب الثورة المهدية

الفصل الثاني من معركة أبا إلى مجتمع قدير

الفصل الثالث الثورة المهدية وموقف الحكم التركي. المصري

الفصل الرابع الثورة المهدية في مواجهة بريطانيا

الفصل الخامس انتصار الثورة المهدية / سقوط الخرطوم وفشل حملة الإنقاذ

الفصل الأول

أسباب الثورة المهدية

1 - مناقشة بعض الآراء حول أسباب الثورة المهدية. (1)

هناك فرق بين الثورة التي تؤدي إلى تغيير عميق في المجتمع ينتقل به من وضع اقتصادي - اجتماعي إلى وضع جديد يحمل بشائر الإشراق ويرقى بالمجتمع درجات في سلم التطور، وبينها وبين السخط والتذمر على الظلم، الذي يأخذ شكل هبّات وانتفاضات أو أي شكل آخر من الانفجار العفوي. وهناك أيضاً فرق بين الأسباب التي تؤدي إلى الثورة، والعوامل التي تؤدي إلى نجاحها، وإن كانا يرتبطان معاً بديالكتيك الحركة الثورية مما يجعل منهما كلاً واحداً لا يسهل الفصل بينهما، بل ولا يجوز الفصل بينهما. فالعوامل التي تؤدي إلى نجاح الثورة لا توجد في فراغ، بل من نمو الأسباب وتصاعدها. وتلك الأسباب لا تنمو وتصعد بمعزل عن العوامل التي تساعد في نهاية الأمر على نجاحها. وكم من دراسات أخذت عوامل النجاح على أنها الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة في لحظة تاريخية معينة. ولن يتم تفادي هذه السقطة إلا بالتناول الشمولي للحدث، وأن نغوص عميقاً في قاعه. فالثورة تدرس في عمقها التاريخي وأفقها الاجتماعي وبعدها الذاتي وتشابكها مع تراث المجتمع وأعرافه.

يرى البروفيسور هولت أن تفسير أسباب الثورة المهدية بالقهر وسوء الحكم التركي - المصري تفسير قاصر، لأنه يفشل في تفسير اندلاعها في ذلك الوقت بالتحديد وليس قبله أو بعده. كما لا يفسر انضمام مناطق لم ترزح تحت وطأة ذلك الحكم لفترة كافية، تجعل أهلها يحسون به بدرجة تدفعهم إلى الثورة عليه. ويرى أن يتم البحث عن أسباب نجاحها في الظروف المحلية التي سادت في ذلك الوقت، فيذهب إلى أن انسحاب غردون من السودان بعد عزل الخديوي إسماعيل، خلق الظرف الكلاسيكي لاندلاع الثورة. فقد حارب غردون تجارة الرقيق وقمع الجلابة الذين مارسوها. ويفترض هولت أنه لو بقي في السودان لاستطاع السيطرة عليهم ولجمهم. ولكن خلفه رؤوف وهو حاكم ضعيف الشخصية، فأعاد الجلابة تجميع صفوفهم.

ويتسم تناول البروفيسور هولت بشيء من قصور. فقد وقع في الخلط الشائع بين أسباب الثورة وعوامل نجاحها. لذلك انحصر في عوامل النجاح والأسباب المباشرة، ولم يحفل بالعمق الاجتماعي والبعد النفسي لأسبابها. فركز على استياء الجلابة من سياسات غردون وأهمل التناقضات الجوهرية مع الحكم التركي - المصري. كما أهمل دور القوى الاجتماعية الأخرى وتناقضاتها.

وجنح إلى افتراضات ليفسر بها الأحداث. والتاريخ لا يدرس الافتراضات وإنما الأحداث التي وقعت بالفعل. ولو أطلقنا العنان للافتراضات لامتلأت كتب التاريخ ببحار لا شطآن لها. على أن ما قدمه هولت ينير بعض الطريق. ولكن لأن منهجه أحادي فهو قاصر عن كشف تعاريج الطريق ومنعطفاته وأفقه البعيد.

ويذهب الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم إلى إن معظم ما ذكر من أسباب عن اندلاع الثورة المهدية، يقف دون إبراز الظروف الذاتية التي جعلت محمد أحمد دون غيره من الناس يصبح الممثل لذلك الاحتجاج. ويرى من الضروري البحث عن الأسباب التي أخرجت محمد أحمد من دائرة الحياة السلبية التي يمارسها المريد الصوفي، إلى رحاب الحياة الإيجابية الهادفة وبناء المجتمع الجديد. فالدكتور أبوسليم يركز على دور الفرد. ولا شك أن محمد أحمد الذي أصبح المهدي، قد لعب دوراً مهماً في تفجير الثورة وقيادتها. ولكن ما هي حدود ذلك الدور؟ إن الوعي الاجتماعي يعبر عنه دوماً شخصيات تستحوذ على ثقة الجماهير. فالظروف الموضوعية لا تتحرك بنفسها، والتاريخ صنعه نشاط الشخصيات الذين هم القادة. والقائد في التاريخ هو الذي يجسد الحركة الاجتماعية والظروف الموضوعية الناضجة. ولكنه لا يخلق تلك الظروف من عدم ويتولى قيادتها، وإنما يسبق معاصّريه إلى لمحها وإدراكها وفهمها.

إن دراسة الشخصيات التاريخية بلا شك تساعد على فهم مسار ومصير الحركات التي يتولون قيادتها، وتساعد على فهم أبعاد الوعي الاجتماعي وآفاقه. ولكنهم لن يقدموا لنا تفسيراً للأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة وإلى نمو الوعي الاجتماعي في هذه الوجهة أو تلك. إن المنهج الأحادي هو الذي يرى الشخصيات التاريخية هي صانعة الأحداث بكل عمقها التاريخي وأفقها الاجتماعي وتعقيداتها النفسية. كما أن المنهج الميكانيكي هو الذي يهمل دورهم أو يقلل منه، وكأن الناس يتحركون خلف ظروف موضوعية دون أن يكون لها تجسيد آدمي.

ولعب العامل الديني دوراً في حمل الناس على الجهاد ضد الحكم التركي ـ المصري. بل هناك من يذهب إلى أن الثورة المهدية قامت من أجل تطبيق الإسلام شرعاً ومنهجاً. وهناك من يربطها بحركة البعث والتجديد الإسلامي التي برزت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر التي قادها من منطلقات مختلفة كل من محمد بن عبد الوهاب وأحمد بن إدريس. لاشك أن العامل الديني لعب دوراً مهماً في الثورة المهدية، سواء في دفع الناس إلى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، أو في رسم أفق الثورة وتحديد منهجها. فهذا ليس مجال خلاف. ولكن تبقى عدة أسئلة؛ أولها، هل هناك فرق بين إيديولوجية الثورة والأسباب التي تكمن في قاع تلك الإيديولوجية، أي هل

هناك فرق بين إيديولوجية الثورة وأسبابها؟ إذا كان هناك فرق فلا يمكن أن تكون الإيديولوجية سبباً ونتيجة في آن واحد. وثانيها، أن الدعوة المهدية اتخذت إيديولوجية إسلامية. ولكن كيف ولماذا حدث هذا في السودان، وفي تلك الظروف التاريخية؟ ثم يبقى سؤال متشعب، لماذا كانت دعوة المهدي المنتظر هي التي وحدّت وحرّكت أهل السودان، وكيف تبلور وعيهم في تلك الفكرة وليس في أي فكرة سواها؟ وكيف وجدت فكرة المهدي المنتظر قبولاً لدى بعض أهل الشرق والغرب وأيضاً أهل الجنوب، مع بعد الشقة بينهم وتباعد الأسباب؟ هل خرجت تلك الجموع لتقود حركة تجديد أسلامي، وما هي مؤهلاتها للقيام بتلك الحركة وهي لا تفقه من أمور الدين الكثير؟ وكيف نفسر معارضة بعض أهل السودان وبعض علماء الدين لتلك الدعوة؟ وهل برزت أثناء الصراع ضد الحكم التركي. المصري أي دعوة ذات توجه إسلامي؟ والأسئلة تترى. وكلها تجعل القول بأن الثورة المهدية حركة دينية قول يحتاج إلى إعادة نظر.

لم تبدأ الثورة المهدية عام 1881، ولم تنبثق انبثاقاً أسطورياً من رأس المهدي، كما انبثقت أثينا من رأس زيوس. ولكنها انفجرت بالفعل عام 1881 وقادها الإمام المهدي رافعاً راية الجهاد الإسلامي. فكيف يمكن أن نفهم أسبابها دون أن نتناولها بمنهج شمولي يضع كل شيء في حقله التاريخي الصحيح؟

2 ـ التناقضات الأساسية بين الفئات الاجتماعية في السودان والحكم التركي. المصري

لا تتفجر الثورات نتيجة للظلم، وإنما نتيجة الوعي بالظلم. إن وقوع الظلم وحده ليس كافياً لاندلاع الثورة. لابد أن يتبلور وعي بذلك الظلم. والوعي بالظلم يعني الإحساس بوطأته، وبأسبابه وبالأدوات التي يمكن بها تغيير الأوضاع الظالمة، وبالوضع البديل الذي سيخلف ذلك الوضع الظالم. والوعي بالظلم يعني أن يمتد إلى كل الفئات الاجتماعية التي يقع عليها الظلم، بغض النظر عن ثقل ذلك الواقع، واختلافات الاتجاهات والمشارب بين الفئات الاجتماعية المختلفة. إن الوعي بالظلم عملية بالغة التعقيد، وتختلف من مجرد وقوع الظلم ذاته. وهنا يكمن الفرق بين الثورة والانتفاضة العفوية.

إن البحث عن أسباب الثورة المهدية يعود بنا إلى فترة الحكم التركي. المصري كلها. فمن خلال التناقضات التي تفجرت وأحاطت بذلك الحكم، ولدت ونضجت وتبلورت أسباب الثورة. لقد صدم أهل السودان أول ما صدموا، بغربة ذلك النظام واغترابه عنهم. فلم يعرف أهل السودان حكماً أجنبياً في تاريخهم الذي يعون أبعاده. وتبدت تلك الغربة منذ الوهلة الأولى. فنظام الحكم المركزي

الذي أقامه كان غريباً عليهم. وهزهم النظام الضريبي أيما هزة. وكان وقع أساليب القمع والبطش التي مارسها قاسياً عليهم. وسحنات حكامه وجنوده من الألبان والشركس والأتراك تختلف عن سحناتهم. وصدمتهم ممارسته للرشوة والفساد والشذوذ. لقد اختلف أولئك الحكام كثيراً عن حكام الفونج ورجال الصوفية ومشايخ القبائل الذين ألفوهم على أيامهم الماضية. فكان حكم الأتراك غريباً في أساليبه ومناهجه، وفي سلوك حكامه وتقاطيعهم ولون بشرتهم، اغتراب كبير بينه وبين الذين يحكمهم. ثم جاء توافد العنصر الأوربي إلى قمة الجهاز الإداري فعمّق من تلك الغربة.

وكان التناقض بين الجلابة والتجار عامة من جانب، والحكم التركي ـ المصري من الجانب الآخر، تناقضاً معقداً ولكنه أساسي. فقد استفادوا من الحكم التركي ـ المصري ومن المؤسسات التي أقامها. وتطور الجلابة من فئة تمارس نشاطاً تجارياً محدوداً في مناطق هامشية نائية، إلى طبقة تجارية تمارس نشاطاً في سوق قومي له حدوده المعلومة. ومن تراكم رأسمالهم التجاري واتساع قاعدتهم الاجتماعية، نما وعيهم في حدود ذلك التراكم وتلك القاعدة. وتضرر الجلابة من قصور سياسات الحكومة وسلبياتها. كما عانوا من المنافسة غير المتكافئة مع التجار الأجانب. ووقعوا مثل الفئات الأخرى تحت وطأة القهر الأجنبي، وكانت تلك قنطرة اتصالهم مع تلك الفئات. ولكن التجار لم يكونوا ضد المؤسسات والبنيات التي أقامها الأتراك التي نما في إطارها نشاطهم التجاري. فإذا انهار ذلك الحكم دون بروز بديل يلم أشتات المناطق التي جمعها الحكم الأجنبي، ويحافظ على البنيات التي شيدها، فإن السوق القومي سينهار. فعداء التجار للحكم الأجنبي استوجب البحث عن بدائل له. ومن هنا برزت الحاجة إلى إيديولوجية ذات طابع شمولي توحد مختلف المناطق والقبائل، وتجعل استمرار السوق القومي ممكناً. وما كان لذلك الواقع الاجتماعي والسوق القومي الناشئ إلا أن يفرز إيديولوجية محدودة. فكان الوعي الجلابي أصلح تربة يمكن أن تترعرع فيها فكرة المهدي المنتظر بكل إيجابياتها وقصورها. وكان الجلابة أكثر الفئات الاجتماعية تأهيلاً تاريخياً لقيادة حركة المجتمع.

على أن العلاقة بين الإيديولوجية والواقع المادي والظروف الموضوعية علاقة معقدة جداً. فقد لا نستبين العلاقة بين فكرة المهدي المنتظر والجلابة إذا نظرنا إليها نظرة ميكانيكية. فالفكر ليس انعكاساً للأصل الذي نبع منه، ليس مجرد نتاج لتلك الظروف، لأنه إذا كان كذلك فلن يكون فكّر بأي حال من الأحوال. وبما أنه فكّر فإنه يمارس تأثيره المستقل على المادة التي يفكر فيها ويفسرها ويصل إلى استنتاجات حولها ويفهمها، ثم يتصرف بناء على ذلك. فعندما نتحدث عن العلاقة بين الجلابة وفكرة المهدي المنتظر، فإننا نقصد أن الجلابة بنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي،

شكلوا قاعدة لبروز إيديولوجية تعبر عن وعي العصر. أما بروز تلك الإيديولوجية والتعبير عنها، فقد تداخلت وتشابكت فيه عدة عوامل كما إنه يقع خارج نطاق الجلابة المباشر.

كيف وجدت فكرة المهدي المنتظر قبولاً لدى القبائل الرعوية ونمت بينهم؟ كانت لتلك القبائل تناقضاتها مع الحكم التركي ـ المصري. فقد فقدت استقلالها تدريجياً مع تأسيس الدولة المركزية حتى أخضعتها لسلطانها. ولكن الدولة المركزية ليست بديلاً للنظام القبلي. إن القبيلة هي المؤسسة التي تلبي احتياجات النظام الرعوي المتنقل. فجاءت الدولة المركزية وفرضت عليها فرضاً. وكان هذا جانب من جوانب الاغتراب بينهما. وقاست القبائل من النهب الاقتصادي سواء كان نهباً مباشراً أو عن طريق الضرائب. ومن هنا جاء صدامها مع الحكم التركي ـ المصري، وانهزمت لعدم تكافؤ القوى. فالدولة المركزية تملك جيشاً حديث التدريب والتسليح. كما أن صدامها كان من منطلق قبلي ضد الدولة المركزية التي تمثل إطار الوحدة للكينونة السياسية. ولكن ذلك الصدام الدوري والحياة الرعوية مكنتهم من المحافظة على تقاليدهم القتالية وشدة بأسهم، كما جعل تأهيلهم عالياً في لحظات الصدام المسلح. فأصبح لهم دور متقدم في صيرورة الأحداث.

على أن بعض القبائل الرعوية استفادت من الحكم التركي ـ المصري. فشارك بعضها في نقل المحصولات النقدية بإبلهم، ولامس بعضهم الآخر التعامل السلعي النقدي ولكنه تعامل محدود أو هامشي. ومع محدوديته وهامشيته، كان عاملاً في دفع وعيهم نحو أفق الاستقرار في إطار الكينونة السياسية الموحدة. ومن خلال ذلك الوعي المحدود، تجلت لهم المفارقة بين حياة الرعي والتنقل والحياة الحضرية. فتبرموا وسخطوا. وانصب سخطهم على الحكم التركي ـ المصري. فأخذوا ينشدون الخلاص، ولم يستبينوا أفقاً لذلك الخلاص خارج دائرة وعيهم المحدودة. وكانت تلك تربة أخرى لنمو فكرة المهدي المنتظر. وكانت نقطة التقاء مع الجلابة، رغم تباعد المرامي والأهداف بينهما.

3 ـ تطور فكرة المهدي المنتظر في التراث الإسلامي والسوداني

ما هي جذور وأبعاد فكرة المهدي المنتظر التي غدت التعبير الإيديولوجي للفئات الاجتماعية المختلفة المعارضة للحكم التركي ـ المصري، ووجدت بينهم قبولاً ورواجاً، وأصبحت إيديولوجية الثورة؟ نحتاج أن ندرس الفكرة في التراث الإسلامي والسوداني.

علينا أن نبحث أولاً عن السبب الذي جعل الوعي الاجتماعي يتخذ إيديولوجية دينية وليس سواها، ولماذا لم يتخذ من الصوفية السائدة في البلاد إيديولوجية له. كان الدين هو الشكل السائد

للمعتقدات الإيديولوجية. وكانت التيارات السياسية والاجتماعية تتخذ أشكالاً دينية. وكان البحث عن أشكال إيديولوجية جديدة للتعبير عن المضمون الاجتماعي الجديد قضية معقدة وطويلة الأمد وغير مضمونة العواقب وتقع خارج نطاق الواقع الاجتماعي المحدود. لذلك اكتفت الحركات الاجتماعية بالأزياء الإيديولوجية القديمة، وغالباً ما كانت تستخدم المذاهب الدينية السائدة. فالواقع الاجتماعي المحدود يعبر عن نفسه في شكل إيديولوجية دينية لا يحتاج التعبير عنها إلى تعقيدات تقع خارج قدرات ذلك الواقع.

ولكن لماذا لم تعبّر الصوفية عن الوعي الاجتماعي رغم انتشارها الواسع في البلاد؟ لم تتخذ الصوفية في أي مرحلة من مراحل تطورها الصدام والجهاد وسيلة للتعبير عن رفضها، وإنما عبرت عن رفضها بالزهد واعتزال هذه الحياة، أو لاذت بالصمت. وأحياناً توائم نفسها مع النظام القائم. فأعطتها فكرة المهدي المنتظر التي تسربت إليها ذراعاً دنيوياً ترفع به راية العدالة في هذه الدنيا. وكان هذا هو المنهج الذي غلب على الطرق الصوفية في السودان. كما كانت الطرق الصوفية في السودان موزعة إلى عدة منابر ولم يجمعها تنظيم واحد. فالقادرية والشاذلية والسمانية، كان لكل واحدة منها أكثر من منبر، مما لا يؤهلها للتعبير عن وعي ينشد التوحد. أما الطريقة الختمية فكان لها تنظيم شامل جّامع، ولكنها كانت ضالعة مع الحكم التركي- المصري، مما يقعد بها عن التعبير عن النهوض المعادي لذلك الحكم. وهكذا انفتح المجال لفكرة المهدي المنتظر.

كيف تطورت فكرة المهدي المنتظر في التراث الإسلامي والسوداني؟ برزت الفكرة ونمت بين الشيعة، نتيجة الضربات المتلاحقة التي مُنوا بها على امتداد الدولة الإسلامية. ولقي الإمام الحادي عشر وهو الحسن العسكري ظروفاً قاسية، واعتقل في منزله واختفى ذكره حتى لقب بالصامت. وبعد موته اختفى خليفته الثاني عشر. فقال الشيعة إنه اختفى في غيبة كبرى ليظهر يوماً فيملأ الأرض عدلاً ونوراً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، وسينتظرون قدومه ليهدي الناس. فعرفوا منذ ذلك الوقت بالشيعة الإثنى عشرية. ووجد هذا الاعتقاد تركيزاً وتطوراً من الإمام جعفر الصادق، حتى اعتبر الإمام الثاني عشر إماماً قائماً مهدياً منتظراً. فحملت الفكرة منذ نشأتها الأمل المرتقب والهداية، وهي التعابير التي تكرر ذكرها في الخطاب القرآني.

وراجت الفكرة في فترات الشدة والبطش والتسلط الذي استشرى عبر تاريخ الدولة الإسلامية. ووجدت رواجاً أوسع وسط الفئات المسحوقة التي سلبت أدوات كفاحها ضد الظلم، فلجأت إلى قوى خارج مجال قدرتها وتصورها. إن الفكرة تحمل في طياتها معاني عامة للعدل وإنصاف المظلومين. فحملت منذ نشأتها عنصر استقلال نسبي جعلها لا تنحصر في إطار الشيعة، بل تمتد إلى المذاهب

الأخرى. كما أن المفارقة الواسعة بين العدالة التي بشر بها الإسلام والأنظمة التي حكمت باسمه، جعلت فكرة المهدي المنتظر تحمل بشرى بتطبيق تلك العدالة.

وحملت فكرة المهدي المنتظر عنصرين ساعدا على استقلالها النسبي ورواجها. فهي تدعو للاستيلاء على السلطة بحد السيف، كما أنها ليست رؤية مثالية للعدالة وإنما تملك الأدوات لإقامة تلك العدالة. وثانيهما، أن الفكرة بطابعها الشمولي تنتعش في لحظات النهوض الذي ينشد التوحد، سواء بين الحضر والبدو أو الريف والمدينة أو المراحل الجنينية لبروز الأمة. فطابعها الشمولي هذا هو الذي أعطاها ذلك البعد العام. لهذا وجدت الفكرة رواجاً في أطراف العالم الإسلامي وتخومه، حيث تلك الأطراف والتخوم في حاجة إلى التوحد. بينما نمت وتشابكت عوامل التوحد في قلب الدولة الإسلامية، فلم تجد فيها رواجاً.

وتهيأت لفكرة المهدي المنتظر بتلك الآفاق فرصة الانتشار في التيارات الإسلامية المختلفة، ولكنها اختلفت من تيار لآخر. وكان أن وجدت طريقها إلى الفكر الصوفي، وتشبعت الصوفية على حد تعبير ابن خلدون. بالنظريات الشيعية التي دخلت عميقاً في أفكارهم الدينية واندمجت فيها وأكملت جوانب كانت تفتقدها. فالفكر الصوفي والشيعي ينطلقان من رؤية باطنية في فهم نصوص القرآن. وكما نجد لدى الشيعة الإمام، نجد لدى الصوفية القطب وغوث الزمان. على أن الإمام يختلف عن القطب إذ له سلطات دنيوية. فهوالذي يحمل أمانة العقيدة والشريعة بعد الرسول. ونجد عند الشيعة والصوفية التعلق بالأمل الآتي والخلاص. ولكن الشيعة يسعون لتحقيقهما بالعمل في هذه الدنيا، بينما ترتبط عند الصوفية ارتباطاً كبيراً، إن لم يكن مطلقاً، بالعالم الآخر. فعندما انتقلت فكرة المهدي المنتظر إلى الصوفية، حملت معها تلك الجوانب وغذت بها الفكر الصوفي.

تناول علماء الصوفية فكرة المهدي المنتظر. ولعل من أبرزهم محي الدين بن عربي (م 638 هـ ، 1291م)، الذي تناولها باستفاضة. فأعطى وصفاً لدولة الأولياء التي يقيمها القطب الإمام المهدي. ووضع له نحواً من ثلاثين صفة تحدد مؤهلاته وبرنامجه. وذكر حديث الرسول الذي يقول: "سيأتي آخر الزمان رجل من أهل بيتي يوازي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً". وهو يشبه الرسول في الخلق (بفتح الخاء) لا في الخلق (بضم الخاء). وإنه سيظهر في جبل ماسة بالمغرب في رأس القرن الهجري، وظهوره من أشراط الساعة. ثم تناول برنامجه، فقال إنه يقسم المال بالسوية ويعدل في الرعية. ويأتي إليه المحتاج فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله. يمشي النصر بين يديه، ويعين على نوائب الدهر ويبيد الظلم وأهله. ويظهر من الدين ما هو الدين عليه في نفسه ما لو كان الرسول حيا لحكم به. ويرفع المذاهب فلا يبقى إلا الدين الخالص. وهو صاحب سيف وحق وسياسة. يبايعه العارفون بالله من أهل الحقائق عن

شهود وكشف وتعريف إلهي. له رجال إلهيون، وأعداؤه مقلدة العلماء الذين يطيعونه كرهاً وخوفاً من سيفه، ولولا السيف بيده لأفتوا بقتله، وهو حجة الله في أهل زمانه وهي درجة الأنبياء.

ووجدت الفكرة طريقها إلى كتابات متصوفة آخرين. فالسيد أحمد بن إدريس الفاسي تحدث عنه. وتبعه تلاميذه المشهورون الثلاثة: إبراهيم الرشيد ومحمد السنوسي ومحمد عثمان الميرغني الذي أسس الطريقة الختمية في السودان. ويضع الميرغني في كتاباته المهدي في مرتبة بعد الرسول ويليه الختم. وتحدث ابنه السيد الحسن كذلك عن المهدي. وقد أشار محمد أحمد المهدي فيما بعد إلى ذلك التراث الختمي عن المهدي في رسالته إلى السيد محمد عثمان الميرغني الثاني ابن السيد الحسن، قال له فيها: "لأنك حري بعلم مهديتي الذي لا يخفى على ذي بصيرة نيرة، سيما وأنت أدرى بإشارة والدك السيد الحسن الميرغني بمهديتي لأنك خليفته وعلى أثره". ويمكننا أن نقول إن تلك الكتابات أعطت فكرة المهدي المنتظر أساسها "الأكاديمي" وسط جمهرة العلماء. وكانت تلك الكتابات رائجة ومتداولة في السودان. وإذا لم يحظ العامة بالاطلاع عليها، فلعلهم وقفوا عليها وسمعوها أثناء تداولها بين مشايخهم، أو لعل مشايخهم أعطوا لانبثاقها وانتشارها سنداً وقبولاً. (2)

ومن أول المتصوفة السودانيين الذين قالوا بالمهدية حمد النحلان المشهور بحمد ود الترابي (1705م). فعند زيارته لمكة أعلن أنه المهدي، ولكن دعوته وجدت معارضة، ويبدو أنه سرعان ما تخلى عنها. وألّف إسماعيل الولي بن عبد الله مؤسس الطريقة الإسماعيلية في كردفان كتابين هما: "اللمع البادي في كشف الختم والإمام الهادي"، و"جامع الكلم ووجيز النظم في معرفة سيدي الإمام المهدي والختم". كما ذكر الشيخ عبد المحمود نور الدايم وهو من زعماء الطريقة السمانية، بعض أقوال محمد بن عبد الكريم السمان مؤسس الطريقة ومصطفى البكري، وقال إن كلاهما ادعي أنه من وزراء المهدي. وألف إبراهيم بن علي المشهور بالكباشي أحد مشايخ القادرية المشهورين كتابا بعنوان "المهدي المنتظر". كما تحدث محمد المجذوب مجدد الطريقة المجذوبية عن المهدي أيضاً. لقد وجدت فكرة المهدي طريقها إلى أهم الطرق الصوفية في البلاد وهي السمانية والقادرية والختمية والمجذوبية.

لم يكن ما كتب عن فكرة المهدي المنتظر جهداً "أكاديمياً" قاصراً على دائرة العلماء والفقهاء، بل تسربت الفكرة بدرجة وأخرى إلى وعي العامة، حيث شكلت مع الموروث الشعبي عن المهدي المنتظر صورة ذات حواشي عن ذلك المنقذ المنتظر. وأصبح المهدي حاضراً في التراث الإسلامي السوداني، يظهر هنا وهناك، حتى تهيأت الظروف التي جعلته وهج العصر وديدنه وقلب حركته.

وعندما كان أهل السودان يصارعون الحكم التركي - المصري ويهزمهم، كان الإسلام بموروثاته هو كنفهم الذي يلوذون به من عسف الحاكم، وكان الجدار الثابت الذي يتكئون عليه كلما ترنحوا تحت وطأة ضربات ذلك الحكم. وكانوا أثناء صدامهم يجوسون بين أروقة التراث الإسلامي باحثين عن أمل وإلهام يشد من أزرهم أمام ذلك الحاكم الباغي. وليس كافياً وصفه بإنه حاكم خارج على الإسلام، بل كان لابد لهم أثناء خروجهم عليه من سلاح يرده على عقبيه. ومن تلك المعاناة وجدت فكرة المهدي المنتظر دفعة تاريخية أبرزتها على مسرح الأحداث في السودان.

لقد تشكل الوعي الاجتماعي في إطار فكرة المهدي المنتظر والتراث الإسلامي عامة. وكان لها جوانب إيجابية وسلبية. إن الحضور التاريخي لفكرة المهدي على امتداد التراث الإسلامي سهّل مهمة التقاطها بدلاً من البحث عن فكرة جديدة ليست موجودة أصلاً. كما أن انتشارها لم يخلق عوائق في سبيل التقاطها والأخذ بها لدى هذه الجماعة أو تلك. وكانت الفكرة بعموميتها وشمولها قادرة على اختراق جدران التركيب القبلي دون أن تثير نوازع قبلية. وهي تبشر بالعدل وبالأمل المرتقب في قوة ووضوح ويسر لا تدانيها فيها دعوة أخرى. وكان لها سلبياتها. فهي تجمع الشمل وتوحد الناس، ولكنها تحقق ذلك بالجهاد على أساس تقسيم الناس إلى مؤمن وكافر، وهو تقسيم حاد وصارم قد يناسب لحظات النهوض الثوري، ولكنه لا يستقيم مع حياة المجتمع الذي ينشد الاستقرار. وهي تجعل حامليها في حالة جهاد مستمر بالسيف، وهذا أيضاً لا يستقيم مع نشدان الاستقرار بعد القضاء على العدو الذي استنفر الجهاد ضده. فيصبح كل من يخالف الدعوة خارجاً على ملة الإسلام. إن الفكرة بإيجابياتها وسلبياتها، هي نتاج الوعي الاجتماعي المحدود الذي ما كان له أن يفرز سوى دعوة تحكمها قدراته. وما كان لوعي أهل السودان أن يتشكل خارج ذلك الإطار، ونابع من تراثهم الإسلامي، وهو الأفق الذي كان متاحاً لهم والذي تشكلت في تربته إيديولوجيتهم.

شهدت السنوات الأخيرة من الحكم التركي - المصري انتشار فكرة المهدي المنتظر وتداولها بين قطاعات واسعة من الناس. وكلها تنبئ بقرب ظهوره. وهنا يختلط التراث الإسلامي بالموروث الشعبي بالخرافة لتعطي المهدي المنتظر قامة فارعة في الخيال الشعبي، وحضوراً وإرهاصات لا تخطئ العين رؤيتها في أفق الترقب والأمل.

والروايات كثيرة. يشير بعضها إلى أن عبد الله التعايشي، الذي أصبح فيما بعد خليفة المهدي، اتصل بالزبير باشا بعد غزو دارفور وأخبره أنه جاءه لأنه المهدي المنتظر. ولكن الزبير سفّه كلامه. قد تكون الرواية صحيحة أومن نسج الخيال، ولكنها في كلا الحالتين تدل على رواج الفكرة وعلى

ارتباطها برجل مقاتل ومنتصر. ويقال أيضاً إن عبد الله اتصل فيما بعد بالشيخ محمد شريف نور الدايم، أحد أقطاب الطريقة السمانية وأحد مشايخ المهدي، باعتباره أيضاً المهدي، ولكن الرجل صرفه. وتقول رواية أخرى إن الشيخ أحمد الطيب البشير مؤسس الطريقة السمانية في السودان، قال إن زوال ملك الأتراك مقرون بظهور المهدي، وإنه سيكون من طريقتهم، وقد أطلعه الله عليه حتى كأنه ينظر إلى جلالته.

وتمضي الروايات. فتقول إن الشيخ محمد التوم ود بانقا شبه ظهور المهدي بسحابة ستظلهم. وتنبأ الشيخ حسن ود بلول بقرب ظهوره. ونظم متصوفة آخرون قصائد عن قرب ظهور المهدي. وهناك رواية عن الشيخ القرشي ود الزين، أحد أقطاب الطريقة السمانية وأحد مشايخ محمد أحمد المهدي، إنه تحدث عن قرب ظهور المهدي، وأنه سيظهر من بين أتباعه. ثم قال إنه زوج بنته لمحمد أحمد وأعطاه فرسه لأنه موعود أن يركب المهدي فرسه. كان هذا قبل أن يعلن محمد أحمد مهديته التي مات الشيخ القرشي قبلها. كما ذكر أن شيخه أحمد الطيب البشير أخبره بأنه سيدرك المهدي ويلاقيه. وحتى الشيخ محمد شريف الذي رفض دعوة عبد الله التعايشي له بأنه المهدي، كان يتحدث في مجالسه عن كرامات المهدي ومقامه.

ولم يقتصر انتشار الفكرة على أروقة الصوفية وكتاباتهم، بل انتشرت بين العامة. فذكر يوسف ميخائيل في مذكراته أن الصبية في الأبيض كانوا ينقسمون في ألعابهم إلى فريق المهدي وفريق الأتراك. فقال: "أولاد الحارة مع بعضهم البعض عملوا لهم رايات: أهل فريق النوبة المواليد قالوا نحن رايات المهدي، وأولاد حسن أفندي الصول قالوا نحن رايات الترك. وصاروا يطلعوا خارج البندر... وتقاتلوا هناك مع بعضهم البعض بالضرب بالعصي. وانتصر جماعة المهدي وصاحوا:رايات المهدي غلبت رايات الترك.". وذكر أيضاً أن عامة الناس كانوا يصيحون في ساعات الضيق قائلين: "الله يقطع دابر الحكام الظالمين... نحن مظلومين الله يزيل هذا الحكم الجائر... أليس لنا مهدي... هذا أوان نزول المهدي". وزار رجل ناظر قبيلة المسيرية، وكان الرجل يخرج إلى العراء ويأخذ في استنشاق الهواء، وعند سؤاله عن ذلك المسلك، قال إنه يستنشق رائحة المهدي القادم. كان ذلك قبل ظهور المهدي بسنوات.

ولم يقتصر رواج فكرة المهدي المنتظر على السودان، بل انتشرت بين قبائل الفلاني في شمال نيجريا. فقد تحدث الشيخ عثمان بن فودي قائد حركة الجهاد الإسلامي بين الفلاني في مطلع القرن التاسع عشر، عن قرب ظهور المهدي وأن أتباعه سيكونون أبكار مؤيديه، وأن جهاد الفلاني لن يخمد أواره حتى يظهر المهدي ويتسلم القيادة. وقال إن المهدي سوف يظهر في المشرق، وأنه من

سلالة الرسول. وأشار حفيده حياتو بن سعيد في رسالة إلى المهدي فيما بعد أن جده بشّر بظهور المهدي وأوصاهم باتباعه. لقد انتشرت فكرة المهدي انتشاراً واسعاً في السودان الغربي، وصارت معتقداً عاماص أدى مع الرغبة إلى أداء فريضة الحج إلى طوفان من الهجرة إلى الحجاز. وحمل أولئك المهاجرون معهم تلك الأفكار إلى السودان وبثوها وهم في طريق هجرتهم.

على أن انتشار الفكرة بين الفلاني لا يعني وجوب انتشارها في السودان، ولا يعني وجود رباط وثيق بينها وبين الحركة المهدية في السودان. ولكن الأثر الخارجي يبقي له تأثيره، وهو تأثير محكوم بالأوضاع الداخلية. فعندما نضجت الظروف الموضوعية في السودان، أصبح للأفكار التي حملها الفلاني أثرها. فالأثر الخارجي لا يخلق الظروف الموضوعية الداخلية، ولكنه يساعد على دفعها بدرجات تتفاوت من مجتمع لآخر.

والحديث عن الأثر الخارجي يقود إلى الحديث عن الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. والوهابية دعوة إلى تنقية الدين من الشوائب التي علقت به، والزعيم الذي يتسلح بهذا المذهب، يتحول من زعيم محلي يغزو جيرانه إلى مناضل في سبيل الدين الأمثل، ويصبح خصومه من خدم الشيطان وعبدة الأوثان. وعندما اعتبرت الوهابية الجهاد من أهم مسلماتها، صارت منذ ظهورها إيديولوجية للتوسع الحربي. ودعت الوهابية إلى رفع المذاهب ومحاربة الصوفية والعودة إلى الأصول، وكانت أيضاً ثورة ضد فساد الامبراطورية العثمانية ومباذل حكامها. وما كان لمثل تلك الحركة التي ضجت بها جنبات الأراضي المقدسة، إلا أن تلقي بعض ظلالها على السودان.

إن انتشار فكرة المهدي المنتظر بذلك الحجم، أدي إلى ظهور مجموعة من الأفراد يدعي كل واحد منهم أنه المهدي. وهذا أكبر دليل على رواج الفكرة. وظهر أولئك الأفراد في السودان وامتدوا حتى صعيد مصر. بل استمر ظهورهم حتى بعد انتصار محمد أحمد المهدي، وتواصل بعد هزيمة الدولة المهدية إلى بدايات القرن العشرين. لقد نضجت الفكرة وضجت بها حركة المجتمع، فأصبحت بحاجة إلى شخص يمتلك المؤهلات لتجسيدها ونقلها من حيز القول إلى النشاط العملي. إن نضج الفكرة في الوعي هو الذي يدفع ببروز الشخص المؤهل لتجسيدها وحملها. فمن هو الشخص المؤهل في سودان القرن التاسع عشر ليصبح المهدي المنتظر؟

4 - شخصية محمد أحمد المهدي (3)

إن المجتمع السوداني في القرن التاسع عشر بقاعدته الاجتماعية ـ الاقتصادية الضيقة وثقل العلاقات القبلية والصوفية، يجعل الفرد يلعب دوراً في الأحداث أكبر من حجمه، وتكون له درجة من الاستقلال النسبي. وهذا جانب قد تكون له إيجابياته، ولكن يكمن فيه أيضاً خطر كبير. فقد

تتصاعد الأحداث ذاتياً إلى درجة تخل بالتوازن وتؤثر على تطور المجتمع، وربما أدخلته في أزمات. لذلك فإن دراسة شخصية محمد أحمد المهدي، محكومة بذلك الواقع الذي عاش فيه وتأثر به وأثر فيه. وتزداد أهمية هذه الدراسة لأن محمد أحمد المهدي ترك بصماته على الأحداث بشكل أكثر بياناً، ولوّنها تلويناً صارخاً برؤياه.

ما هي المقومات الأساسية لشخصية محمد أحمد بن عبد الله الذي أصبح المهدي المنتظر وقاد الثورة، وماهي أبعاد دوره فيها؟ نحن لا نبحث عن مجرد قائد لثورة، وإنما عن مهدي منتظر في مجتمع رعوي قبلي، مما يعطي دوره حجماً أكبر في صناعة الأحداث. لا شك أن القائد في التاريخ يمتلك قدرات قيادية لا تتوفر لغيره من معاصريه. ولكن لا يشترط أن كل من يملك مؤهلات قيادية يجد الفرصة لقيادة حركة في التاريخ ويعمل على نجاحها. فلابد أن تتطابق الميزات القيادية مع الظروف الملائمة، حتى يبرز للفرد دوره القيادي على مسرح الأحداث. وتتوفر القدرات القيادية عند الأفراد بمعزل عن تطور الظروف الموضوعية للحركة التي يتولون قيادتها مستقبلاً. فنحن لا ندرس شخصية محمد أحمد بن عبد الله لأنه ولد ليكون مهدياً، ولكن ندرس تطور شخصيته التي أهّلته ليصبح المهدي المنتظر عندما توفرت الظروف الموضوعية لبروز الفكرة في مجري الحركة التاريخية السودانية.

ولد محمد أحمد عام 1844 في جزيرة لبب التي تسمى أيضاً جزيرة الأشراف. وتقع في منطقة دنقلا في شمال السودان. ويطلق على سكان المنطقة الدناقلة نسبة إلى منطقتهم. وتعمل أسرته في صناعة المراكب. وحوالي عام 1850، هجرت الأسرة موطنها هرباً من وطأة الحكم التركي-المصري، واتجهت جنوباً. واستقرت في كرري شمال الخرطوم، ثم في الخرطوم في حي "سلامة الباشا"، وهو حي شعبي سكنته أخلاط من القبائل السودانية. وواصلت الأسرة عملها في صناعة المراكب في منطقة المقرن الغنية بالأخشاب. فقد ازدهرت صناعة المراكب إبّان الحكم التركي - المصري. إن ممارسة الأسرة لعمل يدوي متقدم، ساعد على تفتح وعي أفرادها. وترك قهر النظام أثره على الصبي محمد أحمد. كما أن انتقال الأسرة من أقصى الشمال إلى وسط البلاد أثرى تجربته، إذ احتك بقبائل مختلفة مما وسع دائرة نظرته خارج المحيط القبلي المحدود. كما أن إقامة الأسرة في الخرطوم، جعلت الفتى محمد أحمد يقف على ممارسات الحكم التركي-المصري وقوفاً مباشراً. فشاهد سطوته وشاهد ضعفه أيضاً. فقد كانت سنوات إقامته في الخرطوم، هي الفترة التي حكم فيها البلاد عدد من الحكمداريين الضعاف. وكانت تلك التجارب العملية المصدر الأول لثقافته.

ولقي محمد أحمد حظاً وافراً من التعليم بالنسبة لكثير من معاصريه. فبدأ يتلقى العلم متنقلاً بين خلاوي القرآن في كل منطقة الخرطوم. ثم ارتحل إلى قرية كترانج على بعد ثلاثين ميلاً جنوب الخرطوم. وانخرط في معهدها متتلمذاً على الشيخ الأمين الصويلح. وهناك وجد فرصة أرحب للدراسة في الجو العلمي الذي كان سائداً في المعهد. ثم سافر ينشد الأزهر. ولكنه تحول في الطريق وآثر الدراسة في مسجد الغبش قبالة الشاطئ الغربي لمدينة بربر، حيث انضم إلى تلاميذ الشيخ محمد الخير عبد الله خوجلي. وهناك أكمل مختصر الخليل ودرس علوم التوحيد والفقه. كما اتصل بالمجاذيب بالدامر، ودرس النحو على يد الشيخ حسين المجذوب. واحتك بالتيارات التي كانت تموج بها الطريقة المجذوبية. لقد تميزت هذه الفترة من حياة محمد أحمد التي امتدت حتى عام 1865، بنشاط علمي دافق. فتثبتت أقدامه على أرض التراث الإسلامي بمختلف جوانبه.

وكان لا بد لمحمد أحمد أن ينخرط في سلك الصوفية. فالانضمام إلى إحدى طرقها كان مصير كل شباب ذلك العصر. فهي الوعاء الروحي والاجتماعي والثقافي الذي تصب فيه طموحاتهم. فانضم بعد انتهاء دراسته في بربر إلى الشيخ محمد شريف نور الدائم زعيم الطريقة السمانية. وكان قد التقى به في قرية أم مرحي مهد الطريقة وأهم مراكزها. وبدأت تظهر نوازع ميله نحو التصوف والزهد منذ أيامه في بربر، فقد كان استاذه محمد الخير يجده منهمكاً في التعبد في هجيع الليل وهو يقرأ "إحياء علوم الدين" للغزالي فتحول ذلك النزوع الصوفي إلى ممارسة عملية في كنف الطريقة السمانية.

اندفع الفتي محمد أحمد في الجو الديني في أم مرحي، وخاض لج التصوف. فهو يندفع بكل قواه نحو ما يعتقده ويراه صواباً. لا يعرف المواقف الوسطية وإنما الالتزام الصارم والحماسة الجارفة. وهذا أحد مفاتيح شخصيته. فأخذ يقرأ كتب المتصوفة التي توفرت له، مثل الغزالي وابن عربي، وما كتبه الشيخ أحمد الطيب البشير مؤسس السمانية في السودان. وأخذ نفسه بمسلك صوفي صارم في الممارسة. وأصبح من أقرب التلاميذ إلى الشيخ محمد شريف. فجعله شيخاً وأعطاه راية، وأذن له بالذهاب لأخذ العهود والتجنيد للطريقة. فغدت الصوفية مصدراً مهماً من مصادر ثقافته.

ثم أخذ يتنقل بين مختلف ضروب النشاط العملي. فمارس مهنة أهله في صناعة السفن. ثم تركها وعمل بالتجارة التي جذب ازدهارها بعض أهل الطموح من الشباب. فهجرها لأن الجري وراء الربح الوفير اصطدم بمثله في الزهد. وحملته تلك الممارسات إلى أنحاء متفرقة من البلاد مثلما حملته رحلاته للتجنيد للطريقة. فوقف على أحوال الناس واتسعت مداركه وتعمّقت خبراته.

وكانت رحلته إلى الأبيّض من أكثر الرحلات أثراً عليه. وكانت المدينة تضج بالتناقضات والصراعات، وتشكل مركزاً لمعارضة الحكم التركي - المصري التي يحركها الجلابة بأصابعهم الخفية. فاتصل محمد أحمد في الأبيض بنادي المعارضة الجلابي بقيادة الياس باشا أم برير مدير كردفان السابق وبكبار الجلابة في المدينة. كما اتصل بالشخصيات الصوفية البارزة، مثل عائلة إسماعيل الولي والشيخ المنا إسماعيل الذي يتمتع بمكانة دينية وسط قبيلة الجوامعة. واتصل أيضاً بالقيادات القبلية مثل عائلة أبوصفية. وترك محمد أحمد أثراً كبيراً بين تلك المجموعات التي اتصل بها، رغم أنه عندما زار الأبيض عام 1879 كان فتى في الخامسة والثلاثين من عمره. ولا شك أنه تأثر أيضاً بتلك الاتصالات. ويقول يوسف ميخائيل في مذكراته إن أهل المدينة كانوا يتحدثون عن ورعه، وأصبحت له مكانة بين الخاصة والعامة.

ثم انقطع محمد أحمد للعبادة، واختار له مكاناً قصياً يمارس فيه تعبده مثله مثل متصوفة البلاد. فاختار الجزيرة أبا على النيل الأبيض جنوب الخرطوم. وأقام هناك مسجداً ومغارة يلوذ بها للعبادة. واكتسب شهرة واسعة في المنطقة كرجل زاهد صالح. وذكر أحد الرحالة أن المراكب النيلية كانت تخفف من سرعتها عندما تأتي قبالة الجزيرة أبا لينال ركابها البركة من ذلك الصوفي القابع في الجزيرة.

وقع خلال هذه الفترة حادث كان له أثر على مستقبله، وكشف جوانب مهمة في شخصيته. فقد انفجر خلاف بينه وبين أستاذه محمد شريف، انتهى بالقطيعة بينهما ثم بالعداء السافر، بعد أن توطدت العلاقة بينهما إلى مدى بعيد. وتعود جذور الصّراع إلى الاختلاف في شخصية الرجلين وفي منهجهما وأسلوبهما في التصوف. أما الشيخ محمد شريف فقد تخرج من الأزهر، وورث الولاية عن جده مؤسس الطريقة، وله علاقة بالحكم التركي - المصري، ويتمتع بمكانة رفيعة بحكم منصبه الصوفي، ويعيش حياة لا تخلو من ترف برز جانب منها في الحفل الذي أقامه لختان أبنائه. وذكر الشيخ محمد شريف أن محمد أحمد كان يأتيه في ملابس الزهاد الخشنة فيلبسه أفخر الثياب. أما محمد فقد كان منضبطاً في تصوفه، يعيشه منهجاً وفكراً وسلوكاً. ووصل إلى منصبه في سلك الطريقة بسعيه وجدّه وبالصبر ومجاهدة النفس. ولقي في سبيل ذلك عنتاً. ويعتقد أن التوغل في ذلك المسلك يخرجه من التناقضات التي تحف بحياته. وهو من نوع الرجال الذين نقول عنه لا يخشون في الحق لومة لائم. فهو عنيد وصريح ومتشبث بالموقف الذي يراه صحيحاً مهما جر عليه ذلك الموقف من مشاق.

فلاحظ محمد أحمد بعض التصرفات عند شيخه، رأى فيها بعداً عن المسلك الصوفي كما يفهمه. فهل ينتقدها ويحقق التجانس الذي ينشده ويتحمل ما يجره عليه النقد من نتائج، أم يسكت عليه وهو سكوت سيحيل كل مسلكه الصوفي إلى قشور بلا معنى؟ فأقدم على انتقاد شيخه وصديقه. وكان ذلك النقد من المواقف المهمة في حياة الرجل. لا يفوقه أهمية إلا موقفه عندما أعلن أنه المهدي المنتظر فيما بعد. ويبدو أن ذلك النقد الصارخ قد سبقته مواقف أخرى أظهر فيها محمد أحمد استقلاله في التفكير وعمق زهده. وكبر النقد على الشيخ محمد شريف. فزجر تلميذه وطرده من حظيرة الطريقة. ووصفه قائلاً: "الدنقلاوي شيطان مجلد بجلد إنسان".

ولكن الطريقة السمانية كان لها منبر آخر بزعامة الشيخ القرشي ود الزين في طيبة بالجزيرة. فالتحق به محمد أحمد. ووجد هناك مناخاً متسقاً مع منهجه. وكان الشيخ القرشي حفياً بالفتى الزاهد. فكان انضمامه له مكسباً في منافسته مع الشيخ محمد شريف. وربما وجد محمد أحمد أن فرصته أكبر في الصعود في سلم المشيخة عند الشيخ القرشي، حيث يصعد الإنسان بالجهد وليس بالوراثة. ولعل الشيخ القرشي وجد في الفتى أنسب من يخلفه. ثم زوجه بنته. وخرج محمد أحمد من المعركة منتصراً، وأصبح شيخاً له صيته ومكانته. وبدأ يلتف حوله المريدين، بالذات من قبيلتي كنانة ودغيم، وهما من أهم قبائل المنطقة. وبعد شهر توفي الشيخ القرشي، فتربع محمد أحمد على كرسي المشيخة، وبلغ في الصوفية مداها.

لقد توفرت لمحمد أحمد صفات متميزة، برز بعضها في صباه والبعض الآخر بعد إعلان المهدية. ولكنها تشكل في مجملها السمات الأساسية لشخصيته. فهو يتصف بالعناد والتصميم والاندفاع الحماسي نحو الأمور التي يتصدى لها، ويمضي في الطريق حتى نهايته. ولاشك أن اعتراف خصومه من معاصريه بميزاته، يحمل دلالات هامة. فهو اعتراف لا يدانيه شك، إذ الفضل ما شهدت به الأعداء. فكتب القس المسيحي اهرولدر، الذي كان سجين الدولة المهدية لمدى عشر سنوات، يقول: "كان مظهره الخارجي قوي الجاذبية. فقد كان رجلاً قوي البنية، سحنته تميل إلى السواد. ويحمل وجهه دوماً ابتسامة عذبة، وأسلوبه في الحوار حلو وسلس". ويتحدث سلاطين، الذي كان أيضاً من أسرى الدولة المهدية، عن "طبيعته الحادة وذكائه وحماسته الدينية". ويتحدث ونجت باشا، مدير مخابرات الجيش المصري الذي قام بغزو الدولة المهدية، عن قدراته الخطابية قائلاً: "إن الرجال كانوا يبكون ويضربون صدورهم عند سماع كلماته المؤثرة. وحتى رفاقه من الصوفية لم يخفوا إعجابهم به... وليس في شكله ما يثير إلا عندما يبدأ الوعظ، وعندها يدرك المرء القوة الكامنة فيه التي كانت تدفع الناس لطاعته". ثم يصيح ونجت قائلاً: "لا شك أن هذا الرجل كان له أقوى

جنان وأصفى رؤية على امتداد المليون ميل مربع التي أصبح فيها صاحب الشأن بلا منازع". ويقول يوسف ميخائيل: "كان جميل الصوت حلو اللسان فصيح الكلام له جاذبية على الناس".

لقد توفرت لمحمد أحمد صفات متميزة أهلته للقيادة في مجتمع السودان في القرن التاسع عشر. فهو صوفي زاهد يحظى بتقدير الناس ويهرعون إليه طلباً للغوث والبركة. وهذه هي الصفات الأساسية للقيادة في ذلك المجتمع. ومكنته دراساته المتعددة من امتلاك قدرات علمية ولغوية واسعة. وله جاذبية (كارزما) يمارس بها تأثيراً قوياً على من حوله. وتضافرت كلها مع نشاطه العملي وقدراته الذهنية، فرفعت درجات وعيه الاجتماعي، مما قاده إلى فكرة المهدي المنتظر التي كانت تضج بها جنبات المجتمع. ورأى نفسه الشخص المؤهل لحمل أمانتها.

إن العوامل الثلاثة المتمثلة في التناقضات مع الحكم التركي. المصري وبلورة فكرة المهدي المنتظر وتطور شخصية محمد أحمد، انصهرت كلها في المزاج النفسي لأهل السودان. فالمجتمع الرعوي الذي يخضع كثيراً لتقلبات الزمن غير المحكومة بقدرات الإنسان تجعل أهله أكثر استهانة بالحياة وأكثر نزوعاً نحو القدرية. وقد تسرب ذلك المنهج عميقاً في سلوكهم. ووجدوا في أهل الله من رجال الصلاح ملاذاً. وإذا كان ذلك الصالح هو المهدي المنتظر ومهدي الله وكان في نفس الوقت صوفياً ورعاً مثل محمد أحمد، اسلموا إليه أمر قيادتهم.

الفصل الثاني

من معركة أبا إلى مجتمع قدير

1 - البدايات الأولى لإعلان الدعوة المهدية (4)

كيف تطورت الأحداث حتى أعلن محد أحمد أنه المهدي المنتظر؟ كان تطور الأحداث في المرحلة الأولى بطيئاً، كما اكتنفت تحركات محمد أحمد سرّية عالية. ويمكننا القول إن وفاة الشيخ القرشي عام 1880 والأحداث التي صاحبتها، كانت نقطة التحول الأولى، فقد أصبح محمد أحمد زعيماً للطريقة بلا منازع. وأعطته تلك الزعامة ثقلاً ومكانة رفيعة. فعندما عاد إلى الجزيرة أبا هذه المرة، لم تكن رحلته كسابقاتها. فقد أخذ الناس يتكاثرون عليه في الطريق يصبون إلى رؤيته والتبرك به. ومنحته تلك الجموع يقيناً على يقين كصوفي متفرد.

وأثناء ما كان محمد أحمد يشرف على بناء قبة فوق قبر أستاذه القرشي، التقى به عبدالله بن محمد الذي أصبح فيما بعد خليفة المهدي الأول ومن أبرز قادة الثورة المهدية. ينتمي عبد الله إلى قبيلة التعايشة التي تقطن جنوب دارفور. ولكن والده محمد ود تورشين ارتحل بأسرته إلى كردفان. وهكذا وجد عبد الله نفسه في المنطقة التي تضج بدعوى المهدي المنتظر. ولعله تأثر بالتيارات القادمة من غرب إفريقيا، التي تحمل أيضاً دعوة مهدوية ترقب ظهورها على أرض النيل. وكان سعيه إلى منطقة النيل الزراعية ومصدر الثقل الحضاري في الإمبراطورية المصرية ومهد النبوءة التي تقول بظهور المهدي فيها، يعبر عن تطور وعيه الاجتماعي. فجاء عبد الله من الغرب باحثاً عن انتماء، وعن دور ثانوي في بيئة يعلم تميزها الحضاري. وتتحدث الروايات عن العنت الذي لقيه وهو يخترق منطقة الجزيرة بسحنته ولغته الغريبتين عن أهل تلك المنطقة. وسواء كان عبد الله يحمل رؤية مهدوية أو لا يحمل، فإن لقاءه مع محمد أحمد أضاء ضباب الأفكار التي جاء يحملها من بلاده. فكان اللقاء عاملاً في دفع أفكار محمد أحمد إلى دائرة الضوء، وإحدى قوى الضغط التي كانت تحف به. وجد عبد الله في محمد أحمد الزاهد ضالته وانبهر بشخصيته. ووجد فيه محمد أحمد سنداً له، والتقط قدراته وسرعة استيعابه للأمور. ومنذ ذلك الوقت وعبد الله يعيش في قلب الأحداث مؤثراً فيها ومتأثراً بها.

هكذا كانت الضغوط تحف بالفتى محمد أحمد. ففي طيبة وفي الطريق إلى الجزيرة أبا وفي أبا وفي الأبيض، لم تخل أيام الرجل من الوافدين إليه والشاخصين إلى مطلعه البهي واللائذين بكنفه. فتبلورت فكرة المهدي المنتظر في ذهنه، ثم حملتها أمواج الضغوط إلى شط اليقين.

وكان لا بد من بروز الفكرة لدى محمد أحمد وهي محاطة بهالة من المنهج الصوفي الباطني بحضراته وكراماته، فهو المنهج الذي كان سائداً في السودان. فالمجتمع كان مشبعاً بالصوفية ذات التقاليد العميقة في الكرامات. فليس هناك من صوفي إلا وله كراماته التي يتخذها العامة معياراً لقربه من الله. و"كتاب الطبقات" للشيخ ود ضيف الله، مليء بتلك الكرامات التي تصل إلى درجة التحول إلى حيوانات والطيران في الهواء بل وإحياء الموتى. ويعود انتشار تلك الكرامات إلى ضعف الموروث الديني. وعندما توسع الناس في فهم دينهم، قل انتشارها. كما يعزى ذلك الانتشار أيضاً إلى سنوات القهر التي استنزفت طاقات الناس، وجردتهم من وسائل الصراع، فلجأوا إلى قوى خارجة عن مجال رؤيتهم وقدرتهم وتحكمهم. فكان لا بد للمهدي الذي يظهر في السودان أن تكون له كرامات. وهذه ظاهرة لا نجدها لدى دعاة المهدوية في البلاد الإسلامية الأخرى.

بدأ محمد أحمد يسّر إلى أقرب الأقربين إليه أنه يسمع هواتف تناديه "يامهدي الله" و"مرحبا بالمهدي". وأعرض عنها في البداية واستعاذ بالله منها، ظناً أنها من فعل الشيطان. ثم تحولت تلك الرؤية والخواطر إلى يقين عندما جاءه الرسول في حضرة نبوية، وذلك بعد الانتهاء من بناء قبة الشيخ القرشي. والحضرة النبوية عبارة عن رؤيا قد تكون في المنام أو الصحو أوبينهما. ويشاهد فيها الشخص المعني الرسول الكريم يحف به مجموعة من الأولياء والصالحين وأحياناً بعض الصحابة. ويبلّغ الرسول ذلك الشخص في تلك الحضرة رسالة معيّنة بمثابة تبليغ سماوي. وفي الحضرة التي شاهدها محمد أحمد، بلّغه الرسول أنه المهدي المنتظر وعليه أن ينهض بهذا الأمر.

وعندما وصل محمد أحمد تلك المرحلة من اليقين، بدأ يتصل بمن حوله في الجزيرة أبا وأفضى إليهم بالأمر. ولم يكن ذلك النفر في حاجة إلى تأكيد أو عمل دعائي مكثف. فقد كانوا لصيقين بالشيخ فصدقوه وثبتوا أقدامه في رؤياه. ثم أخذ يتصل ببعض رجال الصوفية الذين آنس فيهم ميلاً للأخذ بما يدعو إليه. وكانت رسائله مشوبة بالحذر والتكتم والإشارات الباطنية التي يفهمها متصوفة العصر. فيتحدث إليهم عن "الدخول في العهد المعلوم ... و إقامة الدين ... والهواتف الربانية". واتسمت تحركاته في هذه الفترة بالسرية التامة، وهذا جانب مهم في نشاطه، لأن السرية أبقت الدعوة في الخفاء وهي لمّا تزل في مهدها، فوقتها بطش النظام عندما سفرت فيما بعد. فلم يقف الحكام على تلك التحركات السرية، مما جعلهم يأخذون المهدي وأتباعه على أنهم حفنة من "الدراويش" الذين أصابهم شطح في ساعات الجذب الصوفي الذي سرعان ما يتبدد أو تقهره سلطة الدولة. على أن تلك السرية جعلت انتشار الدعوة محدوداً في دائرة ضيقة من الخلّص الأوفياء.

ولكن هل تبقى تحركات المهدي حبيسة الجزيرة أبا وما حولها، أم يخرج بها إلى مناطق أوسع؟ فبرزت أمامه مدينة الأبيض، فشد إليها الرحال. ومن المحتمل أن يكون عبد الله بن محمد التعايشي هو الذي أغراه بالقيام بتلك الرحلة، أو لعل نجاحه في رحلاته السابقة هو السبب، أو كلاهما معاً. المهم في الأمر أن الرحلة إلى الأبيض كانت نقطة تحول مهمة في تاريخ الدعوة المهدية.

خرج محمد أحمد بجماعته يقصدون الأبيض؛ وهم يلبسون لباس الدراويش المعتاد، إمعاناً في التخفي. ويتكون من الجبة المرقعة والمسبحة والعكاز وإبريق الفخار. ومروا في طريقهم بدار قبيلة الجمع حيث استقر أخوة عبد الله بن محمد، فبايعوا المهدي سراً. وهكذا بدأ دور عبد الله يصبح أكثر تأثيراً. فهاهم أخوته أول من ينضم إلى الدعوة خارج موطنها الأم.

ومارس المهدي وجماعته في الأبيض نشاطاً صوفياً علنياً ونشاطاً مهدوياً سرياً. فكان يطوف المدينة ليلاً مع أصحابه يمارسون أذكارهم الصوفية. ثم يخاطب الناس ناصحاً إياهم بنبذ الدنيا الفانية والإقبال على الآخرة. كما واصل علاقته السابقة، فزار أكابر القوم من رجال الدين والتجار. وكشف لهم أثناء طوافه عن دعوته الجديدة. فوجدت ترحاباً وتشجيعاً من قيادات المدينة ومن جماعة المعارضة. ويقال إنه أخذ البيعة سراً على ورق مكتوب، وطلب الاحتفاظ به حتى يعلن دعوته.

وانتقل الوفد من الأبيض إلى تقلي بجبال النوبة، وأسروا الدعوة إلى آدم أم دبالو مك جبل تقلي. ولعل الموقع الاستراتيجي لجبال النوبة والاستقلال النسبي الذي تمتع به ملوكها، جعلها أكثر استعداداً للخروج على السلطة المركزية، وجعلها ملجأ للمتمردين على ذلك الحكم. والتقط المهدي أو الخليفة تلك الظاهرة. ويبدو أن المهدي قد نجح في الحصول على وعد من مك تقلي بأن يأويه إذا احتاج لذلك. إن تأييد مك تقلي مؤشر إلى أن فكرة المهدي المنتظر لم تتبلور في ذهن محمد أحمد وحده. فكل الذين ساندوه وآمنوا بدعوته، يمثلون مهدياً منتظراً في إطار محدود. ولكن المهدي كان واحداً، لذلك علينا ألا نقصر الحديث عن قيادة الثورة المهدية على شخص محمد أحمد، مع أهمية دوره، بل علينا أن ننظر إلى كل الشخصيات التي عملت في إطار دورها لدفع الفكرة ومؤازرة المهدي.

وما إن عاد محمد أحمد من الأبيض، حتى بدأ نشاطاً مكثفاً لإعلان الدعوة. فأخذ يوسع دائرة اتصالاته. فعندما زاره الفقيه حمد الصادق أحد تلاميذ الشيخ القرشي ومعه الشيخ عبد الرحمن، أخبرهم بأنه المهدي المنتظر. ثم كتب إلى الشيخ عبد الفتاح عبد الله عن أمر الدين الذي وردت له فيه واردات وأسرار. كما كتب للشيخ محمد الطيب البصير بالأمر الذي داهمه من الله والرسول. ثم أخذت الوفود تأتي إلى الجزيرة أبا في حذر. وكانت قبيلة دغيم أول القبائل التي توافدت عليه،

لوجود علي ود حلو أحد رجالها بصحبة المهدي. ثم زاره وفد من قبيلة كنانة على رأس نفر من زعمائها. وتتابعت الوفود من قبائل الحسنات والدويحية والعمارنة والفلاتة.

وفي يونيو 1881، أشهر محمد أحمد دعوته. وكان اختيار ذلك الوقت محسوباً. فهو بداية فصل هطول الأمطار التي تجعل حركة الجيوش النظامية أكثر مشقة من تحركات المجموعات القبلية. كما كان ذلك الوقت بداية شهر رمضان الذي ترتفع فيه الممارسات الدينية. فأرسل المهدي العديد من المنشورات إلى مختلف الجهات، ولكنه ركز على الشخصيات التي لها مكانة صوفية. وقال لمن راسلهم بأنهم "أحبابه في الله المؤمنين بكتابه"، وأعلن لهم بعدها أنه "العبد الفقير إلى الله محمد المهدي". وأكد لهم أن طاعته واجبة على كل مسلم، وأن الرسول أخبره بمكاتبة المسلمين ودعوتهم للهجرة إليه في الجزيرة أبا. ونلاحظ أنه اختصر اسمه من محمد أحمد إلى محمد، ليطابق اسم الرسول حسب ما جاء في الحديث الشريف. ولم تحمل منشورات المهدي في هذه المرحلة هجوماً على الحكومة أو دعوة للجهاد، وإنما بالمهدي والهجرة إلى رحابه.

ويبدو أن خطة المهدي كانت جمع أكبر عدد من المؤيدين، الذين سماهم "الأنصار" تيمناً بأنصار الرسول. ثم يقومون بعد ذلك "بالهجرة" - وهو تشبه آخر بالسيرة النبوية - إلى جبال النوبة حتى يقوى ساعدهم ويتمكنوا من مجابهة الحكومة. وأكد الخليفة عبد الله لسلاطين فيما بعد خطتهم في تلك المرحلة، فذكر له أن الرحلة إلى الغرب كانت تهدف إلى الوقوف على حالة البلاد التي تصلح للهيجان ثم شنّ الغارة بعد إشهار الدعوة. ولكن تطور الأحداث فرض على المهدي مصادمة الحكومة في الجزيرة أبا بذلك النفر الذي تجمع حوله.

2 - معركة الجزيرة أبا 1881/8/12 . 16 رمضان 1298 هـ

وقعت بعض منشورات المهدي في يد الحكومة ولم تكترث لها. إلا أن الشيخ محمد شريف نور الدائم، كان أكثر الناس إحساساً بخطر الدعوة الجديدة. فهو يدرك أن ذلك الشيخ الصوفي الشاب ذو الشخصية الطاغية، الذي شق عليه عصا الطاعة، لن يستقر على أمر بسيط. ونبه الحكومة إلى الخطر الداهم. ولكنها لم تعط تحذيره وزناً، واعتبرته ينطلق من سابق الصراعات بين الرجلين. ولعل منهج السرية الذي اتبعه محمد أحمد، هو الذي جعلها تأخذ تصرفاته على أنها مجرد شطحة صوفية لدرويش منجذب. وكل ما فعله الحكمدار محمد رؤوف أن كتب إلى محمد أحمد مستوضحاً الأمر. فرد عليه بأنه المهدي المنتظر. فجمع الحكمدار العلماء. فأشاروا عليه أن ما صدر عن الرجل يعبر عن حالة غيبوبة وجذب رحماني من كثرة إمعانه في العبادة والزهد. ونصحوه بإحضاره

للخرطوم حتى لا تكون دعوته سبباً في انتشار الفتنة. وكان العلماء ينطلقون من جهل تام بحالة الرأي العام والتيارات التي تحركه.

فأرسلت الحكومة وفداً إلى الجزيرة أبا للوقوف على أمر الشيخ محمد أحمد، وإقناعه بالعدول عن دعواه وإحضاره إلى الخرطوم. وكانت الحكومة تتصرف من منطلق القوة ومقدرتها على احتواء الموقف. وعكس تركيب الوفد ذلك الفهم. فترأس الوفد محمد أبو السعود معاون الحكمدار، لمعرفته بالمنطقة، ولصلاته الشخصية مع بعض أفراد أسرة محمد أحمد. وصحب معه بعض أقاربه الذين كانوا في الخرطوم، وخمسة وعشرين جندياً للاستعانة بهم لاعتقال الرجل إذا اقتضى الأمر ذلك. وأرسل أبو السعود مأمور الكوة والقاضي الشرعي لاستطلاع الأحوال في الجزيرة. فأكدا هدوء أحوالها.

ثم التقى أبو السعود مع المهدي، وابتدره قائلاً بأنه جاء من قبل الحكمدار، ونظراً لعلاقته مع أسرته وشفقة به، يرى أن يصاحبه محمد أحمد إلى الخرطوم لمناقشة العلماء في دعواه. فرد عليه المهدي بأنه عبد مأمور من الله ورسوله ولا حاجة له بالحكمدار والعلماء. فذكّره أبو السعود بوجوب طاعة ولي الأمر. فقاطعه المهدي بأنه هو ولي الأمر الذي يجب طاعته من جميع الأمة المحمدية. فحاوره أبو السعود مذكراً إياه بعدم مقدرته على مجابهة الحكومة. فأكد له المهدي بأنه سيحارب بكوكبة الرجال الذين يحيطون به. فخرج أبو السعود من عنده وهو مقتنع بأنه أمام رجل شديد المراس، ولا سبيل إلا اعتقاله بالقوة.

فأرسل الحكمدار قوة من 650 جندياً، مزودين بمدفعين وعلى رأسهم ضابط برتبة صاغ، وأوكل إلى أبي السعود قيادتها. وكان هدفها اعتقال المهدي وإحضاره إلى الخرطوم عنوة. وعندما علم المهدي من بعض أقاربه بقدوم الحملة، جمع أصحابه وأكد لهم أن الحكومة سترسل من يحاربهم. وطلب من الذين يخشون على عائلاتهم أن ينصرفوا. ثم أرسل يستنفر القبائل المجاورة. فاجتمع عليه نحواً من 250 رجلاً وليس لهم من سلاح سوى الرماح والسيوف والعصي. وبعد صلاة العشاء أحضر خمس رايات، وكتب على أربع منها أسماء الأولياء الكبار وهم الجيلاني والرفاعي والدسوقي والبدوي، وكتب على الخامسة "محمد المهدي خليفة رسول الله". فربط المهدي اسمه بالأولياء الأربعة الذين يتمتعون بمكانة رفيعة بين أهل البلاد، ولكنه يفوقهم مكانة لأنه خليفة رسول الله. ويبرز هنا أيضاً التلاحم بين الصوفية والمهدية.

ثم قسم المهدي جماعته إلى عشر مجموعات، جعل على رأس كل مجموعة مقدماً، ووزعهم على الرايات الخمس، وخرج بهم إلى الجهة الشرقية من الجزيرة بعيداً عن سكن النساء والأطفال. وأعدهم بعد ذلك للقتال. فوضع قبيلة الحسنات في أقصى الشمال ويليها دغيم وبجانبها جماعة

مهلة ود محمد وخلفهم سكان الجزيرة الذين لازموه ثم أهل بيته. وأجلسهم على الأرض ليحكم إخفاءهم. وبعد صلاة التراويح طلب منهم الإكثار من الدعاء. وبهذا استغل المهدي التكاتف الأسري والترابط القبلي والإحساس الديني العميق.

وفي فجر الجمعة 16 رمضان، وصلت الباخرة التي تقل الحملة إلى الجزيرة أبا. وسار الجند نحو القرية فوق طريق طيني غمرته الأمطار في اليوم السابق. وعندما اقتربوا من جماعة المهدي لم يتبينوهم إلا بعد أن كادوا يلتحمون بهم. ونشبت معركة بالأيدي والأسلحة البيضاء، ولم يتمكن جنود الحكومة من الاستفادة من أسلحتهم النارية لاختلاط المجموعتين وللفوضى التي دبت في الساحة. واستمر القتال حتى طلوع الشمس. وانهزم جند الحكومة وفروا إلى المركب بعد أن خلفوا عدداً من القتلى. بينما فقد المهدي اثني عشر رجلاً.

كانت معركة أبا أهم معارك المهدية العسكرية، رغم أن الحجم العسكري للقوى المتحاربة كان محدوداً بالنسبة للأعداد التي شاركت فيها. ولكن ذلك الصدام كان حداً فاصلاً. فإما أن ينتصر المهدي وجماعته ويصبح انتصارهم بداية لحركة، أو ينهزموا ويكنسهم التاريخ في ترابه وتكون المعركة نهاية لحركة لم تولد. ليس أمامهم خيار ثالث. كما أخرج ذلك الصدام الدعوة المهدية من حيز المنشورات إلى ميدان العمل العسكري والجهاد، وكانت المعارك اللاحقة امتداداً لتلك الوقفة. وبرز المهدي في تلك المعركة قائداً للثورة وقبل الناس قيادته، وجاءت الأحداث اللاحقة لتصقل تلك القيادة التي انجلت أصالتها في فجر ذلك اليوم.

هكذا اندلعت الثورة المهدية. وطار خبر ذلك الانتصار إلى أنحاء البلاد محمولاً بأجنحة من قصص الكرامات، ليعلن للناس ميلاد حركة جديدة (3)

3 - الهجرة والمعارك العسكرية في قدير

كان المهدي يدرك أن الحكومة لن تسكت على هزيمتها، وهي لابد باعثة بقوة عسكرية تلاحقه أينما حل. فقرر ترك الجزيرة أبا فوراً والهجرة إلى جبل قدير في جبال النوبة، أو كما سماه لصحبه جبل ماسا، وذلك ليتمشى مع ما جاء عن ظهور المهدي في جبل بذاك الاسم. واختار اسم الهجرة تيمناً بهجرة الرسول إلى المدينة. وكان اختيار المهدي لجبال النوبة في فصل الخريف خطوة موفقة. فاللحاق به في ظروف الأمطار في تلك الجبال سيكون شاقاً على جند الحكومة، بينما يستطيع صحبه التحرك في خفة بعد أن تخلوا عن كل ما ثقل من متاع. وبعد انقضاء فصل الأمطار، يكون قد وجد وقتاً كافياً لترتيب أموره.

خرج المهدي في نفس ضحى يوم المعركة بجماعته إلى مشرع الطويلة، وأخذ في تعدية النساء والأطفال إلى الشاطئ الغربي للنيل. وفي فجر الاثنين 15 أغسطس تحرك ركب الهجرة. والهجرة من المعارك المهمة في تاريخ الثورة المهدية، رغم اختلاف طبيعتها عن المعارك العسكرية، واستغرقت ما يزيد عن الشهرين. وواجه المهدي أول مشكلة في منطقة قبيلة الجمع، التي طلب زعيمها عساكر أبو كلام من المهدي تجنب المرور بمنطقته لأنه موظف في الحكومة ويخشى من عقباها. ولكنه وعد بالسماح للذين يلحقون بالمهدي أن يمروا بأرضه. فتجنب المهدي داره. ثم سار من القردود إلى دار الأحامدة، حيث استقبله زعيمها جبرائيل أبو صفية والمشايخ والأعيان بالترحاب، ورافقوه حتى حدود جبال النوبة. وعند منهل أبو رجلين بجهات أم طلحة بأرض تقلي، جاء يعقوب بن محمد أخ عبد الله التعايشي مع جماعة من أقاربه وبايعوا المهدي.

وعندما وصل المهدي مشارف جبل تقلي، أرسل له الملك آدم أم دبالو وفداً برئاسة وزيره الخيري وقاضي تقلي وما يزيد عن ستين فارساً، للترحاب به في استعراض عسكري. وأبلغوه أن محمد سعيد باشا مدير كردفان تحرك على رأس قوة كبيرة مقتفياً أثره، وأن الملك آدم يرى أن يرتحل المهدي إلى جبل حصين يسمى "بطن أمك" وهو حصن أهالي تقلي الذي يحتمون به عندما يعلنون عصيانهم على الحكومة.

وكان الحكمدار محمد رؤوف قد أرسل 500 جندي إلى الكوة، أوكل إليهم أن يهاجموا المهدي في الجزيرة أبا. فوجدوها خالية، فخفوا إثر المهدي لملاحقته. وكان رأي محمد سعيد أن يلاحق المهدي رأساً بدلاً من الذهاب إلى أبا، ولكن الحكمدار رفض طلبه. ثم كوّن محمد سعيد قوة من ألف من الجهادية ومائتين وخمسين من الباشبوزق ومائتين خيالة. وسار إلى جبال النوبة. وعندما علم الأهالي أن الملك لم يسمح لمحمد سعيد بدخول المنطقة، صعدوا على رؤوس الجبال وأخذوا يطلقون بنادقهم ليلاً لإرهاب محمد سعيد. فتجاوب أصداء الطلق الناري في الجبال محدثاً دوياً هائلاً. كما نصحه بعض الأهالي بالانسحاب قبل أن يفاجئه المهدي. وعلم محمد سعيد أن ملك تقلي قد تقوى بجلابة بحر الغزال وشكا وبالهاربين من كردفان، لذلك فإن التوغل في الجبال وضربها يحتاج لست أورط وست أردي شايقية. وبما أنه لا يملك تلك القوة، آثر الانسحاب ودفع غرامة للملك لأنه دخل أرضه دون إذنه. ولكن المهدي لم يتركه ينسحب بسلام. فبعث في إثره بعض الخيالة لمناوشته والتأكد من جلائه عن الجبال.

واصل بعدها المهدي الهجرة قاصداً جبل قدير في جنوب جبال النوبة. وعندما أتى جبل الجرادة، وجد أن الفكي (الاسم السوداني للفقيه) المختار الكناني هو صاحب الأمر فيه وله نفوذ ديني

واسع. وكان المهدي قد كاتبه من قبل. ولكن المختار رأى في المهدي منافساً خطيراً لمكانته الدينية. فرد على رسالته قائلاً: "إنك تزعم أنك حاربت الأتراك وهم يقتفون الآن أثرك، وكان الأجدر بك أن تنتظرهم في ديارك حتى تنتصر عليهم، ولذا فاحذر أن تمر بديارنا". فسعى المهدي لاستمالة المختار دون اللجوء إلى العنف. فهو رجل دين وليس أجنبياً مثل الترك، مما يشكل صعوبة في تبرير العنف تجاهه. كما أن المهدي كان يأمل أن يستميل أتباعه إليه. ولكن المختار كان قصير النظر وعنيدا. فأصر على مصادمة المهدي، دون أن يعطي اعتبارا لتوازن القوى. فهزمه المهدي وقتل الكناني في المعركة. ولكن المهدي أحسن معاملة أسرته ورد إليهم ما غنم منهم.

ثم واصل رحلته حتى جبل قدير فوصله في 24 أكتوبر بعد مسيرة شهرين. واستقبله الملك ناصر بالترحاب. ومكث عنده ما يزيد على العام، كان محفوفا بالأحداث العسكرية والمدنية.

واجه المهدي التحدي الأول في الحملة التي قادها راشد بك أيمن مدير فشودة. وكان راشد قد سمع بوصول المهدي إلى قدير، وأن جماعته يعانون من ضيق ومن تفشي الأمراض. فقرر أن يتحرك في سّرية تامة ويفاجئه، مخالفا بذلك أوامر الحكمدار الذي منعه من اتخاذ أي خطوة عسكرية. وهدد راشد أهالي الجبال بأن من يكشف تحركه سوف يعاقبه عقابا صارما. وسار بجيشه ليلا ونهارا ليحقق أقصى درجات المفاجأة. وصحبه كايكون ملك الشلك على رأس نفر من قبيلته. ورغم تلك السرّية، فقد علم المهدي بأمر الحملة من مصدرين. الأول، امرأة تدعى رابحة الكنانية، التي ما إن سمعت بأمر الحملة في منطقتها حتى سارت النهار كله وثلثي الليل، وأتت المهدي في الثلث الأخير منه. والمصدر الثاني، الملك ناصر مك جبل قدير، الذى وصلته أنباء الحملة عن طريق النضيرة، وهي نار يشعلها أهالي الجبال ليلا فوق القمم عندما يدخل ارضهم جيش غريب. فأبلغ المهدي بالأمر.

على أن العنصر الحاسم لانتصار المهدي هو قدراته القيادية. فما إن سمع بأمر الحملة حتى خرج بجيشه إلى غابة بالقرب من قدير، وهي الطريق الوحيد الذى يمكن أن يخرج منه راشد بجيشه. ثم خطب في جماعته محرضاً إياهم على القتال. وأرسل مجموعتين للاستطلاع، فوقف على أمر الحملة وتعدادها. وقسم جيشه إلى ثلاث مجموعات حسب انتمائهم القبلي العريض، وجمع رجال كل قبيلة في صفوف متتالية مستقيمة. وأدرك المهدي أن الاقتحام ليس من مهام الفرسان بل مهمتهم الاستطلاع والمطاردة، لذلك وضعهم في وضع تكتيكي لمساندة المشاة. وتلخصت خطة المهدي في مهاجمة راشد عندما يكون نصف جيشه قد خرج من الغابة والنصف الثاني بداخلها، حتى لا يتمكن من تكوين مربع يستغل فيه تفوقه في السلاح الناري، فالهجوم في هذه اللحظة يربكه.

وخرج المهدي براياته وأصحابه يرددون الدعاء. وطبقت الخطة تطبيقاً محكماً. وأبيدت الحملة، ولم ينج منها إلا مائة أسير وضابط واحد فر بحصانه إلى فشودة. كان ذلك في 1881/12/9. كان ذاك أول انتصار يحرزه المهدي على جيش نظامي جاء بهدف القضاء عليه، فتوطد مركزه في الجبال، وجاءته الوفود من أهلها مبايعة. وانتشر الخبر في البلاد انتشاراً واسعاً كما انتشر خبر انتصاره الأول في أبا.

تمت المواجهة العسكرية الثانية في ظروف شهدت فيها مصر تطورات مهمة. في سبتمبر 1881 اندلعت الثورة العرابية. ولم يكن المصريون في موقف يمكنهم من الاستجابة لطلب الحكمدار بإرسال تعزيزات عسكرية للسودان. وفي مارس استدعي الحكمدار رؤوف، وعين العرابيون واحداً منهم هو عبد القادر حلمي وزيراً لشؤون السودان، ولكنه وصل السودان بعد أشهر. وفي تلك الأثناء أصبح جقلر باشا المهندس الألماني حكمداراً بالإنابة. فرأى إمكانية القضاء على المهدي، وحصل على تفويض عام من الحكومة المصرية. لقد ساعدت تلك الأوضاع المضطربة الثورة المهدية. إن تغيير الحكمدار والفراغ الذي صاحب ذلك التغيير، جعل قمة السلطة تؤول إلى رجل مسيحي في مواجهة حركة تحكمها توجهات إسلامية. وكانت سلطات جقلر محدودة وخبرته محصورة في مجال العمل الهندسي وليس في المجال السياسي والعسكري.

أعد جقلر حملة من الحاميات في الخرطوم وسنار والأبيض، بلغت أحد عشر بلكاً تعدادها 2000 جندي ومعهم ثلاثة مدافع ويصاحبهم 1500 من الجنود غير النظاميين. وعيّن لقيادتها يوسف باشا الشلالي حاكم سنار، وله خبرة طويلة في العمل الإداري والعسكري في بحر الغزال والإستوائية. ومن ضمن قوادها طه أبو صدر وعبد الهادي صبير من قيادات الشايقية. ومعهم أيضاً عبد الله دفع الله أخ أحمد دفع الله من كبار جلابة الأبيض. ويقال إن عبد الله سقط منه النحاس عندما خرج بجيشه. والنحاس هو الطبل الذي يقرع في الحرب. ويعتبر أهل السودان أن سقوطه عند الخروج للقتال فأل شؤم.

كان منهج الشلالي على نقيض منهج راشد أيمن. فقد صحب تقدمه ضجيج ودعاية وإعلان تفاخري. وكان شديد الثقة بقدرته على القضاء على المهدي بذلك الحشد. وكان يخطط بعد القضاء على المهدي أن يقيم مديرية جديدة في الجبال ويبدأ فيها إنتاج المحاصيل وبعض الأشجار التي ينوي أن يزّين بها عاصمته الجديدة. كما حمل مؤناً تكفيه لثلاث سنوات. فهي حملة لإبادة المهدي ثم الاستيطان.

تحرك الشلالي من الكوة إلى فشودة ومنها اتجه غرباً حتى جبل فنقر، حيث أقام فترة ليسقي جيشه. ولعل هذا التأخير قد ساعد المهدي على إعادة ترتيب أنصاره وحشدهم. ومن هناك أرسل الشلالي خطاباً إلى المهدي يتصف بالاستعلاء والاستخفاف بدعوته، ووصف أتباعه بالبقارة والجهلاء والأعراب والمجوس، واتهمه بقتل الأبرياء في أبا. واستعان الشلالي في صياغة الخطاب بالعلماء الذين صاحبوا الحملة. وردّ عليه المهدي بأن الجنود الذين قتلهم في أبا لأنهم: "كذبونا وحاربونا وقد أخبرنا النبي (ص) وأخبر جميع أهل الكشف بأن من شك في مهديتنا وأنكر وخالف فهو كافر ودمه هدر وماله غنيمة... وأن النبي (ص) أخبرنا صريحاً بقتال الترك وأخبرنا بأنهم كفّار لمخالفتهم لأمر الرسول باتباعنا". أما عن تحقيره لأتباعه، فذكر له أن الرسول صدّ عنه وجهاء القوم في أول الأمر وناصره الضعفاء.

وقام الشلالي بإعدام رسل المهدي. وارتكب الشلالي خطأً آخر. فعندما وقع في أسره بعض أنصار المهدي الذين سلمهم له أهالي الجبال، وأخذ يستجوبهم، احتدوا في مخاطبته وأظهروا شموخاً واعتداداً. فحكم عليهم بالإعدام بأسلوب وحشي، وذلك ببتر أعضائهم واحد واحداً أمام الجنود، رغم اعتراض قاضيه وبعض قادته. فتقبل جماعة المهدي الموت ببسالة فائقة، أحدثت أثراً عكسياً على جنود الشلاليّ، فقد كشفت لهم صلابة الجند الذين هم مقدمون على قتالهم.

ثم تحرك الشلالي إلى شق الحجر، حيث انضم إليه إخوة الفكي مختار الكناني، ونصحوه بتغيير خطته والسير إلى جبل الجرادة الحصين بدلاً من مصادمة المهدي مباشرة. فغير الشلالي تكتيكه، ورأى أن يحاصر المهدي ويقطع خطوط إمداده وتعزيزاته حتى يذوى تدريجياً وتتكالب عليه عوامل الفناء من جوع وأوبئة. فعسكر في جبل الجرادة حيث أقام زريبة حصينة. ثم أخذ يتباهى باستعراض جنوده كل يوم بملابسهم الزاهية.

أما المهدي فكان يتابع الحملة منذ تحركها، عن طريق المجموعات التي هاجرت إليه من جهات النيل. كما أرسل جماعة إلى جبل تقلي لموافاته بآخر تحركاتها، ومجموعة أخرى إلى جبل فنقر. وعندما وقف المهدي على مخطط الشلالي، قرر الزحف عليه ومصادمته حتى لا يختنق من الحصار الذي قد يطول مداه. فخرج عليه المهدي بجيشه. فسارت راية محمد شقيقه في الطليعة وتبعه الشيخ الأمين ثم عبد الله ود النو فموسى ود حلو وأخيراً راية الخليفة عبد الله التعايشي التي انضوى تحتها كل أهالي الغرب.

وفي فجر 1882/5/22، صلى المهدي بأنصاره صلاة الصبح، وبعدها بدأ الهجوم على الزريبة من راية شقيق المهدي. فاقتحموها من الجهة التي يحميها طه أبو صدر، وعندما قتله الأنصار

أخذت زوجته تضرب النحاس مستحثة جنده على الثبات والتجمع، وأبدت المرأة بسالة فائقة. واقتحمت راية دغيم الزريبة من الجهة الشرقية التي يحميها الشلالي، ولكن الهجوم أصيب بنكسة. فقد استطاع عبد الله دفع الله أن يصلح من أمر الزريبة، وأن يخدع الأنصار بأن أمر جماعته بإلقاء أنفسهم في طريق الراية الزرقاء كأنهم أموات، وعندما تخطاهم الأنصار دون الانتباه إلى خدعتهم هبوا من مرقدهم وأوسعوا الراية الزرقاء ناراً حامية. فأمر المهدي راية محمود عبد القادر التي كانت تحرس المعسكر لتهب لنجدتهم، ثم انضمت إليهم بقية الرايات. وتمكنوا من اقتحام الزريبة وقضوا على الشلالي وجماعته، ماعدا قلة نجت بنفسها.

وترتب على ذلك الانتصار نتائج عميقة. فهو الانتصار الثالث على التوالي الذي يحرزه المهدي على الحكومة في أقل من عام. وهي أول انتصارات يحققها أهل السودان ضد" الحكم التركي - المصري منذ تأسيسه. وتأكد لدي الكثيرين بعد تلك الانتصارات صدق دعوة المهدي، فتحول ترددهم إلى يقين. وطار الخبر في أنحاء البلاد تحفه الكرامات. فازدحمت الطرق إلى قدير. وكان جيش الشلالي آخر جيش نظامي في البلاد يمكن إرساله ضدّ المهدي، إذ لم يبق بعده إلا الحاميات في المدن الأساسية.

وكانت أوضاع العرابين في مصر تتعقد وهم يتأهبون لمواجهة الهجمة الاستعمارية المرتقبة. فركزوا قدراتهم العسكرية في مصر. وأعطى كل هذا للمهدي مهلة من الوقت لينظم المجتمع الذي نهض في قدير.

4 - المجتمع المهدوي في قدير (6)

واجهت قيادة الدعوة المهدية مهمة جديدة، وهي وضع الأسس لتنظيم المجتمع في قدير وإعداده للخروج من حيز جبال النوبة إلى رحاب السودان، مما استوجب جهداً نظرياً وعملياً. وتمثلت المهمة الأولى في صياغة رؤية نظرية للجهاد تستلهم الرؤية المهدوية. لقد تشكلت العقيدة المهدوية من التراث الصوفي المهدوي في السودان ومن مجموع الأفكار التي طرحها المهدي في خطاباته ومنشوراته، وتبلورت منها مجموعة أفكار أصبحت هي أساس العقيدة التي آمن بها صحبه. إن الأفكار التي طرحها المهدي مرتبطة بواقع تاريخي معيّن، وليست أفكاراً مطلقة صالحة للعطاء في كل زمان ومكان. فرؤيتها خارج أوضاع السودان في القرن التاسع عشر، سيلقي عليها غموضاً قد يكون كثيفاً مما يجنح بالبعض إلى رفضها رفضاً مطلقاً. فما هي أهم معالم تلك الأفكار؟

بدأ المهدي بالدعوة إلى نبذ الدنيا الفانية، ووصفها بتعابير قريبة من فهم الناس. فهي دنيا "عاريّة" أي يستعيرها الإنسان لفترة، وهي لاتساوي "جناح بعوضة"، و"دنيا غرورة". ويستشهد بالآيات والأحاديث التي تؤكد تلك الأوصاف. ونبذ الدنيا فكرة قديمة وراسخة في المنهج الصوفي وأدبه، ولكن المهدي ربطها بالتكالب على الأموال والوظائف الحكومية والنظام التركي. وتصل هذه الدعوة ذروتها في منشوره الشهير "حياة الدين الكبرى". ويذهب إلى أن حب المال والجاه والوظائف تحول دون المرء وربه، وتحول دونه والحقيقة. يقول: "فقد جعل الله النفاق في قلوب الذين يحبون المال والجاه، فهم مؤمنون حرصاً على جاههم ورئاستهم". ويذكر حديثاً يقول: "حب الجاه والرئاسة ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل". وينادي بالخروج من خدمة الحكومة من أجل الإخلاص لخدمة الله. وينتهي بهجوم شامل على الوظائف قائلاً: "فوحّدوا الله في كل شيء كما بايعتم على إلا تشركوا به شيئاً فلا تروا العيش والاقتيات والعز والنفع وضدهم عند أحد، ولا في الأموال والوظائف، بل إن الوظائف إذ حصلت لأحد لربما أسقطته عن الله إذا كان ضعيفاً في نور الإيمان، كما أن رؤيتها وزوالها يقذف في قلبه الرعب أن بهما العيش والعظمة فيشرك بالله". فيتحول الهجوم على النظام التركي والفئات المتعاونة معه.

ويستمر يقول إن كل ذلك أدى إلى أن عمت البدع البلاد، وتطابق عليها العلماء والعباد. "فلم يبق من الإسلام إلا اسمه ومن القرآن إلا رسمه... وغدا الإسلام غريباً فطوبى للغرباء". فكان ظهور المهدي ضرورة حتمها ذلك الوضع المتردي. وجاء الإذن للمهدي بالرسالة في سلسلة من البشائر التي وردت من الرسول من أجل إحياء الدين، و"ذلك في حقائق غيبية وأوامر إلهية ونبوية أوحت لنا مهمات صرنا مشغولين بها. كل ذلك تلويحات الأسرار لا تباح والأوامر أخذت بالخناق". هكذا وصلته الرسالة محاطة بهالة من التناول الباطني الذي يوازي علم الساعة. فالمهدي حين ولادته عرفه أهل الباطن، ولم يكن ظهوره معلوم لأهل الظاهر. وعلم المهدية "كعلم الساعة والنبي (ص) لم يوقت ولم يعيّن... قال الشيخ أحمد بن إدريس سيخرج من جهة لا يعرفونها وعلى حال ينكرونها". فانتزع المهدي المبادرة من أهل الظاهر وغدا الأمر باطنياً بحتاً.

ثم عقد المهدي مقارنة بين الصوفية والمهدية. فقال إن الصوفية فيها الذل والانكسار وقلة الطعام وقلة الشراب وزيارة الأولياء. والمهدية فيها الحرب والحزم التوكل والاعتماد على الله واتفاق القول. فهو يبرز في الصوفية جانبها الزاهد وفي المهدية جانبها العملي القتالي.

وبعد أن رسم عالم المهدية بما فيه من بريق وجذب، أخذ المهدي يدعو الناس إلى الانضمام إليه والخروج من عالم الترك الظالم. ولكن دعوته للهجرة لم تكن دعوة سلبية انتظاراً لعالم سيأتي،،

بل هجرة من أجل تغيير هذا العالم وإصلاحه. فكان هدفه تكوين جيش من المقاتلين الخلّص الطليعيين الذي سيصادم بهم النظام الحاكم. وأكد أن من فرَّ بدينه من أرض إلى أرض استوجب الجنة، ومن ترك وراءه مالاً عوضه الله بخير منه. فدعا إلى اللحاق به في مكان يكون فيه قوام الدين. ثم وضع المهدي حداً فاصلاً بين العالمين. فكل من هو معه فهو مسلم ومن هو خارج عن دولته كافر. وبهذا التحديد وضع حداً خارج الحدود المعلومة في الإسلام، لأن الإيمان والكفر لا يتحددان بالإيمان أو عدم الإيمان بالمهدية. ولكن هذا التحديد غير المألوف وضّح للناس الأفق الذي تبلور فيه وعيهم الاجتماعي في واقع محدود لا يتبلور فيه الوعي إلا بأشكال بسيطة يستطيع الناس إدراكها دون عناء.

على أن تكفير المنكرين للمهدية سلاح ذوحدين. فهو يجمع الناس ويجندهم لمحاربة الحكم التركي الأجنبي، ولكنه خارج إطار تلك الدعوة يصبح عملاً معرقلاً لمسار الدولة، لأنه يتحول إلى سلاح ضد كل من يعارضها. ومع أن المهدي حمل لواء الدعوة في إطار محدود، إلا أن إطلاقها من عقالها لا يقف بها عند حد معلوم، بل تنطلق لتنال القريب والبعيد، وتمنح من يحملها سلطات بلا حدود. ولكن هل كان من الممكن إشهار الدعوة لمحاربة الترك ثم إدخالها في غمدها بعد القضاء عليهم؟ هذا هو مأزق المهدية الكبير.

حدد المهدي أعداء الدعوة في مجموعتين: الأتراك والعلماء. وربط تكفير الأتراك بضرائبهم الجائرة وظلمهم. فخاطب الناس قائلاً: "إن الأتراك يسجنون أولادكم ويقتلون النفس التي حرمها الله بغير الحق، وكل ذلك لأجل الجزية التي لم يأمر بها الله ورسوله". ولذلك: "فإن أمراء مصر وجميع أتباعهم محاربون لأخذ أموال المسلمين منهم كرهاً فيجوز قتلهم". وقد أخبره الرسول صريحاً بقتال الترك وأنهم كفار لمخالفتهم لأمر الرسول لاتباعنا.. ثم يقول: "هم الذين حجبوا عن الدين واستكبروا على المؤمنين الخارجين عن عز الجاه السافهين جمع الأموال طلباً لما عند الله. إنما حملهم على ذلك أن السراب هياب وأن الجيفة وظيفة".

واتخذ المهدي موقفاً صارماً من العلماء لأنهم يشكلون السند الديني للنظام. فتصدى للرد على ما أصدروه من كتابات وفتاوى في أمر المهدية، لأن المهدية ليست على معتقدهم وتخالف مذهبهم. وقال: "فلمهديتي دلائل من الله... والتصديق بأمر المهدية صعب لا يتوفق له إلا من أدركه الله بسابق سعادته، لأنه لا يهتدي إلى معرفة حقيقته إلا الأولياء العارفون الذين لم يحجبوا عن رؤية نبيهم". ويرى أن اختلاف الأحاديث في أمر المهدية لا يعني شيئاً. فالحديث الصحيح ينسخه الحديث الصحيح، كما أن الآيات تنسخها الآيات. وفي مقارنة علمه مع ذخيرة العلماء الوافرة،

قال إن الرسول لم يكن أصولياً أو نحوياً. لذلك فإن ضعف علمه لا يمنعه من أن يكون مهدياً. وأكد أن معرفة المهدية تعتمد على علم الباطن فلا يعرفها أهل الظاهر. والعلماء زمانهم ولى، "ولكل زمان رجال ولكل مقام حال".

وانتهى بشن هجوم على العلماء قائلاً: "يا علماء السوء تصومون وتصلون وتتصدقون، وتدرّسون ما لا تفقهون، فما سوء ما تحكمون. تتوبون بالقول والأماني وتعملون بالهوى، ما يغني عنكم أن تتقوا وجلودكم وقلوبكم دنسة... يا علماء السوء كيف يدرك الآخرة من لا تنقضي عن الدنيا شهوته ولا تنقطع عنها رغبته. بحق أقول لكم أفسدتم آخرتكم بصلاح دنياكم... ويلكم حين تصفون الطريق للمدلجين وتقيمون في محلات المتجبرين كأنكم تدعون أهل الدنيا ليتركوها لكم... مهلاً مهلاً يا عبيد الدنيا لا كعبيد أتقياء ولا كأحرار كرام. توشك الدنيا لأن تعلقكم من أصولكم وتكبّكم على مناخركم، ثم تأخذ بنواصيكم، ثم تدفع بكم إلى الملك الديّان حفاة عراة فيجزيكم بسوء أعمالكم".

وجاء إعلان الجهاد الذروة المنطقية لتلك الأفكار. فأصدر المهدي العديد من المنشورات التي تحث على جهاد الكفار. وتمثل تلك المنشورات قمة عمله الدعائي، فجاءت متعددة ومطولة ومفصلة وجاء أسلوبها مبسطاً. فالمهدي، كما يقول الدكتور عبد الله الطيب، يؤثر أن يخرج حديثه بالعامية ليكون أقرب إلى أذهانّ العامة، إلا أنه أدخل في أسلوبه النثري دفقاً وتدفقاً جديداً دعاه إليه حماسته الدينية وما كان يحتاج إليه من مقارعة الحجة بالحجة.

واجه المهدي بعض القضايا العملية في مجتمع قدير. أولها توافد الناس عليه وانخراطهم في صفوف أنصاره. وتكوّن من تلك الجموع جيشاً من المقاتليّن الذين ليست لهم حرفة إلا القتال، وكان المهدي قد ناشدهم بترك أعمالهم والهجرة إليه. فكيف كانوا يحصلون على معاشهم؟ كانت الغنائم والزراعة هما المصدران الأساسيان للدخل في مجتمع قدير. ومنهما صاغ المهدي منهجاً للمجتمع الذي يقوم على ما يسمى "شيوعية الحرب"، وغدت هي شكل العلاقة السائدة. وكانت قد وقعت في يد المهدي وأنصاره غنائم من واقعة أبا، وغنائم أوفر من واقعتي راشد والشلالي. وتقسم الغنائم كما هو منصوص عليه في القرآن (آية 41 سورة الأنفال)، إذ يأخذ المجاهدون أربعة أخماسها. ولكن المهدي وجه أنصاره بأن الذين يستطيعون الصرف على أنفسهم، يسلموا غنيمتهم لبيت المال ليقوم بدوره بتوزيعها على المجاهدين المحتاجين الذين انقطعوا للقتال، أوتعطى لمن ليس له غنيمة.

وبرزت الحاجة لتكوين بيت المال. بدأ في شكل مبسط، مجرد جهة يجمع فيها الأنصار غنائم الحرب، وتوزع عليهم حسب احتياجاتهم من الطعام الذي كانوا يعانون شحّاً فيه. فكانت الغنائم تجمع في بيت المال، ثم توزع على الأنصار كل حسب حاجته. أما الذين يستطيعون الزراعة فلا

يطلبون عطاء من بيت المال. وتتطلب هذه الإجراءات درجة عالية من نكران الذات. وكان المهدي مدركاً لخطورة الغنائم وما يمكن أن تسببه من صراعات وانحرافات. ولعله ارتاع للتناقض بين روح الزهد التي كان يتوقع أن يتحلى بها أنصاره وبين النزوع إلى الحيازة والتملك. فما فتئ يحذر أصحابه من "الغلول في الغنائم" وعدم إخفائها لأن إخفاءها كالسرقة. وأوصاهم بأن من يستطيع الاعتماد على نفسه فليفعل، حتى يكون بيت المال خالصاً للمقاتلين المتفرعين للجهاد. وكان يفسر لهم الآية التي تقول: "ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون". (آل عمران ، 161). وعندما لم يكف الأنصار عن الغلول، صاح فيهم: "من يأخذ من غنائم بيت المال سيجازى على ذلك بالسجن أو الضرب وقد هتك شرفه إن كان له شرف". (7)

وعكف المهدي في قدير على وضع كتاب عرف باسم "راتب الإمام المهدي". والراتب مجموعة من الآيات القرآنية والأدعية. ويقوم جوهره على ترسيخ وحدانية الله. ويتجلى فيه تأثر المهدي بأسلوب القرآن والاقتباس من تعابيره. وقد ورد فيه تعبيران ربما لهما دلالات خارج منهج الراتب الصوفي. يقول الأول: "وأورثنا الأدب معك وقد تأدب للملوك المعتوه الذي هو الحيوان". ويقول الثاني: "ولا تجعل حظي منك قراءة اللسان كأهل العادة الغافلين ذوي الهذيان". ويمثل الراتب محمد أحمد الصوفي في لبوس المهدي. ويقرأ الراتب إما بعد صلاة الصبح أو عدة مرات في اليوم. وبرزت الحاجة إلى وضعه عندما تجمع الناس لدى المهدي وخرجوا من طرقهم الصوفية وتركوا أدعيتها وأورادها. فبدأ المهدي في وضع الراتب ليكون بديلاً لتلك الأدعية والأوراد، لتذويب الاختلافات الطائفية والتمسك بدعوة الإمام المهدي. وأصبح الراتب نواة طريقة جديدة قوامها أنصار المهدي، وحافظ على تماسك المجتمع المهدوي. وغدا فيما بعد من أهم رموز الدعوة المهدية في السودان بعد أن تخلت عن جوهرها المجاهد.

وبرزت في قدير بعض معالم الدولة المهدية. فعيّن المهدي ثلاثة خلفاء له، اختار لهم ألقاب الخلفاء الراشدين تيمناً بالرسول. فسمى عبد الله خليفة الصديق، وعلي ود حلو خليفة الفاروق، ومحمد شريف خليفة الكرار. وبعث للسنوسي في ليبيا خطاباً عينه فيه الخليفة الرابع مكان عثمان بن عفان. كما ظهر منصب قاضي الإسلام، وعين له أحمد جبارة وهو من عائلة جبارة التي جاءت إلى السودان مع الجيش الغازي عام 1820.

الفصل الثالث

الثورة المهدية وموقف الحكم التركي - المصري

1 - اندلاع الثورة المهدية في الجزيرة وكردفان ودارفور (8)

لم تبق الثورة المهدية قاصرة على الجماعات التي التفت حول المهدي في قدير، فقد ذاعت أنباء انتصاراته مؤكدة لكثير من الناس صدق دعوة المهدي. فتجاوبت معه مجموعات في أنحاء الجزيرة وكردفان ودارفور. بدأ تجاوبهم خافتاً في بادئ الأمر، ثم تحول إلى ثورة شعبية شاملة.

اندلعت الثورة في الجزيرة بقيادة أسرة المكاشفي الصوفية الشهيرة، التي تحتل مركزاً دينياً وسط قبيلة الكواهلة. فمنذ وقت مبكر هاجر أحمد المكاشفي إلى المهدي في قدير. فاعتقلت السلطات أخاه عامراً وتعرض للتعذيب. ولكنه تمكن من الفرار من الأسر. ويقال إنه فدى نفسه بالمال. ولم يكن بالجزيرة حاميات مؤثرة لأن أغلب جنودها سحبوا وضموا إلى حملة الشلالي. فرفع عامر لواء الدعوة المهدية، ووجد تجاوباً من جماعة من قبيلة رفاعة الهوي (بضم الهاء وسكون الياء) التي عانت كثيراً من وطأة الضرائب. كما انضمت إليه مجموعات أخرى عرفت المهدي عن قرب وهزتها أنباء انتصاراته. فنظم منهم عامر قوة واقتحم بها مدينة سنار في إبريل 1882. ولكنه جرح في المعركة، فانسحب واستعادت الحكومة المدينة. وعاود عامر الهجوم وحاصر المدينة وقطع خط التلغراف. فأرسلت الحكومة تعزيزات بقيادة صالح أغا الشايقي وفك حصارها. فتراجع عامر ولكنه ظل محافظاً على جماعته. ثم التحق بالمهدي في قدير.

وقام الشريف أحمد ود طه، من مشايخ الطريقة السمانية. برفع راية المهدية في شرق النيل بين رفاعة وأبي حراز رغم بعد الشقة بينه وبين المهدي في قدير. فقد كان على صلة بالمهدي قبل إعلان دعوته، لأنهما كانا ينتميان إلى طريقة صوفية واحدة. فانضمت إلى ود طه مجموعات من قبائل البطاحين والشكرية والجعليين والدناقلة. ويبدو من هذا الخليط أن الدعوة المهدية بدأت تشق طريقها خارج التكوينات القبلية. وانتصر ود طه على عدد من الباشبوزق، وعلى نجدة كانت قادمة من القلابات. فقام جقلر وكيل الحكمدار على رأس قوة نظامية تدعمها فرقة من الشكرية، وتمكن من هزيمة ود طه وقتل في المعركة وتشتت جمعه.

واندلعت حركة أخرى في أبي شوك بقيادة محمد زين التكروري، وانضم إليه رهط من قبيلة رفاعة الهوي. وانتصر عليهم جقلر. وكان المهدي قد بعث بالشيخ المضوي عبدالرحمن، وهو من خريجي

الأزهر وحفيد الصوفي الشهير الشيخ الإدريس ود الأرباب، ليقود الثورة في منطقة الدويم. ولكن المضوي هجر صفوف المهدي بعد رجوعه من قدير، وذهب إلى الخرطوم ليعلن كذب دعوة المهدي. فتولى قيادة الحركة من بعده الشيخ الصليحابي من فقهاء رفاعة الهوي. فجمع حوله بعض الأنصار في منطقة الجبلين وصادم بهم قوة الحكومة بقيادة السعيد بك الجميعابي وهزمها. فتحصن الجميعابي في الدويم فهاجمهم هناك ولكنه لم يستطع احتلال المدينة. وفي هذه الأثناء وصل أحمد المكاشفي من قدير، وحاول أيضاً احتلال المدينة دون جدوى. فاتجه إلى سنار التي كانت هي هدفه الأساس. وعيّن المهدي عبدالقادر الحميري، وهو من مشايخ السمانية، لقيادة أهله من عربان الدويم. ثم اندلعت ثورة أخري في غرب الجزيرة بقيادة فضل الله ود كرّيف من متصوفة المنطقة. وتمكن من قطع خط التلغراف. وانضم نفر من الناس إلى ود برجزب وهو من فقهاء اللحويين. وفي جهات الروصيرص خرج الحاج أحمد عبد الغفار من قبيلة كنانة ورفع راية المهدية.

كانت انتفاضات الجزيرة نموذجاً آخر للثورة المهدية. فهي حركات متفرقة ليس بينها تنسيق، مع أنها من منبع واحد ومنطقة واحدة. وقد سهل تشتتها ذاك مهمة الحكومة في القضاء عليها والحد من انتشارها، خصوصاً وهي قريبة من موقع السلطة المركزية في الخرطوم، حيث توجد قوة عسكرية مؤثرة. إلا أنّ تلك الحركات كانت بداية ناجحة للثورة. فقد أبرزت دعوة المهدية في المنطقة ونبهت الناس لوجودها، وكشفت القدرات الكامنة في النفوس. وأضعفت تلك الحركات هيبة الحكومة، وقدمت البديل العملي على مصادمتها والموت في سبيل ذلك الصدام. كما أن اندلاعها هنا وهناك شتت طاقة الحكومة العسكرية. ومع أن الحكومة استطاعت أن تحد من انتشارها، إلا أنها فشلت في إخمادها. وكان كل قيادات الحركة المهدية في الجزيرة من رجال الصوفية. ولعل مردّ ذلك إلى انتشار الطرق الصوفية بكثافة في المنطقة، والمكانة التي يتمتع بها رجالها، ومعارضتهم الصامتة للنظام. فالثورة المهدية في جانب من جوانبها تأكيد وترسيخ لمكانة الصوفية في البلاد. ولا شك أن نشأة المهدي في المنطقة واحتكاكه بقياداتها الصوفية وسمعته وسط جمهرة سكانها، جعلت دعوته تجد استجابة فورية وواسعة.

واندلعت الثورة المهدية في كردفان منذ مارس 1882. وكان المهدي ما فتئ يناشد أهلها ليخرجوا على الحكم التركي - المصري. فدعاهم إلى الامتناع عن دفع الضرائب وإلى قتل الأتراك. وكانت قبائل كردفان قد قاست كثيراً من الضرائب، حتى أخذت تصرخ وتضج. فما إن سمعت بدعوة المهدي حتى استجابت لها فوراً، وخرجت ثائرة يحكمها ترابطها القبلي ونزوعها إلى التمرد والاستقلال. وكان المكي ود إبراهيم، أحد مشايخ قبيلة حمر أول من استجاب لدعوة المهدي وهاجر إلى قدير. ثم عاد موفداً من قبل المهدي، وأخذ يستنفر أهله وخرج بهم ضد جند الحكومة. فهرب الكباشي

نظيم أفندي وجنوده الذين يقومون بجمع الضرائب، والتجأوا إلى مركز أبي حراز. وهناك انضم البديرية بقيادة شيخهم حامد ود السنجك إلى المكي وحاصروا المركز، فهرب نظيم وجنوده وسقط المركز في أيدي الأنصار، فكان أول مركز حكومي يسقط في أيديهم. وأثر سقوطه تأثيراً كبيراً على تفجير الثورة في كردفان. فخرجت قبائل الحوازمة والغديات، وساروا إلى البركة وهاجموها وحققوا انتصاراً عسكرياً مبكراً. إلا أن انشغال الأنصار بجمع الغنائم، مكّن جنود الحكومة من إعادة تنظيم أنفسهم وهزيمتهم. ولكن جنود الحكومة لم يواصلوا انتصاراتهم، بل انسحبوا وتحصنوا بالأبيض. ويعود السبب في ذلك إلى ضعف روحهم القتالية مع تفوقهم في الأسلحة النارية، وإلى إدراكهم أن الجو العام أصبح معادياً مما لا يسمح لهم بالبقاء في المراكز البعيدة.

وازدادت الثورة اشتعالاً في كردفان. فها هو الفكي المنّا إسماعيل الشيخ الصوفي لقبيلة الجوامعة، يقود نحواً من عشرين ألفاً من أهله ويهاجم حامية التيارة. وسقطت مدينة أسحف في شمال كردفان في يد أنصار المهدي. وخرج نفر من قبيلة الجوامعة بقيادة رحمة منوفل، وهو من أعيان أولاد رحمة أحد فروع الجوامعة، وأعلنوا انضمامهم للمهدي. وجاء عبد الله ود النور، أحد زعماء العركيين، موفداً من قبل المهدي لينسق انتفاضات كردفان في مجرى واحد. فهاجم مدينة بارا، وهي ثاني مدينة في كردفان. ثم سقطت مدينة التيارة، فلم يبق في يد الحكومة إلا الأبيض وبارا.

واندلعت الثورة في دارفور بقيادة مادبو ود علي زعيم قبيلة الرزيقات. وكان مادبو قد هاجر إلى المهدي في قدير واشترك في المعركة ضد الشلالي. ثم بعثه المهدي أميراً على دارفور. فجمع حشداً من قبيلته وهاجم حامية شكّا، وقتل نفراً من جنودها خرجوا لملاقاته، وغنم سلاحهم ودعم به قوته العسكرية. فلما علم سلاطين مدير دارفور بالخبر، جمع قوة وسار صوب مادبو. وكانت بينه وبين مادبو علاقة ودية. فكتب له مادبو يقول: "إن البلاد كلها أصبحت في يد المهدي والأجدر بك أن تسلم فتسلم وإلا فلا بد من محاربتك وإن كنت صديقي". فلم يستجب سلاطين. وعندما وجد أن قوة مادبو تفوقه كثيراً عاد إلى دارا ليقوّي جيشه. ورجع مرة ثانية يقصد مادبو. وكان مادبو قد نصب له كميناً في أرض شائكة موحلة على الطريق تسمى أم وريقات. فدارت بينهم معركة في أكتوبر 1882، انهزم فيها سلاطين وعاد بفلول جيشه إلى دارا. كانت تلك بداية الثورة المهدية في دارفور.

توضح أحداث الثورة في تلك المرحلة الأولى من انفجارها، أنها لم تعد حركة قابعة في قدير تنتظر الحملات التي ترسلها الحكومة ضدها فتصدها عن نفسها. لقد بدأت الثورة تمتد إلى خلايا المجتمع بدرجات متفاوتة. وفجر تلك الحركات وقادها مجموعات من أهل كل منطقة، وقادها شخصيات ذات وزن ديني وقبلي. وحرص المهدي أن تكون الثورة في كل منطقة من شأن

أهلها وقياداتهم. وكانت تلك الحركات على ضعفها وتشتتها، حماية للمهدي وصحبه في قدير. كما بددت جهد الحكومة العسكري. وأوضحت لها أن الجماعة المحتمية في قدير لها جذورها الممتدة في مناطق البلاد المختلفة.

2 - عبد القادر حلمي ومواجهة الثورة عسكرياً ودعائياً

بينما كانت الثورة تتفجر هنا وهناك، وصل عبد القادر باشا حلمي إلى الخرطوم في مايو 1882 ناظراً لوزارة السودان وحكمداراً لعموم البلاد. وهو ضابط مؤهل من جماعة العرابيين، تلقى تدريباً في فرنسا. فبدأ في مواجهة الثورة إدارياً وعسكرياً ودعائياً. فأخذ يطبق الأساليب العسكرية الحديثة. فحصّن الخرطوم بالذات مباني الدولة الرئيسة. وكانت تحصيناته هي الأساس الذي اعتمدت عليه المدينة في مقاومة الحصار فيما بعد. واستدعى ثلاثة فصائل عسكرية من الشرق لتقوية التحصينات، ودعمها بثمانية آلاف من الجنود غير النظاميين. وكوّن ثلاثة فصائل من الجنود السود. وطلب المزيد من التعزيزات من مصر، ولكن حكومة العرابيين لم تتمكن من إرسالها فوراً، فلم تصل إلا في نهاية 1882. وكان يشرف بنفسه على التدريبات العسكرية. وطبع كراسة بتلك التدريبات وزعها على الجنود. وخاطب كل حملة قبل خروجها لمواجهة تحركات المهدي. وأعدم بعض المواطنين الذين اتضح عدم ولائهم للحكومة. أدت تلك الإجراءات إلى خلق استقرار نسبي في الخرطوم والجزيرة وما تاخمهما.

بعد أن وصلته التعزيزات من مصر، قاد عبد القادر بعض الحملات العسكرية ضد الأنصار. فتحرك في يناير 1883 إلى المسلمية وأقام معسكراً في عبود، ومنه هاجم فضل الله ود كريف وهزمه. ثم طلب تعزيزات من الكوة، وجمع قوته في واد مدني تدعمها خيالة الشكرية بقيادة عوض الكريم أبوسن. وهاجم ود المكاشفي في سقدي موية غرب سنار، وهزمه ودخل سنار منتصراً. واتجه جنوباً ضد الحاج عبد الغفار وهزمه قرب الروصيرص.

خففت تلك الحملات وطأة الخطر مؤقتاً على النيل الأزرق وحدّت من تحركات الأنصار. ولكن عبد القادر لم يستطع القضاء عليها وما باستطاعته ذلك. فالجهد العسكري النظامي لايمكنه القضاء على ثورة شعبية تتخذ من حرب العصابات منهجاً لها. فرأى أن يواجه الثوار بالدعاية المضادة.

فكلف مجموعة من العلماء المرتبطين بالحكومة بالكتابة ضد المهدي، وذلك دعماً لمنشور السلطان العثماني في تكذيب دعوة المهدي، ودعماً لفتوى علماء الأزهر ببطلانها. فألف الشيخ محمد شريف

نور الدائم قصيدة في هجاء المهدي، مستغلاً مكانته الصوفية وسط جمهرة أهل السودان. فذكر فيها أن المهدي أقام لديه منخرطاً في سلك الطريقة مطيعاً خاضعاً. ثم عدد بعض صفات المهدي في الزهد، إلى أن قال:

إلى الخمس والتسعين أدركه القضا على ما مضى من سالف العلم بالشر

بصحبة شيطان من الجن آيس وشيطان أنس وافقاه على الضر

فقال أنا المهدي فقلت له استقم فهذا مقام في الطريق لمن يدري

فهو يقول إن دعوة المهدي من فعل الشيطان. ولكن كم من أهل السودان ممن ساروا خلف المهدي اطلع على تلك القصيدة، وأي أثر معاكس كان يمكن أن تحثه لديهم إذا اطلعوا عليها؟ وقد كتبت باللغة العربية الفصحى مما جعل انتشارها محدودا. ولعلها كتبت لإرضاء ذوي الشأن.

وكتب الشيخ الأمين الضرير مميز العلماء، رسالة بعنوان "هدى المستهدي إلى بيان المهدي والمتمهدي"، ذهب فيها إلى أن المهدي من الخلفاء العادلين، وهو يأتي في إطار الشرعية عند خلو منصب الخليفة وذلك باتفاق أهل الحل والعقد. ثم يقول إن خليفة المسلمين السلطان عبد الحميد انتخب بالوجه الشرعي بدعم أهل الحل والعقد. ويتحدث عن تحريم الخروج على الإمام، ويرى أن من يخرج عليه يجب مقاتلته استنادا إلى القرآن والحديث. ثم يقول إن الخديوي توفيق تولى السلطة من أبيه شرعياً وهو جدير بالولاية. ولذلك فالمهدي خارج عن ولي الأمر. أما عن دعوى المهدي بأن الأمر جاءه في حضرة نبوية، فيقول إن الرؤيا لا يقوم عليها أمر ديني.

ويبدأ المفتي شاكر الغزي رسالته بقوله: "الحمد لله الذي جعل السلطنة سراً من أسرار الألوهية وفرضاً من الفروض الشرعية الدينية، وجعل لزوم طاعتها فرضاً لازماً وأمراً واجباً". وأكد وجوب تلك الطاعة مستنداً على الآيات القرآنية والأحاديث. فمن عصى الله مات ميتة جاهلية. ويقول إن فكرة المهدي المنتظر مجرد وهم وليس لها سند ديني. ولا يرى ضرورة لظهور المهدي لأن الناس "في رغد من العيش آمنين مطمئنين، وملاذ وملجأ العامة موجود وهو ولي النعم الخديوي العظيم". ثم نبه الناس إلى سطوة الحكومة وقدرتها على تشكيل مزيد من القوات. وناشد أنصار المهدي إلى العودة للدين وذلك بطاعة السلطان والحكومة.

وأصدر القاضي أحمد الأزهري رسالة بعنوان: "النصيحة العامة لأهل السودان عن مخالفة الحكام والخروج عن طاعة الإمام". ولم تخرج أفكاره عن جوهر الرسالتين السابقتين، إلا أنه ركز على المقارنة بين محمد أحمد المهدي وما ورد عن المهدي المنتظر من شروط. وساق أحد عشر دليلاً للمهدي المنتظر. وخلص إلى أن محمد أحمد غير مستوف لها.

كان أثر تلك الدعاية محدوداً. فهي تدافع عن النظام خارج مجرى الأحداث بل خارج مجرى التاريخ. وما استطاعت أن تفهم المشاعر المتمازجة التي دعت بالناس للخروج على الحكم التركي ـ المصري، وإنما اعتمدت على الدفاع عن النظام دفاعاً فجاً يقوم على شرعية السلطان العثماني. كما أن منهجها الذي يأخذ بالظاهر، يختلف عن منهج المهدي الباطني، مما جعلها عاجزة عن النفاذ إلى صفوف أهل البلاد الملتفين حول قيادتهم الصوفية. فما كان الصراع الذي تفجر إلا صراعاً بين منهجين في الإسلام. وكان على تلك الدعاية أن تشق طريقها وسط كرامات المهدي وشخصيته الصوفية التي لها حضورها الآسر بين الناس وتحظى باحترامهم. وكان أسلوبها الذي كتبت به بعيداً عن مناخ الناس النفسي.

وبينما كان عبد القادر حلمي يواصل جهوده في السودان كانت الأحداث في مصر تتصاعد بخطى حثيثة نحو الأزمة. فقد بدأ العرابيون يشعرون بدنو الخطر الاستعماري، فبدأوا في تجميع صفوفهم في مصر بدلاً من تشتيتها. فعارض أحمد عرابي بوصفه وزيراً للحربية إرسال أي جندي للسودان قائلاً: " بسبب أن الموجود والحالة هذه على قدر الضروري لتوطيد الأمن الداخلي". واكتفى بإرسال خمسماية بندقية بذخيرتها. وفي سبتمبر 1882 هزمت الثورة العرابية واحتل الإنجليز مصر. فدخلت بريطانيا طرفاً ثالثاً في أحداث السودان وقبل أن تستبين معالم طريقها وترسم لها سياسة نحو السودان، تصاعدت أحداث الثورة المهدية وانتقلت إلى مرحلة الهجوم.

3 - سقوط الأبيض و احتلال كردفان

أدرك المهدي ضعف النظام عسكرياً وعجزه عن التصدي للثورة. واستغل الأزمة التي نشبت في مصر بعد احتلال الإنجليز لها. فانتقل من الدفاع إلى الهجوم. وكانت كردفان هدفه الأول. فقد بلغ فيها نشاط الأنصار مدى بعيداً، إذ احتلوا أغلب حامياتها وحاصروا أهم مدينتين فيها هما بارا والأبيض. كما تمركزت قوة المهدي في قدير التي تقع ضمن مديرية كردفان. فقرر الزحف على الأبيض. وفي يوليو 1882 غادر برهطه جبل قدير. ولم يأخذ معه الأسلحة النارية التي غنمها. وكان يهدف من ذلك أن يعتمد أنصاره على أساليب القتال التي ألفوها، وأن يعتمدوا على عقيدتهم المهدوية، ويرسخ فيهم الاعتقاد بأن جيوش المهدية لا تنصر بالسلاح ولا تقهر به.

وفي سبتمبر عسكر المهدي في كابا على بعد سته أميال جنوب الأبيض. وتعززت قوته بانضمام عبد الله ود النور إليه. ثم استدعى المهدي المنا إسماعيل من التيارة وعسكر بحشده في خور طقت شمال شرق الأبيض. وأرسل المهدي إلى محمد سعيد حاكم كردفان رسولين يطلب منه التسليم.

فارتكب الحاكم نفس الخطأ الذي ارتكبه الشلالي، إذ أعدم الرسولين أمام الجنود عقاباً لهما لاستخفافهما بأمر الحكومة. وتحمل الرجلان العذاب بثبات واستقبلا الموت ببسالة. ثم تسلل جماعة من أعيان الأبيض سراً والتقوا بالمهدي في معسكره، وعلى رأسهم الياس باشا أم برير وحاج خالد العمرابي محمد باشا إمام وجورج اصطمبولية. وأطلعوه على أحوال المدينة. وفي داخل الأبيض التف جماعة أخرى من أعيانها حول الحكومة، وأيدوا قرار الحاكم بتحصينها والدفاع عنها. فتم استدعاء تعزيزات من بارا. وحفروا خندقاً خارجياً عززوه بآخر داخلي. وشددت التحصينات على المنشآت الحكومية. وأدت تلك الإجراءات إلى خلق جو من القلق وسط سكان المدينة، فاندفعوا يخزنون المؤن وارتفعت حالة الترقب والقلق بينهم. وأخذت مجموعات منهم تتسلل من المدينة وتنضم إلى المهدي يتقدمهم الياس أم برير والعمرابي وود صالح سوار الدهب ومحمدين ود العريق سر تجار الأبيض، وهؤلاء هم قيادات المجتمع التجارية والدينية.

وفي فجر الجمعة الثامن من سبتمبر 1882، شنّ المهدي هجوماً شاملاً على الأبيض بقوات بلغت نحواً من خمسين ألف مقاتل. وصمدت المدينة للهجوم الذي كان يتدفق عليها في أمواج متتالية. فكانوا كلما قتلوا جماعة تبعتها أخرى. ولعب الجهادية دوراً حاسماً في الدفاع عن المدينة وبلغ عدد قتلى الأنصار نحواً من عشرين ألف، من بينهم قاضي الإسلام أحمد جبارة وإخوة المهدي محمد وعبد الله. وكان رأي أحمد دفع الله أن تواصل الحملة مطاردة الأنصار المندحرين. ولكن المدير لم يستصوب الخطوة، خشية أن يقوم المنّا إسماعيل باغتنام الفرصة ومهاجمة المدينة وربما احتلها.

كانت "واقعة الجمعة" أول هزيمة للمهدي. وأحدثت اضطراباً في صفوفه. ولكنها أعطته أيضا دروساً قيّمة. فقد أشار عليه بعض أتباعه بالتراجع إلى قدير لتنظيم صفوفه وإعادة الكرة. ولكن مجموعة جلابة الأبيض، أشاروا عليه بمحاصرة المدينة وإرغامها على التسليم، فأخذ برأيهم. وتحرك بركبه إلى الجنزارة في ضواحي الأبيض وفرض حصاراً صارماً على المدينة. وتم في نفس الوقت حصار مدينة بارا. وغدا الحصار من أساليب الحرب التي أتقن المهدي استعمالها في المستقبل. ونزولاً على نصيحة مستشاريه من الجلابة، أحضر الأسلحة النارية التي تركها في قدير. فقد فرضت معركة الجمعة ضرورة إحضار تلك الأسلحة والتدريب عليها. فتكونت قوة عسكرية تجيد استعمال السلاح الناري عرفوا بالجهادية. وهم حملة السلاح الناري من الجنود المحترفين من الأصل الزنجي، الذين كانوا في خدمة الحكم التركي - المصري، ثم أخذوا يلتحقون بالمهدي تباعاً إثر كل انتصار يحرزه. وأوكل المهدي إلى حمدان أبوعنجة أمر قيادتهم. وهكذا برزت في جيش المهدي قوة ضاربة لعبت دوراً حاسماً في مجرى الثورة المهدية.

أدى الحصار إلى تدهور الأوضاع في الأبيض وبارا. فتناقصت المؤن ووصلت الحالة مرحلة المجاعة. فأرسل الحكمدار نجدة من الخرطوم بقيادة علي بك لطفي. ولكن الأنصار دفنوا الآبار في طريقها، فوصلت مشارف بارا منهوكة القوة. فهاجمها المنا إسماعيل ورحمة محمد منوفل، ولم يتمكن إلا بعض فلولها من دخول بارا. وفي السادس من يناير 1883، استسلمت مدينة بارا. ولكن قائدها النور عنقرة رفض التسليم إلى المنا خشية من سوء معاملته. فأرسل لهم المهدي القائد عبد الرحمن النجومي. وأقسمت الحامية الولاء للمهدية. وأصبح النور عنقرة من أبرز قواد المهدية.

وتفاقم الوضع في الأبيض. فتصاعدت أسعار الذرة إلى أرقام خيالية، حتى انفرط عقد الأمن. وأدى استسلام بارا إلى تدني الأوضاع فيها إلى درك سحيق. وفي الخامس والعشرين من يناير 1883، استسلمت مدينة الأبيض ودخلها المهدي منتصراً وصلى في مسجدها. ثم تبعته جحافل الأنصار، الذين انطلقوا في المدينة التجارية العريقة باحثين عن الغنائم. وكانت حمى البحث عن الغنائم قد بدأت قبل سقوط الأبيض، عندما كان الأنصار يعترضون طريق الهاربين منها للانضمام للمهدي ويأخذون الثمين من أموالهم وممتلكاتهم، مما اضطر المهدي لتعيين قوة لزجرهم. ثم بدأ الجمع المنظم للغنائم، فتكدس بها بيت المال. ومنح المهدي قيادات المدينة وجنودها العفو.

وقام محمد سعيد مدّير كردفان بإخفاء ثروته، ولكن خادمه كشف عن مكانها مما هز مصداقيته أمام المهدي. كما اكتشف المهدي رسالة سرية بعثها محمد سعيد إلى الخرطوم ووقعها معه كبار قادته ومساعديه، شرح فيها ظروف استسلام المدينة. فقرر المهدي معاقبتهم. فأرسل محمد سعيد إلى الشيخ إسماعيل الدلندوك شيخ الغديات الذي قام بإعدامه. وأرسل أحمد دفع الله إلى مادبو الذي أعدمه أيضاً. أما سكان الأبيض فقد عوملوا برفق. وتم تنظيم المسيحيين الأجانب (المسلمانية) تحت قيادة جورج اصطمبولية التاجر السوري. وأضيف الجهادية إلى حمدان أبو عنجة. ووضع الجند المصريين تحت قيادة حسن حسين وهو مولّد.

كان لسقوط الأبيض نتائج بالغة الأهمية. فقد أصبح المهدي يسيطر على مدن كردفان وبواديها. وتحولت الأبيض إلى عاصمة للدولة الجديدة. وفرض هذا الوضع على المهدي أن يتصدى لتطوير أسس الحكم الذي اتخذ شكلاً جنينياً في قدير. فتطور بيت المال تطوراً كبيراً. وأصبحت في قبضة المهدي أسلحة مؤثرة، تتكون من 16400 بندقية وثلاثة عشر صاروخاً. وبلغ عدد الجهادية خمسمائة. وكان سقوط الأبيض بداية النهاية للحكم التركي - المصري في دارفور وبحر الغزال، فلم يعد أمام الحاميات هناك إلا أن تسلم، أو ترقب بصيص أمل يأتي بنجدة من الخرطوم، أو تنهار الدولة المهدية التي تأسست في كردفان. وأدى ذلك الانتصار إلى تصاعد الثورة الشعبية في

أنحاء السودان. فذاك عثمان دقنة يأتي ساعياً من أقصى الشرق إلى الأبيض، فتنفتح بمجيئه صفحة الجهاد المهدوي في تلال البحر الأحمر. وتصاعد نشاط الثورة في دارفور بقيادة مادبو، وانحصرت حاميات الحكومة خلف أسوار المدن تنتظر مصيراً لا تستبين أفقه. وبدأت رياح الثورة تهب على مناطق بربر والقضارف. وأدى كل ذلك إلى انفتاح الطريق أمام المهدي للزحف شمالاً نحو الخرطوم. ولكن قبل تنفيذ تلك الخطوة، حدثت تطورات شكلت مرحلة جديدة في تاريخ الثورة المهدية.

الفصل الرابع

الثورة المهدية في مواجهة بريطانيا

1 - الاحتلال البريطاني يواجه الثورة المهدية

أدى احتلال بريطانيا لمصر منفردة إلى خلل في توازن القوى العالمي. وربما أدى ذلك الاحتلال إلى عزلتها إذا نجحت الدبلوماسية الفرنسية في تجميع الدول الأوربية خلفها. فواجهت بريطانيا خطر ذلك الاحتمال بدبلوماسية مضادة. فأعلنت أن احتلالها لمصر إجراء مؤقت لوقف الفوضى، وإعادة ترتيب الأوضاع، وتهيئة الجو لحكومة الخديوي لتتمكن من حكم البلاد. وأكدت أنها سرعان ما تنسحب عندما تستتب الأوضاع. وعندما واجهت مشكلة السودان عالجتها في إطار تلك الدبلوماسية. فاعتبرتها مشكلة مصرية وستقوم بريطانيا بمساعدتها على حلها. فهي لا تريد أن تتدخل تدخلاً سافراً في السودان يتناقض مع إعلانها بأن احتلالها لمصر إجراء مؤقت. ولكن النظرة البعيدة المدى للسياسة البريطانية تضع السودان ضمن دائرة نفوذها مستقبلاً. بل إن احتلال مصر دون احتلال السودان، يهدد الوجود البريطاني في مصر بالنسبة لمنابع النيل. كما أن احتلال دولة أوربية أخرى لأي جزء من السودان، سيقف حجر عثرة أمام تحقيق حلم بريطانيا الاستعماري بإقامة مستعمرات عبر القارة الإفريقية تمتد من القاهرة حتى مدينة الكاب. فكان على بريطانيا مواجهة هذا الموقف المعقد بدبلوماسية بارعة.

ومما زاد من تعقيد الوضع في السودان بالنسبة لبريطانيا، أنه لم تعد بالبلاد حاميات عسكرية يمكن بها مواجهة الثورة الظافرة. كما أن الجيش المصري - جيش عرابي - قد هزم في التل الكبير وسرّحت البقية الباقية منه. فلم يعد في مصر قوة عسكرية مؤثرة ما عدا جيش الاحتلال البريطاني. ولكن بريطانيا لا تستطيع التدخل في السودان بذلك الجيش، لأنها أعلنت أن احتلالها مؤقت. فمثل ذلك التدخل قد يفجر لها الوضع لا في السودان بل في مصر. ولعل ذلك الموقف البريطاني المتردد هو الذي دفع عبد القادر حلمي ليطلب في نهاية عام 1882 إعفاءه من منصبه، لعجزه عن مواجهة الأحداث، وقال: "إن تكامل حضور العساكر اللازمة سيأخذ وقتاً طويلاً، ولهذا السبب ستتسع الحركات الحاصلة بهذه الجهات. وأن تلك الحركات لا يمكن إطفاؤها إلا بوجود العساكر الكافية". ولم تستجب الحكومة لطلبه لأنها عاجزة، ولأن الإدارة البرطانية الجديدة كانت تدرس الوضع في السودان في بداية عهد احتلالها.

وكان على البريطانيين أن يقفوا على أحوال السودان قبل أن يقرروا في أمره. فأرسلوا الكولونيل استيوارت ومعه مسادليه المدير السابق لدارفور إلى السودان، لتقديم تقرير عن أوضاعه. بدأ استيورت منذ وصوله سواكن يبحث عن أوضاع السودان. فأخذ يسأل عن القوات الموجودة في مواني البحر الأحمر وعددها وجنسيتها وأسلحتها. ثم سأل عن القبائل ومشايخها والضرائب المقررة عليها. وأثارت أسئلته شكوك الحكمدار ومن معه من المساعدين. فاتصل بالخديوي مستفسراً عن طبيعة المهمة التي يقوم بها استيورت، والتي لا علم له بها. وذكر للخديوي أن "الضابط البريطاني يريد الوقوف على جميع أحوال البلاد الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية. بل بدأ يقدم النصائح حول التحركات العسكرية إذ اقترح استبدال الجنود في بعض المواقع بجنود من مصر". وذكر أنه نصحه بأن تدخله في الأمور العسكرية في مواجهة حركة دينية قد يفتح بابا جديدا لتأييد المهدي. فأبلغت الحكومة المصرية الحكمدار بأن يمده بالمعلومات التي يطلبها، ولكن عليه أن يضعه تحت المراقبة ويبعث بأخباره سراً إلى القاهرة. ثم أبلغت الحكمدار بعد ذلك بأن مهمة استيورت تنحصر في التجسس فقط على أحوال المهدي وأحوال السودان، وطلبت منه مساعدته وأن يحرق البرقية السابقة الخاصة بمراقبته سراً.

وضع استيورت في نهاية مهمته تقريراً يعرف باسم "تقرير استيوارت". وهوعبارة عن دراسة مفصلة عن السودان، شملت تاريخه وجغرافيته وقبائله واقتصاده والثورة المهدية ألخ. إنه وثيقة شاملة بالغة الأهمية لأي قوة سياسية تريد أن يكون لها مستقبل في السودان. كما يوضح المنهج العلمي الذي تنتهجه بريطانيا في سياستها مع المستعمرات. ولا شك أن حذر الموظفين المصريين في السودان وريبتهم كان على حق. ويوضح تراجع الحكومة المصرية عجزها عن اتخاذ القرار المستقل بعد الاحتلال البريطاني. هكذا تراجعت مصالح مصر لتتقدم عليها مصالح بريطانيا. إن مهمة استيوارت والملابسات التي صاحبتها والنتائج التي تمخضت عنها، تشكل بدايات النشاط الاستعماري البريطاني في السودان.

أصبح تقرير استيوارت الأساس الذي اعتمدت عليه بريطانيا في تحديد منهجها في التعامل مع السودان. وقبل أن يصلها التقرير مكتملاً، فرضت على الحكومة المصرية إنهاء خدمة عبد القادر حلمي في ديسمبر 1882. فكيف نفسر هذا الاستدعاء المفاجئ الذي أنهى خدمة ذلك الإداري والقائد العسكري المقتدر؟ إن التفسير يتم في إطار الدبلوماسية البريطانية نحو السودان. تريد بريطانيا أن يكون لها نفوذ في السودان، وأن تصبح هي التي تقرر في أموره. ولكنها تريد أن تقوم بذلك الدور بواجهة مصرية. ولا يمكن تنفيذ هذا المخطط مع وجود حكمدار قوي الشخصية وواسع النفوذ وله

خلفية عرابية. وجاءت التعيينات اللاحقة في المناصب القيادية في السودان من البريطانيين ـ هكس ثم غردون، لتؤكد مرامي تلك السياسة.

وتزامن احتلال بريطانيا لمصر مع احتلال المهدي للأبيض وسيطرته على كردفان، فازداد الموقف تعقيداً. وبدأ القلق يساور الإدارة البريطانية إذا ما زحف المهدي بجيوشه شمالاً. فكان لا بد من اتخاذ الحيطة. ورأت أنه إذا ما أنزلت هزيمة بالمهدي، فإن ذلك سيعزز من موقف الخديوي أمام البرجوازية المصرية، وربما شفع له عودته إلى السلطة محمول على أكتاف الجيش البريطاني. ولكن أي تدخل في السودان يحتاج إلى قوة عسكرية. ولا يوجد في مصر جيش نظامي بعد تسريح جيش عرابي. ولا تستطيع بريطانيا إرسال جيش إلى السودان، وتريد في نفس الوقت أن تعالج الموقف العسكري المتردي في السودان. شكلت تلك التعقيدات الخلفية التي قادت إلى إرسال حملة هكس.

2 - حملة هكس ومعركة شيكان (9)

قررت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر تجميع فلول الجيش العرابي وإرساله إلى السودان تحت قيادة مصرية ـ بريطانية مشتركة. على أن يتم دعمه بأسلحة فعالة. فعين علاء الدين باشا صدقي حكمداراً، وسليمان نيازي باشا الضابط الشركسي المتقاعد قائداً للجيش، والكولونيل البريطاني المتقاعد وليم هكس رئيساً للأركان يعاونه مجموعة من الضباط الأوربيين. واعتبر هكس ومساعدوه في خدمة الحكومة المصرية. ولكن مصر كانت تحتلها بريطانيا وهي صاحبة الشأن الأول فيها. وسلمت لهكس الشفرة التي كان يتصل بها استيورت مع الحكومة البريطانية. وكان هكس منذ تعيينه على اتصال وثيق مع السير إفلين وود سردار الجيش المصري من كبار السياسيين البريطانيين وبوزارة الخارجية البريطانية.

نشب صراع منذ الأيام الأولى بين نيازي وهكس. لم يكن هكس ليقبل الانقياد لضابط شركسي متقاعد غير بريطاني. وما كان نيازي على استعداد ليتنازل عن ممارسة سلطاته. ولعل اختيار ضابط كبير في السن مثل نيازي، قصد منه إظهار عجزه عن العمل العسكري. فكانت النتيجة الطبيعية لذلك الصراع إقصاء نيازي. فنقل في يوليو 1883 محافظاً لشرق السودان. وأصبح هكس قائداً للجيش يعاونه في رئاسة الأركان ضباط أوربيون. وأصبح علاء الدين ضابطاً إدارياً وسياسياً للجيش. ولأن البلاد في حالة حرب، فإن السلطة الفعلية كانت في يد القائد العسكري.

وهكذا أصبح الضابط البريطاني في مركز السلطة الفعلية، وأصبح لبريطانيا النفوذ الفعلي في السودان بواجهة مصرية.

تكون الجيش الذي تجمع في الخرطوم من 3800 من المشاة، و500 خيالة، و800 شايقية، ويصحبه 2000 من الخدم، و550 من الجمال لحمل المؤن. وشملت أسلحته ستة مدافع كروب، وعشرة مدافع جبلي، وستة مدافع نوردنفولد، وستة مدافع متراليوز رشاشة، وثمانية صواريخ. هذا بجانب البنادق. فكانت الحملة من ناحية العدة والعتاد "مربعاً فولاذياً" يفوق قوة المهدي. وكان هكس مفتوناً بجيشه، حتى أنه صرح في الخرطوم مزهواً بأن السماء إذا سقطت سيرفعونها بأسنة رماحهم وإذا اهتزت الأرض ثبتوها بأقدامهم. وكان يحلم أن يمنح لقب سير وتصبح زوجته "الليدي هكس". وتوقع إذا حدثت مواجهة مع العدو أن ينتهي الأمر في سبتمبر. وكشفت خطاباته التي كان يبعثها لزوجته تباعاً عن نواياه العسكرية وثقته في جيشه وتصميمه على إنزال هزيمة قاصمة بالمهدي وتحقيق نصر يكون قلادة فخر له.

وهناك من يقول إن الحملة ضعيفة الإعداد وروح جنودها المعنوية منخفضة. وقد يكون هذا الزعم صحيحاً بالنسبة للمرحلة الأولى التي جمع فيها جنود الجيش العرابي المسرحين من قراهم قسراً وأرغموا على السفر إلى السودان. ولكنهم عندما وصلوا إلى السودان واقتحموا ميدان القتال، لم يبق أمامهم سوى الحرب أو الموت. وكان السلاح الذي بأيديهم عاملاً حاسماً في ترجيح كفتهم على جند المهدي. وهناك حالات فردية لبعض الجنود الذين هجروا صفوفهم وانضموا للمهدي، ولكنها حالات فردية لا تشكل سمة عامة لذلك الجيش.

بدأ هكس منذ وصوله الخرطوم في تدريب جنوده وتأهيلهم للمعركة المرتقبة ورفع الروح القتالية بينهم. وأخذ يستحث الحكومة في مصر لتزويده بالمؤن والجمال اللازمة. ومكث خمسة أشهر في تنفيذ تلك الخطوات. وفي تلك الأثناء قام ببعض النشاط العسكري في المناطق القريبة من الخرطوم. فقاد في أبريل 1883 حملة ضد تجمعات الأنصار في المرابيع جنوب الجزيرة أبا، وهزمهم وقتل قائدهم أحمد المكاشفي. وجاء بعض زعماء القبائل في المنطقة مسلّمين. وأدت تلك المجهودات إلى خلق أفق زاهي مفعم بالأمل، فخبا أمامه كل ما كان مخيماً من شكوك ومخاوف.

تجمعت الحملة في الدويم لتبدأ زحفها نحو الأبيض. واتضح منذ البداية أن هناك قيادتان للحملة مصرية وبريطانية، وأن بينهما خلافات في مناهجهما العسكرية. ولم تكن هناك حدود فاصلة تحدد المسؤولية القيادية بشكل صارم، وهو أمر أساس بالنسبة لجيش مقدم على معركة. نشب أول خلاف حول الطريق الذي تسلكه الحملة من الدويم. كان رأي هكس أن تسير الحملة

رأساً إلى بارا في اتجاه الغرب ثم تتجه جنوباً إلى الأبيض. وهذا طريق قصير يبلغ طوله 135 ميلاً، ويمر بمنطقة الكبابيش المتعاونة مع الحكومة. واعترض علاء الدين على الطريق لانعدام المياه فيه. واقترح أن تسير الحملة جنوباً إلى الرهد حيث يمكن استغلال خور أبو حبل الموسمي، ثم تتجه شمالاً نحو الأبيض. وهذا الطريق أطول من الأول يبلغ طوله 250 ميلاً ويمر بمنطقة قبائل الجوامعة والغديات الموالية للمهدي. ووقع الاختيار على الطرق الأخير لوفرة مياهه.

في 27 سبتمبر تحرك المربع الفولاذي من الدويم تتوسطه جمال المؤن والذخيرة. وعند أول محطة للتوقف في شات، اختل انضباط الحملة، مما أدى إلى نشوب صراع بين هكس وحسين بك أعلى الضباط المصريين رتبة. ثم برز خلاف آخر حول خط التموين. فبينما يرى هكس إقامة محطات على طريق الحملة لتحمي خط تموينها وتراجعها، اعترض علاء الدين لأن مثل هذه المحطات ستكون فريسة سهلة لجيش المهدي والقبائل المتحالفة معه. وأخذ برأي علاء الدين.

أما المهدي فقد بدأ يستعد للقاء الحملة منذ أن علم بتحركها. فانتقل بجيشه خارج الأبيض وأقام معسكراً للتدريب. فالسلاح الناري يحتاج إلى رفع الروح القتالية لمجمل جيشه. وتواصلت الاستعدادات حتى وقت ملاقاة الحملة. ثم بعث المهدي بحملة استطلاعية لمعرفة طبيعة الجيش الغازي، وسحبه بعيداً عن النيل إلى داخل كردفان. فكانت مهمة الحملة الاستطلاعية مناوشة جيش هكس وقطع خطوط إمداده ومتابعته كالظل. كما تم ردم الآبار في طريقه وإخلاء القرى التي سيمر بها. فأصبح الجيش يسير في أرض يباب، وهو ما يسمى بتكتيك الأرض المحروقة. وكتب المهدي منشوراً استنسخت منه بضعة آلاف وألقيت في طريق الحملة. وعندما علم هكس بأمر المنشور، أمر بجمعه من أيدي الجنود وإحراقه. واستمرت الحملة تسير وسط ظروف سلبية تحيط بها وهي تتوغل في أرض كردفان.

قدم المؤرخ العسكري عصمت زلفو في كتابه "شيكان" وصفاً لمسيرة ذلك الجيش والمعركة التي انتهت بإبادته. فقال إن المهدي رفض أن يحارب معركة دفاعية حول الأبيض لا تتناسب مع تسليح غالبية جنوده بالسلاح الأبيض، ولا مع طبيعتهم الوثابة المتعطشة للهجوم. فقرر أن يتخذ المبادرة بهجوم شامل على أرض وظروف مناسبة، وعلى مسافة من التشكيل العسكري لمربع هكس تمكنه من الوثبة عليه في اللحظة الحاسمة. ويرى أن قرار المهدي بالخروج من الأبيض فيه روح المغامرة المحسوبة التي تبرز دائماً في خططه العسكرية، إذ أن خروجه من المدينة قد يجعلها فريسة سهلة لهكس إذا ما استطاع الإفلات من المهدي وأسرع الخطى نحوها.

ثم وضع المهدي الترتيبات الأخيرة للمعركة. أولاً، أن يحرم هكس من الاستيلاء على مورد مياه وفير يتخذه موقعاً دفاعياً طويل المدى. فكان عليه أن يمنعه من احتلال مورد الماء في البركة. ولهذا اضطر لتغيير تحركات جيشه في أقل من أربع وعشرين ساعة، حرك خلالها نحواً من عشرين ألف مقاتل. ثانياً، أن يختار المكان والزمان المناسبين للمعركة. فوقع اختياره على وادي شيكان، وهو اختيار موفق "للدرجة التي تجعل المرء يشك أن الطبيعة نفسها قد ساهمت في تهيئة المسرح لتلك الملحمة. فهو واد كبير وفسيح تحفه الغابات من الجانبين وينتهي بغابة كثيفة تسد منفذه. إنه بقعة الأرض الوحيدة المكشوفة التي تعطي جيشه حرية الحركة والمناورة بكل الجهات بهدف الإبادة الكاملة لجيش العدو.

وتبلورت اللمسات الأخيرة للمعركة في ثلاث خطوات. الأولى أن يقوم الجهادية بقيادة حمدان أبو عنجة قبيل المعركة بقصف الحملة ليلاً قصفاً مركزاً لكسر روح المقاومة بين جنودها. ونفذ الجهادية تلك المهمة تنفيذاً محكماً. فبات جنود الحملة في سهر وقلق طوال ليال ثلاث. والثانية أن تختفي مجموعة من الجنود في طريق الحملة، حتى إذا ما أصبح الخندق وسط المربع خرج عليهم جماعة المهدي وفاجأوهم. وهذه خطوة انتحارية هدفها أن تشغل جنود العدو مؤقتاً عن الهجوم الشامل الذي يعقب*تلك الخطوة مباشرة. الخطوة الثالثة الهجوم من ثلاثة محاور، فتنطبق الكماشة على جيش هكس بأكمله.

ويختتم زلفو تحليله لمخطط المهدي قائلاً: "على مدار تاريخ الصراع البشري المسلح وحتى يومنا هذا، لازال الصدام الهائل الذي احتدم على سهول كردفان ضحى الإثنين من أواخر عام 1883، يبرز مثلاً رائعاً لإبداع الفن العسكري في مزج الخيال والتخطيط بواقع التنفيذ والتطبيق. فاختيار مسرح الالتحام المثالي الذي فجر فيه المهدي طاقات جيشه، والسرعة الخاطفة التي أزاح بها آلافاً من الجنود المسلحين والمدربين من حيز الوجود، وذلك الختام الخرافي الشبيه بأساطير الأولين، كل ذلك يدل دلالة لا شك فيها ولا جدال على أنه كان نتاجاً لتخطيط دقيق محسوب بلغ قمته في ساعة توهج عقلي في أصيل يوم الأحد عقب مجلسه الحربي الأخير فتمخض عنه ذلك المخطط الفذ".

أما حملة هكس فقد وصلت شيكان وهي تعاني نقصاً في المؤن، واستمر جهادية حمدان يمطرونها بالرصاص ليلاً ونهاراً، وتفصلها مئات الأميال عن قاعدتها وتمزق الخلافات قيادتها، وأمامها أفقاً لا تستبين ضياءه. فكانت تعاني إرهاقاً معنوياً وجسدياً. أما مقاتلو المهدي، فكانوا في قمة استعدادهم المادي والمعنوي. وصدقت نبوءة المهدي عندما قال لأصحابه إن من يتأخر لإصلاح نعله سيفوته شرف المشاركة في المعركة. فلم تستغرق المعركة سوى ساعات أطبقت فيها جيوش المهدي

على مربعات هكس الثلاثة وهي عاجزة عن استعمال سلاحها الناري المتفوق، وقضوا عليها. كان ذلك في الخامس من أكتوبر 1883. وبعد أسبوع دخل المهدي الأبيض بجحافله المنتصرة.

ترتب على انتصار شيكان نتائج مهمة. كانت حملة هكس آخر قوة نظامية يمكن أن يتم بها القضاء على المهدي. وبعد إبادتها لم تعد هناك قوة أخرى سوى إحضار جنود من بريطانيا أو مستعمراتها. ولم تكن هزيمة هكس هزيمة عسكرية فحسب، بل أيضاً هزيمة سياسية لبريطانيا التي كانت صاحبة الشأن في مصر. وأرغمتها الهزيمة على تعديل دبلوماسيتها تجاه السودان. فإما أن تتدخل تدخلاً سافراً يؤثر على وجودها في مصر، أو تنتهج سبيلاً أخر. كما اتضح لها أنها تواجه خصماً لا يستهان به.

أما بالنسبة للثورة المهدية فإنها خرجت أكثر قوة ومنعة. غنم المهدي كميات من السلاح والذخيرة مكنته من تحويل جيشه إلى قوة نظامية. كما ترسخت قدراته القيادية والعسكرية، واكتسبت الثورة خبرات وتجارب جديدة. وأحدث الانتصار دوياً هائلاً في البلاد، أدى إلى تحويل ميزان القوى بشكل حاسم لصالح المهدي. فأخذت القبائل تتدفق نحو الأبيض. وازداد اشتعال الثورة في أنحاء البلاد، إذ امتدت إلى بحر الغزال ودارفور وجبال النوبة والشرق. بل وصلت إلى بعض أنحاء العالم الإسلامي. فجاءت وفود من الحجاز والهند وتونس ومراكش. لكن الانتصار واجه المهدي أيضاً بتحديات؛ كيف ينظم المجتمع الذي اتسع نطاقه وأخذت مشاكله تتفاقم وتتعقد؟ إلا أن ارتفاع حمى الجهاد وما يتطلبه من استعدادات حربية جعل تلك المشاكل تتراجع إلى الخلف، لتظل كامنة في أحشاء المجتمع المهدوي. واضفت تلك الاستعدادات مسحة حربية مقاتلة على المجتمع. وكان التحدي الآخر انفتاح الطريق إلى الخرطوم. ولكن قبل متابعة ذلك الزحف، نتابع تطور الثورة في أنحاء البلاد.

3 - الثورة المهدية تنتشر (10)

(أ) الثورة المهدية في دارفور

بعد هزيمة سلاطين في معركة أم وريقات، سيطر الرزيقات بقيادة مادبو على جنوب دارفور. ثم برز قائد آخر للثورة هو محمد خالد زقل، الذي كان يشغل منصب نائب سلاطين في دارا. وزقل جلابي من أقرباء المهدي وله ثروة طائلة بجانب منصبه الإداري. لذلك عامله سلاطين بحذر. وعندما هدد الأنصار مركز أم شنقا الواقع على طريق الفاشر الأبيض، استدعى سلاطين قائد الحامية لارتيابه في تعامله سراً مع زقل. فجاء بغالبية جنوده إلى الفاشر وخلفه العطا أصول على

قيادة الحامية. وبعد سقوط الأبيض تحرج الموقف بالنسبة للحكومة في دارفور. فتجرأ العطا أصول على عصيان الأوامر وأخلى أم شنقا. وبدأت قبائل دارفور تتآمر لتلحق بعبد الله دود بنقا المطالب بعرش دارفور من مقره بجبل مرّة وتفشت روح التذمر وعدم الولاء بين جنود سلاطين، فأعلن إسلامه وسمى نفسه عبد القادر، على أمل أن يستعيد ولاء بعض جنوده بعد أن انقطع تماماً عن الخرطوم واستعصى عليه جمع الضرائب.

وعندما بدأت الأخبار عن حملة هكس تصل إلى الفاشر، رأى سلاطين أن يماطل لكسب الوقت. فأرسل محمد خالد زقل على رأس وفد إلى المهدي. وقصد بذلك أن يتخلص من زقل الذي أصبح عنصراً غير مرغوب فيه، وأصبح مصدر خطر مباشر. وبعد رحيله تحرك سلاطين من دارا وقاد حملة ضد بني هلبة وضد مادبو. ولكن انتصاراته خبت أمام انتشار الثورة في شمال دارفور إذ فشل عمر طرحو في إخماداها، مما أدى إلى قطع الطريق بين دارا والفاشر. فقام مادبو بمحاصرة دارا. فرأى سلاطين أن يكسب مزيداً من الوقت، فكتب إلى المهدي معلناً رغبته في التسليم، على أن يتم ذلك لأحد أقربائه. ثم وصلت أنباء هزيمة هكس. وبعدها وصل زقل موفداً من قبل المهدي. فسلمت له أم شنقا. وفي ديسمبر 1883 سلم سلاطين. وفي يناير 1884 سلمت الفاشر، وتحول قوادها عمر طرحو والعطا أصول والسيد بك جمعة إلى صف المهدي واحتلوا مواقع مهمة في جيشه.

(ب) الثورة المهدية في بحر الغزال

اختلف مسار الثورة في بحر الغزال عن بقية أنحاء السودان. تداخلت هنا عناصر الجلابة مع ثورة الرزيقات في جنوب دارفور، مع القبائل الزنجية المحلية، مع الإدراة التركية بقيادة الضابط البريطاني لبتون. ولا شك أن انضمام بعض القبائل الزنجية للمهدية، يعكس تغلغلها وسط فئات اجتماعية بعيدة عن مناخها الديني الصوفي.

بدأت إرهاصات الثورة في بحر الغزال عام 1881، عندما قام بعض زعماء القبائل بزيارة المهدي في قدير وأعلنوا انضمامهم إليه. فأرجعهم المهدي إلى ديارهم وأعطاهم مطلق الحرية في أراضيهم. وكان أهالي ليفي بالقرب من بحر الغزال أول من رفع راية الثورة. فأرسل عليهم لبتون قوة عسكرية وهزمهم. وبعد القضاء على حملة الشلالي واندلاع الثورة في منطقة الرزيقات، قام بانقو أحد زعماء القبائل في شمال غرب بحر الغزال، بقتل جنود الحامية وهرب بعدها إلى مادبو. ثم عاد مع بعض الرزيقات لقيادة الثورة في المنطقة. ولكنه هزم للمرة الثانية في فبراير 1883، والتجأ أيضاً إلى مادبو. ثم انضمت قبائل الدينكا القاطنة حول مشرع الرق إلى الثورة.

ودخل الجلابة وعلى رأسهم الدناقلة في دوامة الثورة. ودبروا مؤامرة للاستيلاء على ديم الزبير عاصمة بحر الغزال. وكشفت المؤامرة، ففروا إلى المهدي في الأبيض. من بينهم كرم الله الكركساوي. وتصدى لبتون لبعض القبائل الثائرة، ولكن بلا جدوى. وعند عودته إلى ديم الزبير، وجد بعض رسائل المهدي إلى الدناقلة في بحر الغزال تدعوهم إلى الانضمام إليه. فأخذ في إعداد نفسه وتحصين ديم الزبير تحسباً للخطر المرتقب. وبعد هزيمة هكس بعث المهدي بكرم الله الكركساوي أميراً على بحر الغزال ومعه 8000 مقاتل. وفشلت دعوة لبتون في استنفار نظار الأقسام إليه. فسلم إلى الكركساوي في إبريل 1884 وخضعت بحر الغزال للمهدي.

(ج) الثورة المهدية في منطقة القضارف ـ القلابات (11)

اتخذ مسار الثورة المهدية في منطقة القضارف ـ القلابات منهجاً مشابهاً لمنهجها الذي سارت عليه في المناطق الأخرى، كما اختلف في بعض الجوانب التي تميزت بها تلك المنطقة. فاعتمدت الثورة على القبائل المحلية بالذات الشكرية والضبانية، وعلى القيادات المحلية الدينية. ولكن هنا دخلت الحبشة عنصرا هاما في الصراع. كما كان لبريطانيا أصابعها وراء الأحداث. وجاءت بداية الثورة في هذه المنطقة متأخرة بالنسبة للمناطق الأخرى. ولعل هذا راجع إلى ثقل قبيلة الشكرية المتعاونة مع الحكومة، مما جعلها تتخذ في البداية موقفاً متردداً. ويرجع سبب ذلك التأخير أيضاً إلى نفوذ الطريقة الختمية في المنطقة. ويرجع لسبب ثالث هو الطبيعة الجغرافية للمنطقة بسهولها الممتدة التي تجعل حرب العصابات شاقة.

انفجرت الثورة بعد هزيمة هكس، وذلك عندما عيّن المهدي الحسين (بفتح الحاء) عبدالواحد نور الدائم، وهو حفيد الشيخ أحمد الطيب البشير مؤسس الطريقة السمانية في السودان، عاملاً على البلاد الواقعة بين النيل الأزرق ونهر عطبرة، نسبة لمعرفته بتلك الجهة. وكان لابد للحسين من أن يستعين بقبيلة الشكرية، التي بدأ المهدي مراسلة زعيمها الشيخ عوض الكريم أبوسن وأخيه عبد الله منذ وقت مبكر. فاتجه الحسين إلى القلعة رانج أحد مراكز الشكرية، وجمع أهلها وسار بهم إلى القضارف التي كان الشيخ عوض الكريم أبوسن مأموراً عليها. فأرسل له الحسين خطابات المهدي فقبلها وسلم في إبريل 1884. وعيّن المهدي عبد الله أبوسن عاملاً على القضارف وعلى كل جهات نهر عطبرة.

وواصل الحسين زحفه إلى التومات وهي رئاسة قبيلة الضبانية، التي كان زعيمها حينئذ الشيخ محمود بك عيسى زايد. وسلم فوراً. ثم استولى على الصوفي، وكان بها بعض الجعليين من سلالة

الملك نمر، وبها أيضاً حامية حكومية صغيرة. ثم استولى بعدها على دوكة، وهي من أهم مراكز الضبانية. ولا شك أن انتصارات المهدي ورجحان كفته قد سهلت مهمة الحسين في الاستيلاء على تلك المناطق.

ثم اتجه الحسين إلى القلابات، يحمل رسالة من المهدي إلى صالح شنقا شيخ التكارير في المنطقة. فوافق مبدئياً على التسليم، ولكنه أخذ يماطل لكسب الوقت على أمل أن تصله النجدات التي طلبها من الخرطوم وكسلا. فقرر الحسين مهاجمة القلابات، ولكنه هزم في الطريق إليها، مما أضعف قدرته على الهجوم. ففرض عليها حصاراً بعد أن تحصن جنودها خلف قلعتها المنيعة. وفي هذه الأثناء أرسلت الحكومة المصرية الأدميرال هيويت قائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر، ليعقد اتفاقاً مع إمبراطور الحبشة يوحنا الرابع لتسهيل انسحاب الحاميات المصرية عن طريق بلاده، إذ أن الطريق عبر كسلا وسواكن قد استولى عليه عثمان دقنة. وعلى ضوء الاتفاق بين الحكومتين أرسلت الحكومة المصرية البكباشي سعد رفعت لتنفيذ الانسحاب. فقام بمهاجمة الأنصار الذين يحاصرون القلابات، وفتح الطريق للحاميات للانسحاب وإخلاء المدينة. وبعدها تقدم محمد ود أرباب القائد المهدوي، واحتل القلابات. ثم اتجه سعد رفعت إلى الجيرة التي تحصنت تحصناً منيعاً عندما حاصرها ود زايد بألف مقاتل في مايو 1884. وأرسل المهدي عبد الله الطريفي ليقود الحصار. وأخذت الحامية تماطل في التسليم كسباً للوقت. ويقال إن ود زايد كان يمدها سراً بأخبار الحصار، فقد كان ضعيف الولاء للمهدية. وأخيراً وصل سعد رفعت، وتمكنت الحامية من الانسحاب بمعاونته عن طريق الحبشة. وبعدها سقطت كل المنطقة في يد الأنصار.

(د) الثورة المهدية في شرق السودان (12)

كان لاندلاع الثورة المهدية وانتشارها في شرق السودان منهجها وأساليبها التي أعطتها خصوصيتها وميزتها عن المناطق الأخرى. فقد ارتبطت الثورة منذ اندلاعها وحتى هزيمة الدولة المهدية بشخصية عثمان أبوبكر دقنة. فبينما تغيرت قيادات المهدية في المناطق الأخرى تغييراً كبيراً وأحياناً عاصفاً، ظل دقنة في موضع القيادة لا يتزحزح. ينتمي دقنة إلى قبيلة الهدندوة، وهي فرع من قبيلة البجة الكبيرة. وعمل في التجارة إبّان الحكم الركي- المصري. ولم يكن في حياته ما يميزه كثيراً عن أبناء قبيلته، حتى اندلعت الثورة المهدية. فسعى إلى المهدي منذ أن سمع أنباء انتصاراته في قدير. والتقى به بعد سقوط الأبيض. فعينه المهدي أميراً على الشرق، وزوده بالمنشورات إلى أهله وإلى زعامات المنطقة. وفي مايو 1883 تحرك دقنة إلى الشرق ليرفع راية المهدية.

ولم يخل الوضع في شرق السودان من تعقيد. فالطريقة الختمية لها نفوذ واسع بين قبائله، وهي على ولاء للحكم التركي - المصري. وبدأت الطريقة المجذوبية تشق لها طريقاً بين قبائله منذ أن استقر حمد المجذوب في سواكن وأخذ ينشر طريقته. وأصبح دقنة من أتباع المجذوبية. وكان الشيخ الطاهر المجذوب وقتها شيخاً للطريقة وأستاذاً لدقنة. فقبل دعوة المهدي فوراً وأذعن لقيادة تلميذه. فأعطى الدعوة المهدية أساساً ارتكزت عليه. أما الختمية فقاموا بتسليم منشورات المهدي التي وصلتهم إلى السلطات في سنكات. فسعى مدير سواكن لاعتقال دقنة ولكن دون جدوى.

اندلعت شرارة الثورة في اغسطس 1883، عندما التقى عثمان دقنة مع الشيخ الطاهر المجذوب وقرر الزحف على سنكات. فقام زعماء الختمية بالتوسط بين دقنة والحكومة، وطلبوا مهلة للتفاوض، بهدف إعطاء حامية سنكات فرصة لتقوي تحصيناتها. فقرر دقنة الهجوم على الحامية فوراً. و فشل الهجوم وخسر دقنة ستين قتيلاً وجرح هو في المعركة. فاغتنم مدير سنكات الفرصة، وشن هجوماً مضاداً على دقنة في الجبال. فسار بجيشه وعسكر في قباب. فحاصرهم فيها دقنة، حتى اضطروا لشق طريقهم بصعوبة ليعودوا إلى سنكات. وبقيت الحكومة قوية عسكرياً في المدن خلف تحصينات الحاميات، بينما فقدت زمام المبادرة في الريف حيث أصبحت الغلبة لحرب العصابات.

قرر دقنة حصار سنكات وأوكل القيادة إلى علي ود حامد. وأرسل في نفس الوقت الخضر علي الخضر لحصار طوكر، وأوكل إلى عبد الله ود حامد مهمة وصول الإمدادات إليها عن طريق البحر. فقام سليمان نيازي مدير شرق السودان بإرسال حملة بقيادة محمود باشا طاهر لفك حصار طوكر، وصحب الحملة مونكريف قنصل بريطانيا في سواكن. وعندما تقدمت الحملة من ترنكتات متجهة صوب طوكر، هاجمها جماعة دقنة، فهرب أغلبها راجعاً إلى البحر. وقتل قنصل بريطانيا. وفي ديسمبر أباد دقنة حملة أخرى كانت في طريقها إلى سنكات.

ثم بدأ حصار سواكن. وفي نفس الوقت بعث دقنة بمصطفي علي هدل لإثارة القبائل حول كسلا ثم حصارها. كما قام بقطع طريق سواكن - بربر الذي ترسل بواسطته التعزيزات إلى الخرطوم. فأصبح الوضع خطيراً بالنسبة لبريطانيا. فقد أصبح طريق المواصلات إلى الهند عبر البحر الأحمر مهدداً. فكان لا بد من إيجاد وسيلة لدرء الخطر عن سواكن وتخفيف الضغط عليها. فقررت السلطات البريطانية في مصر إرسال حملة مكونة من "الجندرمة"، وهم قوات البوليس التي تم تكوينها خلفاً لجيش عرابي الذي سرح. وقاد الحملة فالنتين بيكر باشا، وتم تعزيزها بمجموعة من الجنود السود. وعند وصول الحملة إلى سواكن أرسلها نيازي فوراً إلى طوكر.

فتحرك بيكر في فبراير 1884، على رأس 3600 جندي. وبعد مغادرته ترنكتات، هاجمهم عبد الله ود حامد وقتل منهم نحواً من ألفين، وفرّ بيكر مع فلوله راجعاً إلى سواكن.

وأخذ وضع سنكات يتردى من طول الحصار. وفشل وصول النجدات إليها. فقرر قائدها الخروج بكل جماعته، ومحاولة شق طريقه إلى سواكن. وعلى بعد ميل من المدينة تمت إبادتهم واستولى دقنة على سنكات. وفي نفس شهر فبراير استسلمت طوكر.

أدى سقوط سنكات وطوكر وهزيمة بيكر، إلى اضطراب في سواكن. وهنا تخلت بريطانيا عن دبلوماسيتها الحذرة، عندما أصبحت مصالحها الحيوية مهددة. فقررت إرسال ثلاث فصائل من الجنود البريطانيين بقيادة الجنرال جراهام إلى سواكن. وتلاشت الاعتبارات السابقة بعد التدخل السافر في السودان أمام الخطر الذي يهدد مواصلات الإمبراطورية البريطانية. وكان هدف حملة جراهام تخفيف الضغط على سواكن وإظهار سطوة بريطانيا. وفي نهاية فبراير 1884، تحرك جراهام من ترنكتات، وأوقع هزيمة بعثمان دقنة وأعاد احتلال طوكر. ولكنه سرعان ما أخلاها وعاد إلى سواكن يصحبه سبعمائة من مواطنيها. ويرجع السبب في تلك العودة السريعة، إلى أن بريطانيا لا تريد إبقاء جيشها في طوكر، ولا تستطيع الاحتفاظ بتلك المدينة النائية. إنما كان هدفها تخفيف الضغط على سواكن وإنزال ضربات عسكرية على دقنة. ولكن رغم الهزائم بقي دقنة محتفظاً بقدرته على الحركة، وظل يشكل خطراً على سواكن. فقرر جراهام القيام بحملة ضد تجمعاته في طماي (تماي) الواقعة على طريق سنكات. وفي مارس حقق جراهام نصره العسكري الثاني، وكر راجعاً إلى سواكن. واستمر دقنة محتفظاً بقدرته على الحركة. فقرر جراهام القيام بحملة ثالثة على مقر رئاسة دقنة في تمنيب. واحتلها دون عناء إذ كان دقنة قد انسحب منها. وعاد جراهام إلى سواكن.

مع تلك الهزائم ظل دقنة محتفظاً بقوته طليق الحركة. فقد اعتمد نشاطه على حرب العصابات التي يصعب هزيمتها بالجيش النظامي. قد يلحق بها ذلك الجيش أضراراً وخسائر، ولكنه لا ينهي وجودها. ونجح دقنة في قطع خط سواكن - بربر، فساهم في بداية عزل الخرطوم. على أن حملات جراهام نجحت في تخفيف الضغط على سواكن.

4 - الدبلوماسية البريطانية الجديدة: سياسة الإخلاء ومهمة غردون (13)

انتشرت الثورة المهدية بعد هزيمة هكس انتشاراً واسعاً، فسيطرت على دارفور وبحر الغزال وكل منطقة الشرق من سواكن حتى القلابات. كما تسرب تيار الثورة حتى المناطق النائية من السودان. وأصبح الحكم التركي. المصري آيلاً إلى زوال. فكان على سلطة الاحتلال البريطاني في مصر مواجهة ذلك الموقف المتردي. وكانت البرجوازية المصرية تريد التمسك بالسودان، حتى ولو أدى ذلك إلى مواجهة أخرى مع المهدي بجنود من الهند أو تركيا. وخشيت بريطانيا أن تواجه بمثل ذلك الطلب الذي يضعها في حرج. فالثورة المهدية أصبحت قوة لا يستهان بها. ولا يمكن مواجهتها إلا باستعدادات محكمة، حتى لا تتكرر مأساة هكس في شيكان. كما أن التدخل البريطاني السافر في السودان، سوف يفجر وضعها في مصر وهو ما تسعى بريطانيا جاهدة لتفاديه. كما أن التدخل العسكري في السودان واحتلاله على أنقاض ثورة دينية ظافرة، يجعل استمرار البقاء فيه عسيراً. فكان على بريطانيا أن تجد مخرجاً من ذلك الوضع المعقد.

برزت الحاجة إلى صياغة دبلوماسية تواجه بها بريطانيا تلك الأزمة. ووقع على عاتق السير إفلن بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) القنصل العام في مصر صياغة تلك الدبلوماسية. وتوصل الساسة البريطانيون إلى ضرورة سحب الحاميات المصرية من السودان وإخلائه منها وتركه للمهدي في ذلك الوقت. فهذه السياسة تجنبها مشاق التدخل العسكري في السودان، وتحافظ على بقائها في مصر وفق إعلانها السابق بأن احتلالها مؤقت. كما تتفادى المواجهة مع الحركة المهدية، ورأت أن سيطرة المهدي على السودان أخف وطأة من سيطرة دولة أوربية أخرى تشكل منافسة حقيقة لها. وفي يناير 1884 تم إخطار الوزارة المصرية بالسياسة الجديدة، ورفضت وزارة شريف باشا تنفيذ تلك السياسة واستقالت. فجاء البريطانيون بنوبار باشا بوقص الأرمني المسيحي رئيساً للوزارة، وقبل تنفيذ تلك السياسة.

على أن التنفيذ الفعلي لسياسة الإخلاء وسحب كل الحاميات المصرية من السودان والرعايا المدنيين، لم يكن بالأمر الهين. فذلك التنفيذ يحتاج إلى شخص مقتدر ومرن ويستطيع أن يتعامل مع أي متغيرات قد تطرأ على الموقف أثناء عملية الإخلاء. ولابد أن يكون ذلك الشخص له إلمام بأحوال السودان. فبرز اسم عبد القادر حلمي الحكمدار السابق ووزير الحربية في وزارة شريف التي استقالت. ولكن بريطانيا كانت تريد أن يكون لها شخص في السودان تثق في قدرته في المحافظة على مصالحها. فبرز اسم غردون. وشاركت الصحافة البريطانية في تلميعه وإظهاره كرجل الساعة، وأنه أنسب من يتولى تنفيذ تلك المهمة. فاستبعد عبد القادر حلمي، ووقع الاختيار

على غردون. ولم يكن ذلك الاختيار صدفة. فمنذ أن أرسلت بريطانيا الكولونيل استيوارت عام 1883، و هي حريصة دوماً على إرسال بريطانيين إلى السودان في مهام عسكرية وسياسية ليكونوا في مسرح الأحداث. واختيار غردون يندرج في إطار ذلك المنهج.

على أن اختيار غردون له سلبياته. فهو مسيحي متطرف، وسوف يواجه ثورة لها منهج ديني مفعم بالتطرف. وهو يعتبر نفسه بطلاً من أبطال الإمبراطورية البريطانية، وأحد ألوية انتصاراتها الخفاقة، ودرة في تاج العهد الفكتوري في أيامه الزاهية. والهزيمة غير واردة في قاموس نشاطه الاستعماري. وكان يعتبر نفسه خبيراً بالسودان، وله صلات مع عدد من قادته، ويعتز بانجازاته تجاه أهله. وكان غردون ينظر إلى الإداريين البريطانيين في ما وراء البحار نظرة متعالية، ولا يكترث كثيراً لمواقعهم وتعليماتهم. وله خيال جامح يقفز به فوق الأفكار قفزاً، مما يجعله يصطدم مع أولئك الإداريين، بل يجعلهم أحياناً يلهثون خلف مقترحاته الجامحة. وكان لجهله باللغة العربية أن أصبحت اتصالاته مع أهل البلاد وأحداثها المتلاحقة محدودة. فأصبح العنصر الذاتي يلعب دوراً أكبر مما هو مقرر له، مما خرج بالمهمة عن خطها المرسوم. وقد تنبأ كرومر بذلك الانحراف عندما كتب بعد اختيار غردون يقول: "إن غردون سيكون أنسب شخص على شرط أن يكون هناك مفهوم واضح بالنسبة لموقفه وللخط السياسي الذي سينفذه". أدت كل تلك العوامل إلى خلق عقبات أمام تنفيذ مهمة معقدة مثل مهمة الإخلاء.

وكان للسياسة البريطانية هدف آخر بجانب سحب الحاميات. كانت تنوي استبدال الحكم التركي - المصري المنهار بحكومات سودانية، وذلك بإعادة العائلات السودانية الحاكمة السابقة إلى مواقعها. فيصبح المهدي في مواجهة مباشرة مع أهل بلاده. فإما أن ينجحوا في الحد من انتشار الحركة المهدية وتستطيع بريطانيا أن تلتقط انفاسها، أو يكتسحهم المهدي فيكسب عداء أهله وتضعف شعبيته. وغردون أنسب شخص يمكن أن يعيد تلك العائلات إلى مواقعها. ويستطيع تنفيذ تلك السياسة بما يضمن ولاء تلك العائلات لبريطانيا، بل لعلهم قد يطلبون منه العون. إنها سياسة بعيدة المرامي، ولكنها لا تخلو من تعقيد.

حمل غردون معه منشورات من الخديوي توفيق إلى أعيان السودان وأهله، يعلنهم بتعيين غردون حكمداراً، وبقراره القاضي باستعادة الملوك والعوائل السودانية لاستقلالهم السابق بعد أن يتم سحب الحاميات المصرية. وبرز اسم الزبير باشا باعتباره الشخص الذي يمتلك المؤهلات التي تجعله نداً للمهدي. بل كان غردون يعتقد أن الزبير يمكنه القضاء على حركة المهدي في ظرف شهرين. ثم صرف النظر عن مصاحبة الزبير لغردون، ولكن رأى غردون أنه إذا دعت الحاجة

للزبير بعد وصوله إلى الخرطوم يمكن أن يستدعيه. واصطحب غردون معه الأمير عبد الشكور بن عبد الرحمن، أحد أمراء دارفور الذي كان منفياً في القاهرة، بغرض تنصيبه ملكاً على دارفور. ولكنه سرعان ما أعاده من أسوان لإكثاره من السكر.

وفي 26 يناير غادر غردون القاهرة يصحبه الكولونيل استيوارت. وكانت دنقلا وبربر أول منطقة يمر بها. واختلف وضعها عن بقية السودان، فلم تندلع فيها الثورة المهدي بعد. وكان حسين خليفة شيخ العبابدة مسيطراً على الموقف. ولم يتوقف النشاط التجاري بين بربر وسواكن ومصر. وقوبل غردون باستقبال حافل من أهالي المنطقة. فقادته كل تلك المظاهر إلى تقديرات مفرطة في الذاتية. فأخطأ في تقدير الثورة المهدية ومراميها وعمق نفوذها. وتوهم أن ما شاهده في دنقلا وبربر ينطبق على بقية السودان. فأرسل للمهدي من بربر يعينه ملكاً على كردفان، وأرسل له كسوة الشرف التركية ذات الألوان الزاهية، لاعتقاده أن طموح المهدي سوف يقف عند ذلك التعيين. والتعيين يتمشى مع السياسة البريطانية الرامية لإحلال السودانيين مكان الإدارة التركية. كما يوضح جهل غردون بحركة المهدي وبشخصيته وبمجمل الأوضاع التي استجدت في البلاد.

وكان تقدير غردون أن الأوضاع ستهدأ بعد سحب الحاميات واتخاذ إجراءات حاسمة بشأن الضرائب. فإعلن إنه سيعزل جميع الموظفين الأتراك والمصريين، وسيعفي الناس من الأموال المتأخرة حتى عام 1883. كما سيعفيهم من دفع الضرائب للسنتين القادمتين، وإنه سيخفض الضرائب إلى النصف. كما قام بحرق دفاتر الضرائب والكرابيج (جمع كرباج، وهو سوط من الجلد يستخدم أداة للتعذيب). وألغى الأوامر التي صدرت بمنع تجارة الرقيق وسمح بالتعامل بالرقيق. وكان هدفه من كل تلك الإجراءات إزالة الأسباب التي يعتقد أنها فجرت الثورة. ولكنه لم يدرك أن الأسباب قد تجمعت عبر عقود، وادت إلى حالة نفسية فانفجرت في حركة دينية لن تجدي معها المسكنات. وعندما تنفجر الحركات الدينية فإن لجمها يصبح أمراً شاقاً. ولن يجدي معها إلغاء الأسباب التي فجرتها إذ تطغى الحماسة الدينية على كل اعتبار آخر.

واتضحت نوايا بريطانيا بشكل أكثر سفوراً عندما وصل غردون إلى الدامر. فأعلن لبعض الأعيان أنه يمكنهم طلب الحماية من بريطانيا بعد سحب الحاميات المصرية. وما كان للفئات المصرية الحاكمة أن تقف على تلك التصريحات وليس لها من يمثلها في مسرح الأحداث في السودان. وحتى إذ قدر لها أن تعرف فهي لا تملك القدرة على الاعتراض وهي رازحة تحت الاحتلال البريطاني. ولعل تلك الفئات تدرك أن بريطانيا لا تريد سحب الحاميات المصرية من السودان فحسب، بل تريد إنهاء الوجود المصري كله. ولكنها لا تستطيع حراكاً.

واستقبل غردون في الخرطوم استقبالاً حافلاً، مما أوقعه في المزيد من التقديرات الذاتية. فبدأ يتصل بالقيادات الدينية في المنطقة، مثل الشيخ العبيد ود بدر وود البصير. وأعلن على الملأ تخفيض الضرائب، وسمح للناس بامتلاك الرقيق. وفتح أبواب الاستحكامات ليتصل أهل الخرطوم بمن خارجها. ووعد الناس بالحكم الذاتي بعد الإخلاء. واقترح أرسال الزبير إلى السودان. ثم طلب إرسال جنود بريطانيين ومائة ألف جنيه. وأخذ يتحدث عن إمكانية تأجيل الإخلاء. ثم أخذ يتردد في برقياته تعبير "تحطيم المهدي". وأخذ التقدير الموضوعي يتراجع أمام التقديرات المشتطة في الجنوح. وهنا تكمن مأساة غردون.

وعندما شعر غردون أن عدم اصطحابه لجنود بريطانيين أدى إلى هبوط الروح المعنوية مما سيعرقل عملية الانسحاب، أعلن لأهالي الخرطوم عن وصول نجدة من الجنود البريطانيين. وأخذ إحلال أنظمة بديلة للحكم التركي- المصري، يحتل حيزاً أكبر من عملية الإخلاء. وأكد غردون لبعض الشخصيات السودانية أنهم سيجدون الدعم المعنوي من الحكومة البريطانية عند استلامهم للسلطة. وأشار إلى إمكانية مدهم بدعم عسكري بريطاني إذا احتاجوا لذلك.

تكمن مأساة غردون في طبيعة المهمة الدبلوماسية المعقدة التي أوكلت إليه، وفي حرية التصرف شبه المطلقة التي منحت له على أساس معرفته بالبلاد. واختلط كل ذلك مع تقديراته الذاتية وجهله بطبيعة الثورة المهدية وبالمناخ النفسي الجديد الذي ساد البلاد. وتكمن مأساته أيضاً في التدابير التي اتخذتها قيادة الثورة المهدية، والتي أضعفت من فعالية تلك الدبلوماسية وأدت إلى فشلها.

الفصل الخامس

انتصار الثورة المهدية:

سقوط الخرطوم وفشل حملة الإنقاذ

1 - حصار وسقوط الخرطوم (14)

تلخصت خطة المهدي للمرحلة التالية في ثلاث خطوات رئيسة؛ الأولى، عزل الخرطوم عن العالم الخارجي وذلك بقطع طريق بربر ـ سواكن، ثم طريق بربر ـ مصر، ثم طريق كسلا ـ مصوع، ثم الطريق عبر القلابات إلى الحبشة. والثانية، عزل الخرطوم عن بقية أنحاء السودان، وذلك باستنهاض القبائل المحيطة بها لترفع راية الجهاد. والثالثة، حصارها حصاراً مباشراً.

كان إنجاز عثمان دقنة الكبير قطع طريق بربر ـ سواكن. وتمكنت الثورة من السيطرة على طريق القلابات. وبدأت الثورة في كسلا عندما بعث عثمان دقنة برسائل إلى ناظر الهدندوة حملها مصطفى هدل أحد أفرادها. وتمكن هدل من هزيمة قوة عسكرية حكومية عند الجمام على بعد ثلاث ساعات من كسلا، وهربت فلولها محتمية بكسلا. وأخذت الحامية تقوّي من استحكاماتها. واستنفر السيد محمد عثمان الميرغني القبائل الموالية لتقف مع الحكومة. فجاء الشكرية والحلنقة والبني عامر ودعموا موقف الحامية. ولكن الثورة كانت قد تسربت بين قبائل المنطقة. وأحسّ السيد محمد عثمان أنه لا يستطيع الصمود في قرية الختمية. فغادرها في يوليو 1884، بل غادر السودان واستقر في مصر. وخلفه ابن عمه السيد بكري ابن السيد جعفر، وتولى الدفاع عن القرية. ولكنها سقطت في يد الأنصار. وبعدها فرض مصطفى هدل حصاراً صارماً على كسلا. فقرر قائد الحامية التسليم. وكتب إلى المهدي يطلب منه إرسال شخص من طرفه. فأرسل لهم المهدي الحسين إبراهيم الزهراء. وسلمت له الحامية. ورغم تسليمها المتأخر، إلا أن المعارك التي دارت بين الطرفين قطعت طريق كسلا ـ مصوع ولم يعد صالحاً لإرسال نجدات عسكرية.

تأخر اندلاع الثورة المهدية في منطقة بربر دنقلا، على الرغم من أن المنطقة قاست منذ وقت مبكر من وطأة الحكم التركي ـ المصري. كما قاست بربر والدامر من جراء حملات الدفتردار الانتقامية. ولعل ذلك التاخير راجع لبعد المنطقة عن مركز انتشار الثورة وتأثيرها المباشر، وإلى قربها من مصر وإمكانية إرسال قوات عسكرية سريعة إليها. كما أن حسين خليفة شيخ قبيلة العبابدة، وهي من أهم قبائل المنطقة، كان على ولاء لمصر بحكم ارتباط قبيلته بحركة التجارة

معها. وكانت قبيلة الشايقية الواسعة الانتشار والنفوذ، متحالفة مع النظام ولها ارتباط عميق بالطريقة الختمية. وكانت كل المنطقة مرتبطة بمصالح تجارية مع مصر. لذلك تريث أهلها قبل أن يتخذوا موقفاً. ولكن نبض الثورة وأصداء انتصاراتها لم يكن بعيداً عن وعيهم. فبدأوا يهجرون قراهم ويلتحقون بالمهدي رويداً رويداً. ثم بدأت بعض القيادات القبلية تميل إلى كفة الثورة الراجحة.

أول من رفع راية الثورة في المنطقة هو أحمد حمزة السعدابي من أقارب الملك نمر، وذلك عام 1883. ثم التحق بالمهدي. وتحرك الشيخ محمد الخير عبد الله خوجلي أستاذ المهدي وشيخ خلاوي الغبش، وهاجر إلى المهدي تلبية لمناشدته له. واتصل قبل ذهابه بحسين خليفة الذي وافقه على الذهاب للوقوف على أمر المهدي. فإن وجدوه صادقاً في دعواه انضموا إليه، وإن كان كاذباً حافظوا على ولائهم للحكومة. وفي أبريل 1884 عاد محمد الخير عاملاً على بربر من قبل المهدي. وأخذت قيادات المنطقة وقبائلها تنضم إليه. فبايعته قبائل الجعليين بقيادة أحمد حمزة السعدابي. وبايعه في الدامر الشيخ الأمين أحمد المجذوب شيخ المجاذيب. ثم اتصل بحسين خليفة وحامية بربر وطلب منهم التسليم. وقطع خط التلغراف بين بربر والخرطوم، ثم بين مصر وبربر. فأصبحت اتصالات الخرطوم مع للقاهرة بطيئة. وقررت حامية بربر أن تتحصن وتقاوم. فحاصرها محمد الخير بأربعين ألف مقاتل من مختلف القبائل. وفي مايو 1884 شنّ عليها هجوماً كاسحاً واحتلها بعد أن أوقع جنوده مذبحة بين العبابدة، وأسروا أعداد كبيرة منهم بينهم حسين باشا خليفة الذي أرسل إلى المهدي في الأبيض . وغنم الأنصار كل أموال خزينة بربر بما فيها من أموال ضخمة كانت في طريقها إلى غردون. وأدى سقوط بربر إلى عزلّ الخرطوم عن العالم الخارجي. ولم تعد هناك وسيلة لإرسال إمدادات عسكرية إلى السودان. كما أصبح سحب الحاميات عسيراً.

اختلف مسار الثورة المهدية في دنقلا عن بقية أنحاء السودان، فلم تحقق الثورة نجاحاً ملحوظاً لعدة أسباب؛ منها بعدها عن مركز التأثير المباشر، كما أن مديرها مصطفى باشا ياور لجأ إلى أساليب الخداع، فأظهر تأييده للمهدي وأحسن معاملة أسرته في جزيرة لبب، فامتص بذلك جانباً من السخط. ولكن عندما قام الشيخ الطيب الشايقي السوارابي برفع راية الثورة المهدية في مايو 1884 وهاجم مدينة مروي ونهب خزينتها واتجه نحو الدبة، تحرك ضده مصطفى ياور وهزمه. وبعد سقوط بربر جاء الشيخ الهِدّي أميراً على دنقلا من قبل المهدي. فاجتمع إليه نفر من الشايقية وهاجم بهم الدبة ولكنه هزم. فأرسل المهدي محمود ود حاج، أحد أقاربه، أميراً على المنطقة، وطلب من الشيخ الهِدّي اتباعه. فالتقى بهم مصطفى ياور في سبتمبر بالقرب من الدبّة وهزمهم. وبعدها هدأت الأحوال نسبياً في دنقلا. وبقي الطريق شمالاً إلى مصر مفتوحاً.

وأخذ الصراع يتشابك. فمن جانب كان غردون يسعى للمضي قدماً في تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه، ولاحتواء الموقف الذي بدأ يحس بانفلاته منه يوماً بعد يوم. من الجانب الآخر بدأ المهدي في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من الحصار. فأخذ يتصل بالقيادات الدينية والقبلية المحيطة بالخرطوم. فخاطب الشيخ العبيد ود بدر وهو من كبار مشايخ الطريقة القادرية. فقال له: "وجاهر بمعاداة الكفرة واقطع السكك وبارز بالعداوة ظاهراً وباطناً وبالقتل والأسر والرباط والحصار ... فإما أن تهاجر أنت ومن معك من الأصحاب والمحبين ... وإما أن تحاصر الخرطوم". واتصل بالشيخ الأمين الضرير مميّز العلماء، وبالشيخ عبد القادر ود أم مريوم قاضي الكلاكلة، وهو من حفدة الصوفي الشهير حمد ود أم مريوم. وعاود اتصاله بالشيخ المضوي عبد الرحمن. واتصل بالقيادات الدينية في الجزيرة، وبزعماء قبيلة الشكرية. وكان المهدي يهدف من وراء تلك الاتصالات أن تقوم معسكرات للأنصار في أنحاء متفرقة من المنطقة المتاخمة للخرطوم لتدخل في معارك محدودة النطاق مع حاميتها.

وفي مارس 1884، خرج الشيخ العبيد ود بدر على رأس ثلاثين ألف مقاتل، وشنّ هجوماً على الشايقية المرابطين في الحلفاية. وبدأ حصار الخرطوم من الشمال. كانت تلك أول خطوة عملية لعزل المدينة عن المناطق المحيطة بها. ثم تقدم ابنه العباس وعبر النيل الأزرق وحاصر المدينة من الجريف. ونزل ابنه إبراهيم مع المضوي عبد الرحمن في قبة الشيخ خوجلي وأسسا فيها نقطة حصار أخرى. وقام عبد القادر ود أم مريوم بتجميع قبائل المنطقة، وحاصر المدينة من الجنوب الغربي. وفي جزيرة إسلانج شمال الحلفاية، لبى الشيخ مصطفى الأمين ود أم حقين نداء المهدي. وتجمع لديه نحواً من ألف شخص حاصر بهم المدينة من خور شمبات. كما قام أحمد أبو ضفيرة شيخ الجموعية بحصارها من أبي سعد جنوب أم درمان.

ركز المهدي اهتمامه على منطقة الجزيرة التي تعتمد عليها الخرطوم في الغذاء. فأوكل أمرها إلى الشيخ محمد الطيب البصير، وهو من متصوفة الحلاوين. وانضم إليه رهط من الشكرية بقيادة عبد الله عوض الكريم أبوسن. كما انضمت إليه معظم القبائل بين الخرطوم وسنار. وانضم إليه كذلك مشايخ الطرق الصوفية وفي مقدمتهم اليعقوباب، وهم أحد فروع الطريقة القادرية. وتمكن ذلك الجمع من عزل الخرطوم وأحاطوا بها من كل جانب، حتى تحولت المنطقة إلى بحر متلاطم من المجموعات الثائرة.

ثم بعث المهدي بقائده محمد عثمان أبوقرجة على رأس أربع فرق بأسلحتها النارية لتنسيق عملية الحصار، ولقبه بأمير البرين والبحرين ليشرف على الجيوش بين النيلين الأبيض والأزرق وعلى

البرين الشرقي والغربي للنيل. واستولى في طريقه على فداسي بعد حصار طويل. ثم عسكر في الجريف على النيل الأزرق جنوب شرق الخرطوم، وتقدم منها شمالاً واستقر في بري. وبدأ سلسلة من المناورات والعمليات العسكرية المحدودة. ولكنه لقي مقاومة من الحملات التي كان يبعث بها غردون من حين لآخر. فتمكن غردون من زحزحته عن قاعدته فانسحب إلى النيل الأبيض. كما تمكن أيضاً من زحزحة العبيد ود بدر من الحلفاية واحتل معسكره فانسحب إلى أم ضبان. وعندما ارتفع النيل في شهر يوليو، شنّ غردون هجوماً آخر على أبي قرجة مستعيناً بالبواخر النيلية. فهزمه فتراجع إلى الجريف، ولحقه هناك وهزمه مرة أخرى حتى تراجع إلى قرية ود جار النبي. ولكن أنصار المهدي واصلوا الضغط على الخرطوم. وظلت المنطقة في حالة حرب لا تهدأ.

فشل غردون في متابعة انتصاراته. فقد تمت مباغتة الحملة التي أرسلها إلى أم ضبان ووقعت مذبحة فقد فيها غردون عدداً من جنوده. وجمع الشيخ العبيد والمضوي خمسة عشر ألف مقاتل في العيلفون، ليمنعوا السفن من الملاحة في النيل الأزرق لجلب المؤن للخرطوم. فأرسل عليهم غردون قوة هزمتهم، ولكنهم جمعوا صفوفهم وهزموها وقتلوا قائدها التركي. واستغل غردون أسطوله النهري المكون من ست بواخر، لعبت دوراً فعالاً في مهاجمة الأنصار. وإزاء تلك الإخفاقات، قرر غردون إرسال مساعده* استيوارت إلى مصر، ليحاول اختراق الحصار ونقل صورة عن الحالة في السودان إلى الحكومة البريطانية. ولكن باخرته ارتطمت بالصخور في أبي حمد منطقة المناصير الذين قتلوه ومن معه.

ماذا كان الوضع العسكري والاقتصادي والسياسي داخل الخرطوم وهي تواجه حصاراً تزداد قبضته يوماً بعد يوم؟ بدأ تحصين الخرطوم منذ عهد عبد القادر حلمي، وواصل غردون تمتين تلك التحصينات على عهده. فتم حفر خندق نصف دائري يمتد حول المدينة من الشرق إلى الغرب، فيصل النيل الأزرق بالأبيض. وبلغ عمق الخندق بعد إجراء إضافات عليه ثمانية عشر قدماً. فأصبح لا عبور إلى المدينة إلا باختراق ذلك الحاجز المائي. وشيّد سوراً داخلياً على امتداد الخندق. وأقيم عليه حائط بلغ ارتفاعه خمسة أقدام. وربط الجزء الغربي من الحائط مع شاطئ النيل الأزرق بسلك شائك. ثم وضعت بعض العبوات الناسفة على المراكب وربطت مع السلك الشائك لتملأ الفراغ الذي يتركه النيل. وتخلل خط الدفاع سلسلة من الطوابي المسلحة بالمدافع: ففي أقصى الغرب طابية الكلاكلة، وتليها طابية المسلمية، وفي أقصى الشرق طابية بري، وفي شمال المدينة توجد طابية في شكل مبنى بطابقين يسمى قصر راسخ أو السراية الشرقية، وهناك طابية بالمقرن وأخرى بأم درمان. ونشرت أعمدة خشبية لها رؤوس مدببة تسمى "الضريسة" نسبة إلى شوك له رؤوس متعددة، ووضعت على بعد عشرين متراً خارج التحصينات. ثم وضعت العبوات

الناسفة سريعة الانفجار حول جميع الطوابي. وملئت البراميل الفارغة بالديناميت، ووضعت في النقاط الضعيفة من خط الدفاع. ووزعت الألغام في جزيرة توتي وخور شمبات. فأصبحت المدينة قلعة حصينة محاطة بكل أنواع الحماية الممكنة.

بلغ جنود حامية الخرطوم في يناير 1884 حوالي 6100 جندي، وهم خليط من مصريين وأتراك وسودانيين، ومن جنود نظاميين وغير نظاميين متطوعين. ونتج عن هذا الخليط غير المتجانس ولاء ضعيف للنظام. وزعت تلك القوة إلى ثلاث أورط من السود بقيادة فرج بك الزيني، وثلاث أورط من المصريين بقيادة إبراهيم باشا فوزي، واثنين وثلاثين فرقة من الباشبوزق بقيادة حسين الجميعابي وحسن إبراهيم الشلالي، ولكن غردون أعدمهما وعيّن مكانهما خشم الموس بك. وهناك سبعمائة متطوع بقيادة عبد الهادي حسين. ووزعت تلك القوة على خط الدفاع. فوضعت الفرقة المصرية الأولى بقيادة يوسف أفندي عفت في أول خط الدفاع في الجهة الغربية، ويليها عشر فرق من الباشبوزق الشايقية والمتطوعين. ووضعت الفرقة المصرية الثانية في المنطقة الممتدة حتى بوابة الكلاكلة يقودها فرج بك. وإلى الشرق منها ثلاث فرق من الباشبوزق الأتراك والشايقية. ثم الفرقة السودانية الأولى. ثم تسع فرق من الباشبوزق وبينهم الفرقة السودانية الثانية. ثم فرقتان من الباشبوزق. وعند انخفاض النيل ظهرت جزيرة عند المقرن طولها 1500 متر، فحفر خندق طوله ألف متر ليغطي تلك الفتحة. وكانت تلك أضعف نقاط التحصين، وعبرها نفذ الهجوم فيما بعد.

بلغت الحالة الاقتصادية والسياسية والمعنوية في الخرطوم دركاً سحيقاً من تأثير الحصار، حتى أصبحت المقومات الأساسية شحيحة، وتفشت الاختلاسات في المخازن. فاضطر غردون لاعتقال ناظر المخازن وبعض موظفيه وحكم عليهم بالإعدام ومصادرة الأموال. وأخذ التجار يخفون السلع في "مطامير" داخل منازلهم. فارتفعت أسعار السلع وساد التعامل في السوق الأسود. وكثر عدد المتسولين في المدينة، حتى غصت بهم شوارعها، و بلغ عددهم عندما أحصاهم غردون ثلاثة آلاف. فكون لجنة لتستولي على الذرة من توتي، وأخرى لتجمع الذرة من الأهالي لغذاء الجنود. وعندما واجه غردون انعدام النقود اللازمة لدفع المرتبات، أخذ يستلف من التجار وأعطاهم إيصالات صالحة للدفع في مصر. ثم طبع أوراقاً نقدية (بونات)، ولكن الثقة فيها كانت ضعيفة لتدهور نفوذ الحكومة، فتعثر تداولها.

وبدأت هيبة الحكومة تتلاشى. وأخذ الناس يتسللون وينضمون إلى معسكر المهدي. وكان أحمد العوام، وهو من خطباء الثورة العرابية، قد نفي إلى الخرطوم. وأحس بموقف الحكومة المتأزم. فانحاز للثورة المهدية وأخذ يؤلب الناس ضد السلطة. وكتب رسالة في هذا الصدد سماها "نصيحة

العوام للخاص والعام من إخواني أهل الإيمان والإسلام"، ذكر فيها أنه كان يناقش الموظفين محرضاً إياهم ضد الحكومة. وتركت أقواله تأثيراً عميقاً في الناس. فسجنه غردون بعد أن كبله بالحديد، ثم أطلق سراحه. فواصل تحريضه. وأخيراً حكم عليه بالإعدام بتهمة تحريضه امرأة لحرق مخازن الذخيرة.

واجتمع نفر من أعيان الخرطوم وكبار الموظفين، وجمعوا مبلغاً من المال لفقراء جيش المهدي. وكتبوا إلى المهدي رسالة يعلنون تسليمهم له وإنهم ساعون لإضعاف الحكومة وينتظرون الفرصة للخروج إليه. وحمّلوا الرسالة أحمد بك جلاب مدير الخرطوم. ولكنه اعتقل، وعلم منه غردون بأسماء الموقعين على الرسالة. وكان من بينهم الشيخ الأمين الضرير مميز العلماء، وأبوبكر بك الجركوك وإدريس بك النور وهما من أعضاء محكمة الإستئناف، ودرويش قباني وعشرة آخرين. فتم اعتقالهم ووضعوا في الحبس الانفرادي. وخرج الشيخ محمد شريف نور الدائم وانضم للمهدي بعد أن ناصبه العداء. لقد تغير ميزان القوى بشكل حاسم لصالح المهدي، وغدت الخرطوم جزيرة معزولة وسط محيط متلاطم من الجماعات الثائرة.

ثم بدأت المرحلة الأخيرة بحصار الخرطوم حصاراً مباشراً والاستيلاء عليها. ونفذت المرحلة في عدة خطوات. كانت الخطوة الأولى عندما خرج المهدي بجحافله من الأبيض في إبريل 1884، قاصداً الخرطوم على رأس ربع مليون شخص. ووصف أحد المرافقين صور ذلك الحشد قائلاً: "بحال قيام المهدي إلى الخرطوم بالجيوش الجرارة التي ليس لها نظير، قامت الدنيا بأسرها وتوجهنا مسافرين كأننا قرعة على البحر لا تعرف أولها من آخرها". ومن الرهد بعث المهدي بالأمير عبد الرحمن النجومي على رأس ستين ألف مقاتل مسلحين بالبنادق والمدافع. وتحرك النجومي في يونيو. وفي الطريق تعززت قوته بانضمام عبد الله ودالنور إليه بعشرين ألف مقاتل. ووصل النجومي ضواحي الخرطوم في سبتمبر، وعسكر في منطقة القوز ليواجه طابية الكلاكلة التي بها أكبر قوة من الجنود والعتاد.

وزع النجومي قوته في مواجهة تحصينات الخرطوم. فوضع قوات عبد القادر مدرع في مواجهة بوابة المسلمية. وقوات عبد الله ود النور في مواجهة بوابة بري على الضفة الغربية للنيل الأزرق. وبعث بأبي قرجة لاحتلال الضفة اليمنى للنيل الأبيض. وأرسل قوات لدعم الشيخ العبيد ود بدر شرق النيل الأزرق. وشيّد طابية في الجريف عليها مدفعية قادرة على الإشراف الكامل على النيل الأزرق والسيطرة على الحركة فيه. وصف إسماعيل بن عبد القادر الكردفاني (1844-1897) في كتابه "سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي" أثر الحصار فقال: "وبعد ترتيب الجيش هكذا شرع

الأصحاب في التضييق على أهل الخرطوم ومنعوهم من الخروج بالكلية، وصاروا يناوشونهم القتال في جميع الجهات المذكورة حتى منعوهم الخروج والانتشار وأعدموهم الراحة والقرار. وقد تمكنوا من حصر الأعداء غاية التمكن". وحاول غردون كسر ذلك الحصار بإرسال ثلاث قلعات عسكرية لتحاول شق طريقها خارج الاستحكامات، ولكنها هزمت وعادت فلولها إلى الخرطوم.

وفي أكتوبر 1884 وصل المهدي بجحافله إلى ضواحي الخرطوم، وحط ركبه في قرية أبوسعد جنوب أم درمان على الضفة الغربية للنيل البيض. وبدأ فور وصوله نشاطاً دعائياً وعسكرياً مكثفاً. فواصل إرسال خطاباته إلى غردون وإلى أهالي الخرطوم. وكان المهدي يسعى دائماً أن يسلم له أهل المنطقة دون أن يلجأ إلى القتال إلا كحل أخير. ولازمه هذا المنهج طوال دعوته. من الجانب الآخر أخذ النجومي يضيق الخناق على المدينة، وذلك بقصفها بالمدافع التي كان بعضها يصل حتى قصر الحكمدار والسوق. وتواصل القصف من الصباح حتى المساء.

ثم بدأ حمدان أبوعنجة حصار حامية أم درمان. فتقدم بجيشه واحتل موقعاً شرق المدينة وعزلها عن النيل. وأرسل أعداداً من الثيران صوب الحامية لتسير فوق الألغام المزروعة. فكانت الألغام تنفجر وتقضي على الثيران، حتى تم تنظيف المنطقة من الألغام. فأصبح من السهل العبور إلى الحامية واقتحامها. وخاطب المهدي قائد الحامية وجنودها، ووعدهم بالعفو إذا سلموا، وأنهم سيصبحون من "الأصحاب المكرمين". وفي الرابع من يناير حاولت الحامية الخروج من الاستحكامات والوصول إلى الباخرة التي أرسلها غردون لنقلهم، ولكن حمدان وجنوده أفشلوا ذلك المخطط. وفي الخامس من يناير 1885 طلب قائد الحامية من غردون أن يسمح له بالتسليم لعجزه عن الاستمرار في المقاومة. وسلمت الحامية. وأحدث تسليمها أثراً سلبياً على حامية الخرطوم.

كانت الأيام الأخيرة في الخرطوم التي سبقت سقوطها عصيّة على أهلها. فانعدم الغذاء حتى أكل الناس الكلاب والحمير. وتفشت الأوبئة. وتناثرت جثث الموتى في الطرقات، حتى أعلن غردون عن منح عشرين قرشاً لكل من يقوم بدفن جثة. وكانت المدافع تقصف المدينة تباعاً فتبعث الرعب واليأس. وازداد تسلل الناس وانضمامهم لمعسكر المهدي. ثم بعث المهدي إنذاراً أخيراً إلى غردون في الخامس والعشرين من يناير قال فيه: "فإن النصائح تتابعت إليك ولم تلق لها بالاً، والدلائل ترادفت عليك ولم تزدك إلا ضلالاً ... لأن الحق يغشى قلوب المؤمنين ولا يزيد الطاغين إلا خسارا ... ولكن لا عجب منك من إنكار المهدية لأنك لا تؤمن برسالة محمد (ص)، بل العجب من علماء السوء المقتدين بك ... أما علمتم يا علماء السوء أن من خرج من الجماعة فقد انسل من الدين انسلال الشعرة من العجين؟".

ثم بدأت المرحلة الأخيرة لاحتلال الخرطوم. فعقد المهدي مجلساً حربياً في أبي سِعد في الخامس والعشرين من يناير. وكان رأي المهدي وقواده أن يواصلوا حصار المدينة حتى تستسلم. أما إذا اقتربت الحملة التي أرسلت لإنقاذ غردون من الخرطوم، فيتم الاستيلاء عليها عنوة. وفي ذلك المجلس وصلتهم أنباء اقتراب الحملة. فقرروا اقتحام المدينة في اليوم التالي. فبدأ أبوعنجة قصفها قصفاً مركزاً من طابية أم درمان منذ منتصف نهار ذلك اليوم. وبعد صلاة المغرب عبر المهدي وقواده النيل الأبيض إلى الضفة الشرقية. و خاطب الحشود المتحفزة. وأعلن عن بدء الهجوم فجر اليوم التالي. ويقال أنه حذر أصحابه من قتل أربعة أشخاص هم غردون والشيخ الأمين الضرير والشيخ حسين المجيدي ناظر المدرسة والشيخ محمد السقا. ومكث المهدي مع قواده حتى فجر الإثنين، ثم عاد إلى معسكره في أبي سِعد.

وفي فجر السادس والعشرين من يناير 1885 بدأ الهجوم على الخرطوم. وقدم الأستاذ عبد المحمود أبوشامة في كتابه "من أبا إلى تسلهاي" وصفاً مفصلاً لخطة الهجوم وكيفية تنفيذه. كما أعطى الشيخ بابكر بدري في مذكراته وصفاً حيّاً لتلك المعركة التي شارك في مراحلها الحاسمة. تشكلت خطة الاقتحام من مرحلتين؛ بدأت المرحلة الأولى منذ الخامس والعشرين من يناير، عندما فتحت البطاريات من الشجرة وبري وأم درمان وحلة خوجلي مدافعها على المدينة. وبدأت المرحلة الثانية في الساعة الثالثة من فحر السادس والعشرين من ثلاثة محاور. المحور الأول قوامه خمسة عشر ألف مقاتل بقيادة أبوقرجة. ومهمته الهجوم على طابية بري بعد أن ينظف المنطقة من الألغام. ثم ينتظر إشارة القائد لاقتحام بوابة بري. والمحور الثاني يتكون من ألفي مقاتل بقيادة أمير الأمراء عبد الرحمن النجومي قائد المعركة. ويتقدم ذلك الجمع دافعين أمامهم الثيران لتنظيف المنطقة من الألغام وإطلاق الرصاص في الهواء لإيهام الحامية بأن الهجوم الرئيس سيكون على بوابة المسلمية، التي ركز فيها غردون أكبر قوة عسكرية. أما المحور الثالث الرئيس ، فيتكون من أربعين ألف مقاتل بقيادة محمد ود نوباوي. وتقدم ذلك الحشد من الشجرة متخذاً أعلى درجات السرية والتكتم، ليركز هجومه على ثغرة في أقصى الجنوب الغربي لخط الدفاع، حيث انحسر النيل تاركاً قنطرة لا يزيد عرضها عن خمسمائة ياردة، وليس عليها قوة عسكرية مؤثرة، لأن غردون نشر 20 ألف مقاتل على طول أميال في مواجهة دفاعات الخرطوم. فدفع النجومي بأربعين ألف مقاتل عبر تلك الثغرة. وقد وصف الشيخ بابكر بدري اندفاع ذلك الهجوم فقال: "حينما دخلنا الخندق وجدناه ملئ طيناً مائعاً، فغصت إلى ما بعد ركبتي وجعل كل من جاء من الأنصار يمسكني من كتفي ويقفز أمامي، فبعضهم يمسكه الطين والخفيف منهم يخرج إلى اليابسة". ثم يصف كيف اندفعت الجموع نحو خط النار في هجوم كاسح وموجات متتابعة تعلو وتهبط، حتى بدأت خطوط

الدفاع تنهار تباعاً، والأنصار يواصلون زحفهم العنيف حتى وصلوا داخل المدينة. ثم انقسم ذلك المحور إلى قسمين: الأول سار خلف السور وبدأ في تنظيفه، والثاني اتجه إلى داخل المدينة وانقسم بدوره إلى قسمين. اتجه الأول إلى طابية المقرن وهاجمها من الخلف، واحتل الثاني مخزن البارود ثم اتجه واحتل القصر. ثم تحركت القلعات إلى باب بري وباب المسلمية. فكانت أجنحة هذه الصدور الثلاثة تكاد تكون متصلة ببعضها البعض، حتى أن خط الهجوم كان سائراً في نصف دائرة مرتكزة على النيلين الأبيض والأزرق.

وما أن انتصف النهار حتى كانت المدينة في قبضة المهدي وأنصاره. وقتل غردون في المعركة ومعه مجموعة من قواده وعدة آلاف من الجنود وبعض الشخصيات الأوربية. وبقي بعض قواده على قيد الحياة، منهم إبراهيم فوزي الذي ألف فيما بعد كتاب "السودان بين يدي غردون كتشنر؛ ومنهم الثري العراقي محمد صالح البغدادي الذي وهب أمواله فيما بعد وقفاً لمدرسة كتشنر الطبية التي تأسست عام 1924. وما كان لمعركة كبرى مثل معركة الخرطوم أن تمر دون أن يصاحبها نهب وقتل عنيف وفوضى خرجت أحياناً عن حد المعقول. واستمرت حالة الفوضى بضعة أيام. أما المهدي فقد بقي في أبي سعد مدى أربعة أيام، دخل بعدها الخرطوم واتجه رأساً إلى المسجد وصلى الجمعة. فالثورة التي انفجرت يوم الجمعة من شهر يوليو عام 1881، تتوجت بالنصر يوم الجمعة آخر يناير عام 1885.

2 - حملة الإنقاذ: آخر محاولة بريطانية لمواجهة الثورة المهدية

تثير الحملة التي أرسلتها بريطانيا عام 1844 لإنقاذ غردون العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام. فإذا نظرنا إليها في سياق السياسة البريطانية عامة، يتلاشى الكثير من أسباب تلك الحيرة. أما إذا تناولناها في أطار التصريحات الدبلوماسية التي كانت تنطلق هنا وهناك، فإن علامات الاستفهام لا تفتأ تحاصرنا. كان لبريطانيا هدف محدد في السودان، وهو إيجاد نفوذ لها فيه ثم الاستيلاء عليه في نهاية الأمر. وما كان لها تحقيق ذلك الهدف إلا عبر دبلوماسية حصيفة تحافظ بها على وضعها الهش في مصر حتى لا تنفجر المعارضة في وجهها، وتحافظ على علاقتها بالبرجوازية المصرية.

بدأت بريطانيا تمد رجلها داخل السودان بتدخل عسكري محدود في شرق السودان، لا من أجل احتلال أي جزء منه، وإنما لتخفيف الضغط على سواكن، وجس النبض الأوربي إزاء ذلك التدخل

المحدود. فأعطى ذلك التدخل المحدود بجرعات صغيرة سهلة الابتلاع للدول الأوربية. ثم أرسلت غردون إلى السودان، وكان ذلك تدخلاً بريطانياً آخر بواجهة مصرية. وعندما حوصر غردون في الخرطوم، ارتفعت الأصوات في البرلمان البريطاني وفي الصحافة منادية بإنقاذه. ومن فوق ذلك التدخل العسكري المحدود في الشرق، وتحت ذريعة الدعوة الإنسانية لإنقاذ غردون، تحددت معالم الحملة العسكرية التي تقرر إرسالها إلى السودان بواجهة إنسانية وأهداف استعمارية.

اعتقد البريطانيون أنهم يستطيعون توجيه ضربة حاسمة للمهدي بقوات بريطانية عالية التدريب والتسليح وتحت قيادة مقتدرة. فمنذ فبراير 1884، كتب الجنرال ولسلي إلى وزير الحربية البريطاني يقول: "إن هزيمة الجنرال فلنتين بيكر في السودان تعني نهاية غردون والحاميات المصرية، إلا إذا قامت الحكومة البريطانية بعمل". ثم اقترح: "أن يعلن عن احتفاظ بريطانيا بالسودان، الذي سيحكمه السودانيون في المستقبل تحت ضابط إنجليزي. ولكي يكون لهذا الإعلان فعاليته المطلوبة، يرسل لواء إنجليزي إلى وادي حلفا، وترسل تعزيزات إلى سواكن ... إن المشاعر بأن ذلك يجب أن يحدث ستصبح ككرة الجليد كلما تحركت ازدادت حجماً إلى أن تحمل الحكومة على اتخاذ الخطوات لإنقاذ حامية الخرطوم. إنها محاولة صغيرة ولكنها حاسمة ... وإنها في كل الاحتمالات تمكن الجنرال غردون من التعامل مع الزعماء المترددين وعليه يصبح سيد الموقف في الخرطوم. ولكن إذا لم نعمل شيئاً، فإن ذلك الموقف سوف يحاصرنا، وإننا في رأيي المتواضع سنواجه بحرب على مدى كبير". وعندما انعزل غردون في الخرطوم، وجدت بريطانيا الفرصة التي كانت تنتظرها. فقررت أرسال حملة إلى السودان. ولكن تركيب تلك الحملة وتسليحها والشخصيات التي تولت قيادتها، تكشف نواياها التي تتعدى مجرد إنقاذ ضابط بريطاني محاصر، حتى ولو كان في حجم شارلس غردون.

اختير لقيادة الحملة الجنرال ولسلي، أحد أبطال الإمبراطورية البريطانية اللامعين، الذي لم يعرف الهزيمة في تاريخه العسكري الحافل. وكان انتصاره على العرابيين في التل الكبير آخر مفخرة له، ترقى إثره إلى جنرال ومنح لقب البارون. إن اختيار قائد في قامة ولسلي، لم يكن لمجرد إنقاذ غردون، وإنما لقيادة حملة هدفها إحراز نصر عسكري، وتغيير ميزان القوى في السودان لصالح العائلات السودانية تحت الحماية البريطانية. وبدأ ولسلي يعد للحملة في روية واتزان، وأخذ كامل الأهبة والاستعداد والانتباه للتفاصيل. وهذه خطوات لاتستقيم مع حملة تريد انقاذ شخص محاصر ومصيره مهدد. واختير معه كوكبة من الضباط المقتدرين الذين يعتبرون زهرة الجيش البريطاني. وجمع للحملة أفضل الجنود من الهند وجبل طارق ومالطا وإنجلترا. ومعهم جميع كتائب الجيش المصري التي كونها الإنجليز ودربوها. وأكد الأستاذ أبوشامة على

ذلك الاختيار قائلاً: "أخذت النوعيات الجيدة من المقاتلين ومن أبناء اللوردات ومن اللوردات أنفسهم ومن أبناء الأشراف المقربين من البيت المالك ... إن ولسلي اختار طابور الصحراء من أفضل الجنود بالجيش البريطاني".

ثم بدأت استعدادات دقيقة ومكثفة لمد الحملة بالمؤن والذخيرة والجمال للترحيل والقوارب النيلية. وأحضر ولسلي من بريطانيا قسماً للتلغراف ومهندسين وإداريين للتوصيل والغذاءات. بالإضافة إلى قوات من أسلحة المهمات والبحرية والأسطول والسلاح الطبي. وكان هناك تفكير لمد خط السكة الحديد الذي بدأ في عهد الخديوي إسماعيل وتوقف بسبب الأزمة المالية. وألحق بالحملة فرع للمخابرات بقيادة الضابط كتشنر الذي نجح في استقطاب جيش كامل من العبابدة وتجنيدهم في جيش ولسلي. وتكدس كل ذلك الحشد في حلفا.

ثم انقسمت الحملة إلى قسمين. الجزء الأكبر منها يسير بطريق النيل إلى أبي حمد والمتمة فالخرطوم. أما الجزء الثاني، ويتكون من حوالي ثلاثة آلاف جندي وضابط وسمي طابور الصحراء، فيتقدم بخطى سريعة من كورتي عبر صحراء البيوضة إلى آبار الجكدول ثم إلى إبي طليح فالمتمة ومنها يتقدم على النيل إلى الخرطوم. وكان الهدف من ذلك الطابور أن يصل إلى المدينة المحاصرة في أسرع وقت، على أساس أن وصوله إلى مشارفها كفيل بأن يغير خطة المهدي ويرغمه على التراجع، باعتباره طليعة جيش كبير قادم. واكتمل تجميع طابور الصحراء في كورتي. ووصل ولسلي بنفسه ليشرف على آخر استعداداته. وفي نهاية ديسمبر 1884 تحرك الطابور من كورتي. وقد جمع الأستاذ أبوشامة تفاصيل وافية عن ذلك الطابور وتكوينه ومسيرته ومصيره.

كان المهدي يتابع تحركات تلك الحملة وخططها. وعندما علم بتحرك طابور الصحراء، رأى أن مصادمته بقوة عسكرية كبيرة سوف يضعف القوة المحاصرة للخرطوم ويصرف النظر عن تحقيق الهدف الأكبر. واستقر الرأي على إرسال قوة لتعرقل مسيرة الطابور بالدخول معه في اشتباكات متتالية، حتى لا تكون مسيرته سهلة. على أن يتم تضييق الخناق على الخرطوم حتى تستسلم قبل أن تصلها تلك النجدة. فأرسل المهدي سرية بقيادة موسى ود حلو. وطلب من الحاج علي ود سعد استنفار الجعليين. ثم ارسل النور عنقرة، وألحقه بالفكي مصطفى ود الأمين لدعم تلك القوة. وتمكن موسى ود حلو من احتلال آبار أبوطليح قبل وصول الطابور إليها. ولكن الطابور تمكن من إجلاء الأنصار عنها بعد معركة عنيفة.

وواصل الطابور مسيرته نحو النيل، بعد أن عانى من قسوة الصحراء ومناوشة الأنصار المستمرة. وعند وصوله النيل، التقى بسفينتين كان قد بعثهما غردون. فاستقلهما خمسة وعشرون جندياً

سودانياً بقيادة سير شارلس ولسون، الذي خلف الجنرال استيوارت الذي قتل في إحدى المعارك. وتحركت السفينتان نحو الخرطوم وهما تعانيان من وعورة الشلالات، حتى وصلتا الخرطوم في الثامن والعشرين من يناير، بعد سقوط المدينة بيومين. فعادتا أدراجهما تطاردهما قوات المهدي على الشاطئ. وصاحت الصحافة البريطانية في تحسر ولوم قائلة: Two days too late. أي أن الطابور وصل متأخراً يومين بعد فوات الأوان.

ثم بعث المهدي بالقائد عبد الرحمن النجومي لإجلاء المنطقة من بقايا الطابور ومن المواقع التي احتلها. ولكن الطابور تراجع سريعاً إلى كورتي. أما الحملة الأخرى التي كانت تسير على طريق النيل، فقد واجهت مصاعب ومشاق. كلف المهدي محمد الخير قائد المنطقة بملاحقتها. وتراجعت إلى كورتي أيضاً. ثم أخذ ولسلي يستفهم من حكومته عن إمكانية القيام بعمل عسكري سريع للزحف على الخرطوم وسحق المهدي، أو يقوم باحتلال بربر وفتح طريق بربر ـ سواكن، ثم يبدأ عملاً عسكرياً في الخريف القادم. ولكن الحكومة البريطانية قررت في أبريل الجلاء عن السودان، لإدراكها بتغيير موازين القوى بشكل حاسم لصالح المهدي. فسحبت جيشها وقام محمد الخير باحتلال دنقلا آخر ما تبقى من نفوذ الحكم التركي ـ المصري في السودان.

•

4 - المهدي بعد سقوط الخرطوم

لم يعش المهدي طويلاً بعد سقوط الخرطوم. في الثاني والعشرين من يونيو 1885 توفي متأثراً بمرض لم يمهله طويلاً. وشهدت الأشهر الخمسة بعد سقوط الخرطوم بعض الأحداث المهمة. أولها تصفية بقايا الحكم التركي ـ المصري وتثبيت دعائم الدولة الجديدة. فأرسل المهدي عمه محمد عبد الكريم لاحتلال سنار، وأبوعنجة إلى جبال النوبة التي تمرد أهلها وقطعوا الطريق. وأرسل مجموعة من مستشاريه، الذين يعرفون بالأمناء، إلى كسلا. ثم بدأ يفكر في نشر الدعوة خارج البلاد. وعبر عن ذلك في رسالة إلى حسين خليفة زعيم قبيلة العبابدة المنتشرة بين السودان ومصر، قال فيها: "ولما كان موضوع أمرنا القيام بأمر الدين وجهاد أعداء الله الكافرين وقد انتهى أمرهم في السودان، فعزمنا بإرادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان". وبعث برسالة إلى الخديوي توفيق قال فيها: "فإن بادرتني بالتسليم لأمر المهدية والإنابة إلى رب البرية فقد حزت السعادة الأبدية، وأمنت على ملكك وعرضك ... وإن أبيت بعد هذا إلا الإعراض عن طريق الفلاح والرشاد فإنما عليك إثمك وإثم من معك، ولابد من وقوعك في قبضتنا ولو كنت في بروج مشيدة". ولكن المنية لم تمهله لمواصلة تنفيذ تلك السياسة. ووقع أمر تنفيدها على عاتق الخليفة عبد الله.

وأسس المهدي مدينة أم درمان. فلم يمكث في الخرطوم سوى بضعة أيام، ارتحل بعدها بكامل رهطه إلى أم درمان، لأن الخرطوم في رأيه عاصمة الترك، وهو يريد أن يمسح كل أثر بغيض لهم في البلاد. فبدأت أم درمان كمعسكر حربي ثم اتسعت لتصبح أكبر مدينة في البلاد وعاصمة الدولة المهدية.

ومن أهم القرارات التي اتخذها المهدي في تلك الفترة، إصدار عملة قومية. فقد واجه مشكلة تداول العملة بعد سقوط الخرطوم. فأصدر منشوراً قال فيه: "لازال المسكين يتعسر عليه قضاء وطره لعدم سلوك المعاملة. وقد علمتم أن الأتراك ... قد سيروا معاملة العباد بالأوراق والجلود فكيف تتوقفون عن أخذ الذهب وغيره من الأصناف". فأصدر بعد سقوط الخرطوم عملة خاصة به ليؤكد استقلاله عن مصر، وحتى يستقيم أمر التبادل التجاري الذي يعوقه شحّ العملات. فكان المهدي أول حاكم سوداني نعلمه يصدر عملة وطنية موحدة على نطاق السودان كله. وصدرت أول عملات المهدي في فبراير 1885 (جماد أول 1302 هـ). وكانت من ثلاث فئات: جنيه ذهب، وريال فضي، ونصف ريال فضي.

كان تأسيس أم درمان وإصدار العملة رمزين لانتصار الثورة المهدية وإعلان الدولة المهدية المستقلة.

هوامش الكتاب الثاني

(1) نتعرض إلى تناول ثلاثة من المؤرخين وهم: هولت في كتابه الدولة المهدية في السودان. أبوسليم في كتابه الحركة الفكرية في المهدية. شبيكة في كتابه السودان عبر القرون. ويمكن الرجوع إلى القدال، الإسلام والسياسة، ص 61. 75

(2) أبوسليم الحركة الفكرية، ص 18. 24.

(3) محمد سعيد القدال. الإمام المهدي. ص 37. 47

(4) المصدر السابق. ص 75. 98

(5) المصدر السابق. ص 99. 119

(6) المصدر السابق. ص 139. 153

(7) صدر مؤخرا عن دار النشر جامعة الخرطوم: "الأعمال الكاملة للإمام المهدي"

(8) القدال. الإمام المهدي. 119. 122

(9) راجع كتاب عصمت زلفو :شيكان"

(10) راجع كتاب موسى المبارك الحسن. "تاريخ دارفور السياسي".

(11) محمد سعيد القدال. المهدية والحبشة. الفصل الأول

(12) أفضل تناول للثورة المهدية في شرق السودان في كتاب هولت: الدولة المهدية

(13) راجع المرجع السابق عن سياسة الإخلاء

(14) جاء تناول حصار وسقوط الخرطوم في كتابين. الأول كتاب ميمونة ميرغني حمزة: "حصار وسقوط الخرطوم". والثاني كتاب عبد المحمود أبو شامة الذي تناول فيه الجانب العسكري بالتفصيل.

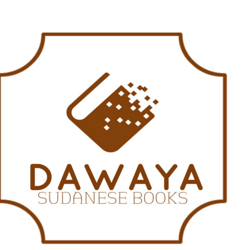
بعض المراجع المهمة

المراجع الخاصة بالثورة المهدية مضمنة في نهاية الكتاب الثالث عن الدولة المهدية، لأن أغلب المراجع تناولت الثورة والدولة المهدية معاً.

الكتاب الثالث

الدولة المهدية

1885 ـ 1898


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الفصل الأول

النظام الإداري

1 - الصراع على السلطة (1)

تأجل انفجار الصراع على السلطة على أيام المهدي، إذ تضافرت عدة عوامل حافظت على توازن القوى. فوضع المهدي المتميز بصفته خليفة رسول الله، أبعد أي منافس له على المنصب. كما أن فكرة المهدي المنتظر احتوت التمايز القبلي والطائفي والإقليمي في لحظة النهوض الثوري، فكانت تعبيراً عن الطموح القومي في مرحلة تكوينه الجنيني. وأصبح الجهاد ضد الحكم الأجنبي عاملاً موحداً، وأصبح القضاء على ذلك الحكم هدفاً تجسد فيه طموح الناس، فجدّوا السعي لبلوغه. كما ترسّخت مكانة المهدي من الانتصارات العسكرية وبروز مقدراته القيادية. واتصفت سياساته ومواقفه بالبعد عن التحيز لأهله وعشيرته أو بقبيلة على أخرى أو طائفة على طائفة. هذه العوامل مجتمعة أجّلت انفجار الصراع على السلطة، ولكنها لم تلغ ظروفه الموضوعية.

ثم جاء سقوط الخرطوم وانهيار الحكم التركي - المصري في نفس الوقت الذي توفي فيه المهدي. فانزاحت شخصيته عن مسرح الأحداث، وانتهى دور الجهاد الأكبر. فانفجر الصراع، لأن العوامل التي أجّلت انفجاره لم تلغ أسبابه العميقة. فالثورة المهدية كانت تحالفاً عريضاً. وكانت فكرة المهدي المنتظر هي الإيديولوجية التي تبلورت فيها لحظات النهوض الثوري، ولكن الفكرة لم تلغ الفوارق الاجتماعية. كما كانت الفكرة محكومة بقدرات تاريخية محددة. وكانت سنوات الثورة قصيرة مما جعل قدراتها على صهر الفوارق الاجتماعية محدودة. ولكن ظروف النهوض الثوري طغت مؤقتاً على الخلافات والفوارق الاجتماعية. وعندما بدأ تأسيس الدولة تفجر الصراع، لأن الدولة تعبير عن مصالح فئة محددة، ولأن عملية الانصهار لم تكتمل على أيام الثورة. فكان انفجار الصراع حتمياً في مجتمع مازالت قواه الاجتماعية متباينة. كما أن اصطدام الحلم المهدوي بتعقيدات الواقع الذي يقف بعيداً عن أفق ذلك الحلم، عجل بانفجار الصراع وتصاعده.

وبرزت نذر الصراع منذ أيام المهدي؛ فقد أحس أن أهله الأشراف أخذوا يتعاملون كأنهم وريث شرعي له، وأنهم يسعون إلى تحويل المهدية إلى ملك عضوض. وفي آخر صلاة للجمعة له قبل وفاته، انتقد أهله الأشراف وانشغالهم بالدنيا. وروى نعوم شقير أن المهدي خاطب المصلين قائلاً: "أيها الناس إني مللت من النصح والمذاكرة لأقاربي الأشراف ... الذين يعتقدون أن المهدية لهم

وحدهم". ثم أمسك ثوبه ونفضه ثلاث مرات وقال: "أنا بريء منهم فكونوا شهوداً عليّ بين يدي الله تعالى".

وأكد مراراً على مكانة الخليفة عبد الله. فلقبه خليفة الصديق أي في مقام أبي بكر الخليفة الأول للرسول. وبهذا حدد المهدي تحديداً واضحاً خلافة عبد الله له. وتأكدت تلك المكانة في مجرى الثورة المهدية. فالخليفة عبد الله هو قائد الراية الزرقاء، أكبر رايات المهدي عدداً وقدرة قتالية، وشاركت مشاركة فعالة في حروب الثورة. ويرأس الخليفة مجلس الأمناء، وهو مجلس إداري تنفيذي استشاري، وترفع قراراته للمهدي للموافقة عليها، ويتولى حل المنازعات التي تنشب بين القبائل والأفراد. وكان المهدي ينيب الخليفة عنه في إمامة صلاة الجمعة. وأصدر منشوراً وصف الخليفة بأنه: "خليفة الصديق المقلد بقلائد الصدق والتصديق، فهو خليفة الخلفاء وأمير جيش المهدية ... وقضاؤه هو قضاء رسول الله وجميع أفعاله وأحكامه محمولة على الصواب".

لماذا أعطى المهدي للخليفة تلك المكانة المتميزة، وإلى أي حد كان الاختيار موفقاً؟ لاشك أن الخليفة كان يمتلك قدرات قيادية أهّلته لذلك المنصب. كما أن سنوات الحرب الثورية أعطت قبائل الغرب الرعوية (الذين يطلق عليهم في أدب المهدية: أولاد العرب) والراية الزرقاء خاصة، ثقلاً أكبر ودوراً متقدماً. وهذا ما فرض اختيار الخليفة عبد الله للمركز الثاني. ولكن إلى أي حد كان اختيار الخليفة موفقاً لخلافة المهدي لحكم البلاد التي تضم أولاد العرب، كما تضم قبائل السودان الأوسط الزراعية المستقرة الذين يعرفون بأولاد البلد؟ إن التمييز بين أولاد البلد وأولاد العرب، يحمل في طياته تنافراً وثنائية تنذر بوجود خلل، ويحمل في ثناياه بذور أزمة. فأولاد البلد يملكون القدرات الإدارية والتجارية والعلمية، إنهم يملكون مؤهلات الحكم. ولكن قدراتهم القتالية أقل من القبائل الرعوية التي وقع عليها عبء القتال، بينما تولى أولاد البلد القيادة التي تضع الإستراتيجية. إن اختيار الخليفة لذلك المنصب كان موفقاً إذا اقتصر الأمر على سنوات الحرب الثورية، ولكن الاختيار حمل معه بذور الصراع في ظل الدولة المستقرة، لأن الدولة المستقرة لا تقوم على الجهاد المتواصل.

وللصراع حول السلطة جذور عميقة أخرى. إنه صراع بين القبائل الرعوية التي حملت عبء القتال في وقت بدأت تخرج فيه من دائرة النشاط الرعوي، وأخذت تتجه إلى السهول الوسطى الزراعية من جانب، ومن الجانب الآخر قبائل السودان الأوسط الزراعية التجارية المستقرة، التي تتمتع بدرجة من الوعي الاجتماعي القومي، مما جعلها أكثر تأهيلاً لقيادة المجتمع وتسيير دفة الحكم. وكان لها دورها في انتصارات الثورة عسكرياً وإدارياً وتنظيمياً. وبقيت عوامل ذلك الصراع كامنة تحت السطح تغطيها طبقة هشة، فجاءت وفاة المهدي ففجرتها.

بعد وفاة المهدي ودفنه مباشرة، اجتمعت كل القيادات لاختيار خليفة له، وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة والفكي الدرديري وأحمد شريف الملقب بجد الأشراف. وأظهر الأشراف رغبتهم في أن يكون الخليفة شريف خليفة الكرار هو الذي يخلف المهدي. وعارضهم بقية الحاضرين. وثار الجدل بين الفريقين. وظل الخليفة عبد الله صامتاً. وحسم الفكي الدرديري الموقف عندما نهض وبايع الخليفة عبد الله . ثم تبعه الخليفة علي ود حلو وأحمد شريف. ولم يجد الأشراف مناصاً من المبايعة. وجاء الخليفة شريف آخر المبايعين. ثم خرج الخليفة إلى المسجد. واعتلى المنبر وظل يتلقى البيعة حتىمنتصف الليل. وأرسل العديد من الخطابات إلى أنحاء البلاد تعلن وفاة المهدي وخلافته له. وطلب من العمال أخذ البيعة له.

ولم يكتف الخليفة بما صدر عن المهدي من منشورات تؤكد مكانته، بل أعاد توزيعها وترويج الحضرات التي تؤكد تلك المكانة. كما أعلن أنه هو أيضاً جاءته حضرة نبوية تنصبه خليفة للمهدي، وتم توزيعها على نطاق واسع في منشور عرف باسم "منشور الشعرة". ذكر فيه الخليفة أن الحضرة جاءته عن الخضر وليس الرسول مباشرة، حتى لا يضع نفسه في مكانة المهدي. وقال الخضر في الحضرة إن الله أخبر جبريل وأن جبريل أخبر الرسول وأن الرسول أخبر المهدي وأن المهدي أخبر الخضر إن لله يغري الخليفة السلام وإنه أعطاه الهداية. ويتحدث المنشور عن شعرة المهدي التي فيها السّر الإلهي، والتي ظل يحتفظ بها أحمد سليمان أمين بيت المال، ثم سلمها الخليفة الذي قام بابتلاعها، فحل فيه ذلك السر. وبهذا أكد الخليفة الأساس الديني لمكانته. ولكن ذلك التأكيد لم يكن كافياً لأن أسباب الصراع مازالت قائمة.

ولأن الصراع انفّجر والجهاد لم يهدأ أواره بعد، فقد أصبح الوزن العسكري للقوى المتصارعة له الدور الحاسم في ذلك الصراع. وكان توازن القوى في أم درمان لصالح الخليفة، إذ معه الراية الزرقاء وراية علي ود حلو الخضراء، بينما الراية الحمراء مع الأشراف. وكان معه أيضاً مجموعة من الجهادية تركهم حمدان أبوعنجة قبل ذهابه إلى جبال النوبة، وأوكل قيادتهم إلى أخيه فضل المولى صابون. ولم يكن تفّوق الخليفة في أم درمان كافياً. فهو في وسط السودان بعيداً عن عشيرته وعن قبائل الغرب التي يستمد منها قوته. وهو محاط بأولاد البلد الذين يحتلون مواقع إدارية مهمة في العاصمة، مثل أحمد سليمان أمين بيت المال وأحمد ود علي قاضي الإسلام وبعض القيادات العسكرية البارزة.

أما في الأقاليم فكان توازن القوى لصالح الأشراف وأولاد البلد عامة. فكان محمد عبدالقادر ابن عم المهدي في الأبيض. وكرم الله الكركساوي في بحر الغزال. ومحمد خالد زقل في الفاشر. ومحمد عبد الكريم في سنار. ومحمد الخير في بربر. كما احتلوا مواقع قيادية ثانوية في مناطق متفرقة.

على أن خطرهم الأكبر كان في إحاطتهم بالخليفة في أم درمان بقبائلهم ومؤيديهم. فكانت معالجة الموقف تحتاج إلى حنكة ورويّة. فوضع الخليفة خطة للتخلص من معارضيه تدريجياً في خطوات محسوبة، تلخصت في أمرين: أولاً، سحب رايات أولاد البلد من الغرب وتركيزها في الشمال، حتى يبقى الغرب آمناً في حالة الحاجة له للتراجع، كما تصبح رايات أولاد البلد في أكثر المناطق عرضة لمواجهة أي خطر داهم من الشمال. ثانياً، سحب كل الجهادية من الرايات وتركيزهم في تنظيم عسكري واحد يدين له بالولاء؟

بدأ الخليفة باستدعاء محمد عبد القادر من الأبيض ليؤدي البيعة في أم درمان. وكان ينوي إرساله إلى الشمال. ولكنه عاد إلى الأبيض لمعالجة تمرد الجهادية في الأبيض. وقام بمطاردتهم مخالفاً أوامر الخليفة. فقتل أثناء الاشتباك معهم. وتخلص منه الخليفة دون عناء.

ثم استدعى محمد خالد زقل من الفاشر لأداء البيعة أيضاً. وكان زقل يسيطر على جيش كبير قوامه بعض رايات أولاد البلد وبعض الجهادية. وكانت خطة الآشراف أن يقوم زقل باحتلال الجزيرة بجيشه. ولكن الخليفة سارع بإرسال يونس الدكيم، فاحتلها وأصبح عاملاً عليها قبل أن يتحرك زقل من الفاشر. ثم أرسل إلى أبو عنجة في الأبيض ليعترض زقل عند وصوله إليها، ويقوم بتصفية جيشه، وذلك بسحب الجهادية ورايات أولاد العرب والأسلحة، ويضيف ما تبقى إلى الراية الحمراء. وأحس الأشراف بالخطر المحدق بزقل، وحاولوا الاتصال به. ولكن الخليفة وضع رقابة صارمة على الرسائل الخارجة من أم درمان. وفي مارس 1886، وصل زقل إلى بارا وهو يجهل مخطط الخليفة. فتمت تصفية جيشه وعتاده. وظل سجيناً في الأبيض ستة أشهر، ثم أرسل إلى أم درمان ليبقى في الأسر. وصودرت أموال عمر الياس أم برير، الذي كان ضمن جيش زقل. وكان الخليفة قد استدعى من قبل والده الياس باشا إلى أم درمان، حيث حدد فيها إقامته وصودرت أمواله فيما بعد، ووضع في السجن حيث توفي فيه. وهكذا تخلص الخليفة من الرجلين الذين لعبا دوراً كبيراً في انتصار المهدية في كردفان، وهما من أهم دعامات أولاد البلد.

وفي سبتمبر 1886 أزيح محمد الخير من عمالة بربر - دنقلا، واحتل عثمان الدكيم مكانه، وهو من أقرباء الخليفة. وأرسل النجومي إلى دنقلا كخطوة أولى نحو غزو مصر. وألحقه الخليفة فيما بعد بمساعد قيدوم وكيلاً له، وهو أيضاً من أقرباء الخليفة. ثم أرسل يونس الدكيم عاملاً على دنقلا. وفي سبتمبر أرسل أبوقرجة إلى الشرق لمعاونة عثمان دقنة، وليبعده عن مركز التأثير في أم درمان. وجردت راية الخليفة شريف وراية الخليفة علي ود حلو من الجهادية والعتاد الحربي وأضيف إلى الراية الزرقاء، التي أصبحت تحت السيطرة الكاملة ليعقوب أخ الخليفة.

أما أحمد سليمان أمين بيت المال، فقد كان وضعة مهتزاً منذ أيام المهدى. ورغم أنه لم يكن مشتركاً اشتراكاً مؤثراً في الصراع الدائر، إلا أن أهمية المنصب الذى يحتله، جعلت الخليفة يفكر في إسناده لشخص يثق فيه ثقة تامة. وفي إبريل 1886 تمت مداهمة منزل أحمد سليمان وتفتيشه ومراجعة حساباته. واتهم بالتقصير المالي، وعزل من منصبه وسجن. وخلفه إبراهيم عدلان.

ويمكننا أن نعتبر الفترة من 1885 إلى 1887 المرحلة الثانية من الصراع، التي انتهت بإعادة ترتيب الوضع في أم درمان والأقاليم لصالح الخليفة. وبرزت شخصيتان خلال ذلك الصراع لعبتا دوراً حاسماً في مجراه. الشخصية الأولى يعقوب بن محمد أخ الخليفة، الذي يسيطر على الراية الزرقاء في أم درمان بكل ما آل إليها من رجال وعتاد. والثانية حمدان أبوعنجة قائد الجهادية، الذين يمكن تحريكهم إلى أي جهة فيرجّحون كفة الصراع.

لقد تحول ميزان القوى لصالح الخليفة. فأصبح يسيطر على الموقف في أم درمان بعد تصفية الرايتين الخضراء والحمراء. كما وضع أمين بيت المال وقاضي الإسلام تحت نفوذه المباشر. وتولى أقاربه وعشيرته المراكز القيادية في الأقاليم. فأصبح عثمان آدم جانو، وهو شاب في العشرين من عمره ومن أقارب الخليفة، عاملاً على كردفان، ثم ضمت له دارفور وسمي عامل الغروب، ويقود جيوشاً ضخمة بعتادها. وكان عامل الجزيرة يونس الدكيم ابن عم الخليفة، وكان أخوه عثمان في بربر. أما الخليفة شريف زعيم الأنصار وأولاد البلد عامة، فقد أصبح رأساً بلا جسد بعد أن صفيت رايته من الجهادية والعتاد. ثم أبعد من مجلس الخليفة، وخفضت مخصصاته المالية ومخصصات أسرة المهدي والأشراف أيضاً، وظلوا منذ عام 1886 حتى عام 1891 لا حول لهم ولا طول ولا يستطيعون حراكاً. فألّفوا جمعية سرية وأخذوا يتصلون بالأشراف في الجزيرة. وجمعوا الأسلحة وخبأوها. وكان هدفهم اغتيال الخليفة واستلام السلطة. ولكن الخليفة كشف أمرهم. فخافوا أن يتمكن منهم فقرروا المصادمة.

وفي يوم الاثنين 1891/11/23، اجتمع الأشراف في قبة الإمام المهدي والمنازل المجاورة لها، وأخرجوا أسلحتهم وذخيرتهم واستعدوا للقتال. وسرعان ما اتخذ الخليفة استعدادات مضادة. فاستنفر أهله التعايشة وجيشه الخاص من الملازمين، ووزع عليهم الأسلحة. وعندما طلع الفجر كان قد طوق الأنصار داخل قبة المهدي وفي منازلهم. ثم أرسل لهم وفداً للتفاوض والمصالحة فرفضوا. وبدأ إطلاق الرصاص من الجانبين واستمر زهاء ساعة. ثم كرر وفد المصالحة محاولته. وبعد يومين توصلوا إلى عقد صلح بين الطرفين. نصّت بنود الصلح على العفو التام عن كل من اشترك في الأحداث من الأشراف والدناقلة، على أن يسلموا أسحتهم ويدينوا للخليفة بالطاعة.

ونصّت أيضاً على أن تردّ للخليفة شريف مكانته في مجلس الخليفة، وتردّ له رايته، ويسمح له بجمع متطوعين لها، وترفع مخصصاته المالية ومخصصات أبناء وزوجات المهدي. وأعطى الخليفة علي ود حلو وعداً للخليفة شريف بتنفيذ تلك الشروط، وأقسم له بذلك على المصحف. ثم قام الخليفة عبد الله باستقبال الخليفة شريف وتصافحا، ووقّع له على شروط الصلح.

لكن الصراع لم ينته بذلك الصلح. فما كان للخليفة أن يطمئن إلى العناصر التي عارضته ويبقيها بين ظهرانيه. فأخذ يبحث عن قيادات الحركة من الأشراف وأولاد البلد، الذين كانوا القوة المحركة وراء الخليفة شريف. وبعد ثلاثة أسابيع تعرف عليهم واعتقلهم، وهم : أحمد سليمان أمين بيت المال السابق، وفوزي محمود وأخيه حمدي وهما كاتبا الخليفة، وصالح سوار الدهب وسعيد محمد فرح وهما من كبار الدناقلة، وأحمد محمد خير من الأشراف، وأحمد النور كاتب الخليفة. ونفاهم جميعاً إلى فشودة، حيث قام الزاكي طمل بإعدامهم. وأصدر الخليفة منشوراً ضمّنه حضرة نبوية أخبره فيها المهدي بتأييده لتلك الخطوة. وذكر الخليفة في الحضرة أنه أخبر المهدي بأن أهل الظاهر ينكرون عليه اعتقال أولئك النفر بعد أن عفا عنهم، فرد عليه المهدي قائلاً: "إن الحق معك وأهل الباطن معك فاحبسهم".

وعندما علم الخليفة شريف بمقتل جماعته، أعلن معارضته للخليفة وتحدث عن ظلمه وجوره وامتنع عن أداء الصلاة معه وعن صلاة الجمعة. فكوّن الخليفة مجلساً من ستة وأربعين شخصاً من قيادات الدولة لمحاكمته. فأصدروا حكماً وقعوا عليه جميعهم. جاء فيه: "إن الخليفة محمد شريف حامد قد بارز خليفة المهدي عليه السلام بالعداوة والعصيان والخلاف حتى تظاهر بالحرابة له وشهر السلاح عليه ولم يبال بإدخال الخلل في الدين وشق عصا المسلمين ... واقتضى نظر أصحاب المهدي عليه السلام تطبيق الوجه الشرعي ووضعه في السجن تأديبا له". فساقوه مضروباً مهاناً إلى السجن ووضع في كوخ مكبلاً بالحديد. وبقي فيه من مارس 1892 حتى عام 1896.

وتبع ذلك تصفية الأشراف وأولاد البلد عامة. فسجن أبناء المهدي الفاضل ومحمد وبشرى في منزل جدهم أحمد شرفي، ومنعوا من الخروج ولم يسمح للناس بالاتصال بهم. ثم أرسل الخليفة رجاله إلى الجزيرة، واعتقلوا نحواً من ألف من الدناقلة الذين اتهموا بمشاركة الأشراف في الأحداث، وأحضروهم إلى أم درمان، وصودرت أموالهم. ولم يبق من كبار الأشراف سوى محمد عبد الكريم وعبد القادر ساتي طبيب المهدي. وقد أبقى عليهما الخليفة لاستخلاص معلومات منهما عن ذيول المؤامرة. ثم نفاهما بعد ذلك إلى فشودة حيث أعدما. وفي نوفمبر 1892، اعتقلت مجموعة من الجعليين الذين اشتركوا في محاكمة الخليفة شريف لتباطئهم في الذهاب إلى كسلا للجهاد، ونفوا إلى الرجاف.

وتواصلت حملة التصفية؛ فاستدعي أبو قرجة من كسلا وأرسل عاملاً على خط الاستواء. ولكن الخليفة أرسل معه خطاباً سرياً إلى عامل الرجاف ليعتقله. فاعتقله وزج به في السجن. وفي عام 1893، نفي محمد خالد زقل إلى الجنوب. وتبعه إسماعيل بن عبد القادر الكردفاني المؤرخ الذي ألف كتابين عن تاريخ المهدية. وامتدت يد التصفية لتنال نفراً ممن كانوا في صف الخليفة ومن مؤيديه، أمثال أحمد علي قاضي الإسلام، والحسين الزهراء الذي خلفه في المنصب، وإبراهيم عدلان أمين بيت ا لمال ومؤسسه الفعلي، والنور الجريفاوي والعوض المرضي اللذين تعاقبا على أمانة بيت المال. وكان يعقب أغلب تلك التصفيات إحلال أحد أقرباء الخليفة أو عشيرته في المناصب القيادية الإدارية والعسكرية.

كان لذلك الصراع على السلطة آثاره الوخيمة. فهو النكسة الأولى في تاريخ الدولة المهدية. ولكنه كان صراعاً حتمياً. لقد وحدت فكرة المهدي المنتظر أهل البلاد ضد الحكم الأجنبي، الذي كانت ممارساته القمعية بيّنة. فبرزت التناقضات معه بشكل جليّ جعل عملية التوحد ضده يسيرة. كما أن الواقع الرعوي القبلي لأهل السودان، جعل انضواءهم تحت راية المهدي يتماشى مع جانب من طبيعة حياتهم الرعوية القبلية. ولكن بعد القضاء على الحكم الأجنبي، أصبحت الدعوة المهدية قاصرة عن توحيد الناس في الإطار الجديد، إطار الدولة. ولم تتكمن الدعوة المهدية من خلخلة الحواجز القبلية وصهر الناس في بوتقة الوحدة إبّان سنوات الثورة القصيرة، فانفجر الصراع. وما أن انفجر حتى ارتفعت رايات التعصب القبلي فوق رايات الجهاد المهدوي.

كما أن انفجار للصراع مباشرة بعد سقوط الخرطوم وسيوف الجهاد لمّا تزل مشرعة، جعل العنصر العسكري هو العامل الحاسم في ذلك الصراع. فلعبت الراية الزرقاء والجهادية دورا بارزا فيه. واستطاع الخليفة بقدراته الإدارية وبدهائه أن يدير الصراع بحنكة ويقلب موازين القوى لمصلحته. ولكن انتصار الخليفة والتعايشة، أبعد عناصر أولاد البلد بقدراتهم الاقتصادية ومؤهلاتهم الإدارية والتنظيمية من جهاز الدولة، وهم أقدر العناصر على إدارته من أولد العرب، وأقدر على بلورة فكرة الأمة. فآلت السلطة إلى العناصر الرعوية العشائرية التي لا تمتلك المؤهلات الكافية لمواجهة تلك التحديات. فتحولت الدولة إلى عصبية قبلية ضيقة. وانشرخت بوادر الوحدة التي برزت أبّان الثورة.

وعندما وجد الخليفة أنه وأهله من التعايشة محاطون بقبائل أولاد البلد، لجأ إلى عشيرته وإلى القوة العسكرية وإلى فكرة المهدي المنتظر، لإضفاء شرعية دينية على منصبه، ولقهر خصومه بنفس السلاح الذي أشهروه ضد الحكم الأجنبي. لقد أدى الصراع إلى خلق الأساس الأوتقراطي القبلي والأساس الثيوقراطي للدولة المهدية.

2 - روافد النظام الإداري

النظام الإداري للدولة المهدية خليط من عدة روافد. أولها الرافد الديني. فالدولة المهدية دولة ثيوقراطية، تستمد السلطة المركزية قوتها وشرعيتها من فكرة المهدي المنتظر. فالمهدي استمد سلطته من تفويض إلهي في حضرة نبوية. فهو خليفة رسول الله. واستمد الخليفة سلطته أيضاً من تفويض إلهي من المهدي في حضرة نبوية. فهو خليفة المهدي. فأصبح رأس الدولة يتمتع بسلطات واسعة ليس له فيها منازع. والذي يختلف معه في حكمه إنما يخالف التفويض الإلهي. فتحولت فكرة المهدي المنتظر من إيديولوجية للوحدة ضد الحكم الأجنبي إبّان سنوات الثورة، إلى أداة قهر في ظل الدولة المهدية. وأصبحت الدولة المهدية دولة ثيوقراطية.

ودعا المهدي إلى العودة رأساً إلى الكتاب والسنة وتخطى المذاهب. بل أحرق كتب تلك المذاهب. ووضع بذلك الأساس الثاني للدولة الثيوقراطية. وكانت دعوة المهدي تلك دعوة نظرية بحتة. فقدرات السودان التاريخية وظروفه الموضوعية، لم تكن تؤهله لاستنباط قوانين فقهية خارج تلك القوانين التي توصلت إليها المذاهب من قبل. فعندما جاء محك التطبيق العملي، اعتمدت الدولة المهدية على نفس قوانين الشريعة التي نادى المهدي بتخطيها. ولكن قوانين الشريعة ليست قوانين جامدة ومعدة بحيث يمكن تطبيقها في أي مكان وزمان، وإنما يحتاج تطبيقها إلى اجتهاد. ولكن انتصار القبائل الرعوية وشبه الرعوية في الصراع على السلطة، أدى إلى تحويل تلك القوانين على يدها إلى أداة قهر وليس إلى أسلوب للحكم. فقد انعدم الاجتهاد وغدا التطبيق جامداً.

والرافد الثاني قبلي. فالصراع من أجل السلطة جعل الخليفة يعتمد على عشيرته ضد أولاد لبلد والأشراف، فتحولت أم درمان إلى قلعة للتعايشة. وتحولت الدولة إلى أوتوقراطية قبلية. وانهزمت فكرة المهدي المنتظر كأداة توحد مختلف القبائل. أضفى هذا الرافد القبلي على الدولة أفقاً محدوداً نتج عنه بعداً متسلطاً آخر.

وتمثل الرافد الثالث في ظروف الحروب المحلية والضغوط الخارجية، فأصبحت الدولة المهدية في حالة حرب مستمرة، مما أدى إلى طغيان الطابع العسكري. وتحولت كثير من إجراءات الدولة إلى إجراءات أستثنائية لمواجهة تلك الأخطار. وهذا بعد متسلط ثالث.

أما الرافد الرابع فكان النظام السابق للدولة التركية ـ المصرية. فقد أخذت الدولة المهديية بكثير من أدوات تلك الدولة. فأخذت نظامها الديواني وحولت كل موظفيها لخدمتها. واعتمدت لحد كبير على الأسس التي تم بها تقسيم المديريات في ذلك العهد. فكانت الدولة المهدية امتداداً

للدولة التركية ـ المصرية من حيث سيطرتها على البلاد مركزياً وهيمنتها على النشاط التجاري.

وتمثل الرافد الخامس في قدرات السودان الحضارية وإمكانياته المادية والتقنية. فالدولة المهدية دولة سودانية ضعفت أو تقطعت أسباب اتصالها بالعالم الخارجي. فكان عليها أن تعتمد إلى حد كبير على قدراتها الذاتية والمحلية، وهي قدرات محدودة. وانعكس ذلك الواقع الحضاري على الدولة المهدية. كما أن الشعار الدعائي الذي رفعته الدولة المهدية، بمقاطعة ونبذ كل ما هو تركي، جعلها تتكفئ على نفسها وترفض بعض أدوات الحضارة التي جلبها الأتراك. ولكنها اضطرت في بعض الأحيان للأخذ بتلك الأدوات التي رفضتها. فأدت تلك الدعوة إلى المزيد من الاعتماد على المؤسسات المحلية. لقد انصبت كل تلك الروافد الخمسة في النظام الإداري وأثرت على تركيبه وأدائه.

3 - جهاز الدولة المركزي (2)

كان الخليفة رأس الدولة. وهو حاكم مطلق، ويستمد سلطاته من منصبه الديني ومن القوة العسكرية للراية الزرقاء والجهادية ومن الزعامة القبلية. وتنبع كل السلطات منه وتنتهي إليه. فهو حاكم فرد لدولة مركزية بدعم ديني وقبلي. وأصبح له أسلوب معين يدير به دفة الحكم. يقوم بإمامة الناس في المسجد في كل الصلوات. وكان حضور تلك الصلوات واجباً على كل الشخصيات القيادية في الدولة والمجتمع. ويعتبر التغيب عن أي واحدة منها موقفاً قد يؤدي إلى التحقيق. ويخرج عند الضحى إلى مجلسه، فيجتمع عليه الكتاب ويأخذ في تصريف المراسلات الواردة والخارجة. وأخذ الخليفة نظام الكتاب من المهدي، فاستخدم نخبة من العلماء، أشهرهم مدثر إبراهيم الحجاز أمين ختمه، والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم.

وينعقد مجلسه العام بعد صلاة الظهر. فيجتمع إليه العلماء والأعيان والقضاة في حلقة واسعة يبلغ أفرادها بين ثمانين إلى مائة شخص. ويقف خلفهم حرسه الخاص من الملازمين. ويجلس أعضاء المجلس منكسى االرؤوس وأيديهم إلى صدورهم. ويدير ذلك المجلس شؤون الدولة وتصدرعنه كل القرارات المهمة. وللخليفة بجانب ذلك المجلس، مجلس خاص يجتمع معه بعد العشاء في منزله، ويحضره يعقوب وابنه عثمان شيخ الدين وقاضي الإسلام وأمين بيت المال وشيخ السوق. وهذا المجلس هو القابض على أخص أمور الدولة وأخطرها. ولكن يبقى الخليفة مصدر كل القرارات ولا يعارضه أحد في رأيه.

ويأتي بعد الخليفة في الهرم الإداري يعقوب الملقب "جراب الرأي"، أي مستودع الحكمة. واحتل يعقوب المنصب الذي كان يحتله الخليفة على أيام المهدي. فهو وزير الخليفة ووكيل الراية الزرقاء ومدير أشغاله الحربية والمالية. وعن طريق تلك السلطات وضع يعقوب يده على كثير من مقاليد الحكم. ولكنه في أغلب تصرفاته كان منفذاً لرغبات الخليفة. وفي مثل نظام الدولة المهدية، فإن مؤامرات البلاط تصبح سائدة، ويتحدد بها مصير الأفراد. وكان يعقوب يقف خلفها. ويأتي مع يعقوب ابن الخليفة عثمان الملقب بشيخ الدين. وكان هدف الخليفة أن يجعله وريثاً للحكم من بعده. فجعله قائداً لحرسه الخاص من الملازمين. والملازمون أكبر قوة عسكرية منظمة في أم درمان. واستمد عثمان من سيطرته عليها نفوذاً واسعاً. وعندما نشب صراع بينه وبين عمه يعقوب، زوجه بنت عمه ليقرب الشقة بينهما. وبما أن خلافاتهما كانت تنافساً حول السلطة وليس صراعاً حولها، فقد تم احتواءها والسيطرة عليها.

تأتي بعد ذلك المناصب المركزية. ويعتبر الجهاز القضائي من أهم مؤسسات الحكم المركزي. ويتولى قاضي الإسلام الإشراف عليه. وهو الذي ينظر في الدعاوى من الأفراد، وينظر الإستئنافات، ويصدق على أحكام القصاص، ويرشح العلماء لمنصب القضاء. وبما أن المنصب يحتاج إلى دراية بأمور الشريعة، فكان وقفاً على العلماء من خريجي الأزهر والمعاهد المحلية. وكانوا كلهم من أولاد البلد. ولكن لم يكن لقاضي الإسلام سلطة مستقلة. فالخليفة يسيطر عليه ويستصدر منه الأحكام التي يريدها. وكانت الصفوة الحاكمة من التعايشة تشك في أولاد البلد الذين احتلوا المنصب، لأن التعايشة لا يملكون المؤهلات له. ولكنه منصب يعطي صاحبه سلطات واسعة. فتعرض كل الذين تولوه إلى محنة. (3)

وأول من تولى المنصب أحمد ود جبارة ثم جلاب، وكلاهما قتل في حروب المهدية. ثم خلفهما أحمد ود علي من فقهاء بني هلبة. واستمر فيه عشر سنوات. وجمع الرجل في يده سلطات واسعة، وربما ثراءً عريضاً، و يضرب به المثل في الدهاء. وكان مقرباً إلى الخليفة وأداة طيعة في يده. ثم سقط في إحدى مؤامرات البلاط التي شهدها تاريخ الدولة المهدية، عندما وشى به يعقوب عند الخليفة، فعزله وسجنه ومات في السجن في ظروف غامضة. وخلفه الحسين الزهراء وهو من خريجي الأزهر. وكان قد انضم إلى المهدي بعد واقعة هكس وشارك في حروب الثورة. ويبدو أن الرجل لم ينسجم مع طبيعة الدولة المهدية ومع منصب القاضي فيها، وانتهى به الأمر إلى السجن حيث مات فيه.

وتكون في عهد الخليفة مجلس القضاء من حوالي عشرين قاضياً وبعض الأعيان. ورأسه الخليفة، وينوب عنه يعقوب وعلي ود حلو وأحياناً قاضي الإسلام. واختص المجلس في إصدار الأحكام في القضايا الكبرى. ولا يعترض الأعضاء على رأي الخليفة. وهذا المجلس هو الذي أصدر الحكم على الخليفة شريف. كما اختار الخليفة عشرين عالماً ليكونوا هيئة قضائية برئاسة قاضي الإسلام. وهي أيضاً أداة طيعة في يده. وتكونت في أم درمان محكمة الإسلام، وهي أكبر محاكم الدولة المهدية. وتضم عشرين قاضياً.

وهناك محاكم متخصصة. منها محكمة بيت المال، وتنظر في القضايا التي لها علاقة ببيت المال. وهناك محاكم الأسواق لمراقبة الأسعار وحماية الناس من جشع التجار، ومراقبة بيع الرقيق وتبديل العملة، ومنع النساء من الخروج إلى الأسواق. وهناك محكمة الكارة للنظر في قضايا الجهادية. ولكل إقليم قضاته ومحاكمه، ولكل سرية تخرج للجهاد محكمتها.

واعتمد القضاة في البداية في تطبيق الشريعة على منشورات المهدي التي جمعها الخليفة وطبعها في مطبعة الحجر. ثم اضطروا إلى الرجوع إلى كتب الفقه. وحدثت تجاوزات كثيرة في تطبيق القانون. ولم تكن المحاكم تلتزم بمجموعة معينة من قواعد الإثبات. فترك الأمر إلى حد كبير لسلطة القاضي التقديرية وتفسيره لنصوص الكتاب والسنة، لأن المهدي لم يشرّع كثيراً في هذه الناحية. وأكثر العقوبات شيوعاً الجلد بالسياط والحبس والنفي إلى الجنوب وتقطيع الأطراف ومصادرة الأموال. وتنفذ عقوبة الإعدام علناً. ونفذت عقوبة الصلب أيضاً. ومال القضاة إلى استخدام الشدة والقسوة.

واحتل أمين بيت المال منصباً مهماً في الجهاز المركزي للدولة. كان بيت المال جهازاً مالياً واقتصادياً وصناعياً وتجارياً، ومن تلك المهام المتشعبة جاءت أهمية أمين بيت المال. فهو يتمتع بسلطات واسعة، ويمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادي والثروة. ويحتاج المنصب لشخص له دراية بمسائل المال والاقتصاد، لذلك اقتصر على أولاد البلد. فكان مسرحاً لصراعات عنيفة. خصوصاً وأن فيه مجالاً للثراء.(راجع الفصل الخامس عن بيت المال). وتولى المنصب عدة أشخاص مقتدرين، ولكنهم لقوا جميعهم مصيراً مأساوياً. فالصراع بين أولاد البلد وأولاد العرب، انعكس بشكل حاد على ذلك المنصب. وكان لعدم وجود شخص مقتدر من التعايشة يتولى إدارته، أن خلق على الدوام جواً من الريبة والتنافس. وتمتع يعقوب بسلطات واسعة على بيت المال عن طريق سيطرته على أمنائه لأنه الصلة بينهم وبين الخليفة.

ونشب صراع بين عمال الأقاليم، وأغلبهم من عشيرة الخليفة، مع أمين بيت المال المركزي. كان أولئك العمال يريدون إخضاع أمناء بيت المال في الأقاليم لسلطتهم وليس لسلطة أمين بيت المال المركزي، حتى يضعوا يدهم على الثروة. ولكن الخليفة أمنّ على سلطة أمين بيت المال المركزي على بيوت المال في الأقاليم، حتى لا يضطرب النظام الاقتصادي للدولة، وحتى تتوحد السيطرة على الثروة. وكان القرار من الحالات النادرة التي انحاز فيها الخليفة لأولاد البلد ضد أهله التعايشة. ولكن الصراع لم ينته. فقد شهدت الأقاليم صراعات بين حكامها وأمناء بيت المال، أدت إلى البطش بعدد من أولئك الأمناء بحجة الفساد. وكانت التهمة صحيحة في بعض الحالات. ولكنها في كثير منها كانت غطاء للصراع الحقيقي بين أولاد البلد والصفوة الحاكمة من التعايشة.

ومن المناصب المركزية وكيل الهجانة، وهو المسؤول عن الجمال التي تستخدم للترحيل وللبريد. وهناك وكيل ورشة الجبخانة، ويشرف على مصنع الدولة لإنتاج الذخيرة. وهناك المشرف على دار سك العملة. ويحتل الموظفون المركزيون مكاناً مهماً في جهاز الدولة. فلكل مؤسسة مركزية عدد من الموظفين والفنيين والكتبة والعمال. وبعضهم ورثته الدولة المهدية من جهاز الدولة التركية ـ المصرية.

•

4 - **الجيش** (4)

لعب الجيش دوراً مهماً في جهاز الدولة المهدية، استمده أولاً من الجهاد ضد الحكم السابق. واستمر يلعب دوره بعد انهيار ذلك الحكم. فشارك في الصراع على السلطة، وفي الحروب الداخلية والخارجية، حتى وصفت الدولة المهدية بأنها دولة مقاتلة في حالة حرب مستمرة. ولعل المهدي أول حاكم سوداني ينشئ جيشاً نظامياً متفرغاً في تاريخ السودان الحديث، لأن ذلك أحد مقتضيات الدولة المركزية. فأصدر في قدير أول منشور خاص بتنظيم الجيش على أساس الرايات الثلاث. ولكنه كان في تلك المرحلة تقسيماً إدارياً ينضوي تحته الأفراد لتتجمع في صفوفه مجموعات الوحدات القتالية.

استمدت قيادة الثورة المهدية ثقافتها العسكرية التي اعتمدت عليها في تنظيم الجيش من عدة مصادر. استمدته من التاريخ الإسلامي العسكري الذي اطلع عليه المهدي وبعض قواده. ثم من واقع الحياة الرعوية القبلية المقاتلة. ومن الطرق الصوفية التي يقف فيها المريدون في صفوف منتظمة لأداء أذكارهم. واستمدته من وهج الثورة، ومن اختزان التجارب العسكرية معركة إثر أخرى. ويرى عصمت زلفو أن النجاح العسكري يكتمل في أعلى مستوياته عندما تتوفر ثلاثة أركان:

أولاً، دوافع معنوية مستمدة من المؤثرات الروحية والبيئية؛ ثانياً، فكر عسكري لوضع النظريات والمبادئ العسكرية وتطويرها؛ ثالثاً، قوة عسكرية مادية لتطبيق تلك النظريات.

يتكون جيش الدولة المهدية من رايات المقاتلين من القبائل المختلفة ومن الجهادية. والرايات الأساسية الثلاث وهي: الراية الزرقاء لأهل الغرب ويقودها الخليفة عبد الله ومن بعده يعقوب؛ والراية الخضراء لأهل السودان الأوسط ويقودها الخليفة علي ود حلو؛ والراية الحمراء لقبائل الشمال ويقودها الخليفة شريف. وشكل جيش عثمان دقنة من الشرق جيشاً مستقلاً، وإن لم يمنح صفة الراية. وقسمت الرايات إلى أرباع، والأرباع إلى رأس ميات. وقامت تلك التقسيمات على أساس قبلي. فرغم أن الجيش كان لدولة مركزية تسعى أن توحد البلاد، إلا أنه حمل في تكوينه جذور الولاء القبلي. وعندما احتدم الصراع على السلطة، سيطر عليه الخليفة وعشيرته وحولوا ولاءه لهم، فغدا جيشاً للدولة المركزية التي يسيطر عليها التعايشة. فشهد تصفيات عنيفة في قيادته بهدف إبعاد أولاد البلد وإحلال أولاد العرب مكانهم، على الأخص أقرباء الخليفة الذين أصبحوا هم أمراء الجيش.

أما الجهادية فهم الجنود من أصل زنجي، الذين استرق الأتراك أجدادهم وكونوا منهم جنوداً محترفين، أصبحوا عصب الجيش للدولة التركية ـ المصرية في السودان. وأخذوا يتوارثون احتراف الجندية. فهم مثل الإنكشارية الذين عرفتهم الإمبراطورية العثمانية. وعندما بدأت الدولة التركية-المصرية تتداعى، تحولوا تدريجياً إلى الدولة المهدية عقب كل انتصار تحرزه. ثم تم جمعهم في تنظيم واحد، ووضع الخليفة على رأسه قواداً يدينون له بالولاء التام. فأصبح الجهادية يد المهدية الضاربة وقلب جيشها المقاتل. ولكن كانت تدور شكوك حول ولائهم التام للعقيدة المهدوية وللدولة. فقد كتب الزاكي طمل إلى الخليفة رسالة ذكر فيها أن الجهادية "غير مأمونين ... بدون خليط من أولاد العرب ... لأن وجود أولاد العرب معهم فيه نوع من الاطمئنان ... لأن الجهادية يتصفون بعدم استقامة أحوالهم ... ولو أمرهم مقدمهم بأن يفعلوا منكراً لفعلوه ... بل إذا عين لهم قائد من أولاد العرب فإنهم لن يمتثلوا له من خالص نيتهم".

وتكوّن في أم درمان حرس خاص للخليفة عرف باسم الملازمين، لأنهم يلازمون باب الخليفة ويقومون بحراسته. ثم توسع فيه الخليفة وطوره إلى جيش نظامي بأحدث الأسلحة، وأوكل قيادته إلى ابنه عثمان شيخ الدين. وأعطيت لهم امتيازات في السكن والملبس والمأكل. وخصص كل إنتاج الجزيرة لغذائهم. وأنشئ لهم بيت مال خاص بهم. وأصبحوا الأداة الأساسية في دعم سلطة الخليفة. وظلوا طوال فترة حكمه يقيمون في أم درمان ولم يقوموا بأي نشاط عسكري خارجها.

وكان للدولة المهدية جيوش مرابطة على أهبة القتال في أم درمان وفي التخوم. وكان التركيز العسكري في أم درمان كبيراً. وبلغ جيش القلابات في قمة الصراع مع الحبشة نحواً من ستين ألف مقاتل. ثم سحب بعد هزيمة الحبشة في معركة القلابات، فأرسل جزء منه إلى الجنوب والآخر إلى كسلا. وبقي جيش الغرب محافظاً على قوته وعتاده، ويقف في حالة احتياطي مستديمة. وهناك تجمع عسكري كبير في دنقلا، ثم أبيد جزء منه في معركة توشكي، وتحول الباقي إلى تشكيلات عسكرية صغيرة تحرس الحدود. وأدى تكوين تلك الجيوش إلى سحب أعداد كبيرة من السكان من مناطق الإنتاج الزراعي. وعندما خبا لهيب الجهاد وأطبقت المجاعة، أخذ الجنود يتسربون إلى مناطق الزراعة بالذات الجزيرة، تعبيراً عن عزوفهم عن الجهاد وقنوطاً به. وكانت تلك الظاهرة جلية بالنسبة لجيش القلابات، مما جعل قائده يقول: "إن الجزيرة أصبحت محشوة من أنصار السرية، وأصبحت جهات القضارف ودوكة خالية من أولاد العرب، وأصبح الجيش كله جهادية". وكان ذلك الوضع مثار قلق للسلطة.

ويمكن أن يعطينا الجيش المرابط في القلابات بعض جوانب الصورة الخاصة بالتركيب العسكري لجيوش الدولة المهدية. كان ذلك الجيش يتألف من حوالي ستين ألف مقاتل، منهم 43 ألف من أولاد العرب، و16 ألف جهادية، وحوالي ألف من الفرسان. وكان ستة آلاف من أولاد العرب بأسلحة نارية، والبقية مسلحين بالسيوف والحراب. أما الجهادية فمنهم 9700 بأسلحة نارية، أي أكثر من نصف حملة السلاح الناري في الجيش. وقدم البروفيسور هولت تحليلاً للتركيب القبلي لجيش الخليفة استناداً إلى المعلومات التي حصل عليها عن الجيش الذي كان مرابطاً في دنقلا عام 1896. كانت طليعة الجيش المرابطة في صواردة يقودها حمودة إدريس وكلهم من البقارة الهبانية. وقسّم الجيش إلى أربعة أرباع، إثنان منها بقارة بقيادة هبانية، والبقية من الدناقلة والجعليين ولكن يتخللهم عناصر من البقارة. ويقود الجهادية إثنان من البقارة. وكان جيش العرضي أكبر عدداً وبنفس التركيب القبلي، ويقوده محمد ود بشارة وهو تعايشي من أقرباء الخليفة، ونائبه مساعد قيدوم وهو هباني. ويتكون الحرس الخاص لود بشارة من خمس فرق من السودانيين يقودهم خمسة بقارة اثنان منهم تعايشة. وكان على رأس كل ربع من أرباع الجهادية قائد من التعايشة. لقد أدى الصراع على السلطة طوال سنوات الدولة المهدية إلى هذا التحول الكبير في التركيب القبلي للجيش.

5 - جهاز الدولة الإقليمي

قسمت الدولة المهدية إلى وحدات إدارية تسمى عمالات أو مديريات. أما العمالات التي على الحدود وبها جيوش مرابطة في حالة استعداد للحرب، فيسمى حاكمها أميراً وله سلطات واسعة نسبة لظروف الحرب. أما العملات الأخرى فيسمى حاكمها عاملاً.

وتطابقت تلك التقسيمات لحد كبير مع تقسيمات النظام التركي ـ المصري السابق، مع بعض التعديلات التي اقتضتها ظروف الدولة المهدية. فتغيرت حدود العمالات لتلائم المتغيرات في الأوضاع العسكرية والإدارية. و لتلائم الصراعات السياسية. فضمت دار فور وكردفان في عمالة واحدة سميت عمالة الغروب، لتصبح مرتكزاً للخليفة ضد أي خطر مرتقب. وأصبحت الجزيرة عمالة قائمة بذاتها لتأمين احتياجات الدولة من الغذاء. وكان الشرق تحت قبضة عثمان دقنة الإدارية. وأدت ظروف الحرب مع الحبشة إلى فصل القضارف عن عثمان دقنة وضمها إلى القلابات لتصبح عمالة قائمة بذاتها. وعند ظهور الخطر الإيطالي من الشرق، أصبحت كسلا منطقة إدارية منفصلة لمواجهة ذلك الخطر. وكانت بربر ودنقلا تجمعان في عمالة وتفصلان أحياناً أخرى.

ولكل عمالة جهاز إداري وهو صورة مصغرة للجهاز الإداري المركزي. ومهمته الأساسية جمع الضرائب. وعمال الأقاليم لهم نفس سلطات الخليفة المطلقة. ولكنهم كانوا يرجعون إليه في كل صغيرة وكبيرة، وينتظرون رأيه في كل أمور الحكم. وأدى ذلك إلى فيض من الرسائل بين أم درمان والأقاليم. إنها صورة للمركزية المفرطة التي تؤدي إلى شلل الأجهزة الإدارية وسلبيها القدرة على المبادرة. كما أدى حصر السلطة في حلقة ضيقة في القمة، إلى خصومات وصراعات كانت من العوامل التي فتّت من عضد الدولة.

والصراعات كثيرة. ولعل جانباً من تاريخ الحكم الإقليمي في الدولة المهدية هو تاريخ تلك الصراعات. ومن أبرزها الصراع بين الزاكي طمل وأحمد ود علي، وكان من أكثر الصراعات عنفاً وشراسة. والزاكي أمير أمراء المهدية وبطل معركة القلابات، وأحمد ود علي أحد القواد في جيشه، ولكنه ابن عم الخليفة. بدأ الصراع بينهما بعد وفاة أبو عنجة قائد جيش القلابات، وتعيين الزاكي خلفاً له بدلاً من أحمد ود علي لأن الزاكي يمتلك قدرات قيادية أعلى. وعندما تولى أحمد ود علي القيادة نيابة عن الزاكي أثناء فترة تغيبه في الجنوب، أخذ يكيد له عند الخليفة. ودافع الزاكي عن نفسه أمام الخليفة. وذكر أن أحمد علي ضعيف في قيادته ويحتاج "لزيادة الإرشاد والتقوية".

وعندما عاد الزاكي من الجنوب إلى القلابات اشتعل الصرع بينهما على أشده. فاعترض الزاكي على الأحكام التي صدرت في عهد أحمد ود علي، لأنها في تقديره تمت "بدون وجه جايز وبغير الشريعة مما أدى إلى كثرة الشكوى من أعيان البلد والأمراء". وأجرى تحقيقاً مع أحمد علي وأدانه ووضعه مع بعض أعوانه في السجن. ولكن سرعان ما أمر الخليفة بإطلاق سراحه.

وخرج أحمد علي من السجن وهو أكثر تصميماً على تحطيم الزاكي. فأخذ يتصل بالخليفة سراً ويكيل لزاكي التهم. ووجدت اتهاماته أذناً صاغية لدى الخليفة الذي وصلته أنباء عن ثراء الزاكي وبطشه ونزعته الاستقلالية، فاستدعاه الخليفة إلى أم درمان بخدعة، لأنه لا يستطيع اعتقاله في القلابات وسط جيشه وأعوانه. وانطلت الخدعة على الزاكي. فذهب إلى أم درمان يصحبه كل القواد الموالين له. فأصبح في قبضة الخليفة. ووضعت خطة محكمة لاعتقاله، قام بتنفيذها يعقوب وأحمد ودعلي قاضي الإسلام لكراهيتهما للزاكي لأنه كان يحتقرهما. ثم وضع في السجن وأعدم. وفي الحال عين أحمد علي قائداً في مكانه. فذهب فوراً إلى القضارف واعتقل ما تبقى من أعوان الزاكي وصادر كل ممتلكاته. لقد نجح أحمد علي في القضاء على الزاكي معتمداً على قرابته للخليفة وعلى قدرات أولاد العرب عامة. وكان وجود الزاكي في قيادة الجيش طوال تلك الفترة لقدراته العسكرية. وعندما فقدت الحروب دورها أصبح وجوده غير مرغوب فيه.

ويعكس ذلك الصراع بعض الجوانب الإدارية للدولة المهدية. فالأقاليم الشاسعة والجيوش المرابطة في التخوم والثروات التي تراكمت من الغنائم، كلها مظاهر تغري بالاستقلال مع تدخل الخليفة المستمر لفرض سيطرته المركزية. وكانت أطياف النزعات الاستقلالية التي تلوح من البعد غير مقبولة لديه. فالطريقة التي اعتقل بها الزاكي توضح قوته الإقليمية. فهو لم يعتقل مثل أي فرد آخر خرج على السلطة المركزية، وإنما استدرج وجرد من مصادر قوته خطوة خطوة. والأسلوب الفظ الذي قتل به كان انتقاماً لمرارات تراكمت عبر سنوات.

واتخذ الصراع بين محمد الزاكي عامل بربر ومحمد عثمان حاج خالد أمين بيت مال المنطقة شكلاً آخر. كان الزاكي، وهو تعايشي، يريد أن يفرض سيطرته على بيت المال في منطقته وعلى أمينه، وهو جعلي من أولاد البلد. ولكنه وجد مقاومة خصوصاً وأن محمد عثمان كان من العناصر الإدارية المقتدرة في جهاز الدولة المهدوي. وتصاعد الصراع بينهما. فقام الزاكي بسرقة دفاتر بيت المال ليلاً، مستعيناً ببعض كتاب بيت المال. وأحضر الدفاتر إلى منزله وقام بمراجعتها، وادعى أنه وجد فيها فروقات كبيرة. وعندما علم محمد عثمان بالأمر، قام بفتح مخزن الذرة ليلاً ووزع ما فيه على أهله وأرسلهم إلى أم درمان للاحتماء بالخليفة، وأحدث بذلك ارتباكاً في حسابات بيت المال. ولأن محمد عثمان كان يحتل منصباً فنياً وليس إدارياً، فلم يؤد الحادث إلى البطش به.

وأحداث الصراعات لا تنتهي. ويتضح من النموذجين السابقين أن جهاز الدولة في الأقاليم كان مسرحاً لتلك الصراعات. وكلها تدور بين أولاد العرب وأولاد البلد. وكانت الغلبة فيها لأولاد العرب. أخذ جهاز الدولة الإقليمي يقع يوماً بعد يوم في يد أقرباء الخليفة وعشيرته، مما أضعف أداءه وقعد به عن القيام بمهامه بكفاءة.

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي والمالي

تقديم (5)

يعكس النظام الاقتصادي محاولة الدولة المهدية لتطوير العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية والعلاقات التجارية النامية، في اتجاه أكثر فعالية من الحكم الأجنبى السابق. فحققت بعض النجاحات وشاب أداءها بعض القصور، ويشكل النشاط التجاري وحركة السوق الداخلية والتجارة الخارجية، محور النشاط الاقتصادي النامي في ذلك الوقت. فأمسكت الدولة المهدية بخيط ذلك التطور وتفاعلت معه. ولكن حالت بعض الضغوط والعراقيل دون إنجاز سياستها بفعالية. نشأت الدولة المهدية في خضم التنافس الاستعماري على القارة الأفريقية، مما حتم عليها أن تنتهج سياسة تحافظ بها على بقائها. كما أن الدعوة المهدية ترتكز على فكرة المهدي المنتظر والإيمان المطلق به. ولم تقبل أي خروج عن تلك الدائرة. فأصبح الجهاد ضد أعدائها واجباً دينياً. فكانت هناك حالة حرب شبه مستديمة، أدت إلى قيام اقتصاد الحرب بكل التزاماته وسلبياته.

كما أن الفوارق الاجتماعية واختلاف أساليب الانتاج بين قبائل غرب السودان الرعوية وقبائل الوسط المستقرة وشبه المستقرة العاملة في الزراعة وفي النشاط التجاري، جعل تلك الفوارق تؤدي إلى صراعات، كانت الغلبة فيها لأولاد العرب الذين تمركزوا في جهاز الدولة ونقاطه الحساسة. واندفعوا نحو معارك مدمرة، هي في جوهرها تعبير عن الواقع الموضوعي المحدود للفئات الاجتماعية التي اصبحت سيدة الموقف في النظام. كل تلك العوامل كيّفت بدرجات متفاوتة النظام الاقتصادي للدواة المهدية.

وتجلى النظام الاقتصادي والمالي للدولة المهدية في نظام ملكية الأرض والسياسة الزراعية والتجارة الداخلية والخارجية ونظام الضرائب والجهاز البيروقراطي الذي أدار ذلك النظام وعرف باسم بيت المال.

نظام ملكية الأرض (6)

كانت فترة المهدي، على قصرها، فترة تدخل واسع من جانب الدولة في نظام ملكية الأرض. واعتمد المهدي في تدخله على سلطته الدينية ونظام ملكية الأرض المستمد منها. فالأرض ملك لله،

والمهدي خليفة الله في الأرض، فهو المتصرف فيها وهي جزء من واجباته بوصفه رأس الجماعة الإسلامية. والأرض ليست مزية في ذاتها أو حقاً خالصاً لصاحبه، وإنما هي وظيفة اجتماعية يحق للحاكم أن يحدد لها المنهاج والحدود الخاصة. فكتب المهدي يقول: "ولا يدعي أحدكم وراثة الأرض عن آبائه وأجداده ليأخذ عنها خراجاً ويقيم من هو ساكن فيها لأجل ذلك". ولم يفرض المهدي تلك السياسة على الناس فرضاً، بل توسل إليها بالموعظة الحسنة والموقف الأخلاقي العام. ورفض المهدي أن يعيد النظر في القضايا الفردية التي عرضت عليه في الأراضي التي أخذت من أصحابها ظلماً إبان الحكم التركي- المصري. فالنظر في تلك القضايا يدعم نزعة الملكية الفردية، وهو عكس ما كان يسعى لتأكيده، لأنه يريد أن تكون الأرض لمن يستطيع أن يزرعها.

أدت سياسة المهدي هذه، وسياسة الخليفة الذي اقتفى أثره، إلى فتح أراضي السودان الأوسط الزراعية أمام القبائل الرعوية لتستقر دون أن تحدث خللا في علاقات الملكية الخاصة. فقد بقيت الملكية الخاصة علي حالها، ولكن استغلالها أصبح مشاعا. ونفذت الدولة تلك السياسة بطريقتين، هما بيت المال والتهجير. أما بيت المال فقد استولى على الأراضي التي آلت إلى الدولة بحكم الغنيمة أو الفيء، وهي الأراضي التي كانت تابعة للحكومة السابقة أو التي لم يسبق ملكيتها لأحد أو التي كان يمتلكها " الترك والنصارى. ومنحت تلك الأراضي في بعض الحالات للجهادية وعامة الأنصار دون مقابل ليستفيدوا من محصولها في المعاش وفي علف الخيول، ولم يحصل منها بيت المال على نصيب.

أما التهجير فهو حركة جماعية لترحيل البقارة من ديارهم البعيدة في جنوب دارفور إلى أم درمان، لتأمين مركز الخليفة وحماية سلطانه من مؤامرات وغدر سكان النيل. ولكن تهجير مجموعات كبيرة من السكان من مكان استقرارها إلى مكان آخر، يحتاج لتهيئة ظروف معيشية مناسبة لها، وإيجاد مكان لاستقرارها في الأراضي الزراعية. وهذه سياسة لا يمكن تفسيرها باعتبارها فقط تحركاً سياسياً، خصوصاً إذا وجدنا أن التهجير كان يتم أحياناً في الوقت الذي كانت فيه "قوة الخليفة عظيمة وسلطته راسخة". وكان الخليفة يعمل على توطين أولاد العرب في منطقة الجزيرة والنيل الأبيض، ويتخير لهم الأماكن القريبة من العاصمة، ويمنح أهله التعايشة مزارعاً خاصة بهم، دون أن يكون في ذلك تعدياً على أراضي الغير لأن في الأراضي متسع للجميع. فكتب يقول:

"وقد بلغنا أنكم أجريتم قسمة أطيان الأهالي المزروعة التي زرعوها بأيديهم للأهل التعايشة ظلماً بدون وجه حق، وهذا ما لا يرضي الله ولا رسوله ولا يرضينا. وما علمنا السبب إلى ذلك

... فيلزم بوصول أمرنا هذا إليكم أن تسلموا كافة ديار أهل البلد التي زرعوها إليهم وترفعوا الأهل التعايشة عن خصوص ديارهم ... ولا يأخذوا من ديار الأهالي المزروعة شبراً واحداً ... وكيف يحصل منكم ذلك الظلم مع أن الأراضي واسعة وليس فيها ضيق وهي كافية لأكثر من الأهل الذين توجهوا "؟

توضح هذه الوثيقة انزعاج الخليفة من أمرين. الأول، انتزاع التعايشة لأراضي الأهالي، مع أن الأراضي واسعة وكافية للجميع. ولكن إذا حدث مثل ذلك الاحتكاك وليست هناك أراضي كافية للجميع، فإن الأمر سيحسم لصالح المجموعات القابضة على السلطة. والأمر الثاني، انتزاع التعايشة لجهد الآخرين وعملهم. ويبدو أن تلك الممارسات قد فاقت الحد المعقول، مما دفع بالخليفة لانتقادها. ومع انتقاد الخليفة لتلك الممارسات، إلا أنها نابعة من نظام التسلط القبلي الذي يقف هو على قمته، ومن منهج حكمه. ولم يكن التهجير عملية سياسية فحسب، بل كان أيضاً إجراءاً اقتصادياً واجتماعياً. فأحدث خللاً في العلاقات القائمة مما أدى إلى ذلك الاحتكاك.

وقد أدرك المهدي والخليفة من بعده، أن ملكية الأرض في مناطق الشمال الواقعة على النيل، يختلف أمرها عن مناطق الصعيد حيث الأراضي شاسعة ولم تتحدد ملكيتها بشكل حاسم. فوجه المهدي بأن "كل من كان ضعيفاً ولا يقدر على استعمال طينه ويجد من يستعمله ويأخذ منه ما يقوم به حسب الاتفاقية بينهما فليفعل ذلك". وأمر عامله على المنطقة أن يطبق هذه السياسة بمرونة تناسب ظروف الناس قائلاً: "فما وافق المسلمين من حاله وأملاكه العمل عليها فأجرهم عليه وما لم يوافق ذلك من ضيق حاله وعدم تأهله لذلك، فأجره فيه كما ذكرنا سابقاً. ولكل حال وبلد وزمان ما يليق به". ورأى الخليفة أن قضية ملكية الأرض في شمال السودان من "المواد الجسيمة وتحتاج لتدقيق وما يخصها يصير إحالته للمحكمة" في أم درمان.

حدث تحول في ملكية الأرض الزراعية. فأصبحت ملكيتها تؤول قسرا أو تدريجيا إلى فئات معينة، ولكن دون سند قانوني أو وثيقة تمليك. فتركت تلك التحولات بصماتها على البنية الاقتصادية - الاجتماعية. وفتحت المجال لزعامات أولاد العرب لحيازة أحسن الأراضي الزراعية. فقد أخذت الدولة المهدية تنحاز في مسار تطورها إلى مجموعات دون أخرى، لأنه لا يمكنها أن تكون دولة للجميع وتمثل مصالح الجميع. وزحفت تلك المجموعات للاستقرار في المناطق الزراعية. وأسهمت تلك التحركات في خلخلة البنية القبلية، وفي غرس الظروف المناسبة لحركة السوق، وفي غرس بذرة الأمة. وينسجم كل ذلك مع التوجه العام لبلورة التشكيلة التجارية. فالمهدية لم تحث تحولا في علاقات الإنتاج، ولكنها أفسحت المجال لإمكانية تلك الحركة لأن تحدث مثل تلك التحولات.

وإذا كانت إجراءات ملكية الأرض التي اتخذتها لم تكن تسندها وثائق قانونية مما أدى إلى نهايتها بانتهاء النظام، إلا أن الأثر الذي احتثه ما كان من الممكن محوه.

3 - الزراعة (7)

تعرضت الزراعة على أيام الدولة المهدية إلى عدة عوامل سلبية. أدت حالة الحرب واستنفار المهدي الناس للهجرة إليه إلى إهمال الزراعة. ومع اشتداد حدة القتال، أرغمت مجموعات كبيرة لتتحرك من مكان استقرارها إما من موقف التأييد أو المعارضة. وأثرت تلك التحركات على الإنتاج الزراعي. كما أن مواصلة الجهاد أدت إلى تكديس أعداد كبيرة من المقاتلين، واستهلكت إعاشتهم القدرات الزراعية. لهذا لم يكن مستغرباً أن يتقلص عدد السواقي. ومع أننا لا نملك إحصاءات دقيقة، إلا أنه من الممكن أن نفترض أن عددها ظل يهبط تحت طائلة القلق العام والتحولات السكانية الهائلة. ولعل ورود إشارة إلى بوادر مجاعة في صيف عام 1885، كان نتاجاً طبيعياً لتلك السلبيات.

من الجانب الآخر هناك عوامل مساعدة أدت إلى تطور الإنتاج الزراعي. فقد تطورت القوى المنتجة بنسبة أكبر مما كانت عليه أيام ممالك السودان في العهد الإقطاعي. فتحسنت أساليب الزراعة وتنوعت المحصولات النقدية مثل الفول والسمسم والقطن، ودخلت مدار النشاط الاقتصادي، ومع انهيار الحكم التركي - المصري توقف نهب المحصول الزراعي إلى الخارج، وأصبح كل الانتاج الزراعي يصب في مجرى الاقتصاد السوداني. وشجعت الدولة الناس على الزراعة، وذلك بتخفيض الضرائب، بل أعفتهم منها عندما يكون الإنتاج متدنياً. وأصدر الخليفة توجيها عاماً بتهدئة المزارعين في مناطق الإنتاج، ودعوة من هجر أرضه للعودة إليها، وإغراء وترغيب القبائل النافرة إلى الرجوع إلى مناطقها.

على أن أهم ما طرأ على النشاط الزراعي في الدولة المهدية، هو تدخل بيت المال المباشر في عملية الإنتاج الزراعي. فأدخل نظام التزرعة. وهو نظام يقوم الناس فيه بزراعة الأرض مشاركة مع بيت المال، ثم يقسم المحصول بين المنتج وبيت المال. ويحدد عامل كل منطقة نصيب الدولة إما بالربع أو النصف. وكان دور بيت المال أن يمد المزارعين بالبذور وأحياناً بالأيدي العاملة من رقيق بيت المال، وفي بعض الأحيان يقرضهم المال اللازم لتمويل عملية الإنتاج. ووجدت قيادات الدولة في نظام التزرعة فرصة لزراعة مساحات لحسابهم الخاص. وأدى ذلك النظام إلى الاحتكاك بين العمال والقواد العسكريين. كما تبرمت منه القبائل الزراعية. وقد عبر الشاعر الحاردلو عن ذلك الشعور في إحدى قصائده التي كان ينظمها سراً ضد الدولة المهدية، فقال:

ناساً قباح من الغرب جونا (أي جاءوا لنا)
جابوا التزرعة ومن البلاد مرقونا (أي أخرجونا)
أولاد ناس عزاز مثل الكلاب سوونا (جعلونا كالكلاب)
يا يابا النقس يا الإنجليز ألفونا (يستنجد بإمبراطور الحبشة النقس وبالإنجليز)

وكان للخليفة رأي واضح في العمل الزراعي. فيرى أن تقوم به القبائل التي ألفت العمل بالزراعة. واعترض على اشتغال عشيرته بالعمل الزراعي، لأنه من الأعمال الوضيعة التي لا تليق بهم. فكان يريد التعايشة أن يظلوا صفوة حاكمة بعيدين عن الأعمال اليدوية التي يعتبرها أمراً محتقراً من شأن العبيد. كما أن العمل بالزراعة من شأنه أن يضعف روح المحاربين القتالية. لذلك عارض نزعة الاستقرار التي أخذت تنتشر بين الجهادية والمقاتلين، وأمر باتخاذ إجراءات رادعة ضد تلك النزعة. أما بالنسبة للقبائل الأخرى، فكانت له سياسات مختلفة شكلت تياراً عاماً بالنسبة للنشاط الزراعي. فمن جانب كان يرى تشجيع القبائل في مناطق الإنتاج للعمل في أرضها، وجعل ذلك التشجيع مرهوناً بولائها. من الجانب الآخر اتخذ سياسة مختلفة تجاه القبائل الزراعية التي يعتمد على ولائها. فيرى أن تتخلى تلك القبائل عن الاشتغال بالزراعة وتنضم إليه. فهما موقفان، الأول يحث على الزراعة، والثاني يغلب العمل السياسي. وبين الموقفين عانت مناطق الزراعة المطرية كثيراً.

اهتمت الدولة المهدية بإنتاج المحاصيل المعيشية لسد احتياجات الناس للغذاء، على عكس الدولة التركية - المصرية التي ركزت على نهب المحاصيل النقدية وتصديرها. فانصب اهتمام الدولة المهدية على زراعة الذرة والسمسم والدخن. وأصبحت الجزيرة مستودع الدولة للغذاء. ومما يثير الانتباه في وثائق المهدية، كميات الذرة المرسلة من الجزيرة إلى أم درمان. وانصب الاهتمام أيضاً على زراعة الخضروات والفواكه في المزارع قرب المدن الكبرى، حيث تجد سوقاً رائجاً. فأصدر الخليفة توجيهاً بالاهتمام بالجنائن في المتمة وشندي والدامر،

أما المحاصيل النقدية فقد تدهور إنتاجها. إما لظروف الحرب، أو لاضطراب التجارة الخارجية، أو لعدم إدراك الدولة المهدية في بداية عهدها لأهميتها. فانخفض إنتاج الصمغ من 180 ألف قنطار إلى 30 ألف قنطار. ولكن أحد أمناء بيت المال نبه الخليفة إلى أهميته وإلى الثروة التي يمكن أن تجنى منه. ونتيجة لذلك بدأ الصمغ يستعيد مكانته. أما القطن فقد حافظ على إنتاجه، بالذات في دلتا طوكر والقاش، للحاجة إليه في صناعة الملابس المحلية أو لتصديره، لأن التجار الأوربيين في سواكن أولوه اهتماماً كبيراً لحاجة السوق الأوربية له.

وحافظت أسعار المحصولات على أسعار شبه ثابتة، ولم تتعرض لتغييرات كبيرة، إلا أنها اختلفت من منطقة لأخرى. كما تأثرت ببعض الظروف الطارئة مثل المجاعة وتحركات الجيوش من منطقة لأخرى. لقد بدأت المنتجات الزراعية تشق طريقها إلى السوق، أصبح سعرها يخضع لقانون العرض والطلب.

ومع أن غالبية الإنتاج الزراعي مازال معيشياً، إلا أنه كان ينفلت من إسار العلاقات المتخلفة ليبدأ مرحلة الإنتاج للسوق. وكان ذلك الانتقال تقعد به فوضى العصر حيناً، ويدفع به دأب الدولة المهدية إلى الأمام حيناً آخر. فالمحصولات الزراعية سواء كانت للاستهلاك أو التصدير، يتم التعامل معها عن طريق البيع والشراء في الأسواق تحت إشراف الدولة المباشر، واحتكارها لبعضها أحياناً. فقد أدت الحروب المتواصلة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما أن وجود الجيوش المرابطة دون المشاركة في الإنتاج، ألقى مهام الإنتاج على عاتق فئات معينة. فتشأ نوع من التخصص في الإنتاج الزراعي، أصبح هو الأساس الذي قام عليه السوق الداخلي.

4 - تطور السوق القومي: التجارة الداخلية (8)

سعت الدولة المهدية سعْياً حثيثاً لتنظيم الأسواق إدارياً واقتصادياً. ولم يكن هذا الدأب حركة ميكانيكية في مجال تطور إنتاج السلع النقدية والنشاط التبادلي في السوق فحسب، وإنما يشكل أيضاً ميلاد قاعدة جديدة في أصل التركيب الاجتماعي - الاقتصادي في مرحلته الجنينية. فكان أخذ الدولة المهدية بهذه السياسة يمثل بشرى بالخروج من المجتمع الرعوي - القبلي إلى مشارف مجتمع الإنتاج السلعي وتراكم رأس المال التجاري. وفي هذا المسعى يكمن المنحى التقدمي للدولة المهدية في تخطيها لسلبيات الحكم التركي - المصري. وكانت نشأة السوق في الدولة المهدية حول اقتصاد السوق البسيط المعتمد على قاعدة من الإنتاج الزراعي المحدود. وفي هذا الإطار تطورت الأسواق الموسمية إلى أسواق مستديمة تتجاذبها شتى السلبيات والإيجابيات. وكانت سياسة المهدي والخليفة من بعده إسهاماً في دفع التطور في هذا الاتجاه.

لم تشهد فترة المهدي إجراءات لتنظيم السوق، وإنما كانت هناك بعض المؤشرات العامة. منها تسليم بيت المال كل الأسلحة والذخيرة والذهب والفضة والماشية والرقيق. كما ضمت إليه كل المصالح العامة مثل الدكاكين والوكالات والعصارات والطواحين ودكاكين الحرفيين. وكان الهدف من ذلك الإجراء إخضاع النشاط الاقتصادي لاحتياجات الحرب. فنحن نشهد بداية الحوار بين الاحتياجات العسكرية الاستراتيجية والضرورة الاقتصادية. وقاد ذلك الحوار إلى مركزية الإدارة

ولنشاط السوق ولمجمل الحياة الاقتصادية. وكان المؤشر الثاني، حث المهدي لأتباعه على صدق المعاملة في البيع والشراء وعدم الحلف فوق البيع، وذلك بهدف كبح الاندفاع نحو الربح، وتخفيف التناقض بين المثالية المهدوية والرغبات الدنيوية. ومن ثنايا ذلك الحوار والتناقض، خرجت حركة التبادل التجاري إلى حيز السوق لتصبح أهم مقومات نشاطه على عهد الدولة المهدية.

ومع قيام الدولة المهدية بدأ السوق يستعيد نشاطه واستقراره تدريجياً. فقد أبدى الخليفة اهتماماً بالناحية الإدارية التي تنظم حركة السوق ونشاطه. وانصب ذلك الاهتمام أساساً على سوق أم درمان الذي كان يمثل مركز الثقل في حركة التجارة الداخلية. فغدا سوقاً مركزياً يربط كل المناطق المعزولة التي كانت تحيط به، كما ربط كل أنحاء الدولة. وأخذ يفد إليه التجار من كردفان والجزيرة ودنقلا وبربر والجنوب، ومن سواكن، بل من خارج السودان فيما بعد.

كانت أولى إجراءات الخليفة التنظيمية، مطالبته لأمين بيت المال بتقرير يومي عن النشاط التجاري في السوق. كما كان شيخ السوق يقدم تقريراً يومياً عن الحوادث التي تقع فيه. وعيّن الخليفة مراقبين للسوق عرفوا باسم "مصلحي السوق"، تحددت مهامهم في إصلاح أحواله والنظر في الأمور الخاصة بالبيع والشراء والحوادث وتطمين الأهالي وعدم التعرض لهم. وكونت محاكم للسوق للتأكد من أن البيع والشراء يتم بالتراضي، ولتقوم بإصلاح العباد ومنعهم من الغش والفساد، وتراقب الأسعار وتمنع التهريب، وتفتش اللحوم والخضروات والمأكولات المعروضة للبيع وتراقب أعمال الطهاة. وكان للمحكمة مأمور لمراقبة الموازين والمكاييل، ومراقبة آداب السلوك في البيع والشراء ومنع اللصوص. وفي عام 1888 قسم السوق، وخصص لكل مجموعة تتجر في سلعة معينة مكان خاص بها.

واهتم الخليفة بسوق الذرة (موردة العيوش)، فعين لها مشرفاً وجهه "بتدبير أمورها وتعديل جميع أرباع الكيل". كما أمر الوسطاء (السبابة) أن يتبعوا التوجيهات "ولا يكن لهم تسبب في العيوش ولا يحتكروها لانتظار الغلاء ليربحوا فيها". وأكد على تجار الذرة مراعاة الأمور الأخلاقية، ووعدهم بعدم التعرض لهم. وخصص سوق خاص للنساء. فقد وجدت الدولة أن هناك أعداداً من الأرامل ومن النساء اللائى ذهب أزواجهن للجهاد. فخصصت لهن سوق منعاً للاختلاط. ولاحظ القس أهرولدر أن نساء البقارة لهن فطرة تجارية اقتحمنها مجال السوق وأبرزن إجادة لفن التجارة. لقد ظهر عنصر اجتماعي جديد دخل مجال النشاط التجاري وساهم فيه بفعالية. وكانت تلك المساهمة من مدخل التخصص، إذ أن النساء كنّ يبعن المنتجات المنزلية التي تستعمل في الماضي للاستهلاك الشخصي، مثل الزيت والشحم واللبن الخمير والأدوية البلدية. وأصبحت تلك الأسواق النواة لما يعرف اليوم بسوق النسوان.

واهتمت الدولة بتنظيم الأسواق في الأقاليم، بالذات أسواق المدن الكبيرة. وعيّن لها الخليفة مشرفين أكد عليهم معاملة الناس في الأسواق سواسية. وظهرت الأسواق في مناطق الإنتاج، وأخذ يفد إليها التجار والبدو الرحل والمزارعون لتصريف بضائعهم وشراء احتياجاتهم. وتنقسم الأسواق إلى أربعة أنواع: أسواق المدن؛ أسواق القرى؛ الأسواق الصغيرة وتسمى أم سويقو ولا تتعامل في البضائع المستوردة؛ الأسواق الموسمية. وأدى تنظيم الأسواق وانتشارها النسبي، إلى سهولة حركة البضائع وتراكم الأرباح. وتعدت حمى الربح أولاد البلد إلى البقارة ونسائهم بل وأطفالهم، حتى أصبح لهم نصيب في تجارة القطاعي (التجزئة) في أم درمان فاق المجموعات الأخرى. ولاحظ القس أهرولدر أن تبادل العملة وتراكم الأرباح قد أدهش أولئك الرعاة أيما دهشة، وأن منظر الريالات اللامعة أثار فيهم حباً جامحاً للمال والثراء. وحتى الخليفة نفسه أصابته حمى الربح، وفكر جدّياً في الدخول في العملية التجارية باستثمار بعض الأموال لجلب البضائع من الحبشة، ولكن التطورات السياسية والحربية حالت دون ذلك.

انقسمت البضائع المتداولة في السوق إلى نوعين: منتجات محلية، وبضائع مستوردة. وتتكون المنتجات المحلية من المحاصيل الزراعية والمواشي والصمغ وسن الفيل وريش النعام والرقيق. وتنقسم البضائع المستوردة إلى نوعين: بضائع استهلاكية مثل الأقمشة والعطور والمأكولات والأواني المنزلية؛ وواردات تستعمل في الصناعات اليدوية مثل النشادر والنحاس والحديد. وشهدت الأسواق بعض الحرف اليدوية التي أصبحت من مظاهر نشاط الأسواق. ولم يكن ظهور تلك الحرف وتطورها معزولاً عن النشاط السياسي والاجتماعي. فقد فرضت ظروف الحرب على تلك الحرف طابعاً حربياً، بل غدت لحد كبير أسيرة ذلك الطابع. كما نشأت تلك الحرف في كنف الإنتاج الزراعي. وإذا فرضت احتياجات التخصص أن تنفصل عنه، فلم يكن انفصالاً نهائياً لدورها في عملية الإنتاج الزراعي بل تطويراً لمقدرتها في الإسهام في تلك العملية من ذلك الموقع المتخصص. كما فرضت حياة الاستقرار التي أخذت بها بعض المجموعات على تلك الحرف أن تستجيب لحاجاتها المتجددة. وكانت هناك صناعات يدوية تشرف عليها الدولة، مثل مصنع الذخيرة وسك العملة ومصانع الصابون. وهناك صناعات يودية خاصة يديرها الأفراد مثل الأسلحة والمراكب.

أدى نمو السوق الداخلي إلى انتشار العادات الاستهلاكية التي بدأت تمارسها بعض الفئات منذ العهد التركي - المصري. ويبدو أن هناك بعض الفرز الاجتماعي بدأ يظهر في المجتمع. فنجد فئات اجتماعية لها عادات استهلاكية رفيعة تختلف عن النمط الذي كان سائداً بين غالبية أهل السودان. فأصبح الأغنياء يعيشون نسبياً في رفاهية والفقراء في فاقة وبؤس. وتتحدث وثائق المهدية

عن "أهل الثراء والاقتدار". وظهر ذلك الثراء في وجود أموال طائلة لدى بعض التجار. فعلى سبيل المثال بلغت تبرعات تجار بربر في عام واحد خمسة وسبعين ألف ريال وخمسة عشر إردبّاً من الذرة. وعندما صادر الخليفة أموال التاجر عمر كشّة بلغت ستين ألف ريال.

5 - العملة المهدوية (9)

كان من نتائج تنظيم السوق وتنشيط التبادل السلعي - النقدي، بروز أهمية وجود عملة متداولة. ولم يكن إصدار عملة مهدوية نتيجة للرغبة الذاتية للحكام، وإنما كان أمراً ملازماً لظهرو الإنتاج البضاعي. وقبل سقوط الخرطوم واجه المهدي مشكلة تداول العملة، لأن الناس أحجموا عنها بسبب الحرب الدائرة. وبعد سقوط الخرطوم رأى المهدي ضرورة إصدار عملة مستقلة حتى يستقيم أمر التبادل التجاري، وليؤكد استقلاله عن مصر. وأوكل إلى أحمد سليمان أمين بيت المال القيام بتلك المهمة، وعليه أن يستعين بالصاغة في الخرطوم. وصدرت أول عملة للمهدي في فبراير 1885 من ثلاث فئات: جنيه ذهب وريال فضة ونصف ريال فضة. وكانت أجود العملات السائدة لارتفاع نسبة الذهب والفضة فيها. وعندما اكتشف الصاغة هذه الحقيقة، قاموا بتحويل العملة إلى سبائك وهربوها إلى الخارج، فاختفت تدريجياً من التداول.

وعندما جاء الخليفة إلى الحكم، واجه في الأشهر الأولى توقف التعامل بالنقود السائدة. فأصدر منشوراً حث فيه الناس على قبول أي نوع من العملات التي كانت سائدة. ثم قرر إصدار عملة جديدة، وأوكل إلى أمين بيت المال الجديد إبراهيم عدلان تنفيذ تلك المهمة. فأسس دار سك العملة في أم درمان. وأسند الإشراف الفني إلى الياس الكردي ويساعده حاج قلندر وهو صائغ من بخارى. وفي عام 1887 صدرت أول عملة فضية في عهد الخليفة. وكانت من أربع فئات: 20 قرشاً وعشرة قروش وخمسة قروش وقرش واحد. وكان صافي الفضة فيها أقل بمعدل ثلاثة أرباع من عملة المهدي. ورفض التجار التعامل بها. فاستعملت معهم إجراءات قمعية وأجبروا على قبولها. وظلت مستعملة حتى عام 1892.

وعندما تولى النور الجريفاوي عمالة بيت المال، كان له فهم صحيح عن العملة. فأدرك أن العملة ليست سوى رمز ، وقيمتها ليست بقيمة المادة المصنوعة منها طالما بها بعض الأختام. فأخذت قيمة الفضة تقل في العملات التي صدرت في عهده. وفي عام 1893 صدرت عملة جديدة سميت "أبوكِبس"، وقد أخذ تصميمها من العملة المصرية التي صدرت في عهد الخديوي توفيق. وتعتبر أنجح عملة أصدرتها الدولة المهدية. وأعيد إصدارها في الأعوام التالية. ولكن الخليفة لم يكن راضياً

تماماً عن العملات التي تصدر، ولعله كان يريدها أن تكون متداولة حتى في خارج السودان. فأولى اهتمامه بمسبك العملة. فمنح نيوفلد الألماني، الذي كان أسيراً في الدولة المهدية، مبلغ خمسمائة ريال لعمل مسبك جديد، وعين معه سوريين هما جورج استمبولية ونعوم الأطرش لمساعدته. ويعمل معهم بالمسبك حوالي ألف شخص. ويبدو أن العملة التي صدرت لم تكن جيدة، لأن كمية الفضة فيها قليلة، كما قام الصاغة بتزويرها. ومنذ عام 1897 تحول إصدار العملة من يد المقاولين وأصبح مسؤولية بيت المال.

كانت هناك أعداد من العملات المحلية المتداولة في السوق. وأدى ذلك إلى اضطراب في السوق. وأصبحت الأسعار تتغير حسب نوع الريال. واختفت الريالات التي تحتوي على بعض الفضة. وبقيت ريالات النحاس التي لقبها الناس "بالبزاجوري"، وهي تعني في لغة أهل كردفان الشيء الذي لا قيمة له، ثم حرفوها إلى "بدا جوره" أي ظهر جوره وظلمه. وزعمت المخابرات المصرية في إحدى تقاريرها أن كراهية الناس للخليفة زادت بعد أن أرغمهم على قبول العملة النحاسية. وقام التجار بإخفاء سلعهم. فاضطربت الحركة التجارية في أم درمان وتدهور نشاطها. فصب الخليفة جام غضبه على رئيس السوق وضابط الشرطة وفصلهما. كما وضع إدارة المسبك تحت إمرته مباشرة، ثم اضطر إلى إغلاقه، مما أدى إلى انخفاض مريع في قيمة العملة، وارتفعت أسعار البضائع.

تجاذب إصدار العملة في الدولة المهدية تياران. من جانب كانت هناك قناعة لدى الحكام بضرورة إصدار عملة تلبي حاجة التبادل التجاري، التي أصبحت واقعاً يحكم نمو السوق. وهذا ما أدى إلى إصدار العملات باستمرار. ومن الجانب الآخر كانت هناك ظروف ذاتية حالت دون تنفيذ تلك السياسة تنفيذاً محكماً، مما خلق شتى الصعاب والعراقيل. فأدى تغيير العملة المستمر إلى انتشار التزييف وإلى إضعاف الحركة التجارية. كما أدى تعدد أنواع العملات أو انعدامها إلى آثار سلبية على حركة التبادل، بالذات في مناطق الإنتاج. واستفاد التجار من الفوضى التي سادت في سوق العملة. لقد بذلت الدولة المهدية عدة محاولات للمحافظة على استقرار العملة وسيولتها، لأنها تلعب دوراً في حياة الناس الاقتصادية. فنجحت في أحيان وفشلت في أحيان أخرى.

6 - التجارة الخارجية (10)

ساعد نمو السوق الداخلي على دفع التجارية الخارجية، وهي بدورها أسرعت بوتائر نموه. وتعرضت التجارة الخارجية لهزات. فقد اضطرب مسارها أثناء سنوات الثورة. وبعد انتصارها ضعفت حركتها، وتوقفت في بعض الأحيان للعداء الذي استعر بين الدولة المهدية وجيرانها: مصر في الشمال وسواكن في الشرق والحبشة في الجنوب الشرقي، وهي البلاد التي تتجه إليها الطرق التجارية الرئيسة من السودان. على أن أكثر ما أثر على التجارة الخارجية كان قرار الخليفة بإيقافها مع العالم الخارجي، وقرار الحكومة البريطانية بمنع التعامل مع الدولة المهدية وحصارها اقتصادياً.

وكان الخليفة قد اتخذ قراره لعدة أسباب. الأول أن التجار كانوا جواسيساً للأعداء، وعلى اتصال بحكام الكفرة الذين ساعدوهم وشجعوهم على دخول السودان. والثاني، أن أولئك التجار كانوا يهربون عملة البلاد الذهبية والفضية ويستبدلونها بعملة نحاسية فيضعفون قيمتها. والثالث، أن التجار كانوا يهربون الرقيق خارج السودان ويجندونهم للعمل العسكري. ولقي قرار الخليفة معارضة من التجار الذين لجأوا إلى مختلف الأساليب. فهربوا بضائعهم، أو أقدموا على رشوة الموظفين، أو التسلل عبر القبائل المنتشرة على الحدود. ولكن أقوى معارضة جاءت من التجار أولاد البلد الذين كانوا في قمة الجهاز الإداري المالي للدولة المهدية، أمثال إبراهيم عدلان والنور الجريفاوي ومحمد عثمان حاج خالد. فعبّروا عن اعتراضهم على العديد من المسائل، ورفعوا اعتراضهم في حدود ما تسمح به علاقتهم معه. وتلخصت حججهم التي قالوها من أجل فتح الطرق التجارية مع العالم الخارجي في الآتي: إن استمرار التجارة مع الخارج فيه مصلحة للمجاهدين، وفيه دخل لبيت المال من العشور والعوائد الجمركية، وفيه ضمان لعدم تسرب الذهب والفضة؛ إذ أن التجار الأجانب الوافدين الى السودان سوف يأخذون بضائع سودانية مقابل بضائعهم. وفيه كشف لأخبار الأعداء لأن التجار من السودان سوف يحملون معهم معلومات تفيد الدولة المهدية. وفيه ترويج وتصريف للمنتجات السودانية وتنشيط لبيت المال. وأدت تلك المعارضة إلى تراجع الخليفة وموافقته على فتح الطرق التجارية، ولكن الطرق التجارية لم تبق على تلك الحالة، فكانت تتوقف فيها الحركة التجارية من وقت لآخر ، إما لأن الخليفة ارتاب من تزايد النشاط التجاري وما ترتب عليه من سلبيات ، أو نتيجة لتزايد النشاط الحربي .

واتخذت السلطات البريطانية أيضاً قراراً بوقف التجارة مع السودان، لفرض حصار اقتصادي على الدولة المهدية وخنقها تجارياً ومنع الصادرات إليها، وتحطيم المحصولات النقدية الواردة

منها، ومنع وصول الأسلحة والذخيرة والمواد الصناعية الأولية التي كانت تتسرب إليها عبر الحركة التجارية. وواجه القرار معارضة منذ البداية من التجار البريطانيين والهنود في سواكن، وأرسلوا مذكرة إلى سير إفلن بيرنج قنصل بريطانيا العام في مصر. واحتج التجار المصريون، وأرسل أربعة وثلاثون منهم مذكرة إلى القنصل البريطاني أيضاً يطالبون بفتح الطريق التجاري، وقدموا العديد من الحجج. وكانت أقوى مذكرة هي التي بعثها سير فلنتين بيكر، وذكر فيها سبع حجج لاستئناف التجارة مع السودان. فقال إن توقف التجارة سيخلق شعوراً عدائياً للحكومة المصرية وسط التجار في البلدين. كما أن وقفها لن يمنع الدولة المهدية من الحصول على السلع التي تحتاجها مثل البارود والنحاس عن طريق التهريب. وذكر أن السكان بين وادي حلفا وإسنا يعتمدون على تجارة الحدود، وسيؤدي وقفها إلى تدهور أحوالهم المعيشية، مما قد يدفعهم إلى الترحيب بقدوم المهدويين. كما أن المعلومات التي كانت تستقيها المخابرات من التجار سوف تتوقف. وأمام تلك الضغوط وافقت الحكومة البريطانية على فتح الطريق، ولكنها وضعت بعض الاحتياطات.

أدت تلك السياسات إلى تعرض الطرق التجارية إلى تقلبات عديدة. فهي حيناً تقفل، وحيناً آخر يسمح بالحركة فيها، وحيناً ثالث يصيبها الفتور من اضطراب الأحوال على الحدود. ولكن في كل الحالات ظلت الحركة التجارية تمارس بشتى الأساليب. وهذا في حد ذاته أحد مظاهر القوة التي أفرزها السوق باعتباره ضرورة فرضت نفسها على الواقع الاقتصادي. ولم يكن الخليفة يتصرف خارج إطار ذلك الواقع، بل كان في مؤسساته الاقتصادية أنصار لذلك الواقع يفهمونه ويدافعون عنه. وعندما كان الخليفة يتخذ قراراً بقفل الطريق، كان يتخذه تحت ضغوط شديدة، ولكن قراره لا يبقى بلا مقاومة. فقد كان التكنوقراط في المهدية (إذا صح استعمال اللفظ) لا يتوقفون عن السعي لإعادة النظر في القرار حسبما تسمح به علاقتهم مع الخليفة. وكان حافز الربح قوياً، لا بالنسبة لتجار السودان بل للتجار من خارجه. فإبراهيم عدلان والنور الجريفاوي ومحمد عثمان خالد، كان لهم نظائرهم في مصر وسواكن وبريطانيا. وكان كل من الطرفين يسعى لتخطي الحواجز الإيديولوجية والدبلوماسية والسياسية، حتى يستقيم أمر التجارة ولا ينقطع تدفقها.

وعلى الرغم من القبضة المركزية على السياسة الاقتصادية، إلا أن النشاط التجاري كان ينفلت منها ولم يلتزم بها تماماً. فالسياسة التي أقرها الخليفة تجاه مصر وسواكن ثم حاول تطبيقها على الحبشة، لم تسر وفق خطته وتصوره. على أن تلك المركزية لم تكن بلا آثار. ولم يكن النشاط التجاري يتم بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية. فالضرورة التجارية فرضت روحاً متسامحاً، جعل الدولة المهدية لا تنظر إلى الأتراك والمصريين والأحباش على أنهم كفار أعداء الله قتالهم واجب،

بل هم من التجار المساكين وأن مصلحة الدين تقتضي تركهم يتحركون في حرية. وألقى ذلك التسامح بظلال على الوضع الداخلي، فأثر على التجار والفئات المتصلة بالتجارة، بل إن الحركة التجارية هي التي فرضت ذلك التسامح على الوضع الداخلي كما فرضته على الوضع الخارجي.

7 - النظام الضريبي (11)

أهم الضرائب التي طبقت في الدولة الهدية هي الغنائم والتغنيم والزكاة والعشور. بدأت الغنائم تتدفق مع الانتصارات العسكرية التي أحرزتها الثورة المهدية، وشكلت دخلاً للمجاهدين الذين انخرطوا في الجهاد وتركوا مصادر دخلهم؟ وأدرك المهدي خطورة الغنائم وما يمكن أن تسببه من صراعات وانحرافات. لذلك ما فتئ يحذر أتباعه من "الغلول في الغنائم"، ويوصيهم بجمعها وحفظها لأن إخفاءها كالسرقة. كما دعاهم إلى عدم الالتفات للغنائم والاهتمام بالجهاد، والاعتماد على أنفسهم في المعايش حتى تجمع الغنائم ويفرغوا من طرد الإنجليز. ورغم اعترافه بمبدأ تقسيم الغنيمة حسب نص الآية القرآنية، إلا أنه أوصى بأن يترك بيت المال للمجاهدين الفقراء. وانتهى إلى القول بترك الغنائم للمجاهدين الذين لا حرفة لهم إلا الجهاد. ودعا الذين لهم حرفة بالتنازل عن غنيمتهم.

توسع مفهوم الغنيمة في عهد الخليفة وتعددت أنواعها. فشملت الأموال المصادرة من المعارضين للنظام وهو ما يعرف بالتغنيم. فانتقلت الغنيمة من عقوبة دينية لتصبح عقوبة سياسية. ووصلت حالات التغنيم إلى عشرين حالة. وعندما انتهت الحروب ضد الحكم الأجنبي، أصبحت الحروب ضد القبائل المعارضة في الداخل من أهم مصادر الغنيمة. ويبدو أن التغنيم قد انفلت أمره وأصبح عشوائياً، مما جعل الخليفة يصدر أمراً قاطعاً قال فيه: "لا يجري من أحد تغنيم أحد إلا بأمرنا أو من عامل الجهة ... ولا يفعلوا شيئاً لا قليل ولا كثير إلا بعلمنا ولو إبرة". وعندما يعلم بحدوث تجاوزات كان يأمر بإعادة الأموال المصادرة إلى أصحابها.

أما الزكاة فهي "عصب الحياة لجسم المهدية". وتجمع الزكاة على المواشي والمحصولات الزراعية، وهي الأساس في بلد مازال الرعي والزراعة يشكلان عصب اقتصاده، وفي بلد ينمو فيه جهاز الدولة نمواً مطرداً، وفي بلد يأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية أخذاً لا يخلو من جمود. ولم تعرف فترة المهدي استقراراً يسمح بتحصيل منظم للزكاة، ولكنها شهدت وضع الأسس العامة. ولم تخرج تلك الأسس عن المبادئ التي وضعها المشرعون المسلمون. ولعل دور المهدي كان أساساً تذكير

الناس بها واعتناقها. وما كان لدعوة المهدية أن تخرج عن تلك الأطر السلفية. فالبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية (مجتمع رعوي ـ زراعي يحف به نشاط تجاري) التي أفرزت تلك القوانين، شبيه بتلك التي أفرزت الدعوة المهدية مع بعض الاختلافات التي أوجدها تباين المجتمعات. فأصدر المهدي منشوراً مفصلاً عن أنصبة الزكاة كما جاءت في كتب الفقه. وأكد المهدي تحديد الزكاة على الساقية على أساس العمل الإنساني المبذول وليس على مساحة الأرض كما كان يفعل الأتراك. واعتبر عام انتصاره على هكس (1883) بداية تطبيق نظام الزكاة. وكان دقيقاً في أمر الزكاة تفادياً للظلم الذي حاق بالناس في العهد السابق.

عندما جاء الخليفة للحكم واجه مشكلتين: إقناع الناس بدفع الزكاة، ووضع الأسس السليمة لجمعها. فرغم أن الزكاة فريضة، إلا أنها عبء مالي، لأنها ضريبة يدفعها الفرد للدولة. ويتم دفعها في نهاية الأمر بإحساس الإنسان الذاتي ودافعه الديني. فما لم يتم التطابق بين المثل الدينية والرغبات الدنيوية، فستبقى الزكاة عبئاً، وسوف يكتنفها التحايل والمغالطات. ومع بروز حافز الربح أصبح التطابق بين النزعتين يزداد بعداً، وتزخر وثائق المهدية بالتوجيهات لتحصيل الزكاة وعدم التهاون فيها والاجتهاد في جمعها "والتشمير كل التشمير لجمع حقوق الله".

وكان جمع الزكاة من أكبر المشاكل. ويتم جمعها عن طريق موظفين يسمونهم "عمال الحقوق". ويتبعون لبيت المال. ويقومون بالطواف على العمالات سنوياً. وأحياناً يوكل لأعيان المنطقة وشيوخها القيام بتلك المهمة. يقدر العمال الزكاة المستحقة بالتعاون مع شيوخ القبيلة الذين يؤدون القسم على صحة الأرقام التي قدموها. ويبدو أن العمال كانوا متجاوزين في تقديراتهم وحمّلوا الناس ما لا طاقة لهم به. ونبههم الخليفة إلى هذا التجاوز في العديد من الرسائل. جاء في إحداها: "بلغنا أن بعضاً منكم ضيقوا على إخوانهم المؤمنين غاية التضييق وعاملوهم بمحض الظلم والجور حتى صاروا يكررون أخذ الحقوق من غير وجه شرعي. وكلما تخلصوا من طائفة تبعتها طائفة أخرى ... حتى حصل الغدر والظلم على الأهالي وأدّاهم ذلك إلى سوء الظن بالمهدية".

ولكن لماذا استشرت تلك التجاوزات؟ إن الدولة المهدية لم ينقصها العدل النظري، إن صح التعبير، ولكن المشكلة هي تطبيق ذلك العدل فعلاً وواقعاً. فهل عجزت الدولة المهدية عن إيجاد معادلة بين مثلها وممارساتها؟ لعل التناقض سببه أن قوانين الشريعة ليست قوانيناً مغلقة يمكن نقلها من الكتب رأساً إلى الواقع، دون الاعتبار الكافي لظروف ذلك الواقع. ولعل المثل الرفيعة التي تبرز في مجتمع معين، قد لا تجد طريقها في يسر إلى واقع الناس ووعيهم في مجتمع آخر. ويكمن التناقض أيضاً بين المثل الرفيعة والرغبات الدنيوية التي أخذت تلح على الناس في ظروف بروز

التشكيلة التجارية وحافز الربح. ولعل السلطة السياسية التي هيمن عليها أولاد العرب، لم تستطع أن تتصدى لمشكلات الواقع التي أصبحت شديدة التعقيد والتنوع.

أما العوائد الجمركية فقد عرفت بشكل منظم منذ العهد التركي ـ المصري، واستمرت الدولة المهدية في تطبيقها. كانت قيمتها في البداية أثنين ونصف في المائة ثم ارتفعت إلى عشرة في المائة. ويجري تحصيلها في ككريب على طريق بربر ـ سواكن وفي دنقلا العرضي وبربر وكسلا والقضارف. وأحياناً يتم تحصيلها عدة مرات في الطريق. وتدفع نقداً وعيناً. وتؤخذ على الصادرات والواردات. ويشرف عليها بيت المال إشرافاً مباشراً، وهو الذي يختم البضائع بختمه. ويتم تحديد العشور حسب سعر البضاعة أو كميتها. وذكر الشيخ بابكر بدري في مذكراته؛ أن عشور الصمغ قد تصل أحياناً ثلث قيمته. وبلغ ارتفاع قيمة العشور في بعض الأحيان حداً جعل التجار يبيعون بضائعهم بالخسارة. تشكل العشور على الصمغ بندا مهماً في إيرادات بيت المال. وأدى ارتفاع قيمة العشور واضطراب تقديراتها، إلى انتشار التهريب والرشوة.

وهناك ضرائب المراكب والمشارع أي مراسي السفن. فيدفع كل مركب إيجاراً سنوياً حسب حمولته بمعدل ريال لكل إردب. ويدفع هذا المبلغ مقابل الخشب والمسامير لأنها ملك الدولة. فعندما يرغب شخص في بناء مركب، يتقدم بطلب إلى أمين الفيء ليحصل على الخشب. ثم يقدر الأمين القيمة السنوية التي تدفع. وكانت المشارع تؤجر للتجار وهم يديرونها لحسابهم الخاص.

كانت الضرائب في المهدية مستمدة من الشريعة الإسلامية، وكانت تنشد العدالة التي بشر بها ذلك التشريع. ولكنها سقطت في محك التطبيق. فتعددت أنواعها واختل أمر جمعها، حتى غدت تقوم بها مجموعات الجهادية الذين كانوا يطوفون أرجاء البلاد. بل انتهى أمرها إلى عملية سلب ونهب ما أكثر ما نهى عنها الخليفة وجدّ في نهيه. هناك عدة عوامل أدت إلى ذلك الوضع المتردي. أولها ظهور النقود وتطور علاقات السوق التي أدت إلى علاقات إنتاج غير متكافئة، ساعدت على المزيد من الاستغلال عن طريق زيادة الضرائب. وثانيها حاجة الدولة الملحة للدخل لتغطي نفقات الجهاز المركزي المتضخم، مما استوجب اتخاذ إجراءات قمعية لسد تلك الحاجة. والثالث، التناقض بين المثالية المهدوية وحافز الربح. فلم يكن ينقص الدولة ا لمهدية النوايا الطيبة، ولكن كان ينقصها أسلوب تنفيذها. ولم يكن هذا التناقض وقفاً على الدولة المهدية، بل عرفته كل ا لأنظمة التي تطرح شعارات وبرامج فوق قدرتها وقدرة المرحلة التاريخية، والأنظمة التي تنغلق داخل النصوص.

8 - بيت المال (12)

تطور بيت المال وتشعبت مهامه وتعددت فروعه مع تطور النشاط الاقتصادي. فهو مؤسسة أفرزها نمو النشاط التجاري، حتى غدا جهازاً بيروقراطياً مركزياً ينسق ذلك النشاط ويرعاه. وكان لبيت المال مهمتان. مهمة مالية تختص بتوفير الدحل اللازم للدولة وتحديد أوجه صرفه على احتياجاتها. ومهمة خاصة بالإشراف على النشاط الاقتصادي، مثل ملكية الأرض والصناعات الحرفية وتحديد اتجاهات التجارة الخارجية وإصدار العملة. وفي دولة مركزية مثل الدولة المهدية، يلعب بيت المال دوراً كبيراً في حياة الناس. وتضخم ذلك الدور في ظل اقتصاد الحرب.

بدأ بيت المال في شكل بسيط منذ أيام المهدي في قدير. وبعد سقوط الأبيض عين له أحمد سليمان ومنح سلطات واسعة. وفي عهد الخليفة توسع بيت المال وتشعبت مهامه وتعددت واجباته. فتكونت ست بيوت مال مركزية. أهمها بيت مال عموم المسلمين، وهو بيت المال المركزي. وله عدة مصادر دخل ثابتة. ويهتم أساساً بالصرف على جهاز الدولة المدني والعسكري. وله أيضاً نشاط تجاري صناعي. فاحتكر تجارة الصمغ وسن الفيل والرقيق. ويستثمر أرباحه منها في أعمال تجارية أخرى وفي الصناعات التي تشرف عليها الدولة. وامتلك العديد من المخازن والزرائب. ويعمل فيه أعداد من الموظفين والكتبة والمحاسبين والرعاة. وله محكمة خاصة به. ومن أهم واجباته وضع الميزانية السنوية للدولة. ويحتفظ بحسابات دقيقة تبين مصادر الدخل وأوجه الصرف. ويعتبر أمين بيت المال أكبر سلطة مالية في الدولة، ومن أهم المخططين للسياسة الاقتصادية، ومن الشخصيات التي لها وزن مؤثر في جهاز الدولة. فكان المنصب مصدر إغراء ومجال صراعات عنيفة. فلا عجب إذا تعاقب عليه سبعة أمناء، كلهم عزلوا من مناصبهم، وأغلبهم لقي مصيراً مأساوياً.

أما بيوت المال الأخرى، فمنها بيت مال الملازمين وهم الحرس الخاص للخليفة. وتأسس عام 1894. وجاء تأسيسه إدراكاً من الخليفة لأهمية المرتبات المنتظمة في الحفاظ على ولاء الملازمين وعلى روحهم المعنوية، خصوصاً بعد الدور الحاسم الذي لعبوه في الصراع السياسي ورجحوا كفة الخليفة. وخصص كل دخل الجزيرة لبيت مال الملازمين. وتأسس بيت مال آخر سمي بيت مال الخليفة والفيء. ويختص بالصرف على نفقات الخليفة الخاصة وعائلته وحاشيته. ووجد عناية خاصة من أجهزة الدولة والحكام. وهو بحق تكريس لهيمنة التعايشة على جهاز الدولة. وهناك بيت مال ورشة الحربية والترسانة. ويهتم بالإنتاج الحربي وصيانة السفن. وهناك بيت مال السوق ويتبع رأساً ليعقوب أخ الخليفة. وأخيراً بيت مال الجهادية.، ومخصص للصرف على الجهادية. وتأسس في كل عاصمة إقليم بيت مال، وله فروع في أنحاء الأقاليم.

كان ميلاد بيت المال وتطوره، تعبيراً عن قدرة تنظيمية متقدمة. فالدولة المهدية لم تكن كلها نظاماً فوضوياً متخلفاً كما يدعي خصومها. فنظامها الإداري - المالي فيه روح العصر، لأن الدولة المهدية كانت في جوانب من نشاطها تتآلف مع حركة التاريخ الصاعدة الحديثة. وليس المقصود بالحداثة المعنى التقني الآلي، بل المعنى الاقتصادي - الاجتماعي العريض. كانت الدولة المهدية دولة مركزية جمعت أشتات السودان، وأسهمت في خلخلة العلاقات القديمة. ويعود فشلها في تحقيق ذلك الهدف تحقيقاً كبيراً إلى عوامل ذاتية وإلى الضغوط الخارجية المتزايدة. ولعل استعراضنا لجهاز بيت المال يساعد في الوقوف على بعض جوانب التحديث. لقد كان بيت المال جزءاً من البناء البيروقراطي الذي ظهرت بوادره على سطح الحياة الإدارية. حقاً لا يمكننا أن نقول إن الدولة المهدية كانت كلها ردة على التحديث، ولا كانت كلها تحديثاً، ولكنه صراع النقائض الذي يخلق جدلية الحركة في مجرى الصيرورة التاريخية.

إن جوهر السياسة الاقتصادية للدولة المهدية سيبدو أكثر جلاء إذا فحصناه خارج الشعارات العريضة التي أطلقتها، مثل "الجهاد ضد أعداء الله و"لاتعاون مع الكفرة: و"القضاء على الترك" وغيرها. عندها يمكن أن نلمح أن سياستها الاقتصادية كانت في جانب منها تعبيراً عن تيارات العصر وقواه الاجتماعية المتقدمة. فقد كان السودان يمر في تلك الفترة بمرحلة انتقال تشهد نشاطاً متزايداً للتشكيلة التجارية، و سوف يستقيم فهم السياسة الاقتصادية المالية داخل ذلك الإطار. فكانت الدولة المهدية امتداداً متطوراً للحكم التركي - المصري الذي قضت عليه.

9 - مجاعة سنة 1306 هـ (1888 . 1889م) (13)

لم تكن مجاعة سنة ستة، كما يسمونها في السودان، حدثاً فريداً في تاريخ المجاعات، ولا ظاهرة جديدة بالنسبة لاقتصاده المعيشي الذي يعتمد على ظروف الطبيعة والأمطار الموسمية. فقد عرفت بلاد السودان مجاعات على أيام الفونج والحكم التركي - المصري والحكم الاستعماري وفي عهد السودان المستقل. ولكن مجاعة سنة ستة، كان حجمها كبيراً ووقعها أليماً وآثارها وخيمة. واستغلتها الدول المعادية للدولة المهدية واتخذتها منبراً للدعاية ضدها، وبالغت في تصويرها باعتبارها من نتائج سياسة الخليفة الخرقاء. لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى تلك المجاعة. بعضها خاص بطبيعة اقتصاد السودان، وبعضها يعود إلى سياسة الخليفة، والبعض الآخر بسبب ظروف الخريف في ذلك العام.

اقتصاد السودان اقتصاد معيشي يقوم على الزراعة المطرية. فهو اقتصاد هش ليس فيه إنتاج حديث يوفر فائضاً اقتصادياً. ويتأثر لحد كبير بتقلبات الطقس، وأي خلل يؤدي إلى كارثة المجاعة. وقد يكون سبب ذلك الخلل سياسات خاطئة، وقد يكون بسبب شحّ الخريف. وتطابق الاثنان معاً عام 1888. ومن أهم أسباب المجاعة ترحيل أعداد هائلة من الغرب إلى أم درمان، حيث ظلوا يعيشون على بيت المال ويشكلون عبئاً ثقيلاً عليه، مما أدى إلى نفاذ المخزون من الغذاء. كما أنهكوا منطقة الجزيرة لاعتمادهم عليها اعتماداً أساسياً. وكان ترحيل تلك القبائل من مناطقها، وانضمام أخرى إليها من مناطق مختلفة بغرض الجهاد أو لصراعها مع السلطة مما اضطرها لهجر مناطقها، أن فقدت المناطق الزراعية أعداداً ضخمة من الأيدي العاملة. وأدى وجود ثلاثة جيوش مرابطة في القلابات ودنقلا ودارفور، إلى تفاقم المشكلة. وكانت أم درمان مشحونة بالمهاجرين والأنصار من سائر الجهات.

وكانت الدلائل تشير إلى أن الخريف سيأتي ضعيفاً. وأحس الخليفة بالكارثة. فاستدعى حمدان أبو عمجة ليقف منه على أحوال القضارف باعتبارها منطقة إنتاج الذرة. وعاد أبوعنجة ليتخذ عدة إجراءات؛ أهمها تأمين الغذاء للجيش المرابط بالقلابات. ثم أرسل عشرين ألف ريال وألف وخمسمائة جملاً محملة ذرة إلى أم درمان. وعندما تأزم الموقف في القضارف و"أصبحت في حالة كرب لعدم المعاش"، قرر أن يكون بيع وشراء الذرة في القلابات للذين يستطيعون ترحيل محصولهم، أما الذين لا يستطيعون ترحيله فيمكنهم بيعه في القضارف ودوكة والتومات وعصار، وما عدا ذلك فغير مسموح بمبيع أي ذرة في القرى. كما منع تصدير الذرة إلى كسلا وسواكن وبربر. وعندما اعترض الخليفة على هذا القرار لأن أهالي كسلا وبربر وسواكن يحتاجون للذرة ومنطقتهم ليست بها زراعة ذرة كافية، رد عليه أبوعنجة بأن التصدير خارج منطقة القضارف سيؤدي إلى "الانفلات" ويضر بالجيش. وعندما تفاقمت المجاعة اضطر أبوعنجة لصرف الغذاء للجيش بالتموين.

وعندما أصبح الزاكي طمل أميراً على المنطقة بعد وفاة أبوعنجة المفاجئة، اتضح له "تضعضع المعاش، وأن القوت أصبح معدوماً بالمنطقة وليس فيها من حقوق الله ما يقوم بكفاية عشر المعشار". وكتب إلى الخليفة موضحاً أن الحالة المعيشية أثرت على الجيش، حتى "تزايد به الضرر وعم ذلك الكافة كبيراً وصغيراً ومجاهداً وعائلة حتى صاروا يأكلون الجيف ويلتقطون الحبوب من الأرض في الطرق والمزابل ومحلات الرماد ... وتفرق الطلاب في الجهات في التماس المعايش وبعضهم يلتقطون القشوش والأشجار من الأودية مسافة ثلاثة أيام أو أربعة". ولعل خير ما يوضح الدرك

السحيق الذي وصلت إليه الحالة الاقتصادية موقف المخزون في بيت مال القلابات عند جرده في منتصف عام 1890. فكان كالآتي:

نقدية لا شيء

مواشي لا شيء

رقيق لا شسء

ذرة لا شيء

وقرر الزاكي عدم إرسال أي سرية إلى جهات الحبشة مادام الجنود بتلك الحالة. وفضل إرسال جزء منهم إلى جبال الصعيد لعلهم يحصلون على ما يقيم أودهم. كما قام الزاكي بنفسه إلى القرى المجاورة لجمع الطعام. بل لم يعترض جنوده عنما يقومون بنهب الأهالي واغتصاب ما بأيديهم من الغلال. ويبدو أن الجنود قد تمادوا في عمليات النهب، مما جعل الخليفة ينبه الزاكي بمنعها والوقوف ضدها بحزم. فإذا كانت تلك حالة الجيش الذي كانت تهتم به الدولة، وفي منطقة القضارف التي هي من أغنى المناطق الزراعية في البلاد، فماذا كانت حالة الأهالي في المناطق التي ليس بها إنتاج زراعي وفير؟ واستمرت المجاعة وذيولها عامين متتاليين، ثم أخذت تنقشع رويداً رويداً.

فماهي الآثار التي خلفتها؟ لعلها من العوامل التي أدت إلى توقف العمليات الحربية ضد الحبشة. وجاءت سياسة الخليفة الزراعية الجديدة تعبيراً عن ذلك التحول. فقد دعا القبائل التي هجرت مناطقها الزراعية للعودة والاستقرار ومعاودة نشاطها الزراعي. وأدت المجاعة إلى انتشار ظاهرة السلب والنهب والتعدي على الأهالي، مما خلق نوعاً من الرفض للأنصار وعدم الرضى عليهم وربما على المهدية عامة. كان لاهتمام الخليفة بأهله التعايشة وبالبقارة عامة، أن أظهر للقبائل النيلية تحيزاً قبلياً صارخاً. وأدت تلك العوامل إلى إضعاف الحماسة للجهاد وللمهدية لدى عامة الناس، ولدى أقسام كبيرة من المجاهدين الذين كانوا يقفون على حدود الدولة المهدية يحمونها ويذودون عنها. فتفشت بينهم ظاهرة الهروب من جبهات القتال إلى مناطق الاستقرار الزراعية. وأدت المجاعة إلى انخفاض كبير في السكان. لقد هزت المجاعة قناعات كثير من الناس بالمهدية وبنظام حكمها.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية للدولة المهدية وحروبها

1 - العوامل التي حكمت مسار السياسة الخارجية

السياسة الخارجية لأي دولة هي في الأساس انعكاس لسياستها الداخلية. فأوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية وتركيبها الطبقي في المرحلة التاريخية المعينة، هي التي تكيّف سياستها الخارجية. ثم تأتي عوامل تاريخية وجغرافية وذاتية. وتصاغ منها جميعها علاقات الدولة الخارجية ودبلوماسيتها.

كانت العلاقات الخارجية لدول بلاد السودان قبل الحكم التركي - المصري علاقات محدودة. وأدى قيام الحكم التركي - المصري إلى انفتاح السودان نسبيا على العالم الخارجي. وأخذت تتوثق صلاته مع السوق الرأسمالية العالمية عن طريق تصدير المحاصيل النقدية واستيراد البضائع الاستهلاكية. ولكن وقوع السودان تحت السيادة العثمانية، حدّ من قيام سياسة خارجية خارج إطار تلك السيادة. ومع قيام الدولة المهدية المستقلة، بدأت تتشكل لها سياستها الخارجية الخاصة بها، وهي نتاج عوامل متشابكة.

قامت الدولة المهدية في مجتمع الغلبة فيه للنشاط الرعوي - القبلي بقدراته المحدودة وآفاقه الضيقة. وكانت دعوة المهدي المنتظر هي الإطار الإيديولوجي لتلك الدولة، وهي دعوة تعتمد الجهاد أساساً لحركتها. والدعوة المهدية مثل كل دعوات التجديد الإسلامي، موجهة للعالم الإسلامي كله. والادعاء بعالمية الدعوة قد لا يكون له ما يبرره، ولكنه جزء لا يتجزأ من دعوة التجديد. والمجتمع الرعوي - القبلي الذي قامت فيه الدعوة المهدية، فهمها فهماً ميكانيكياً جامداً. وكان ذلك الفهم انعكاساً للواقع المحدود لذلك المجتمع. وانتهجت الدولة المهدية أسلوبين لنشر دعوتها خارج السودان إما بالطرق السلمية أو بالجهاد.

وتكونت الدولة المهدية بعد صراع ضد القوى الأجنبية، أساساً الدولة المصرية ثم الاستعمار البريطاني الذي سيطر على مصر بعد عام 1882. وأصبح بقاء الدولة المهدية يعتمد على قدرتها في الدفاع عن كيانها ضد احتمالات الخطر الذي قد يدهمها من الشمال. ومما زاد من تفاقم ذلك الخطر، أن الدولة المهدية تكونت في خضم التنافس الاستعماري على إفريقيا، الذي اشتعل أواره بعد مؤتمر برلين عام 1884 - 1885. ولم يقتصر ذلك الخطر على الشمال، بل بدأ يناوش الدولة

المهدية من الغرب والشرق ومن الجنوب. ثم دخلت الحبشة عنصراً في ذلك الصراع، عندما تحرشت بالدولة المهدية وساهمت في سحب الحاميات المصرية من القلابات والجيرة. فكان على الدولة أن تدافع عن كيانها إزاء تلك الأخطار التي تحف بها.

وانكفأت الدولة المهدية على نفسها، وضعفت صلتها أو تقطعت بالعام الخارجي. وفقدت الأدوات التي تساعدها على فهم طبيعة القوى المحيطة بها، فغابت عنها المعلومات التي تساعدها على رسم سياسة خارجية واقعية. وأعطتها الانتصارات العسكرية على جيوش الدولة التركية - المصرية إحساساً فيه مبالغة بقدراتها العسكرية وتوهمت أن انتصاراتها لن تتوقف وأن رايات المهدي منتصرة أبداً. فلم تر وسيلة لمواجهة الخطر الخارجي سوى رفع رايات الجهاد والصدام، في وقت بدأت فيه الدبلوماسية تصوغ علاقات الدول. فلم تدرك أهمية ذلك السلاح. فقد تأسست أمجاد الدولة المهدية على الانتصارات العسكرية. ولكن بعد انهيار الحكم التركي- المصري، لم يعد هناك مجال لإحراز مثل تلك الانتصارات داخلياً. وبقيت الحاجة لمثل تلك الانتصارات قائمة على الحفاظ على ذلك التراث. لأنه سيمتن من أساس الحكم. وتحتاج الأنظمة الفردية دوماً إلى بريق النصر العسكري الذي يخطف الأبصار والذي يبقى هالة فوق رأس الحكام.

وأثناء سنوات الجهاد ضد الحكم الأجنبي، تكونت مجموعة من الجيوش المعدة للقتال. ولم تسرح تلك الجيوش بعد القضاء على ذلك الحكم للحاجة لها في الصراع الذي نشب على السلطة. فكان لابد من شغل تلك الجيوش في عمليات عسكرية، بدلاً من بقائها بلا حركة، خوفاً من استغلالها في الصراعات الداخلية. من كل تلك العوامل تكيفت سياسة الدولة المهدية الخارجية.

2- سياسة المهدي الخارجية (13)

منذ أن بدأ المهدي دعوته، وهو يسعى لترسم خطى الرسول والتشبه ببعض سلوكه. فهو خليفة رسول الله مباشرة متخطياً الخلفاء الراشدين، وعين أربعة خلفاء أعطاهم ألقاب الخلفاء الراشدين. ثم أضاف إلى ألقابه صفة الإمام المهدي المنتظر. وألغى المذاهب الأربعة والطرق الصوفية، ودعا إلى الرجوع رأساً للأصل، للكتاب والسنة. ورأى نفسه زعيماً للعالم الإسلامي. ومن فوق ذلك المنبر خاطب رجال الدين والزعماء في العالم الإسلامي.

بدأ المهدي علاقاته الخارجية بإرسال عدد من الرسائل إلى بعض الزعماء الدينيين. فمنذ أيامه في قدير بعث بخطاب إلى السلطان محمد يوسف سلطان برقو (ودّاي). وعن طريقه بعث برسالة إلى الشيخ محمد المهدي السنوسي زعيم الطريقة السنوسية في ليبيا، وعرض عليه أن يكون خليفته

الثالث في مرتبة الخليفة عثمان بن عفان. وبعث كذلك برسالة إلى حياتو ابن سعيد حفيد الشيخ عثمان بن فودي. كما بعث أيضاً برسالة إلى رابح فضل الله (رابح الزبير) وهو أحد قواد الزبير باشا الذي هرب من بحر الغزال وكون لنفسه امبراطورية في أواسط أفريقيا. فلماذا ركز المهدي رسائله في هذه الفترة على إفريقيا الغربية أو بلاد السودان الأوسط؟ لعل ذلك يعود إلى انتشار فكرة المهدي المنتظر في تلك البلاد، مما جعلها تربة صالحة للتوجه لها بتلك الرسائل. ويبدو أن نفوذ قبائل غرب إفريقيا عامة وقبائل غرب السودان بشكل خاص ونفوذ الخليفة بشكل أخص، كان له كبير الأثر في ذلك التوجه. كما أن تمركز الدعوة في تلك المرحلة في قدير، جعل العامل الجغرافي يلعب دوراً في التوجه الدعائي نحو الغرب، بالذات لأن العالم الإسلامي مازال الطريق إليه بعيداً ودونه الدولة المصرية.

وبعد انتصارات المهدي المتتالية، وبالذات بعد انتصاره على هكس ثم سقوط الخرطوم، ذاع سيطه في العالم الإسلامي، وأخذت تأتيه الوفود من الخارج مؤيدة. فنشطت مراسلاته إلى بلدان العالم الإسلامي. فزاره وفد من بلاد المغرب، وعين المهدي محمد الغالي أميراً على مراكش، وبعث إلى والي فاس الحسن بن محمد بن عبد الرحمن رسالة موضحاً فيها الأسباب التي دعته إلى تعيين الغالي والياً. كما بعث إلى كافة أهالي فاس يدعوهم إلى الانخراط في دعوته، ويخبرهم بتعيين الطيب أحمد عاملاً عليهم. وبعث برسالة إلى عشر من سلاطين شنقيط يدعوهم إلى المهدية وينبئهم بتعيين محمد تقي الدين عاملاً عليهم. وأرسل الحاج عبد الله الكحال عاملاً على بلاد الشام.

وتحمل تلك الرسائل منهج المهدي الذي اتبعه في نشر دعوته، بأن يكاتب الزعماء وأهل الشأن للانخراط في صفوفه بالطرق السلمية، ويعتمد على القيادات المحلية لرفع راية المهدية بين عشائرهم وأهلهم. وتحمل الرسائل طموحاً مشروعاً بدعوة أهل البلاد الإسلامية إلى الانضمام إليه. ولكنها تقوم أيضاً على تقديرات غير مؤسسة لأوضاع تلك البلاد تلقي على عاتق الدعوة المهدية مهاماً فوق قدراتها التاريخية. فإذا كانت دعوة المهدي المنتظر قد وجدت قبولاً لدى أهل السودان وحققوا تحت رايتها انتصارات على الحكم الأجنبي، فهذا لا يعني بالضرورة أنها ستجد نفس الاستجابة وتحقق نفس الانتصارات في بلاد أخرى من بلدان العالم الإسلامي لم تتوفر لها نفس ظروف السودان. وعبر المهدي عن تطلعه صوب العالم الإسلامي في حضرة نبوية قال له فيها الرسول: "وكما صليت بمسجد الأبيض سوف تصلي بمسجد الخرطوم ثم بمسجد بربر ثم بمسجد المدينة المنورة ثم بمسجد مصر ثم بمسجد العراق ثم بمسجد الكوفة".

وبعد سقوط الخرطوم بعث المهدي بثلاث رسائل إلى مصر. الأولى إلى الخديوي توفيق، والثانية إلى علماء مصر، والثالثة منشوراً عاماً إلى سكان مصر وحكامها تجاراً وعمداً وغيرهم. وتختلف هذه الرسائل في لغتها ومضمونها عن الرسائل التي بعثها إلى البلاد الأخرى، فهنا يحدد المهدي بشكل قاطع أن الإنجليز هم الأعداء الحقيقيون للمسلمين. ففي رسالته إلى الخديوي توفيق يبدأ قائلاً: "بأن ما سوى الإسلام من الأديان ضلال يدعو للشيطان". ثم يقول له: "إلي ، قلّت حيلتك وتلاشى أمرك فسلمت أمرْ أمة محمد (صلعم) للأعداء الإنجليز، وأحللت لهم دماءهم وأموالهم وأعراضهم. فجاء الإنجليز بكبرهم وخيلائهم واعتمادهم على غير الله ... ثم أنذرت الإنجليز فلووا رؤوسهم فوجهت إليهم طائفة من الأنصار فقذف الله في قلوبهم الرعب فولوا هلربين ... وما كان يحسن منك أن تتخذ الكافرين أولياء من دون الله". ثم يحذره قائلاً: "وإياك والركون إلى علماء السوء ... ولا تغتر بحصن بلدك وكثرة أسلحتك وعددك الظاهر ومظاهرة دولة أهل الكفران". ثم يناشده بأن ينضم إليه ليكونوا جميعاً يداً واحدة على "إقامة الدين وإخراج أعداء الله من بلاد المسلمين". وانتهى إلى تهديد قاطع قائلاً: "وها أنا قادم إلى جهتك بجيوش الله عن قريب ... فإن أمر السودان قد انتهى". وفي منشوره لأهالي مصر أنذرهم بعزمه على غزو مصر ودعاهم إلى الانضمام إليه ونصرته.

توضح هذه المنشورات عزم المهدي على غزو مصر من أجل نشر الدعوة المهدية وإقامة الدين الذي فسد أمره، وعزمه على إخراج الإنجليز من بلاد الإسلام. وتقع تلك المنشورات ضمن منشورات المهدي التي تعرف بالإنذارات، والتي كان يبعثها قبل محاربة أي جهة ليتم حسم الأمر سلمياً. وفي هذه المنشورات يخرج المهدي بالجهاد من حدود السودان الذي انتهي أمره، كما قال، ويتوجه به إلى مصر. فهل كانت المنشورات تعبر عن خطوة عملية كان المهدي ينوي القيام بها، أم هي مجرد تعبير نظري عن عالمية الدعوة المهدية؟ وبما أن المهدي قد مات بعد أيام من إرسال منشوره للخديوي، فإن الحكم على جدية تلك الخطوة سيعتمد على الافتراض وعلى أسلوب المهدي العسكري في المعارك السابقة. فقد اعتمدت حروب المهدي على فهم ظروف الجيش الذي سيواجهه، وعلى فهم توازن القوى. ثم يعتمد بعد ذلك على نهوض القوى المحلية وتحريكها لتبدأ القيام بالثورة أولاً، ثم تأتي جيوشه بعد ذلك لاستكمال ذلك النهوض. هذا هو الأساس، وفي إطاره نفهم ونقيم مراسلاته للخارج. كانت تلك المراسلات دعوة سلمية للانضمام إليه، وهي تقع ضمن الإطار النظري لعالمية الدعوة المهدية، وليست خطوة عملية للتحضير لغزو مرتقب وشيك. وتحمل نبرته التهديدية بغزو مصر تهديداً وقائياً تحسباً لأي حملة تفكر مصر في إرسالها مثلما أرسلت حملة الإنقاذ. واعتقد المهدي أن مصر لن تسكت على فقدها للسودان، وسوف تتحين الفرصة لمعاودة الكرة.

أما الحبشة فلم تكن تقع في دائرة اهتمام المهدي المباشر. فتوجهه الأساسي كان شمالاً نحو العالم الإسلامي. ولكن الحبشة أقدمت على التحرش بالدولة المهدية عندما دخلت طرفاً في الصراع، بمساعدتها في سحب الحاميات المصرية من القلابات والجيرة عبر أراضيها. منذ ذلك الوقت تنبه المهدي لخطورة وجود دولة معادية على حدوده الشرقية. وبما أن الحبشة دولة مسيحية، فقد ضاعف ذلك من شكوك المهدويين حول نواياها العدوانية. ولكن انشغال المهدي بالصراع مع الأتراك في السودان، لم يسمح له باتخاذ موقف حاسم تجاهها، سوى تحذير أنصاره باتخاذ الحذر منهم. فكتب يقول: "أما الحبش فعما قليل سيهلك الله باقيهم حيث أنهم تعينت لحراستهم الأنصار من هنا، فلتكونوا راصدين لهم في الثغور التي تكون مرصداً لهم".

في ذلك الوقت كان يوحنا الرابع ملك الحبشة يسعى إلى تماسك دولته داخلياً لمواجهة الأخطار الخارجية التي بدأ يستشعر خطرها. وفي نفس الوقت كان يتهيب قيام دولة مهدية على حدوده. وفي هذا الوضع المعقد لم يكن أمامه سوى محاولة الأساليب الدبلوماسية السلمية. فكتب إلى المهدي يطلب منه توضيح أمر المهدية ومراميها. فبرد عليه المهدي مخاطباً له "بعظيم الحبشة". وشرح له في أسلوب رقيق فكرة المهدية وانتصاراتها. ودعاه للإسلام والمهدية. وذكره بسلفه النجاشي الذي عاون المسلمين وآواهم على عهد الرسول. وأنهى خطابه بأسلوبه المألوف في الإنذارات قائلاً: "وإن أبيت إلا الإعراض فإنما عليك إثمك وإثم من تبعك ولابد من وقوعك تحت يدنا". واستفز الخطاب يوحنا وأغضبه. فرد على المهدي رافضاً الطرية التي خاطبه بها، كما رفض الدعوة لدخول الإسلام، بل سخر من تلك الدعوة وتعرض لشخص المهدي بالإساءة. ثم دعاه إلى دخول المسيحية لأنها في رأيه هي الدين الصواب. وبهذا أصبحت دولتا المهدية والحبشة تقفان في مواجهة بعضهما البعض، وكل واحدة تتمسك بمعتقداتها الدينية. ومات المهدي قبل أن يتخذ الصراع خطوة جديدة.

3 - المرحلة الأولى من سياسة الخليفة الخارجية

واصل الخليفة عبد الله سياسة الدولة الخارجية مقتفياً خطى المهدي. إلا أنه واصلها في إطار متغيرات جديدة. فلم تعد المهدية جيوشاً تجاهد ضد حكم أجنبي، وإنما غدت دولة ذات سيادة. ومواصلتها للجهاد تعني غزو دولة أخرى. كما أن الخليفة لم يعد يواجه الدولة المصرية والإنجليز المسيطرين عليها، وإنما واجه كل المدّ الاستعمارى الذي انطلق نشاطه المحموم نحو المستعمرات.

بدأ الخليفة بمواصلة أسلوب المهدي في بعث الرسائل إلى مختلف قيادات البلاد الإسلامية. وتختلف رسائله عن رسائل المهدي لأنها تصدر عن دولة وليس عن حركة تسعى لتأسيس نفسها. لذلك عندما يعيّن أشخاصاً لمواصلة الدعوة، إنما يعّين ولاة باسم الدولة المهدية. فبعد وفاة المهدي وصل السودان عبد الله فيصل بن سعود أمير نجد، الذي كان يصارع ضد أخيه سعود، ويصارع أيضاً ضد محمد الرشيد أمير حايل الذي كان يتوسع على حساب نجد. فأراد أن يتخذ أمير نجد من الدولة المهدية حليفاً له. فعينه الخليفة في فبراير 1886 أميراً على نجد باسم الدولة المهدية، وطلب منه رفع رايتها. وفي يوليو 1886 كتب الخليفة إلى نحو من ثلاث عشرة قبيلة من قبائل الحجاز مثل قريش وخزاعة وبشر وزيد وغيرهم يدعوهم إلى المهدية، وعيّن حذيفة بن زيد زعيم الأحامدة أميراً عليهم وعاملاً على قبائل الحجاز ليقود الجهاد ضد الأتراك. ونبه عليه ألا يهاجم الوالي التركي في مكة والمدينة إلا إذا رفض دعوة المهدية.

وواصل رسائله إلى سلطان ودّاي وحياتو بن سعيد ورابح الزبير، ونبههم على ضعف استجابتهم لرسائل المهدي. أما حياتو بن سعيج فلم يكن في موقف يمكنه من تقديم مساعدة فعالة للدولة المهدية، لأن اتصالاته مع رابح الزبير حرمته من حرية الحركة. ولم يكن رابح جاداً في الانضمام بجيشه إلى الدولة المهدية، لأن أغلب جنده من قبيلة التعايشة، فخشى إذا سار بهم إلى السودان أن يتعرض جيشه إلى هزة، فتجنب في حصافة أن يقع في حرج مع الخليفة. وواصل الخليفة مراسلة محمد السنوسي وأكد عليه القيام لنصرة المهدية.

ثم اتجه بمراسلاته شمالاً. فكتب إلى سكان مصر الذين سماهم "أهالي الريف والجهات البحرية"، معلناً لهم وفاة المهدي قبل أن يتمكن من فتح مكة والقسطنطينية، وبشرهم بعزمه على فتح اليمن والشام. وذكرهم أن الفتوحات الإسلامية تمت بعد وفاة الرسول. وفي عام 1887 أرسل ثلاث رسائل إلى الخديوي توفيق والسطان عبد الحميد والملكة فكتوريا، وحمّلها رسولاً سلمها السلطات في حلفا، ونسخ منها صوراً عديدة وزعها على أرجاء الدولة. وذكر للخديوي أن هدفه ليس ملك الدنيا الزائل وعزها الفاني، إذ لو كان كذلك لكان السودان وملحقاتها يكفيه لأنه بلد متسع وثماره وافرة. ولكن هدفه إحياء السنة المحمدية. وقال إن الهمم قد نهضت للتوجه نحوه بالجيوش، وطلب منه التسليم.

وكتب للسلطان عبد الحميد يقول: "ومع إنك تدعى أنك سلطان الإسلام القائم بتنفيذ سنة خير الأنام فما لك معرضاً عن إجابة داعي الله ... ومحاربة حزب الله المؤمنين والوقوف مع أهل الكفر والعدوان. فهل منكر لله أم كذبت وعد الله حتى صرفت مجهودك قي إعانة أهل الأصنام على

هدم أركان الإسلام ... وتمكينك للأعداء من بلاد الإسلام مع علمك بسعيهم لإطفاء نور الله ... وأعلم أننا قد فرغنا من فتوحات السودان منذ أزمان وسمت بنا همتنا إلى فتح الجهات البحرية والممالك المصرية". ودعا الملكة فكتوريا في رسالته إلى اعتناق الإسلام، وذكرها بالهزائم التي لحقت برجالها مثل هكس وغردون واستيوارت على أيدي جيوش المهدية حزب الله الذي لا يغلب : فرجال المهدية رجال الاهيون". وتوعدها بأنها سوف تلاقي نفس المصير إذا لم تسلم للمهدية.

تعبر الرسائل الثلاث عن التعصب الديني النابع من ضيق الأفق والجهل بتوازن القوى ومجريات الأوضاع على الصعيد الدولي. وتعكس جهلاً بأمور الدين عندما تصف المسيحيين بأنهم عبدة أصنام، وتطلب من فكتوريا دخول الإسلام. وتحمل الرسائل تحولاً في منهج المهدية. فبعد أن كانت حركة تجاهد ضد الحكم الأجنبي، أصبحت تحمل منهجاً عدوانياً ضد دول أخرى وتسعى إلى غزوها. ويعتبر الخليفة أن ما أنجزته الثورة المهدية هو "فتوحات السودان". كما تحمل الرسائل شعوراً بالغرور والتعالي. فهل كانت الدولة المهدية تملك قدرات عسكرية لغزو الامبراطورية العثمانية وبريطانيا أو حتى مصر؟ وهل ستتواصل انتصارات المهدية في البلاد الأخرى حتى بدون مقومات لتلك المواصلة إن الدولة المهدية كانت تواجه خطر التغول الاستعماري الذي يهدد كيانها ، ولكن ذلك الخطر لا يجابه بالتهديد الأجوف.

4 - محاولة غزو مصر ومعركة توشكي

لم تقتصر العلاقة بين الدولتين المهدية والمصرية على مجرد الرسائل، بل اتخذت طابعاً عسكرياً مسلحاً تواصلت معاركه حتى منتصف عام 1889. فبعد انسحاب حملة الإنقاذ استمرت المناوشات بين المهدويين وحاميات الحدود المصرية. وفي ديسمبر 1885، أنزلت القوات المصرية بقيادة الجنرالين سيفنسون وجرينفل هزيمة بقوات الخليفة المتقدمة في معركة قنس. وتوجس الخليفة خيفة من أن يكون الانتصار بداية غزو شامل على الدولة المهدية. ولكن الإنجليز لم يواصلوا انتصارهم. بل حدث العكس إذ انسحبوا شمالاً. ويبدو أن هدفهم الأساس كان تأمين حدود مصر الجنوبية من احتمال أي خطر مهدوي. وفي إبريل 1886 سحبوا كل حامياتهم جنوب حلفا وتمركزوا فيها، فقد كفاهم انتصارهم في قنس مؤقتاً أي خطر من الجنوب.

وظلت الدولة المهدية تتهيب الخطر الإنجليزي القائم في مصر. فأرسل الخليفة القائد عبدالرحمن النجومي بجيشه إلى دنقلا. ثم ضم إليه بربر بعد سحب إدارتها من محمد الخير. وخدمت تلك الإجراءات عدة أغراض؛ أولها إبعاد النجومي بجيشه من أواسط السودان حيث يدور الصراع مع

الأشراف وأولاد البلد. ثانياً، وجود النجومي القائد المنتصر بجيشه في الشمال يطمئن الخليفة على الجبهة الشمالية. وأدى وضع بربر تحت قيادة النجومي إلى إضعاف موقف محمد الخير الذي سرعان ما استبدل بعثمان الدكيم ابن عم الخليفة. وبنهاية عام 1886 استقر النجومي بجيشه في دنقلا، واتخذ من العرضي رئاسة له. ورأى الخليفة أن يبقى عليه في الشمال ويدعمه للمزيد من الاطمئنان، وليكون صمام أمان إزاء المشاكل التي أخذت تتفاقم في الشرق والغرب. فاحتفظ بذلك الجيش في الشمال. وأرسل في نفس الوقت مساعد ثيدوم ، وهو من عشيرته، وكيلاً ورقيباً على النجومي. وبدأت بمجيئه مرحلة من الصراع بين القائدين، وهي امتداد للصراع الكبير بين أولاد البلد وأولاد العرب، الذي استعر أواره في أرجاء الدولة المهدية.

ورأى النجومي أن يحرك الجبهة عسكرياً ويجس نبض القوات المصرية. فأرسل عبدالحليم مساعد ود الهاشمي، أحد قواده المقتدرين، لاحتلال صرص وتقوية الوجود العسكري المهدوي فيها. وانزعجت القيادة البريطانية في مصر من تلك الخطوة، مما حدا بها لإرسال سردار الجيش الجنرال قرينفيل لزيارة الجبهة. ثم استدعى النجومي إلى أم درمان. ويبدو أن الخليفة استحثه لاتخاذ الاستعدادات لغزو مصر. ولعل النجومي أبدى بعض التحفظات العسكرية تجاه تلك الخطوة. ومن الطبيعي أن يكون لقائد له خبرة النجومي مثل تلك التحفظات. ومن الطبيعي ألا يقبل الخليفة مثل تلك التحفظات. فهو مثل أي حاكم فرد لا يحتمل الاعتراض على أفكاره. وعندما تأتي تلك الاعتراضات من النجومي أحد أقطاب أولاد البلد اللامعين الذين كان صراعهم معه على أشده، فإن وقعها يكون كبيراً. كما أن الخليفة كان يتعجل إحراز نصر عسكري يدعم به سلطانه. وهاهي اعتراضات النجومي تقف حجر عثرة أمام تحقيقها. فاندفع الخليفة إلى إهانته قائلاً: "أنت يا ود النجومي ماك هيّن لكن هوّين".

ونحتاج أن نقف أمام ذلك الخلاف بين الخليفة والنجومي. كان الخليفة يدفع بعملية الغزو، ومن الجانب الآخر فالنجومي القائد المتمرس الذي كان في الجبهة، وقدر الموقف تقديراً موضوعياً أكثر من الخليفة، ورأى خطورة تلك الخطوة بل ربما استحالتها عسكرياً. ولكن الخليفة كان يريد تحريك الجيش في الشمال بحثاً عن نصر عسكري كان يتوهم إمكانية إحرازه. وكان قرار الخليفة خطأً فادحاً. والحكام يرتكبون أخطاء مهما توهموا في أنفسهم القدرة والمنعة. وكانت إهانة النجومي تعبيراً عن الضيق من اصطدام الحلم بالواقع. وكانت تلكم الإهانة هي العامل المحرك الذي دفع النجومي على التصميم للمضي في طريق الغزو رغم العقبات التي تقف أمامه.

بدأ التحضير للغزو منذ نهاية عام 1888. فبدأ النجومي وهو في طريق عودته إلى دنقلا يجمع المتطوعين. وأرسل الخليفة إلى القبائل يستنفرها للجهاد. وعيّن محمد الخير وعلي سعيد ود فرح للتجنيد وسط قبائلهم. وأرسل يونس الدكيم عاملاً إدارياً على المنطقة ليتفرغ النجومي للإعداد للحملة. وجاء تعيين يونس الدكيم بعد تفاقم الصراع بين النجومي ومساعد قيدوم، مما اضطر الخليفة لإرسال وفد من الأمناء للنظر في ذلك الصراع. وعندما أوصى الأمناء بسحب مساعد قيدوم، أرسل الخليفة بدلاً عنه يونس الدكيم ليخفف من حدة الصراع. ولكن الصراع تفجر بين الدكيم والنجومي، وكان من العوامل السلبية التي أثرت على التحضير للحملة.

واجه جيش النجمي نقصاً كبيراً في الغذاء. فمنطقة دنقلا تعتمد على الشريط الزراعي على ضفتي النيل. ومع تزايد أعداد المجاهدين وسلوكهم غير النظامي، تفاقمت المشكلة. وجاء فيضان 1888 ضعيفاً، فحطت المجاعة بكاهلها على المنطقة. فاندفع الجنود إلى السرقة ونهب قوت الأهالي. ولم يجد استنجاد النجومي بأمين بيت المال. وكان ذلك عاملاً سلبياً آخر.

وقبل تحرك الحملة بعث الخليفة برسائل أخرى إلى الخديوي توفيق والسلطان عبد الحميد، ضمنها خبر انتصاره الأخير على الحبشة في معركة القلابات. ولاشك أن ذلك الانتصار وإن جاء متأخراً، قد ساعد على دفع الحملة المتجهة شمالاً. وفي مايو 1889 تحرك النجومي نحو مصر بجيش قوامه 5000 مقاتل تصحبهم 8000 من النساء والأطفال. ومعهم من الحيوانات 3000 حماراً و550 جملاً و330 حصاناً. وتسلح بعض الجنود بالبنادق، ومعهم عشرة مدافع. ثم انضم إلى النجومي عبد الحليم مساعد على رأس 1200 مقاتل وألف من العوائل وعدد من الحيوانات والمدافع. وقسم النجومي جيشه إلى ثلاثة أركان: الجعليين والبطاحين بقيادة أخيه أحمد البشير؛ الدناقلة والمولدين بقيادة عثمان أزرق؛ الحمر والمسيرية والهبانية بقيادة إسماعيل عبد الجابر. وعيّن مساعد قيدوم وكيلاً له. ويبدو أن الحملة لم تكن للغزو فقط، وإنما أيضاً لاستيطان جنودها في مصر بعد ذلك. وكان الخليفة يعوّل كثيراً على مناصرة السكان المحليين للحملة. فكتب إلى أحد قيادات المنطقة يقول: "فيلزم أول وصول كتابنا هذا إليك أن تنبه على كافة أهاليك بالتحزب والاستعداد لجهاد أعداء رب العباد، بحيث أول ما يبلغكم قدوم الجيش من دنقلا إلى جهات حلفا تنفصلوا من أعداء الله وتأخذون في شنّ الغارات عليهم وقطع المواصلات عنهم ومناجزتهم الحرب والانحياز إلى جيش المهدية".

سارت الحملة على الشاطئ الغربي للنيل مبتعدة عن مجراه وهي تضرب في قلب الصحراء، وذلك تجنباً للحاميات المصرية المتمركزة على الشاطئ الشرقي ولتجنب البواخر المتحركة على النيل

بمدافعها الفتاكة. وكان النجومي يعتمد على سكان القرى ليمدوهم بالغذاء والماء. ولكن الإنجليز احتلوا القرى على الضفة الغربية ورحلوا أهلها إلى الضفة الشرقية ووضعوهم تحت حماية الجيش الإنجليزي - المصري. وظلت القيادة العسكرية البريطانية تراقب الحملة منذ تحركها، وتجمع المعلومات عن حالتها وقوتها، بينما الحملة تسير دون أن تقف على حالة العدو الذي سوف تصادمه. وكانت تلك مأساة الحملة الأولى. وتمثلت مأساتها الثانية في نقص المؤن والماء، حتى اضطرت أن تخوض معركة لمدة ثلاثة أيام لتصل طلائعها إلى النيل للحصول على الماء.

وصف النجومي حالة الحملة في رسالة إلى الخليفة. فقال إن جنوده ظلوا يعيشون على "التمر ونواه"، وحتى هذا انقطع عنهم منذ مدة حتى أضناهم الجوع وأخذ قوتهم وتورمت أجسامهم وجلسوا جميعهم على الأرض ومات كثير منهم جوعاً. ثم قال: "أما ضعفاء النفوس والجهادية والعبيد والخدم فقد هربوا ولحقوا بالأعداء". كما هرب كل جهادية المدافع ما عدا ثلاثة. وماتت أغلب الحيوانات فاضطروا لترك المدافع خلفهم. أما سكان القرى الذين كانوا يعولون على مساندتهم: "فكلهم قاموا في عون الكفرة وحزبوهم كل التحزب ... ولم يأتنا منهم وارد ولا معرج ولا راغب في الدين ولا من يريد تجارة بل الجميع حملوا الأسلحة النارية وحاربونا أشد المحاربة ... وتركوا القرى خالية ... وتبين أن جميع الجهات التي مر بها الجيش من أرض الريف أهلها أعداء وعصاة بل الذين لم نصل جهتهم حتى الآن فالمترائي من حالهم أنهم كذلك لأننا ناهزنا الوصول إلى بلدهم ولو كانوا راغبين لأتونا. أما بوابير الكفرة فمازالت سائرة معنا بالبحر تبيت حيث نبيت وتقيّل حيث قيّلنا وعساكرهم ماشية بالشرق". وتلك مأساة الحملة الثالثة.

أخطر ما تكشف عنه هذه الرسالة هو نفور الأهالي من الحملة وعدم مساندتهم لها. إن نهوض القوى المحلية لمساندة الأنصار، كان الأساس لكل انتصارات جيوش المهدية. فهي جيوش تساند حركات محلية وليست جيوشاً غازية تسير في أرض يباب. فكان فشل الحملة مؤكداً. وما كان للنجومي أن يكر راجعاً. فالإهانة التي لحقت به من الخليفة، أصبحت القوة التي تكّيف تصرفاته. فعندما اقترح عليه قواده الرجوع صاح قائلاً: "والله لا أرجع إلى الوراء إلا محمولا على الأعناق. فإذا عطشنا أو جعنا فنحن في جهاد. فلنتذرع بالصبر والثبات حتى نفوز بالنصر أو الشهادة". ثم هز سيفه فوق رأسه. هذا ليس موقف قائد عسكري يحسب مواقفه تكتيكياً، وإنما موقف انفعالي مندفع. وفي هذا المناخ سارت الحملة.

شاهد النجومي أول معسكر للجيش المصري في معتوق جنوب حلفا. ثم تقدمت الحملة إلى بنبان على بعد 25 ميلاً جنوب أسوان، ومنها إلى أرقين. ثم وصلوا بلاّجة ومكثوا بها ثمانية عشر يوماً.

وهناك حضر السردار جرينفيل وتولى القيادة. ودارت بينه وبين النجومي عدة مراسلات، وتحمل كلها روح التحدي والإصرار من الجانبين على المواجهة. اتهم جرينفيل النجومي بأنه تهجم على الحدود ونهب ممتلكات الناس. ووصف الحالة البائسة التي وصل إليها جيشه. ثم قال له أنت: "فريسة لغيرة ذلك الخليفة الكذاب الذي جعل ابن عمه يونس عاملاً في مكانك وجعلك تحت طاعته وأرسلك أنت والأعراب الذين يخشى شرهم بحجة فتح مصر وهو إنما يريد هلاككم". وراج اتهام جرينفيل هذا وصدقته جهات كثيرة. بينما كان هدف القائد البريطاني أن يزرع الشكوك والبلبلة وسط خصومه كجزء من الحرب النفسية. ولعل رواج ذلك الاتهام، ورغم أنه قد يكون مجرد اختلاق، فإنه وجد أرضاً خصبة في الصراع بين أولاد البلد وأولاد العرب. ويضح من تلك الرسائل أن قيادة الجيش المصري كانت على علم بأحوال الحملة، بينما النجومي وقواده كانوا يجهلون حالة الجيش المصري. وتلك مأساة الحملة الرابعة.

وفي توشكي على بعد ستين ميلاً شمال أسوان، التقى الجيشان في الثالث من أغسطس 1889. ودارت رحى معركة غير متكافئة، قتل فيها من جيش النجومي نحواً من 1200 بينهم النجومي وعبد الحليم مساعد. وتقدم الجيش المصري واحتل صرص، وتراجع المهدويون إلى صواردة وجعلوها نقطة لحدودهم الشمالية. ولم يتقدم الجيش المصري جنوباً لمواصلة انتصاراته كما توهم الخليفة. وأخذت جيوش اللاجئين من فلول الحملة تتدفق على مصر هرباً من المجاعة. أما أسرى الحرب فقد وزع بعضهم على قرى مصر، وأرسل البعض الآخر إلى سجن رشيد.

كانت معركة توشكي نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة المهدية. فهي أول هزيمة كبرى تلحق بها وتفقد فيها نخبة من خيرة قوادها وأعداداً من مقاتليها. وكشفت قدرات الجيش المهدوي المتدنية. كما وضحت للقيادة البريطانية في مصر قدرات الجيش الذي بنوه في مصر. فكانت توشكي بداية النهاية للدولة المهدية. وكان وقع الهزيمة أليماً على الخليفة، ودفعه إلى انتهاج سياسة مصالحة داخلية.

5 - العلاقة بين الدولة المهدية والحبشة (إثيوبيا) (14)

اتخذ الصراع بين الدولة ا لمهدية وإمبراطورية الحبشة في الجبهة الشرقية مساراً مختلفاً. وصلت العلاقة بينهما على أيام المهدي مرحلة المواجهة العقائدية. ولم تكن الجبهة من أولويات اهتمامات الخليفة. ولكن تدخلت عدة عوامل كيفت علاقته بالحبشة. فهناك الجيوش التي تكونت إبان الصراع ضد الحكم التركي - المصري. فما هو مصير تلك الجيوش بعد القضاء على ذلك

الحكم؟ فإن هي بقيت بلا معارك، فقد تتعدى على الأهالي في تلك المناطق وهي مناطق زراعية تحتاج إلى استقرار. وربما تدفع حالة السلم والتبطل بعض قواد تلك الجيوش للانفراد بالسلطة. كما أن حالة السلم تحرم الجيوش من الغنائم التي كانت من عوامل الجذب للمقاتلين. وكان على الدولة إطعام تلك الجيوش التي بلغ تعدادها في القلابات وحدها نحواً من ستين ألف مقاتل. وكان لتمركز تلك الجيوش على الحدود السودانية في منطقة القضارف أهمية خاصة. فمدينة القلابات مركز تجاري، ويعود الاستيلاء عليها بفوائد أهمها ضمان السيطرة على تجارة الحدود. ولها أيضاً أهمية استراتيجية. فتقول وثائق المهدية: "إن ثغر القلابات ثغر حصين على الحدود الحبشية وحفظ ا لسودان يقتضي حفظه مسدودا".

عندما بدأ الخليفة يعيد النظر في علاقته مع الحبشة، واجهه حديث الرسول الذي يقول: "اتركوا الحبش ما تركوكم". فكيف يكمن التوفيق بين الحديث النبوي ومحاربة الحبشة؟ فتصدى إسماعيل بن عبد القادر الكردفاني، وهو من مفكري المهدية، لهذا الأمر. فقال إن ترك قتال الحبش زمن الرسول جائز، لأنه كان مشغولاً بقضايا أهم. ولكن الحبش في هذا العهد تعدوا على دولة المهدية، وقتلوا المسلمين، وهاجموا القبائل وألزموا أهلها بدفع الجزية. وملكهم يوحنا من أشد ملوك الحبشة بغضاً للإسلام. لذلك فقتالهم واجب. ووجد تبرير الكردفاني قبولاً. فهناك عدة عوامل تنذر بانفجار الصراع بين البلدين وتصاعده.

جاء أول رد فعل من الخليفة، عندما علق على خطاب يوحنا الذي أرسله للمهدي ووصل بعد وفاته. فقال: "ورد الخطاب من الكافر النقس ... ونقول الله أكبر على كل من كفر وتمرد وفجر ... أما في خصوص عدو الله ريس الحبشة فإن خطابه وصل وعلم ما هو منطوياً عليه خذله الله وأذله ولا تخشوا من جهته فإنه مطرود مخذول". كان ذلك في نوفمبر 1885 في أول عهد الخليفة، ومازالت أصداء انتصارات المهدية تتردد في الفضاء. ولم تظهر بعد مشاكل الحكم وتعقيداته. ولاشك أن يوحنا لعب من جانبه دوراً في إذكاء ذلك الصراع.

بدأ الاحتكاك بين البلدين بمناوشات على الحدود. فحيناً يقوم المهدويون بالهجوم على مواقع داخل الحبشة، وحيناً آخر يقوم الحبش بالرد على الهجوم أو مهاجمة مواقع أخرى. وكان الخليفة يتوقع أن يجد جيشه تجاوباً من المسلمين في الحبشة (الجبرتة)، ولكن يبدو أنهم آثروا الحفاظ على ولائهم للحبشة. ولكن الصراع تصاعد تدفعه أمواج التعصب الديني والتقديرات الذاتية. ففي يناير 1887 شنّ الحبش هجوماً كبيراً على القلابات بقيادة الرأس عدل ومعه ستين ألف مقاتل. فانسحب الأنصار واحتل الحبش القلابات وأحرقوها ولاحقوا فلول الأنصار وقتلوا قائدهم محمد

أرباب. وأصبحت المنطقة من "حد القلابات إلى القضارف في اضطراب شديد". وخشي الخليفة أن يواصل الحبش زحفهم. ولكنهم كرّوا راجعين.

اتخذ الصراع في تلك المنطقة طابع الحروب المحدودة، وليس الغزو الشامل. ولكن الخليفة اتخذ احتياطات كبيرة. فاستدعى أبوعنجة من جبال النوبة على جناح السرعة بكامل جيشه.. ثم أرسل يونس الدكيم على رأس ثلاثين ألف مقاتل أغلبهم من الجهادية، لمواجهة الموقف لحين حضور أبو عنجة. وللمزيد من كسب الوقت أرسل خطاباً إلى يوحنا تتصف نبراته بالهدوء. فقال له: "ونحن كنا ملاحظين إشارة سيد المرسلين: اتركوا الحبش ما تركوكم. ومن ثم لم نصرح لجيوش المسلمين بغزو جهتكم حتى حصل منكم التعدي". ثم اقترح عليه الصلح على ثلاث أسس: إرجاع جميع الأسرى؛ إرجاع المرتدين والحصول منهم كتابة على تنازلهم عن دينهم؛ أن يكف يوحنا عن التعدي على بلاد الإسلام ويلزم حدوده.

ويبدو أن يوحنا كان يعد حملة ضد الدولة المهدية. ففي سبتمبر دعا إليه كل زعماء دولته بجيوشهم للاجتماع به في دبر تابور وعلى رأسهم منليك وراس عدل. ولكن وقع خلاف داخلي بين قادته فتفرقوا. في هذه الأثناء وصل أبوعنجة إلى القلابات يحمل رسالة أخرى من الخليفة إلى يوحنا. واختلفت عن الرسالة الأولى، لأنها كتبت من موقع قوة. فحملت نبراتها تهديداً ووعيداً. فقال له: "وإن لم تزل على إعراضك عن إجابة داعي المهدية وإصرارك على دين الكفرة واتباع الهوى فاعلم إنك تصير من الهالكين ... ولابد من حلول جيوش الإسلام بدارك ومناجزتك الحرب وقطع دابرك وقتل كل من يكون معك". ولكن اهتمام يوحنا اتجه نحو الخطر الإيطالي الذي بدأ يهدده من البحر الأحمر. فترك جبهة القلابات للراس عدل.

ووجد الخليفة في انشغال الحبش بالإيطاليين فرصة لتوجيه ضربة لهم تؤمن حدوده. فهجم عليهم أبوعنجة في يناير 1988، وهزم راس عدل وغنم وأسر من جيشه الكثير، ثم تقدم واحتل قندار واستباحها وأعلن حرية التجارة. ولكنه لم يمكث سوى بضعة أيام ورجع إلى القلابات. وكتب إلى الخليفة يبرر أسباب عودته السريعة قائلاً: "لقد كانت أوبتنا كوعدنا للمراحم وعدم التصريح الكافي من قبل هذا في إقامتنا بدار الحبشة والتوجه لما يلزم من الجهات، ولأن أخبارنا قد انقطعت من جهتنا عن السيادة منذ مدة". ولكن عودة حمدان تعود لأسباب أخرى أهم من التي ذكرها. منها برودة الطقس وكثرة الأمطار في الهضبة الحبشية، وهو طقس ماكان في استطاعة الأنصار احتماله. كما أن حروب المهدويين هناك كانت غزوات خاطفة وليست حروباً توسعية. وليس في استطاعة جيش الدولة المهدية البقاء في قندار بعيداً عن الحدود السودانية. كما لم يجد حمدان

إقبالاً من الجبرتة أو من عناصر محلية أخرى. وخشي حمدان أن يتمكن يوحنا من توجيه كافة قوته نحوه بعد زوال الخطر الإيطالي. لهذا قرر العودة إلى القلابات.

ورأى حمدان أن يستغل انتصاره العسكري ويخاطب بعض زعماء الحبشة، لعل بعضهم يستجيب لدعوة المهدية. فبعث بثمان عشرة رسالة، أهمها رسالتين إلى كل من راس عدل ومنليك. وحملت رسائله الإنذار المعهود: "أما السلم بقبول الإسلام وإما الحرب". ورد عليه راس عدل طالباً الصلح، وعرض شراء أسرى الحبش مقابل إعادة أسرى المهدية. وأكد استعداده لدفع الجزية. فرد عليه حمدان بأنه لا يريد منه إلا النطق بالشهادتين ونزع الصليب من عنقه. ثم أردفه بخطاب رقيق أبلغه فيه بوفاة ابنته في القلابات لمرض ألم بها، وأن ابنه مكنن في أمان وقد عوفي من جرح الرصاص الذي أصابه. ثم كرر له الدعوة لدخول الإسلام وإلا "فلا صلح إلا الحرب واشتداد الضرب حتى يهلك أعداء الله". ورد عليه راس عدل شاكراً إكرامه لأبنائه، وطلب إعادة ابنه، لأن ذلك سيجعله "في غاية المنونية". ثم قال: "إننا لم نرغب من جهتكم إلا أن يكون بيننا غاية المحبة". ودفعت تلك الرسائل حمداً إلى الاعتقاد بأن راس عدل مسلم للمهدية لولا وجود منليك الذي يحول بينه. ويبدو أن عدل كان يسعى لكسب الوقت وهو في موقف ضعيف بعد هزيمة حمدان له.

ودارت مراسلات بين حمدان ومنليك، رغم أنهما لي يشتبكا في مركة عسكرية. وكان يوحنا قد أرسل منليك إلى جبهة القلابات بعد هزيمة راس عدل. وقال حمدان لمنليك: "إنك مسلم وابن مسلم ... وإن اسمه أحمد البشير". ولكن جاء ردّ منليك عنيفاً، ولعله أراد أن يرضي الرأي العام المسيحي في الحبشة إزاء موقف المسلمين، خصوصاً وأن علاقته مع يوحنا كانت متوترة. أو لعله أراد أن يستفيد من الجبرتة ومن المهدويين في صراعه مع يوحنا، إذ كتب إلى أمير الجبرتة في القلابات، يطلب منه أن يحصل على تأكيد من حمدان على المصحف بأن يجعله أميراً على كل بلاد الحبشة، وإذا تم تعيينه فإنه سيصالح المهدويين ويجاهد معهم حتى ضد يوحنا. وجاء رد حمدان قاطعاً إذ قال له: "هيهات أن ينال الصلح سوى الضرب بالعضب والورود لمناهل المنايا". ولم يزحف منليك على القلابات كما كان يتوقع حمدان، بل عاد أدراجه إلى يوحنا الذي ازداد عليه الخطر الإيطالي.

ورأى يوحنا أن يكسب ود جيرانه المهدويين، ليتفرغ لمواجهة الإيطاليين. فأرسل في ديسمبر رسالة إلى حمدان لتحقيق ذلك المسعى. فتحدث في خطابه عن غزو الأتراك للسودان، ثم محاولتهم غزو بلاد التقري عن طريق مصوع ولكن الحبش هزموهم مرتين. ثم تحدث عن جدوى الحروبات التي دارت بين البلدين وليس منها سوى هلاك المساكين. وأرى أن تتمسك كل بلد بحدودها دون التعدي

على الأخرى. وقال إن العدو المشترك بينهما هم الأفرنج، وإنهم إذا هزموا الحبش سيقومون حتماً بالهجوم على السودان. واقترح أن يتحدا سوياً "لحرب الأفرنج حتى تصير البلاد في أمان، ويتردد التجار من أهل بلادنا بالمتاجر على بلادكم وكذلك تجار بلادكم تتردد على إنذار لأجل المعايش والمكاسب لأهلكم ولأهلنا ... والحبش والسودانيين أولاد جد واحد". ثم قال إن الإيطاليين طلبوا منه في السابق أن يتعاون معهم لمحاربة الدولة المهدية من جهة كسلا لأن الإنجليز سيهاجمونها من الشمال، ولكنه رفض فناصبوه العداء.

ورد عليه حمدان قائلاً: "وأما طلبك الصلح منا وأنت باق على كفرك فبعد المشرقين، ودليل على ضعف عقلك وفراغ ذهنك. فيالك من سفيه ويالك من جاهل. أتريد منا صلحاً ومؤاخاة ولم تدخل في الدين الحق وكتاب الله ناه عن ذلك؟ فإن رمت الصلح فقل مخلصاً من قلبك أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ... وإلا فإننا سنقاتلكم ونخرب دياركم ونيتم أطفالكم ونغنم أموالكم". يجد المرء نفسه أمام موقفين. الأول وضع يده على الخطر الحقيقي الداهم، وسعى في دبلوماسية بارعة أن يجد وسيلة لدرئه. أما الثاني فينطلق من تعصب أعمى ومن فهم ميكانيكي خاطئ لفكرة المهدي المنتظر، ومن جهل بالعلاقة مع الديانات السماوية الأخرى. كما ينطلق من إحساس بالقوة بعد الانتصار الأخير الذي حققه المهدويون على الحبشة، والمشاكل الداخلية التي يواجهها يوحنا، والخطر الإيطالي الذي يهدده. وكان حمدان على يقين أن يوحنا لا يريد الحرب وليس في موقف يمكنه من ذلك. وكان يوحنا حقاً في موقف حرج، إذ كان عليه أن يواجه الإيطاليين والمهدويين في آن واحد. فرأى أن يتجه نحو المهدويين أولاً ويؤمن الجبهة الغربية، ثم يتفرغ للإيطاليين. فجمع قوة قوامها 250 ألف مقاتل، وعلى رأسها كل الأمراء والقواد. وأخذ يعد العدة للهجوم على القلابات.

في تلك الفترة الحرجة، توفي حمدان أبو عنجة في يناير 1889، وخلفه الزاكي طمل على قيادة الجيش. فواصل الاستعدادات العسكرية لمواجهة الحبش. وقرر أن يحارب معركة دفاعية خلف تحصينات القلابات، بدلاً من الخروج منها، فربما التف الحيش من خلفهم واحتلوا القلابات. وفي صباح السبت الثامن من مارس بدأ هجوم الحبش الكاسح على القلابات، وأحاطوا بها من كل الجهات بخيول وأسلحة "في شيء لا يكاد يوصف وسد غبارهم الأفق". واشتعل الضرب بالسلاح الناري بين الجانبين بشكل عنيف. ثم تمكن الحبش من اختراق صفوف المهدويين من جهة أحمد ود علي، وأخذت كفتهم في الترجيح. وعندما تبين ليوحنا أن النصر وشيك، وأن قبيلة الأمهرة لعبت الدور الحاسم في المعركة وهم الذين اخترقوا صفوف الأنصار، بينما أداء قبيلته التقري ضعيف، خرج بنفسه وتقدم الصفوف مستحثاً قبيلته على القتال. وكان محمولاً على كرسي وعليه ملابسه الامبراطورية الزاهية ويحف به حشد من حراسه. فكان هدفاً لمقاتلي الأنصار الذين

وجهوا نيرانهم عليه ، دون أن يعلموا أنه الامبراطور، فأصابته رصاصة قاتلة. وعندما انتشر خبر موته بين صفوف جيشه انفرط عقده، وأخذ الحبش في التراجع. وسرعان أدرك الأنصار ذلك التحول، فانقلبوا إلى الهجوم وأخذوا يطاردون الحبش المتراجعين، واستولوا على جثمان يوحنا وقطعوا رأسه وأرسلوه إلى أم درمان مع عدد من قواده الذين أسروهم. وكان نصراً كبيراً، رغم أن الأنصار فقدوا فيه 2600 مقاتلاً.

بعد هزيمة الحبش دخلت بلادهم في مرحلة من الفوضى لم يفت على الأنصار إدراكها. فوصف الزاكي حالتهم بأنها "في أشد الهرج والمرج والزلزلة والهول، ولقد صاروا يقتلون بعضهم بعضاً". واقترح أن يخاطب زعماءهم ويدعوهم إلى الدخول في حظيرة المهدية. على أن المهدويين لم يواصلو انتصارهم ولم يحتلوا أي جزء من الحبشة، بل اقتنعوا بالأسرى والغنائم وقبعوا في القلابات. وكانت حجة الخليفة في ذلك، أن الحبشة بلاد واسعة وغزوها بالغ الصعوبة. واقترح أن ينصب اهتمام الزاكي على إظهار سطوة المهدية، ومباغتة الحبش كلما وجد الفرصة سانحة لذلك. وهذا الطموح المحدود يتناقض مع عزم الخليفة غزو مصر والامبراطورية العثمانية وبريطانيا، مما يؤكد أن تلك الادعاءات كانت مجرد رؤية نظرية بحتة. ويبدو أن الخليفة وقواده، قد بالغوا في تقييم انتصارهم العسكري على الحبشة. فقد أدى مقتل يوحنا بالفعل إلى انفجار الصراع بين الأمراء حول السلطة، وبدأت مرحلة صراع حاد بينهم، ولكنه لم ينه قوتهم العسكرية. بينما كان للانتصار آثاره السلبية على الدولة المهدية. فقد اغتنمت إيطاليا انشغال القيادات الحبشية بالصراع الداخلي، واحتلت إرتريا عام 1890، فأصبحت الدولة المهدية تواجه دولة أوربية قوية ذات مطامع امبريالية بدلاً من الحبشة وحدها.

وبعد معركة القلابات تحول الصراع بين الدولة المهدية والحبشة، إلى مناوشات على الحدود. وبحلول منتصف عام 1890، استنزف الزاكي طاقته العسكرية، ولم يعد هناك ما يبرر بقاءه في القلابات، فارتحل بجيشه إلى الصعيد ثم أعالي النيل. وعاد في منتصف عام 1893، بعد أن انقشع شبح المجاعة عن المنطقة. وفي تلك الأثناء تمكن منليك من توحيد إثيوبيا وتتويج نفسه إمبراطوراً عليها. وأخذ يركز جهوده نحو الإيطاليين. فأرسل عدداً من الخطابات إلى الخليفة، تحمل كلها الدعوة لعقد صلح بين البلدين. وفي نفس الوقت قام الزاكي بسحب الجيش من القلابات والتمركز في القضارف. وفي منتصف عام 1893، استدعي الزاكي إلى أم درمان، حيث تمت مباغتته وسجنه وإعدامه.

انتقلت العلاقة بين البلدين بعد ذلك من الصراع العسكري إلى الدبلوماسية، خصوصاً بعدما بدأت الدولة المهدية تواجه خطر التغول الاستعماري. أما منليك، فقد هزم الإيطاليين في معركة

عدوة عام 1894. وجاءت المبادرة الودية من منليك، بعد أن أصبح في موقف قوة. فأرسل وفداً برئاسة محمد الطيب الجبرتي، ولكن لم يصل أم درمان لوفاة الجبرتي في الطريق. وبعث أحد زعماء الحبشة رسالة إلى الخليفة نيابة عن منليك قال فيها: "والآن فإن الامبراطور يرغب في السلام والعلاقات الأخوية". وأتبعها منليك برسالة مهمة قال فيها: "ومن جهتي أنا أحب الصلح والأمان كما أخبرتكم قبل الآن ... والآن كذلك أحب أن أعيش بالصلح والمحبة مع جيراني الإفريقيين ولا أريد معهم حرب ولا إكراه ... وأحب أن أعيش بالمحبة مع الدول التي هي بعيدة من بلادنا. ولكن العدو الذي يجيء عليّ من دون وجه حق أرجعه بقوة ربنا. ولا أريد أن أفوت من حدود إثيوبية وأدور خناقة مع الناس". ونبه أحد قواد الحبشة الخليفة لخطر الإنجليزي قائلاً: "وأرجو أن ألفت نظرك لتكون على حذر من الإنجليز الذين دخلوا دنقلا في الشتاء وأن عدوك عدونا وعدونا هو عدوك ونحن يداً واحدة في اتحاد متين".

وفي أكتوبر 1896 ارسل الخليفة أول بعثة دبلوماسية إلى منليك برئاسة محمد عثمان حاج خالد. وقوبلت البعثة بحفاوة بالغة. وسلمت منليك رسالة من الخليفة، دعاه فيها أن يمنع جميع الأوربيين من دخول بلاده، وإذا وافق علية أن يرسل شخصاً من طرفه ليتم عقد الصلح بين البلدين. وتحمس منليك للرسالة ولاقتراح الصلح، وكتب يقول إن الخلافات الدينية لاتهم كثيراً، واقترح انشاء مواصلات منتظمة بين البلدين. وعاد وفد الخليفة تصحبه بعثة سلام إثيوبية مكونة من عشرة أشخاص. وقوبلت أيضاً بحفاوة في أم درمان. حملت البعثة عدة رسائل من زعماء إثيوبيا للخليفة. فقال منليك في رسالته، أنه لاتوجد بينه وبين الأوربيين أي علاقة ماعدا التجارة وهي ضرورية لبلاده وللسودان معاً، وإذا منعها سيضر بهما. وأعرب عن استعداده لقبول أي شروط أخرى، واستعدادة لتقديم أي مساعدة من مال وعتاد في حالة غزو أي دولة أوربية للسودان. وقال الراس بتوادد منقشا في رسالته: "والآن حيث صارت المحبة ستكون أكثر من الشر الذي فات". وكتب راس عدل يقول: "ونحن جميعا الإثيوبيين والسودانيين أبناء بلد واحد ... وأرسلت نفراً من توابعي لتأكيد المحبة وبعد هذا أجعل الطريق مفتوحاً لتسهيل المواصلات بيننا".

وعندما بدأ كتشر غزو الدولة المهدية، أرسل منليك إلى الخليفة يحذره من الأوربيين، وأرسل له العلم الفرنسي ليرفعه في بلاده فيحميه من خطر الإنجليز، ولكن الخليفة رفض فكرة رفع العلم. ولم تثمر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عن عقد معاهدة. ولعل الخليفة قد انصرف عن الحبشة لانشغاله بالغزو البريطاني المصري، ولعل منليك انصرف عن الخليفة بعد أن انشغل عنه بالغزو الأجنبي.

الفصل الرابع

المعارضة الداخلية لحكم الخليفة عبد الله

1 - الجذور التاريخية للمعارضة (15)

واجه المهدي منذ أيامه الأولى معارضة داخلية لدعوته، رفعتها عدة جهات مختلفة الاتجاهات والمقاصد. فعند بداية الدعوة قبلتها قلة، ووقفت جمهرة من الناس حيالها حذرة، و مجموعة أخرى معارضة حاسمة. فإذا كان الناس قد سمعوا بفكرة المهدي المنتظر وألفوا سماعها، فإن انتقالها إلى مرحلة النشاط العملي ومعارضة النظام القائم، هي التي فجرت لديهم تلك المشاعر المتباينة. فمازال الحكم التركي- المصري قائماً، ومازالت هناك فئات اجتماعية تلتقي مصالحها معه في عدة ميادين. وتصدى بعض رجال الدين والعلماء لقيادة تلك المعارضة. فهم موظفون في النظام الحاكم وما كان لهم إلا أن يدافعوا عنه. وتصدت أيضاً قيادة الطريقة الختمية لمعارضة الدعوة الجديدة، لالتقاء مصالحها مع الحكم القائم. وعارض بعض الزعماء الصوفيين المهدي من منطلق الطموح الشخصي، أمثال الفكي الكناني والمنا إسماعيل. وعارض الدعوة الجديدة بعض زعماء القبائل مثل الكبابيش، ووقف بعضهم موقف التردد والريبة. ولكن توالي انتصارات المهدي والمد الثوري الجارف، طغى على كل ما طفح من تردد وريبة. وبقيت بعض جوانب تلك المعارضة عالقة بأذيال تلك الفئات، وتجددت في منعطفات الدولة المهدية بعد قيامها.

وواجه الخليفة منذ أيام حكمه الأولى معارضة الأشراف، التي تفجرت في مواجهة مسلحة، ثم تطورت إلى صراع بين مجمل أولاد البلد وأولاد العرب. وأدت سيطرة التعايشة على مقاليد الحكم، إلى ازدياد أوار تلك المواجهة اشتعالاً. ودفع بروز الدولة المركزية المهيمنة، إلى نفور بعض الزعماء القبليين منها بل ومناصبتها العداء. فالدولة المركزية والمؤسسة القبلية تتناقضان، فتلك تسعى للهيمنة والثانية تجاهد للحفاظ على كينونتها واستقلالها. وإذا كانت تلك الدولة في قبضة قبيلة واحدة، فإن التناقض يزداد حدة. وما استطاعت الدولة المهدية صهر الفوارق القبلية، بل إن وهج الثورة خبا بعد القضاء على الحكم الأجنبي. فما أن استقرت الدولة المهدية حتى عادت الولاءات القبلية إلى سابق عهدها، وأخذت كل قبيلة تجمع أطرافها وتبحث لها عن مكان في إطار الدولة الجديدة. ولكنها كانت تصطدم بهيمنة التعايشة، مما فجر الصدام بينهم وبينها وما كان للتعايشة إلا أن قمعوا تلك المعارضة للحفاظ على سلامتهم وتمتين حكمهم. وما كان لذلك القمع، إلا أن يرفع بالقبائل للمزيد من التمترس خلف جدران قبائلهم للدفاع عن نفسها. فالمعارضة للدولة المهدية أساسا معارضة قبلية، وغشيتها بعض حركات المعارضة ذات المنطلقات الدينية.

2 - معارضة قبائل الغرب

أول القبائل المعارضة في الغرب الكبابيش. وهم من أكبر قبائل الغرب، ويسكنون شمال كردفان، ويمتلكون ثروة كبيرة من الإبل. وعند مجيء الحكم التركي ـ المصري، دخلوا في خلافات وصراعات معه، ولكنها حسمت عند زيارة محمد علي للسودان عام 1838، وانخرطوا بعدها في النشاط الاقتصادي والإداري لذلك الحكم. فتولوا ترحيل الصمغ من كردفان إلى مصر، وصدروا إبلهم إليها، وسيطروا على الطريق التجاري عبر صحراء البيوضة. وتحصلوا بذلك على النقود التي أدخلتهم دائرة التعامل السلعي النقدي، التي أخذت تجذبهم عن المحيط الرعوي القبلي. وكانوا عنصر استقرار الحكم التركي ـ المصري في كردفان. الذي كفاهم بدوره شر تهديدات مملكة دارفور المتكررة.

وعند إشهار الدعوة المهدية، عارضتها قبيلة الكبابيش بقيادة زعيمها الشيخ التوم فضل الله. وأثناء حصار الأبيض قدم الشيخ فضل الله بصحبة أخيه صالح، وقدما مجموعة من الجمال هدية للمهدي. ثم عادا إلى دارهما. وأخذ الشيخ فضل الله يتصل سراً بغردون. فوقعت بعض مراسلاته في يد المهدي. فاعتقل وأعدم عام 1883. وانتقلت زعامة القبيلة إلى صالح. ولعله لم يبد ولاء كبيراً للمهدية. فاستدعاه الخليفة إلى أم درمان بعد وفاة المهدي، وأخذ البيعة منه ضمن من استدعى من زعماء القبائل ولكن صالحاً تلكأ في الحضور، وواصل اتصالاته السرية بالحكومة المصرية. ووقف الخليفة على تلك الاتصالات، كما لم يغب عنه ضعف ولاء صالح وقبيلته للمهدية. فأمر النجومي بمراقبة الطريق الذي يصل الكبابيش بمصر. وتمكن النجومي من اعتقال شحن من الأسلحة كانت مرسلة من مصر إليهم. وأرسل الخليفة أيضاً إلى حمدان أبوعنجة لتأليب قبائل كردفان ضد صالح وقبيلته. وفي نفس الوقت أعطى الأمان للكبابيش، ولكن أثره كان محدوداً في دفع القبيلة إلى صفوف المهدية. وعندما رفض صالح مناشدات الخليفة للحضور لأم درمان، أعلن عليه الحرب. فأهدر دمه، وأرسل عامله في كردفان عثمان آدم ليمنع القبائل من بيع الحبوب للكبابيش ليهلكوا جوعاً. ثم هاجم عثمان آدم الكبابيش بالتنسيق مع النجومي وحمدان. وكان صالح قد جمع حوله رهطاً من القبائل التي خرجت لتحارب الدولة المهدية. واستبسل صالح في مقاومة شجاعة، إلا أنه هزم واعتقل وأعدم في مايو 1887، وأرسل رأسه إلى أم درمان. وجرد الكبابيش من إبلهم وأموالهم ونكل بهم.

وجاءت المعارضة التالية من قبيلة الرزيقات. ويسكن الرزيقات الجزء الجنوبي من دارفور، وسيطروا على طريق القوافل بين بحر الغزال ودارفور. وهزمهم الزبير وأخضعهم للدولة التركية ـ المصرية. وعند اندلاع الثورة المهدية انضم إليها منذ وقت مبكر مادبو علي زعيم الرزيقات.وكان

عنصراً مهماً في سقوط دارفور في يد المهدي. وبقي مادبو قابعاً في منطقته ولم يستجب لمناشدات المهدي له بالحضور إلى رحابه. وعندما غادر محمد خالد زقل الفاشر إلى أم درمان في رحلته التي إسر فيها لاحقاً، عين يوسف ابن سلطان دارفور السابق عاملاً بالإنابة على الفاشر وكبكابية وشمال دارفور. فوجد مادبو الفرصة ليؤكد نفوذ قبيلته على جنوب دارفور. ورفض مناشدات الخليفة له للحضور إلى أم درمان. وفي يوليو 1886 أعلن معارضته للدولة المهدية.

وانزعج الخليفة لتلك المعارضة التي شبت في الغرب. فقد كان حريصاً على بقائه هادئاً وملجأ له إذا تحرج موقفه في أواسط السودان. ورأى ضرورة القضاء العاجل على معارضة مادبو. وأوكل الأمر إلى يوسف إبراهيم العامل بالإنابة ومحمد الكركساوي عامل المهدية على شكا، ثم انضم إليهما كرم الله الكركساوي عامل بحر الغزال. فهاجموا مادبو وطاردوه حتى اعتقلوه في جبل مرّة في أكتوبر 1886. وأرسلوه مكبلاً إلى أم درمان. ومر في طريقه بالأبيض، التي كان يعسكر فيها أبوعنجة بجهاديته. وكان بين أبوعنجة ومادبو عداء مستحكم منذ العهد السابق، حيث عامل مادبو حمداناً معاملة قاسية. فقرر حمدان قتل مادبو. وتقول إحدى الروايات، إن مادبو خاطب أبوعنجة قائلاً: "أنا لا أطلب رحمة بل عدلاً، فإني ما كنت أود محاربة المهدية ولكن مظالم الكركساوي اضطرتني إلى محاربتها". ثم تقول الرواية أنه شتم حمداناً وقال له: "واعلم أنه كيف جاءني الموت سيجدني رجلاً صنديداً، فأنا مادبو والقبائل تعرفني". ونفذ فيه أبوعنجة حكم الإعدام.

وقاد المعارضة الثالثة يوسف بن سلطان دارفور السابق. وتختلف معارضته عن سابقتيها، لأنها جاءت لتعيد لدافور ملك سلاطينها السابقين. ولم ينبعث دور يوسف في مطاردة مادبو من حماسة للمهدية، وإنما هدفه التخلص من كرم الله الكركساوي بأسرع فرصة، واغتنام الفرصة في تلك الظروف المضطربة ليستعيد مجد أجداده السالف. ولكن كرم الله بقي في دارفور، ونشب بينهما صراع. ورفع يوسف الأمر إلى حمدان لعله يخلصه من كرم الله. وكان أهم ما اشتكى منه يوسف، أن كرم الله طالب بضرائب ليس في مقدور دارفور دفعها بعد الخراب الذي أصابها على أيام محمد خالد زقل. كما أن وكلاء كرم الله انتشروا في أرجاء دارفور ولم يبق له إلا الفاشر. وفشل حمدان في حل النزاع. فرفع يوسف الأمر إلى الخليفة. ولم يكن الخليفة يثق في أي منهما. ورأى أن يبقيهما معاً، ليضعفهما بالتنافس. ولم يرض يوسف من موقف الخليفة. فبدأ في تأسيس بلاط ملكي له، وجمع حاشيته حوله. ووصلت رسالة إلى الخليفة تصف تلك الحالة فتقول: "إن الفور قد شرعوا في الفساد وأعادوا للبلاد نظام حكومة آبائهم السابقين. فسموا الحكام بالملوك والشراتي،، وأطلقوا على أميرهم يوسف اسم السلطان. وقد جاهروا بشرب الخمر والتمباك ومشوا سكارى في شوارع الفاشر"،

ورفض يوسف مناشدات الخليفة المتكررة للحضور إلى أم درمان. فتأكدت له نواياه، فقرر القضاء عليه. وأوكل إلى عثمان آدم تحضير حملة عسكرية من كردفان. فبدأ يعد لها منذ سبتمبر 1887. وكان هدف الخليفة سحق يوسف ومحاصرة كرم الله وبقية الدناقلة حتى يجد الفرصة الملائمة للقضاء عليهم. فجمع عثمان كل الجيش في كردفان، واتجه إلى شكا حيث انضم إليه الكركساوي. فبلغت قوته سبعة عشر ألف مقاتل. وفي ديسمبر دارت معركة بين الجيشين، انهزم فيها الفور واحتل عثمان دارا ـ ثم جمع يوسف فلول جيشه لمعركة أخيرة، وانهزم فيها أيضاً. واعتقل وأعدم، وأرسل رأسه إلى أم درمان. وأصبح عثمان آدم أميراً على كردفان ودارفور.

كشف تمرد مادبو وعثمان آدام خطورة الزعامات القبلية. فرأى الخليفة مجابهتها بثلاثة أساليب: القضاء على الزعامات القبلية التقليدية كلما وجد لذلك سبيلاً؛ تهجير القبائل ذات الولاء الضعيف للمهدية إلى أم درمان، لتبقى تحت قبضته المباشرة؛ استغلال الصراعات القبلية القديمة لضرب القبائل بعضها ببعض، وكان هذا الأسلوب أكثر فعالية في إخضاع تلك القبائل. ومن أوضح الأمثلة موقفه من المسيرية. فقد اتخذ زعماؤها موقفاً معارضاً للخليفة. فأقصى زعامتهم التقليدية، وعين واحداً من عنده عاملاً عليهم. وكتب إلى أفراد القبيلة يحرضهم ضد زعمائهم الذين تزعموهم على أيام الترك وأرهقوهم بالضرائب. وهددهم بأن من يتبعهم سيعاقب بمصادرة ماله وأخذ عائلته.

ورأى الخليفة ترحيل ثلاث قبائل من البقارة وهم الرزيقات والهبانية والتعايشة إلى أم درمان. ولكن أحد زعماء التعايشة وهو الغزالي أحمد خواف، أبدى اعتراضاً وقتل الرسول الذي بعثه إليه عثمان آدم. وعالج الخليفة الأمر بإرسال مجموعة من الخطابات إلى التعايشة وإلى زعمائهم وعلى رأسهم الغزالي، منحهم فيها العفو على ما بدر منهم، شريطة أن ينضموا إلى عثمان آدم ويعتقلوا الغزالي. ثم أعقب ذلك برسائل حادة اللهجة هددهم فيها بغزوهم. وأمر عثمان آدم ليستعد بالهجوم عليهم. وتمكن عثمان من إخضاع التعايشة واستسلم الغزالي، وبدأ تهجيرهم الجماعي إلى أواسط السودان.

3 - معارضة قبائل الشرق

تمركزت المعارضة في الشرق في قبيلتي الشكرية والضبانية. والشكرية من أكبر القبائل في السودان. وبلغ تعدادها في أواخر العهد التركي ـ المصري نحواً من نصف مليون حسب بعض التقديرات. ويقطنون المناطق الزراعية في منطقة القضارف وسهل البطانة بمراعيه الغنية.

وانتعشت أحوالهم الاقتصادية في ظل الحكم التركي ـ المصري، أساساً من تصدير الإبل إلى مصر.

وعند اندلاع الثورة المهدية لم يسارع زعيمها الشيخ عوض الكريم أبوسن للاستجابة لها. وبعد سقوط القضارف انحاز عبد الله أحمد أبوسن إلى المهدية، وعينه المهدي عاملاً عليها. ولكن ظل زعيم القبيلة وبعض قياداتها يقفون موقفاً حذراً ومتردداً. وعند تولي الخليفة الحكم ازدادت شكوكه حول قبائل السودان الأوسط، ودخل مع بعضها في صراع مكشوف. وفي تلك الظروف اعتقل عبد الله أحمد أبو سن وزج به في السجن، بتهمة المشاركة في عصيان قبيلة الضبانية، ثم أطلق سراحه. ورغم ذلك الحادث العابر، فقد أبدى الخليفة اهتماماً تجاه عبد الله وأخيه عبد اله، وكتب إلى يونس الدكيم يوصيه بهما خيراً. ولكن غالبية القبيلة تلكأت في الانضمام للجهاد، وانصرفوا إلى زراعتهم ورعيهم وتجارتهم والتفوا حول زعيمهم. ووصفهم الخليفة بأنهم: "أهل حيل وليسوا أهل تربية وراسهم خالي من جهة الدين وحيلهم كثيرة". وحذرهم بأن من يخالف أوامره فسيقع عليه "الجزاء الشديد بالتغنيم وما هو أشد". واستدعاهم إلى أم درمان، كعادته كلما تشكك في ولاء قبيلة، وطلب منهم تجديد البيعة.

ولم يستجب جانب من الشكرية لدعوة الخليفة، وآثروا اللجوء إلى الحبشة ناصبوا الدولة المهدية العداء. فاعتقل الخليفة زعماءهم الذين كانوا في أم درمان، وعلى رأسهم الشيخ عوض الكريم الذي توفي في المعتقل. ثم أخضعت قبيلة الشكرية إخضاعاً تاماً، أو أنها قبلت حكم الخليفة أو أظهرت قبولاً له، بعد أن تبين لزعمائها أن مقاومة النظام لم تأت إلا بالخراب والتشتت، بل إن تلك المقاومة جرّت على أفراد القبيلة عنتاً في الحياة وضيقاً بها. فتفرق الشكرية في المنطقة، بعضهم في القضارق وبعضهم الآخر في كسلا والثالث في رفاعة. وواجه الشكرية في كسلا ضيقاً في المعاش لنقص الذرة في تلك المنطقة. فيكتب أحد زعمائهم إلى الخليفة راجياً السماح له بإرسال كمية محدودة من الذرة لأهله في كسلا بعدما مات بعضهم جوعاً. وكتب محمد أحمد أبو سن عن بعض أبناء أبو سن طالباً لهم الإقامة حيث يمكنهم استئناف حياتهم السابقة.

وما أن انتصف عام 1891، حتى أخذت مجموعات الشكرية التي هاجرت إلى الحبشة بقيت هناك على أمل العودة على أنقاض الدولة المهدية، في العودة إلى أراضيها بعد أن منحهم الخليفة الأمان. ولكنهم تحولوا من المعارضة الكشوفة المصادمة، إلى معارضة خفية صامتة. ولقد نجح الخليفة في إعادة الشكرية إلى أراضيهم، ولكنه لم ينجح في استيعابهم في منهج الدولة المهدية. فلم يتخل الشكرية عن رفضهم للنظام المهدوي. فبعد احتلال كسلا، اتصل عبد القادر أبوسن

بأحد الشكرية المقيمين في كسلا تحت الحماية الإيطالية، واشتكى إليه من سوء حالة القبيلة. فاغتنم الإيطاليون ذلك التذمر، واتصلوا بعبد القادر عارضين عليه حماية إيطاليا، وطلبوا منه أن يرحل إلى أهله في كسلا. وأخذ عبد القادر يتصل بأهله سراً، ولكن تطور الأحداث أوقف تلك الاتصالات ولم تثمر.

وتعرضت قبيلة الضبانية لمحنة مماثلة من جراء معارضتها للمهدية. والضبانية من القبائل الكبيرة في منطقة القضارف. وينزحون في الخريف إلى البطانة، ويرتحلون في فصل الجفاف إلى المنطقة بين نهر سيتيت ونهر عطبرة. ويمتلكون ثروة حيوانية ويعملون في الزراعة. ووجدوا حظاً أوفر في العهد التركي- المصري.ومنح زعيمهم محمود عيسى زايد لقب بك. وبعد سقوط القضارف في يدي أنصار المهدي، أعلن ود زايد انضمامه للمهدية، ولكنه لم يكن عميق الإيمان بها. وقاد عام 1884 حصار الجيرة على رأس آلاف المقاتلين وعندما طال الحصار ولم تستسلم الحامية، أخذ يكاتبها سراً ويمدها بأخبار الحصار. فقد أوهمته تقديراته الخاطئة أن أمر المهدية إلى زوال، فرأى أن يعيد ولاءه للحكم التركي- المصري.

وعندما استولى الخليفة على الحكم استدعى ود زايد إلى أم درمان لتقديم فروض الولاء والطاعة. ولم يستجب زايد للدعوة. فكتب له الخليفة يستحثه قائلاً: "وكان سابقاً قد تحررت لك الأوامر بالحضور ولم يقدر الله ذلك. فقد سامحتك ظاهراً وباطناً. فبادر الآن بالحضور لمقابلتنا ولا تخشى من شيئ فعليك أمان الله ورسوله ومهديه". ثم اقترح عليه أن ينضم إلى عثمان دقنة إذا تعذر عليه الحضور إلى أم درمان. ولم يستجب أيضاً. وظل الخليفة يكرر له الدعوة دون جدوى. ثم وقعت حادثتان أفقدت الخليفة الثقة فيه. الأولى "تكاسله في أمر المهدية إذ ترك كميات من الذرة دون حماية فاستولى عليها الحبش". والثانية دخوله في صراعات مع عمال المهدية في المنطقة. ويبدو أن ود زايد لم يكن على يقين من أمر المهدية، أو أنه كان يشك في نوايا الخليفة، أو لعله كان مفتوناً بقوة قبيلته. فآثر أن يحافظ على استقلاله، غير مدرك للتطورات التي أحدثتها المهدية في علاقتها بالقبائل، وإصرارها على ضرورة الولاء لسلطتها المركزية. فقرر الخليفة القضاء عليه.

وتولى عبد الله الطريفي عامل المهدية في القضارف مهمة اعتقال ود زايد. فذهب إليه في معسكره ووجده قد جمع قبيلته استعدادا للحرب. فخدعه الطريفي وأوهمه بأنه جاء ليتعاون معه لصد الحبش وأقسم له على المصحف بذلك. فارجع ود زايد قبيلته إلى مراعيها، وأصبح في نفر قليل. فتم اعتقاله وأرسل إلى أم درمان وأودع السجن. وقال الشاعر الحاردلو في تلك الحادثة:

اكتب لي جواب يا صاحبي لا تنساني   ود زايد يقول ظاهر الأمان غشاني

وبرز أخوه عوض الكريم عيسى زايد وتولى زعامة القبيلة. فجمع أشتاتها وكتب إلى الخليفة يطلب الانضمام للراية الزرقاء. ورجاه "رفع المعارضة عن القبيلة". وقبل الخليفة طلبه وأوكل إليه مهمة جمع الزكاة من قبيلته. كما أرسل إلى من تبقى من أفرادها ومنحهم الأمان. وأوصى عمال المنطقة بهم خيراً "إذ أن لهم منفعة كبيرة لبيت المال". ولكن عندما تولى يونس الدكيم أمارة المنطقة، ترامى إليه تسلط عوض الكريم على أهله، فعزله وأودعه السجن وعين شخصاً آخر بدلاً عنه. وأدى تعيين ذلك الشخص للمزيد من الزعزعة والاضطراب للقبيلة. ولم تثبت التهم ضد عوض الكريم. فأطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر وأعاده إلى زعامة القبيلة. في هذه الأثناء قرر الخليفة إعادة الضبانية المحتجزين في أم درمان إلى أراضيهم، بعد أن عاهدوه على الوقوف بجانب المهدية ومساعة الدولة في :تسقط أخبار الحبش". ولكنه في نفس الوقت كتب إلى عامل المنطقة ليكون على حذر منهم، ويرسل معهم دائما أشخاصا يثق فيهم لمراقبتهم عبر الحدود تحسبا لانفلاتهم وانضمامهم للحبش.

ثم قرر الخليفة إعادة ود زايد إلى أهله بعد أن "نال حسن التربية"، ليساعد في استقرار قبيلته اقتصاديا واجتماعيا. ولدى وصوله القضارف أمده الزاكي طمل عامل المنطقة بالبذور الكافية للزراعة. وبدأ ود زايد في جمع شمل أهله حتى "الشاتين منهم بديار الحبشة". وابدى ود زايد حماسة للمهدية، حتى طلب أن يخرج مجاهدا في جيوشها. ولكن الزاكي فضل بقاءه ليساعد على تعمير المنطقة. وبقي ود زايد في منصبه حتى وفاته عام 1896. ولكن قبيلة الضبانية لم تستطع النهوض التام بعد الضرية التي لحقت بها. فتحولت إلى قبيلة ضعيفة الشأن.

4 - معارضة قبائل وسط السودان

شاركت قبائل السودان الأوسط في معارضة الدولة المهدية بأشكال مختلفة ومن منطلقات متباينة. وانطلقت تلك المعارضة من قبائل العبابدة والبطاحين ورفاعة الهوي والجعليين.

تسكن قبيلة العبابدة حول بربر وتنتشر حتى كروسكو وصعيد مصر. وتسيطر على الطريق التجاري عبر صحراء العتمور. وتحصل القبيلة على أجرها نقدا مقابل دورها في الترحيل، الذي أدخلها دائرة التعامل السلعي النقدي وتوثقت صلاتها بمصر وبنظام حكمها في السودان. وعندما اندلعت الثورة المهدية اتخذت منها القيلة موقف حذرا ومترددا ومعاديا. وناصبوا الدولة المهدية عداءً مستترا وظاهرا. ووبسبب انتشارهم بين مصر والسودان، لم تستطع الدولة المهدية أن تحكم سيطرتها عليهم. فما إن تضيق بهم الحال في السودان، حتى يلجأوا إلى مصر. وأضعفوا بمواقفهم حركة النشاط التجاري.

وعارضت قبيلة رفاعة الهوي حكم الخليفة. وكانت القبيلة قد شاركت في الثورة المهدية. ووجهت أول ضربة للحكم التركي - المصري في منطقة الجزيرة بقيادة عامر المكاشفي. وشارك زعيم القبيلة المرضي ود أبوروف في حصار سنار. وبعد وفاة المهدي، ذهب المرضي إلى أم درمان وبايع الخليفة، فبعثه إلى أهله ليجمعهم ويعود بهم إلى أم درمان. ولكنه رفض العودة. فأرسل له الخليفة رسلاً يستحثونه. فاعتدى عليهم وجردهم من أسلحتهم، وتحرك برهطه إلى الجنوب بالقرب من فشودة. وانضمت إليه في الطريق مجموعات قبلية أخرى. فكتب الخليفة إلى بعض قيادات القبيلة المحليين ليتحدوا ضد المرضي، ونصحهم بعدم مهاجمته قبل أن يستنفذوا الوسائل السلمية. ولكن تلك القيادات أعلنت عدم قدرتها على مهاجمة المرضي وجماعته، فأرسل الخليفة فرقة من جيش حمدان أبوعنجة بقيادة عبد الله ود النور والزاكي طمل. فهزموا المرضي وقتلوه مع مجموعة من قياداته. ثم لاحقوا فلولهم وأوقعوا بهم خسائر فادحة. وغنموا كل ممتلكات القبيلة وسبوا نساءها. وخرجت رفاعة الهوي من تلك المصادمة منهوكة القوى.

وأوقع الخليفة مذبحة كبرى بقبيلة البطاحين. وكانت القبيلة قد شاركت في الثورة المهدية وحروبها. وانضم نفر منهم إلى جيش النجومي وارتحلوا معه شمالاً. وعندما اشتدت المجاعة على جيش النجومي، هرب جماعة من البطاحين وعادوا إلى منطقتهم في البادية بين النيل الأزرق ورفاعة. وقطعوا الطريق وسلبوا المارة. فأرسل عليهم الخليفة قوة بقيادة ود جار النبي من راية علي ود حلو، لكنه انهزم أمام البطاحين. أرسل عليهم الخليفة جيشاً من 2500 مقاتل. فأوقعوا بهم هزيمة كبيرة وأسروا 67 منهم وساقوهم إلى أم درمان. فسلخت أقدامهم، وساقوهم إلى المشنقة وأرجلهم تقطر دماً. فشنق البعض وقطع أنف آخر وفريق ثالث قطع من خلاف. كان ذلك عام 1888.

ولكن ود جار النبي نفسه وقع فريسة المؤامرات والدسائس في بلاط الخليفة. فقد طرد من راية علي ود حلو وضم إلى راية يعقوب. فأخذ يشتم علي ود حلو. فرفع الأمر إلى الخليفة، فأمر بمحاكمته. فحكم عليه بالإعدام. وعندما أخذوه للمشنقة، أصر أن يفك عنه القيد لأنه لا يريد أن يسير مقيداً أمام الناس . فأمر الخليفة بقطع رجليه من الكعبين وأخرج القيد منهما دون أن يفك. ثم صاح في الناس بأن يخبروا علي ود حلو "المغفل الجبان" بأنه لن يرى الحكم لأن التعايشي يرشح أبنه للخلافة"؟ ثم ضرب الكرسي برجله وتعلق في الهواء. والصورتان مأساويتان: مذبحة البطاحين وإعدام ود جار النبي. وتوضحان عنف المعارضة وشراسة الأساليب التي أتبعت لقهرها، وذلك لإرهاب أي قوى تساورها نفسها بمعارضة النظام القائم. ولكن المعارضة تواصلت، ولم يجد القمع العنيف في إيقافها.

ثم كانت مذبحة الجعليين في المتمة في يوليو 1897. وهي فصل مأساوي آخر في تاريخ الدولة المهدية. والجعليون من أكبر قبائل السودان الأوسط، إن لم تكن أكبرها. وتنتشر القبيلة شمالاً حتى بربر وجنوباً حتى شلال السبلوقة. ويدعون أن نسبهم ينتهي إلى العباس عم الرسول. وتمارس القبيلة التجارة مستغلة موقعها في طريق القوافل. كما تمارس الزراعة على ضفتي النيل. ولها أيضاً نشاط رعوي. فهي قبيلة ذات عز ومنعة. وقد قاست الأمرين إبان الحكم التركي ـ المصري. فعندما ندلعت الثورة المهدية لبوا نداءها منذ وقت مبكر، وذلك لكراهيتهم للحكم الأجنبي المتسلط، وعلى أمل أن يستعيدوا مجدهم في الحكم الذي فقدوه. ولكن جاء تعيين محمد الخير عاملاً على المنطقة مخيباً لآمال زعامتهم. وغضب زعيمهم علي ود سعد ود فرح. وبعد عزل محمد الخير، تولى التعايشة مقاليد الإدارة بشكل مباشر. فابتعد الجعليون عن النظام المهدوي، بعد أن أدركوا أنهم لن ينالوا ضالتهم تحته. واتصل زعيمهم علي ود سعد ود فرح بقائد القوات المصرية على الحدود، معلناً تأييده للحكومة المصرية. وعلم الخليفة بتلك الاتصالات. وخلفه أخوه عبد الله على عامة القبيلة.

و اشتعل الصراع بين الجعليين وزعماء التعايشة. واتهم الخليفة الجعليين بالاشتراك في تهريب سلاطين عبر تجارهم الذين كانوا على اتصال مع الجيش المصري في الشمال. وفقد الخليفة الثقة فيهم وفي زعامتهم. وأصبحت العلاقة مشحونة بالتوتر. جاء غزو الإنجليز لدنقلا في شتاء عام 1896. وانهزمت الجيوش الدولة المهدية وعادت فلولها إلى أم درمان. واتضح للخليفة جلياً أن ذلك الهجوم بداية لغزو شمالي عليه. فاستدعى قائده في الغرب محمود ود أحمد بكامل جيشه. وكان الخليفة يتوقّع أن يزحف الإنجليز من الدبة عبر صحراء البيوضة إلى المتمة، كما فعلت حملة الانقاذ عام 1885. ولاشك أن خطر الغزو جعل قيادة الدولة في حالة توتر زائد. فاستدعى الخليفة زعماء الجعليين للتفاكر معهم حول إخلاء المتمة لتكون قاعدة عسكرية لجيش محمود، وليستحثهم لاستنفار أهلهم للجهاد. وكان الجعليون قد قاسوا من قبل من جيش النجومي عندما مرّ بأرضهم في طريقه شمالاً. ثم سمح الخليفة لزعماء الجعليين بالعودة إلى بلادهم. ولكنه أبقى زعيم القبيلة عبد الله ود سعد في أم درمان. وسعى عبد الله جاهداً ليعود إلى دياره دون جدوى. وأخيراً قام برشوة يعقوب أخ الخليفة ليتوسط له. فسمح له الخليفة بالعودة. ولكن الخليفة أدرك خطأ ذلك القرار، فأرسل مجموعة من الهجانة للحاق بعبد الله وإرجاعه. ولكنه أفلت منهم، سواء بقتلهم أو برشوتهم، ووصل المتمة.

وانقسمت آراء الجعليين. فالرحيل من المتمة إلى شندي فيه إهانة لزعامتهم، كما أن مصادمة الخليفة وجيشه عمل انتحاري. فاقترح بعضهم الهرب واللحاق بجيش كتشنر في دنقلا. واعترض

عبد الله ود سعد، وقال قولته الشهيرة: "واجعاني مرقة نمر من شندي"، أي مازال يوجعه هروب الملك نمر من شندي أمام الدفتردار عام 1822. فقرروا أخيراً الصمود والمواجهة. فبدأ ود سعد بجمع أهله وتحصين المتمة، وأرسل إلى القرى يستنفر أهله للحاق به والاضمام للمقاومة. كما اتصل بكتشنر يطلب مده بالسلاح والمؤن، وإن أمكن بالرجال. فأمر الخليفة قائده محمود ود أحمد بالتحرك من كرري فوراً ويجد السير إلى المتمة ليصلها قبل أن تصل إمدادات كتشنر. ووصل محمود إلى المتمة علي رأس عشرة آلاف مقاتل. وأوقع بالجعليين مذبحة، فقدوا فيها نحواً من ألفي قتيل. ثم طارد فلولهم إلى أبوطليح وقرب الجكدول وقرى الضفة الشرقية للنيل. وعاث جيشه في المتمة نهباً وسلباً. وألقت بعض نساء الجعليين بأنفسهن في النيل فراراً من عار السبي. وتحولت ثروة القبيلة إلي غنيمة. وبلغ ما أمكن إرساله إلى بيت المال: ألف رأس من البقر، 140 أوقية من الذهب، 30 رطل فضة، 42 رقيق، 30 جارية، وأرسل للخليفة 42 بنتاً بكراً. وفقد جيش الخليفة 88 قتيلاً.

كانت مذبحة المتمة جزءاً من الصراع الكبير بين أولاد البلد وأولاد العرب. ولكن المذبحة ختمت ذلك الصراع بدم غزير مسفوك. لقد كانت الدولة المهدية، أو حكم التعايشة بشكل أدق، يواجه موقفاً حرجاً وهم يرقبون الغزو الأجنبي، فجاء موقف الجعليين في ذلك الظرف ليدفع بتسلط التعايشة إلى قمة مأساوية. والأنظمة المتسلطة تنقلب عندما يتهددها الزوال إلى وحش كاسر جريح . واعتقد الجعليون أن بشائر الخلاص من حكم التعايشة قد لاحت في الأفق فقرروا الصمود. وهو قرار انبنى على تقديرات ذاتية لا تخلو من شطط. وأدت المذبحة إلى شرخ كبير في جسد الدولة المهدية ، وهي تواجه الغزو الأجنبي. وآثرت مجموعات كبيرة من جيش محمود أن تعود إلى ديارها لتنعم بما حصلت عليه من غنيمة. وأدت المذبحة إلى هبوط الروح المعنوية لدى كثير من القبائل.

5 - **المعارضة من منطلقات دينية . مهدوية**

انطلقت كل الدعوات الدينية المعارضة للدولة المهدية من ادعاء المهدية. فقد راجت فكرة المهدي المنتظر بين قطاعات واسعة من الناس. وأعطاها انتصار محمد أحمد المهدي رسوخاً وسطهم. فلا غرابة إذا خرج أشخاص من جهات مختلفة يدعونها.

كانت أول الحركات الدينية المعارضة وأكثرها خطورة، حركة أبو جميزة في دارفور. وعرفت الحركة باللقب الذي أطلق على قائدها. وهو شخص تدور شكوك حول أصله واسمه. ويقال إنه شاب حليق اللحية من قبيلة القرعان. وإنه خرج من شجرة جميز، وكانت تصاحبه الشجرة في حله وترحاله وتتظلله، فأطلق عليه لقب أبو جميزة. . وعرف عنه كتابة التعاويذ "والحجبات للنساء،

وكان يرقاهم. ولم يصحب ظهوره مقدمات، وإنما سمع به الناس لأول مرة في الغرب في دار تامة ودار مساليت غرب جبل مرة. وأنه من أتباع الشيخ محمد السنوسي. وادعى أنه خليفة عثمان بن عفان. فاجتمع إليه نفر من قبائل تلك المنطقة.

فما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور ذلك الرجل، وإلى ذلك التأييد العفوي الكبير الذي لقيه" إن حركة أبو جميزة، جزء من المناخ العام الذي ساد السودان حول ظهور المهدي المنتظر. وإذا كان محمد أحمد الذي ادعى أنه المهدي ورفع رايته منتصراً، فإن حركته لم تلغ ذلك المناخ بل عضدته وزادته رسوخاً، وتركت المجال مفتوحاً لكل طامح ليدعي نفس الدعوة. فانتصار المهدي على الحكم التركي - المصري وقيام الدولة المهدية، لم يؤد إلى تحول في أوضاع القبائل التي ناصرت الدعوة بعد انتصارها، ولم يوازي الطموحات التي علقوها عليها. فاصيبت تلك القبائل بالإحباط، مما فتح الطريق لظهور مهدي جديد تعلق عليه أملاً جديداً. ثم جاءت هزيمة السلطان يوسف إبراهيم سلطان دارفور. فبدأت القبائل في المنطقة تتوجس خيفة من تغول الدولة المهدية الذي يهدد استقلالها. وخشيت أن تلاقي نفس مصير دارفور. ثم جاء قرار الخليفة بقفل طريق الحج إلى مكة، فأصيبت قبائل الغرب بخيبة أمل أخرى. فالحج بالنسبة لها حركة تاريخية تحملها شرقاً، حيث يتجسد طموحها الروحي والاقتصادي. ولعل بعد مناطق دار تاما ودار مساليت عن مركز السلطة الجديدة، قد شجعها على الخروج عليها، خصوصاً وأن الدعوة المهدية ما استطاعت بعد أن تضرب جذوراً اجتماعية عميقة بين تلك القبائل وتحررها من إسار انتمائها القبلي.

جمع أبو جميزة حوله حشداً من قبائل المنطقة، وهزم بهم الجيش الذي أرسله الخليفة عليه في دار مساليت، وذلك في سبتمبر 1888. وتراجع ما بقي من جيش الخليفة إلى كبكابية. ثم أرسل الخليفة جيشاً آخر بقيادة محمد بشارة، واستطاع ود بشارة اختراق دار مساليت وأقام معسكره فيها. ولكنه لم يقدر قوة أبو جميزة تقديراً سليماً. فحاصره أبوجميزة وهزمه وفرت فلول جيشه صوب الفاشر. وأدت تلك الهزائم إلى انتشار روح التمرد وسط قبائل الفور. ورأى عثمان آدم أمير المهدية في دارفور، أن استقرار المنطقة يحتاج إلى جهد وإلى إعادة ترتيب وضعه العسكري من جديد. وكانت أياماً عصيبة بالنسبة للدولة المهدية. ولكن أبو جميزة لم يواصل زحفه على الفاشر فوراً، مما سمح لعثمان آدم بإعادة ترتيب صفوفه. كما وصلته إمدادات بقيادة سليمان أكرت، وأخرى بقيادة أحمد خميس. وفي هذه الأثناء مرض أبوجميزة وتوفي فجأة، وتحولت القيادة إلى أخيه إساغة. فتقدم بجيشه نحو الفاشر. ودارت على أبوابها رحى معركة عنيفة، انجلت عن انتصار عثمان آدم انتصاراً ساحقاً، وقتل إساغة، وانتهت حركة أبوجميزة.

وظهرت وسط الجيش في القلابات حركة دينية أخرى بقيادة شخص يدعى آدم محمد البرقاوي، وكانت تنذر بخطر كبير. وآدم البرقاوي شاب من قبيلة البرقو، في الخامسة والعشرين من عمره، واسع الذكاء ويتحدث اللغة العربية بصعوبة. وكان تابعاً لراية الحاج محمد البرقاوي في جيش القلابات. فادعى أنه نبي الله عيسى. وأسر دعوته إلى أمير رايته، الذي رتب له لقاء مع عشرة من أمراء الرايات الأخرى. فأقسموا في ذلك الاجتماع على المصحف، وتعاهدوا أن يكونوا عوناً لبعضهم البعض، وأن يكتموا أمرهم فيما بينهم. كما قرروا أن يعرضوا دعوتهم على يونس الدكيم أمير القلابات في ذلك الوقت، وإذا رفض دعوتهم قتلوه. ولكن أمرهم انكشف، إذ أوشى بهم شخص إلى يونس. فقام بجمعهم في المسجد وواجههم بالتهمة، فلم ينكروها نكراناً قاطعاً. ولم يستطع يونس أن يتخذ ضدهم إجراءً حاسماً، لأنه كما قال: "كان في قلة لعدم وصول المكرم حمدان". فاضطر للعفو عنهم، واعتبر ما حدث مجرد هفوة.

وما إن وصل حمدان إلى القلابات، حتى كون مجلساً من نواب الشرع للاستماع إلى أقوال آدم وجماعته. ولم ينكر آدم التهمة. وقال: "إنما بلغكم حقيقة إني نبي الله عيسى، وإن الحق عز وجل أخبرني بأني نبي الله عيسى وكذلك الرسول". واستمر يقول إن دعوته من أمر الباطن وليست من الظاهر، وهي مثل دعوة المهدي والأنبياء والمرسلين. ووافقه بقية جماعته على دعواه، بل "كانوا مبالغين في تصديقهم وإيمانهم بما جاء به". فاعتقلهم أبوعنجة. ثم أعاد استجوابهم عدة مرات لعلهم يتنازلون عن دعواهم. وكان يريد كسب الوقت حتى يأتيه رد الخليفة حول ما يفعله في أمرهم. فالأمراء الذين أيدوا دعوة البرقاوي لهم مكانتهم في جيش القلابات. فخشي حمدان أن يتخذ قراراً بشأنهم يؤدي إلى انشقاق في الجيش وهو يواجه خطر الهجوم من الحبش.

وأرسل الخليفة وفداً من أربعة من الأمناء، يحملون قرار الخليفة بقتل آدم البرقاوي، وخيّر حمدان بين قتل بقية الأمر أو العفو عنهم. فنفذ حمدان حكم الإعدام فيهم جميعاً. وكان الخليفة قد أرسل خطاباً آخر يطلب من حمدان العفو عن بقية الأمراء، ولكن الخطاب وصل بعد تنفيذ الحكم. ورأى الخليفة أن يجد مخرجاً من تلك المشكلة. ووجد المخرج في حضرة نبوية، جاء فيها، أن الأمراء طلبوا العفو من الرسول ومن المهدي، فأحالوهما إلى الخليفة الذي اكتشف أنهم لم يتوبوا تماماً بل ماتوا على كفرهم، وأن العقاب الذي لقيوه في الآخرة كان صارماً. ويبدو أن الخليفة أصابه الفزع من عواقب هذه الحركة، فقال بتلك الحضرة.

وظهرت حركات دينية أخرى، ولكنها لم تكن بحجم حركة دارفور والقلابات. فظهر في أم درمان رجل من الفادنية يدعى محمد نور، وجاهر بإنكار المهدية ورفض الصلاة في المسجد. وناشده

العلماء وأصر على موقفه. فحوكم وصلب. وكانت منطقة دار مساليت ووادي قمر مسرحاً لحركات دينية معارضة أخرى. ففي مطلع عام 1895، خرج إدريس القمراوي على طاعة المهدية. فسار عليه محمود ود أحمد من الفاشر، وفر إلى دار تامة، وانضم إليه سلطانها وتقاتل مع جيش محمود، وانتصر عليه محمود. فأعد السلطان جيشاً آخر. وفي هذه الأثناء ظهر رجل آخر في نفس القرية التي خرج منها أبو جميزة، وادعى أنه المهدي المنتظر، وتنبأ لسلطان تامة بالنصر. ولكن محمود انتصر عليه للمرة الثانية وقتل الرجل الذي ادعى أنه المهدي. ثم تقدم محمود نحو مقر السلطان، ولكنه هرب إلى دار برقو. وبعد أشهر ظهر في نفس قرية أبوجميزة رجل آخر يدعى أحمد بن عبد الله، وقال إنه المهدي المنتظر، وإنه نزل من السماء، وإن أبو جميزة تلميذه ولكنه خرج دون إذنه. فالتفت حوله مجموعات من تامة برقو والمساليت. فسار عليه محمود وهزمه وقتله وخرب القرية وأحرق شجرة الجميز.

6 - خاتمة

أرهقت المعارضة القبلية والدينية حكم الخليفة وشتت قوته، وأحدثت فرزاً في المجتمع. ووضح أن الدولة المهدية لم تجد قبولاً من كل فئات المجتمع، ولكن ظلت سلطة الخليفة راسخة. وقد قدم مصطفى الأمين الجعلي التاجر صورة للوضع في السودان، وذلك في أقواله التي أدلى بها للمخابرات المصرية عند استجوابه. فهو من التجار السودانيين الذين كانوا يعملون بنشاط بين مصر والدولة المهدية. وكان الرجل يدلي بأقواله وهو بعيد عن سطوة الخليفة، ولذلك فإن أقواله فيها كثير من الواقعية، وفيها فهم عميق وذكاء لماح.

قال مصطفى الأمين إن حكم الخليفة ليس كله تسلطاً مأساوياً. فقد حدثت تحولات في النظام الإداري، وأخذ يتخلص من بعض الأساليب القمعية ويصبح أكثر قبولاً لدى جمهرة السودانيين. وبدأت الدولة تتحول إلى ملكية إسلامية من النوع المألوف. ثم قال إن حكم الخليفة بدأ بداية متسلطة، حتى أن الجعليين على سبيل المثال كانوا على استعداد للانضمام للسيطرة المصرية ولكن حدث تحول، فقد تم إخضاع المعارضة الداخلية، وأصبح البقارة مسيطرين. والضرائب أقل وطأة مما كانت عليه في ظل الحكم التركي- المصري. ولكن الخليفة كان يقوم بفرض أتاوات مفاجئة أحياناً. لقد بدأ هناك تدرج نحو تأييد السودانيين لحكم الخليفة، كما استقر البقارة وسط القبائل السودانية. ثم ختم حديثه قائلاً بأن أي غزو للسودان سيواجه بالقبائل التي كانت تدعو لعودته في الماضي. وأصبح الخليفة يهتم بحماية دولته أكثر من التوسع خارجها، وأي غزو أجنبي سيدفعه لرفع راية الجهاد مرة أخرى.

وبعد أربعة أعوام من ذلك التقرير بدأ غزو السودان.

الفصل الخامس

التغول الإمبريالي وغزو السودان

1 - الخلفية السياسية والدبلوماسية

شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر قمة النشاط الامبريالي، الذي تصاعد بشكل حاد بعد مؤتمر برلين، ثم تحول إلى سباق محموم على المستعمرات بالذات في إفريقيا. ومن الفصول المأساوية لذلك التسابق غزو السودان وتحطيم الدولة المهدية واستعماره. فما هي الخلفيات السياسية والدبلوماسية التي قادت لذلك الصراع؟

كان خروج الدول الرأسمالية بحثاً عن مستعمرات من نتاج تطور النظام الرأسمالي. فقد أدى التطور الرأسمالي الهائل في أوربا، إلى توفر رؤوس أموال لا تجد لها مجالاً للاستثمار بعائد مجز، مما حتم تصدير تلك الأموال، أو بشكل أدق رأس المال المالي، إلى ميادين بكر يجد فيها فرصة أرحب للحصول على أرباح عالية. ولكن تصدير رأس المال المالي، كان يستوجب تهيئة المناخ له، وتأمين البلاد التي سيمارس فيها نشاطه الاستثماري. فبدأت حركة الاستعمار، لتعقبها مرحلة تصدير رأس المال المالي لتلك المستعمرات، تحت علم الدولة الرأسمالية وبحماية جيوشها وتحت قبضة وإشراف إدارييها. وهذه هي الامبريالية. وهي التي تمثل قوة العصر التي دفعت الدول الرأسمالية نحو النشاط الاستعماري الهائل، الذي شهده العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت بريطانيا أطول الدول الأوربية باعاً في المجال الدبلوماسي والعسكري.

وفي عام 1884، انعقد مؤتمر برلين. وحضرته كل الدول الأوربية الكبرى. واستمرت مداولاته زهاء عام. وكان هدف المؤتمر إضفاء الشرعية على حركة الاستعمار، وإبعاد الصراع التناحري حولها. فتم الاتفاق على أن أي دولة أوربية تحتل أرضاً وترفع علم بلادها عليه، تصبح مستعمرة لها، وعلى الدول الأوربية الأخرى أن تعترف لها بذاك الحق. وأدى الاتفاق إلى تجنب الاحتكاك والصدام بين الدول الأوربية وهي تستبق الخطى للاستحواذ على أكبر قدر من المستعمرات. فكان المؤتمر محاولة لتجنب الحرب بين الدول الأوربية، ولكنه في نفس الوقت أعطى تلك الدول شرعية محاربة الدول المستضعفة واستعمارها. وما أن انتهى المؤتمر، حتى انطلقت الدول الأوربية في تسابق محموم نحو الاستعمار.

وانتهت حركة التسابق الاستعماري بالنسبة للدول الكبرى إلى الوضع التالي:

1 - مساحة بريطانيا 3 ألف كم م، يسكنها 46.5 مليون نسمة، وتستعمر بلداناً مساحتها 33.5 مليون كيلومتر مربع ويسكنها 393 مليون نسمة.

2 - مساحة فرنسا 5 ألف كيلومتر مربع يسكنها 39.6 مليون نسمة، وتستعمر بلداناً مساحتها 10.6 مليون كيلومتر مربع ويسكنها 55.5 مليون نسمة.

3 - مساحة ألمانيا 5 ألف كيلومتر مربع يسكنها 64.9 مليون نسمة، وتستعمر بلداناً مساحتها 2.9 مليون كيلومتر مربع ويسكنها 12.3 مليون نسمة.

وأدت مجمل الحركة الاستعمارية إلى احتلال 97.8 مليون كيلومتر أي 72 % من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، وأكثر من 1.2 مليار إنسان قرابة 70 % من سكان العالم.

وكانت بريطانيا أسرع الدول خطى في حركة النشاط الاستعماري. فقامت عام 1882 بغزو مصر واحتلالها عسكرياً. وكان الاحتلال مصدر قوة لبريطانيا، لما لمصر من موقع استراتيجي متميز، ولقدراتها الاقتصادية، ولحضارتها وتراثها. ولكن حتى يبقى الإنجليز في مصر في مأمن ويستطيعون حمايتها، كان عليهم احتلال السودان والتوسع في أراضيه حتى منابع النيل، لأن أعالي النيل ضرورية لحياة مصر، وضرورية لاحتفاظ بريطانيا بمركزها فيها، كما عبر عن ذلك سير إفلن بيرنج. ونبه سير صمويل بيكر إلى الخطر الذي سيحل بمصر إذا احتلت دولة أخرى أعالي النيل. وأكد ونجت على هذا الخطر فيما بعد، حين كتب يقول: "طالما أن السودان في قبضتنا، فإننا نمسك بمقاليد الأمور في مصر لأننا نسيطر على مياهها". واحتلال السودان يعني القضاء على الدولة المهدية.

وكانت بريطانيا قد أعلنت الانسحاب من السودان في خطوة دبلوماسية بارعة، وذلك لتجنب الصدام مع الثورة المهدية الظافرة، ولحماية موقفها الدبلوماسي الضعيف في مصر. ولكنها منذ ذلك الحين بدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة التي تمكنها من غزوه مستقبلاً. وأول خطوة اتخذتها في هذا الصدد هي تكوين جيش مصري قوي حديث على أنقاض الجيش العرابي. وتم تكوين ذلك الجيش، وخاض أول معركة له في توشكي وهزم جيش الدولة المهدية. وحققت بريطانيا بذلك النصر هدفها الثاني، وهو تأمين الحدود الجنوبية لمصر من أي خطر مهدوي. ثم بدأت في تطبيق الخطوة الثالثة، وهي رصد الأوضاع الداخلية في الدولة المهدية، فأسست جهازاً للمخابرات بقيادة ونجت باشا، واتخذت من حلفا مركزاً متقدماً له. وأخذ جهاز المخابرات يستجوب كل التجار القادمين من السودان. وبعث بعدد من الجواسيس الذين تغلغلوا في كل نواحي الحياة الإدارية

والجيش وبيت المال ومجلس القضاء. وتمكنت الإدارة البريطانية في مصر من الوقوف على قوة الجيش المهدوي وأسلحته وذخيرته، وموقف القبائل ومدى ولائها واستعدادها لمجابهة جيش غازي. وبعد معركة توشكي، تم استجواب الأسرى بصورة وافية.

ولم تكتف الإدارة البريطانية بالنشاط الأمني، بل عكفت على دراسة حملة الانقاذ التي أرسلتها إلى السودان عام 1885. فدرسوا كل جوانب القصور الفني الذي صاحبها، ورسم أحد خبراء البحرية خريطة مستوفاة للشلالات والاحتياطات التي تتخذ عند عبورها، واقترح نوعاً من البواخر الملائمة للملاحة. وقدم طبيب بيطري دراسة عن جوانب القصور في استعمال الحيوانات التي صاحبت الحملة. ودراسات أخرى عن مصادر المياه والملابس والطقس والغذاء. وشكلت تلك الدراسات رصيداً علمياً لأي حملة في المستقبل.

وتمثلت الخطوة الرابعة في إبقاء ذكرى غردون حية في ذهن الشعب البريطاني، باعتباره شهيداً قتل في سبيل الامبراطورية البريطانية، ولابد من الانتقام لمقتله. وكانت بريطانيا تهدف وراء ذلك إيجاد مبرر لتشارك في غزو السودان مستقبلاً، ولتقنع الرأي العام البريطاني بضرورة تلك المشاركة. ثم انتقلت إلى الخطوة الخامسة، وهي تغذية الرأي العام البريطاني بمعلومات تصور الدولة المهدية بأنها دولة متسلطة يحكمها حفنة من الطغاة والقبائل الرعوية، وأن الأوضاع فيها وصلت دركاً سحيقاً من الفوضى والعنف الوحشي، وإن خلاص أهل السودان هو عبء الرجل الأبيض. فصدرت في هذا الصدد ثلاثة كتب عن الدولة المهدية بين الأعوام 1891 ـ 1896، وبإشراف المخابرات المصرية وتحت رعايتها. الأول: "المهدوية والسودان الإنجليزي المصري" عام 1891 تأليف ونجت رئيس المخابرات. والثاني: "عشر سنوات في أسر المهدي" تأليف القس النمساوي الأب جوزيف أوفلدر، وقام بتحقيقه والإشراف على ترجمته إلى الإنجليزية ونجت وصدر عام 1895. والثالث: "السيف والنار في السودان" تأليف رودولف سلاطين النمساوي، وأشرف أيضاً ونجت على ترجمته وتحقيقه ونشره، وصدر عام 1896. وقد لخص ونجت تمازج الطموح الاستعماري مع نبض الرأى العام البريطاني قائلاً: "سينهض سودان جديد وسودان أفضل على أشلاء غردون وكل الضباط والرجال الشجعان الذين تفانوا في أداء واجبهم. هذا هو أمل كل أصحاب النوايا الخيرة من أجل رفاهية مصر".

ولم يأت التغول الاستعماري على الدولة المهدية من بريطانيا وحدها، ولا هبط عليها بغتة، وإنما أخذ يحاصرها تدريجياً ويقضي عليها بالتآكل، ثم جاء الغزو الكبير.

2 - التغول الاستعماري البريطاني في البحر الأحمر (16)

كانت بريطانيا قد أرسلت حملات عسكرية بقيادة ضباط بريطانيين إلى سواكن، لتخفيف ضغط عثمان دقنة عليها. فخففت الضغط، ولكنها فشلت في القضاء على قوته ونفوذه في المنطقة. فرأت أن تبحث عن وسيلة أخرى. فسعت إلى إثارة القبائل حول سواكن مستعينة بنفوذ الختمية بينها. فأظهرت قبيلة الهدندوة تمرداً محدوداً على عثمان دقنة وعلى الدولة المهدية. وتوترت العلاقة بين الهدندوة والبقارة. وكان ذلك من العوامل التي لم تساعد دقنة على احتلال سواكن. فأرسل الخليفة قائده محمد عثمان أبوقرجة نائباً لعثمان دقنة ومستشاراً سياسياً، ليساعد على احتواء الصراع القبلي الذي أخذ يتأزم. ولكن دقنة لم يتمكن من احتلال سواكن، ووصل الوضع مرحلة الجمود.

وفي عام 1886، عين كتشنر حاكماً على سواكن وشواطئ البحر الأحمر. وفي يناير 1888، قاد حملة إلى هندوب التي اتخذها دقنة رئاسة له. واستطاع دقنة صد الهجوم. ولكن كتشنر تمكن من هزيمة دقنة في ديسمبر، وخفف الحصار على سواكن. وفي تلك الظروف تصاعد الصراع بين دقنة وأبوقرجة. فأرسل الخليفة وفداً من الأمناء لبحث النزاع، وتوصل الوفد إلى تسوية وليس حلاً. ثم كانت هزيمة النجومي في توشكي. وتمكنت السلطات البريطانية من خلق اتصال مع محمد عثمان أبوقرجة. وتدهور موقف دقنة بعد وفاة الشيخ الطاهر المجذوب في إبريل 1890. وكانت السلطات البريطانية ترقب كل تلك التطورات، التي شجعتهم على القيام ببعض العمليات العسكرية. وتشجعت أكثر عندما وصلتهم رغبة سكان منطقة طوكر لعودة النفوذ التركي-المصري. فقد لعبت الحركة التجارية التي نشطت من تصدير القطن في تلك المنطقة إبان الحكم التركي-المصري، دوراً في إضعاف ولاء سكان أهل الشرق للمهدية. كما قاسى أولئك السكان تحت وطأة المجاعة الكبرى. وترامت إليهم أنباء تهديد الإيطاليين لكسلا.

فقررت الحكومة البريطانية القيام بعمليه عسكرية ضد عثمان دقنة. فاحتلت هندوب في يناير 1891. ثم زحفت على ترنكتات، ثم على معسكر دقنة في عفافيت وهزمته. وتم بعدها احتلال طوكر. فغادر دقنة منطقة البحر الأحمر، وأقام معسكره في أدراما على نهر عطبرة وأمن البريطانيون منطقة سواكن والبحر الأحمر. وكانت تلك أول ضربة تسدد للدولة المهدية، وأول تغول استعماري على السودان.

3 - التغول الاستعماري الإيطالي على كسلا (17)

لم تعد الدولة المهدية تواجه بريطانيا وحدها، بل كان عليها مواجهة دولاً أخرى أخذ نشاطها يتزايد حول السودان. ففي عام 1885، احتلت إيطاليا مصوع. وفي عام 1889 عقدت مع منليك معاهدة يشالي. وادعت أن المعاهدة أعطتها الحق في فرض الحماية على إثيوبيا، أبلغ الإيطاليون بريطانيا رسمياً بنص المعاهدة، وذلك لتقوية موقفهم أمامها في أي مفاوضات قادمة. وتكشفت لبريطانيا نوايا إيطاليا التوسعية في المنطقة. وعبرت عن قلقها في رسالة بعثها قنصل بريطانيا العام في مصر، اقترح فيها أن تتفق حكومته مع إيطاليا على اقتسام مناطق النفوذ بينهما في السودان الشرقي، وإلا فإن إيطاليا قد تتوسع داخل السودان الذي هو جزء من الإمبراطورية العثمانية. وأكد القنصل أن أي دولة تسيطر على مياه النيل، ستصبح لها السيطرة على وادي النيل كله، بحكم ذلك الموقع. ولذلك يرى من الضروري أن تطلب بريطانيا من إيطاليا أن تتوسع جنوباً نحو إثيوبيا، ولا تحاول الاستيلاء على كسلا. وفي نفس الوقت حذر السفير البريطاني في روما حكومته من أن الإيطاليين قد يحاولون التوسع في وادي النيل في السودان. وبحلول عام 1890، أقامت إيطاليا مستعمرة في إرتريا وأصبحت تهدد كسلا. ولكنها وقعت مع بريطانيا معاهدة في فبراير 1891، اعترفت بموجبها بحق مصر على السودان بما في ذلك كسلا. كما سمحت بريطانيا لإيطاليا باحتلال كسلا إذا استدعى ذلك نشوب حرب في المنطقة. وأخذت إيطاليا تضغط على بريطانيا للقيام بعمل عسكري مشترك ضد الدولة المهدية، ولكن بريطانيا رأت أن الوقت لم يحن بعد.

وإزاء الضغط الإيطالي على كسلا، رأى أحمد على، القائد الذي خلف الزاكي على قيادة الجيش، أن يقوم بغزو إرتريا لتأديب القبائل التي تتعاون مع الإيطاليين. ويبدو أنه كان يسعى لتحقيق نصر عسكري، يرفعه إلى مستوى انتصارات الزاكي في القلابات. كما أن جيشه ظل في حالة سكون لفترة طويلة، فرأى تحريكه. وحذره الخليفة من مهاجمة أي جنود محصنين، وإلا "يقترب من بحر المالح نظراً لعدم الثمرة". وأن يكون متيقظاً لأي كمين. كما أكد عليه أن يكون هدفه من تلك الغزوة تأديب القبائل الضاربة في الصحراء وليس مهاجمة الإيطاليين.

وتحرك أحمد علي في عام 1893، غير ملتفت لتعليمات الخليفة، وانجرف وراء المجد العسكري. فتوغل في إرتريا حتى وصل مدينة أغردات. ولم يكن يعلم بحالة الجيش الإيطالي وتسليحه، بينما كان الإيطاليون يعلمون بكل أحوال جيشه. وفي ديسمبر هاجم مدينة أغردات المحصنة، فهزم وقتل و معه نحواً من ألف من جنوده. وعادت فلول الجيش إلى كسلا، وانفتح الطريق أمام الإيطاليين.

فأرسل الخليفة فوراً أحمد فضيل قائد الجهادية في أم درمان إلى جهات كسلا. وعند وصوله وجد أزمة في الغذاء، فانتقل بكامل جيشه إلى القضارف، وترك قوة صغيرة في كسلا بقيادة مساعد قيدوم. وفي مايو 1894 تم استدعاء أحمد فضيل بكامل جيشه إلى أم درمان، فأصبحت منطقة كسلا ضعيفة عسكرياً. فقرر الإيطاليون الهجوم على كسلا، بعد أن أخطروا بريطانيا وطمأنوها بأن الهجوم لن يؤثر على مسألة حدود السودان في المستقبل.وفي يوليو هاجموا كسلا واحتلوها وأحرقوها. وهرب مساعد قيدوم إلى نهر عطبرة، فغضب منه الخليفة حتى سماه "حليمة" تبخيساً له. وكان أحمد فضيل قد تحرك بتعزيزات عسكرية ولكنه وصل متأخراً.

ولم يكن وقع الهزيمة هيناً. فأراد الخليفة أن يرفع من روح جيشه المعنوية. فأقام استعراضاً عسكرياً على مشارف أم درمان، واستل سيفه ووجهه نحو الشرق معلناً بذلك عن تصميمه على استرجاع كسلا. ولم يكن على يقين من أمر الإيطاليين إن كانوا ينوون البقاء أم العودة. فأمر قواده بألا يقوموا بأي خطوة لاسترجاع المدينة، لأن أي هزيمة أخرى قد تؤدي إلى ثورة وسط جيشه. ورأى أن يوجه جهده لتحصين الجبهة الشرقية. فأرسل 8000 مقاتل لتعزيز عثمان دقنة في نهر عطبرة لقربها من كسلا. واصطدمت بعض قوات المهدية ببعض الدوريات الإيطالية بالقرب من كسلا، وهزمت الإيطاليين وقتلوا قائدهم. فقرر الإيطاليون عدم الخروج من تحصيناتهم في كسلا بعد ذلك.

وفي إبريل 1895، قام أحمد فضيل بغزو جهات كسلا، إذ أن بقاء الجيش في القضارف يؤدي إلى "تضايق بالمعاش، ولزوماته الضرورية، لأن بيت المال صار ضعيفاً"، ولأن المنطقة بين نهر عطبرة والنيل إمكانياتها الغذائية واسعة. وهذه صورة قاتمة لجيوش المهدية التي تحولت إلى مجموعات تبحث عن قوت يومها. وفي مارس 1896، هزم الإثيوبيون الإيطاليين في معركة عدوة. ولم تغب أهمية ذلك الحدث عن الخليفة وقواده. فتبين لهم أن الإيطاليين صاروا في "وهن وخيبة وقلة جموعهم في كسلا". فرأى أحمد فضيل أن يقوم بمحاولة لاستعادة كسلا. ولكن الخليفة كان متردداً خشية أن يمنى جيشه بهزيمة قد تطيح بنظامه. وعندما علم الإيطاليون بنوايا المهدويين، قاموا بتعزيز حامية كسلا. فأرسلوا 3500 جندي إليها. وفي إبريل خرجوا من تحصيناتهم في كسلا وهاجموا أحمد فضيل وهزموه وأجبروه على التراجع إلى تكروف، بعد أن فقد أربعمائة جندي.

وشهدت الأشهر التالية نشاطاً ملحوظاً من جانب المهدويين والإيطاليين، فقام أحمد فضيل بحملة توغل فيها داخل إرتريا، بهدف مهاجمة الإيطاليين في الضواحي وإخضاع القبائل الموالية لهم، فهذا قد يؤثر عليهم أكثر من مهاجمة تحصيناتهم المنيعة في كسلا، وسيجعل بقاءهم شاقاً

ويخفف من ضغطهم على المواقع الحربية في نهر عطبرة. نجح المهدويون في حصر الإيطاليين في كسلا، دون أن يمكنوهم من بسط نفوذهم خارجها. وبدأ الإيطاليون من جانبهم في التنسيق مع بريطانيا، التي أوكلت إليهم مهمة الضغط على الأنصار في الشرق لجذب أكبر عدد من جيوشهم إلى هناك، لتسهل مهمة الجيش الذي بات غزوه من الشمال وشيكاً. ولكن هزيمة الإيطاليين في عدوة أضعفت قوتهم، وحصرت نشاطهم في كسلا وضواحيها، دون أن يشكلوا خطراً على المطامع البريطانية في وادي النيل. إلا أنهم نجحوا في شغل جانب من قوات الدولة المهدية. وعندما علم الإيطاليون أن هناك مساعي جارية للاتفاق بين الخليفة ومنليك، مما سيضعهم بين شقي الرحى، أخذوا يستنجدون بالبريطانيين ليساعدوهم على الخروج من الوضع الذي قد يصبح متأزماً. وكان ذلك من الأسباب التي دفعت ببريطانيا للتعجيل بغزو السودان.

4 - التغول الاستعماري الفرنسي. البلجيكي على أعالي النيل

منذ احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، وفرنسا لم يهدأ لها بال. ومافتئت تسعى للتعويض عما فقدته بعدم مشاركتها في احتلال مصر. فاتضح لها أن الوصول إلى منطقة أعالي النيل، وبالأخص منابعه في البحيرات الكبرى واحتلالها، سيجعل الوجود البريطاني في مصر تحت رحمتها لأنها ستتحكم في مياه النيل. وكانت فرنسا مدركة لأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر. وقد عبر المهندس الفرنسي مسيو برومت في محاضرة ألقاها في الجمعية الجغرافية في القاهرة عام 1893 عن تلك الأهمية، حيث كان يعمل مهندساً في الحكومة المصرية. فتحدث عن الخطر الذي سوف تتعرض له الزراعة في مصر، فيما لو قامت سدود على أعالي النيل حجزت المياه عن مصر عند الحاجة وتركتها تنساب وتغمر الزراعة في غير وقت الحاجة لها. ونسبة لأهمية المعلومات التي أدلى بها، دعته الحكومة الفرنسية لحضور اجتماع في باريس، حضره رئيس الجمهورية الفرنسية شخصياً. وأدركت بريطانيا بدورها خطورة ذلك الهدف إذا ما تم تحقيقه.

وظهرت دولة أوربية اخرى في المسرح هي بلجيكا. فبعد احتلالها للكنغو، أخذت تتطلع نحو التوسع في أعالي النيل. فرأت بريطانيا أن تتعاون معها ضد الدولة المهدية وضد المطامع الفرنسية. وكان ليوبولد الثاني ملك بلجيكا قد أبدى رغبته في التخلي عن مطامعه في أعالي النيل مقابل تعويض بريطانيا له بأراضي أخرى. فانفتح الطريق للتفاوض بين الدولتين، وأدى إلى عقد المعاهدة الإنجليزية الكنغولية في إبريل 1894. وتم بموجبها الاعتراف بأعالي النيل منطقة نفوذ بريطانية، مقابل منح ليوبولد الثاني الضفة الغربية للنيل شمالاً حتى فشودة وشرقاً حتى خط طول 30 درجة

شرقاً، وذلك مدى حياته. ومنح خلفاء ليوبولد بقية بحر الغزال غرب ذلك الخط. وبهذا أمكن لبريطانيا أن تضع حاجزاً بين أعالي النيل والمطامع الفرنسية الزاحفة من غرب إفريقيا. وفي نفس العام أعلنت بريطانيا الحماية على يوغندا.

ولم تبق فرنسا ساكنة. بدأت تتحرك دبلوماسياً. فعقدت مع ليوبولد المعاهدة الفرنسية البلجيكية في أغسطس 1894، حصلت بموجبها بلجيكا على تسوية مريحة في بانقي مقابل تنازلها عن كل دعاوى الاحتلال، وألا تمارس أي نشاط سياسي من أي نوع غرب خط 30 درجة شرقاً وشمال خط عرض 5،30 درجة شمالاً. وهذا يعني إعطاء ليوبولد حق الانتفاع بالمناطق شمال لادو وما دون ذلك من مساحات حتى بحر الغزال، وغالبية أعالي النيل التي لا تعترف فرنسا بأنها منطقة نفوذ بريطانية. وأعلنت فرنسا في نفس الوقت أنها لا تمانع من التفاوض مع بريطانيا للوصول إلى تسوية شاملة. ولكن فشلت تلك المفاوضات. وفي نوفمبر 1894، أمرت الحكومة الفرنسية وزير مستعمراتها باحتلال أكبر مساحة ممكنة من أعالي النيل، وذلك تحسباً لأي زحف بريطاني. ولكن زحف بريطانيا على يوغندا لم يكن عملياً، بينما نشطت فرنسا وأخذت تستعد للزحف على أعالي النيل. ولم يكن هدف فرنسا الأساس احتلال أجزاء من وادي النيل، وإنما خلق وضع تضغط به على بريطانيا للوصول إلى تسوية شاملة دون أن تفقد مكانتها وكرامتها وهيبتها. وتوصلت فعلاً إلى ذلك الاتفاق عام 1904 في الوفاق الثنائي، ولكن عبر طريق وعر وشاق.

في ذلك المناخ أصدرت فرنسا تعليماتها إلى الكابتن مارشان للقيام بحملة إلى أعالي النيل، واحتلال فشودة. واستلم التعليمات في فبراير، ولكنه لم يتحرك إلا في مارس 1897. وكان ليوبولد الثاني متعاطفاً مع فرنسا، فقرر إرسال حملة من الكنغو إلى أعالي النيل لاحتلال لادو، على أن تعمل الحملة بالتنسيق مع حملة مارشان.

ولم يقتصر نشاط فرنسا على أعالي النيل بل امتد إلى إثيوبيا. وكان منليك قد سعى للحصول على تأييد فرنسا بعد أن توترت علاقته مع إيطاليا. ورأت فرنسا أن تستغل مطامع منليك في التوسع لتصل عبره إلى أعالي النيل، وذلك بإرسال حملة تلتقي مع حملة مارشان القادمة من الغرب. فقام الحاكم الفرنسي لمستعمرة فرنسا في الصومال بزيارة أديس أبابا. وعرض على منليك تشييد خط حديدي يربط بين جيبوتي وأديس أبابا. وطلبوا مقابل ذلك السماح بثلاث حملات اكتشاف تمر عبر إثيوبيا إلى نهر السوباط وأعالي النيل. كما بدأت فرنسا مساعيها لتكوين حلف بين منليك والخليفة. فلم تعد فرنسا وحدها ذات مطامع في وادي النيل، بل إثيوبيا أيضاً.

لقد تدافعت الأحداث عام 1896 تدافعاً دراميا. ففي ذلك العام، بل في شهر مارس منه، وقعت الأحداث التالية: انهزمت إيطاليا في عدوة؛ صدرت الأوامر لمارشان بالزحف على أعالي النيل؛ صدرت التعليمات لكتشنر ليبدأ المرحلة الأولى من غزو السودان. وأصبحت الدولة المهدية تحاصرها أخطار التغول الاستعماري من الجهات الأربع.

5 - الغزو الاستعماري البريطاني للسودان: المرحلة الأولى (18)

في صباح 13 مارس 1896، تسلم الجنرال هيربرت كتشنر سردار الجيش المصري الأوامر بالزحف جنوباً واحتلال دنقلا. ولم تتم استشارة الحكومة المصرية في ذلك القرار مما أغضب الخديوي، واعتبر القرار جاء لمصلحة بريطانيا، التي رفضت في الماضي التدخل العسكري عندما كان التدخل يلبي حاجة مصر. غير أن الخديوي أذعن في النهاية تحت ضغط كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر. كما أبدى السلطان العثماني اعتراضه في البداية، ثم عاد فقبل القرار خشية إغضاب بريطانيا. وكان على مصر أن تتحمل نفقات الحملة، لأنها ستقوم باسترجاع السودان الذي يتبع لها. ولكن وضع مصر المالي كان متردياً. فقامت بريطانيا بإقراضها المال اللازم لتمويل الحملة. وكان يعاون كتشنر نخبة من كبار الضباط البريطانيين. أما الجنود فكانوا كلهم في المرحلة الأولى من الجهادية السود والمصريين. وبدأ في نفس الوقت تشييد الخط الحديدي جنوباً من وادي حلفا.

وفي مارس احتلّ الجيش الغازي عكاشة، وهي أقصى حامية شمالية في الدولة المهدية. أما أكبر تجمع لجيش الخليفة فكان في صواردة بقيادة حمودة إدريس. فتقدم حمودة إلى كوشة ثم فركة، وانهزم جيش المهدويين في أول لقاء له مع الجيش الغازي. فاستبدل الخليفة حمودة بعثمان محمد عيسى. وأصبح الأنصار يهددون الخط الحديدي الذي بدأ يمتد جنوباً، فكان لابد من إجلائهم عن فركة. وفي يونيو دارت المعرك في فركة، وانهزم فيها جيش الخليفة. وفي اليوم التالي تم احتلال صواردة. على أن تجمعات المهدويين الأساسية كانت في العرضي بقيادة محمد بشارة. وفي أغسطس تقدم نحوهم الجيش الغازي بعد ارتفاع منسوب النيل وانحسار مرض الكوليرا الذي كان قد تفشى وسطهم. وكان ود بشارة قد تحصن في الحفير شمال العرضي على الضفة الغربية للنيل. وعندما هاجمته مدفعية البوارج النيلية انسحب إلى العرضي، وتقدم جيش كتشنر واحتلها. ثم دارت معركة أخرى سقطت على إثرها العرضي في يده، وتمكن ود بشارة وعثمان أزرق من الانسحاب مع ما تبقى من الجيش. ثم احتل كتشنر مروي وبقية دنقلا دون عناء، ولم يكلفه ذلك كثيراً لا من الرجال ولا العتاد.

وعاد كتشنر بعد زيارة لبريطانيا ليبدأ الاستعداد للغزو الشامل للدولة المهدية. وواجهته أول مشكلة خاصة بمد الخط الحديدي، هل يواصل مده محاذياً للنيل أم ينفصل عن النيل في الدبة ويمتد عبر صحراء الجكدول؟ وكلا الطريقين يحمل مخاطر وصعاب وتكاليف. وأخيراً وقع الاختيار على مد الخط من حلفا عبر صحراء العتمور إلى أبوحمد. وهو مشروع لا يخلو من مغامرة. ولكن احتلال العبابدة لآبار المرات أمّن مصدر المياه. وتتميز هذه الطريق بقصرها وبالأرض المسطحة التي لا تحتاج لأعمال هندسية معقدة. وكان للمهدويين حامية في أبوحمد تهدد امتداد الخط الحديدي. فأرسل كتشنر قوة عسكرية انتصرت عليها واحتلت أبوحمد في أغسطس 1897. وساند العبابدة جيش الغزو في تلك المعركة.

وأدرك الخليفة أن احتلال دنقلا ماهو إلا مقدمة لغزو شامل على الدولة المهدية. وكان تقديره أن حملة الغزو سوف تخترق صحراء الجكدول من الدبة إلى المتمة، كما فعلت حملة الانقاذ عام 1885. وبنى خطته على استدراج الجيش الغازي للتوغل داخل السودان، والاستعداد الكامل لملاقاته على أبواب أم درمان. فأرسل إلى عماله في الأقاليم لاستنفار الناس للجهاد. وطلب من محمود ود أحمد أن يتحرك بكامل جيشه من الغرب. أرسل يونس الدكيم عاملاً على بربر، ليعالج مستجدات الموقف من جراء الغزو المرتقب. وأطلق سراح الخليفة شريف لينضم إلى راية الجهاد.

وأصبح الصدام بين طلائع الجيش الغازي في أبوحمد وجيش المهدية في بربر، هو أقرب الاحتمالات. وكانت قيادة الجيش تخشى أن يهاجم المهدويون قوتهم العسكرية في أبوحمد وهي في ذلك الموقع المتقدم معزولة عن بقية الجيش في دنقلا. ولكن الخليفة كان يتوقع أن يأتي الهجوم القادم من المتمة. وإذا حدث هذا فإن، جيشه في بربر سيكون معزولاً ، خاصة وأن قبائل المنطقة أظهرت شعوراً عدائياً لأنصاره. ولذلك لم يهاجم الجيش في أبوحمد، بل استدعى يونس الدكيم من بربر في يونيو، لتصبح كل قيادةالجيش في المنطقة في يد محمود ود أحمد، الذي زحف بجيشه وتمركز في المتمة بعد مذبحة الجعليين. وعندما رأت قبائل المنطقة انسحاب جيش الخليفة من بربر، مالوا بولائهم نحو الغزاة، وسهلوا مهمة احتلال المدينة ورفع العلم المصري فوقها. فأصبحت بربر قاعدة أمامية، تقوم منها البواخر النيلية بمناورات استكشافية حتى المتمة. وأدت تقوية حامية بربر عسكرياً، إلى تقلص نفوذ المهدويين في تلال البحر الأحمر. وتقدمت قبائل المنطقة بولائها لجيش الغزو، بل تمكنت فرقة من ذلك الجيش أن تصل من سواكن إلى بربر دون مقاومة.

وأمضى الخليفة ومعاونوه الأشهر الأربعة التالية في رسم خطط و خطط مضادة دون جدوى. وأخذت حالة الجنود في المتمة في التردي. وتحول التسرب من جيش محمود إلى هروب جماعي. وفي

ذلك الوضع المتدهور، قرر محمود في أكتوبر الزحف شمالاً لاسترجاع بربر، لاعتقاده أن حاميتها ضعيفة، وأن انخفاض منسوب النيل وجفاف الصحراء لن يمكن الجيش الغازي من الحركة على النيل أو عبر الصحراء. ولكن نقص المؤن حال دون تقدم محمود. وفي يناير 1898، اقترح الخليفة أن ينسحب محمود إلى شلال السبلوقة، الذي يشكل قاعدة دفاعية قوية، وحيث يمكن لمحمود أن ينسق مع الجيش في أم درمان، ويمكنه أيضاً من استغلال ضفتي النيل. ورفض محمود الاقتراح لأنه قد يؤدي إلى هروب مجموعات كبيرة من جيشه. واقترح أن يعبر بجيشه من المتمة إلى الضفة الشرقية ويزحف شمال لملاقاة الجيش الغازي. فقبل الخليفة الاقتراح، وأمر عثمان دقنة أن ينضم إلى جيش محمود، فوصل شندي في فبراير.

وبدأ زحف الجيش شمالاً. وعند وصوله العالياب نشب خلاف بين محمود ودقنة. فكان رأي محمود مواصلة الزحف شمالاً بحذاء الضفة الشرقية للنيل، ومصادمة الجيش الغازي في تجمعه عند نهر عطبرة. بينما رأى دقنة مبارحة النيل والتوغل شرقاً في الصحراء للاختفاء عن مراقبة العدو. ثم الالتفاف عليه وامتلاك حرية الحركة لمباغتته إما في بربر أو في الحامية التي أقامها عند نهر عطبرة. ولكن محمود لم يأخذ برأي دقنة وسار على خطته. وما أن سمع كتشنر ببداية الزحف، حتى استنجد بكرومر طالباً المزيد من التعزيزات. فأرسلت فوراً كل الحاميات المصرية في دنقلا، وكذلك فرقة كاملة من الجنود الإنجليز. وكان إرسال جنود بريطانيين يعبر عن تغيير جذري في موقف بريطانيا، فأصبح دورها في غزو السودان مباشراً. ولعب خط السكة الحديد الذي وصل أبوحمد دوراً حاسماً في تعزيز موقف كتشنر العسكري. إذ بلغت قوته ثلاثة عشر ألف جندي.

في مطلع إبريل وصل محمود بجيشه إلى النخيلة شرق بربر على نهر عطبرة. وأقام زريبة حصينة في انتظار هجوم كتشنر عليه. وفي صباح الثامن من أبريل بدأ كتشنر بالهجوم. ودارت معركة عنيفة أبلى فيها جيش محمود، ولكن تفوق السلاح الناري بالذات المدفع المكسيم، أدى إلى هزيمته. وقتل من جيشه ثلاثة آلاف وأسر أربعة آلاف. من بينهم القائد محمود، الذي نفي إلى سجن رشيد في دلتا مصر، بقي فيه حتى وفاته عام 1906. أما عثمان دقنة، فقد تمكن من الفرار مع من تبقى من جنوده، واتجه شرقاً إلى نهر عطبر. ولكنه وجد الإيطاليين قد احتلوا مركزي أصبري والفاشر على نهر سيتيت، فانقطع عن قاعدته في البحر الأحمر. فسار إلى القضارف ومنها إلى أم درمان والتحق بجيوش الخليفة. وشقت فلول جيش محود طريقها إلى أم درمان تحمل أنباء الهزيمة.

6 - الغزو الاستعماري البريطاني للسودان: المرحلة الثانية

كان كتشنر قد انتهز فرصة مغادرة محمود بجيشه للمتمة، وأرسل ثلاث بواخر ومعها مجموعة من الجعليين. وهاجمت القوة شندي وأطلقت سراح 650 من نساء وأطفال الجعليين كانوا أسرى. وهدمت الطوابي التي شيدها محمود في شندي. فانفتح الطريق إلى أم درمان، التي أخذ كتشنر يعد للزحف نحوها. وكانت بريطانيا تستحثه الخطى نحو أم درمان، بعد أن وصلتها أنباء التطورات في أعالي النيل وتصاعد النشاط الفرنسي هناك. فقد تحركت في مارس حملة إثيوبية يصاحبها فرنسيان، وأبحرت في نهر السوباط ووصلت في يونيو نقطة التقائه مع النيل، وغرسوا العلم الإثيوبي والفرنسي وعادوا أدراجهم. وفي يوليو واجهت بريطانيا تحدياً فرنسياً أكبر، عندما وصلت حملة مارشان إلى فشودة ورفعت فيها العلم الفرنسي. ولم تكن هناك قوة مهدوية قادرة على إيقاف الفرنسيين. فالوجود المهدوي كان مجرد مجموعات عسكرية صغيرة بقيادة عربي دفع الله وعمر صالح. كانت تتمركز في الرجاف، وتقوم بغزو القبائل المحيطة بها للحصول على طعامها. وشكل البلجيكيون خطراً آخر. فقد وصلت الحملة التي أرسلها ليوبولد الثاني إلى الرجاف، واصطدمت مع حاميتها وهرب عربي دفع الله مع فلول جيشه إلى بور واحتل البلجيكيون الرجاف، وحرروا الأسرى ومن بينهم محمدّ عثمان أبو قرجة ومحمد خالد زقل.

وإزاء الخطر الفرنسي - البلجيكي، ضاعفت بريطانيا من استعدادات حملة كتشنر. فأرسلت المزيد من الجنود، وزادت من أعداد الجنود البريطانيين الذين سلحتهم بأحدث ما أنتجته المصانع الحربية من مدافع وبنادق. وبلغ تعداد الحملة خمسة وعشرين الف جندي، ثلثهم من البريطانيين. كما أرسلت ثلاث بواخر حربية جديدة. وتم توصيل الخط الحديدي إلى عطبرة. ثم اتصلت سواكن مع بربر بخط تلغرافي. فكان جيش كتشنر من أقوى وأعتى الجيوش التي أرسلت للقتال في أفريقيا. وضاعف الخليفة من جانبه من استعداداته. فاستنفر كل القبائل لتجتمع في أم درمان. كما أرسل باخرتين للجنوب لتوفير الغذاء لتلك الجموع. وشيد الطوابي على ضفة النيل الغربية لتعرقل سير البواخر. ونشر عدداً من الألغام. واجتمع إليه نحواً من ستين ألف مقاتل.

ونشب صراع في معسكر الخليفة حول استراتيجية المعركة وتكتيكاتها. فرأى بعض قواده التحرك إلى السبلوقة حتى لا يستطيع كتشنر استغلال البواخر الحربية، إلا أن الخليفة رأى أن تدار المعركة على أبواب أم درمان، حيث تتم إبادة العدو كما نبئ بذلك. ثم نشب خلاف حول توقيت الهجوم، هل يكون ليلاً أم نهاراً. ورأى إبراهيم الخليل وعثمان دقنة وعثمان أزرق، وهم أهم قواد الخليفة، أن يكون الهجوم ليلاً حتى يضعفوا قدرات الأسلحة النارية التي تعتمد على التصويب نهاراً. كما

أن الهجوم صباحاً سيجعل الأنصار المهاجمين من الغرب إلى الشرق في واجهة ضوء الشمس، مما يضعف رؤيتهم ويجعلهم هدفاً سهلاً لأسلحة العدو النارية ومدافع بواخره. ولكن رأيهم هزم. وتقرر أن يكون الهجوم صباحاً. وكان قراراً مأساوياً، لأن كتشنر كان يخشى أن يهاجمه الأنصار ليلاً. فكان يقضي هو وجنوده ليلهم في ترقب وحذر شديدين. ويرجع سبب الأخطاء العسكرية التي وقع فيها الخليفة، إلى أن قواده المقتدرين إما ماتوا أو عزلوا. فلما جاء الغزو الأجنبي، كان مجلسه الحربي يضم مجرد حفنة من القواد المجربين. على أن الخطة النهائية التي وضعها مجلس الخليفة، لا تخلو من براعة عسكرية. إلا أن بعض الأخطاء في التطبيق والفعالية العالية للأسلحة النارية أدت إلى فشلها.

وزحف كتشنر بجيشه بالأرجل والجمال والخيول والبواخر. وعسكر في السهل بين جبال كرري وجبل سرغام، وأقام زريبة نصف دائرية على الضفة الغربية للنيل وجعل النيل قطرها الجنوبي. وتأهبت البواخر النيلية بمدافعها، وأخذت تقصف مدينة أم درمان التي تبعد سبعة أميال، وجعلت قبة المهدي هدفاً لها. ويكمن مفتاح المعركة في مدفعية البواخر ومدافع المكسيم.

وفي صباح الثاني من سبتمبر 1898، بدأت المعركة بهجوم قاده الأنصار رأساً على الزريبة، بهدف اختراقها وفتح ثغرة فيها تمكن بقية جيوشهم من التدفق داخلها. وكان هجوماً جريئاً وباسلاً ومقداماً، ولكنه كان أيضاً انتحارياً. ولعبت الاسلحة النارية دوراً فتاكاً. فحصدت جموع الأنصار حصداً. فكانت المدفعية تزيح صفوفاً بأكملها لتحل محلها صفوف أخرى تباد بدورها. فكان الأنصار يتساقطون تحت نيرانها مواكباً فمواكبا. ولم يتمكنوا من اختراق الزريبة، ولا حتى من الاقتراب منها. وكتب ونستون تشرشل الذي حضر المعركة يصف شجاعة الأنصار قائلاً: "يا لجلال الرجولة الصامدة. كانوا أشجع رجال مشوا على ظهر الأرض. لم يهزموا ولكن حصدتهم آلة الحرب".

وعندما احتدم أتون المعركة استنجد الخليفة بزهرة جيشه من الملازمين الذين كانوا في الجهة الشرقية من الميدان، ولم يجدهم. فقد تمكن أحد قادة سلاح الفرسان من البريطانيين من خديعة عثمان شيخ الدين، وجره بعيداً عن أرض المعركة. وأخذت تتداعى خطة الخليفة، وانفرط عقد جيشه وانهزم. وخلف أحد عشر ألف قتيلاً وعشر ألف جريحاً. بينما فقد كتشنر ثمانية وأربعين قتيلاً، وعدداً من الجرحى. وفقد الخليفة خيرة قواده، ماعدا عثمان دقنة الذي تمكن من الانسحاب واتجه شرقاً. أما الخليفة فسار نحو الغرب مع حفنة من جنوده لإعادة تجميع شمله والاستعداد لمعركة جديدة. وتقدم كتشنر نحو أم درمان واحتلها بلا مقاومة. ثم استباحها لجنوده

ثلاثة أيام، كان وقعها عصيباً على أهلها. وأمر بنبش قبر المهدي، وألقى بعظامه في النيل، واحتفظ بجمجمته. ولكنه دفنها أخيراً في حلفا، عندما وجه له نقد عنيف لذلك العمل الشائن شاركت فيه حتى الملكة فكتوريا.

وفي الرابع من سبتمبر عبر كتشنر النيل إلى الخرطوم. وأقيم احتفال رفع فيه العلم البريطاني والمصري معاً، وهي المرة الأولى التي يرفع فيها العلم البريطاني مع العلم المصري منذ بداية الغزو واحتلال دنقلا عام 1896، حيث كان يرفع العلم المصري فقط. وكان رفع العلمين إعلاناً بأن الغزو قامت به بريطانيا مع مصر، ولكن الأهم هو إعلان السيادة البريطانية على كل أراضي الدولة العثمانية التي كانت تابعة للدولة المهدية. ثم أقيمت الصلاة على روح غردون تأكيداً لدور بريطانيا في السودان، وما قدمته من تضحيات، وإرضاءً للرأي العام البريطاني. وفي نفس اليوم منح كتشنر لقب لورد.

7 - الغزو الاستعماري البريطاني للسودان: المرحلة الأخيرة

لم تنته الدولة المهدية بمعركة كرري، فقد التجأ الخليفة إلى الغرب. ومازال عثمان دقنة في الشرق، وشكل أحمد فضيل بكامل جيشه في القضارف خطراً آخر. وكان الخليفة قد طلب من أحمد فضيل الحضور بكامل جيشه إلى أم درمان، ولكنه في الطريق علم بهزيمة الخليفة في كرري، فعاد أدراجه إلى القضارف. وكان كتشنر قد أرسل قبل معركة كرري قوة عسكرية احتلت كسلا. فأمر قائدها بالتوجه إلى القضارف واحتلالها، واحتلها في الثاني والعشرين من سبتمبر. بعد معركة كرري وأرسل اللواء هنتر إلى النيل الأزرق ليقطع خط الرجعة على أحمد فضيل ويمنعه من اللحاق بالخليفة. فحاول أحمد فضيل مهاجمة القضارف ولكنه فشل، فاضطر للانسحاب ونجح في الوصول إلى الروصيرص، بعد أن هجره 3000 من جنوده. وتمكن من عبور النيل الأزرق ولحق بالخليفة في الغرب.

واستغل الإثيوبيون انهيار الدولة المهدية وما تبعه من اضطراب، فاحتلوا القلابات. وبعد انتصار الإنجليز واحتلال القضارف، كتب القائد الإثيوبي للقائد الإنجليزي في القضارف يقول: "لقد دخلنا القلابات بأمر الملك منليك الذي يرغب في خلق علاقات حسنة معكم بغرض فتح الطريق وإنشاء علاقات تجارية". ثم قال إن منليك أخبره بأنه لا يوجد أي شيء بينه وبين الإنجليز سوى المحبة. ثم دارت مفاوضات بين البلدين، انتهت بإخلاء القلابات ودخلها الجيش الإنجليزي في السابع من ديسمبر.

أما الخليفة فقد اتجه برجاله إلى الغرب، حيث جمع حوله نحواً من سبعة آلاف رجلاً. فأرسلت عليه قوة بقيادة الكولونيل كتشنر، أخ اللورد كتشنر. والتقى بجموع الخليفة في كرفان في شركيلة في يناير 1899. ولكنه تراجع عن مهاجمته لأنه في قلة من الجيش، وخشي أن يلاقي مصير هكس. وسار الخليفة بجماعته إلى جبل قدير، ووجد حفاوة من ملكه. وقضى هناك فصل هطول الأمطار وبعد الخريف، تحرك من قدير شمالاً قاصداً أم درمان. وكانت القيادة البريطانية قد جندت جواسيسها لمتابعة تحركاته. فأرسلت قوة عسكرية قوامها 3700 جندي بقيادة ونجت. وفي أم دبيكرات، بالقرب من موقع كوستي الحالي، دارت معركة بين القوتين انهزم فيها الخليفة وقتل، وقتل معه علي ود حلو وأحمد فضيل ، ووقع ابنه شيخ الدين في الأسر. أما عثمان دقنة فقد تمكن من الهرب مرة أخرى إلى تلال البحر الأحمر. وكان ينوي أن يعبر البحر الأحمر من هناك إلى الحجاز. ولكن شيخ القبيلة الذي التجأ إليه وشى به فاعتقل. وقال لذلك الشيخ قولته الشهيرة: "إن شاء الله ما تكون بعتني رخيص". أرسل إلى سجن حلفا. وفي عام 1924 سمح له بأداء فريضة الحج. وعاد إلى حلفا وتوفي عام 1926. وانتهت الدولة المهدية بعد معارك دامت ما يقرب من ثلاث سنوات.

ولكن مشاكل بريطانيا لم تنته. فالفرنسيون غرسوا علمهم في فشودة. فأصبحوا شوكة بالنسبة لهم. ولذلك تحرك كتشنر بعد أسبوع من معركة كرري، وشد الرحال إلى فشودة. وعند وصوله رفع العلم البريطاني مع العلم الفرنسي جنباً إلى جنب. ورفض الفرنسيون الانسحاب بحجة أنهم احتلوا فشودة قبل البريطانيين. فترك كتشنر حامية صغيرة، وعاد أدراجه ليرفع الأمر إلى حكومته. ودارت رحى معركة دبلوماسية عنيفة بين البلدين. وكانت حجة بريطانيا أن فشودة تابعة لمصر وللسيادة العثمانية، وأن هزيمة الدولة المهدية أعادت السيادة مرة أخرى لمصر وللسلطان العثماني. وليست فشودة "أرض الله" كما تزعم فرنسا، مما يجعل احتلالها مشروعاً لمن يصل أولاً. فتنازلت فرنسا عن دعواها لتكسب بريطانيا ضد جارتها التي كانت تهددها. وكان للتنازل قيمته. فقد تنازلت لها بريطانيا عن مناطق نفوذ أخرى.، ولكن الأهم انفتاح الطريق بين البلدين، الذي قاد إلى علاقات ودية وعقدا الوفاق الثنائي عام 1904.

وهكذا انتهت الدولة المهدية، نتيجة ضعفها الداخلي والسلاح الناري الامبريالي، والدبلوماسية الاستعمارية.

هوامش الكتاب الثالث

1) أهم مرجعين عن الصراع حول السلطة هما: شقير وهولت

2) راجع النظام الإداري في هولت وشبيكة

3) علي محمد علي صالح. نظام القضاء في دولة المهدية

4) زلفو. كرري وشيكان. حيث قدم تحليلا للجيش المهدوي

5) القدال. السياسة الاقتصادية للدولة المهدية.

6) المصدر السابق. ص 55 ـ 63

7) المصدر السابق. ص 74 ـ 72

8) المصدر السابق. ص 73 ـ 82

9) المصدر السابق. ص 91

10) المصدر السابق. 107 ـ 132

11) المصدر السابق. 133 ـ 151

12) المصدر السابق 161

13) دراسات في تاريخ المهدية. عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن. توشكي

14) القدال. المهدية والحبشة

15) محمد محجوب مالك. المقاومة الداخلية لحركة المهدية

16) راجع هولت عن تفاصيل الحملات البريطانية في شرق السودان

17) القدال . المهدية والحبشة

18) زلفو. كرري

بعض المراجع المهمة في تاريخ الثورة والدولة المهدية

(1) مراجع أولية ومذكرات وسير ذاتية

(أ) باللغة العربية

1) إسماعيل عبد القادر الكردفاني. سعادة المهدي بسيرة الإمام المهدي. (تحقيق) محمد إبراهيم أبوسليم. بيروت. 1982.

2) إسماعيل عبد القادر الكردفاني. الطراز المنقوش ببشرى قتل يوحنا ملك الحبوش. (تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ومحمد سعيد القدال. بيروت. 1991

3) بابكر بدري. تاريخ حياتي. الجزء الأول.

4) محمد إبراهيم أبو سليم. المرشد إلي وثائق المهدية. الخرطوم. 1964

5) " " " " " " " " " " " " " " " .(منشورات المهدية تحقيق) بيروت. 1978

6) " " " " " " " " " " " " " " " . الأرض في المهدية. الخرطوم. 1970

7) يوسف ميخائيل. مذكرت يوسف ميخائيل. (تحقيق) صالح محمد نور. رسالة دكتوراة، جامعة لندن.

(ب) باللغة الإنجليزية

1. Tte Egyptian Military Inteligence Reports
2. Slatin. R.Von. Fire and Sword in Sudan. LOndon. 1896.
3. Wingate. F.R. Mahdiism and the Anglo – Egyptian Sudan. London. 1895.
4. Wingate. F.R. Ten Years Captivity in the Mahdis Camp. (From the original manuscript of Father Joseph Ohrwalder) London. 1895

(2) دراسات عامة

1) مكي شبيكة. السودان عبر القرون. بيروت 1965

2) مكي شبيكة. السودان والثورة المهدية: من موقعة أبا لي حصار الخرطوم. أربعة أجزاء. الخرطوم 1979

3) نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان. بيروت. 1967

4) ب.م. هولت. الدولة المهدية في السودان. ترجمة لكتابه بالإنجليزية الذي صدر في أكسفورد عام 1970

(3) دراسات عامة

1) عوش عبد الهادي العطا. تاريخ كردفان السياسي: 1881 ـ 1898. الخرطوم. 1973

2) محمد سعيد القدال. المهدية والحبشة: دراسة في السياسية الداخلية والخارجية للودولة المهدية: 1881 ـ 1898. بيروت 1992

3) موسة المبارك الحسن. تاريخ دارفور السياسي: 1881 ـ 1898. الخرطوم. ب.ت.

4) أحمد عثمان إبراهيم. الجزيرة خلال المهدية: 1881 ـ 1898. (رسالة ماجستير، جامعة الجرطوم، 1970)

5) إبراهيم عكاشة. ولاية بربر في عهد الخليفة. (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1971)

6) صلاح التجاني حمودي. المهدية في شرق السودان. (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1967)

(4) دراسات حول قضايا محددة

1) محمد إبراهيم أبو سليم . الحركة الفكرية في المهدية. الخرطوم. 1989

2) محمد سعيد القدال. الإمام المهدي: لوحة لثائر سوداني: 1844 ـ 1885. بيروت 1992.

3) محمد سعيد القدال. السياسة الاقتصادية للدولة ا لمهدية: 1881 ـ 1898. بيروت. 1991.

4) محمد محجوب مالك. المقاومة الداخلية لحركة المهدية. بيروت. 1989

5) قسم التاريخ جامعة الخرطوم. دراسات في تاريخ المهدية. (تحقيق) عمر عبد الرازق النقر. الخرطوم. 1982.

6) عبد الله علي إبراهيم. الصراع بين المهدي والعلماء. الخرطوم. 1966.

7) علي محمد علي صالح. نظام القضاء في دولة المهدية. (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1973).

8) محمد سيد داود. الصراع بين أولد البلد وأولاد العرب. (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1972.

(5) دراسات في التاريخ العسكري

1) عبد المحمود أبو شامة. من أبا إلي تسلهاي: حروبات حياة الإمام المهدي. الخرطوم. 1989.

2) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن. توشكي: دراسة تحليلية لحملة الأمير عبد الرحمن النجومي على مصر. الخرطوم. 1979.

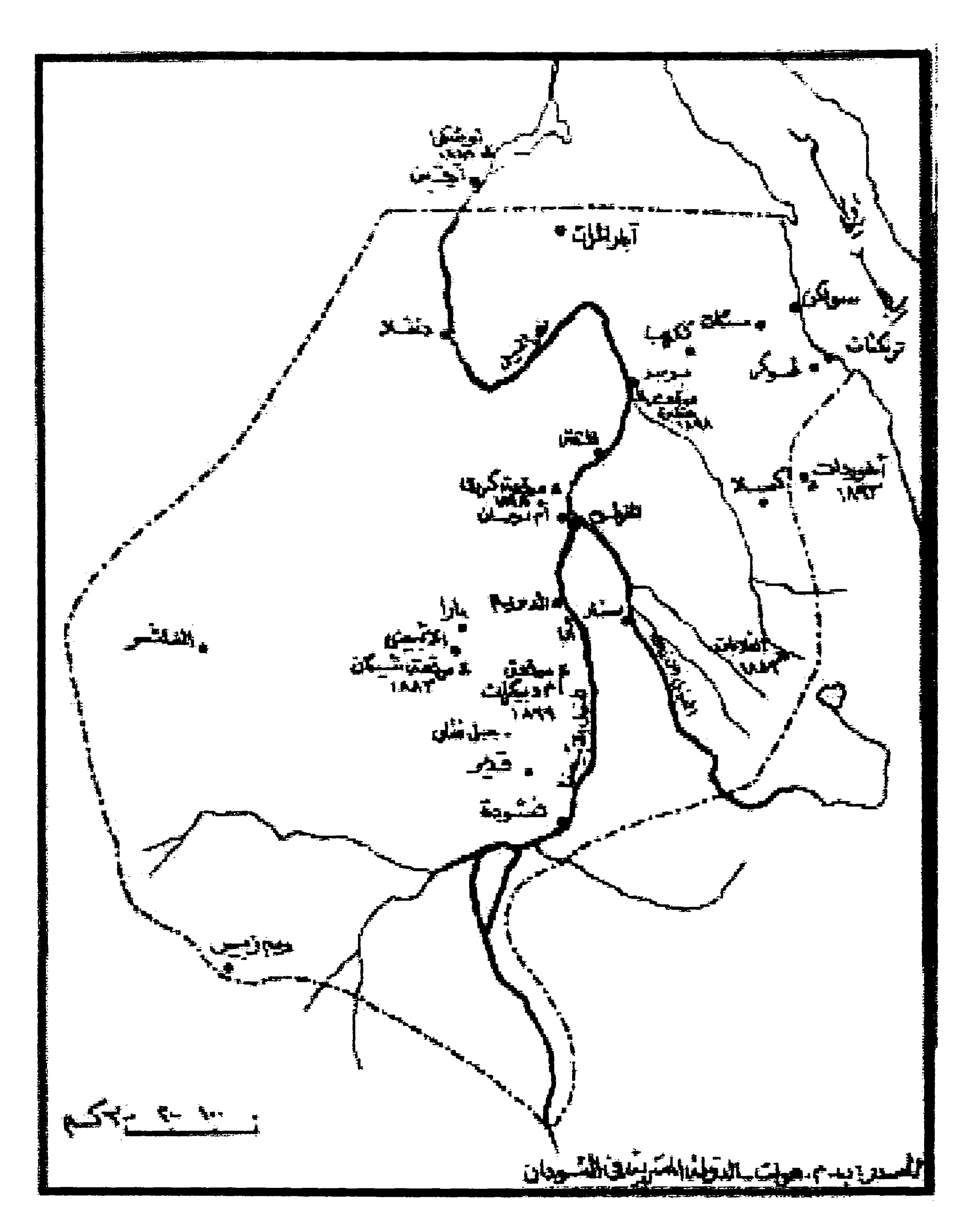
3) عصمت زلفو. كرري: تحليل عسكري لمعركة أم درمان. الخرطوم. 1973.

4) عصمت زلفو. شيكان: تحليل عسكري لحملة الجنرال هكس. الخرطوم. 1985.

5) ميمونة ميرغني حمزة. حصار وسقوط الخرطوم. الخرطوم. 1973.

6) محمود عبد الله إبراهيم. حملة الأمير محمود ود أحمد إلي الشمالية. (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1971).

خريطة الدولة المهدية في السودان




DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الكتاب الرابع

الحكم الاستعماري البريطاني "الحكم الثنائي" 1899-1955

الفصل الأول: النظام الإداري

الفصل الثاني: النظام الاقتصادي

الفصل الثالث: الخدمات الاجتماعية والتركيب الاجتماعي

الفصل الأول

النظام الإداري

1 - اتفاقية الحكم الثنائي: يناير 1899 (1)

بعد أن انتهت بريطانيا ومصر من غزو السودان، برز سؤال مهم حول من يحكمه. هل تحكمه مصر أم بريطانيا أم هما معاً؟ والسؤال ليس وليد الفترة التي أعقبت الغزو أو الأشهر الأخيرة التي سبقت سقوط الدولة المهدية، بل هو سؤال قديم لعله برز مباشرة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام 1882. فمنذ أن سيطرت بريطانيا على مصر وهي تفكر في الطريقة التي تتعامل بها مع السودان. ومن أشكال ذلك التعامل طريقة حكمه إذا ما آل أمره إلى مصر مرة أخرى، وهو مآل ما عاد بعيد التحقيق، وإن كان أفقه معتماً في تلك الأيام من صخب الثورة المهدية وتعقيدات الوضع الدولي. فكان التفكير في حكم السودان يختفي حيناً ليظهر أحياناً أخرى. وكانت سلطة الاحتلال البريطاني في مصر تقلبه وتعيد التفكير فيه. وجرت مشاورات بين اللورد كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر وحاكمها الفعلي من جانب، وحكومته في لندن من الجانب الآخر، حول وضع بريطانيا في حكم السودان مستقبلاً. ونشطت المشاورات عندما بدأ الجيش البريطاني - المصري غزوه للسودان.

وحرصت بريطانيا أن يظهر في البداية أن الهدف من غزو السودان هو إعادة شرعية الحكم إلى مصر وإعادة السيادة إلى الإمبراطورية العثمانية. فكان يرفع العلم المصري فقط في الأراضي التي يتم احتلالها. ثم اشتركت بريطانيا بجنودها قبيل معركة عطبرة. وكان هدفها من تلك المشاركة من البعد أو البعد المشارك، أن تؤكد للمصريين أن الغرض من الحملة هو تحقيق مصالح مصر. كما أرادت أن تحتفظ بكرامة الإمبراطورية البريطانية مصانة إذا ما أصيبت الحملة بنكسة. وأرادت كذلك إيهام الدول الأوربية أن التزامها بالبقاء المؤقت في مصر مازال قائماً. ولكن ما إن بدأت الدولة المهدية تتداعى تحت ضربات الجيش الغازي وأخذت بشائر النصر تلوح، حتى أظهرت بريطانيا نواياها في المشاركة في حكم السودان مستقبلاً.

فكتب سالسبري، رئيس وزارء بريطانيا ووزير خارجيتها، إلى كرومر في يوليو 1898 يقول إنه عند استلام الخرطوم ورفع العلم البريطاني جنباً إلى جنب مع العلم المصري، فإن هذا الوضع يضع كل الدولة المهدية في يد الجيش المنتصر المكوّن من فصيلتين متحالفتين، وأن هذا سيريحهم

من عناء الكثير من التعقيدات الدبلوماسية. ثم كتب له في أغسطس بأن يكون حذرا في إظهار نوايا بريطانيا، وأن لا يشير إلى الأسلوب الذي سيحكم به السودان مستقبلاً، وأنه ليس من الضروري في الوقت الراهن تحديد وضع السودان السياسي بدقة، فهذه مشكلة يمكن معالجتها في المستقبل. وطلب منه أن يوضح للخديوي ولوزارته أن الحكومة البريطانية تؤكد أن لها السيطرة على كل الأمور المتعلقة بالسودان، ويجب أن يؤخذ بأي نصيحة تقدمها للحكومة المصرية مستقبلاً فيما يتعلق بالسودان.

وبعد الانتهاء من معركة كرري في نوفمبر 1898، برزت مشكلة حكم السودان بشكل أكثر حدة عما مضى. فقد وردت إلى كرومر طلبات من الأوربيين الذين يرغبون في الاستيطان في السودان واستثمار أموالهم فيه والتجارة معه. ويرى كرومر أنه بدون رأس المال الأوربي ومساعدة الأوربيين، فليس هناك وسيلة لتطور السودان. ولكنه قال إنه لا يمكن الاستجابة لتلك الطلبات قبل أن يتم إعلان محدد للأسس السياسية والإدارية والقضائية التي ستحكم بها البلاد. ويرى أن ضم السودان لبريطانيا سيحل الكثير من المشاكل، ولكن لا يمكن تنفيذ ذلك الضم لأسباب سياسية ومالية. كما أن الاعتراف بالسودان كجزء من الإمبراطورية العثمانية مثله مثل مصر، سيدخله في تعقيدات السياسة الدولية والمسألة الشرقية بكل مصاعبها. ويرى ضرورة الوصول لحل وسط بين الشقين المتباعدين. وينتهي كرومر إلى أنه ليس من اليسير وضع ترتيبات على الورق ليس لها مقومات التنفيذ على الواقع.

ويصبح كرومر أكثر وضوحاً في تحديد دور بريطانيا في المشاركة في حكم السودان، عندما قال: "إن إنجلترا وليس مصر هي في الحقيقة التي غزت السودان. صحيح إن المالية المصرية تحملت الجزء الأكبر من التكاليف، وأن الجنود المصريين بقيادة الضباط الإنجليز قد شاركوا في الحملة. ولكن خلال فترة التحضير لتنفيذ تلك السياسة فإن اليد الموجهة كانت بريطانيا. ومن السخف أن نزعم أنه بدون مساعدة بريطانيا بالرجال والمال والتوجيه، كان في مقدور الحكومة المصرية أن تستعيد السودان. ومن هذا المنطلق فإن ضم بريطانيا للأراضي التي تم غزوها له ما يبرره".

لقد استطاعت بريطانيا من واقع احتلالها لمصر وبقوتها العسكرية وبدبلوماسيتها، أن تفرض نفسها شريكاً في حكم السودان، ثم انفردت بحكمه. ولكن كيف يمكن أن تحكم بريطانيا السودان مع مصر سوياً، وكيف تم التوصل إلى الصيغة الملائمة بين الدولتين في حكم السودان في الوقت الذي كانت فيه مصر ترزح تحت الاحتلال البريطاني؟ كان المخرج هو اتفاقية الحكم الثنائي، أو الاتفاقية "الهجين" كما وصفها كرومر، التي وقعت بين بريطانيا ومصر في يناير 1899. وأصبحت

الاتفاقية هي الدستور الذي حكم السودان حتى عام 1953، دون أن يكون لأهل السودان مشاركة أو رأي فيها.

تتكون الاتفاقية من إثني عشر بنداً. وتجاهلت كل بنودها مسألة السيادة تماماً. فلم يرد فيها ذكر السلطان العثماني الذي مازالت له السيادة على السودان. فكانت الاتفاقية موقعة بين خديوي مصر وحكومة بريطانيا. أعطت الاتفاقية لبريطانيا شرعية المشاركة في حكم السودان، إذ نصت على رفع العلمين البريطاني والمصري على كل الأراضي التي اشتركتا سوياً في غزوها. فأبعدت بذلك السيادة العثمانية عن السودان، وابتعدت به عن تعقيدات الدبلوماسية وعن سيطرة "صندوق الدين العام".

رسمت الاتفاقية الحدود السياسية للسودان. فنصّت على أنها تشمل كل الأراضي جنوب خط عرض 22 شمالاً، التي كانت تحكمها مصر سابقاً وتمت استعادتها، أو التي يمكن استعادتها مستقبلاً بواسطة الجيوش الإنجليزية والمصرية، أو التي لم تخلها القوات المصرية ولم تقع في يد الدولة المهدية. فأصبح السودان بذلك التحديد يشمل حلفا وسواكن اللتين لم تحتلهما جيوش المهدية. كما استبعدت أجزاء من الاستوائية يمكن أن تكون مجالاً للتوسع البريطاني شمالاً من يوغندا. لكن الحدود السياسية النهائية للسودان تحددت عبر مراحل. ففي عام 1899 وضعت الحدود النهائية بين مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي. وفي عامي 1899 و1902 تحددت الحدود النهائية بين السودان وإرتريا. وفي عامي 1902 و1903 عقدت اتفاقيتان عدلتا حدود السودان بالنسبة لخط العرض 22 شمالاً، بإدخال منطقتي حلايب وبعض القرى شمال وادي حلفا ضمن الحدود الإدارية للسودان. وفي عام 1906 وضعت الحدود بين السودان وولاية الكنغو الحرة، فرجع أخدود اللادو إلى السودان بعد موت ليوبولد عام 1910. وتم الاتفاق على الحدود مع يوغندا عام 1916.

البند الثالث الذي حدد سلطات الحاكم العام، هو أهم بنود الاتفاقية. يقول البند: "تفوض الرئاسة العسكرية العليا والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب حاكم عام السودان. ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على ترشيح حكومة جلالة الملكة. ولا يفصل إلا بأمر عال خديوي برضاء الحكومة البريطانية. ويصدر الحاكم العام كافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون، والتي يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان". فأصبح الحاكم العام بموجب هذا البند حاكماً مطلقاً. فهو الذي يضع القوانين التي تحكم البلاد، هو السلطة العليا التي تشرف على تنفيذها. ورغم أن البند يعطي الخديوي سلطة نهائية بترشيح من بريطانيا، إلا أن واقع مصر التي

تحتلها بريطانيا يجعل تعيين الخديوي للحاكم العام الذي ترشحه بريطانيا مجرد إجراء شكلي. فأصبحت بريطانيا هي التي تعيّن الحاكم العام عملياً. فكان كل حكام السودان خلال فترة الحكم الثنائي من البريطانيين.

وتمتع الحاكم العام باستقلال تام عن كل من بريطانيا مصر. فهو يخضع اسماً للدولتين، ولكنهما لا تتدخلان في إدارته للبلاد. وبما أن الحكام كانوا من البريطانيين، فقد خضعوا بالضرورة لحكومتهم ولسياستها؛ دون أن يكون لبريطانيا وجود مباشر في السودان، بينما أبعدت مصر عملياً من إدارة السودان وظل وجودها اسمياً فقط. وحتى لا تتهم بريطانيا بأنها تستعمر السودان، فقد حوّلت كل شؤونه واتصالات الحاكم العام إلى وزارة الخارجية بدلاً من وزارة المستعمرات. لذلك فإن إطلاق اسم الحكم الثنائي على هذه الفترة غير دقيق وغير واقعي. والأصوب والأدق أن نسميه الاستعمار البريطاني للسودان.

واعتقدت بريطانيا أنها بتلك الاتفاقية قد حسمت علاقتها بمصر بالنسبة لحكم السودان. ولكن الاتفاقية تركت المشكلة بغير حسم، بل كانت تكمن فيها بذور الأزمة بين الدولتين، التي ظلت تتفجر من وقت لآخر. فكان على بريطانيا أن تقف ضد أي طموح أو تتدخل مصري في السودان، وأن تقلم أظافره كلما بانت أطرافها. وظلت مصر طوال فترة الحكم الثنائي تسعى بشتى السبل لتجد لها وضعاً في حكم السودان. وتجلى ذلك المسعى بشكل صارخ في الدعوة لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري، التي رفعت لواءها القوى السياسية المصرية وبعض القوى السياسية السودانية. وبقيت الاتفاقية تحكم السودان حتى استبدلت باتفاقية الحكم الذاتي عام 1953.

2 - جهاز الدولة المركزي

أنشأ الاستعمار البريطاني في السودان نظاما إداريا مركزيا، استعان فيه بتجارب وأخطاء النظامين السابقين التركي والمهدوي، وبتجاربه في المستعمرات الأخرى، وبقدراته الحضارية. وقد ألف الدكتور مارتن دالي كتابين عن تاريخ الحكم البريطاني في السودان، ضمنهما أهم التفاصيل المتعلقة بمنهج ذلك الحكم وأدائه. وتقوم دراسة على التسلسل الزمني للأحداث، وليس على التناول بالموضوعات فيأخذ القضايا كل على حدة. والكتابان مرجعان أساسيان لهذه الفترة.

يقف الحاكم العام على قمة الهرم الإداري، ويمتلك سلطات مطلقة منحته إياها اتفاقية الحكم الثنائي، فهو حاكم السودان الفرد. ويحظى بولاء تام من الموظفين البريطانيين في السودان. فقد كان

تعيين أولئك الموظفين في السودان يتم بصفة مستديمة، ويقضون فيه سنوات من عمرهم، ولا توجد جهة في بريطانيا مسؤولة عنهم مباشرة. لهذا كان ولاؤهم أولاً وأخيراً للحاكم العام. وأضفى أمران آخران أبعاداً مطلقة على سلطاته. الأول، أن الحاكم العام كان أيضاً القائد العسكري في الظروف التي أعقبت الغزو. وكان يشغل أيضاً منصب سردار الجيش المصري حتى عام 1924. فأصبح حاكماً مدنياً وعسكرياً بلا حدود. وامتد ذلك الطابع العسكري إلى كل أجهزة الإدارة العليا في السودان. فتحول قادة الجيش الغازي إلى حكام للمديريات. وتحول أغلب الضباط إلى مفتشين للمراكز، وإلى بعض المواقع الإدارية الأخرى. فاتسمت الإدارة بالولاء والانضباط والطاعة العسكرية. الأمر الثاني، أن ظروف الغزو وضعت السودان تحت الأحكام العرفية، التي نصت عليها المادة التاسعة من اتفاقية الحكم الثنائي. هكذا أصبح السودان إمبراطورية شبه مستقلة بعد أن أبعدت دولتا الحكم الثنائي عن شؤونه المباشرة. ولكنه كان في الواقع إبعاداً لمصر، لأن بريطانيا كانت تحكمه عن طريق الحاكم العام البريطاني. فكان قنصل بريطانيا العام في مصر يحكم السودان بشكل مباشر.

كان اللورد كتشنر أول حاكم عام للسودان. لكنه ظل مشتتاً بين الخرطوم وفشودة ولندن، حتى نقل إلى جنوب إفريقيا. فلم يمكث في المنصب سوى بضعة أشهر، ركّز أغلبها على إعادة تعمير الخرطوم مشبعاً ذلك اهتماماته الهندسية. وفي ديسمبر 1899 خلفه السير ريقنالد ونجت، الذي كان واسع المعرفة بالسودان. فقد شغل مدير قلم المخابرات في الجيش المصري لسنوات، ظل خلالها وثيق الصلة بشؤون السودان في عهد الدولة المهدية. وبقي ونجت في منصب الحاكم العام حتى عام 1916. فهو المؤسس الفعلي للنظام الإداري الاستعماري في السودان. وجاء بعده ستة حكام من البريطانيين هم:

سير لي استاك	1917 - 1924
سير جوفري آرشر	1924 - 1926
سير جون مفي	1926 - 1933
سير جورج سايمز	1934 - 1940
سير هيربرت هدلستون	1940 - 1947
سير روبرت هاو	1947 - 1955

وإذا استثنينا فترة كتشر وهي بضعة أشهر أعقبت الغزو، وفترة سير الأسكندر نوكس هلم وهو آخر حاكم عام قضى بضعة أشهر ليضع اللمسات الأخيرة لنهاية الحكم البريطاني. فإن حكام السودان من البريطانيين كانوا سبعة، مقارنة إلى ثلاثة وعشرين حكمداراً في فترة الحكم التركي

ـ المصري. وهذا أحد مظاهر الاستقرار الإداري الذي اتصف به الحكم البريطاني في السودان. وكان أغلب أولئك الحكام من الذين ترعرعوا في كنف الإدارة البريطانية في مصر والسودان، مما أكسبهم خلفية متينة بطبيعة البلاد وأهلها. ولم يكن تغيير الحاكم العام يعني أن الحاكم الجديد جاء يحمل سياسة خاصة به ليطبقها على السودان. فمع أن الحاكم العام يتمتع باستقلال في حكم السودان، إلا أنه لم يكن استقلالاً عن دولته، أنه ينفذ السياسة التي رسمها حكومته. وقد يصحب تغيير الحاكم العام تغييراً في السياسة البريطانية التي كانت تسعى بها بريطانيا لتوائم نفسها مع المتغيرات التي تطرأ على السودان أو تنعكس عليه. ولاشك أن كل حاكم عام قد ترك بصماته على الإدارة في السودان، ولكنها بصمات في إطار السياسة البريطانية، التي اقتضاها اختلاف شخصية الحاكم وأسلوب تعامله مع الأجهزة الإدارية ومع مرؤسيه.

وحرصت الإدارة البريطانية منذ عهد كتشنر على إعادة تعمير الخرطوم، لتكون عاصمة للنظام الجديد ورمزاً للسلطة المركزية. فأعادت تشييد قصر الحكمدار التركي ليكون قصراً للحاكم العام، حتى يعكس كل ما تحتاجه هيبة السلطة من سطوة وجلال. ووضع ونجت منذ توليه السلطة قواعد وممارسات للحاكم العام وكل الذين خلفوه. فجعل من سرايا الحاكم العام بلاطاً ملكياً أضفى على المنصب أبهة كانت عاملاً في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين. فأصبح البريطانيون صفوة حاكمة ليس لها اختلاط مباشر مع أهل البلاد، ولا حتى مع الذين يمثلون قيادات المجتمع. وألقى هذا الإرث البريطاني بظلاله على أنظمة الحكم اللاحقة. وكان ونجت وغالبية كبار رجال الدولة يقضون فصل الصيف في أركويت على جبال البحر الأحمر، حيث ينتقل إليها جهاز الدولة، وتدار البلاد من هناك. ثم يذهب أغلبهم بعد ذلك إلى بريطانيا لقضاء عطلتهم الصيفية. كما ابتدع ونجت نظام الطواف الدوري على الأقاليم. وكان يصحب حاشيته كل صباح في طواف حول العاصمة المثلثة. هكذا أصبح الحاكم العام سلطة مطلقة، وله بلاطه الملكي وهيبته التي استمد منها الحكم البريطاني سطوته.

ويأتي بعد الحاكم العام في الجهاز المركزي السكرتيرون الثلاثة: القضائي والمالي والإداري، ويخضعون مباشرة للحاكم العام ويساعدون في إدارة البلاد ويستمدون سلطانهم منه. كانت مسؤولية السكرتير المالي في بداية الحكم البريطاني معقدة. فقد تداخلت سلطاته مع الحكومة المصرية التي يقع على عاتقها الصرف على حكومة السودان. فكان عليه أن يسد العجز في الميزانية التي لم تتوازن إلا بعد قيام مشروع الجزيرة. ويشغل السكرتير القضائي منصب المستشار القانوني للحاكم العام. ومسؤول عن وضع القوانين والإشراف على النظام القضائي. لكن مهمته تختلف عن

رئيس القضاء. وكانت واجبات السكرتير القضائي في السنوات الأولى للحكم البريطاني شاقة، إذ كان عليه وضع كل القوانين التي ستحكم البلاد. وبعد استقرار النظام أصبح السكرتير المالي والسكرتير القضائي يقومان بمهام فنية بحتة.

وكان منصب السكرتير الإدارة في البداية متواضعاً. ثم اتسعت مهامه وتشعبت مع تطور جهاز الدولة. فاستعوب منصب السكرتير الخاص للحاكم العام. وتكونت مصالح حكومية جديدة تابعة له. أثناء الحرب العالمية الأولى تركزت في يده سلطات أكثر، مما أدى إلى تعيين نائب له. وفي عام 1947 تم تعيين مساعد لنائب السكرتير الإداري للشؤون السياسية ليكون مسؤولاً عن مصر وعن القلم السياسي (المخابرات) والصحافة. وعين مساعد آخر مسؤول عن قضايا الحدود وشؤون إفريقيا والتعليم والإرساليات. وأصبح السكرتير الإداري يشرف إشرافاً مباشراً على جهاز الخدمة المدنية وعلى المديريات. وفي عام 1950 كان السكرتير الإداري رئيساً لإحدى عشرة لجنة ومجلساً، وعضواً في عشرين أخرى. وغدا بمثابة رئيس الوزراء فعلاً إن لم يكن اسماً، واحتل المنصب الثاني بعد الحاكم العام. وكان لتولي شخصيات مقتدرة للمنصب مثل ماكمايكل ونيوبولد وروبرتسون، أن أصبح له ذلك الثقل المتميز في الهيكل الإداري.

وأنشئ عام 1900 منصب جديد في الجهاز المركزي باسم "المفتش العام"، خصيصاً ليشغله سلاطين باشا. وانتهى المنصب باستقالته عام 1914. وقد رأت الإدارة البريطانية أن تستفيد من خبرات سلاطين وتجاربه في السودان التي بدأت عام 1879. وتحددت مهام المفتش العام بصورة معممة، مما أعطى سلاطين ميداناً رحباً للحركة بحرية. فهو مكلف بتقديم النصح للحاكم العام فيما يخص القوانين واللوائح. وعليه أن يجمع المعلومات العامة عن الوضع في البلاد. وأن يتفقد المديريات كلما دعت الضرورة. وأن يلم بأسماء المشايخ الأساسيين الذين لهم تأثير على الأهالي ويتعرف عليهم. وأن يفتش ويكتب التقارير عن موظفي الدولة، ولكن لا يصدر أوامر مباشرة لموظفي المديريات إلا في حالة الطوارئ. أما أفكاره حول الحالات القانونية التي تشمل المسائل الدينية والسياسية، فعليه استشارة السكرتير القضائي قبل اتخاذ قرار بشأنها. كما عليه أن يكون على اتصال بلجنة العلماء وبالزعماء الدينيين الأساسيين. وعليه أن يتقدم بآرائه حول أسلوب الضرائب، بالذات الضرائب المتعلقة بالعرب الرحل والقبائل. وطلبت الحكومة من كل موظفي الدولة أن يمددوه بأي معلومات يطلبها.

لقد لعب سلاطين خلال أربعة عشر عاماً دوراً مؤثراً في مسار الإدارة البريطانية. فكان يعيّن زعماء القبائل ويساعد على ترسيخ النفوذ القبلي. ولكنه كان كثير الشكوك حول الزعماء

الصوفيين. واتخذ موقفاً عدائياً سافرا ضد أسرة المهدي، وحال بينهم وبين الإدارة البريطانية. واستمد أهم نفوذه من مهامه المتعلقة بالمخابرات، مما فتح له المجال للتدخل في كل شؤون الإدارة. وهو الذي وضع الأساس لنظام المخابرات في السودان، ولكنه اعتمد على قدراته الشخصية أكثر من اعتماده على المؤسسات وعلى المنهج. وتطور مكتب المخابرات فيما بعد على يد وليس وإدوارد عطية.

ومن المناصب التي كان لها وزن خاص في الجهاز المركزي، السكرتير الخاص للحاكم العام ومنصب وكيل حكومة السودان في مصر. أما السكرتير الخاص فهو الذي يطلع على كل التقارير والمراسلات الواردة إلى الحاكم العام أو الصادرة منه. وفي النظام الإدارة الذي يتمتع فيه الحاكم العام بسلطات مطلقة، يصبح لذلك المنصب ثقله الإداري المتميز. ومن الشخصيات التي تولت المنصب سير لي استاك وسير جورج سايمز، وكلاهما تولى فيما بعد منصب الحاكم العام. أما وكيل حكومة السودان في القاهرة، فهو صلة الوصل بين حكومة السودان في الخرطوم وقنصل بريطانيا العام في مصر والحكومة المصرية. والغرض من المنصب التنسيق بين السلطات البريطانية في المنطقة وإبعاد مصر عن شؤون السودان. وبعد تشعب العلاقة بين دولتي الحكم الثنائي، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذ المنصب أهمية جديدة حتى كاد أن يرقى إلى مرتبة سفارة. وأصبحت له مسؤوليات قنصلية كاملة تتولى شؤون أكثر من خمسين ألف سوداني في مصر وشؤون بضع مئات من الطلبة. كما تولى اختيار المصريين لعمل في السودان، بالذات بعد معاهدة 1936. فغدا سفيراً غير معلن.

ويأتي بعد ذلك في الهرم الإداري المركزي مديرو المصالح من البريطانيين. فقد أسس الحكم البريطاني منذ البداية عدا من المصالح، كانت أولها مصلحة المساحة التي قامت بوضع خريطة الأراضي توطئة لتسجيلها. ومنها مصلحة الزراعة والغابات. ثم تأسست مصالح اهتمت بالخدمات، مثل التعليم والصحة. وبرز من بين أولئك المديرين بعض الشخصيات التي لعبت دوراً مهماً في الإدارة مثل سير جيمس كري أول مدير للتعليم وواضع أسس النظام التعليمي الاستعماري في السودان.

ووجد الحاكم أن هناك بعض المهام التي لا تقع في دائرة اختصاص أي من المصالح، فكون عدداً من اللجان لمعالجتها. أولها المجلس الصحي عام 1902، ويضم المدير الطبي ومدير الأشغال ومدير الخرطوم والسكرتير الإداري. ويقوم المجلس بتقديم النصائح للحكومة فيما يختص بالسياسة

الطبية والصحية. وفي عام 1903 تكونت لجنة لتوزيع الأراضي والمنازل الحكومية والمكاتب في المدن الثلاث. وفي عام 1904 كون الحاكم العام لجنتين استشاريتين لمساعدته في إدارة شؤون البلاد، ومنها المجلس الاستشاري المركزي ومجلس الحكومة المحلية. وجاء تكوين تلك المجالس واللجان نتيجة لتزايد أعباء الحكم لدرجة يصعب على الحاكم العام القيام بها منفرداً.

فكان من الضروري توسيع قاعدة المشاركة في الحكم. فتم تكوين مجلس الحاكم العام في عام 1910، وجاء تكوين ذلك المجلس أيضاً نتيجة لاتساع مهام السكرتيرين الثلاثة، حيث لم يعودوا مجرد مساعدين للحاكم العام، وإنما شركاء في حكم البلاد، مما استدعى إعطاء تلك المشاركة شكلها القانوني الدستوري، على ألا يؤثر ذلك على سلطة الحاكم العام المطلقة التي تعتمد عليها بريطانيا في إبعاد مصر عن المشاركة في حكم السودان. وبدأت فكرة المجلس تتردد وسط الإداريين البريطانيين منذ عام 1908. وكانوا ينظرون إلى تجربة الهند التي أنشئ فيها مجلس مشابه.

ومجلس الحاكم العام مجلس تنفيذي وتشريعي. ويتكون من السكرتيرين الثلاثة والمفتش العام، ويضاف إليهم اثنان إلى أربعة أعضاء من البريطانيين الذين يعينهم الحاكم العام. ورفض ونجت إدخال أي سوداني إلى المجلس بحجة أنه لا يوجد سوداني مؤهل لاحتلال مثل هذا المنصب ولا يحتمل أن يوجد في المدى القريب. وتعرض على المجلس القوانين والأوامر والميزانية العامة للموافقة عليها بالأغلبية. وفي حالة تعادل الأصوات لا يحق للحاكم العام التصويت. ومن حق الحاكم العام أن ينسخ أي قرار للمجلس، ولكن عليه أن يسجل أسبابه. ومن حقه دعوة المجلس وتحديد أجندته. فكان المجلس مجرد هيئة استشارية. ولكن وجود كبار الإداريين فيه، جعل لآرائهم قوة أكبر من مجرد الاستشارة، خصوصاً وهم يتحملون مع الحاكم العام أعباء حكم البلاد. وكان المجلس يجتمع في أول سنوات تكوينه خمس عشرة مرة في السنة، ثم تقلصت في آخر عهد ونجت إلى أربع مرات. ولكن عندما تولى سير لي ستاك منصب الحاكم العام، أصبح للمجلس وضع جديد. فقد ترعرع ستاك في كنف الإدارة البريطانية في السودان، بداية من سكرتير خاص إلى سكرتير إداري إلى حاكم عام. فأخذ يشارك سلطاته مع كبار الإداريين. ووضع بذلك حداً لسلطة الحاكم العام المطلقة بالنسبة لمعاونيه. وبدأ المجلس يتحول إلى جهاز استشاري حقيقي يوازي مجلس الوزراء. بل استطاع المجلس فيما بعد أن يرغم سير جوفري آرشر على الاستقالة، وهو حادث فريد في تاريخ الإدارة البريطانية في السودان.

أنشأ البريطانيون جهازاً مركزياً موغلاً في مركزيته، مثله مثل الأجهزة المركزية في العهد التركي - المصري والدولة المهدية. ولكنه اختلف عن تينك النظامين في عدة أوجه. أولها، أنهم أضفوا على

نظام حكمهم مسحة حضارية، وأبعدوا عنه الممارسات القمعية الهمجية التي اكتنفت النظامين السابقين، مما جعل تقبل الناس له أكثر يسراً من سابقيه. فهو حكم مركزي وحكم مطلق، ولكن يسوده حكم القانون والإجراءات القانونية المنضبطة. وثانيها، أنهم أدخلوا مؤسسات حديثة للحكم، جعلت أداء الجهاز المركزي منساباً، وأدخلت السودان في إطار نظام الدولة الحديثة. وثالثها، أنهم لجموا جهاز الدولة من الجنوح نحو التجاوزات التي تستل سيف التسلط على رقاب الناس في غدوهم ورواحهم. فالجهاز المركزي البريطاني جهاز استعماري أجنبي متسلط، ولكن لم يصاحب أداءه مرارات تقف غصة في الحلق.

3 - جهاز الحكم الإقليمي (2)

كان هاجس الإدارة البريطانية تأسيس نظام للحكم في الأقاليم على نقيض الحكم المهدوي والحكم التركي - المصري الذي سبقه، وأن تضفي على نمط حكمها أسلوباً ومنهجاً من العدالة يجعله أكثر قبولاً للناس، حتى لا تبقى أبصارهم شاخصة نحو حكومتهم الوطنية التي قضى عليها البريطانيون، وحتى يتهيبوا عودة أي حكم مصري. فقد كان من أهدافهم إضعاف نفوذ مصر في السودان، وحرمانها من أي فرصة للتأثير، وتضييق فرصة مشاركتها في الحكم.

في مطلع عام 1899 بعث كتشنر بمذكرة إلى مديري المديريات ضمنها الخطوط العريضة لمنهج الحكم في الأقاليم. فقال إن تحطيم الدولة المهدية للأنظمة الإدارية القديمة، أعطاهم الفرصة لإقامة نظام جديد. ثم قال إن المهمة التي تواجههم هي كسب ثقة الأهالي، ولن يتحقق هذا إلا إذا أصبح مفتش المركز على صلة وثيقة بالطبقة الأفضل من المواطنين، الذين يمكن عن طريقهم التأثير تدريجياً على بقية الناس. وأوصاهم بمعرفة الشخصيات الأساسية في مناطقهم معرفة وثيقة ويهتموا بمشاكلهم الخاصة، ويوضحوا لهم أن هدف الحكومة هو رفاهية البلاد. وأكد لهم أن هذا الأسلوب في التعامل الشخصي أجدى من الأوامر واللوائح.

وبعث كتشنر برسالة أخرى إلى الإداريين المصريين (المآمير) في الأقاليم، قال فيها: "عليكم أن تضعوا نصب أعينكم دوماً أنكم الوكلاء المعترف بهم في مناطقهم لحكومة عادلة ورحيمة. ولهذا عليكم بذل قصارى جهدكم لكسب ثقة الأهالي حتى ينظروا إلى الحكومة التي تمثلونها باحترام. ويجب عليكم أن تجعلوا الحكومة في مناطقكم نقيضة لحكومة الدراويش (يقصد المهدويين). ويجب رفض الرشاوى بحزم وإصرار. ومن الضروري مراعاة حرمة النساء بصفة خاصة. وأن يكون سلوككم نموذجاً للنزاهة والعدل والخلق الرفيع. وإذا علمت أنكم أو واحد من موظفيكم

قد استلم بكشيش من الأهالي بأي شكل، فسوف يكون عرضة للمحاكمة العسكرية والفصل من الخدمة".

كان منهج الحكم البريطاني في الأقاليم، امتداداً لمنهج الحكم المركزي من حيث طغيان المركزية عليه وسيطرة البريطانيين على قمته وهيمنة العسكريين على وظائفه العليا في العقود الأولى من الحكم البريطاني. بدأت الحكومة الإقليمية في شكل متواضع منذ احتلال دنقلا عام 1896، واتسعت بعد انهيار الدولة المهدية، ثم تطورت عبر مسار تجريبي حتى أخذت شكلها النهائي. بدأ الحكم البريطاني في الأقاليم بتقسيم السودان إلى مديريات، كانت في البداية ست هي: دنقلا، بربر، الخرطوم، سنار، كسلا، كردفان. أما حلفا وسواكن وفشودة فكانت محافظات. وتحولت بحر الغزال من منطقة عسكرية إلى مديرية عام 1903. وفي نفس العام أصبحت فشودة مديرية وتغير اسمها إلى أعالي النيل. وفي عام 1905 ظهرت ثلاث مديريات هي النيل الأزرق والنيل الأبيض ومنقلا. وفي عام 1914 فصلت جبال النوبة عن كردفان وأصبحت مديرية جديدة. وفي عام 1934 أصبح عدد المديريات أربع عشرة. ثم ضمت حلفا وبربر ودنقلا لتصبح المديرية الشمالية. وضمت سواكن وبورتسودات إلى كسلا، والفونج إلى النيل الأزرق، ومنقلا وبحر الغزال إلى الاستوائية. واستقرت المديريات أخيراً على تسع هي: الشمالية وكسلا والخرطوم والنيل الأزرق وكردفان ودارفور وأعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية.

يحكم كل مديرية مدير بريطاني. وكان المديرون في البداية هم كبار قوات الجيش الذي غزا البلاد. وظلوا من القيادات العسكرية حتى عام 1909. وقد اقتضى غلبة هذا الطابع العسكري الطاغي، الوضع المضطرب الذي صحب انهيار الدولة المهدية والحاجة إلى انضباط عسكري لتهيئة المناخ للاستقرار. وبقي الطابع العسكري هو سمة الحكام في السودان حتى بداية الحرب العالمية الأولى، عندما استبدل العسكريون بعناصر مدنية. ويتولى مدير المديرية القيادة العسكرية والإدارية والقضاء. واعتمدت كل مديرية في البداية على الضرائب التي تجبيها. ثم فرضت عليها الخرطوم سيطرة مركزية عام 1905. وكان المدير ومساعدوه يقومون برحلات تفتيشية مستمرة، بالذات في السنوات الأولى التي كانوا يتعرفون على طبيعة البلاد التي سيحكمونها. وكان على كل مدير كتابة تقارير دورية عن كل شؤون مديريته، حتى بلغ عددها أحياناً سبعمائة تقرير في العام. وشهدت السنوات الأولى للحكم البريطاني تنقلات واسعة بين المديرين.

ويساعد المدير مجموعة من الإداريين. منهم نائب المدير ورئيس الحسابات والباشكاتب ورؤساء الأقسام والمصالح، وكلهم من البريطانيين والمصريين والشوام. وكانت أهم وظيفة يتولاها سوداني

وظيفة المترجم، وهو الصلة بين البريطانيين والسودانيين. وشهدت السنوات التي أعقبت الغزو واستقرار الأوضاع، تزايد عدد البريطانيين في المناصب المختلفة. فعلى سبيل المثال كان في الأبيض عام 1924 أحد عشر موظفاً بريطانياً هم: المدير ونائبه واثنان من المفتشين والمساعدين وقاضي المديرية ومفتش المراجعة ومهندس ومساعده ومفتش الزراعة ومفتشان بيطريان.

وقسمت المديرية إلى مراكز إدارية يحكمها مفتش بريطاني. ثم قسمت المراكز إلى وحدات إدارية أصغر يديرها مأمور* مصري ثم أصبح فيما بعد سوداني. وكانت مهام مفتش المركز واسعة ومتشعبة، تمتد من جمع الضرائب إلى مراقبة السجون، ومن تطوير المجالس إلى تفتيش المدارس. ووصف أحد المفتشين المهام التي واجهته ورفاقه من البريطانيين في السنوات الأولى، فقال كان عليهم محاكمة العديد من القضايا الجنائية والمدنية وحل نزاعات ملكية الأرض، وحفظ الأمن والنظام، وبناء المخازن ونقاط الشرطة، والتصديق على الرخص التجارية، وتطوير قدرات الريف الاقتصادية. كما واجهتهم الأوبئة المنتشرة وقسوة الطقس والمساحات الشاسعة التي كان عليهم تفتيشها بمواصلات بطيئة. ووجدوا في مناطقهم العديد من اللهجات المحلية التي كان عليهم معرفتها، وكذلك العادات والخصائص القبلية. وهناك المناطق التي لم تكتشف بعد وتحتاج إلى خرائط حتى يمكن إدارتها في المستقبل. فكان المفتشون البريطانيون، على حد تعبير أحد البريطانيين، يعرفون كل شيء ولا يجيدون أي شيء، وأوصى بتوزيع سلطاتهم لضباط متخصصين في الإدارة والسلطات المحلية.

ويتبع كل مفتش مجموعة من المآمير الذين تقع على عاتقهم المسؤولية المباشرة لإدارة مناطقهم. وكانوا كلهم من المصريين. فقد خرجت مصر من اتفاقية الحكم الثنائي فقط بأولئك المآمير. فلم يشارك أي مصري في الوظائف العليا بداية بالحاكم العام حتى مفتش المركز، إلا في الوظائف التي لا سبيل للبريطانيين إليها، مثل القاضي الشرعي ومعلمي اللغة العربية والدين. وأصبح المأمور المصري الذي هو جزء من الإدارة الاستعمارية، مضطهداً من الدولة المستعمرة الأخرى. وظل المآمير يشكلون لفترة طويلة العمود الفقري للإدارة. ولكنهم كانوا مصدر شك وريبة من جانب الإدارة البريطانية. وما كان في استطاعة الإدارة البريطانية الاستغناء عنهم في السنوات الأولى. لكنها بدأت منذ عام 1912 في تعيين نواب مآمير من السودانيين ليحتلوا مستقبلاً مكان المصريين، حتى بلغ عددهم ستين نائباً عام 1912. ووجدت بريطانيا فرصتها في أحداث 1924، فأبعدت كل المآمير المصريين من السودان.

وواجه البريطانيون مشكلة بلد يحكمونه ولا يتكلمون لغة أهله ولا يعرفون الكثير من تقاليده. ومع أنهم فرضوا اللغة الإنجليزية لغة رسمية ديوانية، إلاّ أنها لن تمكنهم من التخاطب مع أهل

البلاد. فاعتمدوا على المصريين ليكونوا الوسيط اللغوي بينهم، ولكنهم في نفس الوقت لا يثقون في الإداريين المصريين.. وكان أغلب الإداريين البريطانيين لا يمكثون في السودان فترة كافية تمكنهم من تعلم اللغة العربية، لأن أغلبهم من العسكريين الذين انتدبوا للعمل في الإدارة وسرعان ما يعودون إلى الخدمة العسكرية كلما دعت الحاجة إلى استدعائهم، كما حدث أثناء حرب البوير والحرب العالمية الأولى. فأخذت الإدارة البريطانية تبحث عن مدنيين غير مرتبطين بالخدمة العسكرية ليعملون بصفة مستديمة في الخدمة المدنية في السودان. على أن يكونوا من الشباب البريطاني الذين لهم رغبة في البقاء في السودان والعمل فيه، وأن يتعلموا اللغة العربية وعادات البلاد وتقاليد أهلها ونظمهم القبلية وملكية الأرض. وأن يتصفوا بصفات حميدة وسلوك قويم، يجعلهم نموذجاً للحكام العادلين ونقيضاً للحكام الأتراك والمهدويين والإداريين المصريين.

وفي عام 1910 تم اختيار أول ستة إداريين للعمل المستديم في السودان. وكانوا يختارون من بين خريجي جامعتي أكسفورد وكمبردج. وكان عليهم بعد اختيارهم قضاء فترة عامين في إحدى الجامعتين لتعلم اللغة العربية على حسابهم الخاص. وفي الفترة من 1919 إلى 1930، انضم 170 شاباً للعمل في السودان. وبحلول عام 1933 بلغ عددهم 315 منهم 94 عالماً أكاديمياً و15 حصلوا على الشهادة الجامعية بدرجة ممتاز و89 بدرجة جيد جداً و97 بدرجات مختلفة. وكان أغلبهم من خريجي المدارس الثانوية الأرستقراطية. فمن بين 362 تقدموا للعمل كان منهم 333 من تلك المدارس. وكانوا ينحدرون من الأرستقراطية الريفية أو فروع ذات قربى لها. وقد انضم أولئك السباب للعمل في السودان بسبب إغراءات عدة. منها العمل في الريف والمرتب المغري والعطلات الرسمية والدرجة الكبيرة والاستقلال في العمل والنفوذ والسلطة. وكانوا صفوة حاكمة، فلم يختلطوا مع أهل البلاد كثيراً مما أكسبهم هيبة من ذلك البعد المترفع.

وانغمس أولئك الشباب في العمل في مناطقهم بهمة، ليشيّدوا لأنفسهم مكاناً في صرح الإمبراطورية البريطانية في عهدها الفكتوري الذي كانت بريطانيا تحتفل بيوبيله الماسي في ذلك الزمن. وكانوا يأملون أن يدفع بهم العمل الدؤوب إلى قمم إدارية رفيعة. وكتب عنهم كرومر بإعجاب يقول أنه يشك "أن بلداً في العالم قدمت إداريين يمثلونهم. وقد تعلموا بسرعة فائقة فن الحكم، وهو امتياز حصلوا عليه من أصلهم الإمبراطوري". ووجد أولئك الشباب أنفسهم في مناطق معزولة بعيدين عن مجتمعهم، ومبتعدين عن الحياة الاجتماعية السودانية. فوجدوا متسعاً من الوقت كرّسوه لدراسة مناطقهم من مختلف الجوانب التي جذبت اهتمامهم وتدريبهم الأكاديمي. ووجدوا مجالات بكر للبحث والدراسة. وفي عام 1918 تأسست مجلة "السودان في رسائل ومدونات"، باللغة الإنجليزية لنشر أبحاث أولئك الشباب وملاحظاتهم وتجاربهم. وظلت

تصدر بانتظام. وهي ثروة علمية مازال يفيد منها الباحثون إلى يومنا هذا. وبرز من بين أولئك الإداريين علماء قدموا دراسات أكاديمية متميزة، وأصبحت لهم مكانة رفيعة ومكاناً مرموقاً في جامعات بريطانيا. وشكلت تلك المجموعة من الإداريين ما أصبح يعرف باسم الجهاز الإداري البريطاني في السودان، الذي طبقت سمعته المستعمرات. وأصبحت له صفاته وخصائصه التي تميزه عن الأجهزة البريطانية في المستعمرات الأخرى. فهم صفوة الشباب الجامعي الذين ارتبطوا بالخدمة المستديمة في السودان، وتنقلوا بين ربوعه في مختلف المناصب الإدارية. وظل بعضهم سنين عددا في منطقة واحدة لا يبرحها. ووجد بعضهم فرصة الترقي في السلم الإداري البريطاني حتى وصلوا قمته. وقفز بعضهم إلى مناصب عليا في المستعمرات البريطانية، مثل ماكمايكل الذي أصبح حاكماً عاماً لتنجانيقا، وجيمس روبرتسون الذي أصبح حاكماً عاماً لنيجريا. وتميزوا جميعهم بالانضباط في عملهم وبالإخلاص في خدمة الإمبراطورية.

4 - العناصر السودانية في جهاز الحكم البريطاني

(أ) تقديم

هناك إغفال للعنصر السوداني في جهاز الحكم البريطاني، باعتباره جهاز استعماري وقوامه كوادر بريطانية. وهذا صحيح فيما يختص بالوظائف العليا. ولكن بلغ أقصى عدد للبريطانيين في الجهاز الإداري في السودان ثمانمائة، وهو عدد غير كاف لإدارة دفة الحكم. فاستعان البريطانيون عبر تاريخ حكمهم بعناصر سودانية. ولعب أولئك السودانيّون دوراً مهماً في النظام الإداري، سواء بالمساعدة في خلق المناخ الملائم الذي هيأ الناس لقبول الحكم الأجنبي الجديد، أو في جذب عناصر مؤيدة له، أو بالمشاركة الفعلية في إدارة البلاد. وما كان للنظام الاستعماري أن يثبت في سنواته الأولى في يسر، ولا أن تتدعم أركانه في سنواته اللاحقة، لولا مساهمة ومشاركة العناصر السودانية. فهم من دعامات جهاز الحكم البريطاني التي مكنته من البقاء طوال تلك الفترة.

واجه البريطانيون في بداية عهدهم وضعاً معقداً. فقد هزموا جيوش الدولة المهدية، وهي دولة سودانية تقوم على إيديولوجية دينية. ولا يعني وجود معارضة داخلية للدولة المهدية وهزيمة جيوشها، أنه تم القضاء على إيديولوجيتها وعلى مشاعر الانتماء إليها. فمازال لها مؤيدوها وستبقى لها ذيول وعقابيل. وكان سكان السودان الشمالي مسلمين، بينما حكامهم الجدد من البريطانيين مسيحيون. فكيف يمكن حكم أولئك المسلمين بعد القضاء على الدولة التي كانت ترفع راية الإسلام؟ وكانت مصر الطرف الثاني في الحكم الثنائي دولة مسلمة، ولكن بريطانيا لا تريد أن يكون لها دور فعلي

في الحكم، بل كانت تسعى إلى إبعاد العناصر المصرية وأن تبقى مشاركة مصر اسمية. فكان وضعاً معقداً تداخلت فيه السياسة مع الدين مع المشاعر القومية. فكان على البريطانيين أن يجدوا منهجاً للحكم في ذلك الوضع المعقد. ووجدوا ضالتهم في بعض العناصر السودانية.

(ب) العلماء في الجهاز الإداري البريطاني

اهتم الحكام البريطانيون بالإسلام اهتماماً خاصاً. وهو اهتمام نابع من إدراكهم لدوره في المجتمع وفي حياة الناس، ومن إدراكهم لخطورة الحركات الإسلامية إذا ما انفجرت. وعبر كرومر عن تلك المشاعر في مخاطبته للإداريين البريطانيين عام 1899. فطلب منهم عدم التدخل في مشاعر الناس الدينية، وأن يحترموا الديانة المحمدية. وفي نفس الوقت أكد عليهم عدم السماح لفقهاء الطرق الصوفية بممارسة نشاطهم السابق. وفي اعتقاده أن أولئك المتصوفة الذين يعيشون على الخرافة وجهل الناس، هم السبب الأساس في الثورة المهدية. كما أوصاهم بالسماح للناس ببناء المساجد في المدن. أما المساجد الخاصة وقباب الأولياء وزوايا الصوفية والتكايا، فلا يسمح بإعادة بنائها لأنها تشكل مركزاً للتطرف الديني.

سعى البريطانيون بالظهور بأنهم أصدقاء الإسلام وحماته. ولكن ظلت المهدية هاجساً يؤرقهم. فقد تمكن حفنة من المتصوفة في الجزيرة أبا من تفجير ثورة قوضت الحكم التركي - المصري. وعزا البريطانيون ذلك إلى قوة نفوذ الصوفي (الفكي). وكتب ونجت يقول إنه في البلدان المتخلفة يكون الناس أكثر قابلية للهياج والتعصب الديني عندما يكون الحكم أجنبياً، حتى ولو كان نظام الحكم مقنعاً وضرائبه معتدلة. واعتبر البريطانيون أن الفكي يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار والأمن العام. ونبه ونجت على المفتشين أن يوضحوا لأولئك الصوفية أن نفوذهم في المسائل الدينية يناقض تعليمات الحكومة ويجب أن يوقف. ومما ضاعف من تخوف الحكومة من الحركات الدينية، أن القيادة البريطانية في السودان في بداية الحكم الاستعماري كانت في يد شخصيات ذات خلفية وتدريب أمني، بالذات الحاكم العام ونجت والمفتش العام سلاطين. فكان أي تحرك ديني يوضع تحت المجهر الأمني ولا ينظر إليه في حقله التاريخي. وتوهموا بهاجسهم الأمني، أن المهدية يمكن أن تتكرر، وهو توهم لاتاريخي، لأن التاريخ لا يعيد نفسه بطريقة مسرحية. فأضفى ذلك الهاجس الأمني على أي حركة دينية بعداً أكبر من حجمها الحقيقي.

فرق البريطانيون بين نوعين من الإسلام. إسلام صوفي سموه الإسلام الشعبي، وإسلام سني سموه الإسلام التقليدي. وحاربوا الإسلام الشعبي، لأنه في نظرهم يشكل بؤرة للقلاقل

والاضطرابات النابعة من التعصب الديني. وتعاملوا مع علماء الإسلام السنيين ليكونوا لهم عوناً في تحقيق الاستقرار. واستند البريطانيون على تجربة العلماء مع الأنظمة السياسية السابقة. فقد كان العلماء سنداً للحكم التركي - المصري ووقفوا معه إلى آخر أيامه. وخلق منهم ذلك النظام كوادر إدارية، وأصبحوا جزءاً من جهاز الدولة. ولكن البريطانيين لم يتعمقوا في تلك التجربة، ولا في أسباب فشلها وانهيارها أمام المد المهدوي. ثم أصبح العلماء جزءً من جهاز الدولة المهدوي، ومارسوا في ظله نفس المهام التي مارسوها في العهد الذي سبقه. فاتجه إليهم البريطانيون ليتعاونوا معهم في تحقيق الاستقرار.

كونت الإدارة البريطانية عام 1901 لجنة العلماء، من العلماء الذين تلقوا دراسة أزهرية أو ما شابهها، ومن الذين يعملون في مجال القضاء الشرعي، أو في التدريس في المعاهد الدينية، أو من الذين لهم مكانة دينية مرموقة. وكان بينهم في البداية مجموعة من العلماء المصريين، لأن عدد العلماء السودانيين كان قليلاً، مما حدا بالإدارة البريطانية للإسراع بتدريب علماء سودانيين. ولجنة العلماء لجنة استشارية ترجع إليها الحكومة في المسائل ذات الطابع الديني. وجعلت منها الوكيل المعترف به لدى جمهرة المسلمين السنيين. وحصلت منها على تأييد بعض إجراءاتها حتى تجد قبولاً وسط أهل البلاد، فتقوى من موقفها بحصولها على تأييد أعلى هيئة دينية في البلاد. فاستعانت باللجنة في محاكمة علي عبد الكريم وجماعته. فقد أعلنت اللجنة أن حركة ود عبد الكريم ضارة بالإسلام وحكموا بنفيه مع جماعته. وعقب ذلك الإعلان أصدر الحاكم العام منشوراً مؤيداً للحكم استناداً على قرار لجنة العلماء، أكد فيه أنه سيعاقب كل من يقوم بعمل ينافي تعاليم الإسلام السمحة. وعندما أصدرت الحكومة قراراً بمنع الاجتماعات الخاصة بما في ذلك نشاط الطرق الصوفية، أعلنت اللجنة موافقتها على القرار ووصفته بأنه يتمشى مع الإسلام. وكانت الحكومة تستعين باللجنة دوماً للتحقيق في نشاط رجال الصوفية الذي يحمل تهديداً للأمن. واعتمدت على تلك التحقيقات في اتخاذ خطوات قمعية. وأعلنت اللجنة تأييدها للأحكام التي صدرت ضد ودحبوبة ورفاقه. كما أرسلتها الحكومة إلى الجزيرة لمواجهة المعارضة ضد المشروع.

وأنشأت الحكومة المحاكم الشرعية لتطبيق قوانين الأحوال الشخصية على المسلمين. فصدر قانون المحاكم الشرعية عام 1902. وتطور القضاء الشرعي ليصبح أحد مؤسسات الحكم. ويقف على قمته قاضي القضاة ويأتي بعده المفتي ثم قضاة المحكمة العليا ثم قضاة المديريات. ولم يقتصر دور رجال القضاء الشرعي على الجانب الخاص بالقضاء بل شاركوا في العمل السياسي. فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وإعلانها الجهاد الإسلامي،

استنجدت الحكومة بالعلماء ورجال القضاء الشرعي. فأعلنوا تأييدهم للحكومة وعارضوا دعوة السلطان العثماني، وأرسلوا برقيات التأييد للحاكم العام، التي جمعت ونشرت في كتاب بعنوان "سفر الولاء". وعندما انتصرت بريطانيا في الحرب كان ضمن الوفد السوداني الذي ذهب إلى إنجلترا لتهنئة الملك، ثلاثة من كبار العلماء هم: الطيب أحمد هاشم رئيس لجنة العلماء، وأبو القاسم أحمد هاشم، وإسماعيل الأزهري قاضي دارفور.

(ج) زعماء الطرق الصوفية ونظام الحكم البريطاني

أدركت الإدارة البريطانية أن نفوذ العلماء ورجال القضاء الشرعي محدود وسط الرأي العام السوداني، وأنهم ليسوا العنصر الفعّال في التأثير على الناس وتشكيل وعيهم وبلورة توجهاتهم. وتبين لهم أن زعماء الطرق الصوفية هم الذين يؤثرون على الرأس العام، ويتمتعون بنفوذ شعبي واسع، والتعاون معهم عنصر مساعد على تحقيق الاستقرار. ويمكن أن يكونوا ترياقاً مضاداً لأي حركة تنبثق من توجه ديني وبقيادات دينية شعبية. فاتجه البريطانيون أولاً إلى الطرق الصوفية التي عارضت المهدية وصمدت أمامها. أولها الطريقة الختمية، ثم السمانية والإسماعيلية.

لعب الختمية دوراً بارزاً في السنوات الأولى لدعم الحكم البريطاني، كما أنها استفادت من العلاقة معه. وقد أدرك السيد علي منذ وقت مبكر سطوة الحكم الجديد وإمكانية بقائه الطويل. فارتحل ليقيم في حلة خوجلي قبالة الشاطئ الشرقي للخرطوم، بينما ظل أخوه الأكبر أحمد في قرية الختمية بالقرب من كسلا غير مدرك لآفاق التحول التي بدأت تطل مع الحكم الجديد. ومنحت الحكومة السيد علي إعانة شهرية أكبر من الإعانات التي منحتها للزعماء الآخرين. واهتم السيد علي بالأراضي وتسجيلها. وكان مقرباً لدى الحاكم العام ومن ضيوفه المنتظمين الذين يترددون على قصره (سرايا الحاكم العام). وأنعم عليه بالنياشين حتى وحصل على لقب سير.

وكانت للسيد علي علاقة حميمة مع كبار الإداريين البريطانيين، وتكونت بينهم مجموعة مؤيدة له ومدافعة عنه. كتبت مخابرات حكومة السودان تقريراً عام 1942، جاء فيه أن السيد علي أكثر زعيم أيد الحكومة وساندها. واستغلت الطريقة الختمية تلك العلاقة ووسعت نفوذها، بالذات في المدن وسط الطبقة التجارية والطبقة الوسطى بشكل عام. فعوضت نفوذها الذي تقلص إبان المهدية. وأصبحت الختمية، حسب تقرير المخابرات عام 1921، أوسع الطرق انتشارا في السودان.

لقد شكلت الطريقة الختمية سنداً للحكم البريطاني، في فترة كان في أشد الحاجة لمثل ذلك السند. وكان أهم دور لعبته هو طمأنة الناس لقبول الحكم الجديد. فأعطوه الدفعة الأساسية

التي كان يحتاجها في سنواته الأولى. ففي المعرض الزراعي الذي أُقيم في كسلا عام 1905، كان السيدان أحمد وعلي الميرغني والشريفة مريم من أهم الداعين للنظام الجديد. وعندما أنشئ ميناء بورتسودان وتضرر تجار سواكن، تدخلت الشريفة مريم وقدمت بعض التعويضات لتجار سواكن حتى لا يعارضوا الميناء الجديد. ولعب زعماء الختمية دوراً في الحرب العالمية الأولى، وذلك بإقناع الأهالي للوقوف بجانب بريطانيا ضد دعوة السلطان العثماني. وكان السيد علي صلة الوصل بين الإدارة البريطانية والسلطان علي دينار في دارفور. وحاول إقناعه بعدم مصادمة الحكم البريطاني. ورأس السيد علي وفد السودان إلى بريطانيا عام 1919 لتهنئة الملك جورج الخامس على النصر. ألقى خطاباً جاء فيه: "جعلتم العدل أساساً لملككم الواسع فسادت روح العدالة والسلام سائر أنحاء البلاد ... وما أظهرته حكومتكم من الاهتمام بشؤون السودان والتضحية التي بذلت في سبيل تقدمه وإسعاد أهله مادياً وأدبياً. إن حياة أهل السودان في المستقبل تتوقف على زيادة ارتباط البلاد بإمبراطورية جلالتكم ... لتخفق الراية البريطانية على السودان ناشرة السلام". لقد لعبت الطريقة الختمية دوراً فعالاً في مساندة الحكم البريطاني، تمثل في خلق مناخ ساعد على تقبل ذلك الحكم الأجنبي.

أما علاقة السيد عبد الرحمن بالحكم البريطاني، فهي نموذج لاستغلال الإدارة البريطانية للزعامات الصوفية، واستفادة تلك الزعامات من ذلك الاستغلال. لقد أدرك السيد عبد الرحمن المهدي أهمية النفوذ البريطاني والمال، باعتبارهما الأساس لدعم مركزه، فالقربى من النظام تساعده على الثراء والثراء يقربه للنظام. والأساس الذي ارتكز عليه للقربى وللثراء هو جماهير أنصار الإمام المهدي. ولكن الإدارة البريطانية كانت تنظر إلى الأنصار نظرة عدائية تكونت من نفوذ ونجت وسلاطين. فكان على السيد عبد الرحمن أن يثبت أولاً حسن نيته وولائه للحكومة، ثم يعيد تنظيم الأنصار بعد أن يجردهم من الجوهر الثوري المهدوي الذي تخشاه الإدارة البريطانية. وفي هذا الوضع المعقد شقّ طريقه بذكاء ومقدرة تنظيمية عالية وفهم اقتصادي سليم. فتبينت فيه الإدارة البريطانية أداة لدعمها. وبعد استقالة سلاطين عام 1914، وانتهاء فترة ونجت عام 1916، بدأت الإدارة البريطانية تتخلص من عقدة المهدية. وجاءت مجموعة من الإداريين البريطانيين الذين انفتحوا على السيد عبد الرحمن.

بدأ السيد عبد الرحمن بالاهتمام بأسرته وتنظيم أحوالهم، حتى أصبح المتحدث باسمهم، أي أصبح الوريث الشرعي للإمام المهدي. ثم اتجه إلى الجزيرة أبا مهد الدعوة المهدية، وبدأ بزراعة بعض أراضيها مستغلاً قبائل الغرب التي وفدت إليها بدافع الحماسة المهدوية والولاء القديم. وارتاد مشاريعاً اقتصادية أخرى كوّن منها ثروة طائلة. ولكنه ظل حتى ذلك الحين عنصراً معادياً

في نظر الحكومة. ثم واتته الفرصة عندما طلبت منه الحكومة القيام بجولة في الجزيرة ليستنفر الناس لتأييدها عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. فاستغل تلك الرحلة في تنظيم أنصاره. فعين لهم مندوبين ووكلاء للمندوبين. وأكمل بذلك الهرم التنظيمي الذي كان قد بدأه منذ فترة. وبعد استقالة سلاطين اختلفت نظرة المخابرات إلى السيد عبد الرحمن. فرأت فيع عنصراً مؤيداً للحكومة، وأداة لانتشار نفوذها في مناطق لا تصلها الطرق الصوفية الأخرى.

كان هدف السيد عبد الحمن الثاني بعد الاقتراب النسبي من الحكومة، أن ينظم الأنصار لا على أساس إيديولوجية والده القائمة على الجهاد، بل على أساس طريقة صوفية سلمية مثل الطرق الأخرى. ورأى أن راتب الإمام المهدي هو الأداة التي يمكن أن توحد الأنصار وتميزهم عن الطرق الأخرى دون أن يكون فيه ما يدعو إلى الجهاد. واستطاع أن يقنع المستر ولس، مدير المخابرات الجديد، بتداول الراتب. فعرض ولس الراتب على الشيخ المراغي قاضي القضاة عام 1917، فأفتى بتداوله. لكنه استبعد منشورات المهدي الأخرى. فما كان من السيد عبد الرحمن إلا أن طبع الراتب ووزعه على أنصاره. وفي عام 1918 كتب المستر ولس يقول إن نفوذ السيد عبد الرحمن المتسع في مصلحة الحكومة، وأن خدماته أكثر قيمة وإخلاصاً من كثير من الزعماء الدينيين الذين تعتبرهم الحكومة موالين لها ولاءً تاماً. وارتكز السيد عبد الرحمن على نفوذ ولس ليواجه الإداريين الذين يساندون السيد علي، وعلى رأسهم ماكمايكل السكرتير الإداري.

وأثناء الحرب العالمية الأولى أظهر السيد عبد الرحمن حماسة لبريطانيا ولحكومة السودان. فشارك في "سفر الولاء". وكان ضمن الوفد الذي زار بريطانيا لتهنئة الملك على النصر. واغتنم تلك الفرصة فعبر عن عميق إخلاصه لبريطانيا، رغم ما يجده من عدم تقدير لذلك الإخلاص. ثم قدم للملك جورج سيف والده الإمام المهدي تعبيراً عن ولائه. فأعاده إليه الملك ليحتفظ به مدافعاً عن الإمبراطورية البريطانية. وعارض السيد عبد الرحمن كل الحركات الدينية التي ادعت المهدوية، بداية من حركة ودحبوبة عام 1908 وحركة سمبو في كسلا عام 1918 وحركة محمد سيد حامد في سنجة عام 1919 حتى حركة السحيني في نيالا عام 1931. وعبر بتلك المعارضة عن الافتراق عن حركة والده الإمام المهدي وعن أي حركة ترفع راية الجهاد. واعتمد على التصالح والصداقة مع النظام البريطاني.

واتخذ السيد عبد الرحمن من الجزيرة أبا مركزاً لتجمع الأنصار. وأصبحت الهجرة إليها طابعاً ملازماً لحركتهم، بالذات في مواسم الأعياد. فانزعجت الإدراة البريطانية لتلك الحركة وما أدت إليه من تجمع للأنصار. وألقت بالائمة على المستر ولس لأنه أطلق لها العنان. وتم استدعاء

السيد عبد الرحمن إلى الخرطوم عدة مرات لاستجوابه. وذكر المستر ولس أن السيد عبد الرحمن أجهش أمامه بالبكاء في إحدى تلك المرات لأن الإدارة البريطانية مازالت تشك في ولائه ونواياه. وتفهم المستر ولس نوايا السيد عبد الرحمن ودافع عنه أمام زملائه. وابتدع ولس تعبير "المهدية الجديدة"، ليميز في أذهان البريطانيين بين حركة السيد عبد الرحمن وحركة والده في القرن التاسع عشر.

ووجد السيد عبد الرحمن دفعة معنوية أخرى في شكل اعتراف رسمي بزعامته من الإدارة البريطانية، وذلك عندما زاره الحاكم العام سير جوفري آرشر في الجزيرة أبا عام 1926. وكان السيد عبد الرحمن قد قدم دعوة للحاكم العام لزيارة الجزيرة أبا، وذلك عندما زاره في قصره ليتسلم نيشاناً من الإمبراطورية البريطانية. وعندما ناقش آرشر مع مجلسه أمر الزيارة، أوصى المجلس بأن تكون الزيارة غير رسمية، لمجرد المجاملة فقط. وعندما ذهب الحاكم إلى أبا، وجد استقبالاً رسمياً وحشداً من 1500 من الأنصار ومجوعة من آل المهدي. وألقى السيد عبد الرحمن خطبة قصيرة. ثم تحدث الحاكم العام مشيراً إلى أن الزيارة سوف تقوي العلاقة بين الحكومة والأنصار وتزيل سوء التفاهم بينهم. وعندما قيّم مجلس الحاكم الزيارة، رأى أن آرشر أحرج الحكومة وأعطى السيد عبد الرحمن مكاناً أكبر من حجمه، وعامله في مصاف دولة مستقلة في مواجهة الحكومة. وتطور الخلاف إلى أزمة، وأرغم الحاكم العام على الاستقالة.

ولكن السيد عبد الرحمن خرج من المعركة وقد تأسست مكانته في النظام. فجاء في التقرير السري لمديرية النيل الأبيض عام 1926، أنهم يتعاملون مع السيد عبد الرحمن باعتباره أحد زعماء البلاد، ويستقبل وكيله باعتباره أحد الأعيان. ويستمر التقرير قائلاً إن أغلبية الأنصار في المديرية مؤيدون إيجابيون للحكومة. وحذر التقرير من الظهور بأي مظهر عدائي للطائفية أو فرض قيود على نشاطهم أو معاملتهم بطريقة تختلف عن أتباع الزعماء الآخرين.

اتخذت مشاركة السيد عبد الرحمن لدعم الحكم البريطاني طابعاً عملياً سياسياً، أكثر من كونها تأييداً أدبياً ومعنوياً. فبدأ بمهادنته ثم انتقل إلى الصداقة وانتهى بالمشاركة في كل مؤسساته الدستورية، فأكسبها الشرعية التي كانت تفتقدها.

لعب العلماء ورجال القضاء الشرعي وزعماء الصوفية دوراً مهماً في دعم الإدارة البريطانية. وجاء ذلك الدعم في الوقت الذي كان فيه الحكم البريطاني يسعى لتثبيت أقدامه والحصول على قبول الناس. وكانت تلك سنوات حرجة بالنسبة له. فتصدت تلك القيادات لدعمه، ولولا ذلك الدعم لوجد مشقة في تأسيس وتثبيت حكمه. وأهم ما في ذلك الدعم أنه جاء من زعامات إسلامية،

مما خفف من التناقض بين الحكم البريطاني وأهل السودان. وكان ذلك أمر مهم لنظام يريد أن يحكم بلداً مسلماً. ولكن ظل التعاون بين الحكم البريطاني والزعماء الدينيين يقوم على أساس شخصي، دون أن يكون للطرق الصوفية مكان في النظام الإداري.

(د) زعماء القبائل في الإدارة: الإدارة الأهلية (5)

فاجأت ثورة 1924 البريطانيين بأمور لم يتوقعوها. فقد كشفت لهم أن القيادات الدينية التي اعتمدوا عليها لا تسيطر على الرأي العام المستنير، بل هناك قيادات جديدة من الشباب المتعلم هي التي تقوده. فأخذوا يبحثون عن صيغة جديدة يتعاملون بها مع السودانيين في حكم البلاد، تكون أكثر تأثيراً وثباتاً من الزعامات الدينية. وكانوا يفكرون في مؤسسات وليس في أفراد، بعد أن برهن التعاون على المستوى الشخصي أنه غير مجد؟ وهنا برزت المؤسسة القبلية وإمكانية تحويلها وتطويرها لتصبح وحدة إدارية، ويصبح لزعمائها دور في جهاز الدولة. مثل هذا التعاون في رأي البريطانيين أجدى لمحاربة القوى الاجتماعية الجديدة التي برزت في المدن من موظفين (أفندية) وطلاب وتجار، وأصبح لهم طموح سياسي كشفت عنه أحداث 1924، وكشفت عن أبعاده التي تنذر بالخطر.

واحتاج جهاز الدولة بعد عقدين من الحكم البريطاني إلى كوادر جديدة، نسبة للتوسع الذي طرأ عليه. ولكن توظيف المزيد من البريطانيين يستدعي أعباء مالية جديدة لا يستطيع السودان تحملها. أما المصريون، فكانت الإدارة البريطانية تريد التخلص منهم منذ أمد. فاغتنم البريطانيون أحداث 1924، وأنهوا الوجود الإداري المصري في السودان. من الجانب الآخر، رأى البريطانيون أن إدخال المتعلمين السودانيين في الجهاز الإداري، يشكل خطورة، لأنه سيفتح أمامهم طموحات كبيرة. وعبر الحاكم العام سير جون مفي عن ذلك التخوف، عندما اعترض على إنشاء مجالس استشارية يشارك فيها السودانيون، لأن تلك المجالس في تقديره تحمل في طياتها بذور خطر كبير في المستقبل البعيد، لأنها ستصبح منابراً حرة لطبقة مستنيرة. وكان مدير النيل الأزرق أكثر وضوحاً في التعبير عن تلك المخاوف، عندما قال إن الإداريين السودانيين سيصبحون طبقة تتوقع دائماً زيادة مرتبها وسلطاتها حتى تقضي على السلطة البريطانية نهائياً. لذلك أغلقت السلطات البريطانية بعد أحداث 1924 مدرسة نواب المآمير والكلية الحربية، وأوقفت التوسع في التعليم النظامي الحديث وشجعت الخلاوي. فلم يبق أمامها إلا المؤسسة القبلية.

ولكن المؤسسة القبلية تعرضت إلى ضربات في العهدين التركي - المصري والمهدوي أدت إلى اهتزازها. وبقيت بعيدة عن دائرة النفوذ الإداري طوال حقبتين من الحكم البريطاني، مما جعل

إدخالها إلى دائرة الحكم يحتاج إلى جهد. فاحتاجت بعض المناطق إلى إعادة تعيين زعماء لها. فأخذ الإداريون البريطانيون يبتعدون عن المتعلمين ويوثقون صلاتهم بزعماء القبائل. وقد صور سير جيمس كري ذلك الجهد عندما زار السودان عام 1926. فقال إن المفتش الإنجليزي خريج جامعة أكسفورد وكيمبردج، أصبح يعزف عن التحدث مع المتعلمين ومؤانستهم، ويرى في العمد أصدقاء وزملاء يوثق بهم. ثم يقول ساخراً إنه شاهد الإداريين من الشباب الإنجليزي يبحثون بنشاط وهمة عن قبائل اختفت وعن زعماء صاروا في طي النسيان، وكل ذلك في محاولة منهم لبعث نظام اجتماعي عفى عليه الزمن واختفى إلى الأبد.

إن المؤسسة القبلية التي عادت على يد البريطانيين لن تعود كسابق عهدها، والزعماء الذين استمدوا نفوذهم منهم وأصبحوا موظفين يتقاضون رواتب من الدولة، لن تكون لهم نفس المكانة وسط رهطهم، بالذات في المناطق التي أصابت قدراً من الوعي. ولكن ما كان أمام الإدارة البريطانية من خيار سوى الاعتماد على تلك المؤسسة وعلى قياداتها من النظار والعمد. ورغم أن البعث الجديد للقبيلة بهدف خدمة المصالح البريطانية ظل يوجه الحركة السياسة منذ نهوض الحركة الوطنية، إلا أن الأساس الاقتصادي للقبيلة كان يضعف تحت تأثير القوى الجديدة النامية في الاقتصاد السلعي النقدي، وتحت تأثير المدن الجديدة التي كانت تجذب نفراً من أفراد تلك القبائل، وتحت تأثير القوانين الموضوعية لتطور المجتمع السوداني. لذلك لم يتمتع زعماء تلك القبائل بالقبول الطوعي السابق رغم انحدارهم من بيوتات الزعامات القبلية التقليدية. وأخذ بعضهم ينزلقون تدريجياً إلى دائرة النشاط الرأسمالي، ويراكمون ثرواتهم من فتات الفائض الذي يرميه لهم الاستعمار. فنشطوا في مجال الزراعة والثروة الحيوانية. وكان ذلك أساساً أكثر متانة لالتقائهم مع الاستعمار البريطاني.

وكان لإدخال المؤسسة القبلية في نظام الحكم البريطاني، أو ما يسمى بالإدارة الأهلية، مزاياه. فنظار القبائل والعمد أقل تكلفة من الإداريين البريطانيين والسودانيين. فلا يتقاضون مرتبات عالية، ولا يطالبون بامتيازات مثل العطلات والسفر والعلاج. وهم ترياق مضاد للحركات المهدوية والوطنية. ويؤدي توظيفهم إلى تحرير الموظفين البريطانيين من الأعمال الروتينية مما يسمح لهم بالتركيز على المهام الإدارية الأساسية. وترى المخابرات أن الإدارة الأهلية تقلل الاعتماد على الكتبة والمتعلمين (الأفندية)، الذين هم مصدر الخطر السياسي. وقالت إن السلطات القبلية التي حظيت بتأييد السلطات البريطانية في المستعمرات الأخرى، أثبتت فائدتها وتقف سداً منيعاً ضد اندلاع حمى التعصب القبلي والديني.

وتناول تقرير اللورد ملنر حول الأوضاع في مصر السودان عقب ثورة 1919 المصرية، موضوع الإدارة الأهلية ومستقبل الحكم في السودان. فقال عندما تنسحب بريطانيا من إدارة مصر المحتلة تصبح قبضتها على السودان ضرورية. ولكن هذه القبضة مهددة بوجود عناصر لها تعاطف مع الحركة الوطنية المصرية. فكان التقرير يهدف إلى محاربة الشعور القومي في السودان ومنع تطور فئة الأفندية إلى قوة مستنيرة معادية لبريطانيا. ثم قال وإن كانت الضرورة تقتضي بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة مطلقة، إلا أنه لا يستحسن أن ينحصر حكم البلاد في حكومة مركزية مغالية في مركزيتها، بل الواجب يقتضي إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان على سلطات وطنية حيثما وجدت، ولكن تحت الرقابة البريطانية، وذلك لاتساع أرجائه واختلاف طبائع أهله. وانتهى التقرير إلى أن الحكومة البيروقراطية المركزية لا تصلح للسودان، وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام عناصر وطنية حسب الاستطاعة للقيام بالأعمال الإدارية البسيطة. وتأثرت سياسة الإدارة الأهلية التي تبنتها الإدارة البريطانية، بالتجارب الاستعمارية في بعض بلدان إفريقيا، بالذات نيجريا. وغدا كتاب اللورد لوقرد الشهير "الانتداب الثنائي" إنجيل الإداريين البريطانيين في تطبيق الإدارة الأهلية.

بدأت العلاقة بين الإدارة البريطانية والمؤسسة القبلية في السودان منذ مطلع القرن، متخذة أشكالاً غير رسمية. ثم أصبحت عملية أكثر بعد مضي حقبتين، ثم أصبحت سياسة رسمية للدولة بعد ثورة 1924، بالذات في عهد الحاكم العام جون مفي والسكرتير الإداري ماكمايكل، وهما المهندسان الأساسيان بنظام الإدارة الأهلية. وبدأت أول خطوة لإدخال المؤسسة القبلية في الجهاز الإداري عام 1922 عندما صدر "قانون سلطات مشايخ القبائل الرحل"، الذي أعطى مشايخ القبائل الرعوية المتنقلة سلطات قضائية لمحاكمة أغلب القضايا الكبرى، واحتفظت الإدارة البريطانية بحق النظر في الاستئناف. وبلغ عدد المشايخ الذين حصلوا على هذه السلطات عام 1923 ثلاثمائة. وفي عام 1927 صدر "قانون سلطات المشايخ" ليشمل كل زعماء القبائل. وفي عام 1932 صدر "قانون المحاكم الأهلية". أعطت تلك السلطات القضائية للزعماء القبليين نفوذاً كبيراً، على أنها رسخت أقدامهم في السلطة. لكنه لم يعوضهم عن فقدان نفوذهم المعنوي. واستعان بهم البريطانيون في جمع الضرائب القبلية بعد أن يتم الاتفاق عليها وعلى تقديراتها. هكذا أصبح لشيخ القبيلة سلطات إدارية، وغدا جزءاً من النظام الإداري البريطاني، وموظفاً يعين ويفصل. كان أولئك الزعماء صورة لمفتش المركز ويعملون تحت أعينه الفاحصة.

لم يتم تطبيق نظام الإدارة الأهلية بنفس الدقة التي أوصى بها واضعوه. فكانت هناك هوة تفصل بين النظرية والتطبيق. فأرهق بعض الزعماء بالأعباء، ويقومون بأعمال تحتاج إلى إداري مدرب.

وفشل النظام في المناطق المتخلفة، بينما ذلك التخلف هو الذي يستدعى استمراره. كتب مدير دارفور عام 1935 يقول إن مظاهر التسلط الذي يمارسه الزعماء مازالت تتكرر، والمواطن بعيداً عن التمتع بالعدالة على يد حكامه، ولم يكن في استطاعة أولئك الزعماء الاستمرار لشهر دون توجيه ومراقبة من البريطانيين. كما أن ضعف بعض العمد يجعل تخفيف دور الإداري البريطاني يشكل خطورة.

ومن الأمثلة التي توضح أزمة الإدارة الأهلية حالة الشيخ منعم منصور ناظر قبيلة حمر. فقد كان محترماً ومقتدراً. ومنصبه هو الذي تقوم عليه وحدة القبيلة. ولكنه كان معيّناً من قبل الحكومة (1928). وكان يرهب مفتش المركز. ومعه 25 شرتاياً، منهم اثنان مؤثرين والبقية كانوا ضعافاً.

(هـ) السياسة البريطانية في الجنوب

كان جنوب السودان مشكلة. فهو جزء من السودان ولكنه في نفس الوقت ليس جزءاً منه. فمنذ ضم المديريات الجنوبية في منتصف القرن التاسع عشر لتصبح جزءاً من الكينونة السياسية للسودان، وحتى مجيء الاستعمار البريطاني، كانت خطاه تقترب من الشمال حيناً لتبتعد عنه أحياناً أخرى. ولم تأت الإدارة البريطانية بسياسات وحلول تقرب الشقة وتساعد على الخروج من مأزق التناقض بين الانتماء والاغتراب، وإنما عمّقت الأزمة حتى غدا الجنوب البؤرة الساخنة في الحياة السياسية السودانية. فتصدت الإدارة البريطانية في البداية للجنوب من مرتكز الصلف الاستعماري القائم على القهر، حتى أخضعته للدولة المركزية. وكانت تبحث أثناء قهره عن الأسس التي تتعامل بها معه لإقامة القواعد التي تشيد بها صرح النظام الإداري. ثم تعاملت معه مرة أخرى من منطلق الصلف الاستعماري، ولكن بعد أن استبانت خطأها. فوضعت سياسات تؤدي إلى فصله عن الشمال وهي التي تعرف باسم "السياسة الجنوبية".

قامت الإدارة البريطانية بين 1900 و1920 بقمع الحركات القبلية في الجنوب التي رفضت الخضوع للتدخل الأجنبي لفرض سطوة الدولة المركزية. وتشكل تلك المقاومة فصلاً في تاريخ الحركة الوطنية السودانية (راجع الكتاب الخامس، الفصل أول). وتضعضعت المؤسسة القبلية من جراء ذلك القمع. ثم أخذت تسترد أنفاسها. وعندما بدأت الإدارية البريطانية تسعى لاستقطاب عناصر محلية لتشاركها بعض مهام الحكم، أنشأت المحاكم الأهلية في الجنوب. وظلت السياسة البريطانية طوال تلك الفترة: 1900 ـ 1920، تمارس سياسة في الجنوب لا تهدف إلى فصله

وإنما لتطوير الحكم المحلي فيه. ولكنها بتلك السياسة غرست بذور فصله فيما بعد. فلم تعارض انتشار الإسلام، ولكنها أوصت بعدم تشجيعه. وفتحت السبيل للإرساليات المسيحية لتتولى مهمة التعليم ونشر المسيحية بين الجنوبيين. وفي عام 1917 تم تكوين الفرقة الاستوائية بعد إجلاء كل الشماليين من الجنوب. واعتبر يوم الأحد عطلة رسمية عامة. وفي عام 1918 أصبحت اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية.

ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد الانفجار المدوي للوعي القومي عام 1924، ولأسباب أخرى داخلية وخارجية، تغيرت السياسة البريطانية في الجنوب. فانتقلت من تطوير الحكم المحلي إلى انتهاج سياسة حازمة وصارمة لفصل الجنوب عن الشمال. وبدأت تجليات تلك السياسة في تقرير اللورد ملنر الذي نادى بإبعاد نفوذ الإسلام من الجنوب، ورأى إمكانية فصل الجنوب (السود) من الشمال (العرب) وربطه في النهاية مع بعض الأنظمة في إفريقيا الوسطى. وبرز اتجاه آخر ينادي بإدخال اللامركزية كوسيلة لفصل الشمال عن الجنوب. وعندما بدأت الإدارة البريطانية في إدخال نظام الإدارة الأهلية. كان هدفها في الجنوب الاعتماد على زعماء القبائل لتخلق منهم قوة اجتماعية معادية للشمال، حتى لا يتأثر الجنوب بتيارات المد الوطني، وذلك توطئة لعزله ثم فصله.

ثم تتابعت خطوات الفصل. فمنذ عام 1921 أصبح مديرو المديريات الجنوبية لا يحضرون اجتماعات مديري المديريات الشمالية في الخرطوم، وصاروا يعقدون اجتماعاتهم في الجنوب ويتصلون بنظائرهم في كينيا ويوغندا. وفي عام 1922 صدر "قانون الجوازات والسفر"، وتبعه "أمر المناطق المقفولة". فامتلك الحاكم العام سلطات واسعة فيما يختص بحرية التنقل والسفر بين الشمال والجنوب وحركة النشاط التجاري. فأصبح السفر إلى الجنوب يتطلب الحصول على تصريح خاص. ومنحت الإرساليات حرية واسعة في مجال التعليم والتبشير. واستوجبت تلك الخطوات وضع سياسة محددة تجاه الجنوب لإزالة أي لبس أو شكوك لدى الإداريين البريطانيين. فوضع السكرتير الإداري مذكرة عام 1930، ضمنها الخطوط العريضة للسياسة البريطانية سميت السياسة الجنوبية، وظلت هي السياسة السائدة حتى عام 1945. وتقوم المرتكزات الأساسية لتلك السياسة على الآتي: (1) بناء سلسلة من الوحدات العرقية والقبلية المكتفية ذاتياً، التي تقوم هياكلها على الأعراف والتقاليد المحلية. (2) إبعاد الإداريين والكتبة والفنيين الشماليين بالتدريج واستبدالهم بعناصر جنوبية. (3) يتعلم البريطانيون عادات وتقاليد ولغة أهل الجنوب. (4) تستعمل اللغة الإنجليزية إذا تعذر استعمال اللهجات المحلية.

كانت السياسة الجنوبية تهدف إلى تنمية المجتمع على أسس تختلف عن الشمال، وان يكون مصير الجنوب في النهاية إفريقيا، ووضعت ثلاثة خيارات للجنوب: أن يستقل عن الشمال؛ أن ينظم لشرق إفريقيا؛ أو يرتبط بالشمال. ووضعت العراقيل أمام الخيار الأخير.

(و) المتعلمون في الجهاز الإداري: الحكم المحلي، المجلس الاستشاري لشمال السودان، الجمعية التشريعية (6)

لم تستطع الإدارة الأهلية أن تقف أمام طموحات الطبقة الوسطى الصاعدة، ولا أن تستوعب تلك الطموحات. فقد كانت الأوضاع الداخلية والخارجية تدفع بارتقاء وعي الطبقة الوسطى القومي بقيادة المتعلمين. ولم تقف الإدارة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام ذلك الوعي المتنامي. فاستعملت الترغيب والترهيب وقوّت أجهزة مخابراتها. ولكنها أدركت أنه بدون استيعاب طلائع الطبقة الوسطى في الجهاز الإداري، فإن الحكم البريطاني سيصاب بالعزلة وسيتعرض لهجوم أولئك الطلائع. فإذا أمكن جذبهم للمشاركة فسوف تتسع قاعدة الحكم. ويمكن امتصاص طموحهم أو بعضاً منه. وسوف تبرز بينهم عناصر تدافع عن النظام الذي سيصبحون جزءاً منه. ولن يواجه النظام البريطاني تيارات الوعي الصاعدة منفرداً. وحرصت بريطانيا ألا تفقد قبضتها على الحكم إذا تمت تلك المشاركة، وأن تبقى المشاركة في حدود السياسة التي رسمتها للسودان. فسلكت طريق التدرج. فأدخلت الحكومة المحلية أولاً عام 1937، ثم المجلس الاستشاري لشمال السودان عام 1943، وأخيراً الجمعية التشريعية عام 1945.

رأى الحاكم العام سايمز إمكانية احتواء الأفندية في الحكم المحلي لصرف أنظارهم عن قضايا الحكومة المركزية. ويعتقد أن اتخاذ خطوات عملية نحو نظام تمثيلي يشارك فيه السودانيون أمر غير عملي، لأن السودان مازال في مرحلة الطفولة السياسية. واقترح تعيين سودانيين مختارين في بعض اللجان الاستشارية الحكومية المختصة بالزراعة والصحة والتعليم. وبهذا تستطيع الحكومة أن تحيّد الطموح القومي للسودانيين. وكان قد أرسل وفداً من الشباب السوداني المتعلم لحضور تتويج الملك جورج السادس، وذلك في مبادرة لفتح قنوات معهم. ثم أدخل نظام الحكومة المحلية.

صدرت في عام 1937 القوانين الثلاثة الخاصة بالحكومة المحلية. الأول خاص بالمجالس البلدية في المدن الكبرى التي تسكنها نسبة كبيرة من الأوربيين والأجانب، مثل الخرطوم وبورتسودان. والثاني خاص بالمدن الصغيرة التي بها نسبة ضئيلة من الأجانب، مثل الأبيض وكسلا. والثالث خاص بالمناطق الريفية. ولكن ليس في أي من تلك القوانين سلطات لحكومة محلية حقة. فمازال

الإداريون البريطانيون يتمتعون بسلطات واسعة. وعندما صدر قانون المجلس الاستشاري عام 1943، اقترح السكرتير الإداري أن توسع سلطات المجالس المحلية في المدن بمنحها سلطات إدارية ومالية. وفي عام 1943 صدر القانون الخاص بإنشاء مجالس المديريات، وهي استشارية بحتة وليس لها ميزانية، لأن الغرض من تكوينها أن تختار أعضاء المجلس الاستشاري. وفي عام 1944 تكون أول مجلس بلدي بلوائح في بورتسودان. ويتكون من ثمانية عشر عضواً، منهم إثني عشر عضواً بالانتخاب.

وفي عام 1946 أجريت أول انتخابات رسمية لمجلس بلدي في الأبيض. وتكوّن المجلس بميزانية مستقلة وسلطات محلية واسعة. وبحلول عام 1947 كانت كل المدن في شمال السودان بها مجالس محلية، بلغت سبعة عشر مجلساً. وكل مجلس له أغلبية منتخبة ويقوم بالإشراف على الأشغال العامة والصحة والمدارس الصغرى. ويأتي دخل المجالس من ضريبة الأملاك والرخص وعوائد الأسواق.

وتطورت المجالس الريفية. كان أولها مجلس ريفي الخرطوم ثم مجلس ريفي القضارف. وبلغت تلك المجالس عام 1948 ستة وعشرون مجلساً، أغلبها بأعضاء معينين، ويرأسها مفتش المركز البريطاني. وكانت اجتماعاتها عبارة عن تجمع قبلي، فليس هناك فصل بين المهام الإدارية والقضائية. وكانت السيطرة المالية والمركزية عليها كاملة. وفي عام 1951 صدر قانون الحكومة المحلية، وتكوّن قسم خاص بالحكومة المحلية يتبع للسكرتير الإداري. ورغم التطور البطيء لنظام الحكم المحلي والسلطات التي تحد من صلاحياته، إلا أنه كان فرصة لأهل السودان ليتدبروا أمورهم. كما أعطى الحركة السياسية فرصة لتتعلم بعض أساليب العمل الانتخابي ومناوراته.

لكن التطورات الداخلية والخارجية، فرضت على بريطانيا إشراك السودانيين في مستويات أعلى في جهاز الحكم. فالمذكرة التي رفعها مؤتمر الخريجين عام 1942، نبهت الحكومة إلى أن نفوذها أصبح مهدداً، ما لم تجد وسيلة تمتص بها طموحات الخريجين التي بلغت تلك المرحلة من الإفصاح طالب فيها بحق تقرير المصير (راجع الكتاب الخامس، الفصل الرابع). كما توقعت أن يكون اشتراك السودانيين في الأجهزة العليا وسيلة تجعلهم يحتلون مكان مؤتمر الخريجين في التفاوض مع الحكومة. وربما حصلت بريطانيا من تلك المشاركة على مساندة المتعلمين لها وهي تخوض الحرب ضد ألمانيا. وفي إبريل 1942، اقترح سير استافورد كربس على السكرتير الإداري نيوبولد إنشاء مجلس استشاري في السودان.

في يناير 1943، كون الحاكم العام هدلستون لجنة من سبعة بريطانيين لبحث إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان. وبناء على توصياتها صدر "قانون المدلس الاستشاري لشمال السودان، الذي كان قاصراً على المديريات الشمالية الست. وأعلنت الإدارة البريطانية على لسان السكرتير الإداري أنها لا تنوي فصل الجنوب عن الشمال، لأن أهل الجنوب لم يصلوا بعد المرتبة التي تؤهلهم ليمثلوا في المجلس، ولا يوجد بين الشماليين من يمكنه الإدعاء بأنه يمثل الجنوب.

ينص قانون المجلس على رئاسة الحاكم العام له، وينوب عنه السكرتيرون الثلاثة. وتتكون عضويته من ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى أعضاء عاديون وهؤلاء يتكونون من ثلاثة أقسام. أولاً، أعضاء مجلس كل مديرية يعينهم الحاكم العام وأغلبهم من نظار القبائل والمشايخ والعمد وعددهم ثمانية عشر عضواً. ثانياً، ثمانية أعضاء يعينهم الحاكم العام لضمان تمثيل أهم المصالح الاقتصادية الاجتماعية في البلاد. ثالثاً، عضوان يعينهما الحاكم العام يمثلان الغرفة التجارية. أما المجموعة الثانية، فهم أعضاء الشرف السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي. وتتكون المجموعة الثالثة من أعضاء غير عاديين يعينهم الحاكم العام في أي دورة لتوضيح سياسة الحكومة وتنتهي عضويتهم بانتهاء الدورة. ونص القانون أن غرض المجلس استشاري، وهو تقديم النصح للحاكم العام في المسائل التي يبحثها مجلسه، على أن يتسلم المجلس من الحكومة البيانات والتوضيحات الخاصة بسياسة الحكومة والتقارير المتعلقة بنشاطها. وجمع المجلس بين الحكم المباشر وغير المباشر، إذ أن غالبية عضويته من أعضاء الإدارة الأهلية. وأعدت الأستاذة نعمات أحمد بحثاً عن المجلس الاستشاري نالت به درجة الماجستير من جامعة الخرطوم عام 1992، وضحت فيه جوانب القصور التي اكتنفت المجلس، كما أشارت إلى الجوانب الإيجابية التي تجلت في مداولاته.

وبرزت ردود فعل متباينة نحو المجلس. فعارضته حكومة مصر معارضة عنيفة، لأنه في رأي النحاس باشا يرمي إلى فصل السودان عن مصر وفصل الشمال عن الجنوب. وعارضه مؤتمر الخريجين باعتباره مجرد هيئة استشارية وليس خطوة نحو الحكم الذاتي، وسلطاته محدودة لأن الحكومة هي التي تحدد جلساته ومداولاته. ووصف المؤتمر أعضاء المجلس بأنهم دمي يمثلون فقط الإدارة الأهلية. كما أن اقتصاره على الشمال دون الجنوب خطوة نحو فصل الجنوب. وانتهى المؤتمر إلى أن المجلس أداة استعمارية ويجب مقاطعته. أما السيد عبد الرحمن ومؤيدوه، فقد رأوا فيه خطوة يمكن أن تستغل لتوسيع مطالب السودانيين. كما يهيئ فرصة للتدريب على أسلوب الحكم، ووسيلة للضغط على الإنجليز لإنجاز وعدهم بنقل السلطة تدريجياً إلى السودانيين. لذلك شاركوا فيه.

فكان السيد عبد الرحمن يحضر جلساته، بينما قاطعها السيد علي. أما الحاكم فاعتبر المجلس أول تعبير محدد للأمة السودانية.

ولكن المجلس فشل في أن يكون أداة إدارية فعالة تساعد الإدارة البريطانية على امتصاص الطموح الوطني. ولم يؤد إلى توسع حقيقي لقاعدة المشاركة في الحكم، وذلك لطبيعته الاستشارية ولمقاطعة عناصر مؤثرة سياسياً للمشاركة فيه. فأخذت الإدارة البريطانية تبحث عن صيغة جديدة لمشاركة السودانيين تكون أكثر فعالية من المجلس. وأوكلت تلك المهمة إلى المجلس الاستشاري. فكوّن المجلس "المؤتمر الإداري" لدراسة الخطوط التي تربط السودانيين بالحكومة المركزية بشكل أكثر متانة. وتشكل المؤتمر الإداري برئاسة السكرتير الإداري وعضوية ثمانية بريطانيين وثمانية من المجلس الاستشاري وواحد من كبار الأعيان وثلاثة من حزب الأمة وواحد من كل من حزب الأحرار والقوميين. وقاطعته الأحزاب الاتحادية. واجتمع المؤتمر في إبريل 1946. وانتهى بإصدار توصية بإنشاء جمعية تشريعية لكل السودان ومجلس تنفيذي.

واستدعت التوصية بعقد الجمعية التشريعية لكل السودان، إعادة النظر في السياسة الجنوبية، للوصول إلى الصيغة التي يشارك بها الجنوب. فقد أدركت السياسة البريطانية منذ عام 1945 فشل السياسة الجنوبية. وأخذت تفكر في إيجاد بديل لها. وفرضت عليها التطورات الداخلية والخارجية ذلك التفكير. فقد كانت السياسة الجنوبية مصدر هجوم مصري على بريطانيا، بالذات عندما أثارت مصر قضية السودان في الأمم المتحدة. كما أن ضم الجنوب إلى شرق إفريقيا واجهه رفض وصعاب. واتخذت الحركة الوطنية السودانية من السياسة الجنوبية مدخلاً للهجوم على الإدارة البريطانية. وبرز بين الجنوبيين تيار متأثر بتلك الحركة. وأخذ بعضهم يحمّل الإدارة البريطانية مسؤولية تخلف الجنوب.

وفي ديسمبر أصدر السكرتير الإداري مذكرة دعا فيها إلى تغيير "السياسة الجنوبية". فقد اقتنعت الإدارة البريطانية بأن يبقى الجنوب جزءاً من السودان الموحد، على أن يشق لنفسه طريقاً دستورياً مستقلاً حتى لا يتغول عليه الشماليون. ورغم أن البريطانيين وافقوا على ارتباط الجنوب بالشمال، إلا أنهم عارضوا بشدة إشراك الجنوبيين في الجمعية التشريعية، وطالبوا بتطور دستوري منفصل للجنوب حتى يبلغ مرحلة الشمال. وانتقدوا المؤتمر الإداري الذي انعقد في الشمال. وقالوا إن الذين حضروا المؤتمر كانوا بالنسبة للجنوبيين "الأشخاص الخطأ في المكان الخطأ في الوقت الخطأ". واقترحوا عقد مؤتمر في الجنوب ليرسم التطور الدستوري الصحيح. وبناءً على تلك التوصية، أصدر الحاكم العام بواسطة السكرتير الإداري قرارا بعقد مؤتمر في جوبا.

انعقد مؤتمر جوبا في يومي 12 و 13 يونيو 1947، برئاسة السكرتير الإداري روبرتسون، وعضوية خمسة بريطانيين وخمسة شماليين وسبعة عشر جنوبياً. وهيأ البريطانيون الأعضاء الجنوبيين ليخرج المؤتمر بقرار يرفض الاشتراك في الجمعية التشريعية وبإقامة مجلس استشاري في الجنوب. وبالفعل اتخذ الأعضاء الجنوبيون في اليوم الأول للمؤتمر موقفاً موحداً متمشياً مع السياسة البريطانية. ولكن المد القومي الذي كان متدفقاً في الشمال، وصلت بعض تياراته إلى الجنوب. ومن فوق اندفاعه تمت لقاءات خارج المؤتمر بين الجنوبيين والشماليين، لعب فيها القاضي محمد صالح الشنقيطي دوراً بارزاً. واستطاع الجنوبيون والشماليون أن يتفهموا أبعاد المشكلة. وفي أليوم الثاني للمؤتمر انقلب الجنوبيون انقلاباً تاماً على موقفهم السابق أمام دهشة البريطانيين، وخرج مؤتمر جوبا بقرار يعتبر السودان قطراً واحداً، وأن يشارك الجنوبيون في الجمعية التشريعية القادمة. فكانت الجمعية أول مؤسسة دستورية يشترك فيها كل السودان. فانتهت العزلة بين الشمال والجنوب. ففتحت الحدود بينهما وسمح بحرية التجارة والعبادة. كما نص على المساواة في المرتبات بين الشقين. فرغم مضي ربع قرن على محاولات الإدارة البريطانية فصل الجنوب عن الشمال، ورغم هيبة السلطة البريطانية وحضورها المؤتمر، استطاعت أمواج المد القومي أن تطغى على كل ذلك. ولكن السياسة الجهوبية لم تندثر دون أن تترك بذور شر ظلت كامنة في تربة الحياة السياسية السودانية.

وأدى مؤتمر جوبا إلى انفتاح الطريق إلى لتكوين الجمعية التشريعية. فصدر قانونها عام 1948. ونص على استبدال مجلس الحاكم العام بمجلس تنفيذي يتكون من 12 إلى 18 عضواً، يكون نصفهم على الأقل من السودانيين، ويكون السكرتيرون الثلاثة والقائد العام لقوة دفاع السودان أعضاء فيه بحكم مناصبهم. وتتكون الجمعية التشريعية من خمسة وسبعين عضواً. منهم عشرة أعضاء بالتعيين، وثلاثة عشر عضواً جنوبياً تم اختيارهم من أعضاء مجالس المديريات على عجل، واثنين وأربعين عضواً بالانتخاب المباشر، وعشرة أعضاء بالانتخاب غير المباشر. ويصبح أعضاء المجلس التنفيذي الذين عينوا فيه بحكم مناصبهم أعضاء في الجمعية التشريعية. واختارت الجمعية عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة أول زعيم لها. ويقترح المجلس التنفيذي التشريعات التي تقدم للجمعية. وتقبل الجمعية أيضا أي مقترحات لمشروعات قوانين تقدم من الأعضاء. وهناك مسائل خاصة لا يجوز التقدم بمشرعات قوانين بشأنها إلى الجمعية إلا من أعضاء المجلس التنفيذي، وهي المسائل الخاصة بالدفاع عن السودان والعملة ومركز الأقليات الدينية والعنصرية. ولا يحق للجمعية أن تشرّع في المسائل الآتية: العلاقات بين دولتي الحكم الثنائي أو أي دولة أخرى، الجنسية السودانية. وكان كل ذلك البناء التنفيذي والتشريعي يخضع في النهاية للحاكم العام

الذي يمتلك حق الفيتو. فظل الحاكم العام هو حاكم السودان المطلق. وهذا هو الأساس الذي قامت عليه الإدارة البريطانية في السودان.

وكانت مشاركة الناس في انتخابات الجمعية التشريعية ضعيفة، بلغت في المتوسط 18 %. وفي بعض المناطق مثل كسلا فاز كل المرشحين بالتزكية ما عدا دائرة واحدة. فكان انتصار حزب الأمة والقوى المتعاونة معه انتصاراً خاوياً. فقد حصل الحزب ومؤيدوه على 26 مقعداً، والجنوبيون على أربعة مقاعد، والمحايدون بما فيهم عشرة من زعماء القبائل الموالين للختمية على 44 مقعداً. واعتبر السكرتير الإداري أن ضعف مشاركة الجلابة في الجمعية أضعف قيمتها الدبلوماسية، لأن هدف الإدارة البريطانية من إنشائها أن تكون لهم أداة في الصراع مع مصر، وذلك بإدخال المتعلمين إلى مشارف الحكم في نظام برلماني بمجلس وزراء على النمط البريطاني. ولكن ذلك النظام اكتنفه قصور. فالمجلس التنفيذي به أعضاء بالتعيين وليسوا مسؤولين أمام الجمعية. وبقي الحاكم يمتلك سلطات مطلقة. وكانت الجمعية آخر أداة ابتدعها البريطانيون في السودان. ولكنها لم تستطع أن تحل لهم المشكلة المتعلقة بتصاعد الوعي القومي. ولكنهم ظلوا يأملون أن يطول مقامهم في السودان. فعندما خاطب الحاكم العام هدلستون المجلس الاستشاري عام 1946، قال إنه متأكد أن السودانيين سيحكمون بلادهم بعد عشرين سنة بمساعدة ومشورة بعض الأخصائيين والفنيين من غير السودانيين. ولكن خاب تقديره.

استطاع الحكم البريطاني في السودان منذ إمضاء معاهدة الحكم الثنائي، أن يؤسس نظاماً للحكم يقوم على سلطات ا لحاكم العام المطلقة. وعلى أساسها كوّن جهازاً إدارياً استعان فيه ببعض العناصر السودانية. وأصبح ذلك الجهاز هو الإطار الذي طبق فيه البريطانيون سياستهم الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي

1 - تقديم

تثير السياسة الاقتصادية للحكم البريطاني في السودان قضايا متشعبة. وحتى نخرج من دوامة ذلك التشعب، علينا أن نغوص إلى قاع الدوافع العمليّة التي أملت تلك السياسة، لا أن نقصر النظر على مظاهرها الخارجية. وعلينا أن نحدد سماتها العامة قبل أن ننشغل بتفاصيلها الدقيقة المتقلبة.

إن الاستعمار البريطاني في السودان هو نتاج النظام الرأسمالي في مرحلة متقدمة من تطوره. واستوجب ذلك التطور تصدير رأس المال المالي للمستعمرات، حيث يجد فيها تربة بكر تمكنه من تحقيق درجات عالية من الربح. ولكن لابد من تهيئة تلك المستعمرات لاستقبال رأس المال المالي، لأن رأس المال يحتاج إلى استقرار وأمن، وإلى بنيات أساسية متطورة. فكان على الدول الاستعمارية أن تنقل إلى مستعمراتها أساليباً تكنيكية متطورة لم تألف تلك البلدان مثلها. فاستقبلت المستعمرات أشكالاً جديدة من نظم الحكم والمواصلات والري والزراعة. ووجدت نفسها ترتبط بعلاقات وثيقة مع السوق الرأسمالية العالمية. وأخذت أنظمتها القبلية تتداعى بلا انتظام أمام زحف المنهج الرأسمالي وأساليبه. ووجدت بعض تلك المجتمعات نفسها مراحل بأكملها من التطور في بضع حقب. وارتفع الوعي الاجتماعي فيها بنسب ودرجات متفاوتة، ولكنه وعي نابع من الأساليب الرأسمالية الحديثة، فشابه قصور. فلم يكن هدف الاستعمار من إدخال تلك الأساليب رفع الوعي الاجتماعي، وإنما تهيئة الجو لاستقبال رأس المال المالي.

تولت الإدارة البريطانية أعباء السياسة الاقتصادية في السودان، إذ لم يكن بالبلاد حينئذ قوى اجتماعية قادرة على دخول ميدان النشاط الاقتصادي الذي يحتاجه رأس المال المالي القادم من الخارج. فقامت الدولة بتشييد البنيات الأساسية، واحتكرت النشاط التجاري الأساس مثل استيراد السكر وتصدير القطن وإدارة السكة الحديد. وخنقت النشاط الصناعي برفضها أي محاولة لتطوير صناعات تقوم على الإنتاج الزراعي.وهذا هو جوهر السياسة التي انتهجتها الدول الرأسمالية في المستعمرات. فجعلت منها مصدراً للمواد الخام وسوقاً للبضائع المستوردة. وارتبط السودان بالسوق الرأسمالية العالمية بروابط غير متكافئة، فأصبح وضعه هامشياً في المنظومة الرأسمالية.

والسياسة الاقتصادية الاستعمارية سلاح ذو حدين. فهي من جانب تدخل بعض الأساليب والمناهج الاقتصادية المستحدثة لتقهر بها اقتصاد المستعمرات، ولكنها بإدخالها تلك الأساليب والمناهج، تساعد على بروز قوى اجتماعية حديثة تستطيع أن تدرك التناقض القائم في تلك السياسات، ومن خلال ذلك الإدراك يتولد وعيها القومي. وفي هذا الإطار نتناول السياسة الاقتصادية لنظام الحكم في السودان.

2 - نظام ملكية الأرض (7)

يعتبر الحصول على الأرض الرخيصة في المستعمرات من أهم دوافع غزوها. فلم تصبح الأرض بعد سلعة في تلك البلدان، مما جعل سعرها متدنياً. كما أن وسائل أهلها البدائية في الإنتاج لا تحتاج منهم إلى استغلال مساحات شاسعة. فكانت الأرض متوفرة بسعر إسمي وأحياناً تنتزع بدون مقابل. وقد عبر الحاكم العام ونجت عن تلك الأهداف الاستعمارية في تقريره السنوي عام 1902، فقال: "لا نبحث عن تطور السودان في تجارة الصمغ ولا تجارة العاج وريش النعام، ولكن يجب أن نبحث عنه في تطوير المحصول الزراعي في البلاد، وفي تخفيف تكاليف الإنتاج، حتى يستطيع فائض الإنتاج أن يجد سعراً مناسباً في السوق الأوربي".

تطور نظام ملكية الأرض في السودان بحيث تشابكت الأعراف القبلية مع الموروث الإسلامي. ثم جاءت المهدية وأحدثت اضطراباً في ملكيتها. فوجد الحكم البريطاني وضعاً لا يخلو من تعقيد. وقد عبر عنه ونجت قائلاً: "بعد معركة أم درمان مباشرة أصبح من الضروري حل النزاعات حول ملكية الأرض. فقد كانت حقوق الملكية في حالة فوضى، لأن بعض أصحاب الأراضي هاجر من السودان بعد الثورة ومنح البعض الآخر أرضاً وظل يزرعها. وأدت سياسة التهجير التي اتبعها الخليفة إلى تعقيد الأمور".

فكان على الإدارة البريطانية أن تجد حلاً لتلك المشاكل، حتى تهيئ لرأس المال القادم الظروف الملائمة ليحصل على الأرض دون مشقة. ولكن عليها أن تراعي الأعراف والموروث الإسلامي. وكانت تريد أيضاً أن تخلق طبقة من ملاك الأرض السودانيين، حتى تلتحم مصالحهم الاقتصادية مع النظام الرأسمالي ومع الإدارة البريطانية. وعليها أيضاً أن تضع حساباً لمصر الشريك الاسمي في الحكم، حتى لا تتخذ من سياسة الأرض وسيلة لمهاجمة النظام. كما أن اهتمام الإدارة البريطانية المبكر بنظام ملكية الأرض، كان من أجل أن يباشر الناس نشاطهم الزراعي لتحصل الحكومة على دخل، ولتبعد أيضاً شبح المجاعة. كما أن المدن تحتاج إلى تخطيط وإعادة تعمير، مما يستدعي تنظيم

ملكية الأرض فيها. ومما ساعد الإدارة البريطانية في سياستها نحو ملكية الأرض، أن السودان به ملكيات إقطاعية أو أجنبية أو أوقاف.

تنبهت الإدارة البريطانية منذ سنواتها الأولى إلى ضرورة إيقاف نشاط الأجانب في المضاربة في الأرض، فقد هاجر إلى السودان بعد الغزو أعداد من السوريين والأتراك واليونانيين والمصريين، واندفعوا نحو المضاربة في الأرض. وابتدروا نشاطهم في المديرية الشمالية عن طريق الربا. ولكن الأرض في الشمالية تجزأت إلى قطع صغيرة عن طريق الوراثة بنظام الشريعة الإسلامية. فأصبح الأفراد يمتلكون بقع صغيرة تسمى "حبل"، وينقسم الحبل إلى قطع أصغر تسمى "عود" عرضه 175سم ويمتد من النيل إلى أطراف الصحراء، ولا تزيد مساحته عن بضع عشرات من الأمتار المربعة. ولا يصلح الحبل والعود للاستثمار الرأسمالي، إلا إذا جمع عدد منها في ملكية واحدة. وخشيت الإدارة البريطانية أن يتطور النشاط الربوي إلى خلق سوق للأرض. فأصدرت أمراً بمنع بيع أي أرض إلا بعد موافقة مدير المديرية. ثم انتقل النشاط إلى الجزيرة، ولاحقته الإدارة البريطانية هناك بقانون مماثل.

كان قانون ملكية الأرض الزراعية لعام 1899، من أول القوانين التي أصدرها الحكم البريطاني. ونص على الآتي:

1 ـ الامتلاك المستمر لمدة خمس سنوات والحصول على ريعها يعطي الشخص الحق المطلق في ملكيتها ضد أي شخص.

2 ـ أي شخص يدعي فقدان ملكية الأرض في المهدية، عليه أن يقدم الأدلة الكافية بأحقيته لتلك الملكية.

3 ـ الاحتلال المستمر للأرض منذ مجيء الحكم الجديد، يعطي الشخص حقاً أولياً لملكيتها.

4 ـ كما نص القانون على قيام لجان لسماع النزاعات الخاصة بملكية الأرض.

الملاحظ على هذا القانون أنه صدر في الأشهر الأولى من عمر الحكم البريطاني، لتفادي خلق اضطراب في المجتمع الذي خرج لتوه من حروب داخلية وخارجية. ويعكس أيضاً اهتمام الحكم البريطاني بعودة الناس إلى مناطقهم واستئناف زراعة أراضيهم. لهذا اعترف بالملكية في العهد المهدوي. كما فتح المجال للاستحواذ الذي تم بعد عام 1899.

وفي عام 1903 صدر قانون آخر يعطي الحكومة الحق في الاستيلاء على أي أرض يمكن أن تحتاج إليها للصالح العام، على أن يعوّض المالك بقطعة أخرى بعد الاتفاق معه. وجاء صدور ذلك القانون لأن الحكومة بصدد مدّ خط السكة الحديد في بعض المناطق، وهي قد تحتاج لتلك

الأراضي. وفي عام 1905 صدر قانون آخر أصبحت بموجبه الحكومة المالك الشرعي لكل الأراضي الزراعية والغابات الخالية من الملكية الخاصة. وفي عام 1912 تم تسجيل كل الأراضي الزراعية. وفي عام 1925 صدر القانون الذي أصبحت بموجبه كل الأراضي غير المسجلة ملكاً للدولة.

لقد أدخلت الإدارة البريطانية نظام تسجيل ملكية الأرض بشكل منظم. فالناس في الماضي كانوا حريصين فقط على تسجيل الأراضي على ضفاف النيل، ولم يهتموا بالأراضي الزراعية الشاسعة، مما أعطى الإدارة البريطانية الفرصة لتسجيلها. وعندما تنبهوا لقيمة الأرض، كانت ملكيتها قد آلت للدولة، فلم تنشأ إقطاعيات كبيرة.

ولكن برزت مشكلة ملكية بشكل حاد في الجزيرة، فهي منطقة زراعية خصبة، وملكية الأرض فيها لها جذورها التاريخية الضاربة في أعراف المجتمع وتراثه الإسلامي. وعندما بدأ الإعداد لقيام مشروع الجزيرة الزراعي، كان لابد من حسم نظام ملكية الأرض. فإذا استولت الحكومة على الأراضي التي ستقع داخل المشروع، فقد يؤدي ذلك إلى صدام مع الأهالي وإلى اضطراب وربما إلى فشل المشروع. وإذا بقيت الملكية في يد الأهالي، فإن الشركة التي ستنشئ المشروع ستجد نفسها تشتري الأرض بأسعار باهظة، فينخفض هامش ربحها، أو قد يرفض البعض بيع أرضه لها فتنشأ عراقيل أمام المشروع. فلجأت ا لحكومة إلى حل لا يخلو من براعة. قامت باستئجار الأرض من أصحابها لمدة أربعين سنة بواقع الفدان عشرة قروش، ثم قسمت الأرض إلى وحدات من ثلاثين فداناً سميت حواشة، وخصصت لكل مزارع حواشة مع إعطاء الأسبقية لملاك الأرض. وبهذا حصلت الشركة التي أنشأت المشروع على الأرض بسعر إسمي، وفرضت السعر على الناس فرضاً. فامتلكت ا لشركة حق استغلال آلاف الأفدنة دون منافسة. وعندما تأمم المشروع عام 1950، آلت ملكيته للدولة. لهذا لم ينشأ نظام إقطاعي في مشروع الجزيرة.

لكن الحكومة شجعت كبار الزعماء الصوفيين وزعماء العشائر ثم كبار الموظفين فيما بعد، على امتلاك المشاريع الزراعية على ضفاف النيل الأزرق والأبيض، مما جعل منهم إقطاعيين كبار. ولم يقتصر الأمر على امتلاك الأراضي فحسب، بل امتد ليشمل تسهيلات مالية لهم في شكل قروض وإعانات هبات. فحصل السيدان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي على نصيب الأسد. فامتلك الميرغني أراضي في العالياب وقنّتي، وأقام فيها مشاريعاً زراعية. ومنح ألف سهم في الشركة السودانية للبناء والزراعة، وقرضاً قيمته ثمانية آلاف جنيهاً لزراعة مشاريعه. وأقام طلمبة في البركل لري أراضي المنطقة مقابل دفعهم قرشين عن ري كل شجرة. أما السيد عبد الرحمن، فقد سجلت له الحكومة كل الأراضي التي كان يزرعها في أبا منذ عام 1908، وذلك على أساس

قانون ملكية الأرض الزراعية لعام 1899. منحته الحكومة مشروعاً زراعياً في أبا مساحته مائتي فدان ثم ارتفعت المساحة إلى 2900 فدان عام 1930، وأضيفت إليها 1800 عام 1931. ومنحته الحكومة مشروع قندال، وأعطته مشاريع في النيل الأبيض، و9600 فداناً في الجزيرة. ومنح عام 1936 قرضاً قيمته 4500 جنيها، ثم اعتبر القرض منحة له.

ثم واجهت الإدارة البريطانية مشكلة الأراضي في المدن. كان الحكم الجديد يريد تأسيس مراكز حضرية يدير منها البلاد. وكانت أول مهمة تصدى لها كتشنر في فترة حكمه قصيرة الأجل، هي إعادة تعمير الخرطوم وتخطيطها. فكان لابد من حسم نظام ملكية الأرض في المدن. وبما أن غالبية المجتمع السوداني كان ريفياً، فإن إعادة تخطيط المدن وتنظيم ملكية الأرض فيها، لم يثر نزاعات معقدة. فصدر عام 1899 أول قانون خاص بأراضي الخرطوم وبربر ودنقلا. وصدر عام 1902 قانون أراضي الخرطوم، وتبعه عام 1904 قانون أراضي المدن في مديرتي كسلا وكردفان ومدينة سواكن. وكان الغرض من تلك القوانين حل النزاعات القائمة وتنظيم استغلال الأراضي مستقبلاً لتسهيل إعادة تشييد المدن وتحديثها. وأصبحت الحكومة بموجب تلك القوانين المالك لكل الأراضي الخالية من الملكية. كما حددت لأصحاب الأراضي السكنية فترة زمنية لتشييدها يتم بعدها نزع حق الملكية منهم. وفي عام 1906 بدأ مسح العاصمة المثلثة وسواكن. وفي عام 1907 صدر قانون عقود ملكية الأرض من أجل تسجيل انتقال الملكية وتنظميها. وعندما أدخلت نظام الحكر، أي الانتفاع بالأرض لفترة زمنية محددة، وجد معارضة فاستبدلته بنظام مختلط من الحكر والملك الحر، فأصبح الحكر يجدد سنوياً.

إن نظام تسجيل الأراضي من أهم إنجازات الإدارة البريطانية. لقد أصبحت الدولة هي المالك لكل لأراضي الزراعية والسكنية التي ليس لها ملكية مسجلة. وأصبح نظام ملكية الأرض يقوم على قانون وعلم. وحالت تلك السياسة دون نشوء إقطاع في السودان.

3 - المواصلات (8)

وما كان من اليسير حكم السودان الشاسع حكماً مركزياً وإحكام قبضة الأمن عليه، بدون أساليب مواصلات حديثة تجعل تحريك الجنود يتم في سرعة وإتقان. وما كان من الممكن استغلال السودان استغلالاً رأسمالياً وتصدير رأس المال إليه ونقل محصولاته النقدية، بدون إدخال تغيير جذري على أساليب المواصلات. إن حركة رأس المال ونقل معدات الاستثمار وتصدير المواد الخام

واستيراد السلع الاستهلاكية وتوسيع حركة النشاط التجاري، كلها تعتمد على أساليب المواصلات الحديثة. وما كان لنظام الحكم البريطاني الاعتماد في كل ذلك النشاط على الوسائل التقليدية مثل الجمال والحمير والمراكب الشراعية. وعبر كرومر منذ عام 1900 عن حاجة رأس المال الملحة لتطوير المواصلات والري. وكتب عام 1903 يقول إن مستقبل السودان يعتمد على عدة أشياء من ضمنها تحسين المواصلات والري وزراعة القطن. وأكد ونجت في تقريره السنوي على أهمية المواصلات.

وأدرك الحكم التركي - المصري منذ القرن التاسع عشر، أهمية المواصلات الحديثة لحكم السودان واستغلاله. وسعى بالفعل لإدخال بعض الأساليب الحديثة. ولكن قدرات مصر المالية حالت دون إدخال تغييرات مؤثرة. وجاءت الإدارة البريطانية وهي تعتمد على قدرات بلادها الرأسمالية والفنية. فأدخلت وسائل مواصلات كانت بحق ثورة في هذا المجال، مثل السكة الحديد والبواخر النيلية والموانئ والطرق والنقل الميكانيكي والمواصلات السلكية واللاسلكية والطيران المدني.

كان إدخال السكة الحديد أكثر وسائل المواصلات تأثيرا على حياة أهل السودان. وقد بدأ إنشاء خط السكة الحديد عام 1897، وذلك من أجل تسهيل حملة الغزو ضد الدولة المهدية. ووضعت الإدارة البريطانية في اعتبارها إمكانية استغلال الخط بعد انتهاء الغزو، ولولا ذلك لما تكبدت ذلك الجهد المالي والبشري لمجرد تشييد خط حديدي من أجل معركة أو بضع معارك. ولكن رغم إدراك القيادة البريطانية الإنمائية لاستخدام الخط في ظروف الحرب والسلم، إلا أنها لم تكن تملك بعد النظر الكافي الذي يجعلها تشيّد خطاً يخدم الغرضين بكفاءة واحدة.

بدأ الخط الحديدي يمتد جنوباً محاذياً للنيل. ثم تحول مساره ليمتد من وادي حلفا عبر صحراء العتمور إلى أبوحمد. وفي يوليو 1898 وصل ملتقى نهر عطبرة مع نهر النيل. وقبل تشييد كبري عطبرة امتد الخط جنوب نهر عطبرة إلى شندي فوصلها في يونيو 1899، وذلك لمواكبة مسير جيش الغزو. وفي أغسطس افتتح كبري نهر عطبرة. وفي ديسمبر 1899 وصل الخط إلى الحلفاية. واستغرقت الرحلة من وادي حلفا إلى الحلفاية خمس وخمسين ساعة. ولم يكن ذلك الخط مقنعاً للإدارة البريطانية، لأنه يجعل السودان يعتمد على مصر في صادراته ووارداته. كما أنه يمتد عبر 1300 ميلاً، بها خمس مناطق يتم الانتقال فيها من وسيلة مواصلات إلى أخرى، مما يجعل التكاليف عالية نسبة لارتفاع أسعار الفحم الحجري. لذلك بدأ التفكير في إنعاش الفكرة القديمة

بمد الخط من عطبرة إلى البحر الأحمر. ووصل الخط إلى سواكن عام 1905. وفي عام 1907 انتقلت ورشة السكة الحديد من حلفا إلى عطبرة. فنشأت مدينة جديدة تعتمد أساساً على السكة الحديد وعلى النشاط المرتبط بها. وفي عام 1906 امتد الخط من أبوحمد إلى كريمة بهدف شد منطقة النوبة إلى أواسط السودان بعيداً عن مصر.

وبدأ التفكير في تغيير ميناء سواكن لضحالة مياهه ولوجود صخور مرجانية تحول دون استقبال السفن الكبيرة، ولا يمكن استعمال الميناء ليلاً. كما تعاني سواكن مشكلة في مياه الشرب. وليس بها إمكانية للتوسع مستقبلاً. ووقع الاختيار على مكان على بعد ثلاثين ميلاً شمال سواكن يسمى الشيخ برغوث، ليكون موقعاً للميناء الجديد. ويتمتع الموقع بكل إمكانيات الميناء الحديث من عمق المرفأ، وتوفر مياه الشرب من مستودع أربعات، ووجود مساحات للتوسع مستقبلاً. وبدأ تشييد الميناء الجديد عام 1904م، وافتتحه الخديوي رسمياً عام 1909م، وسمي ميناء بورتسودان. ثم وصله الخط الحديدي.

وحكمت الاعتبارات الاقتصادية مد الخط الحديدي إلى بقية أنحاء السودان. فتم عام 1909 تشييد كبري النيل الأزرق ليربط الخرطوم مع الخرطوم بحري، وامتد بعده الخط الحديدي إلى الخرطوم عام 1910. وكان الخط من الخرطوم قد وصل واد مدني عام 1909، ومنها إلى سنار ثم كوستي. وتم تشييد كبري في كوستي على النيل الأبيض، وأصبحت كوستي المدينة الرابعة بعد عطبرة وبورتسودان والخرطوم بحري، التي ارتبطت نشأتها في السودان بالسكة الحديد. وفي عام 1911 وصل الخط الحديدي الأبيض، ليربط مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني في الغرب بالأسواق الخارجية. واشتملت المرحلة الأخيرة على مد الخط ليربط مناطق الإنتاج في شرق السودان بميناء بورتسودان. فامتد الخط عام 1924 بين كسلا وبورتسودان عن طريق هيا. وفي عام 1928 امتد من كسلا إلى القضارف. وفي نفس العام اتصلت القضارف مع سنار. فبلغ طول الخطوط الحديدية في السودان 2050 ميلاً، تربط كردفان والجزيرة والقضارف ومنطقة القاش بميناء بورتسودان وبمصر.

أثرت السكة الحديد تأثيراً عميقاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السودان. لقد ربطت تجارة السودان بالعالم الخارجي وبالسوق الرأسمالية بروابط ثابتة. فتدفقت المحاصيل النقدية والمواشي إلى الأسواق الخارجية، وانسابت الواردات إلى مختلف المناطق، وأصبحت السكة الحديد أحد المصادر الأساسية لدخل الحكومة، وكان يزداد عاماً إثر عام. فبلغ عام 1912 نصف مليون

جنيهاً وارتفع عام 1919 إلى مليون. وأصبحت السكة الحديد من مقومات الأمن والاستقرار بالنسبة للحكومة، إذ أصبح في إمكانها تحريك جنودها بسرعة إلى مختلف المناطق. وساعدت السكة الحديد على نشر الأفكار وتوسيع فرص التعليم، والامتزاج القومي لسهولة الانتقال من منطقة إلى أخرى في أواسط السودان. فأصبحت المسافة بين كسلا والخرطوم تقطع في يومين بعد أن كانت تستغرق أكثر من أسبوعين بالجمال.

ونشأت مدن جديدة ارتبطت بالسكة الحديد، مثل عطبرة وبورتسودان والخرطوم بحري وكوستي وسنارالتقاطع. كما انتعشت مدن أخرى من امتداد الخط إليها مثل الخرطوم والأبيض وكسلا والقضارف وواد مدني. وساعدت السكة الحديد إلى دفع الطبقة الوسطى التجارية إلى موقع التأثير، فلم تعد تسيطر على تجارة التجزئة فحسب، بل على النشاط الاجتماعي والسياسي. ونشأت حول مراكز السكة الحديد الأساسية طبقة عمالية حديثة. وأصبحت تلك الطبقة لا ترتبط بالقبيلة والإقليم، وإنما بالعمل المشترك في مجال الإنتاج الواحد وتحت مخدم واحد. ولعل من أهم دلائل عمق تأثير السكة الحديد على حياة الناس واستشعار أثرها عليهم، أنها أصبحت من المواضيع المطروقة في الغناء الشعبي وفي الأدب الشعبي عامة.

وتوضح الأرقام الإحصائية التالية الدور الاقتصادي للسكة الحديد. نقلت السكة الحديد عام 1934 ما يزيد عن 650 ألف راكب، وارتفع العدد إلى 790 عام 1935، وبلغ 1،2 مليون عام 1937. وتضاعف ترحيل البضائع المصدرة بين عامي 1933 و1934، وفاق 200 ألف طن عام 1937. وبلغ ترحيل البضائع المستوردة 222 ألف طن عام 1935. وبلغ ترحيل البضائع الداخلية 400 ألف طن عام 1935. وبلغ إجمالي دخل الحكومة من السكة الحديد2،16 مليون جنيه عام 1935، وارتفع إلى 2،84 مليون عام 1937. ويشكل دخل الحكومة من السكة الحديد بين 15 % إلى 20 % من مجمل دخلها.

أما الملاحة ا لنيلية فكانت محدودة لوجود الشلالات. ولكنها امتدت إلى بعض المناطق وأثرت عليها اقتصادياً واجتماعياً. من أهم طرق الملاحة الخط بين الخرطوم وجوبا في الجنوب، ومن كريمة إلى دنقلا، ومن حلفا إلى أسوان في مصر، ومن السوكي إلى الروصيرص. ونقلت البواخر 13 ألف راكب عام 1931، ارتفعوا إلى 28 ألف راكب عام 1938. وتأسست مصلحة الوابورات في الخرطوم بحري لتصبح مركزاً عمالياً مهماً. وفي عام 1931 ضمت الوابورات إلى السكة الحديد.

لم يحدث تطور كبير في مجال الطرق البرية. فالبلاد شاسعة وقليلة السكان، وتكاليف الطرق باهظة. فكان التوسع فيها محدوداً. كما أن موسم الأمطار جعل أغلب الطرق موسمية. فأدخلت عليها بعض التحسينات لتستعمل في فصل الجفاف. وكان استعمال العربات محدوداً وبطيئاً. في عام 1908 كانت العربات تسير بسرعة أثني عشر ميلاً في الساعة. وأدخلت اللواري عام 1910، وكانت تقطع المسافة بين الخرطوم وكسلا في ستة أيام ونصف، بينما تقطعها اليوم في عشر ساعات. وبحلول عام 1930 أصبح استعمال اللواري كثيراً. فارتفع عددها من أثني عشر ألفا عام 1933 إلى ستة عشر ألفاً عام 1936. وكانت أهم الطرق من الأبيض إلى جهات الغرب، ومن الرهد إلى الفاشر، ومن الأبيض إلى الدويم، ومن كسلا إلى الخرطوم. فملأت اللواري الفراغ الذي لم تملأه السكة الحديد. لعبت الطرق البرية والنقل الميكانيكي دوراً في الحياة السودانية. فربطت ا لمناطق النائية بمحطات السكة الحديد. فساعدت على توزيع البضائع، وعلى نقل المنتجات إلى مناطق التجمع. فزادت من توسيع النشاط التجاري وحركة رأس المال والأيدي العاملة.

أنشأ الحكم البريطاني شبكة من خطوط التلغراف. بدأها مع بداية الغزو عام 1896، ووصل إلى أم درمان عام 1898. ثم اتصلت بربر مع سواكن ومع كسلا عن طريق طوكر. وامتد الخط من الخرطوم إلى واد مدني ثم سنار والروصيرص. وامتد من سنار إلى قوز أبجمعة (كوستي) ومنها إلى الربك. واتصلت أم درمان مع الأبيض عن طريق الدويم، ثم امتد الخط إلى النهود. واتصلت سنار مع كسلا عن طريق القضارف. كما امتد الخط إلى المدن المهمة في الجنوب. وفي عام 1914 أدخل الثلغراف اللاسلكي. وأدخل التلفون في العاصمة أولاً، وبلغ عدد التلفونات 2000 عام 1937. وفي عام 1938 أدخل التلفون الآلي في الخرطوم. وتطورت التلفونات وانتشرت مع بداية الحرب العالمية.

وعرف السودان نظام البريد الحديث مع مجيء الحكم البريطاني. فتأسست مكاتب بريد في البداية في المدن الكبيرة، ثم امتدت إلي المدن الصغيرة. ولعبت السكة الحديد والبواخر دورا مهماً في توزيع البريد. وفي الثلاثينات تطور نظام البريد مع الخارج. فكان هناك بريد عادي مرتين في الأسبوع مع أوربا. وفي عام 1935 كان بريد جوي مرتين مع إفريقيا، وارتفع إلى ثلاث مرات عام 1937. وبلغت الرسائل البريدية التي تداولتها مصلحة البريد 21 مليون رسالة. وأخيرا ضمت مصلحة البريد مع التلغراف في مصلحة واحدة.

وأدخل الطيران المدني قبل الحرب العالمية الثانية. فكانت رحلات الطيران عام 1935 بين القاهرة ومدينة الكاب تتوقف مرتين في الخرطوم، ثم أصبحت ثلاث مرات عام 1939. وفي عام 1935 كانت

رحلات الطيران الإيطالي من روما إلي شرق إفريقيا تتوقف في حلفا والخرطوم وكسلا. وفي عام 1936 تأسس قسم في مكتب السكرتير الإداري للإشراف على الطيران.

4 - الري

ارتبطت مسالة الري في السودان أساساً بمياه النيل وبعلاقة الحكومة المصرية مع الإدارة البريطانية. فبجانب أن الري يحتاج إلى رأس مال كبير ومعرفة هندسية متقدمة، فهو أيضاً قضية سياسية شائكة، لأنها تمس مصر في مياه النيل التي هي شريان الحياة بالنسبة لها. وقد أكد كرمر على أسبقية مصر في كل المسائل المتعلقة بماء النيل. فكتب عام 1903 يقول، يجب أن تكون سيطرة مصر على مياه النيل مطلقة، وليس للسودان أي قول في هذا. على أن يسمح للسودان بالري المفتوح من الخامس عشر من يونيو حتى نهاية أكتوبر فقط، أي خلال فترة الفيضان. أما في فترة الصيف فإن مصر لها الحق الأول، لأن الماء في هذه الفترة لا يكفي حاجتها. وحتى عام 1904، لا يسمح بإقامة أي طلمبة على النيل في السودان إلا بإذن من وزارة الأشغال المصرية. ثم سمح بزراعة عشرة آلاف فدان تروى بالطلمبات. فكان توسع مشاريع الري في السودان محكوماً بتأمين احتياجات مصر من الماء.

وعندما بدأ العمل في مشروع الجزيرة قبل الحرب العالمية الأولى ثم أُستأنف بعدها، أصبحت مياه النيل قضية مركزية بين مصر والسودان. ووافق اللورد اللنبّي المندوب البريطاني السامي في مصر على أن تروى ثلاثمائة ألف فدان في مشروع الجزيرة من مياه النيل إلى حين يتم الاتفاق بين البلدين على تقسيم مياه النيل. واقترح تشكيل لجنة دولية محايدة بموافقة بريطانيا ومصر. وكانت مهمة اللجنة تحديد مساحة الأرض التي توزع بعد اكتمال خزان سنار، وتوزيع الماء الفائض بين البلدين، والأسلوب الذي يتم به إنشاء مشاريع ري في المستقبل في السودان. وحتى تنتهي اللجنة من أعمالها، يلتزم السودان بري المساحة التي تم الاتفاق عليها 300000 ألف فدان). وفي مطلع عام 1925 اجتمعت اللجنة برئاسة هولندي وعضوية بريطاني ومصري. وتمخض عن أعمالها اتفاقية مياه النيل عام 1929. نصت الاتفاقية على ألا يسمح لحكومة السودان بإنشاء أي مشاريع زراعية تؤثر على مصالح مصر، سواء بتقليل كمية الماء أو تغيير الجدول الخاص بها. ويمكن للحكومة المصرية، بالتشاور مع السلطات المحلية في السودان، أن تنشئ أي مشاريع في السودان ذات مصلحة لها، وتكون مصر مسؤولة عنها إداريا وفنيا. وحصلت بموجب الاتفاقية على نصيب الأسد من مياه النيل. وأنشأت بعدها خزان جبل أولياء.

وقبل أن تحسم مسألة مياه النيل باتفاقية 1929، بدأت الإدارة البريطانية في السودان في دراسة وتشييد مشاريع الري. فأجرت بعض التجارب بطلمبات المياه في الزيداب والحاج عبد الله و ودالنو. وبدأ العمل في خزان سنار عام 1914، ليتوقف أثناء الحرب ويستأنف بعدها، واكتمل العمل فيه عام 1925. وبلغت طاقته في التخزين في ديسمبر 871 مليون متر مكعب. ويغذي الخزان قناة رئيسة طولها سبعون ميلاً تمتد من الشرق إلي الغرب، وينساب الماء فيها بقوة الجاذبية دون الحاجة إلى رافعات. وتتفرع من تلك القناة قنوات متوسطة، ثم أخرى أصغر يبلغ طولها 558 ميلاً. ثم تتفرع منها شبكة من الجداول (ترع، جمع ترعة) يبلغ طولها 3000 ميلا. إن تشييد خزان سنار وشق القنوات والجداول التي تغذي مشروع الجزيرة، كان ثورة في مجال الري، وأصبحت إقامة مشروع الجزيرة بفضل ذلك ممكنة.

وأدخلت الإدارة البريطانية نظام الري بالطلمبات على النيلين الأزرق والأبيض. بدأ ذلك النظام بعد الغزو في نطاق محدود، ثم اتسع. وقدمت الحكومة تسهيلات مالية لبعض الشخصيات السودانية لامتلاك طلمبات، لخلق فئات اجتماعية ترتبط معها بوشائج اقتصادية. ولم يقتصر الري بالطلمبات على المشاريع الخاصة، فقد كان للحكومة سبعة عشر مشروعاً تروى بالطلمبات. بلغ عدد الطلمبات عام 1904 أربع، ثم ارتفع العدد إلى 244 عام 1939، ثم إلى 723 عام 1950، حتى بلغ 1409 عام 1955. وصدر عام 1939 "قانون التحكم في طلمبات النيل"، الذي تم على ضوئه تكوين "مجلس مراقبة طلمبات النيل". وأصبح الري بالطلمبات النواه التي خرجت منها الرأسمالية السودانية، فقد كانت انطلاقتها الأولى من تراكم أرباحها في مجال الزراعة. ونشأت بين الأهالي مشاريع زراعية تعاونية تروى بالطلمبات.

وسعت الإدارة البريطانية لتطوير نظام الري الفيضي (الري في الدلتا)، الذي بدأ الحكم التركي - المصري محاولات تطويره. والري الفيضي أساساً في نهري القاش وطوكر، وهما نهران موسميان في شرق السودان ينبعان من المرتفعات الإثيوبية. وفشلت محاولات البريطانيين في إقامة سد على نهر القاش لاندفاع مياهه العنيف.

5 - الزراعة (10)

تُورى الزراعة السائدة في السودان حتى بداية الحكم البريطاني بالأمطار والسواقي، وتستعمل أدوات إنتاج بدائية. وعندما سيطر البريطانيون على السودان كانت لهم أهداف محددة بالنسبة للزراعة. هدفهم الأول تطوير بعض المحاصيل النقدية لتوسيع نشاط الصادر والوارد. فسيطروا

على نظام ملكية الأرض. واستعملوا سلاح الضرائب للسيطرة على النشاط التجاري والزراعي. وسيطروا على تسويق المنتجات الزراعية لامتصاص الفائض الاقتصادي، وأدخلوا مجالس التسويق. وكان هدفهم الثاني، تطوير الإنتاج بإدخال أساليب حديثة مثل الري والآلات الزراعية والمبيدات والمخصبات ووسائل المواصلات المتطورة والنظام الإداري المنظم. ورغم أن تطوير الإنتاج الزراعي كان لتصديره، إلا أنه كان أيضاً من أجل تفادي المجاعة التي تهز أركان الحكم. فقد واجه الحكم البريطاني مجاعة عام 1900، وأخرى عام 1913. ولكن الأمن والاستقرار الذي فرضه النظام الجديد، قد شجع الناس على معاودة نشاطهم الزراعي. فارتفعت مساحة الأرض المزروعة من نصف مليون فدان عام 1904 إلى مليوني فدان عام 1913.

اهتم الحكم البريطاني في سنواته الأولى بالغابات التي تنتج الصمغ. فارتفع محصول الصمغ من 160 طن عام 1895 إلى 1890 طن عام 1899 ثم بلغ 7695 عام 1901 حتى وصل عشرة آلاف طن في العام التالي وتضاعف إلى عشرين ألف عام 1912. وظل الصمغ أهم صادرات السودان إلى أن بدأ إنتاج القطن. فبلغت صادرات الصمغ عشرين ألف طن متري في الفترة من 1926 إلى 1929، وهي تشكل 79% من كمية الصمغ العالمي. ثم ارتفعت إلى 38 ألف طن متري في الفترة من 1949 إلى 1953. ونظمت الحكومة مؤاكز لتجميع الصمغ في الدويم، ثم نقلتها إلى أم درمان. وبعد مد الخط الحديد إلى الغرب، تأسس سوق للصمغ في الأبيض عام 1912، ويُصدّر من هناك إلى بورتسودان.

أما الاهتمام بزراعة القطن فهو المحور الذي قامت عليه السياسة الزراعية للحكم البريطاني في السودان، وذلك تلبية لاحتياجات وضغوط شركات الغزل والنسيج البريطانية. ويرجع اهتمام تلك الشركات بالقطن السوداني إلى القرن التاسع عشر، منذ أن بدأ الحكم التركي - المصري تصديره من دلتا طوكر والقاش. فتكشفت إمكانيات السودان الزراعية في مجال القطن منذ ذلك الزمن. وعندما جاء الحكم البريطاني قام بإعداد البنيات الأساسية اللازمة لزراعة القطن على نهج رأسمالي. وقد هيأت القدرات الرأسمالية إمكانية تشييد تلك البنيات التي من فوقها أنشئ مشروع الجزيرة.

واعتمد إنشاء المشروع أيضا على أسس العلم. فسبق إنشاء المشروع عدد من التجارب على مناطق مختلفة من القطر، لمعرفة أنسب المناطق لزراعة القطن ومعرفة أفضل أنواعه. وتأسست أول محطة للتجارب في شندي في مطلع القرن. وفي عام 1904 أنشئ مركز شمبات للتجارب. ثم انتقل الاهتمام إلى الجزيرة، فانتقلت محطة الأبحاث إلى واد مدني عام 1909. وفي عام 1931

انتقلت كل رئاسة الأبحاث الزراعية إليها. لقد انتقلت مراكز الأبحاث بزراعة القطن إلي رحاب العلم، فلم تعد زراعته بعد ذلك قائمة على التجريب العشوائي. ثم انتقل النشاط إلى إجراء تجارب زراعية موسعة على بعض المناطق. ففي عام 1904 منحت الشركة الزراعية التي يترأسها الأمريكي لي هنت امتيازا في الزيداب لزراعة عشرة آلاف فدان قطن. وفي عام 1907 أجريت تجارب لزراعة القطن المصري طويل التيلة، وجاءت النتائج باهرة. وفي عام 1909 بدأت زراعة القطن من أجل التصدير، ولكن بكميات محدودة. فأنتجت دلتا بركة 165 ألف قنطار عام 1910. وارتفع الطلب العالمي على القطن طويل التيلة بين الأعوام 1910 و1914، بالذات بعد فشل محصول القطن الأمريكي والمصري عام 1909. فتشجعت حكومة السودان للمضي قدماً في جهدها. فزرعت 3600 فداناً. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتؤدي إلى ركود في زراعة القطن وتجاربه.

ونتيجة لتلك التجارب ولارتفاع الطلب العالمي على القطن، تضاعف الاهتمام بزراعته في السودان. ووقع الاختيار على منطقة الجزيرة لإقامة مشروع لزراعة القطن طويل التيلة. وأوكل للشركة الزراعية السودانية تشييد المشروع. وبرزت مشكلة التمويل. وكان البرلمان البريطاني قد وافق عام 1913 على قرض بضمان الحكومة البريطانية بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه لتمويل مشروع الجزيرة، تخصص منها مليونان لمنشآت المشروع، ومليون للسكة الحديد داخل المشروع ولمشروعات الري. وجاء ضمان الحكومة لذلك القرض نتيجة لتشابك عدة مصالح ومصادفات. فقد كانت الإدارة البريطانية في السودان تسعى لتحقيق تطور اقتصادي يمكّنها من الاستقلال المالي عن مصر. وكان كتشنر، الذي أصبح قنصل بريطانيا العام في مصر، يريد أن يساعد في تحقيق هذا الهدف لأغراض سياسية. وهناك ضغط رجال صناعة النسيج البريطانيين الباحثين عن مصادر قطن رخيصة، واهتمت الحكومة بتوفير تلك المصادر. وهناك الشركة الزراعية الباحثة عن الربح. وأخيراً هناك المزارع السوداني الذي بدأ يحس بوادر الانتعاش الاقتصادي. وعندما أُستأنف العمل في المشروع بعد الحرب العالمية الأولى، وارتفعت الأسعار، ارتفع القرض إلى خمسة عشر مليونا. واكتمل العمل في المشروع، وافتتح عام 1925.

بدأ المشروع بزراعة ثمانين ألف فدان قطناً، ثم ارتفعت إلى مائة ألف فدان عام 1927، ثم مائة وسبعة آلاف عام 1928، حتى بلغت مائة وعشرين ألفا عام 1929. ويدار المشروع على أساس شراكة ثلاثية بين الشركة الزراعية السودانية والمزارعين وحكومة السودان. ونصت الاتفاقية التي أبرمت بينهم على واجبات والتزامات كل واحد من الشركاء الثلاثة. فكان على الشركة الزراعية أن تقوم بالآتي:

1 ـ تشييد المنشآت التي يحتاجها المشروع، وهي المحالج وخطوط السكة الحديد داخل المشروع والمخازن.

2 ـ تقدم للمزارعين قرضاً لشراء البذور ودفع تكاليف نظافة الأرض وأجر العمال الزراعيين.

3 ـ تمنح الشركة مقابل ذلك الامتيازات التالية:

1 ـ تتولى إدارة المشروع

2 ـ تتولى تسويق القطن

3 ـ تمنح إعفاء من الضرائب

4 ـ تمنح امتياز لمدى عشرين سنة

5 ـ تحصل على 25 % من الأرباح

أما بالنسبة للمزارع، فقد قسم المشروع إلى حواشات مساحتها ثلاثين فداناً، ومنح كل مزارع حواشة، يزرع منها عشرة أفدنة قطناً وعشرة أفدنة ذرة لطعامه وتترك العشرة المتبقية بوراً. وفي العام التالي تزرع الأفدنة البور قطناً، وتترك أفدنة الذرة بوراً، ويزرع مكان القطن ذرة. ويتولى المزارع كل العملية الزراعية من نظافة الأرض وزراعتها حتى جني المحصول، ذلك تحت إشراف إدارة الشركة الزراعية. ويحصل المزارع على 40 % من الأرباح، أما حكومة السودان فعليها توفير الماء للري، والإشراف علي توزيعه، وتحصل على 35 % من الأرباح.

في عام 1929 عدلت الاتفاقية، فأصبح نصيب الحكومة 40 %، وانخفض نصيب الشركة إلى 20 %. ومدت فترة الامتياز للشركة حتى عام 1950. وفي ذلك العام تم تأميم المشروع، فأصبح توزيع الأرباح كالآتي: 42 % للمزارع، 42 % للحكومة، 15 % لمجلس إدارة المشروع، 6 % المال الاحتياطي.

بدأ إنتاج المشروع في أول موسم متدنياً. إذ بلغ إنتاج الفدان 2،2 قنطاراً. ثم ارتفع في موسم 1926/1925 إلى 4،79 قنطارا. وبلغ 258300 قنطاراً في موسم 1929. وتضاعف الإنتاج من 409 ألف قنطار عام 1934 إلى 800 ألف قنطار عام 1940. وبلغ نصيب المزارع من المشروع 67 جنيها عام 1926، ثم ارتفع إلى 84 جنيها عام 1927، واستمر يتصاعد مع تطور المشروع.

كان للمشروع نتائجه الإيجابية بالنسبة للإدارة البريطانية وللسودان، كما كانت له سلبياته أيضاً. فقد أدى المشروع إلى تحسين الوضع المالي لحكومة السودان، فأصبح 40 % من دخلها يأتي من القطن، مما وفر لها فائضاً في الميزانية السنوية. وبلغ القطن ثلثي صادرات البلاد. فتحسن

الميزان التجاري، وارتفع فائضه لصالح السودان من 13400 جنيهاً عام 1923 إلى 717000 عام 1924. ووصل عدد البواخر إلى ميناء يورتسودان 787 باخرة في العام، تحمل ما قيمته ثلاثة ملايين جنيهاً من البضائع. وزاد دخل السكة الحديد بنسبة 6،5 وارتفع دخل الحكومة من المشروع من 357 ألف جنيه في موسم 1933/1934 إلى 839 ألف جنيه في موسم 1934/1935، ثم إلى 1،5 مليون في موسم 1937/1938، واستمر متوسط دخلها 1،2 مليون من 1939 إلى 1940.

وأدى المشروع سمعة عالية للسودان في العالم. فبدأت تأتي إليه رؤوس الأموال للاستثمار. ففي عام 1927 افتتحت شركة شل فرعاً في بورتسودان وأقامت منشآت ومصفاة للبترول. وفي نفس العام تأسست شركة النور، ومدت أم درمان بالكهرباء والماء، وأنشأت خطوطاً للترام بالعاصمة المثلثة. وفي عام 1928 تأسست شركة الملح في بورتسودان.

كان للمشروع آثاره على المجتمع السوداني. فهو أول قطاع حديث للإنتاج الزراعي. وفتح فرصاً عالية للعمالة بالنسبة للمزارعين العاملين في المشروع، وبالنسبة للعمال المتصلين بالمشروع. فاستفاد المزارعون الذين يستأجرون الأرض من القدرات الرأسمالية التي وفرتها الشركة، وارتفع دخلهم كثيراً مقارنة بالمزارعين في القطاع الزراعي عامة. وارتفع مستوى معيشتهم، وتجلى ذلك في ارتفاع استهلاكهم للسكر. وتحسنت ظروف معيشتهم وأساليب المواصلات التي يستعملونها مثل السكة الحديد والعربات، وتوفرت لهم فرص أكبر في مجال التعليم والصحة والخدمات الأخرى. وتأثرت بالمشروع قطاعات أخرى لا تعمل بالزراعة، مثل عمال الري والعمال الفنيين العاملين في مجال صيانة العربات والآلات. ونشطت حركة التبادل التجاري نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة. وانفتحت أمام بعض المزارعين فرص الاستثمار الرأسمالي في المقاولات والترحيل ومطاحن الغلال، فتحولت مجموعة منهم إلى رأسماليين يعتمدون على العمل المأجور.

ومع أن مزارعي الجزيرة يستأجرون الأرض، مما لم يسمح بقيام طبقة إقطاعية، إلا أن المشروع شهد قيام طبقات اجتماعية أخرى في داخله. فهناك أغنياء المزارعين الذين لا يعتمدون على الزراعة وحدها، وإنما يستثمرون في مجالات اقتصادية أخرى، ويستعملون العمل المأجور في تراكم أرباحهم. وأصبح هؤلاء طبقة رأسمالية. وهناك صغار المزارعين. وأخيراً العمال الزراعيين، وبلغ عددهم في الستينات حوالي ربع مليون عامل، وهؤلاء يبيعون عملهم لأغنياء ومتوسطي المزارعين، ويؤدون كل الأعمال الخاصة بالزراعة من نظافة الأرض حتى جني المحصول. ولأن عملهم موسمي، فإن نصفهم يقيم داخل المشروع، ويجلب النصف الآخر من مناطق السودان المختلفة كل موسم.

ولمشروع الجزيرة سلبياته. إن الاعتماد على محصول نقدي واحد هو القطن وهو مادة خام، يجعل سعره دائماً تحت رحمة السوق الرأسمالية، هي التي تتحكم فيه. فأصبح دخل المشروع خاضعاً لتقلبات تلك السوق، الذي انعكست اهتزازاته بشكل عنيف على السودان وعلى مزارعيه. وتجلى ذلك الأثر بشكل ساطع إبان الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، عندما هبط الطلب على القطن وانخفض سعره. ويوضح الجدول التالي ذلك الهبوط:

السنة	نسبة المباع من القطن	سعر الرطل بالبنس
1928	كل المحصول	21
1929	% 70	18
1930	لا شيء	15
1931	% 31	7.5

تلقي الأرقام التالية المزيد من الضوء على سيطرة السوق العالمية على الأسعار. كان سعر الطن من القطن المحلوج 161 جنيهاً عام 1928 فهبط إلى 56 جنيهاً عام 1932. واستمر السعر بين 60 إلى 79 جنيهاً بين الأعوام 1830 و1937، ثم هبط إلى 55 جنيهاً عام 1939. وكان محصول القطن عام 1926 حوالي 22 ألف طن بيعت بمبلغ 2،83 مليون جنيه، وبلغت 48 ألف طن عام 1936 بيعت بمبلغ 3،38 مليون جنيه. وبلغت 62 ألف طن عام 1939 بيعت بمبلغ 3،4 مليون جنيه. فلاحظ أن المحصول يتضاعف ولكن عائده لا يزيد بنفس القدر. ونتيجة للأزمة الاقتصادية، هبط القطن بالنسبة لصادرات السودان من 65 % عام 1930 إلى 37 % عام 1931. وانخفض عائد الفدان من 33 جنيه عام 1930 إلى جنيه واحد وأربع شلنات عام 1931. وانخفض عائد المشروع من مليوني جنيه عام 1928 إلى 600 ألف عام 1931. وانخفضت قيمة التجارة من ثلاثة عشر مليون جنيه عام 1928 إلى ستة ملايين عام 1931. وهبط عائد الحكومة من سبعة ملايين عام 1929 إلى 4.3 مليون عام 1931.

كشفت الأزمة الاقتصادية هشاشة الاقتصاد السوداني الذي يعتمد على محصول نقدي واحد. وكشفت قبضة السوق الرأسمالية عليه. وانهالت الأزمة على السودان بشكل عنيف. فلجأت الحكومة إلى إجراءات اقتصادية صارمة كان وقع كاهلها ثقيلاً على الناس. فخفضت العمالة بنسبة 20 % والدولة هي أكبر مخدم. (وراج استعمال كلمة "ترنشة" وهي تحريف للكلمة الإنجليزية). وخفضت المرتبات. وتدهورت حالة المزارع. وانخفض استهلاك ا لناس للسكر بنسبة 32 % عام 1931، واستبدله الناس بالتمر.

ومن سلبيات المشروع أن الشركة سيطرت على تسويق القطن، وحرمت المزارع أي دور في تسويقه مع أنه يقوم بإنتاجه وله 40 % من الأرباح التي تجنى ببيعه. ولم يعد المزارع يمتلك الاستقلال لتنظيم عمله، فكل القرارات مفروضة عليه من الخارج، حتى أصبح المنتج في الجزيرة في غربة. وأدى الري المكثف الذي يحتاجه القطن، إلى انتشار بعض الأوبئة بالذات الملاريا والبلهارسيا، التي فتكت بالمزارع.. ولكن الدفع الرأسمالي نحو الإنتاج والربح، لم يضع حالة المزارع ضمن أولويات اهتماماته. ويبقى مشروع الجزيرة من المشاريع الفريدة في إفريقيا. ويشكل حاضره ومستقبله إحدى محاور الصراع في الحياة السياسية والاجتماعية في السودان.

بجانب مشروع الجزيرة هناك مشاريع القطن الخصوصية على النيلين الأزرق والأبيض التي تروى بالطلمبات. وقدمت الحكومة تسهيلات للزعماء الدينيين وزعماء العشائر وكبار رجال الخدمة المدنية، للحصول على تلك المشاريع. فامتلكوا الأراضي وحصلوا على القروض، وارتبطوا بالسوق الرأسمالية العالمية وبالإدارة البريطانية.

ويزرع القطن بالري الفيضي في طوكر والقاش. وكان إنتاج طوكر متقلباً. ويزرع بها 44 ألف فدان. ويبلغ إنتاج الفدان في أحسن موسم 2،17 قنطاراً. وتراوحت المساحة المزروعة في القاش بين 28 ألف فدان إلى 36 ألف فدان. وينتج الفدان ما بين 1،8 إلى 2،45 قنطاراً. ويزرع القطن في جبال النوبة والجنوب بالأمطار. وارتفعت مساحته في جبال النوبة من 85 ألف فدان عام 1934 إلى 125 فدان عام 1937. وبلغت المساحة المزروعة في الاستوائية 28 ألف فدان. وإنتاجية القطن في جبال النوبة والجنوب ضعيفة، إذ تتراوح بين 1،63 إلى 1.66 قنطاراً للفدان.

ولقيت الزراعة المطرية اهتماماً من الإدارة البريطانية. ويمتد حزام الزراعة المطرية في السودان بين خطي عرض 10 و14 درجة شمالاً، بداية بالقضارف في الشرق إلى دارفور ومنخفض بحر الغزال في الجنوب. وتزرع الذرة بالأمطار. وتشكل الزراعة المطرية 87 % من جملة الأراضي الصالحة للزراعة، وتبلغ مساحتها ثمانين مليون فدان، وهي مخزن الغذاء للبلاد. ويزرع في هذا الحزام بجانب الذرة، الفول السوداني والسمسم والدخن وبعض البقوليات. وفي الحزام ازدواجية في الإنتاج. فيعمل الناس في الزراعة السائدة فيه تقليدياً، وليس به أدوات زراعية، حتى أدخلت زراعة الحريق وصحبها نظام الدورات وتدخلت الحكومة لتنظيمها. وظل الإنتاج محصوراً على الاستهلاك حتى بداية الحرب العالمية الثانية، عندما تدخلت الحكومة لإنتاج الذرة بكميات وافرة لسد احتياجات جيوشها في جبهة القتال. فأدخلت الزراعة الآلية في منطقة القدنبليةعام 1943، بزراعة ثلاثين ألف فدان، بعد أن نزعت ملكيتها من أصحابها.

ثم توسعت مشاريع الزراعة الآلية في القضارف والفونج، بقصد الربح السريع على حساب استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية. فيتم زراعة الأرض البكر، ثم يتحول عنها المزارع بعد أن تكون قد فقدت خصوبتها. وتستعمل الأيدي العاملة بأجور متدنية. وفي بداية الخمسينات، منحت الحكومة للأفراد مشاريعاً زراعية مساحتها ألف فدان لأربع سنوات تتبعها أربع سنوات أخرى، ثم تترك بعد ذلك بوراً. وتكالب الناس على تلك المشاريع بعد مجاعة 1948/1949.

تركزت الزراعة الآلية والمطرية في منطقة القضارف وهبيلة جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. وبلغت مساحة المشاريع الآلية عام 1938 نصف مليون فدان، ارتفعت إلى مليون وثلث عام 1952. وأنتجت تلك المشاريع 680 ألف طن ذرة، وارتفعت إلى مليون و200 ألف طن عام 1956. وتضاعف إنتاج المحاصيل الأخرى. فارتفعت مساحة الفول السوداني من 45774 فدان عام 1938 إلى 296 857 فدان عام 1956. وارتفعت مساحة السمسم من 278421 فدان إلى أكثر من مليون فدان عام 1948.

6 - التجارة (10)

تميز النظام الاقتصادي الاستعماري بسمات استهدت بها التجارة وحكمت مسارها. أولها السوق الرأسمالية العالمية. فقد اعتمد السودان في صادراته ووارداته على بريطانيا. وحرصت بريطانيا على أن يظل السودان مصدراً للمواد الخام وسوقاً محتكراً لمنتجاتها الصناعية. وثانيها، الطابع الزراعي للاقتصاد السوداني، مما جعل العلاقة بينه وبين السوق الرأسمالية علاقة غير متكافئة. فهي التي تحدد الأسعار التي تشتري بها المواد الخام وتفرض أسعار منتجاتها الصناعية. وثالثها الطابع الأحادي للاقتصاد السوداني، إذ تعتمد صادرات السودان على محصول زراعي واحد، مما يجعل اقتصاده فريسة لتقلبات السوق الرأسمالية، فهي التي تحدد الطلب والسعر. ورابعها، الاعتماد على رأس المال الأجنبي. خامسها، أن أغلب واردات السودان من المواد الاستهلاكية، إذ تبلغ 62 % بينما تبلغ المواد الرأسمالية 38 %، مما يقعد به عن تطوير أدواته الإنتاجية. هذه السمات هي التي حددت طبيعة التجارة على عهد الحكم البريطاني.

توفرت عدة عوامل ساعدت على تطور النشاط التجاري في ظل الإدارة البريطانية. فقد تحققت درجة عالية من الأمن والاستقرار. وأدخلت المواصلات الحديثة، وتم تشييد ميناء بورتسودان. وأنتجت المحاصيل النقدية بأسس علمية وانتظمت كمياتها. وتوفرت درجة عالية من الخدمات

البيطرية في مناطق الإنتاج الحيواني. وأدخل النظام المصرفي الحديث بافتتاح فرع لبنك باركليز لما وراء البحار. فارتبط السودان بالسوق الرأسمالية العالمية ارتباطاً وثيقاً.

تطورت التجارة تطوراً كبيراً في العهد البريطاني. وقفزت قفزة كبرى مع بداية الحرب العالمية الأولى، نتيجة لارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية التي تحتاجها بريطانيا لبعض الصناعات الحربية ولغذاء جيوشها. فارتفعت الصادرات السودانية بنسبة 54 % عما كانت عليه عام 1914. وقفزت الصادرات قفزتها الثانية بعد إنشاء مشروع الجزيرة، فبلغت خمسة ملايين جنيه عام 1926، بينما كانت 276 ألفاً عام 1901. وبلغت قيمة التجارة الخارجية قمتها عام 1929، حيث بلغت 13،665 مليون جنيه. ثم انخفضت في سنوات الأزمة الاقتصادية لتبلغ 5،77 مليون جنيه، لترتفع مرة أخرى عام 1941. وكل صادرات السودان من المواد الخام، أساساً المنتجات الزراعية وهي القطن والصمغ والحبوب الزيتية، ثم الثروة الحيوانية. ويشكل القطن 65 % من صادرات السودان، وقد تم تفصيل ذلك في الجزء الخاص بالزراعة. ويوضح الجدول التالي مكان الصمغ في صادرات السودان:

السنة	الكمية بالطن	قيمتها	نسبتها للصادرات
1936	22638	644121	11،5%
1946	30926	1506394	16،9%
1956	49226	5368889	08،2%

وارتفعت كذلك صادرات المحاصيل الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، ارتفعت كمية الفول المصدر من 2700 طن عام 1922 إلى 28800 عام 1952.

وبلغت كمية الأبقار المصدرة 1660 رأساً عام 1904، ارتفعت إلى 16 ألف عام 1929، ثم قفزت مع بداية الحرب العالمية الثانية حيث بلغت 19 ألف قيمتها 37 ألف جنيه، ووصلت 50890 عام 1942 قيمتها 400 ألف جنه. وبدأ تصدير الماشية محدوداً. فصدرت 7555 رأس عام 1910، وقفزت إلى 152 ألف عام 1942، وظل متوسط الصادر السنوي بين 1942 - 1945 حوالي 117 ألف رأس، متوسط سعر الرأس جنيهين. لقد ارتفعت قيمة الأبقار والماشية التي صدرت بين 1939 - 1945 من 160 ألف جنيه إلى مليون و125 ألف جنيه. وارتفعت صادرات الجلود، حتى بلغت قيمتها عام 1045 نصف مليون جنيه. ووجد الجمال رواجاً، بالذات في مصر. وقفزت صادرات الجمال مع بداية الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت 18 ألف جمل قيمتها 109 ألف جنيه، ثم ارتفعت عام 1942 إلى 112 ألف قيمتها مليون و300 ألف جنيه. وظل متوسط المصدر منها بين 1940 - 1945 حوالي 42 ألف ومتوسط قيمتها 13،5 مليون جنيه.

أما واردات السودان فأغلبها من المواد الاستهلاكية، مثل السكر والدقيق والأقمشة والمواد البترولية. وظل الوارد من تلك السلع يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً. فارتفع استيراد السكر من 6650 طن عام 1907 إلى 23859 طن عام 1917، وبلغ 35 طن عام 1939. وكان استهلاك الفرد من السكر في الشهر رطلاً. وفي عام 1934 أصبح السكر يشكل 6،9 % من جملة الواردات.، ثم ارتفع عام 1939 إلى 17،5 %. وبلغت نسبة أرباح الحكومة من احتكار السكر 15،4 % من جملة وارداتها. ويوضح الجدول التالي واردات السودان من السلع الاستهلاكية في الفترة من 1913 إلى 1918:

النوع	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
السكر	12991	432822
الدقيق	5662	74783
الأقمشة القطنية	3606	646856
البن	2407	111807
الشاي	636	62133
المواد البترولية	202	17294
الفحم الحجري	58455	201528

سيطرت أربع مجموعات على التجارة في السودان، وهي: الشركات البريطانية - الشركات الأجنبية بشكل عام - طلائع البرجوازية السودانية - صغار التجار العاملين في تجارة التجزئة وكان أغلبهم في البداية من الأجانب ثم اقتحم معهم السودانيون هذا المجال.

كان للشركات البريطانية نصيب الأسد في تجارة السودان. فإذا أضفنا إليها الشركات الأجنبية الأخرى نجدها تكاد تحتكر كل النشاط التجاري الداخلي والخارجي. لكن الأهم ليس عددها، بل حجم النشاط التجاري الذي تحتله من خلال التوكيلات التجارية المتعددة التي تمثلها لشركات أخرى. فشركة ميركنتايل هي الوكيل الوحيد في السودان لخمس وسبعين شركة بريطانية وشركات أخرى. وكان لشركة متشل كوتس فروع في بورتسودان وسواكن وطوكر ومدني والأبيض والحصاحيصا والقضارف وسنجة وحلفا، وتعمل في كل مجالات التصدير والاستيراد وصناعة الصابون وعمليات تموين السفن والبترول. وامتد نشاط شركة جلاتلي هانكي في أرجاء السودان. وتشمل أعمالها مختلف ضروب ا لنشاط الاقتصادي. وهناك شركات بريطانية تخصصت في مجال اقتصادي محدد، مثل شركة شل في البترول وماكروكوديل في الطباعة وراي إيفانس في القطن وسير الاسكندر جب في فحص الأراضي الزراعية وشركة محاربة الحشرات برش القطن.

وهناك شركات أجنبية يمتلكها يونانيون وأرمن وشاميون وهنود، وتعمل في التجارة الداخلية وتسويق المحاصيل والماشية وتوزيع المواد المستوردة وتجارة الجملة. منها على سبيل المثال شركة كونتو ميخلوس التي تعمل في مجال التجارة والشحن والتخليص والمحاسبة والتأمين وتصدير القطن، ولها فروع في كثير من أنحاء البلاد. ويعتبر جورج توتونجي اليوناني من كبار تجار السودان، وعمل نائباً لرئيس الغرفة التجارية السودانية. وأنشأ يوسف فواز وشقيقه إسكندر والخواجة بندلي باتولس الشركة العربية للنقل الميكانيكي، وتقوم الشركة بنقل البضائع والركاب والبريد الحكومي والأهلي بين الشمال والجنوب. وأسس أنطون اصطمبولية الشركة العقارية السورية التي تعمل في بيع وشراء الأراضي. واختصت شركة معلوف في زراعة الفواكه وإنتاج العصير بالآلات الحديثة. وأنشأ عزيز كافوري في مزرعته بالخرطوم بحري مصنعاً للألبان. وتزايد عدد التجار الأجانب، فبلغ عدد اليونانيين 4800، والشاميين 600، عام 1941. ونشأت جالية هندية في بورتسودان والعاصمة المثلثة، ويعمل أفرادها في تجارة الاستيراد. وكان من أهم نشاط أولئك الأجانب تجارة الشيل، وهي عملية استغلال بشعة، حيث يقومون بشراء محصول المزارعين مع بداية الموسم بأسعار متدنية، ويقبل المزارع السعر المتدني لأن محصوله مازال في باطن الأرض، ولكنه محتاج لمواجهة ضروريات الحياة. ثم يقوم التجار ببيع نفس المحصول للمزارع بعد الحصاد بأسعار مرتفعة، ويجد المزارع نفسه مضطراً لشراء المحصول لطعامه.

وما كان لأي سوداني أن يجد مجالاً في التجارة في الحقب الأولى من الحكم الاستعماري. فقد أصبحت التجارة تحتاج لرأس مال ضخم لم يتوفر لأي سوداني، لأن التجار خرجوا من المهدية صفر اليدين. كما أصبح النشاط التجاري يحتاج لعلاقات مع السوق الرأسمالية، وهي علاقات متشعبة وواسعة لم يألفها ولم ينمها تجار السودان بعد. وأصبح العمل التجاري يقوم على معارف علمية لم تتوفر لتجار السودان في تلك السنين الأولى من القرن. بينما وجدت الشركات البريطانية والأجنبية تشجيعاً وحماية من الإدارة البريطانية، وتسهيلات من البنوك، بينما تجار السودان بعيدون من تلك الحظوة. فتطورت الرأسمالية السودانية متخطية عقبات وصعاب ومنافسة غير متكافئة مع الشرائح الأجنبية ذات المنعة والطوْل.

كانت الزراعة هي المهد الذي نشأت فيه البرجوازية السودانية وراكمت فيه أرباحها، فهي المجال الوحيد المتاح لها. ثم واتتها الفرصة مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما ارتفع الطلب على المنتجات الحيوانية السودانية لغذاء الجنود ولسد حاجة مصر من اللحم. فاقتحم نفر من السودانيين مجال تصدير اللحوم إلى مصر. وبلغ جملة ما صدر إليها 56 ألف طن عام 1917.

كما صدرت 179 ألف طن من الحبوب. ويعتبر محمد أحمد البرير رائداً في مجال تصدير الماشية إلى مصر. ثم جاءت الفرصة مرة ثانية مع بداية الحرب العالمية الثانية. فتكونت شركة رباعية من البرير وأبو العلا وكردمان والمهدي. وباشرت تصدير الماشية إلى مصر. وبرزت شركات أخرى ارتادت مجال النشاط الرأسمالي. منها على سبيل المثال: شركة عبد المنعم محمد، التي عملت في تصدير القطن والصمغ والمحاصيل الأخرى، واستوردت المواد الاستهلاكية مثل البن والشاي والمنسوجات القطنية، ولها فروع في كثير من مدن السودان. وشركة أبو العلا، وهي مجموعة شركات تتجارية وزراعية وهندسية وعقارية، وتعمل في حلج القطن ومعاصر الزيوت ولها مشروع زراعي. وشركة عثمان صالح، تعمل في التجارة والزراعة.

بدأت تجارة التجزئة في المدن الكبرى على يد تجار أجانب من يونانيين وأرمن وشوام. وبدأ بعضهم نشاطاً في الريف مثل الخواجة كوستي الذي افتتح متجراً في منطقة ريفية على النيل الأبيض، فنشأت حوله مدينة سميت كوستي باسمه. وذهب بعضهم حتى أقاصي الجنوب. ثم اقتحم السودانيون ذلك المجال، وانتشروا في المدن الصغيرة وبعض القرى الكبيرة. وارتاد الجلابة جبال النوبة وجنوب السودان، مواصلين بذلك تراث أسلافهم. ومارس بعضهم تجارة الشيل في المناطق الزراعية. وشكل أولئك التجار شبكة واسعة المدى تسيطر على تجارة التجزئة، وقفز بعضهم إلى مصاف البرجوازية. وأصبح أولئك التجار مصدر الأساس الطبقي الذي انبثقت منه إيديولوجية الطبقة الوسطى السودانية، الذي برزت منه رؤيتها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. ومكنها انتشارها في أرجاء البلاد والقبضة الاقتصادية التي توفرت لها، أن تلعب دوراً مؤثراً في حياة السودان وفي تشكيل مستقبله.

7 - الضرائب (11)

الضرائب هي ينبوع الدخل للدولة المركزية. واعتمدت عليها الإدارة البريطانية اعتماداً كبيراً. لكن الإدارة البريطانية مدركة أن نظام الضرائب في العهد التركي - المصري هو الذي فجر الثورة المهدية، لأنه كان غريباً على الناس وتقديراته مجحفة واتصف أسلوب جمعه بالقهر. وكانت الضرائب في النظام المهدوي من أسباب سخط الناس عليه. فوضعت الإدارة البريطانية تجارب الأنظمة السابقة وهي تضع نظامها الضريبي. فكتب كرومر يقول إنه بمراجعة قائمة الضرائب التي كانت تجمع في عهد الخليفة، اتضح أن أسلوب جمعها كان قاسيا إلى أقصى درجة، لكن الأسس التي انبنت عليها تقديراتها، هي الأسس المعترف بها عموماً في كل البلاد الإسلامية.

لذلك لا يرى ضرورة لتغيير تلك الأسس. وحرصت الإدارة البريطانية في سنواتها الأولى أن تضع ضرائب منخفضة، وألا تكون مخالفة للأعراف والتقاليد، وأن يكون أسلوب جمعها خال من القسوة والإرهاب. وكانت تلك السياسة من العوامل التي ساعدت على الاستقرار النسبي للحكم البريطاني في بداية عهده.

ولكن مهما كانت الضرائب معقولة وأسلوب جمعها رحيماً، فهي عبء مالي ترفضه مختلف الفئات الاجتماعية، بالذات القبائل الرعوية التي لا تشعر بدور فعال للدولة في مسار حياتها اليومية. فكانت الضرائب سبباً لصراعات حادة بين الإدارة البريطانية والقبائل في جبال النوبة وجنوب السودان. واستعملت معهم الدولة أساليباً قمعية عنيفة لقهرهم حتى تؤكد سطوة الدولة المركزية. وشهد الصراع بينهم معارك دموية. (راجع الكتاب الخامس، الفصل الأول، الجزء الثاني منه). وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، اضطرت الحكومة لرفع الضرائب لتغطي العجز الذي نجم عن رفع الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة المصرية. كما فرضت ظروف الحرب التزامات جديدة. لكن الحكومة حرصت أن تكون الزيادة معقولة حتى لا تثير سخط الأهالي.

واجهت الحكومة مشكلة الضرائب الخاصة بالقبائل الرحل. وكانت الضرائب التي فرضت على الرحل أقل من التي فرضت على القبائل المستقرة. وتقديراتها كالآتي: 3 % على الجمل والبقرة، 8 % على الضأن والماعز. وترك تقدير قيمة الحيوانات لكبير المديرية. ثم برزت مشكلة تبعية دافع الضرائب، هل تكون للمديرية أم للقبيلة؟ فتقرر أن يتبع أفراد القبيلة المستقرة للمديرية رغم انتمائهم إلى قبائل مختلفة، وينتمي الرحل دوماً لقبائلهم. ثم نشأت مشكلة حول تعريف الرحل. فتقرر أن يؤخذ بالطبيعة الرعوية للقبيلة. وواجهت الحكومة مشكلة الإتاوة أو الجزية التي تأخذها من الرحل على مواشيهم وجمالهم، فقد رفضوا دفعها لأنها تعني التخلي عن بعض ثروتهم، والتجأوا إلى الأماكن القصية. فغيرت الحكومة النظام، وأصبحت تأخذ الجزية على القبيلة كلها. لكن بعض الأفراد تحايلوا على رفضها، فأخذوا ينضمون إلى الجزء الأخر من القبيلة في المديرية التي لم تؤخذ منها الجزية، متفادين بذلك دفعها في الحالتين. ولكن بعد إدخال نظام الإدارة الأهلية، اعتمدت عليها الإدارة البريطانية في جمع الضرائب وتسليمها كاملة.

وفرضت الحكومة ضريبة الدقنية على القبائل في جبال النوبة والجنوب. والدقنية ضريبة ذات جذور إقطاعية، يدفعها كل فرد ذكر بالغ سواء امتلك دخلا أو لم يمتلك. والدقنية قمة الضرائب المباشرة التي لها وقع ثقيل على الناس. ولعبت الإدارة الأهلية دورا فعالا في جمعها.

وتمثل الضرائب غير المباشرة في بداية الحكم البريطاني نسبة كبيرة من دخل الدولة، ثم أخذت تتناقص. فكانت نسبتها 24.7 % عام 1903، ثم انخفضت إلى 18،9 عام 1913، ثم إلى 12 % عام 1923، حتى وصلت إلى أقل من 8 % عام 1927، لترتفع إلى 9 % عام 1934. وأخذت تحل محلها الضرائب غير المباشرة.

بدأت الإدارة البريطانية بفرض الضرائب غير المباشرة و أخذ رسوم امتياز على الصمغ والعاج وريش النعام وقرن الخرتيت، وبلغت 20 % من قيمتها ثم انخفضت إلى 15 % عام 1912. وأخذت رسوماً على السكر الذي تحتكر استيراده. ومع توسع النشاط التجاري توسعت العوائد الجمركية. ففرضت ضريبة 8 % على الواردات و1 % على الصادرات. ووضعت الحكومة ضريبة منخفضة على الصادرات حتى لا تكون أسعارها عالية للمشتري في الخارج. وتجمع العوائد الجمركية في حلفا وسواكن ثم بورتسودان فيما بعد. وفي عام 1907 تأسست مصلحة الجمارك. وبلغت المحطات الجمركية خمس عشرة محطة. ورفعت الحكومة الضرائب غير المباشرة كلما وجدت نفسها في حاجة إلى المزيد من الدخل. فكانت نسبة الضرائب غير المباشرة 25 % من ميزانية الحكومة عام 1939، وارتفعت إلى 31 % عام 1941، وبلغت 33 % عام 1944.

وهناك مصادر أخرى للضرائب المباشرة وغير المباشرة. فكان دخل الحكومة من السكة الحديد والبريد 30 % من مجمل دخلها. وحصلت 16،5 % من دخلها من ضرائب أخرى مثل عوائد المنازل والمحاكم. وحصلت على 11 % من امتياز الري غير مشروع الجزيرة. هناك ضرائب على المراكب والطرق والكباري وأسواق بيع الماشية والذبيح، حتى جهاز الراديو كان عليه ضريبة. وفي عام 1912 أخضعت كل الممتلكات للضريبة.

الفصل الثالث

الخدمات الاجتماعية والتركيب الاجتماعي

1 - التعليم (12)

أدخلت الإدارة البريطانية نظام التعليم الحديث في السودان الذي لم تعرف البلاد مثله من قبل. وكان الحكم التركي ـ المصري قد بدأ محاولات مبتورة، وجاءت المهدية وقضت عليها وساد نظام خلاوي القرآن. فكان التعليم الحديث من أهم البنيات الأساسية التي أدخلها البريطانيون. وكانوا يدركون خطورته؛ فوصفه كرومر بأنه "شر لابد منه". فهو بالنسبة لهم سلاح ذو حدين، لأنه ضروري لنظام الإدارة التي سيقيمونها في السودان، ويؤثر في نفس الوقت مباشرة على الأفكار وعلى رفع درجات الوعي. والتعليم أيضاً سلاح ذو حدين بالنسبة لأهل السودان. فأبناؤهم الذين سيتلقون العلم في كنف المؤسسات البريطانية، سيرتبطون بالفكر الأجنبي، وتضعف صلتهم بمجتمعهم إن لم تنقطع تماماً. ولكن التعليم قد يعود عليهم ببعض النفع، إلا أنه سوف يهز ساكن حياتهم وموروث تقاليدهم. وحتى إذا ساعدهم على رفع درجات وعيهم، فهي مساعدة محدودة تحكمها قدرات النظام التعليم البريطاني.

تجلى حذر البريطانيين من التعليم في أقوال بعض قادتهم؛ كتب اللورد كرومر يقول إن التعليم الابتدائي يجب أن يعلم الفقراء الكتابة والقراءة والحساب، وأن يهتم أكثر بتعليمهم ملاحظة الحقائق وليس تعليمهم أي شكل من أشكال التفكير التأملي. إن كرومر هنا يعارض أهم ركن من أركان التعليم الحديث الذي يقوم على شحذ حرية التفكير وتعليل الظواهر، على نقيض التعليم القائم على التلقين وحبس ملكات العقل دون الانطلاق في مجالات التأمل والتحليل. ويذهب كرمر إلى أن النجار والبناء والحرفي الذي يتخرج من المدارس الصناعية، يكون أبعد درجة من أبناء الطبقة الوسطى المتذمرين الذين سيصبحون بالضرورة وطنيين ومهرجين.

وحدد سير جيمس كري، أول مدير للتعليم في السودان، أهداف التعليم الاستعماري. فكتب عام 1902 يقول إن فقر السودان واعتماد أهله على مصر، يحتم تجنب الصرف على مؤسسة تعليمية غير مرتبطة باحتياجات السودان الاقتصادية. وحدد تلك الاحتياجات في الآتي: تكوين طبقة من العمال السودانيين المهرة؛ نشر التعليم وسط جماهير الشعب بما يسمح لهم بتفهم أسس النظام الإداري البريطاني؛ تكوين طبقة إدارية محدودة يمكنها مستقبلاً أن تحتل مناصب إدارية صغيرة.

هذه هي أهداف التعليم التي سارت عليها السياسة البريطانية. فالتعليم عند البريطانيين، كما أكد لورد لويد، يهدف إلى تدريب موظفين لهم ولاء للحكومة وليسوا نقاداً لها.

ساد نظام الخلاوي في بداية الحكم البريطاني. ويقوم التعليم فيها على حفظ القرآن ومبادئ الكتابة. وارتبطت الخلاوي برجال الصوفية. وكلمة خلوة نفسها مأخوذة من خلوة لنفسه وانقطاعه للعبادة والتفاف المريدين حوله لتلقي العلم على يديه. ويعتمد أسلوب التعليم فيها على التلقين، وتفتقد مقومات المؤسسة التعليمية الحديثة. ولكنها حافظت على التراث العربي الإسلامي، وملأت فراغاً تعليمياً بالذات في المناطق التي لم تصلها مؤسسات تعليمية أخرى. وأبقى الحكم البريطاني على الخلاوى لأنها لا تكلف الدولة شيئاً. كما أن التدخل في شؤونها قد يثير الأهالي.

وأدت ثورة 1924 إلى ردة تعليمية. فقد قلصت الحكومة التعليم، فانفتح المجال أمام الخلاوي وازداد عددها. وجاءت الأزمة الاقتصادية لتحد أيضاً من التوسع في التعليم، فأعطت الخلاوي دفعة أخرى. ثم أخذت الخلاوي في التراجع كما يوضح الجدول التالي:

السنة	عدد الخلاوي	عدد الطلاب (بالألف)
1934	628	24
1939	560	17
1940	296	14
1946	176	10

وأخذت الحكومة تحول الخلاوي إلى مدارس صغرى، وهي مدارس أولية من ثلاثة فصول فقط. فارتفع عددها من 36 مدرسة عام 1938 إلى 289 مدرسة عام 1946 بها 18 ألف طالباً.

كانت ميزانية التعليم في بداية الحكم البريطاني ضئيلة بالنسبة للميزانية العامة، إذ بلغت 3.% عام 1901، ثم ارتفعت إلى 1 % عام 1903، وبلغت 4 % عام 1913 وهي تساوي 5800 جنيه. ثم أخذت تنخفض فبلغت 2،95 % عام 1915 وعام 1924 ثم أصبحت 2،3 % عام 1934.

بدأت الإدارة البريطانية بتطوير التعليم الأولي. فافتتحت أول مدرسة أولية في أم درمان عام 1900، وفي الخرطوم عام 1901، بجانب مدرستين في حلفا وسواكن. ثم افتتحت مدرستين في بربر وواد مدني. وفي عام 1907 بلغ عدد المدارس الأولية 46 بها 3633 تلميذاً،وبلغت 73 عام 1918 بها 6087 تلميذاً. ووصل العدد 106 مدرسة عام 139 بها 15519 تلميذاً، وبلغت 127 عام 1946 بها 22015 تلميذاً. افتتحت مدارس متوسطة عام 1901 في أم درمان والخرطوم وسواكن وحلفا وبربر وواد مدني، أخذت تتوسع حتى بلغ تلاميذها 2027 عام 1946. وفي عام

1901 افتتحت مدرسة صناعية في أم درمان. وافتتح في نفس العام معهد تدريب المعلمين والقضاة. وكانت تلك البداية قفزة كبيرة في التعليم بالنسبة لما كان سائداً من قبل.

وفي عام 1902 افتتحت كلية غردون التذكارية في الخرطوم تخليداً لذكرى غردون. بدأت الكلية بداية متواضعة لتقديم مناهج لتدريب المعلمين والقضاة وللتدريب المهني والأعمال الصناعية. وفي عام 1905 افتتح بها قسم لتدريب مسّاحين ومهندسين. بدأت بستة عشر طالباً بهدف تخريج فنيين في مستوى رفيع، ومساحين لهم دراية بالغة باللغة الإنجليزية. كان العدد في البداية متواضعاً، بضع عشرات، ثم أصبحوا 134 طالباً عام 1920، ثم 555 طالباً عام 1930. وأغلبهم من مناطق السودان الأوسط، منهم 311 من الخرطوم وحدها، وليس بينهم أي طالب من دارفور والجنوب. وخضع القبول في الكلية لموافقة الحاكم العام. وليس هناك تقيد بالسن الدراسية. وفي عام 1907 أصبح القبول يخضع لامتحان منافسة بعد إكمال المرحلة الأولية. كما أعطت الإدارة البريطانية أبناء الشخصيات ذات الوزن الاجتماعي أولوية في القبول. كما خصصت أماكن لأبناء زعماء العشائر. فأدى التعليم بذلك التوجه إلى خلق فوارق إقليمية وقبيلة.

استدعى التوسع في التعليم الاهتمام بتدريب المعلمين. فبدأ عام 1907 تدريب ستة مشايخ على تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. ثم افتتحت في كلية غردون مدرسة العرفاء لتدريب المعلمين للمرحلة الأولية، فكانت بداية التدريب المنظم. وعقدت دورات تدريبية استثنائية للمعلمين المتميزين. كان أغلب المعلمين الذين يتولون التدريس من المصريين وقلة من الشاميين وبعض البريطانيين الذي احتكروا الوظائف الإدارية العليا. وقد لعب المعلمون المصريون طوراً في نشر الروح المعادية للنظام بين طلابهم من أبناء ذلك الجيل، ليس من موقعهم كمعلمين يحملون نور المعرفة والعلم والمعرفة، ولكن لمعارضتهم الخفية للحكم البريطاني التي بثوها بين تلاميذهم. وازداد نشاطهم بعد تصاعد الحركة الوطنية المصرية التي بلغت ذروتها في ثورة 1919.

وكانت الإدارة البريطانية مدركة لأثر المعلمين المصريين. فكتب الحاكم العام ونجت عام 1915يقول، إن المعلمين المصريين في الكلية أدخلوا بين الطلبة الدعاية الوطنية. ويرى أن أمام الإدارة البريطانية خيارين لمواجهة هذا الموقف. فإما أن تترك الأمور كما هي وما تحمله من خطر انتشار الروح الوطنية التي يعمل البريطانيون للقضاء عليها، أو "نجلزة" التعليم، أي زيادة عدد المعلمين الإنجليز وتخفيض المصريين. وأخذت الإدارة البريطانية بالخيار الثاني. فأعيد تنظيم كلية غردون، حيث دمج قسم المهندسين والقسم الأدبي والمعلمين في السنتين الأول. فأصبح الطلبة يدرسون في السنتين الأولى والثانية المساحة والرسم والتشييد والتجارة والميكانيكا. ورأت الإدارة

البريطانية أن هذا الدمج يعطي تدريباً موزوناً يشمل دراسة نظرية وعملية، تهيئ الطلبة للعمل الكتابي والإداري والتدريس. وهذا يضع حداً للتعليم الأدبي البحت، ويمنح المعلمين البريطانيين فرصة أكبر في التدريس، حيث يقومون بتدريس كل المواد ماعدا اللغة العربية والجغرافيا.

وبعد فشل ثورة 1924، وجدت الإدارة البريطانية فرصتها للتخلص من المعلمين المصريين. فقد أعقب فشل الثورة مرحلة ردّة، تجلت في السياسات الرجعية التي طبقتها الإدارة البريطانية، وعلى رأسها الإدارة الأهلية. وتأثر التعليم بتلك الردّة. فتجمد تطوره وتدهور في بعض نواحيه. فأغلقت كلية غردون لفترة واستعملت مبانيها ثكنات للجيش. وأغلقت الكلية الحربية التي بدأت عام 1904، ولم يستأنف افتتاحها إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وأبعد كل المعلمين المصريين. وانتقد سير جيمس كري خروج المعلمين المصريين واستبدالهم بخريجي اكسفورد وكمبردج غير المدربين، مما أدى إلى هبوط مستوى الدراسة.

وجد تدريب المعلمين دفعة قوية عام 1934 بإنشاء معهد بخت الرضا بالقرب من الدويم، ليقوم بتدريب معلمي المرحلة الأولية، ثم أضيف إليه فيما بعد تدريب معلمي المرحلة المتوسطة. بدأ المعهد بخمسة وثلاثين طالباً، ارتفعوا إلى 162 عام 1941. كان المعهد في البداية ينتقي التلاميذ المتفوقين في المدارس الأولية. وأخذ يؤمه الطلاب من البلاد العربية المختلفة. واختير له مجموعة من المعلمين البريطانيين والسودانيين المتميزين لوضع مناهج جديدة وكتب دراسية. وقاموا بتجربتها في المدارس الأولية في المنطقة قبل نشرها في المدارس. وعقد المعهد فترات تدريبية استثنائية قصيرة لإعادة تأهيل المعلمين. وأصبح المعهد حجر الزاوية في نظام التعليم في السودان، وأصبحت له شهرة إقليمية واسعة.

وكانت بداية التعليم العالي عندما تطورت كلية غردون من مدرسة ثانوية إلى "المدارس العليا". وفي عام 1924 افتتحت بها مدرسة كتشنر الطبية. وفي عام 1936 افتتحت بها مدرسة القانون، وفترة الدراسة بها لعامين، واختير لها سبعة طلبة ستة منهم من موظفي الدولة. وأصبحوا عند تخرجهم قضاة يحكمون القضايا المدنية، ثم تحولت إليهم القضايا الجنائية من مفتشي المراكز، فتحرر القضاء من الخضوع للأهداف السياسية. وفي عام 1938 افتتحت مدرسة الطب البطري بثلاثة طلبة، ومعها مدرسة الزراعة بسبعة طلبة. وفي عام 1939 افتتحت مدرسة العلوم. وفي عام 1940 مدرسة الآداب، وبدأت ا لدراسة فيها لمدة عامين ثم أصبحت ثلاث سنوات. وأدى ذلك التوسع في التعليم العالي إلى التوسع في التعليم الثانوي. فقسمت مدرسة أمدرمان الثانوية عام 1946 إلى مدرستين، إحداهما في وادي سيدنا والثانية في حنتوب، وبهما نحوا من ألف طالب.

بدأ تعليم البنات بداية بسيطة، ولم يلق الاهتمام الذي لقيه تعليم الأولاد. فما كان البريطانيون يريدون الدخول في تجربة قد تثير معارضة أهل البلاد من المحافظين وهم كثر. فبدأ تعليم البنات بواسطة الإرساليات لتعليم المسيحيات. وفي عام 1900 افتتحت مدرستان في الخرطوم وأم درمان. ووجدت الإدارة البريطانية أن المواجهة المسيحية تكفيها مشقة المواجهة مع المحافظين. على أن معركة تعليم البنات لم تبق ساكنة ولم تبق رهينة الإرساليات. لقد كانت معركة عنيفة، خاض غمارها بجرأة الشيخ بابكر بدري. فأنشأ أول مدرسة خاصة لتعليم البنات في رفاعة عام 1906. وبعد الحرب العالمية الأولى وجد تعليم البنات دفعة كبيرة بدخول الحكومة طرفاً فيه. وبحلول عام 1919 بلغت مدارس البنات خمس مدارس بها 146 تلميذة. وارتفع العدد عام 1930 إلى 32 مدرسة بها 2954 تلميذة. وبلغت 70 مدرسة عام 1946 بها 7747 تلميذة. وفي عام 1920 افتتحت الإرسالية مدرسة الاتحاد العليا للبنات للمرحلة المتوسطة، وأتبعتها بالمرحلة الثانوية. وافتتحت الحكومة مدرسة متوسطة للبنات في أم درمان، وألحقتها بأخرى في الأبيض وأخرى في مدني. وبعد الحرب العالمية الثانية تم افتتاح مدرسة البنات الثانوية الحكومية في أم درمان.

واجهت السياسة التعليمية نقداً من بعض البريطانيين أنفسهم. فكتب المستر سكوت مدير التعليم منتقداً التعليم الحكومي. فقال إن الإدارة الأهلية بلا تعليم مثل العربة بلا حصان، وأن الخلاوي لا جدوى منها. وفي عام 1933 تكونت لجنة لمراجعة النظام التعليمي، وكان سكرتيرها المستر قريفث الذي أصبح أول عميد لمعهد بخت الرضا. وتوصلت اللجنة إلى أن المدارس الأولية ركيكة، وأنها مجرد سلم للتعليم العالي. وفي عام 1937 تكونت لجنة ديلاوار، لتقييم النظام التعليمي. وجاء في تقرير اللجنة أن المدارس والكليات يجب أن تكون على اتصال وثيق باحتياجات المجتمع، وهو مجتمع غالبه ريفي، وعليها تدريب قادة متفوقين على الجماهير ومتعاطفين معهم في آن واحد. خشيت اللجنة من انشطار السودان إلى إدارة أهلية في المناطق الريفية، ومجموعة صغيرة من الأفندية في المدن وفي جهاز الخدمة المدنية. وأوصت اللجنة بتوسيع التعليم الأولى. ورأت أن الفترة التجريبية الخاصة بمعهد بخت الرضا قد انتهت. فنادت بإنشاء معاهد مشابهة في كل مديرية. وقالت إن تحسين وتوسيع التعليم الأوسط حاجة ملحة. و أوصت برفع مستوى كلية غردون الحالي وإدخال عناصر سودانية فيها. ونادت بتطوير التعليم الثانوي الحالي ليؤهل الطلاب لدخول الجامعة. وتكونت عام 1937 لجنة أخرى برئاسة الشاعر المصري علي الجارم، واوصت بالتوسع في تعليم اللغة العربية.

ووضعت خطة عشرية (1946 . 1956) لتطوير التعليم. وعرضت الخطة على المجلس الاستشاري لشمال السودان. فانتقدها المجلس لقصورها، لأنه بعد نهاية الخطة سيجد 36 % من الأطفال فقط فرصة للتعليم الأولي. كما أنه من مجمل أحد عشر ألف طالب يكملون تعليمهم

الأولي، سيجد منهم 880 فقط تعليماً أعلى. وانتقد المجلس ضعف التعليم المهني والفني. واقترح زيادة نسبة نصيب التعليم في الميزانية من 6 % إلى 15 % عند نهاية الخطة. فقامت الحكومة بخطة جديدة عام 1949. ونادت بتخريج 120 معلم للمدارس الأولية للبنين، و50 للمدارس المتوسطة سنوياً. و 50 معلمة أولية عام 1950 و150 معلمة عام 1956. وسيصبح عدد المدارس الأولية للبنين بنهاية الخطة 356 والوسطى 31 والمدارس الأولية للبنات 211 والوسطى ثمان. ويرتفع القبول للمدارس الثانوية من 130 طالبا عام 1946 إلى 260 عام 1948 إلى 360 عام 1949. وافتتحت مدرسة ثانوية ثالثة في خورطقت عام 1950. فأصبح عدد الطلاب بالمدارس الثانوية 1500 طالباً.

وكان لمصر، الشريك الاسمي في الحكم الثنائي، دور مؤثر في مجال التعليم. ففتحت مدارس متوسطة ثم ثانوية. واستقبلت مجموعات الطلاب الذين يفدون إليها لتلقي العلم في الأزهر ودار العلوم وبعض الأفراد في الجامعة، الذين كانوا يتسللون متخطين الحجر الذي فرضته الإدارة البريطانية على تلك الهجرة التعليمية. وبعد الحرب العالمية الثانية انفتح المجال واسعاً للطلاب السودانيين في الجامعة والمعاهد المصرية، وذلك عندما قدم السنهوري باشا وزير التعليم المصري منحاً دراسية للطلاب السودانيين. فتسلل بعض الطلاب من كلية غردون ليلتحقوا بالمعاهد المصرية لاتساع فرص الدراسة فيها، ولأن جوها الأكاديمي أكثر لبرالية من كلية غردون. ولعب خريجو الجامعة المصرية والمعاهد أدواراً متميزة في الحياة الثقافية والعلمية والمهنية والسياسية في السودان.

أسس الحكم البريطاني في السودان نظاماً تعليمياً له إيجابيات وسلبياته. لقد وضع البريطانيون نواة المؤسسة التعليمية الحديثة في السودان. كما أصبحت المدارس مراكز يفد إليها الطلاب من مختلف بقاع السودان. وكلما ارتفعوا درجة أعلى في مراحل التعليم، كلما ازدادوا بعداً عن القبيلة والإقليم. فنشأت بين الطلاب روابط جديدة تشدهم إلى تلك المؤسسات التي انبهروا بنور علمها وبالروابط الجديدة التي تولدت فيها. فكانت المدارس تربة لنشوء إحساس مشترك بعيداً عن القبلية والإقليمية. فلا غرو إذا كانت تلك المدارس مراكز إشعاع وطني وقومي. كما غدت تلك المدارس في المدن الصغيرة والقرى مصادر إشعاع ثقافي. فقد كان المتعلمون قيادات فكرية في محيطهم، وعن طريقهم تسربت بعض المعارف والقيم الجديدة إلى تلك البنيات.

قامت المناهج الدراسية على بعض الأسس التربوية الفنية الحديثة التي كانت متاحة. لكنها شدت الطلاب إلى ثقافة غربية، لا ليرتبطوا بها ارتباطاً معرفياً وإنما ارتباط ينأى بهم عن واقعهم وعن مشكلات مجتمعهم، فلا تخلو أفكارهم من تناقضات. فلا غرو إذا خرج من كنف

تلك المؤسسات متعلمون لم يفرقوا بين الحضارة الغربية والنظام الاستعماري. كما خرج منها أيضاً متعلمون قادوا الحركة الوطنية وحركة التغيير في مجتمعهم. وتناول إدوارد عطية جانباً سلبياً آخر عندما وصف التعليم في كلية غردون قائلاً: "كانت مدرسة حكومية في بلد الحكومة فيه استعمارية وأجنبية. وكان المعلمون البريطانيون مدرسين وحكام في آن واحد، حيث تطغى الصفة الثانية على الأولى. وكان على التلاميذ أن يظهروا لأساتذتهم خضوع الرعايا للحاكمين. وكان الأساتذة يمثلون بالنسبة للطلبة جيش احتلال. وحتى عندما يكون الأستاذ شفوقاً ولين الجانب، فإن التلميذ يرى فيه وزير المعارف والسكرتير الإداري والحاكم العام وعلم بريطانيا وقوة الحكومة البريطانية، ويرى فيه كذلك مفتش المركز الذي يحكم قريته". حقا إن التعليم سلاح ذو حدين.

2 - **الخدمات الطبية (13)**

أدخلت الإدارة البريطانية نظاماً حديثاً للخدمات الطبية. وكان الحكم التركي - المصري قد بدأ مجهودات محدودة في هذا الصدد، عندما صحب الجيش الغازي معه بعض الأطباء. وعندما جاءت الدولة المهدية تقلصت تلك البدايات إلا من بعض الأطباء الذين ما استطاعوا الرجوع إلى مصر. وظل أهل السودان يعتمدون على العلاج بالطب الشعبي، الذي مازال يمارس حتى اليوم، ليس في المناطق النائية التي لم تحظ بخدمات طبية حديثة، بل في بعض المناطق الحضرية.

والطب الشعبي له جوانب متعددة. فالبصير يعالج الكسور، والحلاق يقوم بالحجامة وختان الأولاد، و"الشلاّق" يجري عمليات جراحية في العين لإزالة الماء البيضاء، والقابلة تقوم بالتوليد وطهارة البنات، الفقيه (الفكي) الصوفي يتولى علاج الأمراض النفسية والعصبية. ومازال كثير من أهل السودان يعتمدون على العلاج بالأعشاب وبعض المواد الأخرى مثل السنمكة والحرجل والقرض وبذرة الخلة والعطرون وعسل النحل والزنجبيل، التي توارثوها وخبروها بتجربتهم المحدودة. وكتب الدكتور كريستوفر سون، أحد المشرفين على الخدمات الطبية، عام 1920 يقول: "إن البصير والحلاق والفكي والداية، وبدون مساعدة الأساليب الحديثة للتشريح وبدون أي معرفة بمقومات الطب الحديث، مازالوا يمتلكون بملاحظاتهم النابهة ومعلوماتهم الصيدلية المقبولة، سلاحاً لا يستهان به في المعرفة الطبية". لقد ظل هذا التراث الشعبي هو وسيلة العلاج الأساسية في السودان حتى مجيء الحكم البريطاني.

بدأت الخدمات الطبية في السنوات الأولى للحكم البريطاني بداية متواضعة ثم تطورت. ونشر الدكتور أحمد بيومي كتاباً بعنوان "الخدمات الصحية في السودان"، رصد فيه تلك البدايات والتطور

الذي طرأ. كان هدف الحكم البريطاني خلق مناخ صحي يسمح للبريطانيين بالبقاء في السودان، ويمكّن الأهالي من ممارسة حياتهم بعيداً عن الأوبئة الفتاكة والأمراض التي تقعد بهم عن الإنتاج وإقامة الدولة الحديثة. ثم تطورت الخدمات الصحية والطبية تطورا وئيداً، تحكمه الرؤية المحدودة للإدارة البريطانية لمفهوم تلك الخدمات التي حصرتها أساساً في نطاق الفئة الحاكمة.

بدأت الخدمات الطبية مع دخول الجيش الغازي عام 1898م حيث صحب الجيش مجموعة من الأطباء العسكريين ومعهم مجموعة مساعدة من الأطباء الشاميين من خريجي جامعات بيروت. فكانت خدمات طبية عسكرية انحصر نشاطها في علاج أفراد الجيش وموظفي الخدمة المدنية. وبقيت الخدمات تحت إدارة الجيش حتى عام 1904، عندما تأسست مصلحة الخدمات الطبية. وبلغ عدد المستشفيات التي افتتحت حتى ذلك العام عشرة في كل من الخرطوم وأم درمان وحلفا ودنقلا وبربر وسواكن وكسلا ومدني والأبيض وكدود (فشودة سابقاً). وافتتحت خلال العشر سنوات التالية في عطبرة وبورتسودان ومروي والدويم. وافتتح مستشفيان بالعون الذاتي في منقلا عام 1911 وفي النهود عام 1913. وكان عدد الأطباء في البداية خمسة بريطانيين وعدد ضئيل من الشاميين. وبلغ عدد الأطباء الخصوصيين خمسة، ثلاثة يونانيين وبريطاني وأمريكي، وجميعهم في الخرطوم. وبدأت الإدارة البريطانية مجهودات لمكافحة الأوبئة بالذات الملاريا والسحائي. ولكن ضعف الإمكانيات حال دون إحراز نتائج فعالة. وفي عام 1905، تشكل مجلس مركزي تخصصي انصب جهده في صحة البيئة في المدن.

وأدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى تجميد الخدمات الطبية، وإلى تقليص العنصر العسكري ووضع الخدمات الطبية في أيدي مدنيين. وبعد الحرب بدأت الخدمات الطبية تتوسع تدريجياً. ويمكن رصد ذلك التوسع في الأرقام التالية:

(أ) الأطباء

السنة	العدد	البريطانيون	الشاميون	السودانيون
1914	39	9	30	
1925	54	24	30	
1935	105	44	8	53
1940	أصبح عدد السودانيين			63

وبين 1924 و1926، كان بالخرطوم أخصائي في كل من الجراحة والباطنية وأمراض النساء والأسنان.

(ب) المساعدون الطبيون

1925	50
1935	227
1940	274

(ج) المستشفيات والشفخانات

1914	12 مستشفى	
1925	18 " "	و 50 شفخانة
1935	33 " "	و227 شفخانة

(د) الأسرّة

1928	1284 سريراً
1936	4129 سريراً
1940	5900 سريراً

(هـ) المرضى الذين تلقوا خدمات

السنة	الذين دخلوا المستشفى	العيادة الخارجية
1903	3357	40826
1914	10085	201896
1925	22809	530013
1935	89083	أكثر من ستة ملايين
1939	105000	7،1 مليون

(و) ميزانية الخدمات الصحية

السنة	القيمة بالجنيه	نسبتها للميزانية العامة
1925	143 106	% 2،3
1931	263566	% 4
1935		% 5،9

مما ساعد على توسع الخدمات الصحية، افتتاح معاهد تدريب ومؤسسات تعليمية طبية. افتتحت عام 1921 مدرسة المساعدين الطبيين، ويختار لها الممرضون النابهون، ويتلقون تدريباً نظرياً وعملياً، ويتولون الإشراف على الشفخانات في المدن الصغيرة والقرى. ويقومون بعلاج الحالات

المرضية الوبائية المتكررة، ويحولون الحالات المستعصية إلى أقرب مستشفى. وفي عام 1922 تم افتتاح مدرسة الدايات (القابلات) في أم درمان. وتخرج قابلات مؤهلات يقمن بالتوليد في القرى والريف و في المدن أيضاً. ولعب المساعدون الطبيون والقابلات دوراً في نشر الوعي الصحي.

وفي عام 1924 افتتحت مدرسة كتشنر الطبية في الخرطوم. ويتم اختيار الطلاب لها من الفصل النهائي في كلية غردون. وكانت أول مجموعة مكونة من سبعة. وفترة الدراسة فيها أربع سنوات. وتركز منهجها على الأمراض المنتشرة في السودان. وساعد خريجوها في ملء الفراغ الذي نجم عن تخفيض الأطباء الأجانب إبان سنوات الأزمة الاقتصادية، إذ انخفض عددهم عام 1935 من 77 طبيباً إلى 49 طبيباً. وبداية من عام 1937 كان يرسل طبيب كل عام إلى بريطانيا للتدريب لفترة ثلاثة أشهر.

اختلفت الخدمات الطبية من إقليم لآخر، مثلها مثل الخدمات الأخرى. فقد حظيت العاصمة المثلثة بنصيب أوفر من الأقاليم. فعلى سبيل المثال كان عدد القابلات المؤهلات في الخرطوم 73 وفي الجزيرة 59 وأربع قابلات في الجنوب. وكانت هناك تسع عيادات للحمّل، منها ست في الخرطوم. وفي عام 1939 افتتحت ثمان أخرى منها واحدة في الجنوب.

بذلت الإدارة البريطانية جهداً للسيطرة على الأوبئة الفتاكة، لكن ظلت البلاد تشهد موجات عاتية منها. فقد انتشر وباء الجدري في الفترة من 1932 إلى 1934، وفي الجزيرة من 1936 إلى 1937، وفي الخرطوم من 1938 إلى 1940. واجتاح الخرطوم وكردفان ودارفور وباء السحائي، ووصل قمته في الجزيرة في الفترة من 1934 ـ 1936، حيث توفي من أثره 14400 شخصاً بلغت نسبتهم 69 % من جملة المصابين، وهي أسوأ نسبة شهدتها البلاد. وهناك أوبئة أخرى مثل الحمى الراجعة ومرض النوم، وقد مضى وقت طويل قبل السيطرة عليها. وأكثر الأوبئة انتشاراً في الثلاثينيات الملاريا والبلهارسيا والكلازار والسل الرئوي. وبذلت جهود لعلاجها والسيطرة عليها والحد من انتشارها، تبقى تلك الأوبئة أضعف حلقات العمل الصحي في السودان.

3 - المدينة السودانية في عهد الحكم البريطاني

اختلفت المدينة السودانية في مسار تطورها ودورها في حياة أهل السودان إبان الحكم البريطاني، عن المدينة في العهد التركي ـ المصري. واختلفت بدرجة أكبر عن المدينة في الدولة المهدية. تطورت المدن في العهد البريطاني تطوراً ملحوظاً، وبرزت لها مهام متشعبة. فارتكزت في تطورها على البنيات الأساسية التي أدخلها الحكم البريطاني. فقد أدى تطور الاقتصاد الذي يقوم على تصدير المحاصيل النقدية، إلى بروز قطاع إنتاجي حديث في مجال الزراعة، وإن كان في نطاق محدود.

وأدى ذلك بدوره إلى تطور السوق كمحور للنشاط الاقتصادي. هذا هو المحور الذي انبنى عليه تطور المدن الحديثة في السودان. ولعبت المواصلات الحديثة، بالذات السكة الحديد، دوراً مهماً في ذلك التطور. بل ظهرت مدن ارتكز نشاطها على السكة الحديد. كما أن نظام الحكم المركزي، جعل بعض المدن مراكز حكم، فجذبت إليها أخلاطاً من البشر ارتبطت مصالحهم بشكل أو آخر بجهاز الدولة. وأضفت مؤسسات التعليم والمستشفيات بعداً آخر على دور المدن ونشاطها.

ومما يميز المدن في العهد البريطاني انتفاء الطابع العسكري عنها، الذي كان سمة المدينة في العهدين السابقين. فلم يحتفظ البريطانيون بفرق عسكرية في المدن كما فعل أسلافهم، ولم تعد الثكنات العسكرية هي المسيطرة على مجريات الأمور في المدينة. فطغى الطابع المدني على العسكري. وحافظت المدن على طابع الاختلاط الذي بدأ في العهدين السابقين. فمازالت المدن تجمعاً لأخلاط من القبائل الذين وفدوا عليها من مختلف المناطق، والتفوا حول مصالح شتى جمعت بينهم، وما عادت الروابط القبلية هي الأواصر التي تلم شملهم. ورغم أنهم حملوا معهم روابطهم القبلية إلى تلك المدن، إلا أن تلك الروابط لم تعد المحور الوحيد الذي يدور حوله نشاطهم الاجتماعي. ولم تستطع الروابط القبلية أن تفرض نفسها على مجتمع المدينة، كما أن المدينة لم تقض على الروابط القبلية. فبرزت ثنائية تشد الأفراد حيناً إلى ا لقبيلة وحيناً آخر إلى مجتمع المدينة. فغدت المدينة بؤرة لصراع اجتماعي يحتدم مرة ويخبو مرة أخرى، ولكنه ظل قائماً في جنباتها إلى عقود متتالية.

وغدت مدن البلاد، بالذات الكبرى منها، تجمع خليطاً من السودانيين والأجناس الأخرى. بعضهم وفد من البلاد العربية بالذات مصر والشام واليمن، وبعضهم من البلاد الأوربية وأغلبهم من اليونانيين والأرمن. جاءت تلك المجموعات تجذبها شتى الطموحات والمقاصد التجارية. وعاش أولئك الأجانب في جالياتهم وخلف جدران تقاليدهم. وأخذ بعضهم يتأقلم على البلاد ويألف أهلها ويزاوج معهم ويتخذ من السودان وطناً دائماً له. فما عادت المدينة وقفاً على أهل السودان وحدهم.

وشهدت المدينة السودانية خليطاً من نوع ثالث. فقد أصبحت المدينة ملاذاً للعناصر الزنجية التي تحررت من ربقة الرق بعد أن ألغته الإدارة البريطانية في السودان. فلم تستطع تلك العناصر العودة إلى جذورها في الجنوب وجبال النوبة وغيرها، لانقطاعها عن تلك الجذور عبر آماد ربما امتدت إلى قرن. وليس لها مكان في الريف السوداني الذي تحكمه علاقات قبلية صارمة ويتخلله الرق المنزلي. فاتجهت صوب المدينة لتجد في كنفها ملاذاً. وكان بعضهم يحمل مؤهلاً تعليمياً

اكتسبه من خدمته في الجندية. ولقي بعضهم فرصة للعمل اليدوي والحرفي في المدن التي استقر فيها. وفرض وجود تلك العناصر الزنجية على المدينة انتهاج مسلك متسامح لتخفيف أي نذر للانفجار. وكان ذلك التسامح من المقومات الضرورية لميلاد الشعور القومي. ولكن منهج الانتماء كان عصياً في مجتمع مازالت أصداء الرق تتردد في جنباته وتخيم على أجوائه. فكان ذلك عاملاً معوقاً لنمو الشعور القومي. ونشأ جيل جديد نتيجة التزاوج بين بعض الشماليين والجواري وغير الجواري من العنصر الزنجي. ورغم أنه كان محدود العدد، إلا أن له وجوده المؤثر. وسعى لتخطي حاجز الرق بالسلاح القومي. فكانت المدينة بؤرة لصراع آخر من نتاج تلك الثنائية العنصرية.

السمة الثالثة للمدن السودانية، أن كثيراً منها حملت بعض تراث تطورها الماضي ومزجته مع البنيات الحديثة التي استجدت في البلاد ومع بعض القيم التي ترسخت فيها. فأصبحت مدينة سودانية بواجهات عصرية. فالتقت فيها تقاليد أهل السودان مع المظاهر العصرية الحديثة. ولم تستطع تقاليد أهل البلاد أن تقف حاجزاً دون الأخذ بتلك المظاهر، وما استطاعت تلك المظاهر أن تقضي على تقاليد أهل البلاد. وكان ذلك مظهراً آخر للثنائية التي عرفتها المدينة السودانية.

والسمة الرابعة أن المدن أصبحت مراكز وعي اجتماعي. فالخليط السكاني أضعف الروابط القبلية، وفتح الطريق لنشأة روابط جديدة. فأخذ الشعور بالأمة ينمو، تُغذيه عوامل اجتماعية وثقافية. وأخذ الانتماء لما هو خارج القبيلة يجد له تعبيراً في الشعور القومي. ولكن الريف القبلي لم يرتق بعد إلى وعي المدينة، فمازالت تشده قوى تنأى به عن دائرة ذلك الوعي. فكان الصدام بين وعي المدينة القومي وانكفاء الريف القبلي، يتخذ أشكالاً متعددة. وكانت المدينة مسرحاً للصدام بينهما. وهو شكل آخر من أشكال الثنائية في الحياة الحضرية في السودان. هذه السمات الأربع تجلت في المدن السودانية بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة.

من الصعب تحديد عدد سكان المدن السودانية ومتابعة نموها، لعدم وجود إحصاء علمي يمكن الاستناد إليه. وقد لحظ الدكتور مارتن دالي في كتابه "إمبراطورية على النيل"، التضارب في وثائق الحكم البريطاني الرسمية حول تعداد سكان المدن. فكتاب "سودان المناخ"، وهو سجل رسمي، يحدد سكان المدن عام 1903 بثلاثة مليون ونصف، بينما تقرير الحاكم العام لنفس العام يحددهم بأقل من مليونين. ثم يأتي سودان المناخ ليحدد عام 1914 بمليون ونصف. هذا الاضطراب في الأرقام لا يجعلها أساساً يعتمد عليه. لكن السمة العامة هي زيادة سكان المدن، ولكنه أمر يحتاج لمزيد من البحث والتقصي. ورغم تلك الزيادة، فإن سكان المدن بلغوا 6 % فقط من سكان السودان حسب التقدير الرسمي لعام 1953.

يمكن تقسيم مدن السودان إلى ثلاث مجموعات. تشمل الأولى المدن التي كانت موجودة قبل قيام الحكم البريطاني، ثم نمت وتطورت لوجود عوامل شتى أوجدها ذلك الحكم. من أهمها الخرطوم وأم درمان ومدني والأبيض وكسلا. والحديث عن الخرطوم يقودنا بالضرورة للحديث عن أم درمان، وعن الخرطوم بحري رغم اختلافها عنهما في النشأة، ولكنها تكون معهما العاصمة المثلثة، عاصمة السودان. ولكل واحدة من المدن الثلاث نشأتها المختلفة وتطورها التاريخي ودورها المتميز. ولعبت الثلاثة معاً دوراً مهماً في تاريخ السودان الحديث.

ويغطي كتاب الدكتور أبو سليم بعض الجوانب المهمة في تاريخ العاصمة المثلثة.

نشأت مدينة الخرطوم عام 1824 في بدايات الحكم التركي - المصري، لتصبح عاصمة له. وعند سقوط ذلك الحكم، هجرها المهدي وارتحل بجيوشه عبر النيل الأبيض وأسس مدينة أم درمان. وتحولت الخرطوم إلى خرائب. وبعد سقوط الدولة المهدية، أعاد الحكم البريطاني تعميرها وجعلها عاصمة البلاد. ولعب كتشنر دوراً كبيراً في إعادة التعمير. فأعاد تخطيطها على أسس هندسية حديثة. فقسم المدينة إلى قطاعات. وأقام دواوين الحكومة وبيوت الحكام في الجزء الشرقي على النيل الأزرق، ويليها القطاع التجاري الحديث الذي عرف باسم السوق الإفرنجي، ويليه السوق العربي. وأقام ثكنات الجنود في أطراف المدينة. وقسمت المنطقة السكنية إلى ثلاث درجات: أولى وثانية وثالثة. وتخللت المدينة شوارع متسقة ومنظمة وحدائق. وفي عام 1907 دخلتها الكهرباء. وحرص كتشنر أن يكون تخطيط شوارع المدينة مطابقاً للعلم البريطاني.

وتجلى وضع الخرطوم كعاصمة للسلطة الجديدة في عدة مظاهر. أعيد بناء قصر (سرايا) الحاكم العام بناءً فخماً يطل على المدينة في جلال. وشيدت بها دواوين الحكومة ومنازل الحكام مصطفة على الجانب الغربي للنيل، وتحفها الميادين الخضراء، ولا يسمح للأهالي بعبور منطقتها بعد المغيب. وغدت المدينة ملتقى عدة طرق مواصلات حديثة. فيلتقي عندها الخط الحديدي القادم من الشمال والغرب والشرق والجنوب الشرقي. وتلتقي عندها عدد من الطرق البرية. وترتبط مع أجزاء البلاد بخطوط تلغرافية ونظام محكم للبريد. وبها شبكة من التلفونات. فأصبح للمدينة ثقل سياسي، إذ تنبع سياسات البلاد منها وتنتهي إليها.

وأصبحت الخرطوم مركزاً تجارياً وثقافياً. فأقامت فيها الشركات مكاتبها، حتى غدت القلب النابض لحركة التجارة في البلاد. وأنشئ بها عدد من المؤسسات الثقافية. أولها كلية غردون. ثم بدأت فيها مكاتب للصحف، بداية بالصحافة الحكومية التي صدرت في مطلع القرن حتى صدور الصحف الوطنية عام 1920. فأصبحت المركز الأساسي للطباعة.

ووجدت الخرطوم دفعة معمارية بعد انقشاع الأزمة الاقتصادية. فتم عام 1938 تشييد 1405 كيلومتر من الطرق المعبدة، وأربعة كيلومترات من الطرق المسفلتة، و258 لمبة كهربائية في الطرقات، و4500 شجرة، وميادين خضراء لكرة القدم والبولو والتنس. فقد كان الحكم البريطاني يسعى ليجعل من الخرطوم مدينة حديثة على النمط الأوربي، فأضفى على مبانيها وأماكنها العامة تلك المسحة. وابتعد السودانيون عن سكناها، فلا يؤمونها إلا في أوقات العمل صباحاً، ماعدا قلة منهم ممن ارتبطوا بالحكم البريطاني الذين اتخذوا لهم فيها سكناً، مثل السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي. فغدت الخرطوم مدينة أوربية في محيط سوداني. وصور الشاعر التجاني يوسف بشير جمال المدينة وطابعها الأوربي في قصيدة "الخرطوم" فقال:

مدينة كالزهرة المونقة تنفح بالطيب على قطرها
ضفافها السحرية المورقة يخفق قلب النيل على صدرها
مدينة السحر مراح العجب ومغتدى أعينه الساهرة
ماج بها الشام ولبنانه والمدن الرائحة الغادية

ورغم ذلك الطابع الأوربي للخرطوم وابتعاد أهل السودان عن السكن فيها، إلا أن المتعلمين العاملين في جهاز الدولة (الأفندية) ارتبطوا بها بحكم عملهم فيها. ومن خلال تشابك ظروف العمل والنشاط الثقافي، أصبحت الخرطوم منطلقاً للوعي القومي الجديد، وكانت أم درمان البوتقة التي انصهر فيها ذلك الوعي.

تأسست أم درمان عام 1885، عندما ارتحل إليها المهدي بجيشه وأقرها على الخرطوم مدينة "الترك". فنمت من مجموعة أكواخ إلى معسكر حربي، ثم إلى عاصمة للدولة المهدية. وبعد سقوط الدولة المهدية، استقرت فيها بعض العناصر التي آثرتها على موطنها الأصلي. وفضلها البعض الآخر على الخرطوم التي يغلب عليها الطابع الأوربي، لأنها احتفظت بطابع سوداني في عاداتها وتقاليدها. ولعل أكثر ما يميز أم درمان أنها أصبحت مدينة سودانية بالمعنى القومي العريض. فليس لأي قبيلة الغلبة على القبائل الأخرى. كما خلت من العناصر الأوربية والأجنبية، ماعدا قلة من التجار ونفر من الحكام. وكان غالب السودانيين الذين يعملون في الخرطوم يسكنون في أم درمان. فلم تعرف المدينة النمط الأوربي لا في معمارها ولا في أماكنها العامة، بل احتفظت بكثير من ملامحها السودانية. ولم ترتبط مع الخرطوم بقنطرة إلا عام 1932.

أصبحت أم درمان بوتقة الوعي القومي، الذي انصهر فيها متخذاً شكل نشاط اجتماعي وثقافي ورياضي. فتأسس فيها نادي الخريجين عام 1918، وأدى مرتكز النشاط الوطني ومنطلقه. ثم

نشأت فيها أندية المثقفين في الأحياء، مثل الأبروفيين والهاشماب، التي خرجت منها الأحزاب السياسية فيما بعد. وكانت مركزاً للتعليم الأهلي، حيث افتتحت فيها مدارس الأحفاد والأهلية والمؤتمر. وقامت فيها أندية رياضية من أهمها الهلال والمريخ.

ارتبطت الخرطوم مع الخرطوم بحري بقنطرة عبر النيل الأزرق. ونشأت مدينة الخرطوم بحري مع قيام الحكم البريطاني. فهي تتبع للمجموعة الثانية من المدن، ولكن تناولناها هنا لارتباطها مع مدن العاصمة المثلثة. كانت الخرطوم بحري قبل ذلك مجرد مجموعة من الأكواخ المتناثرة حول قبة الشيخ خوجلي والشيخ حمد ود أم مريوم، ولها وشائج تصلها بجزيرة توتي عبر النيل. وكانت جدة السيد علي من نسل الشيخ خوجلي، فانتقل إليها السيد علي مع بداية الحكم البريطاني ليستقر عند قبة جده، ليكون على مقربة من النظام الجديد، فأعطى باستقراره دفعة سكنية للمدينة.

وفي البداية كان ينتهي عندها الخط الحديدي الذي امتد فيما بعد إلى الخرطوم. وتنتهي عندها الملاحة النيلية القادمة من الجنوب. وانتقلت إليها مصلحة الوابورات من أم درمان. وتأسست فيها مصلحة المخازن والمهمات. وكانت المدينة في بداية عهدها عسكرية الطابع، ثم أصبحت دواوين الحكومة بكل ما تحتاجه من مهمات. وقامت فيها لاحقاً مصلحة النقل الميكانيكي. فغدت المدينة ذات طابع عمالي. واختلف تركيبها السكاني عن كل من الخرطوم وأم درمان. فجاءت إليها مجموعات من القبط المولدين، الذين لم يجدوا مجالاً في الخرطوم لغلبة الأوربيين عليها. وجاءتها مجموعات من الدناقلة والشلالية لارتباطهم بالنقل النهري. وجاءت بعض العناصر الزنجية التي تحررت من الرق، فوجدت فيها ملاذاً. ومن هذا الخليط غير المتجانس اكتسبت مناخاً متسامحاً، وجاء منه أيضاً هامشية دورها في الحياة السياسية والفكرية في السودان.

ومن المدن التي كانت قائمة قبل مجيء الحكم البريطاني، وتأثرت كثيراً بما طرأ على السودان من تحديث، فهي مدني والأبيض وكسلا. فأصبح ثلاثتهن عواصم للمديريات الجديدة. فغدت مراكز للسلطة ولمؤسسات الحكم التي صاحبتها. وشكلت قوة جذب للعناصر الباحثة عن القربى للحكام. وتأثرت ثلاثتهن بالسكة الحديد. إلا أن الأبيض كانت أكثرهن تأثراً بها، لوقوعها في نهاية الخط الحديدي في الغرب، فغدت نقطة تجمع وتوزيع. وتأثرت المدن الثلاث بالقطاع الإنتاجي الحديث. فقيام مشروع الجزيرة جعل من مدني السوق الاستهلاكي الأول لموظفي المشروع وللمزارعين. وأثر قيام مشروع القاش وحدائق الفاكهة على مدينة كسلا. وأصبحت الأبيّض السوق الأول للصمغ، ومن أهم أسواق المحاصيل النقدية في البلاد.. فصارت تلك المدن مراكز تجارية مهمة. وافتتحت فيها مدارس أولية ومتوسطة ومستشفيات. ونشأت فيها طبقة تجارية لها نفوذ اقتصادي وسياسي مؤثر.

المجموعة الثانية هي المدن التي نشأت مع قيام الحكم البريطاني. وأهمها عطبرة وبورتسودن وكوستي. ارتبط تطور عطبرة ارتباطاً كاملاً بالسكة الحديد. فهي ملتقى ثلاثة خطوط قادمة من بورتسودان وحلفا وكريمة، متجهة إلى الخرطوم. وفي عام 1907 انتقلت إليها ورشة السكة الحديد من حلفا. فأصبح 90 % من سكانها مرتبطين بالسكة الحديد بطريق مباشر وغير مباشر. وغدت المدينة العمالية الأولى في السودان. فوفد إليها مجموعات من أفراد القبائل المختلفة للعمل في مؤسسات السكة الحديد. فنشأت بينهم تدريجياً رابطة العمل، لتحل محل رابطة القبيلة والإقليم. وافتتحت بها مدرسة صناعية لتدريب العمال الفنيين الذين غذوا ورشة السكة الحديد. وقام بها نادي لخريجي المدرسة الصناعية، وأصبح منبراً اجتماعياً وثقافياً ونقابياً وسياسياً. ولعبت مدينة عطبرة دوراً متميزاً في المعارك الوطنية.

نشأت مدينة بورتسودان نشأة متواضعة، لكنها تطورت سريعاً لتصبح ميناء البلاد الأول. في عام 1930 بلغ عدد السفن التي تقف عندها 945 سفينة، وارتفع العدد إلى 1200 عام 1935. وارتفع وزن البضائع المصدرة عن طريقها من 300 ألف طن عام 1934 إلى 400 ألف طن عام 1937. وبلغت جملة البضائع التي مرت عن طريقها استيراداً وتصديراً 610 ألف طن عام 1934، وقفزت إلى 855 طن عام 1937. وتمر عبرها 90 % من صادرات السودان و 85 من وارداته. وفي عام 1935 تكونت اللجنة الاستشارية للميناء، وضمت أعضاء غير حكوميين. وتكونت لجنة مصلحية تقدم تقارير عن إمكانيات تطوير الميناء. وتكونت في بورتسودان جالية تجارية غالبتها من الأجانب. ووفد إليها مجموعة من قبائل البجة الذين انخرطوا في العمل اليدوي في الميناء، واتخذوا من الأحياء الشعبية سكناً لهم. وظلت تتجاذبهم المدينة ببريقها من جانب، و القبيلة بمتانة روابطها من الجانب الآخر، وبقيت النهضة التي شهدتها المدينة بعيدة عن دائرة حياتهم.

ونشأت مدينة كوستي عند الخط الحديدي الممتد إلى الأبيض عبر القنطرة التي شيدت على النيل الأبيض. وتقع أيضاً على خط البواخر النيلية المتجهة إلى الجنوب. وعندما قامت مشاريع الزراعة الخاصة على النيل الأبيض، أصبحت كوستي مركزها المالي والتجاري. فهي مدينة تجارية زراعية عمالية.

ونشأت في منطقة الجزيرة ثلاث مدن ترتبط قيامها بمشروع الجزيرة، وهي بركات ومارنجان والحصاحيصا. ويمر الخط الحديدي على ثلاثتهن. وهناك مدن لها أهمية إدارية، حيث أصبحت عواصم لمديريات، وهي الفاشر وجوبا وملكال وواو. ولكنها كانت ضحية التطور غير المتوازي الذي أخل بتطور المجتمع السوداني. فكانت تلك المدن بعيدة عن دائرة المؤثرات الحديثة من مواصلات

وخدمات اجتماعية وصحية وتجارة ومؤسسات ثقافية. لذلك كان تأثرها بتيار الوعي ضعيفاً ومشاركتها فيه محدودة.

المجموعة الثالثة هي المدن التي كانت مزدهرة وتدهورت مكانتها في عهد الحكم البريطاني. فقد كان لها في الماضي أهمية تجارية وإدارية، ثم أصبح دورها هامشياً في المجرى العام لتطور الأحداث. منها سواكن وبربر والمسلمية. أما سواكن فقد امتصت بورتسودان دورها، حتى تحولت إلى حطام مدينة. وفقدت بربر أهميتها كملتقى طرق تجارية بعد قيام مدينة عطبرة وامتداد الخط الحديدي منها إلى بورتسودان. ثم نقلت منها عاصمة المديرية إلى الدامر، فهجرتها عناصرها التجارية وارتادت لها آفاقاً جديدة. أما المسلمية فقد بدأ انكماشها عندما امتد خط السكة الحديد بعيداً عنها. وعند قيام مشروع الجزيرة وسيطرة الشركة التجارية على تسويق القطن، لم تعد بالجزيرة محاصيل أساسية تحتاج إلى تسويق كما كان في الماضي. وكانت تلك هي الضربة الثانية التي تقع على المسلمية، فأحالتها من سوق كبير إلى قرية صغيرة.

إن تطور المدن على قلتها، أعطاها ثقلاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، كان له أثره في تطور الوعي القومي بين سكانها. فأصبحت هي مراكز التأثير. ثم تولت قيادة النشاط السياسي. وأصبح الريف تابعا لها، أو وجد نفسه بعيدا عن دائرة ذلك النشاط.

4 - الطبقات الاجتماعية

لم يتبلور التركيب الطبقي في المجتمع السوداني خلال فترة الحكم البريطاني، بالشكل الذي حدث به في المجتمعات الرأسمالية الصناعية. و مع أن السودان كان جزءاً لا يتجزأ عن النظام الرأسمالي العالمي، إلا أن أشكال الإنتاج السابقة للرأسمالية مازالت تلعب دوراً أساسياً في اقتصادياته.. وتولت القيادات الدينية والقبلية عملية التراكم الرأسمالي. لذلك فإن دراسة التركيب الطبقي في هذه الأوضاع يصطدم بتداخل وتشابك أشكال الإنتاج الرأسمالي مع أشكال الإنتاج السابقة للرأسمالية. ومما يزيد الأمر تعقيداً، أننا ننظر إلى ذلك التركيب في ظل حكم أجنبي يفرض سياسات تقحم المجتمع في نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو غير مهيأ له، مما يجعل هضمه عسيراً فيختل تطوره. فهذه أمور تؤثر في اختلال الرؤية.

هل نعتبر تطور المجتمعات في السودان ونشأة بعضها في ظل الحكم البريطاني ظاهرة شاذة؟ أم هي مأثرة لذلك النظام؟ وهل كان لنشأة تلك الطبقات في كنف ذلك النظام أثره في تكبيل خطاها من الانطلاق بعيد المدى نحو أفق الطموح القومي، أم أن انفلاتها من قبضة ذلك الحكم واتخاذها

مساراً مستقلاً، بل معاد له، مظهر من مظاهر قوتها؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها تطرأ علينا ونحن ننظر في تطور الطبقات الاجتماعية في السودان. إن تطور بعض الطبقات الاجتماعية ونشأة بعضها الآخر، يرجع إلى المؤسسات الاقتصادية لذلك الحكم وللبنيات الأساسية التي أقامها.

يعيش معظم أهل السودان حياة رعوية تلقي بظلها الثقيل على المجتمع. وتقف الحياة الرعوية حجر عثرة في طريق التطور الاجتماعي. فهي لا تسهم في إنتاج فائضه اقتصادي، بل يعيش أهلها على فائض القطاع الحديث، مما يحول بين ذلك الفائض ومواقع التنمية. ولا تساعد الحياة الرعوية المتنقلة على قيام خدمات اجتماعية ثابتة، مما يحرم الرعاة من التعليم والخدمات الصحية والمواصلات الحديثة، فيصبحوا أسرى واقعهم المحدود ونهباً لقوى الطبيعة وبؤرة للتخلف. ويظلوا خاضعين لسيطرة قوى اجتماعية لا يدركون مداها ولا يستطيعون معها شأناً. فزعيم القبيلة سيد بلا منازع بين قومه. والفكي له نفوذ راسخ في ذلك المجتمع الذي تكتنفه المفاجآت. وتلقي الحياة الرعوية بظلال قاتمة على المجتمع المستقر في مناطق الإنتاج الحديث والمدن. ليس فقط لأن الرعاة يمتصون فائضة الاقتصادي، بل لأنهم أيضاً يصوغون الإطار العام للقيم والتقاليد، ويرسمون أفقاً للمجتمع من تصوراتهم المحدودة. فالثقل الحديدي للمجتمع الرعوي ورسوخ تقاليده، تجعل لإيديولوجيته نفوذاً وانتشاراً في المجتمع الحديث الذي لم تترسخ دعائمه وتتثبت أركانه. وتنتشر تلك الإيديولوجية مباشرة وبطرق غير مباشرة، وتؤثر في صياغة رؤى المجتمع. وتمسك حياة الرعي بخناق المجتمع بقدرتها وبنفاذ صبرها على انتظار النتائج البعيدة المدى وباستباقها الخطى للنتائج.

وتمتد البرجوازية الصغيرة إلى خلايا المجتمع الأخرى. فالمنتج الصغير هو عصب المجتمع السوداني. فصغار المزارعين في مشروع الجزيرة ودلتا القاش وطوكر المديرية الشمالية والقضارف وكردفان، يشكلون القاعدة الإنتاجية العريضة. ومع أن بعضهم دخل دائرة الإنتاج الحديث، إلا أن الغالبية مازالت في دائرة الإنتاج التقليدي، حيث تلعب قوى الطبيعة دوراً حاسماً في تكييف مصيرهم. وإذا كان المزارعون قد بدءوا الارتباط بالسوق منذ العهد التركي ـ المصري، فإن ذلك الارتباط تمتن في ظل الحكم البريطاني. فالاهتمام بالسلع النقدية والتركيز على إنتاجها وتخصيص مناطق لها، أعطى السوق دوراً مركزياً في الاقتصاد. كما أن تصدير المحاصيل النقدية، ربط السوق الداخلي بالسوق الرأسمالية العالمية. وأصبح المزارع مرتبطاً بتلك السوق، مهما كان الحجم الذي يلعبه وأينما كان موقعه. وغدا يتأثر بتقلباته، ويحس أحياناً بامتصاصها لدمه ويغيب عنه ذلك أحياناً أخرى. فوقع المزارع فريسة للظروف الطبيعية وللسوق المحلي والسوق العالمي. على أن ارتباط المزارع بالتعامل السلعي النقدي، فتح له بعض المنافذ التي ولج منها إلى دائرة الوعي.

ولكن رؤى البرجوازية الصغيرة حكمت خطى ذلك الوعي، مما أدى إلى غلبة النزعات الذاتية ومشاعر القلق المتلهفة للنتائج.

وتمتد البرجوازية الصغيرة لتتشمل القطاع العريض من صغار التجار المنتشرين في المدن والقرى الكبيرة يمارسون تجارة التجزئة. ووفر اتساع نشاط السوق الداخلي الأساس الذي قامت من فوقه حركة أولئك التجار. وأصبح الربح يشكل خيطاً متيناً، وإن كان غير مرئي، يربط بين طموحاتهم ويشدها شداً رغم تباعد المسافات. وأصبح المجتمع بوتقة تنصهر فيها شتى المشاعر لتصب في مجرى الوعي القومي. وكلما زاد السوق من نشاط ارتباطاته وتحددت معالمه، كلما ساعد على شحذ المشاعر القومية. يكمل أصحاب المرتبات الخريطة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة. ورغم قلة عددهم، إلا أن نفوذهم الفكري والسياسي والأدبي كان كبيراً.

وشهدت فترة الحكم البريطاني بروز الطبقة العمالية الحديثة. ورغم أن البريطانيين حالوا دون التطور الصناعي في السودان، إلا أن تأسيس بعض البنيات الأساسية مثل السكة الحديد والنقل النهري والنقل الميكانيكي والري، أدى إلى تجمع أعداد من العمال من شتى القبائل في بعض مناطق البلاد المختلفة. وأصبحت رابطة العمل والاستغلال هي التي تكيف علاقتهم في تلك المواقع. ولكن القاعدة الصناعية الضيقة لم تهيئ قيام طبقة عمالية مؤثرة. على أن أغلب أولئك العمال كان يعمل تحت مخدم واحد هو حكومة السودان البريطانية. ولأنها حكومة أجنبية، فقد ساعدهم ذلك وأسرع بهم إلى إدراك التناقض معها. شكّل عمال السكة الحديد كتلة كبيرة بين تلك الطبقة. وكان ذلك عاملاً في سرعة تنظيمهم قبل الفئات الأخرى.

وكان غالبية أولئك العمال من غير المهرة وشبه المهرة، وبينهم قلة من العمال المهرة الذين حصلوا على تدريب مهني في المدارس الصناعية. وحسب إحصاء 1953، كان عدد العمال غير المهرة 175000 وشبه المهرة 15700 والمهرة 7000. وأدى تشابك العمال المهرة مع غير المهرة في كثير من مواقع الإنتاج، إلى تأثير متبادل بينهم. ولم يكن العمال، بالذات غير المهرة وشبه المهرة، مستقرين. وظلوا يتنقلون بين المدينة والريف، حيث مازالت الروابط الأسرية الممتدة تشدهم إليها. وحالت تلك السلبيات دون نشأة طبقة عمالية بالقوة العددية المؤثرة. لهذا لم تلعب الطبقة العمالية دوراً مبكراً في مجرى الحركة الوطنية، مما أعطى البرجوازية الصغيرة دوراً منفرداً في المراحل الأولى.

لم تنشا في السودان طبقة إقطاعية بالمعنى الكلاسيكي للإقطاع. فقد كانت ملكية الأرض في مشروع الجزيرة تحت سيطرة الدولة، لكن انفتح المجال لبروز ملكيات زراعية واسعة في المشاريع

الخصوصية. غير أنها لم تكن ملكية خاصة بل تمنح الأرض بإيجار طويل المدى.ولم تقم فيها علاقات إقطاعية ماعدا مشاريع السيد عبد الرحمن. وارتبطت تلك المشاريع بالسوق الرأسمالية العالمية، لاعتمادها على إنتاج القطن، فهي رأسمالية زراعية. وتتكون عناصرها من بعض زعماء الطرق الصوفية الكبار، ومن زعماء القبائل الذين قامت في مناطقهم مشاريع زراعية، ومن كبار رجال الخدمة المدنية. وتشابكت مصالحهم مع الإدارة البريطانية.

لم تتوفر العوامل الكافية لنمو وتطور برجوازية سودانية. فقد كانت في أطوار التكوين الأولى، وذلك لسببين. أولهما أن السودان لم يكن مهيئاً تاريخياً لدخول مرحلة التطور الرأسمالي، وإنما أُقحم في علاقات غير متكافئة مع السوق الرأسمالية. وثانيهما، احتكار الشركات الأجنبية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلية، مما حرم السودانيين من أهم مجالات تراكم رأس المال التجاري. وانطبق على ذلك محاربة الحكم البريطاني لنمو صناعة محلية. فاندفع السودانيون إلى ميدان الزراعة والعقار، ثم انتقلوا للنشاط الكمبرادوري. فنشأت برجوازية سودانية ضعيفة التكوين وفي وضع هامشي ومرتبطة مع الحكم البريطاني بقنوات تنفتح وتنسد. فكان إسهامها في حركة المجتمع محدوداً، ولم تنفتح أمامها سبل التطور إلا بعد القضاء على الحكم البريطاني.

هوامش الكتاب الرابع

1 . راجع نص الاتفاقية في ملحق (5). مدثر عبد الرحيم. الإمبريالية والحركة الوطنية. ويتناول التطورات الدستورية منذ توقيع الاتفاقية حتى نهاية الحكم الثنائي.

2 . مارتن دالي. إمبراطورية فوق النيل. (بالإنجليزية) ص 71 . 83

3 . جون فول. الختمية. ص 385 . 443. والقدال. الإسلام والسياسة. ص 85 . 118

4 . دالي. إمبراطورية. ص 156. دالي. السودان الإمبراطوري. 25 . 42. وجعفر بخيت. الإدارة البريطانية والحركة الوطنية. وفيه استعراض لنظام الإدارة الأهلية.

5 . محمد عمر بشير. جنوب السودان: خلفية الصراع. (بالإنجليزية)

6 . دالي، إمبراطورية. ص 160 . 167. ودالي، السودان، 262 . 280

7 . ميمونة ميرغني حمزة. سياسة الأرض البريطانية؛ رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم)

8 دالي، إمبراطورية، ص 201. وكذلك دالي، السودان، 92 .95. وكتاب رتشارد هل عن المواصلات في السودان.

9 . دالي، إمبراطورية، ص 214 . 222. ودالي، السودان، ص 95 . 105

10 – دالي، إمبراطوري، 227 . 230. دالي، السودان، ص 102 . 104 وص 182 . 190

11 . دالي إمبراطورية، ص 240

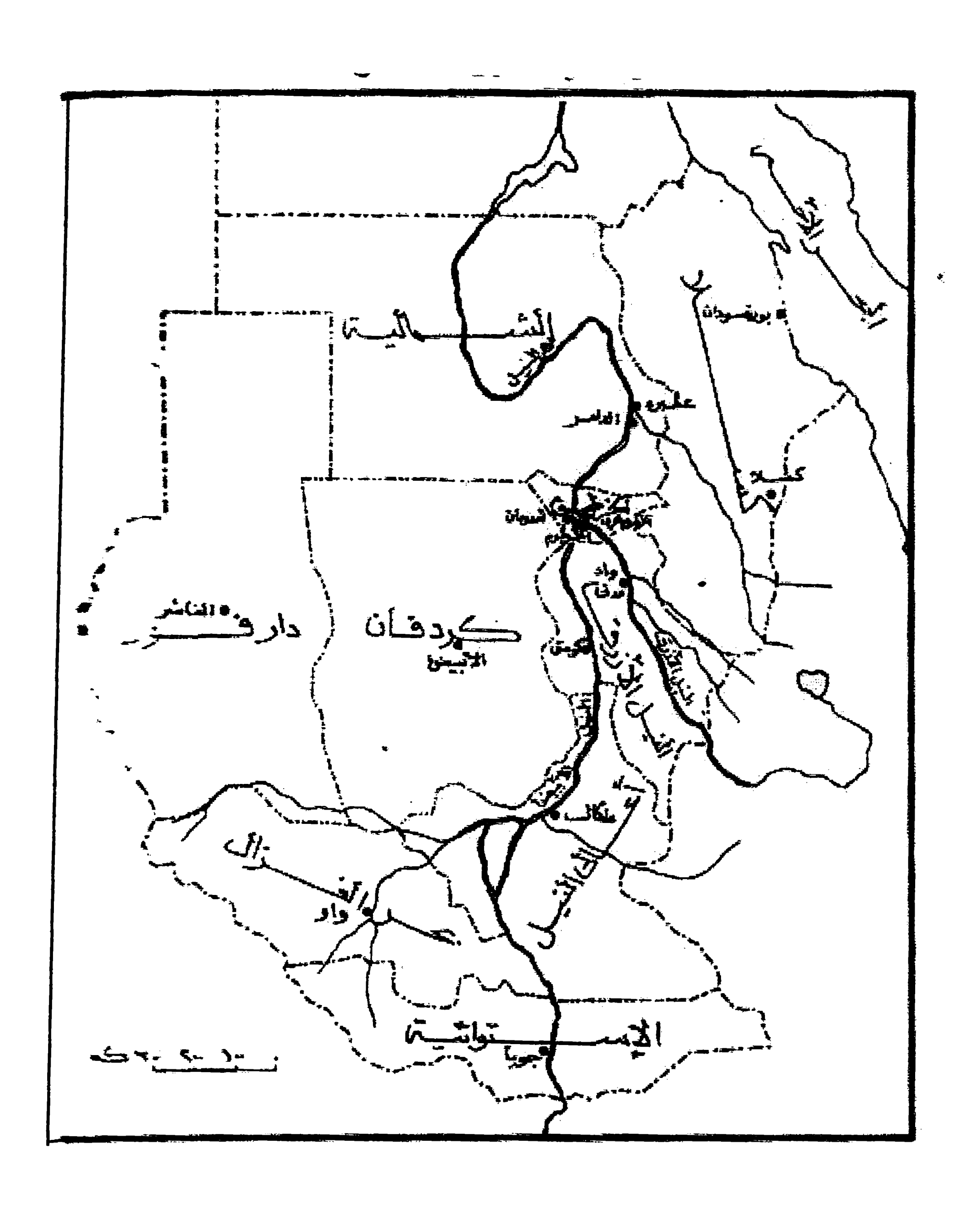
12 محمد عمر بشير. تطور التعليم في السودان. دالي،إمبراطورية، ص 240 . 248

13 – أحمد بيومي السائح. تاريخ الخدمات الطبية في السودان.

مراجع الكتاب الرابع

المراجع الخاصة بالكتاب الرابع: فترة الحكم البريطاني، مرصودة في نهاية الكتاب الخامس مع مراجع الحركة الوطنية، لأن تاريخ المرحلتين يتداخل كثيراً في تلك المراجع.

خريطة السودان الانجليزي المصري



الكتاب الخامس

الحركة الوطنية السودانية

1953 - 1899


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

مقدمة

ما هو المقصود بالحركة الوطنية بشكل عام، وبالحركة الوطنية السودانية بشكل خاص؟ هذه أسئلة مهمة لتحديد آفاق الموضوع الذي نحن بصدد تناوله. إن ميلاد الحركة الوطنية يعني في المقام الأول وبالضرورة وجود وطن، ثم ميلاد الانتماء لذلك الوطن في إطار مكان معلوم وفي حدود زمان معين. ويعني الانتماء إلى تراث مشترك ولغة مشتركة يتناقل بها الناس أواصر انتمائهم. ويتبلور ذلك الشعور الوطني في مناخ نفسي وذهني يشحذه ويعمل على تنميته. ولكن الوطن ليس قدراً مكتوباً على البشرية منذ ميلادها، بل هو ظاهرة تاريخية تبرز عندما تتوفر الظروف الموضوعية لبروزه. فالناس عرفوا العصبية القبلية والتعصب للعقيدة، وعرفوا الملك الذي يقهرهم ويستسلمون لقهره. وكلها مناسبات حفظها التاريخ حيث خرج الناس وماتوا دفاعاً عن شيء آمنوا به خارج الانتماء الوطني. إلا أن الحركة الوطنية مختلفة. إنها نقلة في وعي الناس لإيجاد صيغة مشتركة يعيشون بها في إطار جغرافي معين يمتلكون فيه القدرة على تسيير حياتهم، ويستشعرون بالانتماء الذي يمتّن حياتهم ويمنحها أبعاداً وعمقاً.

بدأ الشعور القومي يتجلى في السودان منذ القرن التاسع عشر. برزت الكينونة السياسية الموحدة للسودان بعد الغزو التركي-المصري عام 1821. ولكن بروز تلك الكينونة لا يعني ميلاد الوطن. فما زال الانتماء القبلي والإقليمي أقوى من الانتماء للوطن. وشهدت فترة الحكم التركي-المصري تطورات ساعدت على تهيئة المناخ لذلك الشعور حتى تخلّق وبرزت بعض ملامحه. أولها تطور السوق الداخلي وبروز طبقة وسطى تجارية تشابكت مصالحها في تلك الكينونة، مما انتقل بها من كينونة سياسية إلى مشارف الوطن. فأصبحت هناك فئات لها مصلحة في تماسكه ووحدته وتطور سوقه. وثانيها الدولة المركزية التي كانت عاملاً في تماسك تلك الكينونة قبل أن يتطور الشعور القومي ليصبح أداة للتماسك والتلاحم. ولكن لكونها دولة أجنبية ومؤسساتها امتداد للمؤسسات العثمانية المتخلفة وذات طابع قمعي، فإن دورها كعامل للتوحد كان ضعيفاً. وثالثها تنامي الشعور المشترك بين أهل البلاد بسطوة الحكم الأجنبي وجبروته. ورغم أن أهل السودان عبرّوا عن سخطهم ورفضهم لذلك الحكم من منطلقات قبلية كان مصيرها الفشل، إلا أن الإحساس المشترك بالظلم أصبح يوحد بينهم. وتحت وطأة تلك المعاناة أخذ الشعور القومي دفعة.

ثم جاءت الثورة المهدية والدولة التي قامت على انتصاراتها، فزادت من متانة الشعور بالانتماء الوطني. ولكن التطرف الذي اكتنف الدعوة المهدوية، حال دون أن يترسخ ذلك التمتين إلى مداه البعيد. بل إن الدولة المهدية غدت فيما بعد حجر عثرة في مجرى تطور الشعور القومي، ولعلها أدت إلى فرز حاد، وربما إلى إحباط لدى بعض الفئات التي شاركت في الثورة وغمرها شعور بالنشوة من انتصاراتها. على أن الحركة المهدية بسلبياتها وإيجابياتها، ساعدت تمتين مشاعر الانتماء إلى الوطن، وكانت أحد العوامل التي نمّت الشعور القومي.

وخرج أهل السودان من هزيمة الدولة المهدية تتجاذبهم شتى الانفعالات. فكانت الهزيمة لها وقع أليم على نفوس الذين ارتبطوا بها عاطفياً وإيديولوجياً، فكانت النهاية تعني لهم نهاية الحلم، مما أفضى بهم إلى مشاعر القنوط واليأس. أما الفئات التي سحقها بطش الدولة المهدية، فرأت في هزيمتها خلاصاً. وهناك فئات حائرة بين هذه وتلك لا تكاد تدرك ما يجري حولها، بل لعلها مأخوذة بالتحولات العاصفة التي كانت تجري من حولها. وتلك عوامل سلبية في بلورة الشعور القومي.

وجاء الاستعمار بسطوته وجبروته، وبأشكال من الحكم فيها جدة، وبأساليب من العدالة وحكم القانون، وببنيات أساسية ومؤسسات مستحدثة. ولكنه جاء أيضا بحكام لهم سحنة ولغة لم يألفها أهل البلاد. كما أن البريطانيين أهل مسيحية ليس لأهل السودان الشمالي سابق احتكاك بها. وهذه بؤرة اختلطت فيها المشاعر، وصعب معها أحياناً التمييز بين نظام الحكم الاستعماري ومؤسسات الحضارة الغربية. ولكن رغم هذا وذاك، فإن الحكم البريطاني كان حكما أجنبياً، وهو جدار ينتصب أمام تحقيق الحلم القومي. فأصبح الحكم البريطاني الأجنبي هو الهدف الأساس الذي تطورت المشاعر القومية في صراعها معه. ونمت تلك المشاعر كلما استطاعت أن تهز وتهد من ركائز سطوته وجبروته. فالحركة الوطنية تعني في المكان الأول محاربة الحكم البريطاني الأجنبي الذي يسيطر على البلاد بهدف القضاء عليه وإقامة وطن سوداني مستقل.

لم تبدأ الحركة الوطنية منذ يومها الأول مكتملة المعالم محددة الجنبات، بل تدرجت عبر مراحل. وكل مرحلة كانت تفضي للمرحلة التي تليها فيضاً من التجارب والخبرات، أصبحت أساساً صعدت منه مراقي تطور الوعي. ويمكن تمييز خمس مراحل في تطور الحركة الوطنية. تمتد المرحلة الأولى من 1899 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918. وشهدت هذه الفترة أشكالاً أولية من الصدام ضد الحكم البريطاني، أخذت طابعاً دينياً وقبلياً وإقليمياً، فكانت تلك إرهاصات جنينية للمشاعر الوطنية. وتمتد المرحلة الثانية من نهاية الحرب حتى هزيمة ثورة 1924. وكانت تلك فترة ميلاد الحركة الوطنية في إنجاز مدوٍ انتهى نهاية دموية مأساوية. وتمتد

الفترة الثالثة من 1925 إلى 1937 والتي أسميها فترة الردة والانكفاء والمساومة التاريخية. وتمتد الفترة الرابعة من 1938 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وهي الفترة التي تولى فيها مؤتمر الخريجين قيادة الحركة الوطنية. وتمتد الفترة الخامسة من نهاية الحرب حتى توقيع اتفاقية القاهرة عام 1953 وهي الفترة التي نضجت فيها الحركة الوطنية وتوّج جهدها بإعطاء السودان الحكم الذاتي.

الفصل الأول

المرحلة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية:

1918 - 1899

1 - حركات المعارضة الدينية (1)

شهدت الفترة من 1899 إلى 1918 عدداً من حركات المقاومة التي تعبر عن رفض الحكم الجديد. أهمها الحركات الدينية والقبلية والإقليمية. واتصف أغلبها بالانفجار العفوي، وضعف التنظيم والإمكانيات، مما مكن الحكم البريطاني من القضاء عليها في يسر. وكانت الحركات الدينية أول أشكال المعارضة للحكم البريطاني. وينطلق أغلب قادة تلك الحركات من إدعاء المهدي المنتظر أو النبي عيسى. أما الدعوات المهدوية فهي تأكيد على أن الفكرة لم تنطفئ تماما رغم الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدولة المهدية في كرري. وأما دعوة النبي عيسى فهي امتداد للحركات الألفية التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم الإسلامي. وتقول الدعوة الألفية إنه قبل نهاية العالم سيأتي الدجال، ثم يعقبه الظهور الثاني للنبي عيسى الذي يقتل الدجال. وبعد ذلك يتحول العالم كله إلى الإسلام. وتبرز الدعوتان المهدية والألفية دور الدين في نفوس الناس، باعتباره الأفق الوحيد المتاح أمامهم حينئذ الذي يشيمون فيه الخلاص.

وكان البريطانيون مدركين لذلك الدور الديني. فقال البروفيسور ولفرد سميث، إن احتلال مسيحي لدولة مسلمة لا يعني أن سيادتهم قد فقدت وأن النظام السياسي قد تحطم، وإنما يعني أن التاريخ نفسه قد انحرف عن مجراه وأن نسق الكون قد اختل. وكتب اللورد ملنر يقول إن خضوع المسلم لحاكم مسيحي يعارض روح الإسلام نفسها. وأشار إلى إنه توجد في البلاد الإسلامية وظيفة أقوى من أي شعور وطني. وعبر أحد البريطانيين عن تخوفه من الحركات الدينية وإمكانية انفجارها في السودان، حيث أن التطرف الديني كامن في عمق بسيط تحت السطح. وكان ونجت أكثر وضوحاً عندما قال إن المهدية لم تمت تماماً في السودان، لقد خنقت ولكن مازالت تمتلك الكثير من الحيوية، وسوف تظهر على السطح كلما سنحت لها الفرصة. ويرى ونجت أن هذا ليس بمستغرب لأن غالبية الجيل الحالي قد ولد وترعرع في العقيدة المهدوية. لذلك أكد كتشنر على مديري المديريات عام 1899 بأن يقهروا فوراً وبعنف أي تمرد أو عصيان له توجهات دينية. وجاء بعده ونجت ليقول: "يتعين علينا إلا نتراخى لحظة في احتياطاتنا ضد انتشار مثل هذه الحركات. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك بإمكانياتنا المحدودة أن نسحقها بلا رحمة في بدايتها".

كانت أول الحركات الدينية "حادثة الشكابة" في أغسطس 1900. والشكابة قرية صغيرة في الجزيرة، اتخذها الخليفة شريف وأبناء المهدي الفاضل وبشرى وعبد الرحمن وأسرتهم مقراً لهم. ويبدو أنهم واصلوا قراءة راتب الإمام المهدي، وحافظوا على شكل من أشكال المجتمع المهدوي الذي استعاد بعضاً من نقاء الزهد بعد الهزيمة. ولعلهم اتصلوا ببعض القبائل المحلية. فخشيت الحكومة أن يتسللوا ويلتحقوا بالخليفة عبد الله في كردفان. المهم أن الإدارة البريطانية لم تحتمل وجود تلك المجموعة من آل المهدي، حتى وإن كانوا لا يشكلون خطراً داهماً عليها. فأرسلت حملة عسكرية إلى القرية. وعندما رأى أحد السكان الجنود في القرية، وهو أمر لم يكن مألوفاً حينئذ، صاح قائلاً: "الدين منصور". وكان الرجل في حالة جذب صوفي، حسب رواية السيد عبد الرحمن. فما كان من الجنود إلا أن أطلقوا الرصاص وأردوا سبعة عشر شخصاً قتلى. ثم حاصروا القرية، واعتقلوا الخليفة الشريف وأبناء المهدي وشكلوا لهم محكمة عسكرية صورّية. فحكمت بإعدام الخليفة شريف وابني المهدي الفاضل وبشري، وتم رميهم بالرصاص. كما أعدم معهم مجموعة أخرى من السكان.

وأخذت الحركات الدينية تتوالى. فظهرت حركة علي عبد الكريم، وهو أخ محمد عبد الكريم القائد المهدوي الشهير ومنْ أقرباء الإمام المهدي. فقد أعلن دعوة دينية، رأتها الحكومة نذير خطر عليها. قال في دعواه إنه بظهور النبي عيسى سيبدأ العهد الألفي عهد السلام والسعادة، ويتوقف العمل بكل القوانين والضوابط الأخلاقية في هذه الفترة، لأن كل الأفعال تصبح صحيحة. فشكل الحاكم العام مجلساً لمحاكمته برئاسة نعوم شقير وعضوية السيد ندا قاضي أم درمان والطيب أحمد هاشم قاضي الخرطوم ومحمد شريف نورالدايم (باشا) ومجموعة من رجال الدين. فأصر الرجل على آرائه . فأعلنوا أنه مختل العقل، ربما ليتجنبوا مواجهة دينية. وحكموا عليه بالنفي إلى وادي حلفا، وعلى ستة عشر شخصاً من أتباعه بالسجن. وبقي الرجل في المنفى حتى وفاته عام 1941. وانبعثت حركته عام 1921 وأدانها السيد عبد الرحمن، وماتت دون أثر.

وفي عام 1902 ظهر في جنوب دارفور الفكي محمد، وهو من برنو. وادعى أنه المهدي، فاعتقل وأعدم. وفي عام 1903 عاد رجل يدعى محمد الأمين وهو جعلي، من أداء فريضة الحج، وذهب إلى جنوب دارفور. وفي تقلي أعلن أنه من سلالة الرسول وأنه نبي الله عيسى. فأرسلت الحكومة قوة عسكرية وحاصرته واستسلم دون مقاومة. لكن القوة أحرقت القرية وصادرت ممتلكاتها، واقتادت الرجل إلى الأبيض. فساد المدينة توتر خشيت الحكومة من تطوره. كما نما إلى علم الحكومة أن بعض قبائل كردفان قد تنضم إليه إذا هرب. فأعدمته في مكان عام دون محاكمة ودون أن توجه له تهمة. ثم أعلنت الحكومة كذباً أن الإعدام تم بعد محاكمة عاجلة اقتضتها الضرورة العسكرية. وفي

عام 1904 ادعى محمد ود آدم الدنقلاوي في سنار أنه نبي الله عيسى. فأرسلت عليه الحكومة قوة عسكرية، فصادمها وقتل تسعة من جماعته، كما قتل مأمور سنجة. ثم اعتقل وأعدم ومعه اثنان من أتباعه. وفي عام 1906 ادعى سليمان ود البشير، الذي كان يعمل خياطاً في واد مدني، أنه نبي الله عيسى. ولكنه سرعان ما اعتقل. وفي ديسمبر 1906 ادعى موسى أحمد البرقاوي في كسلا أنه نبي الله عيسى واعتقل. وفي العام التالي ادعى اثنان انهما أنبياء الله عيسى وتم نفيهما.

وفي عام 1908 اندلعت حركة عبد القادر بن محمد إمام الشهير بود حبوبة. وهو من قبيلة الحلاوين بالجزيرة، وهي من القبائل التي بادرت إلى الانضواء تحت راية الثورة المهدية وترسّخت فيها تعاليمها. وكان ود حبوبة من المتحمسين للمهدية وشارك في معاركها. فكان ضمن حملة النجومي إلى مصر، وأسر بعد المعركة، وظل في مصر أسيراً لفترة، ثم عاد إلى السودان. وبعد هزيمة الدولة المهدية بقي على ولائه لها، وآثر أن يحتفظ بولائه في نفسه، بينما سار نفر من أهله مع الحكم الجديد. وعندما عاد ليستقر في قريته، وجد أن أهله الذين آزروا الحكم الجديد احتلوا أرضه. فنشب بينهم صراع قانوني حول ملكية الأرض. ومن خلاله اتضح له الظلم الذي يحيط به، فازداد إلفاً وقرباً إلى المهدية الكامنة في نفسه فأخذ ينظم مجموعات من قبيلة الحلاوين الذين وقع عليهم ظلم مشابه من الإجراءات الجديدة لنظام ملكية الأرض. ويبدو أن السلطات أحست بما يقوم به؛ ففي أبريل أبلغ مأمور رفاعة المفتش الإنجليزي بنشاط ود حبوبة. فقاد المفتش قوة عسكرية واصطحب معه مأمور الكاملين. فهاجمهم ود حبوبة وقتل منهم خمسة وعشرين بمن فيهم المفتش الإنجليزي. فقاد مدير المديرية حملة عسكرية ضد ود حبوبة. وأدرك ود حبوبة ضعف موقفه. فشن هجوماً انتحارياً على القرية التي كانت تعسكر فيها القوة العسكرية. وفقد في الهجوم خمسة وثلاثين من أتباعه. ثم اعتقل وحكم عليه بالإعدام مع اثني عشر شخصاً. ونفذ حكم الإعدام شنقاً في الكاملين، وعلق جسده في قريته حلة مصطفى.

لقيت حركة ود حبوبة رواجاً واسعاً في التراث النضالي والأدب الشعبي لأهل السودان. فلم يدّع ود حبوبة مهدوية أو نبوة. إنما كانت حركته تمثل رد الفعل العفوي الغاضب ضد إجراءات الحكم البريطاني. وكان رد فعله نابعاً من جذوة المهدية التي لم تنطفئ في النفوس. وهذا ما جعل إجراءات الحكومة ضدها تتصف بالعنف الشديد والقهر الأشد، مما أدى إلى انتقادها حتى في بريطانيا. وهذا ما جعل الحاكم العام ونجت يكتب في تبرير ذلك بطريقة لا تخلو من التواء، فقال: "سنكون أكثر رأفة إذا تعاملنا بعنف". وهاجمت جريدة اللواء الناطقة باسم الحزب الوطني في مصر محاكمة ود حبوبة، واعتبرتها صور أخرى لأحداث دنشواي.

وتواصل انفجار الحركات الدينية. في عام 1909 ادعى عبد الله فضل في جبال النوبة أنه المهدي، فاعتقل وسجن في الخرطوم. ثم أثبت التقرير الطبي أنه مختل العقل. وفي عام 1910 خرج الشريف مختار ود الشريف هاشم من قبيلة الشنابلة، بدعوة أخرى بالقرب من الدامر. وكان الرجل قد اعتقل أثناء حكم الخليفة عبد الله لادعائه بأنه الخليفة الرابع للمهدي. فقام مع نفر من أهله من بينهم ثلاثة من أبنائه بمهاجمة قوة عسكرية بقيادة نائب المأمور وبعض رجال الشرطة، فقتل أحد رجال الشرطة في ذلك الهجوم كما قتل أحد أبنائه وأحد المارة. فاعتقل وحكم عليه بالإعدام وعلى ابنيه بالسجن المؤبد. وفي عام 1910 ظهر في سنار الفكي نجم الدين، وأخذ يثير الأهالي مدعياً أنه النبي عيسى. وكان مطلوب القبض عليه منذ عام 1901 فاعتقل وأعدم. وفي عام 1910 ظهر في النيل الأبيض الفكي مدني مدعياً أنه نبي الله عيسى فاعتقل. وفي عام 1912 قام رجل صوفي في جنوب كردفان بتحركات اعتبرتها الحكومة مخلة بالأمن، فقتل مع ثمانية من أتباعه في هجوم شنه عليهم سلاح الهجانة. وفي نفس العام قام أحد أتباع عبد القادر ود حبوبة مدعياً أنه المهدي، وجمع حوله عدداً من الأتباع. فأرسلت عليه الحكومة قوة فصادمها وقتل في الصدام. وفي عام 1915 أعلن أحمد عمر الفلاتي، وهو من سكوتو، أنه نبي الله عيسى. وبدأ دعوته في دارفور. فاعتقل وأعدم.

وفي عام 1921 ظهر في نيالا في جنوب دارفور الفكي عبد الله السحيني مدّعياً أنه نبي الله عيسى. وأعلن الجهاد ضد الحكومة احتجاجاً على الضرائب التي فرضتها على المواطنين. وتجمع حوله نحو ألف من الأتباع. فشن بهم هجوماً على مركز نيالا وقتل المفتش البريطاني والضابط وكتبة المركز، وتشتت جند الحكومة. فأرسلت عليه قوة عسكرية بقيادة الضابط بلال رزق ومعه خمسين جندياً. فاستطاع جمع فلول قوات الحكومة، واستعاد مركز نيالا الذي لحقته أضرار من الحرائق، وتحصن فيه. فهاجمه السحيني، ولكنه تمكن من صد الهجوم برصاص كثيف، وأصيب حصان السحيني في ذلك الهجوم، كما يبدو أنه أصيب أيضاً بجرح بليغ. فحمله أتباعه خارج المعركة ثم تفرقوا عنه. فاعتقل وأعدم في ساحة السوق، وواصلت الحكومة ملاحقة أتباعه.

نحتاج لوقفة لدى تلك الحركات الدينية، لنستبين دوافعها والآثار التي خلفتها. فرغم جو الإرهاب الذي فرضه الحكم البريطاني، ظلت تلك الحركات تتفجر تباعاً. هل كان قادتها يدركون أن حركاتهم مقضي عليها بالفشل، وأنهم يقومون بمغامرة انتحارية؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا أقدموا عليها أم أنهم كانوا يتوقعون نجاح حركاتهم، غير مدركين للظروف الجديدة المحيطة بالبلاد وبتوازن القوى الجديد. كانت تلك الحركات تعبّر عن رؤية مهدوية ضيقة، وعن رؤية سلفية أكثر ضيقاً، وفيها تقليد لا يخلو من جمود لحركة الإمام المهدي في القرن الماضي، وكأنما حركته

يمكن أن تتكرر مثلما تتكرر المسرحية. وهي تعبر عن ضعف الوعي الاجتماعي أمام التحديات التي يواجهها الناس. فمازال ضيق الحياة وعنتها يغلفان حياة السواد الأعظم من أهل البلاد، دون أن يبصروا مخرجاً منها. فلم يبق أمامهم إلا اللجوء إلى "صاحب الوقت" أو المنقذ، الذي يأتيهم بقوى خارجة عن قدرتهم، فيركنوا إلى كنفه ويستكينوا إليه.

انزعج البريطانيون من تلك الحركات، فقد تؤدي إلى تقارب بين مصر والسودان على أساس رابطة الدين. كما تخوفوا مما قد تؤدي إليه من مواجهة بين حكمهم والقوى الدينية والمشاعر الدينية، الذي ربما تطور إلى مواجهة الشعور الإسلامي للمسيحية.

ولم تمض تلك الحركات دون أن تترك بعض الآثار في مجرى الحركة السياسية السودانية. فهي مع فشلها، حافظت على جذوة النضال مشتعلة بعد أن كاد الحكم البريطاني أن يطفئ وميضها برماد الغزو. ولكن فشلها كان أيضاً إعلاناً عن انتهاء دور الحركات الدينية في المسرح السياسي. فهي حركات تحمل الحنين إلى الماضي أكثر مما تحمل هموم الحاضر وأشواق المستقبل. أما وصف الأستاذ أحمد خير لتلك الحركات بأنها "ضاربة في غياهب الجهل وتائهة في سراديب التعصب ... وأنها لم تترك أثراً" فهو وصف لا يخلو من إجحاف، إن فشل تلك الحركات أفرز الحاجة إلى بدائل أخرى تتولى توجيه وقيادة النشاط السياسي.

2 - حركات المقاومة القبلية

تركزت المقاومة القبلية في هذه الفترة في جبال النوبة وجنوب السودان. فلم تمتد سلطة الدولة المركزية بشكل فعال إلى تلك المناطق إبان الحكم التركي-المصري. ولم يصلها نفوذ الدولة المهدية بشكل مؤثر. فكان موقفها من السلطة المركزية الجديدة نافراً ومعارضاً. وهي معارضة تنطلق من مواقع الولاء القبلي الرافض لهيمنة الدولة المركزية وضرائبها. وتأرجح موقف الحكم البريطاني من تلك المناطق بين تركها على حالتها التي هي عليها، وبين فرض سطوة الدولة ولو بالعنف، حتى لا يختل توازن الحكم وتهتز هيبته.

كانت منطقة جبال النوبة تموج بالاضطرابات طوال الحكم التركي-المصري وملجأً للمعارضين له، ولم تستطع الدولة المهدية أن تبسط نفوذاً فعّالاً عليها. وعندما جاء الحكم البريطاني وجد هناك مشقة، وما استطاع إخضاع الجبال لإدارته إلا بعد عقدين من الزمان. كانت سياسة الإدارة البريطانية في البداية أن تترك سكان الجبال بأسلحتهم، ليصدوا بها غارات قبائل العرب. وكانت تأمل من تلك السياسة أن تكسب ثقة قبائل النوبة. فاقتصر نشاط الحكومة على إرسال دوريات

لحل النزاعات ودعم موقف سلاطين القبائل وجمع الضرائب لفرض نفوذ الدولة المركزية. فتمتعت الجبال بنوع من الحكم الذاتي. ولم تر الإدارة البريطانية ضرورة لفرض نفوذها المركزي على الجبال، وآثرت أن تركز جهودها على المناطق الأخرى. وظلت هذه سياستها حتى عام 1908.

بعد عام 1908 وحتى عام 1914 فرضت الحكومة سلطانها، وذلك بمنع الغارات بين القبائل ومحاربة النهب. فقد كانت تلك الغارات شكلاً غير مباشر لمعارضة السياسة البريطانية. وبعد عام 1914 اتخذت الحكومة سياسة أكثر د سرامة في الجبال. فبدأت بإخضاع القبائل الضعيفة. ثم عينت سلاطيناً من جانبها وفرضتهم على الناس. وانتهت بفرض نفوذ مباشر على الجبال. فكيف طبقت الحكومة تلك السياسة، وكيف كان رد فعل الأهالي إزاءها؟

بدأت الاضطرابات في الجبال منذ عام 1904 عندما امتنع سكان جبل شات عن دفع الضرائب، وقاموا بأعمال سطو ونهب. فأرسلت الحكومة حملة عسكرية لمعاقبتهم. كما قاد مدير دارفور حملة ضد جبل مندال. وفي عام 1906 وقع حادث خطير في تلودي، حيث ثار أهلها وقتلوا المأمور وخمسة وأربعين من جنود الحكومة. وانضمت إليهم مجموعات أخرى من السكان. وأخذوا يهاجمون المركز لمدى ثلاثة أيام دون أن يتمكنوا من استلامه. فأرسلت الحكومة قوة قوامها 1400 جندياً، تمكنت من فك الحصار على تلودي، وفر المتمردون. ثم منحتهم الحكومة الأمان فسلموا، وأعدمت اثنين من زعمائهم دون محاكمة.

وبعد عام 1908 بدأت الحكومة سياسة جديدة، تهدف إلى فرض إدارة فعالة في الجبال. فأصبحت جبال النوبة محافظة تابعة لكردفان بها معتمد وثلاثة من المفتشين. وقسمت إلى أربعة مراكز، في كل واحد منها نائب مأمور. وفرضت الحكومة ضرائب على الأهالي لتأكيد سلطتها عليهم. كما رأت ضرورة نزع السلاح منهم. فبدأت في إخضاع الجبال الواحد تلو الآخر، بالذات عندما رفض أهلها دفع الضرائب وإرجاع الأسرى والمواشي التي نهبوها إثر الغزوات المتبادلة بينهم. وكان الأهالي قد اعتقدوا أن الحكومة لن ترسل عليهم حملات تأديبية مثلما كانت تهددهم في الماضي. فبدأت بإخضاع جبل نيمة، حيث أرسلت حملة تصحبها مجموعة من أصدقائها من نظار القبائل مثل المسيرية والحوازمة. فأطلقت الحملة نيران مدفعيتها على جبل "فاسو" وفر أهله إلى جبل "كاكارا" وطاردتهم المدفعية. ثم سارت الحملة إلى جبل "فندا" وأخيراً جبل "كيلا". وعادت إلى الدلنج بعد نشاط إرهابي وتأديبي.

لكن الاضطرابات تواصلت في الجبال، حتى بعد أن أعلنتها الحكومة شبه مديرية. ومازالت الضرائب المرهقة هي السبب الأساس لثورات الأهالي. لكن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى

عام 1914 أصبح للدعاية التركية – الألمانية أثرها في الجبال. ففي عام 1915 ثار الفكي علي، وكان يخطط لمهاجمة كادقلي، مع أنه من أنصار الحكومة. فقد علم الفكي علي أن الحكومة تنوي استبداله بسلطان آخر. فأرسلت عليه حملة بمساعدة المسيرية الحمر، وتمكنت من أسره وحكم عليه بالإعدام. ولكنه تمكن من الهرب قبل تنفيذ الحكم. ثم أسر مرة أخرى ونفي إلى وادي حلفا.

وتواصلت انتفاضات الجبال، متخذة طابعاً شبه انتحاري في مواجهة أساليب القمع التي انتهجتها الإدارة البريطانية. وفي عام 1917 - 1918 أرسلت الحكومة حملة ضد جبل "نيما" بهدف تدمير النوبة. وتكونت حملة قوامها 2800 جندياً بقيادة 31 ضابط بريطاني و105 آخرين. ومسلحة بثمانية عشر مدفع رشاش. وأحرقت الحملة ما يقرب من عشرين قرية، وقطعت موارد المياه. وفي نهاية عام 1917 سلم زعيما الحركة وأعدما، بعد أن تم تدمير معظم القرى، وأرغم الناس على التسليم تحت وطأة الظمأ. وكان هدف الإدارة البريطانية أن تجعل من تلك الحملة عظة تعتبر بها بقية الجبال. وتمكنت بعدها بالفعل من فرض سيطرتها على جبال النوبة.

تركزت مقاومة قبائل الجنوب للحكم البريطاني في ثلاث قبائل هي النوير والزاندي والدينكا. أما بالنسبة للنوير، فقد تمثلت المشكلة الأولى في جهل البريطانيين بطبيعة تركيبها القبلي. فقامت باستدعاء بعض زعمائها لخلق صلات معهم. وكان أهم زعيمين للقبيلة هما "دينق كور" و"ديو" لكنهما لم يكونا زعيمين بالمعنى التقليدي، وإنما كانا رمزاً للقبيلة، ويعتقد أنهما يمتلكان قوى سماوية. وكانا مهابين ويتمتعان بنفوذ، ولكن ليست لهما سلطة. وأهم دور لهما هو قيادة القبيلة في حملاتها ضد القبائل الأخرى. لذلك لم يستجيبا لاستدعاء الحكومة لهما، إذ اعتبراه محط لقدرهما. وأعلنت القبيلة أن أي تدخل من جانب الحكومة سوف يدفع القبيلة إلى هجر قراها وقتل أبقارها. فرأت الحكومة أن تبسط نفوذها بالتدريج. وبدأت بوقف الغارات بين القبائل. واعتبر النوير أن منع الحكومة لتلك الغارات فيه حماية للدينكا، كما اعتبروا البريطانيين أعداء لهم وتضاعفت شكوكهم نحوهم.

وفي عام 1901 هاجم النوير قبيلة "أنواك" داخل الحدود الإثيوبية. وحتى تمنع الإدارة البريطانية تدخل إثيوبيا في السودان، أرسلت حملة تأديبية ضد النوير عام 1902 وصحبها بعض الدينكا. وعندما رفض زعيم النوير الحضور لتقديم فروض الولاء والطاعة، بدأت الحكومة في حرق قرى النوير المهجورة وصادرت أبقارهم. واعتبر النوير تلك الحملة مثل حملات الحكومات السابقة التي تأتي لنهب أبقارهم. ثم رأت الحكومة قبل أن ترسل حملات تأديبية في فصل الجفاف، أن تقوم باستعراض للقوة على نهر السوباط في فصل الخريف. فأرسلت عام 1905 حملات لم تقم

بإحراق القرى كما فعلت عام 1901. فاطمأن النوير وظهر بعضهم لتبادل التجارة مع الحملة. فقامت الحكومة بتأييد الزعماء الذين اتصلوا بها، وأعادت للنوير ممتلكاتهم التي نهبتها منهم القبائل الأخرى. ثم أرسلت حملات لتقوم بتعيين زعماء للقبيلة.

وبين 1908-1913 بدأت مرحلة التوغل البريطاني السلمي بعد أن انزاح أكبر زعيمين مناوئين لهم، وهما دينق كور وديو. وبدأت أيضاً علاقات تجارية ودية. لكن النوير كانوا متوجسين من التدخل البريطاني السافر، وفضلوا أن تظل علاقتهم مع الحكومة في الحد الأدنى. فتدهورت العلاقة بينهم. ثم أرسلت الحكومة حملات تأديبية بين 1913 - 1920 لتجريد النوير من السلاح الذي حصلوا عليه، وللحفاظ على الأمن ومنع الحروب القبلية. وقاوم النوير التدخل البريطاني. واعتبروا الضرائب نوعاً من الجزية المفروضة عليهم مقابل حمايتهم. وأخذت تلك الحملات بعض أبقار النوير، مما زاد من شكوكهم تجاه نوايا الحكومة. وفي عام 1916 اندلعت الحروب القبلية كالنار في الهشيم. ويبدو أن انشغال بريطانيا بالحرب العالمية، كان من أسباب اشتعالها. ونشب صراع حاد بين النوير والحكومة، مما اضطرها لاستعمال السلاح الجوي لقصف معسكراتهم. وأدى تفوق السلاح الناري إلى إخضاع القبيلة. إلا أن أوضاعهم لم تهدأ تماماً إلا عام 1929.

وقاومت قبيلة الزاندي الحكم البريطاني. وكان الزاندي يتوجسون من أي حكم أجنبي، سواء أتراك أو جلابة. وعندما جاء الحكم البريطاني عاملوه بنفس الروح. كما أنهم تمتعوا بدرجة من التنظيم السياسي، فما احتاجوا لنظم إدارية جديدة. وبعد غزو السودان رأت الإدارة البريطانية ضرورة احتلال بحر الغزال حتى تمنع أي تدخل بلجيكي. واحتلتها عام 1903. ورأى السلطان طمبرة، أحد سلاطين الزاندي، أن يقيم علاقة ودية مع البريطانيين، ليحموه من التغول الفرنسي وليدعموه ضد منافسه السلطان يامبيو إلى الجنوب منه. وكان الحاكم العام ونجت قد اتصل بالسلطان يامبيو لخلق علاقات ودية معه. وعلى أساس ذلك الاتصال إدعت بريطانيا لبلجيكا أن منطقة الزاندي تقع في دائرة نفوذها. وعندما فشلت المفاوضات البريطانية البلجيكية، قررت ضم بحر الغزال بالقوة. فأرسلت حملة عسكرية من واو عام 1903 وعززتها بقوة من الخرطوم. وفي هذه الأثناء بدأ التدخل البلجيكي. فقرر السلطان يامبيو مصادمة الحملة البريطانية في معركة غير متكافئة، أدت إلى هزيمته وإضاعفه كثيراً. ثم زحف الجيش البريطاني على معسكر يامبيو. وفي عام 1905 قتل يامبيو في معركة ضد البريطانيين. ثم اتفقت بريطانيا وبلجيكا حول بحر الغزال. ووضع البريطانيون الأسس لإدارتها. فقسموا منطقة الزاندي إلى ثلاثة مراكز هي: مريدي وطمبرة ويامبيو، بأسماء سلاطين الزاندي الثلاثة.

ولم تختلف نظرة الدينكا للحكم البريطاني عن القبائل الأخرى في الجنوب. فكانوا يرونها قوة أجنبية تريد فرض سيطرتها عليهم. والدينكا من أكبر قبائل الجنوب. وتنقسم إلى عدة فروع تمتد عبر مساحات شاسعة على طول الحزام الاستوائي. وثارت فروعها المختلقة ضد الحكم البريطاني. ففي عام 1902 ثار الدينكا آقار بالقرب من رمبيك بقيادة ميانق ماثيانق، وهاجموا طابوراً عسكرياً وقتلوا قائده البريطاني وكل مجموعته ما عدا أربعة. وأدركت الحكومة ضعف موقفها، وأنها تواجه تجمعات قبلية كبيرة رغم أنها لا تمتلك أسلحة نارية. ولكن أعدادها الكبيرة تجعل السيطرة عليها شاقة. فأرسلت الحكومة حملة انتقامية أحرقت القرى وصادرت الأبقار. وأعقبتها بحملة أخرى أكثر قوة لتهديد القبائل الأخرى. وقتل ميانق ماثيانق وتم إخضاع الآقار.

ثار الدينكا أتون، ولكنهم هزموا. ثم ثاروا مرة أخرى عام 1909 بقيادة أشول. فأرسلت عليهم الحكومة حملة عام 1910. فخربت ودمرت واستسلم أشول وسجن. ثم أعادته الحكومة إلى منصبه. ولكنه كان قد فقد قبضته على القبيلة. وثارت القبيلة مرة أخرى عام 1917 بقيادة ملوال ماثيانق وهزمت.

على أن أخطر ثورات الدينكا هي التي فجرها الدينكا عالياب عام 1919 عندما هاجمت مجموعة منهم قوامها 3000 مركزاً للشرطة. فأرسلت الحكومة قوة بقيادة بريطانيين. فهاجمها الدينكا وقتلوا البريطانيين وعشرين من جنودهم. فأرسلت الحكومة حملة كبرى تدعمها المدفعية والطائرات، وعاثت فساداً، مما دفع أحد قادتهم إلى الاستسلام.

كان لانتفاضات قبائل الجنوب أسبابها العميقة. فقد فرضت عليهم الحكومة الضرائب والسخرة، ولم تقدم لهم في المقابل ما يذكر، بل اعتمدت على قوة السلاح الناري لفرض سيطرتها. وقاومت القبائل مقاومة شرسة. وكانت في بعض الأحيان ندا للحكومة، إلا انها هزمت لتفوق السلاح. وكان للمقاومة آثارها. فقد أرهقت الإدارة البريطانية في سنوات حكمها الأولى، فصرفت نظرها عن رؤية آفاق الوعي التي بدأت يتسع مداها بين الطبقة الوسطى ومتعلميها. فقد انشغلت الإدارة البريطانية باستتباب الأمن وقهر الحركات التي تهددها. وأبرز سحق الحركات القبلية فشل المؤسسة القبلية للتصدي لمواجهة الحكم البريطاني، مما فتح المجال لبروز قوى اجتماعية ذات توجه قومي لتتولى قيادة الحركة الوطنية.

4 - المقاومة الإقليمية: السلطان علي دينار (2)

كانت أهم حركة مقاومة إقليمية للحكم البريطاني في سلطنة دارفور، التي أقام فيها السلطان علي دينار دولة مستقلة. وعلي دينار هو حفيد السلطان محمد الفضل المتوفى عام 1839. وبايع دينار الثورة المهدية عند اندلاعها. واستمر موالياً لها حتى مشاركته في معركة كرري عام 1898. وعندما تبين له أن الدولة المهدية منهزمة، جمع نفراً من أتباعه وانسحب بهم من المعركة وسار إلى الفاشر. فهزم الحامية المهدية فيها واستعاد عرش أجداده. وبدأ يراسل الإدارة البريطانية الجديدة يخطب ودها ومعلناً ولاءه لها. فرأى البريطانيون أن يتركوه باقياً على عرش دارفور، ومنحوه شبه استقلال، على شرط أن يرفع العلمين البريطاني والمصري ويدفع جزية سنوية مقدارها خمسمائة جنيه. فوافق، لكنه اشترط إلا يدخل أي موظف بريطاني سلطنته. ولم ترد الحكومة أن يكون لها تدخل في دارفور لفقرها، مما يعني أعباء مالية. وآثرت أن تكون صلتها بها محدودة.

لكن تزايد النشاط الفرنسي على حدود دارفور الغربية، أدى إلى تعكير صفو العلاقة بين علي دينار والإدارة البرطانية. وكانت حدود دارفور مشكلة قائمة بذاتها. وخضع أمر تلك الحدود لتوازن القوى بين فرنسا وبريطانيا ولظروف العلاقة بينهما، وليس تلبية لاحتياجات دارفور. وكانت فرنسا ترغب أن تحتل بريطانيا دارفور، حتى تستطيع أن تحل معها مشاكلها في مفاوضات مباشرة بدلاً من التعامل مع علي دينار. ولكن لم تكن لبريطانيا رغبة ملحة في احتلالها في ذلك الحين. ولم تكن تلك التحركات والنوايا غائبة عن علي دينار.

وفي عام 1909 احتلت فرنسا ودّاي، فأصبحت على مرمى حجر من دارفور. ولم تتحرك الإدارة البريطانية لمساعدة دينار للتصدي لذلك الخطر الذي يتهدده. وفي عام 1914 اندلعت الحرب العالمية الأولى. فسعت الإدارة البريطانية للمحافظة على علاقات ودية مع علي دينار، حتى لا تنفتح لها جبهة جديدة وهي في حالة حرب. لكن الحرب فجرت قضايا جديدة وخلقت مواقف جديدة. ووجدت كلها صدى في نفس علي دينار الذي كان متبرماً من السياسة البريطانية ومتوجساً من نواياها ومرهقاً بجزيتها. فعندما أعلنت تركيا الجهاد الإسلامي ضد بريطانيا، استهوى ذلك الإعلان نفوس كثير من المسلمين الذين تنتصب أمامهم عند سماعه صور الماضي، دون أن يتبصروا في طبيعة ومرامي تلك الدعوة للجهاد، والمنطلقات الدنيوية التي تحكم خطاها. واستهوت تلك الدعوة علي دينار. كما أن الدعاية التركية - الألمانية المناوئة لفرنسا وبريطانيا وجدت عنده أيضاً قبولاً، ورأى فيها فرصة يستقوي بها ضد الدولتين اللتين تهددان استقلاله.

كما أن الوجود الإيطالي في ليبيا قرب من تلك الدعاية ومن إمكانية الحصول على السلاح الذي يحتاجه دينار، والذي تجاهلت الإدارة البريطانية طلباته المتلاحقة بصدده. وازداد الموقف تعقيداً عندما أعلنت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا وأعلن السنوسي الجهاد أيضاً.

وعبر علي دينار عن موقفه الجديد عندما طلبت منه الحكومة إدانة موقف تركيا وتأكيد ولائه أسوة بالسيدين علي الميرغني ويوسف الهندي. فقال في رده إن الحرب لا يهمه أمرها. ونبه الحكومة إلى أن الاتفاق المبرم بينهما يقضي بألا تتدخل في شؤونه الداخلية طالما ظل على ولائه لها. ثم قال إن ثقته في الحكومة كانت راسخة، لكنه علم قبيل اندلاع الحرب أنها تنوي غزو بلاده، لذلك سوف يواجهها لأنه لا يخشى غير الله. ثم قال أما فيما يخص الشريف الهندي والشريف الميرغني، فإن شرفهما لأنفسهما، وهو غير مسؤول عما يصدر منهما. وعبر دينار للسيد علي عن عدم رضاه من الحكومة لأنها لم تمده بالسلاح لمواجهة الخطر الفرنسي ولإيوائها القبائل المتمردة عليه. وشكى من ضرائبها التي تثقله.

ويصبح دينار أكثر حدة في مخاطبته للحاكم العام، عندما قال له في إحدى خطاباته: "إنك فعلت كل شيء لتسفيه الإسلام، ولم تدع شيئاً في الإسلام لم تمد إليه يدك بسوء". وعندما علم أن الإنجليز عزلوا الخديوي عباس حلمي وعينوا السلطان حسين كامل مكانه، كتب للحاكم العام يقول: "هل تعلم أن الملك للواحد القهار؟" وأن الإنجليز ليس لهم حق في عزله. ثم قال له: "إن أرض مصر التي يملكها عباس حلمي أشرف وأنبل من بلادك". كما استشاط غضباً من خطاب أرسله له السيد علي الميرغني نبهه فيه إلى مغبة معاداة الإنجليز. ويقال إنه أوشك أن يبطش بالرسول الذي حمل الخطاب.

فقررت الإدارة البريطانية انتهاج سياسة جديدة نحو دارفور. فكتب الحاكم العام إلى مدير كردفان يقول إن العلاقة مع دارفور دخلت مرحلة جديدة تستوجب الاستعداد لتدخل عسكري مباشر عاجلاً وليس آجلاً، ولابد من تمهيد الأرض لمثل هذا التدخل. ثم ذكر له أن حكومة السودان يجب أن تدخل دارفور باعتبارها منقذاً للناس وبالذات العرب، من حكم علي دينار وبطانته. وأكد عليه استبعاد أي تعقيدات دينية من سياسة الحكومة، وهذا يستدعي تأييد أحد أفراد الأسرة المالكة في دارفور بديلاً لعلي دينار. يستمر الحاكم العام قائلاً، إن على الحكومة أن تغذي السخط ضد علي دينار، وأن يتصل سراً بقوى المعارضة ويحصل على تأييدها مثل الرزيقات والهبانية وبني هلبة، وتؤمن الحكومة للمعارضين احتياجاتهم. وانتدبت الحكومة ماكمايكل لتكثيف نشاط المخابرات على دارفور.

وبنهاية عام 1915 تأكدت الحكومة من النشاط التركي-الألماني في دارفور. فبدأت الاستعدادات العسكرية لغزوها. ووافقت وزارة الخارجية على الغزو. فبدأت الإدارة البريطانية بإسقاط منشورين على الفاشر بالطائرة، أدانت فيهما علي دينار ووعدت الأهالي بحكم عادل وبالحرية الدينية والإبقاء على زعماء القبائل الذين يسلمون للحكومة، كما بشرت القبائل العربية بخلاصها من علي دينار.

ثم بدأ الغزو بجيش قوامه 3000 مقاتل. وفي مايو 1916 تم احتلال مليط. وكانت المعركة الحاسمة في برنجية على بعد اثني عشر ميلاً من الفاشر. وفي 22 مايو انهزم جيش السلطان علي دينار تحت وابل السلاح الناري المتفوق. وفقد الفور نحواً من مائتين وستين في المعركة. وحاول دينار تجميع فلول جيشه لمعركة أخرى في الفاشر، لكن وقع الهزيمة القاسي في برنجية، دفع بأعداد من جنوده إلى هجر صفوفه. وحاولت كوكبة من خيالته أن تشن هجوماً على الجيش الغازي، ومني الهجوم بالفشل. فقرر علي دينار مغادرة الفاشر. وأثناء خروجه أسقطت عليهم الطائرات رصاصها، فازداد حاله سوءاً. وفي 23 مايو تم احتلال الفاشر. والتجأ دينار إلى جبل مرّة، وبقي هناك مطارداً، حتى تمكنت جيوش الحكومة من القضاء عليه في معركة غير متكافئة في نوفمبر 1916. وأصبحت دارفور جزءً من السودان الإنجليزي المصري. وفي عام 1924 رسمت الحدود بين السودان والسودان الفرنسي. فأصبحت دار مساليت وقمر تابعة للسودان، ودار تاما وسولا تابعة لفرنسا.

1 - إرهاصات المقاومة خارج الأطر التقليدية

مع أن المقاومة للحكم البريطاني انطلقت في تلك المرحلة من المواقع الدينية والقبلية والإقليمية، إلا أنها لم تبق حبيسة تلك الجدران بشكل مطلق، بل أفصحت عن نفسها في نبرات خافتة في أشكال أخرى. ومع أن تلك الأشكال كانت مجرد إرهاصات إلا أنها كانت بشائر لما برز تحت السطح بعد عقدين من الزمان. وكانت تلك الإرهاصات حركات متفرقة هنا وهناك ولا تخلو من عفوية. فالوعي الاجتماعي لم يصل بعد مرحلة النضج التي يعبّر بها عن رؤية مشتركة وموقف موحد ضد الحكم البريطاني. ولعل أبرز أمثلة لتلك الإرهاصات تمرد بعض الجنود السودانيين وبعض مظاهر "الململة" بين المتعلمين وبعض عناصر الطبقة الوسطى من التجار الذين كانوا في مراحل تكوينهم الجنيني.

وقع تمرد الكتيبة 14 السودانية في وقت مبكر من تاريخ الحكم البريطاني. ولم تكن أهمية ذلك التمرد في عمقه واتساع مداه، بقدر ما في الدلائل التي حملها والتي تشير إلى نذر تنبئ بالخطر. وكان التمرد رد فعل عفوي لمعاملة كتشنر الصارمة للجنود وتطبيقه العنيف لقوانين الانضباط. ومن أسبابه أيضاً الشائعات التي سرت بنقل الجنود لتعزيز القوات البريطانية في جنوب إفريقيا في حرب البوير. كما كان تخفيض علاوات الضباط المصريين الميدانية من الأسباب التي دفعتهم إلى تحريض الجنود السودانيين. أما جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني في مصر، فكتبت تقول إن سبب التمرد ما لحق من إساءة للجنود الذين حاربوا بشجاعة لاستعادة السودان، ثم وجدوا العلم البريطاني يرفع جنباً إلى جنب مع العلم المصري. ثم جاءت اتفاقية الحكم الثنائي لتضع السودان تحت حكم بريطانيا ومصر، لكن جاء الحاكم العام بريطانياً وليس مصرياً.

انفجر التمرد في أواخر يناير 1900. عندما قام جنود الكتيبة 14 السودانية باعتقال بعض الضباط البريطانيين. ثم اقتحموا مخزن الذخيرة واستولى كل واحد منهم على 300 شريط ذخيرة. وكان هدفهم كما ذكر كرومر، احتجاز الضباط البريطانيين في أم درمان ثم إرسالهم إلى مصر. وتوقعوا أن ينضم إليهم الجيش المصري في السودان. وتصدى الحاكم العام الجديد ونجت للتمرد وتمكن من السيطرة عليه.

أزعج التمرد البريطانيين من عدة أوجه. أولها أن الجنود السودانيين لم يكونوا من العناصر المهدوية، بل ينتمون للطريقة الختمية. فلا صلة لتمردهم بالجذور التاريخية التي تمتد إلى العهد المهدوي وإلى هزيمة كرري. ثانيها أن الجنود السودانيين شبوا في المؤسسة العسكرية الحديثة في كنف الدولة التركية-المصرية، ثم انتقل أمر تدريبهم وغرس عقيدتهم العسكرية إلى البريطانيين بعد احتلالهم لمصر. وكانوا في رأي كتشنر موالين للحكومة. فجاء تمردهم خروجاً على الروح التي اعتقد البريطانيون أنهم غرسوها فيهم. ورأت الإدارة البريطانية في السودان أن الضباط المصريين في السودان يقفون خلف التمرد، وأنهم يشكلون تهديداً للإدارة البريطانية. فشرع ونجت مباشرة بعد التمرد بإعادة تنظيم الكتائب السودانية، وذلك باستبدال الضباط المصريين ببريطانيين. ثم اتخذ خطوات لتوزيع الجيش المصري على المديريات. وتم حل الكتائب المصرية 17-18 والسودانية 14. ومع أن التمرد كان عفوياً وعابراً، إلا أن الإدارة البريطانية لم تكن في موقف يسمح لها بالتهاون في أمره وهي تخطو أولى خطواتها لحكم السودان. ويبقى ذلك التمرد خلفية للأحداث التي وقعت وسط الكتائب السودانية بعد ربع قرن، رغم البعد الزمني واختلاف الإطار التاريخي.

أما ما يمكن أن نسميه ضجر بعض العناصر من المتعلمين وفئات من الطبقة الوسطى التجارية، فما كان سوى نتاج أولي من المشاعر الوطنية التي أفرزتها التطورات التي شهدتها البلاد. وماكان لتلك التطورات، مع قصر المدة التي حدثت فيها، إلا أن تلقي بظلالها على مشاعر العناصر التي لامستها بدرجة أو أخرى. وكان المتعلمون والطبقة الوسطى التجارية، أكثر العناصر ملامسة لما دخل السودان من تغييرات. وقد تناول الأستاذ محجوب محمد صالح في كتابه "الصحافة السودانية في نصف قرن" بعض الملامح من بواكير تلك اليقظة. فتحدث عن مقال نشره حسين شريف في جريدة "السودان" في سبتمبر 1911 دعى فيه السودانيين إلى إنشاء نادٍ يجمعهم ويقوي دعائم المحبة بينهم. ثم يقول إن السودان قد أحرز قدراً كبيراً من التقدم، "إلا أن حظ الوطن منه ليس إلا حظ مالك الأرض الخصبة أقعده الكسل عن حرثها وزرعها". وألقى باللائمة على المتعلمين. كما دعا في مقاله إلى قيام نادٍ للمتعلمين. وبدأ الإعداد لقيام ذلك النادي بعد سنتين. ودعا المتعلمين أيضاً إلى إصدار صحيفة تحمل أفكارهم وتكون لسان حالهم. فكتب في هذا الصدد يقول: "إن الحوادث ترشدنا والتاريخ يدلنا على أن الكتاب والشعراء في كل بلد وفي كل جيل هم قادة الأمم والشعوب ومفتاح أقفال العقول ... وأنه ليس ببعيد عنا ولا غائب عن أذهاننا أمر الصحافة في هذا العصر ومنزلتها في الغرب ومصر وسيطرتها على الرأي العام وملكها لزمام الحرب والسلم".

وفي عام 1913 صدرت جريدة "رائد السودان" كملحق أدبي للجريدة الإنجليزية "سودان هرالد" وتولى رئاسة تحريرها عبد الرحيم مصطفى قليلات، وهو أديب وشاعر سوري كان يعمل في مصلحة السكة الحديد. وعلى صفحات "الرائد" مارس الجيل الجديد الذي قامت على أكتافه الحركة الأدبية والصحفية في السودان الكتابة شعراً ونثراً، والتقى على صفحاتها خريجو المدارس الحديثة بآبائهم الذين تلقوا العلم على الأسلوب التقليدي في حلقات العلماء الدينية. واهتمت الرائد بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والأدبية. ودعت للبعث الإسلامي العربي. ومجدت علماء المسلمين مستخلصة من مواقفهم دروساً للحاضر والمستقبل. وكان اهتمام الرائد بالأدب السوداني كبيراً. فنجد كثيراً من الأسماء التي خلدت في الأدب السوداني في مطلع العقد الثالث، ترددت على صفحاتها. كما كتب فيها معهم أبناؤهم من خريجي المدارس الحديثة. وتناولت بالنقد بعض العادات الاجتماعية مثل الزواج والطلاق. وفي عام 1917 كتب قليلات مقالاً عن المجاعة في السودان، عقد فيه مقارنة بين الشظف الذي يلقاه أهل البلاد والنعيم الذي يحيا فيه المستعمرون. فاعتقل وأبعد من السودان مخفوراً إلى مصر. ولم تعش الرائد بعد رحيله طويلاً. فتوقفت عن الصدور عام 1918 ولكن بعد أن نقلت رئاسة تحريرها إلى أول صحفي سوداني هو حسين شريف. وعندما أدرك حسين شريف أن رائد السودان ستتوقف عن الصدور، نشر مقالاً بعنوان "شعب بلا

جريدة قلب بلا لسان: ناشد فيه السودانيين أن يكتبوا لشراء مطبعة وإصدار جريدة تنطق باسمهم وتنشر أفكارهم. (4)

ولم يقتصر النشاط الثقافي للمتعلمين على رائد السودان، بل كانوا يتابعون الصحافة المصرية وأنباء العالم العربي. ولعب الأساتذة المصريون دوراً في نشر الوعي بين طلابهم، من أبرزهم فؤاد الخطيب وعبد الرؤوف سلام. فقد واصل أولئك الأساتذة تغذية طلابهم بالرابطة الإسلامية العربية والرابطة مع مصر، في وجه الحكم البريطاني. وانزعجت الإدارة البريطانية لذلك التقارب بين المتعلمين وأساتذتهم من المصريين. فسعت إلى زعماء الطوائف الدينية وبعض الأعيان للتخفيف من حدته. وتقدم السكرتير القضائي ومدير المخابرات بمذكرة لمؤتمر المديرين، تدعو إلى إبعاد المصريين وتقوية قبضة البريطانيين على الإدارة وإشراك السودانيين في بعض الوظائف بهدف احتوائهم. كما دعت المذكرة إلى التفكير في إنشاء مجلس استشاري.

الفصل الثاني

المرحلة الثانية من تاريخ الحركة الوطنية

1924-1918

1 - المؤثرات الداخلية والخارجية في نمو الوعي القومي

بدأت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تأخذ منحى جديداً وترقى إلى ذرى أعلى من التطور. فقد بدأ أهل السودان يستشعرون هويتهم وكينونتهم وانتمائهم القومي. وهي مشاعر كانت تعتمل وتتبلور في إطار قاعدة اجتماعية ضيقة وفي ظل نظام استعماري. وهذه عوامل حدت من أفق انطلاقها. وكان تفاعل تلك المشاعر وتبلورها يبرز في مناطق الوعي، وهي المناطق التي دخلت دائرة الإنتاج الحديث والتبادل السلعي النقدي، حيث توفرت لقوى الإنتاج درجة من السيطرة على واقعها. ومناطق الوعي هذه هي المناطق الحضرية التي بدأت تنشأ فيها طبقة وسطى تجارية كانت في مراحل تطورها الأولى. وبدأت تحس إحساساً واهناً بوطأة رأس المال الأجنبي الذي يقف في سبيل ذلك التطور ويعترض أفق طموحها القومي. وأصبح السودان بحدوده الجديدة، هو السوق الداخلي الذي كان يتخلق فيه ذلك الوعي وينمو. وكانت تلك النشأة المبكرة هي التي أعطت الطبقة التجارية ثقلها التاريخي في مجرى الحركة الوطنية السودانية.

هناك سلبيات تحد من نمو الوعي القومي. أولها النفوذ القبلي الطاغي في مجتمع مازال الرعي والتنقل وعدم الاستقرار يكيف حياة أهله. ويلقي ذلك النفوذ القبلي بظلال كثيفة تحجب أفق الوعي القومي، خصوصاً وأن أغلب الفئات التي نزحت من المدن مازالت تحتفظ بانتمائها القبلي أو بجانب منه. وثانيها، الطرق الصوفية وتغلغل منهجها في المجتمع. وهيمنت الصوفية على الرؤى الكونية للناس وتحكمت في صياغة إيديولوجيتهم. فاجتذبت الكثيرين إلى دائرة الانتماء الصوفي والفرق المتعددة التي تمثله. وهذه عوامل تضعف من بلورة الوعي القومي. وثالثها، المؤسسات الاستعمارية الحديثة، مثل جهاز الدولة المركزي والبنيات الأساسية والمنتجات الرأسمالية التي بدأت تغزو السودان وبعض مظاهر السلوك الحضاري الأوربي. ورابعها، نجاح الاستعمار خلال العقدين المنصرمين من تحقيق كثير من أهدافه. فقد أصبح الاقتصاد السلعي هو الذي يسود السوق تحرسه قوة الدولة المركزية الحديثة. هذه المظاهر الأوربية خلقت تناقضاً لدى المتعلمين، جعلتهم يقفون حيارى أمامها، إذ اختلطت عليهم الأمور بين وعيهم القومي والأخذ بتلك المظاهر. فالعوامل الأوربية عوامل جذب بل وانبهار أحياناً. لكن في نفس الوقت ينفر منها بعض أهل البلاد،

لأنها من صنع الحكم الأجنبي، ولأن بعضها يصطدم مع تقاليدهم وأعرافهم التي ألفوها ردحاً من الزمن وتشكل منها نسيجهم النفسي والاجتماعي. هذا الصراع بين الجذب والنفور، يؤثر على بلورة الوعي المعادي للاستعمار الأجنبي. فمواقع الإنتاج الحديث التي هي أخصب تربة لنمو الوعي القومي، هي من صنع الاستعمار نفسه الذي ينمو ذلك الوعي من خلال رفضه ومعاداته ومصادمته.

برز الوعي وتطور في المدن، حيث تضعف الروابط القبلية، وتتوفر العوامل التي تعمل على شحذ الشعور القومي، وتهيئة المناخ له ليفصح عن نفسه إيديولوجياً. وكان المتعلمون هم الذين يمتلكون قدرات الإفصاح والتعبير. وتضعف الروابط القبلية بين أولئك المتعلمين، مما يسمح بنشأة روابط جديدة ينفذ من خلالها الشعور القومي. ويمنحهم كل ذلك مصدر الصدارة والقيادة. فالمتعلمون هم الذين يعبرون عن الوعي القومي للطبقة الوسطى التجارية. لكنهم لا يعبرون عنه ميكانيكياً وآلياً. فالفكر له استقلاله النسبي. لكنه لا ينبّت تماماً عن الواقع الموضوعي الذي أفرزه وحكم صياغته. فالعلاقة بين إيديولوجية الوعي القومي والطبقة الاجتماعية التي تشكل قاعدة ذلك الوعي، علاقة متينة ولكنها أيضاً علاقة جدّ معقدة.

ولم تكن المؤثرات الداخلية تعمل بمعزل عن المؤثرات الخارجية. فهناك الصراع بين بريطانيا ومصر، وهما طرفا الحكم الثنائي. ولكن مصر كانت شريكاً اسمياً فقط، بل كانت خاضعة للسيطرة البريطانية. وتوجد بين مصر والسودان رابطة اللغة والدين والتجارة. وتلك قنوات وصل افتقدها البريطانيون. فعندما اشتد الصراع بين مصر وبريطانيا حول السودان، وجدت الحركة الوطنية السودانية في ذلك الصراع منفذاً فمرقت من خلاله متكئة على مصر الشريك الضعيف في الحكم. ولم يكن الاتكاء على مصر لتلك الروابط المشتركة فحسب، بل أيضاً لتصاعد الحركة الوطنية المصرية المعادية للوجود الاستعماري. فقد كانت ثورة 1919 المصرية قفزة كبرى في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، وكانت تعبيراً عن القومية بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من رغبة في التخلص من الاحتلال البريطاني ومن الإحباط الذي عاناه شعب مضطهد. كما تأثرت الحركة الوطنية السودانية في مراحل نموها الأولى بنفوذ الفكر البرجوازي المصري، الذي كان يرتاد آفاقاً جديدة ليصوغ فيها إيديولوجيته. فكانت أحداث الصراعات السياسية وجلبة الفكر الجديد في مصر، تجد كلها أصداء لها في السودان. فكان مصطفى كامل وسعد زغلول ودستور 1923 وطه حسين والعقاد وشوقي وحافظ ومجلة الرسالة وجريده الأهرام، أحداث وأسماء يتناقلها المتعلمون في السودان وكأنها تعيش بين ظهرانيهم.

وشهدت البلاد العربية ثورات معادية للاستعمار، كانت أيضاً تجد لها صدى في السودان. فما حدث في فلسطين وسوريا ولبنان والحجاز، كان يلم به المتعلمون بدرجات متفاوتة. ولم تمض حركة مصطفى كمال وسياسة التتريك دون أثر. واشرأب المتعلمون إلى نضال حزب المؤتمر في الهند، وفتنتهم شخصية المهاتما غاندي. وكان للحرب العالمية الأولى أثرها، رغم أن ذلك الأثر كان أضعف في السودان من أي بلد آخر. فقد أدت الحرب إلى خلخلة النفوذ الاستعماري البريطاني. وبرزت أثناءها نقاط الرئيس الأمريكي ولسون التي بشرت بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وأصبحت النقاط من ضمن أجندة مؤتمر فرساي الذي انعقد في فرنسا بعد الحرب. واندلعت الثورة البلشفية عام 1917، وتطاير منها شرر إلى بقاع المعمورة النائية، ومن بينها السودان.

ورغم البداية المتواضعة تلاحقت الأحداث تلاحقاً لا يخلو من إثارة بسبب تلك العوامل، التي دفعت الحركة الوطنية إلى مراحل جديدة امتدت من 1918 إلى 1924.

2 - البدايات الأولى للحركة الوطنية السودانية

كانت البداية متواضعة. انبثق الوعي وسط المتعلمين الذين وفدوا من مختلف مناطق البلاد، وأخذوا يبحثون عن روابط جديدة تشدهم. وأصبحت هناك حاجة ملحة لتكوين نادٍ يلم شملهم، نادي خريجي المدارس الذي تأسس عام 1918، كان منبراً بسيطاً للتعبير عن تلك الروح الجديدة. وكان لابد له في تلك المرحلة من أن ينشأ تحت مراقبة الإدارة البريطانية وعينها الفاحصة. فعينت موظفاً بريطانياً رئيساً له ومشرفاً عليه. وبدأ النادي يمارس نشاطاً ثقافياً واجتماعياً لا علاقة له بالسياسة ولا بالقومية والوطنية بشكل مباشر وسافر. فكان نشاطه محدوداً يعبر عن قدرات المرحلة التاريخية وآفاقها. فكان الخريجون يحتفلون بالمناسبات العامة مثل الأعياد الدينية التي تشدهم للتراث، أو تأبين الشخصيات العامة ذات الوزن الاجتماعي، لأن الشخصيات اللامعة تمثل في مجري حركة الوعي معلماً يساعد على بلورة المشاعر القومية في غيبة أكثر المعالم جلاء وسطوعاً. وتمثل العودة إلى التراث وإلى الماضي التليد أداة تشحذ المشاعر القومية وتمتنها، وجداراً يتكئ عليه الناس من الضياع والانسياب في لجج الثقافات الوافدة عليهم التي قد تغيّب هويتهم.

وبرز شعراء وكتاب يجيدون التعبير باللغة العربية. وكان شكلاً من أشكال تمتين انتمائهم العريض إلى العرب، ومرتكزاً انطلقوا منه إلى تحديد جذور قوميتهم السودانية. فلم يكن جماعة نادي الخريجين يعبرون عن الوعي القومي في أشكال سياسية محددة ولا في نبرات عالية، إنما كان النادي منبراً أفرز فيه الخريجون بعض مشاعرهم القومية، ولكنه كان في ذلك الشكل البسيط أساساً ونقطة انطلاق.

وقد أورد الأستاذ حسن نجيلة في كتابه "ملامح من المجتمع السوداني" نماذج من نشاط النادي في المجالين الاجتماعي والثقافي، اللذين انفلتت منهما بعض المشاعر القومية في شكلها الأولي البسيط. ففي إبريل 1919 أقام النادي حفل تأبين لأحد الأساتذة المصريين الذي كان يدرس في كلية غردون. وألقى أحد الأساتذة المصريين قصيدة في رثائه جاء فيها:

فقدته مصر وسودان مصر ومضى متعباً بداء عياء

وبكاه الشباب والخلق السمح وخير الرجال قبل النساء

وأقيم احتفال آخر لتأبين الشيخ محمد عمر البنا، فرثا ابنه عبد الله بقصيدة جاء فيها:

أو ما دروا أن المكارم في الثرى أو ما دروا أبتي بأنك مصحف

أو ما دروا أن الشجاعة والندى والبر في أعناقها تتصفف

قد كنت تؤثر أن تقول الحق لا تبغي به بدلاً ولا تتخوف

وتبين مادام الكلام مروءة شرفاً وتصمت إذ سكوتك أشرف

وأقام النادي احتفالاً بالمولد النبوي، فألقى الشاعر عبد الرحمن شوقي قصيدة جاء فيها:

نديمي من سلافُ الخمر هات وشنفني بذكرى الماضيات

أترضى أن أضام وأنت حر وتسمح أن تلين لهم قناتي

فحدث عن بني النيلين قوماً بأدنى النيل أو أعلى الفرات

بأنا ننتمي حسباً ومجداً إلى ما في الجزْيرة من رفات

وبلغ ذلك النشاط قمته في التلاحم بين الوطنية والديانات، عندما وقف شاب مسيحي هو صالح بطرس، وألقى قصيدة في العام الهجري جاء فيها:

يا من رأى طوق الهلال وقد بدا يهدي لنا عاماً أغر مشهرا

هل أنت مخبرنا عن القوم الأولى فلعلنا أن نستفيد تذكرا

هم أنهجوا سنن الفضيلة واضحاً هم أخرجوا علماً غدا متفجرا

لا يرتضون الضيم شرعة مورد شأن الأبي ولا الهوان معاشرا

وبعث نفس الفتى المسيحي بقصيدة إلى جريدة الحضارة، يستحث فيها المسلمين للإسراع بإكمال بناء مسجد أم درمان الكبير، قال فيها:

يا مسجداً مطلت بنوه بعهده حتى غدا وهو الحسـير المعدم

أمنارة الدين الحنيف تحية من شاعر لك قد غدا يترحم

وتشكل المقالات التي كتبها الصحفي حسين شريف بين 1919-1920 إحدى "بواكير الوعي". فكتب سلسلة من المقالات عن النهضة الوطنية. وكتب عن الوحدة في ظل الأوطان يقول: "وحدة الأمة هي جمع كلمتها تحت غاية واحدة، إما إعزاز الوطن وإعلاء الجنس، أو تأييد أو ترقية اللغة. ولكل وطنية من هذه الوطنيات الأصلية مظاهر عديدة لعبت أدواراً مجيدة في التاريخ". وكتب سلسلة من المقالات عن المرأة السودانية. وأنشأ حسين شريف مع مجموعة من السودانيين هم: السيد عبد الرحمن المهدي ومحمد الخليفة شريف وحسن الخليفة شريف وعثمان صالح ومحمد عكاشة وحسن أبّو وعبد الرحمن جميل، شركة مساهمة وأصدروا أول صحيفة سودانية لحماً ودماً وروحاً، وسموها "حضارة السودان".

صدرت الحضارة في فبراير عام 1919. وركزت الجانب الأكبر من اهتمامها على القضايا الاجتماعية والمشاكل المحلية. وقاد حسين شريف حملة قومية لإنشاء صندوق خيري أهلي لتوسيع التعليم العام وإعانة الطلبة الفقراء. وانتقدت الحضارة العادات والنقائص الاجتماعية. أما التعليق السياسي المباشر، فلم يحتل المكانة الأولى في أول عهدها، ولكنه ما لبث تحت وطأة التطورات السياسية أن احتل الصدارة وأصبح الطابع المميز لها. وتوقفت الحضارة في نهاية عام 1919 لتعاود الصدور عام 1920 باسم الشركة التي أنشأها الزعماء الطائفيون الثلاثة وهم: علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي ويوسف الهندي. وكانت دوافع ذلك التغيير سياسية، هدفها الوقوف في وجه مطالب ثورة 1919 المصرية ووحدة وادي النيل. كما تزامن ذلك التحول مع عودة الزعماء الدينيين والقبليين من لندن.

ومن خلال ذلك النشاط الأدبي والاجتماعي والثقافي، أصبح للمتعلمين صوت، وأصبح لهم منبر ثابت هو نادي الخريجين. ولكن لا ذلك الصوت ولا ذلك المنبر، كانا كافيين للتعبير عن المشاعر الوطنية التي بدأت تطل في أفق الحياة وأجوائها. فكان لابد من بروز أصوات أعلى نبرة ومنابر أكثر جرأة.

3 - جمعية الاتحاد السوداني (6)

في عام 1920 ولدت "جمعية الاتحاد السوداني" في أم درمان من طلبة وخريجي كلية غردون (الأفندية). وكان أعضاؤها المؤسسون هم عبيد حاج الأمين وتوفيق صالح جبريل ومحي الدين

جمال أبوسيف وسليمان كشة وإبراهيم بدري. وبدأوا اجتماعهم لسماع الشعر والموسيقى. وجمعية الاتحاد السوداني أول تنظيم سياسي في تاريخ السودان الحديث. ويتم الانضمام إليها على أساس الاقتناع السياسي وليس القاعدة القبلية أو الكيان الطائفي أو الرابطة العرقية أو المشاعر الدينية. فهي تنظيم ينظر إلى السودان كله متخطياً الإقليمية والقبلية. والاسم الذي اتخذته يحمل ذلك الطموح؛ طموح الوحدة للسودان كله. وكانت الجمعية تنظيماً غير طائفي، فمازالت ذكريات الدولة المهدية وممارساتها القمعية عالقة بالأذهان. كما أن المؤسسات الدينية والطرق الصوفية الكبيرة ضالعة مع الاستعمار. كان أعضاؤها مشدودين إلى التراث الإسلامي وإلى الإسلام، ولكنها كانت تنظيماً علمانياً.

إن بروز جمعية الاتحاد السوداني في ذلك الجو الخانق، يمثل خطوة جريئة ورائدة. ولعل ذلك النفر من الشباب الذين أسسوها، تحلوا بقدر من الشجاعة وبمسحة رومانسية أضفى عليها العمل السري جلالاً، فاستهانوا بوظائفهم وبوضعهم الاجتماعي المريح في سبيل النزعة الوطنية التي ابترقت في نفوسهم.

يقوم تنظيم الجمعية على السرية المطلقة. فهو شكل هرمي، قاعدته عدة حلقات تتكون كل حلقة من عدة أعضاء، ليس لهم أي صلة بالحلقات الأخرى ولا يعرفون أعضاءها. ولكل حلقة ممثل في الحلقة الأعلى. تكونت أول حلقة في أم درمان وكانت بمثابة اللجنة المركزية. ويعتبر عبيد حاج الأمين قائد الحركة ومفكرها. وللجمعية فروع في الأقاليم. وكان هدف الجمعية استنفار الضمير الوطني السوداني. وارتكز هجومها على الإنجليز والعناصر المتعاونة معهم. فقالت في منشوراتها إن الإنجليز يسعون إلى فصل السودان عن مصر ضد إرادة أهله، وإن سياستهم لم تجلب للسودان أي منفعة بل أثقلت أهله بالضرائب. كما هاجمت سياسة الحكومة في مشروع الجزيرة واحتكارها للسكر والقطن والوظائف الممتازة.

كان للجمعية عدة أشكال للعمل. فهي تنشر أفكارها عن طريق المنشورات السرية التي تلصق في الأماكن العامة. وتستغل النشاط الأدبي، مثل جمعيات قراءة الشعر والمهرجانات الثقافية والمسرحية التي كانت تقام في نادي الخريجين. كما كان بعض أعضائها يرسلون قصائدهم ومقالاتهم لتنشر في الصحافة المصرية، بعضها بأسمائهم وبعضها بأسماء مستعارة واتضح أنه عبيد حاج الأمين . ومن أبرز نشاطات الجمعية المنشور الذي وزع في نوفمبر عام 1920 باسم "وطني ناصح أمين" وأرسلت منه نسخة إلى الزعماء الدينيين وبعض الشخصيات بالبريد، يبدأ المنشور بمخاطبة أولئك الزعماء قائلاً: "فقد لبثتم زمناً طويلاً وأنتم خاضعون لأحكام سياسة

الاستعمار الإنكليزي، تلعب بكم أهواء القوم وتلقي بكم كل يوم في حفرة عميقة لا تعلمون لها قرارا". ثم يمضي قائلاً: "وهكذا يذيقكم الإنكليز من صنوف العسف والجور ألواناً منها: نزع ملكية الأراضي من أربابها الذين يملكونها بحق الوراثة الشرعية من الآباء والأجداد ويعطونها للشركات الإنكليزية ... ثم حرمانكم من حقوقكم الشرعية، والحجر على حريتكم الشخصية؛ حتى أن من يزرع منكم أرض شركائهم يرغمونه على بيع محاصيله بأرخص الأثمان للإنكليز من عملائهم ... انظروا إلى الضرائب تثقل الآن كاهل الغني والفقير ... والآن بدأوا سياسة جديدة للتفريق بيننا وبين إخواننا المصريين ... ويعلم الله أنهم مرتبطون معنا بروابط متينة ... منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة ... بدأ الإنكليز بسياسة التفريق بيننا ... ولقد سخّروا لهذه السياسة جريدة الحضارة ... ومما يؤسف له الأسف الشديد أنهم يستخدمون لأغراضهم العلماء الثلاثة زعماء الدين لما لهم من المكانة في نفوسنا".

وفي مايو 1922 نشرت جريدة الأهرام قصيدة لشاعر سوداني بدون إمضاء، واتضح فيما بعد أنه توفيق صالح جبريل. وكانت بمناسبة زيارة اللورد اللنبي، جاء فيها:

أيها القوم لا تجـروا الذيولا	يأنف المرء أن يعيش ذليــلا
سمتمونا العذاب ضيقتم الأ	رض علينا حتى هوينا الرحيلا
إن أردتم إصلاحنا قد فعلتم	فاعـذرونا إذا مللنا الدخيلا
فقبيح أن نرتضي الذل دهرا	ونرى مالنا لكـم مبــذولا
فادعيتم نشر الحضارة والعر	فإن والشـعب ما يزال جهـولا
ويح قلبي ماذا يروم اللنبي	يوم أوفى يجـر سيفاً صقيلا
أتراه يريد يفصـم حبلا	بين مصـر وبيننا موصــولا

وكان عبيد حاج الأمين أكثر جرأة في نقده للإدارة البريطانية وفي الدعوة للتلاحم مع مصر. فنشر في الأهرام مقالاً باسمه في نوفمبر 1922 قال فيه: "إن الحركة الوطنية السودانية تدعم الأمة المصرية وتعارض تقسيم مصر والسودان على أي وجه من الوجوه". ويحتل التعاطف مع مصر والوحدة معها حيّزاً كبيراً في أدبيات الجمعية، سواء منشوراتها أو قصائد عضويتها أو مقالاتهم. (7)

وتثير علاقة مصر بالحركة الوطنية السودانية جدلاً كبيراً. فيقف البعض متشككاً حيال شعار "وحدة وادي النيل". لأنه في رأيهم لا يمكن أن يعبر عن طموح أمة. فكيف يمكن لشعب أن

يتخلص من حكم بريطاني ليخضع للتاج المصري؟ وتلك الشكوك والأسئلة مشروعة. إن تقييم هذا الشعار يتم من ثلاثة جوانب؛ أولاً الظروف التي برز فيها، ثانياً الدلالات التي حملها عبر المراحل التاريخية المختلفة، وثالثاً الفئات الاجتماعية التي اعتنقته. فإذا أردنا أن نقيّم شعار وحدة وادي النيل، علينا أن ننظر أولاً إلى إطار العصر الذي برز فيه وإلى قدرات ذلك العصر. فقد قمع الاستعمار البريطاني كل الحركات التي عارضته وباءت جميعها بالفشل. وتمكن البريطانيون من تمتين قبضتهم على البلاد. وأصبحت الزعامات الدينية ضالعة مع الإدارة البريطانية. وكانت المشاعر الوطنية في مراحلها الجنينية تزدحم في النفوس في ذلك الجو الخانق. حدث هذا في الوقت الذي كان فيه لهيب الحركة الوطنية المصرية يزداد اشتعالاً. ورغم أن البرجوازية المصرية التي كانت تقود تلك الحركة هي التي كانت تطمح في استغلال السودان، إلا أنها كانت تصادم الاستعمار البريطاني لتنتزع منه حقوق مصر في السيادة. وكانت تلك البرجوازية تساوم الإنجليز في موضوع السودان لتنال جانباً من حق الإدارة الفعلية فيه.

ولم تكن الحركة الوطنية السودانية قد وصلت مرحلة النضج الذي يمكنها من إدراك أساس المصالح الاجتماعية لمنطلقات الحركة الوطنية المصرية، بل تجلى لها الجانب المصادم للاستعمار. وفي ذلك الجو الذي تداخلت فيه المنطلقات الطبقية مع المشاعر الوطنية، برز شعار وحدة وادي النيل. وكان الشعار أداة اتكأت عليها الحركة الوطنية السودانية في صراعها مع الاستعمار البريطاني، مستغلة الصراع بين دولتي الحكم الثنائي. وكان الشعار أيضاً رمزاً استلهمته الحركة الوطنية السودانية عندما غشيها بريق الحركة الوطنية المصرية. وكل حركة ثورية تحتاج إلى رمز تتجسد فيها طموحاتها. وكلما كانت الحركة تقوم على قاعدة صلبة، كلما كان رمزها صارم القسمات محدد الجوانب. فكان شعار وحدة وادي النيل، رمزاً رأت فيه فئات اجتماعية مختلفة رمزاً استلهمته . فكان البعض ينظر إلى وحدة وادي النيل من خلال حضارة مصر وتراث مصر وثقافة مصر، وهذه مصادر إلهام كان يستعين بها الوعي القومي وهو يستبين هويته وكينونته. وقد عبر الشاعر التجاني يوسف بشير في قصائده عن هذا الجانب من الرمز. وما كان التجاني يسعى ليضع السودان تحت حكم مصر، ولا كان تاج الملك فؤاد مصدراً لإلهامه وتحريك مشاعره. إنما عبرت قصائده عن الشعور القومي الرومانسي ممتزجاً مع رموز مصر الحضارية. فقال في قصيدته "ثقافة مصر":

عادني اليوم من حنينك يا مصر ... رؤى وطوفت بي ذكرى

وهفا باسمك الفؤاد ولجّت ... بسمات على الخواطر سكرى

إنما مصر والأخ السودان ... كانا لخافق النيل صدرا

حفظا مجده القديم وشادا منه صيتاً ورفّعا منه ذكرا
مصر راشت وثقفت وأعدت منه شمساً وأطلعت منه بدرا
كيف يا قومنا نباعد من فكر ين شدّا وساند البعض أزرا
كيف قولوا يجانب النيل شط يه ويجري على شواطئ أخرى
كلما أنكروا ثقافة مصر كنت من صنعها يراعاً وفكرا
جئت في حدها غرارا فحيا الله مستودع الثقافة مصرا

ويقول في قصيدته رسل الشباب إلى مصر:

وشباب من الكنانة حمس ينثر الحماس صاعا بصاع
في سبيل الجهاد يدرأ عن مصـ ـر بنوها بمنصل ويراع
وأرى مصر والشباب حليفي مجد فرعون أوضجيعي يفاع
مصر أم الشعوب ماذا عراها واعترى الشرق من وجع ضياع
حبذا الموت في سبيلك يا مصر لنشءٍ عن الحمى دفاع
قل لمصر وحيها في شباب صيغ من جرأة ومن إزماع
شاد أركانها وشد ذراها وابتنى صرح مجدها المتداعي
مصر يا مهبط الحضارة والنـ ـور ويا مهبط الهوى كل ساع

وقال في قصيدة أمل:

أملي في الزمان مصر فحيا اللـ ـه مستودع الثقافة مصرا
نضر الله وجهها فهي ما تزداد إلا بعداً عليّ وعسرا

وأشار الدكتور خالد الكد إلى فئتين كان شعار وحدة وادي النيل بالنسبة لهما له تجليات أخرى. فهناك فئة تنظر إلى مصر لأنهم يجدون فيها تعبيراً عن العروبة وانتمائهم العربي. وهناك المجموعات التي تحررت من الرق بعد إلغائه، لكن انقطعت صلاتهم بجذورهم القبلية. فكان وضعهم هامشياً ومتأزماً في المجتمع السوداني، الذي مازالت أصداء الرق تتردد في جنباته. لكنهم وجدوا قبولاً في المجتمع المصري الذي لا يعرف التفرقة العنصرية واللونية، وإنما يتحدد وضع الإنسان بقدراته الاقتصادية. فوجدوا قبولاً وانتماءً واطمئناناً. فكانت دعوة وحدة وادي النيل بشرى بالخلاص من ذلك الوضع الهامشي المأزوم.

ولم تقف الإدارة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام الدعوة لوحدة وادي النيل وتنامي المشاعر نحو مصر. فحركت القيادات الدينية الموالية لها والعناصر التي لم يكن يستهويها شعار وحدة وادي النيل، ودفعت بهم ليقفوا ضد الثورة المصرية وضد وحدة وادي النيل. فتقدمت مجموعة من الزعماء الدينيين إلى الحاكم العام بعريضة أعلنوا فيها تأييدهم الكامل والقاطع للنظام الحاكم في السودان، وأكدوا أنه لا صلة تربطهم بالحركة التي تجري في مصر، وإنها لا تمثل تطلعاتهم. وانبرى حسين شريف في "الحضارة" ليدحض دعوة وحدة وادي النيل. فكتب أربع مقالات بعنوان "السودان ومصر والمسألة السودانية". فاستعرض صلة السودان بمصر وتاريخ المسألة السودانية إلى أن حل الحكم الثنائي بالسودان. وأشار إلى أن شذوذ هذا الوضع بالنسبة للسودان يجعل أمره متنازعاً بين شريكين غير متفقين. ورأى ضرورة انفراد أحد الشريكين بالحكم، لأن أهل السودان لا يستطيعون حكم أنفسهم دون توجيه أجنبي. ولا تمتلك مصر الخبرة والسبيل لحكم الآخرين، بينما البريطانيون أكثر الأمم معرفة بحكم الشعوب الأخرى. لذلك يرى أن تنفرد إنجلترا بحكم السودان حتى يتم تدريب السودانيين على حكم أنفسهم.

ولم يكن ما ذهب إليه حسين شريف، يعني الكثير بالنسبة للمشاعر التي أتخذت من وحدة وادي النيل رمزاً تشع منه طموحاتها. وكان حسين شريف يقارن بين حكم بريطاني يحس الناس وطأته، وخطر مصري يتوهمه البعض ويخشون قدومه. وبقي شعار وحدة وادي النيل يحتل حيزاً في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، ولكنه حمل دلالات مختلفة وإيحاءات مغايرة في مجرى الحركة الوطنية ومنعطفاتها.

كانت جمعية الاتحاد السوداني بداية رائدة، وحملت كل ما في الريادة من روعة الميلاد وقصوره. ونبعت جوانب قصورها أيضاً من طبيعة الطبقة الوسطى السودانية، التي كانت في مراحل تكوينها الأولى وتحتل وضعاً هامشياً في عملية تراكم رأس المال التجاري والتراكم الرأسمالي بشكل عام، فما زالت تعيش على فتات الرأسمالية. وكانت الجمعية تنظيماً فوقياً، فلم تحفل كثيراً بالجماهير العريضة، بل لعلها كانت تهاب تلك الجماهير وتنظر إليها من فوق التعالي الصفوي الثقافي. فما كان لها برنامج يمكن بمقتضاه أن تعبئ الجماهير. فكان برنامجها المعلن ينضح بطموحات الطبقة الوسطى التجارية الوليدة الساعية للحصول على نصيب من الفائض الاقتصادي. ويعكس طموحات المتعلمين الساعين لاحتلال مكان تحت شمس الدولة الاستعمارية في السودان لوعيهم بالدور الذي تلعبه الدولة المركزية.

وما عاد نشاط الجمعية السري المحدود كافياً للتعبير عن الوعي الوطني المتنامي. فنشب صراع داخلها. ومما فاقم من حدته التطورات التي كانت تشهدها مصر. فكان إعلان مصر ملكية مستقلة انتصاراً للحركة الوطنية المصرية، بالرغم من أنه استقلال اختفى وراءه الاستعمار. وكان إعلان دستور 1923 خطوة جاءت بسعد زغلول رئيساً للوزارة.

في مطلع عام 1923 قاد عبيد حاج الأمين اتجاهاً ينادى بتغيير أساليب واتجاهات الجمعية السياسية. فرأى استبدال الأساليب السرية بأساليب أكثر فعالية. وذهب عبيد ومؤيدوه إلى أن ثلاثة أعوام من النشاط الأدبي السري، كافية لتمهيد الأرض لمواجهة مباشرة مع الاستعمار وأعوانه من السودانيين. ونادوا بشن حملة من المظاهرات، حتى تستطيع أن تكسب الجمعية تأييداً شعبياً واسعاً. وعارضتهم العناصر المحافظة التي مازالت ترى أن يعطى النشاط الثقافي الدرجة الأولى من الاهتمام. فالبلاد لم تصل بعد النضج الذي يؤهلها لتلك المواجهة. واتخذ الخلاف أشكالاً ومظاهر مختلفة. وبينما كان ذلك الخلاف محتدماً، تناهى إلى أعضاء الجمعية أن المخابرات اخترقت صفوفها. فكانت تلك الضربة القاضية التي أدت إلى حلها. ويقال إن سليمان كشة هو الذي أفشى أسرارها، مما دفع بالشاعر توفيق صالح جبريل إلى هجائه قائلاً:

سليمان كان بديع الزمان   معانيه ساحرة ســاخرة

هوى لا يعي ببساط الرياح   وحطم مرآته الســاحرة

فباع الضمير بفلس (لولس) ألا أين ذمتك الطاهرة

(وولس هو مدير المخابرات)

4 -جمعية اللواء الأبيض وثورة 1924 (8)

أدى الصراع داخل جمعية الاتحاد السوداني إلى انقسامها. وفي ذلك المنعطف برزت شخصية علي عبد اللطيف، لينتج من ذلك الانقسام ومن بروز علي عبد الطيف، تكوين تنظيم جديد هو جمعية اللواء الأبيض. فقد بدأ عبيد حاج الأمين يسعى لتوسيع قاعدة المجموعة التي قادها خارج جمعية الاتحاد السوداني، واتصل في ذلك المسعى بالضابط السابق علي عبد اللطيف.

ولد علي عبد اللطيف عام 1899 من أب من جبال النوبة وأم من الدينكا، وكانا عبدين وتحررا من الرق. إن بروز علي عبد اللطيف يمثل ظاهرة مهمة في مجرى تكوين الأمة السودانية. فالعناصر التي تحررت من الرق أو العناصر الزنجية التي لم تسترق أصلاً، لم تجد لها مكاناً لائقاً في الحياة الاجتماعية، بل كان وضعها في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعي. وما كان للأمة السودانية أن

تنصهر وغالبية أهلها من أصل زنجي، دون أن تتخطى هذا الحاجز العرقي الاجتماعي. وكان علي عبد اللطيف نتاج الوعي الجديد للحركة الوطنية وهي تلامس معالم النضج القومي، بل لعله أحد الممثلين البارزين لذلك الوعي.

استفاد علي عبد اللطيف من خلفية والده العسكرية، ومن فرص التعليم التي فتحها النظام الجديد. فتخرج من الكلية الحربية عام 1914 برتبة ملازم، ونال ميدالية الحاكم العام عند تخرجه لتفوقه. وتنقل في مراكز الجيش المختلفة. واصطدم مرة بأحد الضباط البريطانيين، عندما أساء إليه ولم يقبل علي عبد اللطيف الإساءة، فقدم إلى مجلس تأديب. ثم نقل إلى واد مدني، حيث كون جمعية اتحاد القبائل السودانية، التي كانت تدعو إلى سودان مستقل. ويتضح من اسم الجمعية وشعارها، معالم ذلك الوعي القومي وملامحه.

وفي مايو 1922 أرسل علي عبد اللطيف مقالاً إلى جريدة الحضارة بعنوان "مطالب الأمة". وهاجم فيه الاستعمار البريطاني ونادى بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وذكر نفس المظالم التي كانت تنادى بها حركة المتعلمين. وطالب بإنهاء الحكم الأجنبي مستعملاً عبارات ملتهبة. وقد وصف تقرير "أيوارت"، الذي رأس اللجنة التي شكلت لدراسة أسباب ثورة 1924 مقال علي عبد اللطيف بأنه لا يحتوي على أي كلمة لصالح مصر، بل نادى بإنهاء الحكم الأجنبي، واشتمل على مشاعر صادقة يحس بها أغلب المثقفين. ويمثل فكر علي عبداللطيف لدى بعض الدارسين، الالتزام بأن السودان أمة مستقلة وله كينونته القومية وحقه في تقرير مصيره، على أن تكون هذه الأمة موحدة تشمل أهل الشمال والجنوب. ويرى علي عبد اللطيف أن زعماء العشائر والطوائف لا يمثلون أهل السودان، لأنهم لا يمثلون الجنوب ولا الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال. فأفكاره تمثل الوعي القومي الذي كان ينمو بين المتعلمين بعيداً عن عصبية المنشأ والمنبت.

ولم ينشر مقال علي عبد اللطيف. فقد رفضت الجريدة نشره. كما علمت المخابرات بأمره مسبقاً، فهاجمت مكاتب الجريدة وصادرت المقال. واعتقل علي عبد اللطيف، وحكم عليه بالسجن لمدة عام والطرد من الخدمة العسكرية. ولعبت الصحافة المصرية دوراً كبيراً في إظهار علي عبد اللطيف كبطل قومي، واهتمت بمحاكمته. وخرج من السجن بطلاً قومياً. كان ذلك في الوقت الذي كانت فيه جمعية الاتحاد السوداني تعيش أزمتها التي أدت إلى انقسامها. فتلقفه عبيد حاج الأمين وضمه إلى مجموعته، وكونوا جمعية اللواء الأبيض في مطلع عام 1924. وتشكلت قيادتها من علي عبد اللطيف رئيساً وعضوية عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وحسن صالح المطبعجي وحسين شريف. وكانوا يمثلون خليطاً من القبائل السودانية والأصول العرقية التي يتكون منها السودان.

يقوم هيكل الجمعية التنظيمي على نظام الخلايا مثل جمعية الاتحاد. كما احتفظت ببعض التنظيمات السرية السابقة. واعتمدت في تمويلها على رسم الدخول والاشتراكات والتبرعات والدعم الذي يأتيها من مصر. وكانت قاعدتها الاجتماعية في الأقاليم أكثر اتساعاً من جمعية الاتحاد السوداني. فتأسست لها فروع في الأقاليم امتدت حتى الأبيض وجبال النوبة. وضمت حرفيين وعمال ومزارعين. فأوكل إلى علي أحمد صالح تنظيم العمال في عطبرة، وإلى أحمد باخريبة تنظيم المزارعين في الجزيرة. ولها تنظيم وسط الضباط. ويتكون كادرها المؤثر من مائة وخمسين عضواً، ولكن تأثيرها ونفوذها الجماهيري أكبر من ذلك. وتمكنت المخابرات من الحصول على أسماء 104 من أعضاء الجمعية، كان تكوينهم الاجتماعي كالآتي: 40 من الخريجين العاملين في الدولة الأفندية؛ 27 ضابطاً وضباط سابقين؛ 10 عمال؛ 8 تجار؛ 4 طلبة؛ 4 قضاة؛ 3 معلمين؛ 2 نواب مآمير.

وقال عبيد حاج الأمين في تحديد أهداف الجمعية، إنها جمعية سودانية أولا وأخيراً وبالمعنى العريض لهذه الكلمة. وأن هدفها الرئيس تحرير السودان من عبودية المستعمر الغاصب. وإن الجمعية ستواصل العمل لتحقيق الوحدة الكاملة بين القطرين الشقيقين مصر والسودان. وإنها تعمل بكافة الأساليب المشروعة، بما في ذلك إخطار العالم المتحضر، بمطالبها ورفع صوت السودان عالياً في كل منبر. واتخذت الجمعية شعارها من علم أبيض رمزاً للسلام، وعليه خريطة النيل من منبعه إلى مصبه، وفي الركن الأعلى منه هلال ونجوم ترمز للعلم المصري. ويحمل العلم برموزه تلك تأكيداً واضحاً بوحدة وادي النيل.

ويرى تقرير إيوارت، أن التوجه نحو السياسة المصرية هذا، مبني على ما يخدم المصالح الوطنية. أما الدعوة لوحدة وادي النيل، فهي دعوة للتخلص من البريطانيين أولاً ثم المصريين بعد ذلك، وأن السخط الذي برز بين الطبقات أعمق من أن يرى على السطح. وكتب الصحفي حسين شريف، وهو معارض لوحدة وادي النيل، يقول إن جمعية اللواء الأبيض برزت لضغائن السودانيين من الحكم البريطاني، ونتيجة الوعي القومي الذي تفتح في البلاد. وانتهى إلى أن الجمعية بحق سودانية وإن كانت بواجهة مصرية.

لم تعش جمعية اللواء الأبيض سوى بضعة أشهر، ولكنها أشهر مشحونة بالأحداث العاصفة. وتبرز عدة أسئلة عند تناول دور الجمعية في تفجير أحداث 1924. هل خططت الجمعية خلال عمرها القصير إلى مواجهة مع الإدارة البريطانية في السودان والصدام المسلح معها، أم أن الأحداث فاجأتها ولما يكتمل تنظيمها بعد، أم أن التطورات العنيفة في مصر واكتساح حزب الوفد

للانتخابات في يناير 1923 خلق مسرحاً للأحداث رأت الجمعية بتقديرات ذاتية خاطئة أنه نفس المسرح الذي يمكن أن تلعب فيه دورها السياسي، أم أن الدعاية المصرية ضد السياسة البريطانية قد دفعت باللواء الأبيض لاتخاذ مواقف لم يكن السودان مهيأ لها ولم تقدرها حق قدرها. كلها أسئلة تزحم الأفق عند النظر في أحداث 1924 والانتفاضة التي قادتها جمعية اللواء الأبيض.

كانت الأحداث منذ عام 1923 تنذر بتطورات معادية للوجود البريطاني. وتجلت أول ما تجلت في حل جمعية الاتحاد السوداني وتكوين جمعية اللواء الأبيض. وكانت الحركة الوطنية المصرية تحقق بعض المكاسب لمصر. وأخذت الصحافة المصرية تطرح قضية السودان في ارتباط مع القضية المصرية. ورأت جمعية اللواء الأبيض في الحركة الوطنية المصرية موجة صاعدة، وقد تحصل على بعض المكاسب إذا ركبتها. فأحداث مصر كانت عاملاً في دفع الأحداث في السودان. ولكن ما كان لها أن تصبح عاملاً مؤثراً لو لم تكن في السودان ظروف موضوعية تتجاوب معها. فالمشاعر الوطنية كانت تزدحم في النفوس، لكنها كانت تزدحم في واقع محدود، تدفع بها التقديرات الذاتية وتعجل النتائج والمشاعر الرومانسية الطاغية.

بدأت الأحداث بشكل مباشر عندما تشكلت أول حكومة مصرية برئاسة سعد زغلول. فأرسلت اللواء الأبيض برقية إلى البرلمان المصري تقول: "نحن المجتمعون هنا من أهالي السودان نتقدم بإخلاصنا وولائنا لصاحب الجلالة الملك المفدى، ونشارككم في هذا العيد السعيد ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد". ووقع على البرقية أعضاء القيادة الخمسة. فقامت الإدارة البريطانية بنقل ثلاثة منهم خارج العاصمة، فلم يبق إلا علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين. ثم أوعزت للعناصر المؤيدة لها بجمع توقيعات تنادي بالانفصال عن مصر ووضع السودان تحت الحماية البريطانية.

ثم قررت الجمعية أرسال وفد إلى مصر لينقل رأيها إلى الحكومة المصرية، ليستعين به سعد زغلول في المفاوضات المزمع عقدها مع الحكومة البريطانية. وسافر وفد جمعية اللواء الأبيض المكون من زين العابدين عبد التام ومحمد المهدي الخليفة إلى مصر سراً عن طريق وادي حلفا. لكن الحكومة علمت بأمره، فأرجعتهما من حلفا معتقلين تحت الحراسة المشددة. ونظمت الجمعية في السابع من يوليو أول مظاهرة لها، وذلك لاستقبال الوفد في محطة الخرطوم. وتألفت المظاهرة من مائة وخمسين شخصاً، وقادها علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين. لكن الإدارة البريطانية أنزلت الوفد في محطة الخرطوم بحري بواسطة البوليس حتى لا يتم الاستقبال. ثم فرقت المظاهرة ومنعت علي عبد اللطيف من مخاطبتها.

فأرسلت الجمعية برقية إلى مجلس النواب المصري ونقابة الصحفيين المصريين، قالت فيها: "نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مرّ السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر ... ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل. وإن الأمة المصرية قاطبة مسؤولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا. وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام".

على أن المظاهرة الأكبر كانت يوم التاسع عشر من يونيو، بعد يومين من عودة الوفد. ففي ذلك اليوم توفي مأمور أم درمان عبد الخالق أفندي حسن وهو مصري. وكانت له سمعة عالية في المدينة. فاستغلت اللواء الأبيض الجو المعادي للحكومة ومناسبة الحزن وأن الفقيد مصري، فنظمت موكباً لتشييعه. فخرج عشرون ألف شخص إلى المقابر. وبعد مراسم الدفن هتف حاج الشيخ عمر وقيع الله التاجر بأم درمان قائلاً يسقط الإنجليز، تحيا مصر". وكان ذلك بترتيب مسبق من الجمعية. فرددت الجماهير الهتاف، ثم سارت المظاهرة إلى المدينة. واعتقل حاج الشيخ وحكم عليه بالسجن شهرين وبالغرامة خمسة جنيهات.

ثم أصدر مدير الخرطوم يوم 6/22 أمراً بمنع التجمعات تحت المادة السابعة من قانون الأمن العام. ولم تستسلم اللواء الأبيض لذلك المنع. فقامت بتنظيم مظاهرات في الخرطوم. واتفق قادتها على قيادة تلك المظاهرات بالاقتراع فيما بينهم. وكان يقود كل مظاهرة خمسة من القياديين ممن وقع عليهم الاقتراع، وهم الذين يتصدون للشرطة ويتم اعتقالهم. وكانوا يحاكمون بالسجن لمدة ستة أشهر. وتم تنظيم مجموعات قيادية من خمسة أشخاص متتالية، بحيث إذا اعتقلت المجموعة الأولى تتولى المجموعة التي تليها القيادة. وتولى أعضاء الجمعية دعوة الناس للخروج للمظاهرات، وتوزيع المنشورات في السوق إلصاقها على أبواب الدكاكين والمقاهي والأعمدة. فتتابعت المظاهرات، وتوالت أيضاً الاعتقالات.

وفي الثالث من يوليو أرسل علي عبد اللطيف برقية إلى مستر ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا وإلى الصحافة البريطانية، قال فيها: "إن جمعية اللواء الأبيض ومن خلفها الشعب السوداني تحتج بشدة على بيانات المسؤولين البريطانيين بخصوص ما يدعونه من حقوق بريطانيا في السودان. ولا يوجد سوداني أصيل يقبل الأساليب الاستعمارية والمخططات الرأسمالية المقصود منها ضم السودان بالقوة إلى الإمبراطورية. إن فصل السودان عن مصر يعني الموت لكليهما". وفي اليوم التالي اعتقل علي عبد اللطيف وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بعد أن قدم للمحاكمة بعد أسبوع من اعتقاله.

وتواصلت المظاهرات في العاصمة طوال شهر يوليو. واستعملت اللواء الأبيض المساجد، حيث كانت الخطب تهاجم الاستعمار وتستحث الناس على الثورة. فقد خاطب إمام مسجد الخرطوم وقال إنه من واجب كل مسلم أن يحافظ على حقوق مصر الإسلامية، بدلاً من بريطانيا المسيحية بإرسالياتها في الجنوب وقوانينها التي تبيح الخمر والبغاء.

واشتدت المظاهرات في الأقاليم، في بورتسودان ومدني والأبيض وشندي وغيرها. وتوالت الاعتقالات إلى الأقاليم . وأودع المعتقلون السجون، حيث لقوا معاملة قاسية، وعذبوا حتى انهار بعضهم وأدلى باعترافات قادت إلى كشف كوادر الجمعية ونشاطها، وظل بعضهم في السجن لفترة ثلاثة أشهر دون محاكمة. وانحسرت موجة المظاهرات ثم توقفت تماماً. فلم يعد في مقدور اللواء الأبيض أن تعمل بفعالية وكل قياداتها في السجون. وما كان بوسعها مواجهة الاستعمار البريطاني بمجرد المظاهرات والتعاطف المصري. فانتهت المرحلة الأولى من الثورة، لتعقبها المرحلة التي برز فيها العسكريون.

جاء انفجار عطبرة عنيفاً. ومدينة عطبرة بها رئاسة السكة الحديد، حيث يعمل العديد من المصريين بالذات في كتيبة السكة الحديد المصرية. وكان جنودها متذمرين من رؤسائهم الإنجليز، لأنهم أرغموهم على القيام بأعمال مدنية. وتفجر الموقف عندما توقف القطار في محطة عطبرة، وكان يحمل سجيناً سياسياً في طريقه من بورتسودان إلى عطبرة. فسير اللواء الأبيض مظاهرة سارت إلى ثكنات الكتيبة المصرية. فانضم جنودها إلى المتظاهرين متحدين أوامر رؤسائهم، وهتفوا بشعارات موالية لمصر وحطموا بعض ممتلكات السكة الحديد. وتواصلت المظاهرات في اليوم التالي وانضم إليها العمال. ومزق المتظاهرون العلم البريطاني، وهدموا مكتب رئيس العمال البريطاني، وخربوا مكاتب الورش. وفي مساء اليوم الثالث احتلوا محطة السكة الحديد، ليمنعوا نزول تعزيزات عسكرية قادمة بالقطار. لكن الإدارة البريطانية تمكنت من احتواء الموقف. فعندما حاولت الوحدات المصرية المحاصرة فك الحصار، بدأ إطلاق النار وقتل خمسة أشخاص وجرح واحد وعشرون. ورغم منع المواكب، فقد أدى تشييع القتلى إلى تجمع سياسي كبير. وأجليت كتيبة السكة الحديد المصرية إلى مصر.

وفي صباح الثامن من أغسطس، خرج طلبة الكلية الحربية في الخرطوم في مظاهرة صاخبة. وكان كل واحد منهم يحمل بندقية وخمسين رصاصة، ويحملون أمامهم صورة الملك فؤاد. واتجهوا أولاً إلى محطة السكة الحديد، ليعلنوا للمسافرين مظاهرتهم، حتى ينقلوا خبرها للأقاليم. ثم توجهوا إلى منزل علي عبد اللطيف وأدوا التحية العسكرية، وخرجت زوجته لتحيتهم وتشجيعهم. وكانوا يهتفون بحياة السودان وجمعية اللواء الأبيض ومصر وسعد زغلول. ثم ساروا إلى قصر

الحاكم العام، ثم سجن كوبر لتحية المعتقلين. وقفلوا راجعين إلى ثكناتهم. فوجدوها قد جردت من السلاح ويحاصرها الجنود البريطانيون. وكادت أن تقع مصادمة مسلحة، لولا تدخل بعض الضباط السودانيين الذين أقنعوا الطلبة بتسليم أسلحتهم. ثم اعتقلوا وجردوا من السلاح واحتجزوا في سفن في عرض النيل، حتى تمت محاكمتهم بعد أسبوعين.

واتفق الطلبة على الإدلاء بدفاع موحد أمام المحكمة قالوا فيه: "علمنا أن هناك مساعي ترمي لفصل السودان عن مصر وإلى تجزئة وادي النيل، وعلمنا أن مليك النيل حصل التعرض به في محكمة جنايات الخرطوم، وعلمنا بالمظالم التي تقذف بها يد الاستعمار في هذا البلد فأصبنا بها في أنفسنا وأموالنا وأزواجنا وأهلينا ... وأردنا ألا نقف مكتوفي الأيدي، ولم نجد سبيلاً أدعى للسلم وأكثر مشروعية من الاحتجاج السلمي. فخرجنا معلنين استياءنا". فحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين خمس سنوات وثمان سنوات والطرد من الجيش. وأغلقت الكلية الحربية.

واندهشت الإدارة البريطانية لمظاهرة طلبة الكلية الحربية. فقد كان في اعتقادهم، وهو اعتقاد قاصر، أن مثل تلك الاضطرابات محصورة وسط العناصر الزنجية التي تحررت من الرق، أي العناصر التي في أسفل السلم الاجتماعي. أما طلبة الكلية الحربية في رأي الإدارة، فكانوا من العائلات الكريمة، وكانوا طلبة منضبطين وأذكياء، ومن أكثر التنظيمات العسكرية في السودان ولاءً.

واتضح للإدارة البريطانية أن المصريين العاملين في الإدارة وفي الجيش المصري في السودان، قد لعبوا دوراً مؤثراً في تلك الأحداث. فقررت إجلاء الوحدات المصرية من السودان وبعض المصريين الذين تعتقّد أن لهم دوراً خلف اللواء الأبيض. وكانت بريطانيا تتحين الفرصة لاتخاذ هذا الإجراء، لتنفرد بحكم السودان انفراداً مطلقاً. وفي هذه الأثناء كانت المفاوضات بين سعد زغلول وماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا قد بدأت في الثالث والعشرين من سبتمبر. وفي الثالث من أكتوبر فشلت المفاوضات وعاد سعد زغلول إلى مصر. وفي الوقت نفسه بدأت الخطوات العملية لإجلاء المصريين عن السودان. وجاء سير لي استاك حاكم عام السودان إلى القاهرة، ليواصل إزالة بقايا النفوذ المصري في السودان ويذلل ما يعترضه من عقبات. وفي التاسع والعشرين من نوفمبر أطلق عليه أحد المصريين الرصاص وأرداه قتيلاً. فأرسلت بريطانيا في الحال إنذاراً إلى حكومة سعد زغلول بسحب الوحدات المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة. فرفض سعد الإنذار واستقال. وفي الرابع والعشرين من نوفمبر حاصر الجيش البريطاني الوحدات المصرية في السودان المكونة من ثلاث كتائب. فانصاعت كتيبة واحدة، وأصرت الاثنتان على تلقي الأوامر بالانسحاب من الحكومة المصرية لأنهم أقسموا الولاء للملك فؤاد.

كان لتلك الأحداث وقعها العنيف في السودان. فقد كانت ثورة 1924 مفعمة بمشاعر جياشة نحو مصر. فكان وقع الإنذار المذل عنيفاً على بعض السودانيين. وجاءت استقالة سعد زغلول ضربة أخرى. وتعمقت تلك الآثار بالأساليب القمعية التي اتخذتها الإدارة البريطانية لإخماد المظاهرات، وبجو الإحباط الذي ساد بعد فشلها واندحارها. وكان هناك اتفاق بين الوحدات المصرية والسودانية لتتمرد سوياً. وفي ذلك الجو انفجرت المرحلة الثالثة لانتفاضة 1924 متخذة شكل صدام مسلح دموي بين فصائل سودانية وفصائل من الجيش البريطاني. فكيف تطورت الأحداث:

طلب هدلستون، الحاكم العام بالإنابة، من القائد المصري رفعت بك تجريد الكتيبتين المشاة والكتيبة المدفعية من السلاح لعدم الانصياع للأوامر والانسحاب إلى مصر. فرفض رفعت تنفيذ الأمر حتى يأتيه أمر من الملك الفؤاد. فتمت محاصرة الجنود المصريين في الخرطوم بحري. وطلب الجنود المصريون من الجنود السودانيين عبور النيل الأزرق في الخرطوم والانضمام إليهم. ويقال إن المدفعية المصرية توعدت باستعمال سلاحها إذا حاولت القوات البريطانية منع التحام السودانيين معهم. وفي ظهر السابع والعشرين من نوفمبر خرج الملازم عبد الفضيل الماظ ومعه ستين جندياً مزودين بالسلاح والذخيرة، لتنضم إليه فصائل أخرى حسب الاتفاق، ثم يتجهوا إلى الخرطوم بحري للالتحام مع الكتائب المصرية. وانضم إليهم بالفعل بعد تحركهم الملازم ثاني سيد فرح مع فصيلته. واتجهوا إلى مدرسة المشاة، حيث انضمت إليهم فصائل أخرى بقيادة أربعة ضباط هم: سليمان محمد وثابت عبدالرحيم وعلي محمد البنا وحسن فضل المولى، وكانوا معلمين بالمدرسة. وحملوا معهم أربعة مدافع فايكرز وبنادق وكل الذخيرة التي بحوزتهم. وفي الطريق اعترضتهم قوة من الجيش البريطاني بقيادة هدلستون، كما وجدوا الكبري المؤدي إلى الخرطوم بحري مقفولاً. فقام الجنود البريطانيون بإطلاق الرصاص في الهواء لإرهابهم. فما كان من الجنود السودانيين إلا أن أطلقوا عليهم الرصاص، فأردوا عدداً من الجنود البريطانيين قتلى. وكان السودانيون يتوقعون أن تدخل معهم القوات المصرية المعركة في تلك اللحظة، لكنها لم تفعل. ثم دارت معركة بين الطرفين استمرت حتى ضحى اليوم التالي. وكان عبد الفضيل الماظ قد تحصن بالمستشفى العسكري، وبقي صامداً فيه، حتى هدوا عليه المبنى بالقنابل، فقتلوه ومعه عشرين جندياً. واعتقل بقية الضباط وحكم عليهم بالإعدام.

وامتدت انتفاضة الجيش إلى أكثر من مدينة في السودان. في مدينة واو احتج الضباط المصريون والسودانيون على الطريقة التي تم بها نشر العلم المصري، واعتبروها مسيئة لمصر. وكان بينهم بعض الضباط السودانيين الذين أبعدوا إلى واو للاشتباه في أنهم عناصر غير مرغوب فيها سياسياً. وأدى ذلك الاحتجاج إلى تمرد الأورطة الثالثة عشرة، وتم قمع التمرد. وتمرد جنود الكتيبة الثانية

عشرة السودانية، ولم يشترك معهم الضباط. وتظاهروا في الشوارع احتجاجاً على ما اعتبروه إساءة لقائدهم الأعلى الملك فؤاد من ضابط بريطاني. ثم انضم إلى المظاهرة بعض الضباط والمدنيين السودانيين وموظفو الري المصري. وتمكنت السلطات من احتواء الموقف. وفي مدينة تلودي بجبال النوبة تمردت الأورطة العاشرة. والسبب أن القائد البريطاني طلب من الضباط المصريين تسليم سلاحهم، فرفضوا حتى يأتيهم أمر من الملك فؤاد، فاعتقلوا. وتضامن معهم الضباط السودانيون، فاعتقلوا معهم. لكن جنودهم خلصوهم من الاعتقال وسيطروا على المدينة. فاستعانت الحكومة بقوة من الهجانة استقدمتها من الأبيض. واستسلم الجنود بعد مفاوضات مضنية. وتم اعتقال قيادتهم وحكم عليهم بالسجن والفصل من الخدمة. وحاول أحد الضباط إثارة الجيش في الأبيض وفشل.

وفي فبراير 1925 شكلت محكمة علنية لمحاكمة قادة اللواء الأبيض. ودافع علي عبداللطيف عن موقفه وعن رئاسته للجمعية. وصاح عبيد حاج الأمين في المحكمة قائلاً: "إنكم تستطيعون أن تحاكموني، ولكنكم لن تستطيعوا الحكم عليّ، فإن هذا للشعب وللتاريخ". وجاء محامي من مصر للدفاع عن المتهمين، ولكنه أبعد قبل إلقاء دفاعه. وحكم على علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وثلاثة آخرين بالنفي إلى واو في بحر الغزال، وعلى البقية بالسجن. وتوفي عبيد في واو متأثراً بالحمى السوداء. وأصيب علي عبد اللطيف بمرض عقلي، ونقل إلى مصحة في القاهرة، وتوفي هناك. وبعد توقيع معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا، صدر العفو عن ثوار 1924 وأفرج عن كل السجناء.

ولا تكتمل صورة ثورة 1924 بدون التعرض للقصائد والأغاني التي صاحبت انفجارها. فالشعر في كثير من الأحيان يعبر عن ضمير الأمة وعن روحها. والأغاني الشعبية والوطنية التي تجد رواجاً بين الناس، تجس نبضهم في لحظات النهوض القومي. فتلك الأغاني والأناشيد تشكل بعداً يكشف عن عمق الثورة بين الجماهير. ويقف الشاعر والمغني خليل فرح في قمة المبدعين الذين صاغوا مشاعر الناس أدبياً وفنياً. وتعتبر أغنيته التي ألف كلماتها ولحنها حداء للثورة. يقول:

نحن ونحن الشرف الباذخ | دابي الكر شباب النيل
نحن برانا نحمي حمانا | نحن نموت ويحيا النيل
مافيش تاني مصري سوداني | نحن الكل أولاد النيل

(الدابي، هو الثعبان. برانا أي لوحدنا)

وأصبحت أغنيته "عزة في هواك". التي اتخذ فيها من عزة رمزاً للسودان، نشيداً غنائياً تتناقله الأجيال. جاء فيها:

عزة في هواك نحن الجبال وللبخوض صفاك نحن النبال

عزة ما اشتهيت نوم الحجال ولا السوار بكى في يمينها جال

والقصيدة مزيج من الشعور الوطني الدافق والألق الرومانسي الفوار. وله قصيدة أخرى تغنى، يقول فيها:

نيلنا يا نيل الحيا حياك حياك الحيا

إنشا الله يا وطن الفدا بالعافية ياروح الصبا

يفديك من قلبي المنا بى مالي بى دم الصبا

وأصبحت القصيدة التي نظمها الأستاذ عبيد عبد النور نشيداً للثورة. وفيها يخاطب الفتاة السودانية لتشد من أزر الثوار. يقول:

يا أم ضفائر قودي الرسن واهتفي فليحيا الوطن

أصله موتاً فوق الرقاب كان رصاصاً أو بالحراب

يا الشباب الناهض صباح ودع أهلك وامشي الكفاح

قوى زندك موت بارتياح فوق ضريحك تبكى الملاح

وبرزت قصائد الشاعر إبراهيم العبادي، ومنها قصيدته التي يقول فيها:

نيل مصر والسودان سوا ينساب تحت واحد لوا

يا سعد خبر ماكدونالد سودان عرب ماهم هنود

ولعل ما يميز تلك القصائد والأناشيد، أنها كتبت بلغة عربية مختلطة بلهجة سودانية. فهي تعكس الشعور القومي الذي يسعى ليؤكد هويته المتميزة. فكان ذلك الخلط بين الفصحى والعامية تعبيراً عن تلك اليقظة.

وكان من بين الذين عاصروا ثورة 1924 من لهم موقف معادٍ لها. فقد أوضح السيد علي الميرغني لمدير المخابرات، أن قوام الحركة الموظفون النفعيون والضباط السودانيون والجيش المصري، أما أصدقاء الحكومة المخلصون فهم الذين يدفعون الضرائب وهم ضد الحركة. وانعقد اجتماع في

منزل السيد عبد الرحمن المهدي، حضره مجموعة من أعيان البلد، ورفعوا مذكرة للحاكم العام، قالوا فيها: "إن البلاد أجمعت على اختيار الإنجليز أوصياء على الشعب السوداني يدربونه على حكم نفسه. وإن الشعب السوداني لا تربطه بالإنجليز إلا رابطة المصلحة والإدارة الحسنة والعدل". ونشرت الحضارة مقالاً بتوقيع ود النيلين"، جاء فيه: "إنها أمة وضيعة التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف، ومن هو علي عبد اللطيف وإلى أي قبيلة ينتسب؟". وجاء في تقرير للمخابرات أن كاتب المقال هو سليمان كشه.

وكان للبريطانيين رأيهم في أحداث 1924. فذهب بعضهم إلى أن الأفكار الوطنية لم تعد محصورة وسط السودانيين الذين ينتمون إلى خيرة العوائل. ولاحظ بعضهم أن اللواء الأبيض تستغل التعصب الديني، ولكن أعضاء الجمعية أنفسهم لا يعطون اهتماماً بالدين. وتأكد لنفر آخر أن الساسة المصريين كانوا على اتصال بعلي عبد اللطيف.

أما تقرير إيوارت، فقد أعطى تقييماً أكثر شمولاً. فأشار إلى أن الضباط يشاركون المتعلمين مشاعرهم الوطنية. ويعاني الضباط من ثنائية الولاء: القسم لملك مصر والولاء للسردار (قائد الجيش) البريطاني. ورغم أن التقرير ألقى بمسؤولية الأحداث على مصر، إلا أنه اعترف بأن عنصر القومية السودانية كان ظاهراً. فهناك مجموعة وطنية صغيرة، ولكن صوتها كان جهيراً، وأصبح لها وعي قومي نامي. إلا أن الأحداث أرغمت ذلك الوعي على البروز القسري ولم يأخذ بعد مجرى تطوره العادي، الذي كان يحتاج لجيل آخر. فكان نمواً قسرياً من جذور هشة. وأصبح للمتعلمين وعي بحقوقهم وأصبح لهم تهيؤ ذهني. وكانوا على استعداد لتقبل أي مؤشرات ترشدهم إلى تحقيق طموحهم. ثم يتحدث التقرير عن رغبة الخريجين في الحصول على وظائف ذات وزن. ويخلص إيوارت إلى أن سياسة العصا الغليظة غير مجدية. ولكن ما ذهب إليه التقرير لا يعطي تقييماً مكتملاً لجوهر تلك الأحداث. فدور مصر والرغبة في الحصول على وظائف، لا يمكن أن يكون المحرك الذي دفع أعضاء الجمعية للخروج والتضحية والصدام المسلح حتى الموت، ما لم تكن هناك مشاعر أعمق هي التي دفعت ذلك الشباب للموت في سبيلها.

هناك العديد من الدراسات عن ثورة 1924. نكتفي بتقيمين منها. كتب عبد الخالق محجوب في كتابه "لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني" يقول، إن شعار وحدة وادي النيل الذي هو شعار اللواء الأبيض، يعبر عن العجز السياسي للطبقة الوسطى السودانية، أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني. ثم يمضي قائلاً، إن حركة 1924 كانت خالية من أي برنامج يمكن بمقتضاه تعبئة الجماهير وحملها على الانضمام

إليها. فالبرنامج لم يخرج في جملته عن ترديد ألفاظ الحرية ووحدة وادي النيل وعاشت مصر، أما المستقبل الذي يمكن أن تلقاه الجماهير من نظم ديمقراطية للحكم والتقدم الاقتصادي، فأمور كانت مهملة من جانب الحركة. وينتهي إلى أن تنظيم الحركة كان ضعيفاً وغير متسع في المستوى المطلوب لمجابهة الاستعمار. ووصفها محمد المكي إبراهيم في كتابه "الفكر السوداني: أصوله وتطوره" بأنها وثبة. فقال لقد تجمعت لتلك الثورة كل خصائص الوثبة، بما فيها من عنصر المباغتة والطفرة وعدم الإكتمال. وكان لها اندفاع الواثب وقوة انطلاقه، ومقدرته على الاقتحام والمصادمة. كما لها أيضاً جهل الواثب بما ينتظره في تحليقه القصير. فوثبت الثورة كالفرس الجامح لتهبط في خندق الهزيمة الممتد على الجانب الآخر.

لقد كان لثورة 1924 جوانب ضعفها وقوتها، التي تعرضت لها مختلف الدراسات. ولعل أهم جوانب الضعف التي برزت فيها، أن أحداثها وقعت في أزمان متفرقة دون تنسيق. فالمظاهرات كانت في يونيو ويوليو. وتمرد الطلبة الحربيين في أغسطس. والصدام المسلح في نوفمبر. هذا التشتت وعدم التنسيق، سهل على الحكومة مهمة القضاء عليها الواحدة تلو الأخرى. وكان قادة الحركة من الشباب في العشرينات من عمرهم. فحملهم زهو الشباب واندفاعه، ونفخ في أشرعة طموحاتهم القومية، فانطلقت شرّعا. إن تقييم الحركة بأنها خالية من البرنامج أو أنها وثبة، تقييم يقول بعض الحقائق وليس كلها.

إن التقييم الأمثل لثورة 1924 يعتمد على الزاوية التي ننظر منها إلى أحداثها، وفحصها في إطارها التاريخي. فإذا نظرنا إليها باعتبارها انتفاضة قامت من أجل القضاء على الاستعمار البريطاني وإحلال بديل وطني مكانه، فإنها حركة فاشلة. أما إذا نظرنا إليها باعتبارها انتفاضة تعبر عن المشاعر القومية في مرحلة ميلادها، بكل ما في ساعة الميلاد من صخب وضجيج ومن وهن المولود وضعفه، فقد حققت نجاحاً. وانغرست التجربة عميقاً في الضمير القومي، ليس من عمق المواجهة العسكرية مع الاستعمار البريطاني فحسب، وإنما أيضاً من مشاركة أخلاط من القبائل التي التقت خارج التركيب القبلي والعرقي، مما أعطى اليقظة القومية شهادة ميلادها.

أما الهجوم عليها باعتبارها حركة عناصر زنجية، لأن بعض قياداتها ورموزها من تلك العناصر، فهو هجوم ينطلق من مواقع الاستعلاء العرقي والنظرة الاستغلالية. إن وجود بعض العناصر ذات الأصول الزنجية في قيادة الحركة، كان من الجوانب الإيجابية التي متنت التلاحم القومي.

وما أن انصرم عام 1924 حتى كانت الثورة قد انطفأ أوارها وتشتت اللواء الأبيض وتلاشت. وبقي دورها في التاريخ الوطني الذي يعود إليه الناس من حين لآخر ليعيدوا تقييمه ويستلهمونه.

الفصل الثالث

المرحلة الثالثة في تاريخ الحركة الوطنية: 1925 ـ 1937

1 - الردّة والانكفاء والمساومة التاريخية

خرجت الإدارة البريطانية والقيادات الطائفية مندهشين لما حدث أمامهم في صيف عام 1924 وشتائه. فما حسبوا أن تحت الرماد وميض نار. وعندما انجلى غبار المعركة، تكشفت لهم مجموعة من الحقائق. اتضح للبريطانيين أن الشباب من الأفندية، هم الذين يقودون الحركة الوطنية بعيداً عن نفوذ رجال الدين، وأن المستقبل الحقيقي هو لتلك القيادات، وليس فقط للقيادات الطائفية التي اعتمدوا عليها طويلاً. فأخذوا في وضع سياسات لاحتوائهم بالإغراء، أو بقهر من يعزفون عن ذلك الإغراء. كما قاموا بإحياء التنظيمات القبلية لتكون لهم بديلاً آخر يستعينون به على حكم البلاد. واتضح للقيادات الطائفية أن جيل الشباب المتعلم الذي لم يحفلوا به كثيراً، قد جنح بعيداً عن شطآنهم وارتاد أعالي بحار الثورة، التي ستصل أمواجها المتلاطمة يوماً إلى تلك الشطآن. فشرعوا في إقامة السدود والجسور. فوضعوا خططاً للتقرب إلى ذلك الجيل، من أجل فهمه أولاً، ثم للتعاون المشترك في سياسات ترضى طموحاتهم سوياً.

أما مثقفو الطبقة الوسطى، فقد خرجوا من رحى المعركة يخيم عليهم بؤس شديد وإحباط أشد. فبعد صخب المظاهرات ودوي الرصاص وهدير المدافع، عاد كل إلى داره، وقبعت حفنة خلف السجون أو في المنفى، وانطوى جسد الشهداء في الثرى. لقد انتصر البطش الاستعماري على الطوح القومي الرومانسي. وأخذ مثقفو الطبقة الوسطى في التراجع بدون انتظام. وعندما فتحت الإدارة البريطانية أمامهم بعض الفرص في جهاز الدولة هرعوا إليها. لقد تحول كثير ممن اشتركوا في انتفاضة 1924، إلى عناصر يائسة زاهدة في جدوى الكفاح ضد الاستعمار. وانحصر النشاط العام للمثقفين في الجمعيات الأدبية وأندية الخريجين ومن يطرقون أبوابها. وانغمس بعضهم في الخمر يغرقون فيها أعلام طموحاتهم المنكسة. وأخذ البعض الآخر يهوّم في دنيا الأدب الرفيع والفكر، بعيداً عن عالم الجماهير "المتبلدة". وتعلق نفر بشعار وحدة وادي النيل، ولكنه ما عاد ذلك الرمز الملهم، بقدر ما أصبح طوق الغريق.

ولعل خيبة الأمل من مصر لدى بعض المتعلمين كانت كبيرة، وتطورت فيما بعد إلى درجة العداء السافر. فقد ربطوا طموحهم القومي باندفاع الحركة الوطنية المصرية في أيامها الزاهرة تلك، دون أن يتبصروا إلى وجود ظروف موضوعية تربط بين الطموحين. فعزوا هزيمتهم إلى تقاعس

تلك الحركة عن نصرتهم، رغم أن تلك الحركة لم تعطهم وعداً بأن انتصارهم مرهون بمؤازرتها. وكان عدم مشاركة القوات المصرية في الخرطوم بحري في الصدام المسلح، من الأسباب التي زادت من تلك المرارة لدى بعضهم. وعندما سافر نفر منهم إلى مصر ليستظل بأفيائها من الكبت الذي خيّم على أجواء السودان، لقي عنتاً في الحياة. وقد عبر صالح عبد القادر عن تلك المرارة في شعر حاد، قال في بعضه:

وهدّ حياتي من بنيت حياته ومن كنت أدعو باسمه وأشيد

وفلّ سلاحي من وقفت بصفه أدافع عن آرائه وأذود

نزلت على حكم الليالي نزول مجدّ عثرته حدود

بل امتد سخطه ليشمل الشرق كله. فقال:

تأملت ما بالشرق ءالشرق واسع فلم أر إلا ميتاً أو مخدرا

يقال أناس لا وربك إنهم سوائم للقربى تباع وتشترى

لحى أرسلت كالسحب جد كثيفة بها كل شيطان رجيم تشهرا

ووقف المثقفون حيارى أمام إحجام الجماهير العريضة عن المشاركة في الثورة، فاقتصرت المشاركة على بعض سكان المدن ولم تمتد إلى ريف البلاد وسهوله. ولأن الطبقة الوسطى ومثقفوها لم يعطوا تقييم تجاربهم كبير اهتمام ويواجهوها بروح نقدية صارمة، فقد أنحوا باللائمة على خمول الجماهير. فلم يتضح لهم أن الظروف الموضوعية لم تكن مهيأة لثورة كالتي كانوا يحلمون بها. الثورة لا تتحقق بالأحلام وإنما بالتخطيط. والشعارات التي طرحوها لم تلهم كل الناس ليخرجوا بصدور مفتوحة لتلقي الموت. ثم تبين للمثقفين أثناء تلفتهم الحائر، أن سكان الريف محبوسون خلف جدران النفوذ الطائفي والقبلي، الذي يحركهم بأطراف أصابعه وهم في حالة ضعف من وعيهم، لذلك لم تحرك الثورة ساكن الحياة في بواديهم.

وبدأ سؤال يلح على ذهن المتعلمين: كيف الوصول إلى تلك الجماهير، ونبعت الإجابة عليه من خيبة الأمل التي مني بها المثقفون بعد هزيمة ثور 1924، ومن رسوخ نفوذ القيادات الطائفية والقبلية، ومن ضغط السياسة الاستعمارية، ومن لهفة البرجوازية الصغيرة وتعجلها للنتائج وهي التي تصوغ إيديولوجية المجتمع. من كل هذه العوامل تشكلت الإجابة على السؤال، التي تمثلت في تطلع المتعلمين إلى التعاون مع الطائفية، باعتبار ذلك أقصر الطرق التي يمكنهم التوسل بها للجماهير. ولكنهم بذلك النهج تكبدوا طريق الجادة، وارتادوا مضماراً لا يمكنهم المضي فيه

إلا في ذيل الطائفية. وأعلنوا بذلك تراجعهم عن قيادتهم الرائدة للحركة الوطنية، وارتموا في أحضان الطائفية. وكانت الطائفية قد بدأت تحث خطاها لتتلقاهم بالبشر في منتصف الطريق. وهكذا حدثت التسوية التاريخية التي أدخلت الطائفية إلى رحاب السياسة من مواقع متقدمة، مما ساعدها على تطهير أرديتها من دنس التعاون الاستعماري. فتحولت الحركة السياسية العلمانية إلى الطائفية السياسية، وتحولت الطائفية إلى السياسة العلمانية.

هكذا دخلت الحركة السياسية المرحلة الثالثة من تطورها، التي امتدت من هزيمة ثورة 1924 إلى إرهاصات مؤتمر الخرجين. وحكم مسارها خلال هذه الفترة عدة عوامل. أولها، سياسة العصا الغليظة التي رفعتها الإدارة البريطانية في وجه الحركة السياسية السودانية، بعد أن نجحت في إبعاد العسكريين والمدنيين المصريين من السودان. ثم اندفعت في تطبيق الإدارة الأهلية. ولجمت تطور التعليم الابتدائي، وفتحت فرصاً أوفر في التعليم العالي لإرضاء المثقفين. ثم شرعت في تطبيق سياسة فصل الشمال عن الجنوب، بهدف إضعاف الدفع القومي وإرباك تماسك الأمة السودانية. ثم فتحت بعض المنافذ للقيادات الطائفية والمتعلمين للتعاون معها في مجال الخدمة المدنية.

وبرز في هذا المنعطف شعار "السودان للسودانيين" أكثر حدة مما كان عليه عندما صيغ عام 1920. والشعار صيغ ببراعة لا تخلو من دهاء. فهو في ظاهره أكثر وطنية من شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. ولكن هدفه في تلك المرحلة السعي إلى التعاون مع الإدارة البريطانية والإبقاء عليها لتحكم السودان أطول فترة ممكنة، بحجة التدرج به حتى ينضج سياسياً ويتمكن من حكم نفسه. وعبر السيد عبد الرحمن عن هذا الهدف بوضوح في مذكراته، حيث قال إنه تعاون مع الإنجليز حتى يعلموا أهله كيف يحكمون أنفسهم. فلم يكن الهدف من الشعار في تلك المرحلة خلق سودان مستقل متحرر من السيطرة الأجنبية، وإنما هدفه ضرب شعار وحدة وادي النيل ووضع السودان تحت مظلة بريطانيا في شكل من أشكال التعاون غير المتكافئ. فكان الشعار ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية ذات الطموح القومي العميق.

والعامل الثاني تصاعد دور القيادات الطائفية في النشاط السياسي. فتلك القيادات تتحكم في جمهور من الأتباع يدينون لها بالولاء المطلق. وأراد المثقفون الاعتماد على تلك الجماهير لتسندهم، دون أن يحفلوا بالعمل وسطها لرفع وعيها حتى تستطيع أن تنطلق خارج جدران الولاء الطائفي. أدى ذلك إلى ضعف جانب المشاركة الشعبية الواعية في الحركة الوطنية. فإذا أضفنا الأثر السلبي الذي خلفه ضعف المشاركة الشعبية في ثورة 1924، يمكننا أن نجد تفسيراً لطغيان الاتجاه الصفوي الذي حكم خطى العمل السياسي طوال العقود التالية حتى بروز الحركات السياسية الجماهيرية عقب الحرب العالمية الثانية.

والعامل الثالث، ابتعاد المثقفين عن العمل السياسي المباشر، إما نتيجة الإحباط أو من الرهبة، وانكفاؤهم على النشاط الثقافي. ويرى بعض الصفوة أن فشل ثورة 1924، يعود إلى انعدام المعلومات والنضج السياسي العام بين المتعلمين. وذهبوا إلى ضرورة تكريس الجهد للتعلم والتفكير الجاد، وأن يعطى اهتمام خاص لدراسة السياسة العالمية وتاريخ الحركات الوطنية الأخرى. ولابد فوق ذلك من دراسة المجتمع السوداني دراسة عميقة، بهدف خلق روابط متينة بين الجماهير والجيل الجديد من الشباب المتعلم. وبما أن هذه المعرفة لا توفرها الإدارة البريطانية في مؤسساتها، فعلى المتعلمين أن يوفروها بالتثقيف الذاتي. فاتجهوا نحو الجمعيات الأدبية يجدون البحث في أروقتها، ويمارسون الجدل الفكري في منابرها، ويصوغون في حلقاتها الضيقة صيغاً رومانسية صفوية لمشاعرهم المكبوتة وأحلامهم التي نأت عنهم كثيراً. وكان النشاط الأدبي امتداداً للتراث الأدبي الذي صاحب الحركة الوطنية منذ ميلادها.

توضح هذه الخلفية المناخ العام الذي نمت فيه الحركة الوطنية، والعوامل التي حكمت خطاها خلال الفترة التي امتدت إلى إثنتي عشرة سنة، والتي اختمرت فيها المشاعر الوطنية في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة. وتجلت في هذه المرحلة ثلاثة مظاهر: الجمعيات الأدبية وحركة الإبداع، الصراعات السياسية في نادي الخريجين، بالذات بعد إضراب الطلبة عام 1931 وظهور مجلة الفجر والحركة الصحفية بشكل عام.

2 - الجمعيات الأدبية وحركة الإبداع

تميزت هذه الفترة من تاريخ الحركة الوطنية بالنشاط المتزايد للحلقات الفكرية في المجال الأدبي والثقافي عامة. والفترة الأولى من هذه المرحلة بالنسبة لجيل الشباب، فترة انكفاء على المعرفة وعلى التدريب على العمل القيادي، الذي أهلهم فيما بعد للتصدي للعمل السياسي عندما تهيأت الظروف لانفتاح أبوابه. وكان نادي الخريجين في أم درمان وأندية الخريجين في الأقاليم مسرحاً لصراعات حول السيطرة على لجانها. فتدرب فيها ذلك الجيل على العمل السياسي التنظيمي والقيادي. وكانت جمعيات القراءة والمدارس الفكرية، مسرحاً آخر لتأهيل روادها ثقافياً.

بعد هزيمة ثورة 1924 وتلاشي النشاط السياسي المباشر، بدأ الخريجون يكونون جمعيات للقراءة والاطلاع. واتخذت في البداية طابعاً أدبياً وثقافياً بحتاً، ثم تدرجت فتناولت قضايا اجتماعية وسياسية، ثم انتقل نشاطهم إلى الأندية، بالذات نادي الخريجين، متخذين منها منابر

شرعية لعملهم. وكان للجماعة الذين عرفوا باسم الأبروفيين فضل السبق في هذا المضمار. فقد كون جماعة من خريجي كلية غردون من سكان حي أبوروف في أم درمان أول جمعية للقراءة. يرجع فضل الريادة فيها للتوأمين حسن وحسين عثمان الكد وخضر حمد وحماد توفيق وعبد الله ميرغني وإبراهيم يوسف سليمان وإسماعيل العتباني و الدكتور إبراهيم أنيس. كانوا شباباً حالمين ومثاليين ومولعين بالقراءة. وهذا ما جعل بعضهم ينفر لاحقاً بتعاليه عن العمل السياسي اليومي وتقلباته ومناوراته، بل لعلهم كانوا لا يجيدون مثل تلك التقلبات والمناورات.

ويأتي أهم معين ثقافي لهم من مصر. ثم أخذوا يهتمون بالأدب الإنجليزي، بالذات أدب الجمعية الفابية ذات التوجه الاشتراكي. وكانوا علمانيين، لذلك ما استطاعوا أن يوائموا بين مثلهم والنفوذ الطائفي الذي مدّ له خلجاناً في الحياة العامة. كانوا صفوة، فما انشغلوا بالجماهير واهتماماتها الأرضية ولم يعيروها كبير اهتمام. وكانوا متحمسين لحزب الوفد المصري ومفتونين بنشاطه ونضاله. وأصبحوا من المدافعين عن توجه السودان نحو العالم العربي والإسلامي ضد التوجه الإفريقي.

وتكونت جمعية أخرى من الخريجين من سكان حي الموردة في أم درمان، وأغلبهم من أبناء الهاشماب، وتعرف بمدرسة الهاشماب. وكان محورها عرفات محمد عبد الله مؤسس مجلة الفجر. فتغير اسم الجمعية فيما بعد إلى مدرسة الفجر. ومن أبرز أعضائها أحمد يوسف هاشم ومحمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد ويوسف التني وعبد الله عشري الصديق والشاعر التجاني يوسف بشير. وكان توجههم قومي بالمعنى العريض، وأصبحوا من دعاة القومية السودانية. واهتموا بالقضايا القومية مثل توسع التعليم. وبينهم تيار معاد لمصر لأسباب تاريخية. وأغلبهم أصحاب قلم، ومارسوا ضروب الكتابة من شعر وقصة ومقالة. وأصبحت مجلة الفجر منبرهم.

ونشأت في واد مدني جمعية أخرى هي فرع من مدرسة الأبروفيين. ويعتبر أحمد خير القوة المحركة لها. وعرفت باسم الجمعية الأدبية. ولها نشاطات واسعة. فهي تدرب عضويتها على الخطابة وارتجال الكلمات والتشجيع على القراءة والاطلاع والبحث والتلخيص. وأقامت ندوات عامة ومحاضرات. ونبعت من تلك الجمعية فيما بعد عدة أفكار ومشاريع، كان لها أثر كبير على حركة الخريجين. منها فكرة مؤتمر الخريجين نفسها، وبعض المشاريع التي تبناها مؤتمر الخريجين لاحقاً، مثل يوم التعليم والمهرجان الأدبي.

وتكونت في منتصف الثلاثينات جمعية أخرى هي الأشقاء، لأن نفراً من مؤسسيها كانوا إخوة. ثم انتقل الإسم فيما بعد ليعني تياراً سياسياً بأكملة، وهم الأشقاء الذين ينادون بالوحدة مع مصر

القطر الشقيق. ولم يكن الأشقاء في البداية مدرسة فكرية وإنما هم أقرب إلى التنظيم السياسي. فكانت الجماعة قليلة الاهتمام بالمسائل الثقافية وكثيرة الاهتمام بالعمل السياسي والمناورات داخل مؤتمر الخريجين، مما أعطاهم خبرة في إدارة الانتخابات والتحالفات السياسية. ومن أبرز أعضائها إسماعيل الأزهري ويحي الفضلي ومبارك زروق وحسن عوض الله وإبراهيم المفتي وبابكر القباني. وتركز نشاط هذه الجماعة في نادي الخريجين في الصراعات التي دارت حول السيطرة على لجنته. وأنصب اهتمامهم الأساس في جذب المؤيدين وتنظيم المناصرين. واهتموا بالأندية الرياضية وأندية الموظفين، لأنها القواعد التي يستقطبون منها الشباب. وبرعوا في فنون العمل الانتخابي وتكتيكاته ومناوراته ومؤامراته، ولم يقيدوا أنفسهم بنظريات حالمة ومبادئ قاطعة مثل أصحاب المدارس الأخرى.

ولم يقتصر نشاط الخريجين على العمل الثقافي، بل امتد ليشمل الأعمال الخيرية مثل جمع التبرعات لكلية الطب وللمجاعة في سنجة. ثم انتقلوا لمشروعات تتطلب عملاً جماعياً، مثل المدرسة الأهلية وملجأ القرش ومساعدة الهاربين إلى مصر. ومن أطروحات تلك الجمعيات بعض المضامين الداعية للعدالة الاجتماعية. فتحدثوا بحرارة عن الحاجة لرفع مستوى معيشة الجماهير، وعن توسيع قاعدة التعليم، وعنْ تحديث الإنتاج. ولكنهم ما أشاروا إلى الاضطهاد الواقع على كاهل الطبقات الاجتماعية الرازحة تحت وطأة النظام الرأسمالي. وكانوا على اتصال بالعالم الخارجي عن طريق الصحف المصرية التي واظبوا على قراءتها. ولهم اهتمامات بالحركات الإسلامية والعربية. فعندما وقع صدام بين الفلسطينيين والصهاينة عام 1929، قاموا بجمع التبرعات لنصرة فلسطين. وكانت الجمعيات العربية المساندة لفلسطين على صلة بعدد ممن السودانيين، ووجهت لهم الدعوة لحضور المؤتمر الإسلامي الذي كان سينعقد في القدس في ديسمبر 1931، ولكن الدعوة وقعت في يد مخابرات الحكومة. وكتب بعضهم إلى شيخ الأزهر وإلى الأمير عمر طوسون، مستنكرين المذابح الفرنسية في الجزائر، وعبروا عن تأييدهم للجزائريين. وهاجمت الحضارة الاستعمار الإيطالي وما يرتكبه من فظائع في ليبيا.

وكانت تلك الجمعيات مجال صراعات بين الخريجين. ورغم طغيان العنصر الذاتي على تلك الصراعات، إلا أنها كانت مجالاً تبلور فيه وعيهم الاجتماعي ورؤيتهم لمواجهة المشاكل القومية. وبدأت الصراعات في نادي الخريجين، ثم انتقلت فيما بعد إلى مؤتمر الخريجين. وعندما وصل وعي المتعلمين مرحلة أكثر نضجاً كونوا أحزاباً سياسية. فكانت تلك الجمعيات النواة التي خرجت منها الأحزاب السياسية، وفيها تكمن جذورها التاريخية .

ونشطت حركة الإبداع بشكل عام في هذه الفترة. ووجد المتعلمون في الشعر الرومانسي وفي الغناء ملاذاً يودعونه طموحاتهم ومشاعرهم المكبوتة. إن حركة الإبداع في هذه الفترة هي شكل من التعبير عن الشعور القومي في غياب الأشكال المباشرة للتعبير، وغياب المؤسسات التي تضاءلت وانكمشت أمام البطش. وأصبح الأدب هو المجال المتاح للارتباط بالوطن. وهذا ما عبر عنه حمزة الملك طمبل، حيث دعا إلى ضرورة "ارتباط الأدب بالأرض والناس وأرض السودان وناس السودان. ينبغي أن يكون الشعر الذي يكتبه شاعر سوداني معبراً عن المزاج السوداني والأرض السودانية" (لاحظ تكرار كلمة سودان وسوداني). وعندما ظهرت قصيدة الشاعر عبد الله عمر البنا، رفضت الحضارة نشرها. فتلقفها الشباب بلهفة واستنسخوها و وزعوها مثل المنشور السياسي. وليس في القصيدة سوى مشاعر الأسى الرومانسي التي تعتمل في النفوس الشابة. وقال فيها مخاطباً الإنجليز:

ولا تسق بالعصا قوماً ذوي شرف　　فالحر يأنف أن يرضى بمحتقر

ويقف الشاعر التجاني يوسف بشير على قمة المبدعين، الذين عبروا في شعرهم عن روح ذلك العصر المفعم بالمشاعر الوطنية المكبوتة. وما استطاعت الرمزية التي تخللت شعره أن تخفي الشعور الوطني الذي صاغه في كثير من قصائده. وتميز شعر التجاني في قدرته على الجمع بين الإبداع الشعري والشعور الوطني، متخطياً بذلك الخطاب الشعري المباشر الذي تتقلص فيه الرؤى الإبداعية.

ووجد الشعور القومي تعبيراً آخر له في القصائد الغنائية التي تعرف اليوم باسم "حقيبة الفن" ،سواء كان ذلك في كلماتها أو ألحانها. فقد ترسمت قصائد حقيبة الفن خطى الشعر العربي التقليدي في أخيلتها وصورها والمحسنات البديعية التي تذخر بها. ولكن فيها أمور جديدة. أولها اللغة التي كتبت بها، والتي مزجت بين العامية والفصحى، أو ما يمكن أن نسميه اللغة العربية السودانية. فأصبحت تعبيراً عن الهوية السودانية في مجال اللغة. وثانيها، أنها عبرت عن الرؤية الجمالية السودانية في صور وأخيلة تقليدية صيغت بنبض سوداني. ثم جاءت ألحانها مزيجاً من الإيقاع الإفريقي والعربي. فجعلت منها تلك العوامل ليس مجرد أغاني عابرة، وإنما تعبيراً عن مشاعر قوم كان شعورهم بالوطن ينضج وتتبلور معالمه. وهذا ما أعطاها الحضور المستمر في مجرى حركة الإبداع في السودان.

3 - إضراب الطلبة عام 1931، وبداية الصراع بين الخريجين

وجدت الحركة الوطنية دفعة في إضراب طلبة كلية غردون عام 1931. وجاء ذلك الإضراب بعد سبع سنوات من هزيمة ثورة 1924. والسبب المباشر للإضراب تخفيض مرتبات الخريجين من ثمانية جنيهات في الشهر إلى خمسة جنيهات ونصف. وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية، التي دفعت الحكومة لتخفيض المرتبات وتخفيض عدد الموظفين. لكن الحكومة لم تخفض مرتبات البريطانيين والأجانب. ورأى الخريجون أن القرار لم يكن إدارياً بحتاً، وإنما قصد به الحط من مكانتهم بالنسبة للعمد والمشايخ الذين كانت تستغلهم الحكومة لتنفيذ سياستها. لكن الأسباب العميقة للإضراب تكمن في التراكمات التي كانت تعمل على شحذ الشعور الوطني، حتى انفجر ذلك الاضراب. ورغم أنه حدث فريد ووحيد، إلا أنه كان تعبيراً جديداً وقوياً.

وللإضراب آثاره الإيجابية والسلبية، التي ألقت بظلالها على الحركة السياسية. فقد فتح منفذاً محدوداً كشف عن قدرات الجيل الجديد للمصادمة. وحفز المتعلمين للتصدي لبعض مشاكلهم. فتكونت لجنة من عشرة منهم، ظلوا يتداولون لمدى شهر، بسبب التيارات المختلفة بينهم. وخرجوا في النهاية بمذكرة عكست التنازلات التي قدمها كل فريق، وصاغوها وقدموها للحاكم العام. تحدثت المذكرة عن مجهودات الحكومة للنهوض بالسودان، وعن ولاء الموظف السوداني لها. ثم انتقدت تسريح الموظفين وتخفيض المرتبات. وأشادت بكفاءة الموظف السوداني. وقدمت في النهاية بعض المقترحات للخروج من الأزمة. ولكن الحكومة أغفلت المذكرة وأصدرت أمراً بحل اللجنة.

وتمثل الجانب السلبي في تدخل القيادات الطائفية، الذي أدى إلى إنهاء الإضراب. فتدخل السيد عبد الرحمن المهدي، ووعد بإطعام ستين مسكيناً ليحل الطلبة من القسم الذي قطعوه بألا يعودوا إلى الدراسة إلا إذا استجابت الحكومة لمطالبهم. وكان عدد كبير منهم من أبناء الأنصار بما فيهم الصديق ابن السيد عبد الرحمن. ثم تدخل السيد علي الميرغني بهدف لجم اندفاع الشباب، وذلك تمشياً مع سياسته وسياسة السيد عبد الرحمن، الرامية للسير في ركب السلطة البريطانية. وكان تدخل السيدين نتيجة للتسوية التاريخية بين المتعلمين والطائفية التي تجلت بشكل واضح فيما بعد.

وكان من نتائج الإضراب أيضاً انفجار الصراع بين الخريجين، وبداية الاستقطاب بينهم وظهور المعسكرات وسطهم. فبرز معسكران، أحدهما يقف خلفه السيد عبد الرحمن ويتزعمه محمد علي شوقي، والثاني يقف خلفه السيد علي ويتزعمه الشيخ الفيل. فأطلق على المؤيدين لهما الشوقيون

والفيليون. وتقدم محمد علي شوقي باقتراح إلى الحكومة برفع راتب الخريج إلى ستة جنيهات ونصف كحل وسط، وقبلت الحكومة اقتراحه. وقبل به أيضاً الطلبة، لأن إغلاق الكلية لفترة طويلة قد يؤثر على مستقبلهم. كما تعرضوا لضغوط عائلية. وكان الأخذ باقتراح شوقي انتصاراً للسيد عبد الرحمن وللشوقيين، مما أثار حفيظة السيد علي وجماعته الفيليين. وازدادت حدة الصراع بين المجموعتين، عندما تناولوا تقييم الإضراب والصيغة التي تم التوصل إليها. وانتقلوا بصراعاتهم إلى نادي الخريجين. وأصبح شوقي الذي كان رئيساً للنادي والشيخ الفيل رئيس لجنة العشرة، هما قطبا ذلك الصراع وواجهته.

وكان السيد عبد الرحمن قد بدأ يهتم بالخريجين. فأخذ يتبرع بسخاء لجمعياتهم الخيرية، ويساعد غير المقتدرين على مواصلة دراستهم، ويستضيف البعض في داره. وأغدق بسخاء على المناسبات الدينية والوطنية التي يحتفل بها، حتى لتتضاءل أمامها احتفالات الحكومة، مما جعل المخابرات تصفه عام 1934 بأنه الزعيم السياسي "لطبقة الخريجين". ونبع اهتمام السيد عبد الرحمن بالخريجين من إدراكه لدورهم القيادي. ولأن أتباعه "الأنصار" من مناطق الانتاج التقليدي ولا يمكنهم أن يشكلوا قيادة الحركة السياسية. أما منافسه السيد علي الميرغني، فلم يلتفت كثيراً للخريجين في البداية، لأن الطريقة الختمية تعتمد أساساً على عناصر الطبقة الوسطى في المدن ومناطق الإنتاج الحديث التي يأتي منها غالبية المتعلمين. ولكن جهود السيد عبد الرحمن المتواصلة، دفعته إلى السعي لبعض عناصرهم ولفهم حوله.

على أن هناك فرق بين علاقة المثقفين بالسيد عبد الرحمن وطائفة الأنصار عامة وعلاقتهم بالطائفة الختمية. لقد انتقى السيد عبد الرحمن بعض المثقفين وقربهم إليه على أساس شخصي، وليس إلى تنظيم سياسي لينتموا إليه. فأصبحت علاقتهم الشخصية بالسيد عبدالرحمن هي الإطار التنظيمي الذي يعرفونه. فكانت علاقتهم أشبه بعلاقة الموظف برئيسه. أما علاقة المثقفين بالسيد علي فكانت علاقة تحالف. فتمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال، ماعدا الذين جذبهم الولاء الطائفي للختمية. فعلاقة المثقفين بالسيد علي كانت تحالفاً، وعلاقتهم بالسيد عبد الرحمن فكانت ولاءً.

ومع أن السيدين لم يكن لهما نشاط سياسي مباشر، فقد مارسا نشاطهما خلف واجهة المثقفين الذين تحلقوا حولهما. ومع أن طرحهما كان علمانياً وتجنبا إقحام الدين في استنفار أتباعهما ضد الحكم البريطاني، إلا أن الحكام البريطانيين قلقوا من تزايد نفوذ السيدين. فحذروهما ليوقفا تدخلهما السافر في السياسة، تجنباً لقيام حركات ذات توجه ديني. واعتبر البريطانيون أن

انضمام آلاف الناس من غير المتعلمين وأنصاف المتعلمين من أفراد القبائل إلى النشاط السياسي الذي لا يعني بالنسبة لهم أي شيء ولا يفهمون قاموسه وإنما ينضمون من أجل تأييد زعيمهم الروحي، قد يؤدي إلى تهديد الأمن.

وأصبح نادي الخرجين مسرحاً لبداية الصراع بين الخريجين. وجاءت انتخابات النادي عام 1932، لتنتقل بالصراع إلى معارك عملية. فقد أبدت مجموعة من الشباب تذمرهم من سيطرة محمد علي شوقي وجماعته على النادي. وعبر الأبروفيون بوضوح عن ذلك التذمر. فخططوا للاستيلاء على لجنة النادي، وذلك بالوقوف خلف الشيخ الفيل ليضمنوا تأييد السيد علي الميرغني. وهكذا وجد الأبرفيون أنفسهم يسيرون خلف الطائفية يخطبون ودها، بعدما وقفوا ضدها ردحاً من الزمن.

وجمع الشوقيون خطاهم واكتسحوا الانتخابات، وذلك بفضل قدرات الأشقاء التنظيمية الذين كانوا يتحالفون مع السيد عبد الرحمن. فقد كان الأشقاء هم سند السيد عبد الرحمن السياسي. والتفوا حوله من منطلق الولاء الشخصي وعبّر يحيى الفضلي، أحد أقطاب الأشقاء البارزين، عن ذلك الإعجاب في مقال بمجلة الفجر بعنوان "هاؤم اقرأوا كتابيه". فقال إن السيد عبد الرحمن كان قريباً من الشعب، وأن علاقته به ستظل متصلة ما بقي عاطفاً حادباً على هذا الشعب.

وجاءت انتخابات عام 1933 أكثر حدة من سابقتها. وبرزت خلالها بوضوح قدرات الأشقاء التنظيمية وقدرات السيد عبد الرحمن المالية. فاكتسحها الشوقيون للمرة الثانية. وبعدها انسحب الفيليون من النادي وقاطعوه. ولعلهم فعلوا ذلك بإيعاز من السيد علي. ثم تبعهم في الانسحاب مجموعات أخرى من الخريجين، من بينهم الهاشماب والأبروفيون. ولأن المعركة لم تقم على أسس موضوعية بل كانت الغلبة فيها للعنصر الذاتي، فسرعان ما خبا أوارها. وانسحب كل من شوقي والفيل من ميدانها بطريقة لا تخلو من مفاجأة. وأصبح محمد صالح الشنقيطي رئيساً للنادي وهو من الشوقيين. ويبدو أن تلك الصراعات قد أثرت على حيوية النادي، حتى وصفه الشاعر علي نور قائلاً:

ليس نادي المدارس اليوم   إلا أثراً من مخلفات الزمان

إن بروز الخلافات بين المتعلمين، كان يعني في جانب من جوانبه تفتح الحركة السياسية بينهم وبداية ارتقائها إلى مرحلة جديدة. فقد كانوا في الفترة من 1925 إلى 1931، في حالة نشاط أدبي وفكري، وفي حالة سكون سياسي. فما إن برز بينهم نشاط عملي سياسي بإضراب الطلبة عام 1931، حتى بدأ الخلاف يدب بينهم. لأنهم بدأوا البحث عن أساليب وطرق للخلاص. ومع بداية

ذلك الجهد بدأت الخلافات، التي تعكس اختلافات المنطلقات الاجتماعية. فما عاد من الممكن الحفاظ على الوحدة الشكلية الخارجية والتغاضي عن وجود منطلقات اجتماعية مختلفة. فبروز الخلافات ظاهرة موضوعية. ولكن المثقفين الذين قبلوا المساومة التاريخية مع الطائفية، جعلوا تلك الخلافات تتبلور حول الزعامات الطائفية، مما أعطى البعد الذاتي عمقاً غائراً في مجرى ذلك الصراع. فكانت الزعامات الطائفية خلف حركات المتعلمين، وتمتلك الكثير من أمورهم. فتمحورت حلقاتهم خلف تلك الزعامات، مما أخل بمسار تطور حركاتهم. ومن هنا جاء ارتياع بعضهم من تلك الخلافات. وشبت خلافاتهم واصطرعت بعيداً عن مشاركة الناس وعن همومهم. وهو استمرار لمنهج الصفوة الذي وسم حركة المتعلمين منذ ميلادها، بل وسم الحركة الوطنية بشكل عام. وهذا ما أعطى العنصر الذاتي بعداً آخر.

4 - مجلة الفجر والحركة الصحفية

أسس عرفات محمد عبد الله مجلة الفجر، وغدت منبراً عبر فيه المتعلمون عن كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان ينبوعها دفاقاً بالأدب. وعكست الفجر مزاج ذلك العصر، عصر المثقفين النهمين للاطلاع، يبحثون بين دفات الكتب ما يشبع طموحهم، ويستشرفون في صفحاتها رؤى أحلامهم التي بدأت تتوهج في الأفق. وتلقفت الصحافة فيض المشاعر التي كانت تعتمل في النفوس.

من أهم ما تناوله كتاب الفجر تعريف القومية. فذهبوا إلى أنها شعور الناس بما يربطهم من أواصر المنفعة المشتركة التي تجعل منهم كتلة ذات كيان واحد إذا ما قيسوا بغيرهم من البشر. وترتكز القومية في تصورهم، على اتحاد اللغة والأصول العرقية والاتفاق في الدين والمثل العليا التي تسعى المجموعة إلى تحقيقها. كما يعني الشعور بالقومية بالنسبة لهم، اتحاد النفوس وتضافرها لتحقيق المصالح المشتركة والشعور بالانتماء لهذا البلد ورفع عماد الدين والدفاع عنه. فالشعور بالقومية مثل شعور المرء بذاته. ثم يقولون إن أول الطريق إلى بعث الشعور القومي، هو إعادة كتابة تاريخ السودان، وتنقيته من الآراء غير الصحيحة. وثانيها العصبية القبلية. وثالثها المطالبة بإلغاء الإدارة الأهلية. ورابعها المطالبة بنظام متكامل للتعليم في أربع مراحل بدلاً من ثلاث. وخامسها الاهتمام باللغة لتكون فوق سائر اللغات. وسادسها الاهتمام بالأدب.

يبرز من هذه الأفكار عدة توجهات ومواقف. فهي تعكس تطلعات المثقفين وأشواقهم. كما تحمل رؤى متضاربة وتناقضات، هي إفراز تلك المرحلة التي كان فيها المثقفون يتحسسون طريقهم الإيديولوجي، في واقع يرتكز على بنية اقتصادية واجتماعية في طور التكوين وتعاني في مسارها قهر البنية الرأسمالية التي شيدها الاستعمار. كما حادوا في تعريفهم عن أنصع حقائقها الموضوعية، فتحدثوا عن وحدة المعتقد الديني، بينما الأوطان لا تقوم على تلك الوحدة ولعلهم قصدوا أنه إذا توفرت وحدة الدين، تضبح عنصر تماسك، وأن يكون الدين جداراً يحمى هويتهم من الضياع في لجج السياسات الاستعمارية والتبشيرية. فقد أرادوا التركيز على التراث الإسلامي للمجتمع السوداني، لكنهم ضلوا الطريق. كما تتضح أفكارهم باستعلاء عرقي، هو بحق استعلاء الطبقة صاحبة رأس المال التجاري الذي تشرف من فوق تراكمه على الفئات الاجتماعية الأخرى الرازحة تحت وطأة ثقله الاستغلالي. أما الدعوة لإعادة كتابة التاريخ، فهي لم تتوقف أصلاً. فالناس يعيدون صياغة ماضيهم وفق المستجدات التي تطرأ على حاضرهم. ولكن يبدو أن تلك الدعوة كانت ملحة بالنسبة لهم لتنقية تاريخ السودان الذي كتب تحت إشراف المخابرات بهدف تشويه تاريخه بالذات الفترة المهدية. والأفكار في مجملها رائدة، ولكنها خليط من الاجتهاد والتطرف والبرنامج السياسي المطلبي.

وكان كتاب الفجر وجمهرة المتعلمين الملتفين حولهم معادين للطائفية. فهم يرون أنها تقف حجر عثرة أمام جهود الشباب ووحدتهم. ونادوا بضرورة تحطيم نفوذها في أوساط الشباب. فواجهوا السيدين الميرغني والمهدي مواجهة عنيفة، وأوضحوا أنّ الخلاف معهم ليس دينياً بل سياسياً. وطالبوهما بأن يخلعا عنهما مسوح الدين ويتقدما ببرنامجهما السياسي والاجتماعي. وذهبوا إلى أن الصراع بين السيدين يديره الإنجليز برفع أحدهما على الآخر، وهو صراع لا يخدم الوطن، وإنما يشغل الشباب عن القضية الوطنية. وانتهوا إلى ضرورة تجريد الطائفية من نفوذها وكشفها أمام الشباب، فقد ولت أيام الزعامة الروحية التي تركن إلى الأتباع من الدهماء. وحددوا للسيدين ثلاثة خيارات: إما أن يكونوا رجال دين لا دخل لهم بالسياسة، أو يوحدوا صفوفهم ويعملوا مع الشباب المثقف لخير البلاد، أو يخلعوا عنهم مسوح الدين ويصبحوا زعماء سياسية ويعلنوا للناس برنامجهم السياسي والاجتماعي. وانتهوا إلى أن الطائفية عائق لكل عمل وفكرة نبيلة. إنها قائمة على غير أساس، سوى الأساس الشخصي، ولا سبيل للشباب سوى مناهضتها. ولكنهم تنبهوا إلى أن الطائفية لا يمكن القضاء عليها بسهولة، لذلك ناشدوا السيدين لتوحيد جهودهما إلى الوصول إلى وضع يفيد البلاد. إلا أن ما ذهب إليه كتاب الفجر لم يكن ليغير توازن القوى السياسي، لأن

الطائفية كانت قد غرست أنيابها في الحياة السياسية، وأصبحت لها تحالفات ثابتة وشبه ثابتة مع جماعات من المثقفين.

ويصف الأستاذ أحمد خير جانباً من تواصل ذلك الصراع بين الشباب والطائفية. وكان ذلك في أول لقاء انعقد في نادي الخريجين لبحث اقتراح حول التعاون مع الزعماء الدينيين. فقال إن مناظرة حامية انعقدت، وقام جدل عنيف وصريح بين المؤيدين والمعارضين للاقتراح. وسقط الاقتراح صريع هجوم شنته عليه مجموعتان. مجموعة المؤمنين بضرورة تحرير الفكر من النفوذ الطائفي من حيث المبدأ دون الالتفات إلى ملابسات الزمان والمكان. ومجموعة ثانية لا تعارض من حيث المبدأ، بقدر ما تعارض لما يساور النفوس من شكوك حول أهداف الفكرة ودوافعها، لأنهم يعتقدون أن السيد عبد الرحمن كان يرمي من ورائها إلى ضم الجيل الحديث إلى صفوف اتباعه. وبلغ التعصب ضد التعاون مع الزعماء الدينيين، أن نادى فريق بعدم قبول الدار التي وهبها أحد الزعماء لتكون مقراً للنادي.

واستمرت الخلافات تطل بين صفوف المتعلمين. ولعلهم ارتاعوا لظهور تلك الخلافات التي تضعف مسعاهم لخلق شكل من الوحدة بينهم، في وقت كانت فيه مثل تلك الوحدة تعني بالنسبة لبعضهم خطوة نحو التوحد القومي. فأخذوا يطرحون أمر تلك الخلافات على صفحات الفجر. فتصدى عرفات محمد عبد الله لمناقشة العلاقة الديالكتيكية بين الاتحاد وحرية الرأي. فسأل كيف يتسنى أن يكون للإنسان رأي في ناحية من نواحي الحياة الخاصة ويندمج في نفس الوقت في الجماعة أو الجماعات، ويخلص إلى أن نشأة الأحزاب هو شكل لتلك العلاقة المعقدة في مسار تطور المجتمع. وأكد على ضرورة قيام أحزاب على العقل لا على الأهواء الشخصية.

وذهبت مجلة الفجر في إحدى افتتاحياتها بعنوان "الحزبية"، إلى أن الحزبية صدمت أبناء الجيل الناشئ صدمات عديدة. فقد لقيتهم أول ما لقيتهم في نادي الخريجين بأم درمان. ثم تقول إنها لن تعدد أضرار الحزبية الجديدة التي اتخذت لنفسها قناعاً رقيقاً من الدين. ثم تنادي الافتتاحية بتوحيد الصفوف والمقاصد والاتجاهات نحو خلق القومية السودانية. ولكن الحزبية التي هاجمتها المجلة، لا تعني الأحزاب السياسية بالمعنى العلمي المتعارف عليه، وإنما قصدت التحزب الطائفي لهذا الزعيم أو ذاك. وهذا ما دفع مجلة "السودان" لتكتب مقالاً بعنوان "الحزبية هنا وهناك"، سعت فيه إلى التمييز بين الولاء الطائفي والأحزاب السياسية. ثم قالت إنه ليس بمستساغ أن تكون في هذه البلاد أنواع وأنواع من الأحزاب، إذ لا اختلاف بين مبادئ سياسية وأخرى. كما لم يكن لأي زعيم من الزعماء في أي يوم من الأيام برنامج سياسي. وتتحدث السودان في مقال آخر بعنوان

"وحدة البلاد" قائلة: "إن السياسة التي تسير بوحي من التعصب الديني لم يبق لها مكان في القرن العشرين قرن الحرية والنور، لذلك فإننا نظن أن كل العقبات أمام حرية التنقل في البلاد ستتلاشى من نفسها، لأن وحدة البلاد معترف بها في كل قطر، فضلاً عن أن الارتباط الاقتصادي يربط أنحاءها ببعض كل الارتباط".

وتذهب بعض الدراسات إلى أن الشكل الذي اتخذه ذلك الخلاف، كان الصراع بين جيل الشيوخ المحافظ وجيل الشباب المتحرر. ولكن الأمر لم يكن كله انقساماً بين شوخ وشباب. فقد انقسم الجيلان بين المعسكرين. ولم تكن المحافظة والتحرر محور الخلاف الحقيقي. ويذهب البعض الآخر إلى أن الخلاف كان صراعاً بين السيدين الميرغني والمهدي وطموحاتهما الشخصية، التي دفعت بالمتعلمين للسير في ركابهما. وربما كان طغيان العنصر الذاتي سمة من سمات ذلك الصراع، ولكنه لم يكن جوهره. واتخذ الصراع شكلاً آخر حول الموقف من الإنجليز والمصريين. لكن الصراع لم يكن مقارنة بين شكلين من التعاون. إن الجوهر الحقيقي للخلاف كان حول أي السبل تسلكها الحركة الوطنية في صراعها مع الاستعمار البريطاني، لأنه هو الذي يسيطر على البلاد.

وتوفرت للمثقفين فرصة أوسع لطرح أفكارهم حول المشاركة في مستقبل البلاد، وذلك عندما رفعت الرقابة عن الصحف عام 1935. فأعلنت الفجر في أول افتتاحية لها بعد رفع الحظر، بأن سياستها قد تغيرت وأنها ستنتقل من التركيز على الآداب والفنون، إلى الاهتمام الأساسي بالحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد. فأعلنت عن عدم رضائها بالأوضاع القائمة. ودعت إلى نظام جديد من التغيير المستنير، و إلى تطور مطرد للحياة على ضوء التراث الحضاري. ثم خاطبت الإدارة البريطانية وقالت: "إنها ستقبلنا بحلمها وبعطفها على آمالنا... فنحن شباب هذا الجيل بادئ ذي بدء غرس يدها وثمرة تعليمها وسياساتها إلى حد بعيد، ونحن راغبون في أن نشاطرها بعض الشيء مما تحمل من أعباء". وخاطبت الفجر الإدارة البريطانية في افتتاحية أخرى قائلة: "أم كان لها أن تعتبر الشريك الثالث، أهل البلاد: الطبقات العاملة الدافعة للضرائب، الذين يجب أن تكون لهم كلمة في تكييف مصيرهم...نحن لا نحمل عداءً للهيئة الحاكمة ولا للدخلاء ولا لأساطين مجتمعنا في القبائل أو الدين فرادى أو مجتمعين، ما داموا يعملون جميعهم في تجاوب ولخير هذا البلد... لقد آن الأوان الذي ينبغي أن تبدأ فيه الحكومة - بما لها من وصاية - لتعطي الوطني فرصة لكسب الصفات اللازمة للحكم الذاتي. إننا ننظر للحكومة كهيئة نظامية جاءت لخلاصنا وإرشادنا. ونطلب منها المكانة الثانية في الدواوين مباشرة بعد كبار الموظفين البريطانيين". ثم انتقلت الافتتاحية إلى الإدارة الأهلية، فقالت: "إننا نرى أن الإدارة الأهلية قائمة على النعرة

القبلية والأرستقراطية الدينية. والنعرة القبلية والأرستقراطية الدينية لسنا في حاجة لنقول إنهما مصدر الكثير من المصائب".

كانت هذه الفترة من تطور الحركة الوطنية فترة مهمة، رغم أنها لم تشهد حدثاً صاخباً مثل ثورة 1924، ولا عملاً سياسياً منظماً مثل مؤتمر الخريجين، ولكنها كانت سنوات تكوين ونشوء وارتقاء. وتبلورت خلالها أفكار المتعلمين ورؤاهم وطموحاتهم. وكانوا يقتربون من العمل السياسي المنظم حيناً وفي حذر، ويبتعدون عنه أحياناً كثيرة. وهم في اقترابهم وبعدهم ذاك، كانوا يستشرفون ملامح المستقبل. وعندما انتهت الفترة كانت تحمل في أحشائها كثيراً من عناصر وملامح التطورات السياسية اللاحقة، وكانت تضج بإرهاصات المستقبل.

الفصل الرابع

المرحلة الرابعة في تطور الحركة الوطنية 1938 ـ 1945

1 - العوامل التي أثرت في تطور الحركة الوطنية

سيطر مؤتمر الخريجين على مجرى الحركة الوطنية منذ تأسيسه عام 1938 وحتى عام 1945، مما يحق لنا أن نطلق على هذه الفترة مرحلة مؤتمر الخريجين. وهناك عوامل داخلية وخارجية أثرت في التطورات التي شهدتها هذه الفترة. أولها اتساع فرص التعليم الذي أدى إلى تزايد عدد الخريجين وتمركزهم في المدن الكبيرة، وازدياد مشاركتهم في أجهزة الحكم وأصبحوا يعرفون بالأفندية. فنشأت بينهم في المدينة روابط خارج رابطة القبيلة والإقليم. وأخذوا يتعايشون مع معطيات الحضارة من مسكن وملبس ومواصلات. وتتابع صدور الصحف. فصدرت جريدة النيل عام 1935 تحت رعاية السيد عبد الرحمن. وكانت قد سبقتها إلى الصدور جريدة السودان برئاسة عبد الرحمن أحمد، وهي ذات ميول مصرية وختمية. وفي عام 1939 صدرت جريدة صوت السودان تحت رعاية السيد علي الميرغني. ثم أصدرت الحكومة مجلة "هنا أم درمان" عام 1940 لمواجهة الدعاية النازية. وفي عام 1943 صدرت جريدة "السودان الجديد". وأعطت كل هذه الأشياء للمتعلمين إحساساً بتفردهم وهم ينعمون بخيرات القطاع الحديث، بينما ظل الريف يقبع في حالة السكون التي عاشها منذ عهود. فنشأت ثنائية صارمة في المجتمع، حيث نجد مجتمعاً حديثاً وآخر تقليدي. وانعكست تلك الثنائية على الحياة السياسية.

ولم تكن هموم الريف والفئات العمالية تلامس طموحات المتعلمين، وما كانوا يشعرون بها إلا لماماً، أو يتفضلون بالسماح لها لتتسرب إلى أجندة عملهم السياسي. فتطالب الفجر عام 1935 بإنشاء نقابة للعمال. ودعمت الدعوة لبناء نادي للعمال في الخرطوم. وهاجموا الإدارة الأهلية لأنها تحتل موقعاً في الحكم ليست أهلاً له. فنما لديهم الإحساس بأن طموحاتهم التي يحجر الاستعمار مجراها، هي طموحات المجتمع بأسره. فصاغوها بإعتبارها تمثل الطموح القومي، وخرجوا لمصادمة الحكم الأجنبي في سبيل تحقيقها. وقادهم المنهج الصفوي إلى الاعتماد على الطائفية، لتكفيهم مشقة البحث عن صيغة للتعامل مع الجماهير. فهم لا يجهلون تلك الجماهير فحسب، بل ينفرون منها ومن العنت الذي قد يصحب ذلك التعامل. كما دفعهم البحث عن أقصر السبل وأيسرها إلى دولتي الحكم الثنائي يخطبون ود كل منهما، لعل ذلك يساعد على تحقيق طموحهم عن طريق ذلك التقرب.

إلا أن العوامل الخارجية كانت أعمق أثراً في جذب المتعلمين إلى دائرة النشاط السياسي السافر. أولها السياسة البريطانية الجديدة في السودان، التي أخذت تتجه نحو المتعلمين بهدف التعاون معهم. فمنذ صعود الفاشية إلى الحكم في إيطاليا، ثم النازية في ألمانيا. بدأت طبول الحرب تدق بعنف في أوربا. فرأت بريطانيا أن تؤمن ظهرها في مستعمراتها، حتى إذا اندلعت الحرب دخلتها وظهرها محمي. وتم في عام 1934 تعيين حاكم عام جديد للسودان، هو سير استيورات سايمز، لينفذ تلك السياسة. وجاء معه سير دوقلاس نيوبولد سكرتيراً إدارياً عام 1939، وهو مثقف خبر العمل في السودان منذ عام 1920، له شغف في التعامل مع المثقفين السودانيين.

كانت السياسة البريطانية الجديدة تهدف إلى إشراك المتعلمين إشراكاً فعّالاً في الإدارة، بأن يهيمنوا على أعمال الإدارة الأهلية. وأعلن سايمز في أول لقاء له مع مديري المديريات الشمالية، بأنه ليس من المتحمسين للإدارة الأهلية، وأن هدفه تحديث الجهاز الإداري باستخدام سودانيين تحت إشراف بريطاني. وهذا يتطلب تدريباً متقناً لهم ليملأوا الوظائف في الخدمة المدنية. كما بدأت الإدارة البريطانية في تعديل سياستها نحو الجنوب. وعندما غادر سايمز السودان، أشادت مجلة المؤتمر بسياسته الرامية إلى نقل الإدارة الأهلية إلى الحكم المحلي القائم على أساس التطور المستند على التعليم الحديث.

وسعت بريطانيا إلى تأمين ظهرها في مصر. فوقعت معاهدة 1936 مع حزب الوفد. فأعادت المعاهدة نفوذ مصر في السودان إرضاء للبرجوازية المصرية. كما اعترفت باستمرار الاحتلال البريطاني للسودان. وأكدت على سلطات الحاكم العام التي حصل عليها بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي. ونصت على إعادة بعض القوات المصرية للسودان، على أن تبقى قوة دفاع السودان تحت سيطرة الحاكم العام، وأكدت استمرار السيادة الثنائية البريطانية المصرية على السودان. وصدم المتعلمون من أصدقاء مصر من البرجوازية المصرية التي ساومت بعلاقتها معهم من أجل تحقيق مصالحها. فجاء البند الحادي عشر من المعاهدة مخيبا لآمالهم. فقد وردت فيه جملة واحدة فقط عن السودان، قالت إن الطرفين يوافقان على أن الهدف الأساسي من حكمهما للسودان هو "رفاهية السودانيين". واعتبر السودانيون أن تعبير "رفاهية" مائع ومبهم، للحد الذي دفع بالسيد عبد الرحمن المهدي صديق الإنجليز، للسفر إلى بريطانيا ومصر، ليستوضح معناه ومراميه. لقد دفعت تلك المعاهدة بالمتعلمين للتفكير في أمرهم بعيداً عن دولتي الحكم الثنائي.

وتأثر المتعلمون بكفاح حزب المؤتمر الهندي، الذي تطور من اتحاد لموظفي الحكومة إلى حركة وطنية. واستهواهم أسلوبه في الكفاح السلمي، الذي يبعدهم عن الصدام المسلح بعد مرارة تجربة

1924. وافتتنوا بشخصية المهاتما غاندي ومنهجه. وأشار أحمد خير في محاضرته الشهيرة التي دعا فيها الخرجين إلى تنظيم أنفسهم، إلى أن الصيغة المناسبة للتنظيم هي صيغة المؤتمر الهندي. واتخذ الخريجون فيما بعد اسم المؤتمر لتنظيمهم.

أخذت فكرة تنظيم الخريجين لأنفسهم تتماوج في المسرح السياسي وتعتمل في النفوس. فهي نتاج ذلك النشاط المتزاحم بين أروقة الخريجين. ظهرت الفكرة للمرة الأولى في مقالة للأستاذ خضر حمد بجريدة "السودان"، ولكنها لم تلق قبولاً واسعاً. ثم عاود الأستاذ أحمد خير الدعوة في محاضرة ألقاها في نادي الخريجين في واد مدني عام 1937. وكان النادي قد عقد ندوة بعنوان "واجبنا بعد معاهدة 1936". فقال في محاضرته، إن الدعوة موجهة إلى الصفوة المتعلمة التي أنيط بها قيادة المجتمع. ثم قال: "فواجبنا الأول هو الاتحاد الفكري وأعني بالاتحاد انتظام الطبقة المستنيرة - ولا أقول المتعلمة - في هيئة محكمة النظام لاستغلال منابع القوة والنضال في هذا البلد واستغلالها في شتى النواحي في الدعاية في التعليم والتربية في المالية والتجارة وفي الرياضة والفن وفي الخبرات والاجتماع". وقال في رده على الذين ينادون بالاتصال بالطبقة الحاكمة ليبثوها مطالبهم: "آن الأوان لترك هذه الشكاوى وتلك المناجاة بيننا وبين الحاكم إلى هيئة من رجال الصفوف الأمامية فينا، هيئة نُجلها ونوليها الثقة وندين لها بالطاعة في الحق في سبيل الصالح العام". ودعا إلى تحويل نادي الخريجين إلى اتحاد عام لحماية البلاد والسودانيين".

وتلقفت مجلة الفجر محاضرة أحمد خير ونشرتها. وتلقت عدة رسائل تصب كلها في مجرى التأييد. واصطدمت الدعوة منذ بدايتها بلجنة نادي الخريجين في أم درمان، التي كان يرأسها إسماعيل الأزهري. فعندما عرضت الفكرة على لجنة النادي لتتبناها وتدعو لها وتنفذها، لم تتحمس لها في بادئ الأمر، ظناً منها أنها محاولة لإدخال عناصر جديدة للنادي للهيمنة عليه. فكان رأي الأشقاء الذين يسيطرون على النادي أن يكون أعضاء المؤتمر هم فقط أعضاء نادي الخريجين، ومن أراد أن يصبح عضواً في المؤتمر عليه أن يصبح أولاً عضواً في النادي. وكانوا يريدون بهذا الرأي السيطرة على المؤتمر. فعقدت عدة ندوات ومؤتمرات في أم درمان وبورتسودان وواد مدني. ولم تمض تلك اللقاءات في يسر، بل تعرضت لبعض العقبات، وكانت أحياناً تدور في حلقة مفرغة. ويبدو أن البعض كان يسعى لتعويق الفكرة ووأدها. ثم جاء وفد من الجمعية الأدبية من واد مدني وذلل بعض العقبات. كان أهمها إعطاء كل الخريجين عضوية إسمية في نادي الخريجين.

وكانت العقبة الثانية الإدارة البريطانية. فلابد من الحصول على موافقتها. فتمت لقاءات غير رسمية بين بعض الخريجين وممثلين عن الإدارة البريطانية. اقتنع بعدها البريطانيون أن

أصحاب فكرة المؤتمر لا يدّعون تمثيل كل أهل السودان، ولا يسعون لاعتراف الحكومة بهم في ذلك الإطار، وإنما يمثلون الخريجين فقط. وحتى في هذا الإطار فهم سيقبلون اعترافاً غير رسمي بأنهم المتحدثون باسم الخريجين، وأنهم سيسعون عن طريق التفاوض مع الحكومة لعرض مطالب الخريجين ليس باعتبارهم هيئة نقابية، وإنما عن طريق لفت النظر إلى تلك المطالب. لقد كان الخريجون يريدون أن يحوزوا على ثقة الحكومة، فكانت النغمة التي أبرزوها مسالمة وهادئة.

وافقت الحكومة على قيام المؤتمر. وأرسل السكرتير الإداري منشوراً إلى الإداريين في الأقاليم بعدم منع اجتماعات الخريجين، وعدم التصدي للداعين للمؤتمر. وكان المنشور مطمئناً للعناصر المحافظة وحفزهم على المشاركة فيه. وأكد السكرتير الإداري في منشور آخر أن موقف الحكومة من المؤتمر سيتحدد بمسلك اللجنة التنفيذية. ويرى عدم تدخل الحكومة في الوقت الحاضر، ولكن إمكانية التدخل قائمة في المستقبل.

2 - مؤتمر الخريجين: المرحلة الأولى: 1938. 1941 (12)

ينقسم تاريخ مؤتمر الخريجين من حيث الإنجاز والأداء، إلى ثلاث مراحل. تمتد المرحلة الأولى من عام 1938 إلى عام 1421، هي فترة التكوين وتلمس الطريق والإنجازات الثقافية. وتشمل الفترة الثانية الدورة الخامسة للمؤتمر عام 1942، وهي فترة النضج والمصادمة. وتمتد الفترة الثالثة من عام 1943 إلى عام 1945، وهي الفترة التي يدأ فيها المؤتمر في الاضمحلال وانفتح الطريق لبروز تنظيمات أكثر نضجاً في تعبيرها عن الطموح الوطني.

وظهرت منذ البداية عدة اتجاهات حول الصيغة التي يكون عليها المؤتمر. وقد لخصها أحمد خير في كتابه "كفاح جيل". فقال: "رغب فريق أن ينهج على سنن المؤتمر الهندي... في أسلوب نقابة للموظفين تعنى بمصالحهم وشؤونهم، ومن ثم يدلف بعد أن يشتد ساعده ويقوى زنده إلى ميدان النضال الوطني. وأمل فريق آخر أن يقفز إلى مكانة الوفد المصري في أوليات أيامه ويكون "مؤتمر السودان". وانتهج فريق ثالث موقفاً وسطاً، فرأى أن يستنير بالتاريخ ويهتدي بالسوابق دون أن يتقيد بها. والعبرة بقيام هيئة تضم الخريجين، أما المستقبل فهو شأن الأجيال اللاحقة".

قبل أن تنعقد الدورة الأولى سبقها نشاط مكثف. فتكونت لجنة تسيير ولجان في الأقاليم. وفي فبراير 1938، انعقدت الدورة الأولى بحضور 1180 خريجاً. وتم انتخاب هيئة من ستين عضواً. وكان انتخابها حصيلة كثير من المساومات والتنازلات. وانتخبت الهيئة الستينية لجنة تنفيذية من

خمسة عشر عضواً. وتقرر أن تكون الرئاسة دورية يتولاها كل واحد لمدة شهر. وانتخب إسماعيل الأزهري سكرتيراً عاماً. وغلب على الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية عنصر الشيوخ المعتدلين مع قلة من الشباب. وأجاز الاجتماع دستور المؤتمر، بعد أن أدخلت على المسودة تعديلات كثيرة تعكس روحاً توفيقية ومساومة، من أجل أن يخرج الاجتماع بتنظيم موحد. وحدد الدستور أن غرض المؤتمر خدمة المصلحة العامة للبلاد ومصلحة الخريجين على وجه الخصوص. وجعل العضوية مفتوحة لكل خريجي المدارس السودانية فوق المرحلة الأولية. ثم حدد القواعد التي تحكم عمله.

ورأت حكومة السودان أن الدستور وثيقة معتدلة تهدف إلى تحقيق الرفاهية العامة للبلاد وللخريجين. ولكنها أكدت أن تعبير "الرفاهية العامة" لا يعني أي نشاط سياسي. وكان موقف الحكومة العام هو التعاطف مع المؤتمر، مادام نشاطه بعيداً عن أي ممارسة سياسية.. فهي تريده هيئة غير رسمية لخدمة الأغراض الإنسانية ومصلحة الخريجين بشكل محدد جداً.

ويرى الأستاذ عثمان حسن أحمد في دراسته عن "الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية"، أن المؤتمر قام وهو يحمل في أحشائه اتجاهات وتيارات مختلفة، وإن كان هناك تظاهر بالتآلف والاتحاد. فهي وحدة شكلية تخفي الكثير من الخلافات المستترة. كما أحاطت به قوى تحاول التأثير فيه واستقطابه وتسخيره لأهدافها. وواجه المؤتمر منذ تكوينه مواقف متباينة حياله. فكان الشباب يريدونه هيئة تمثل أهداف البلاد العامة، لذلك نددوا بالطائفية والحزبية. أما مصر فقد نفرت منه باعتباره حيلة إنجليزية، فتعاملت معه بحذر. ورأت فيه الإدارة البريطانية قوة تكبح جماح السيد عبد الرحمن. وكانت تأمل أيضاً أن يصبح قوة في وجه مصر. فأصبح المؤتمر مسرحاً لنشاط كافة التجمعات والطوائف الدينية وبريطانيا ومصر. وهكذا تهيأ الجو لنوع جديد من الصراع بين القوى السياسية في إطار جديد وخبرات متراكمة.

تركز نشاط المؤتمر في السنوات الأولى، حول التنظيم والقضايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية. كما بدأ محاولات أولية لإبراز بعض القضايا السياسية. وتم إنجاز ذلك في جو ساده الوئام والائتلاف. فقامت لجان المؤتمر في مختلف المدن الكبرى، وباشرت جمع التبرعات من العضوية. وبدأ المؤتمر أول محاولة للتصدي للقضايا المطلبية. فرفع مذكرة تخص عطلات الموظفين. ولكن الحكومة رفضتها رفضاً قاطعاً وعدائياً. ووضحت للمؤتمر أنه ليس الجهة التي تتدخل في علاقات العمل بين الحكومة والموظفين. وقبل المؤتمر ذلك الرفض على أساس أنه تنظيم قومي، ولا يمكن أن يحصر نفسه في قضايا فئوية. وكان ذلك التراجع سببا في إحجام بعض الخريجين عن المؤتمر، الذي انعكس في حضورهم للدورة الثانية عام 1939. وانتخب إسماعيل الأزهري سكرتيراً عاماً

للمرة الثانية، مما أكد سيطرة الأشقاء في تحالفهم مع السيد عبد الرحمن. فقد نظموا أنفسهم تنظيماً جيداً على عكس الجماعات الأخرى.

وكوّن المؤتمر لجان فرعية لدراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ومياه النيل وتقرير الحاكم العام السنوي، وذلك بهدف صياغة برنامج متكامل له. كما أصدر مجلة باسم "المؤتمر". على أن التعليم حظي بأكبر جانب من نشاطه. فأعضاء المؤتمر من الخريجين، يدركون قبل غيرهم، دور التعليم في رفع مستوى الإنسان الاجتماعي والمادي وتطور وعيه، وفي خلق قوة يمكن بها مواجهة الحكم البريطاني. وبدأ ذلك الاهتمام عندما عبر المؤتمر عن ضيق الفرص التي يلقاها أبناء السودان في المدارس. ثم بعث مذكرة حول المعهد العلمي مطالباً بتطويره. وبلغ ذلك النشاط قمته بقيام يوم التعليم، الذي أصبح يحتفل به سنوياً.

وبلغ اهتمام المؤتمر بالتعليم، بأن تبنى تعليم الطلاب السودانيين في الخارج وإرسال مصاريف الدراسة لهم. وذكر أحمد خير أن الاهتمام بالتعليم، نبع أيضاً من أن الأعوام الثلاثة الأولى من عمر المؤتمر أدخلت الملل في النفوس، وأظهرت أن الجهد الذي يبذل لا طائل تحته. فكانت فكرة يوم التعليم تهدف إلى الحفاظ على كيان المؤتمر، وذلك بالارتباط بالجماهير دون أن يصطدم بالإدارة البريطانية. وتبلور اهتمامه بالتعليم أنه أنشأ في ظرف خمس سنوات عدداً من المدارس والمعاهد والخلاوي، أكثر مما أنشأته الحكومة في خمس وعشرين سنة، حسب رواية خضر حمد. لقد كان إنجاز المؤتمر في هذا المجال أعمق أثراً وأكثر بقاءً. وبلغ النشاط الثقافي قمة أخرى في تنظيم المهرجان الأدبي في واد مدني عام 1939. وقدمت فيه دراسات حول الدين والثقافة والاقتصاد والاجتماع.

وأدى ذلك النشاط إلى تزايد شعبية المؤتمر، حتى أخذت بعض الفئات من غير الخريجين تعرض مشاكلها عليه. فكتبت إليه مجموعة من سكان أم درمان حول مشاكلهم مع شركة النور. وتناولت لجنة المؤتمر في بورتسودان مشاكل الديوم الشعبية. وطلبت مجموعة من العمال في وادمدني من المؤتمر عرض قضاياهم نيابة عنهم. كما تقدم المؤتمر إلى الحكومة بعرض قضية العمال المفصولين في عطبرة نيابة عنهم. وأصدر خطاباً إلى أهل السودان يدعوهم لدعم مجهود الحرب والمساعد في الدفاع عن البلاد.

وشهدت هذه الفترة، بجانب الإنجازات، صراعات داخل المؤتمر. وانفجرت بشكل سافر في انتخابات الدورة الثالثة عام 1940. فقد تمكن الأبروفيون من اكتساح تلك الدورة، وأصبح حماد توفيق سكرتيراً وخضر حمد نائباً له. وكان لتلك النتيجة إيجابياتها وسلبياتها. تبين للأبروفيين

أن ثقافتهم وتعليمهم لم يذهب سدى، وأنه بإمكانهم تحقيق مكاسب سياسية دون مساعدة من خارجهم. ولكن مثالية المثقفين سرعان ما اصطدمت بصخور الواقع. فليس في استطاعة فئة اجتماعية واحدة أن تقف منفردة في المسرح السياسي ضد كل قواه الاجتماعية المتشابكة. إن إيجاد صيغة مشتركة للتحالف ولم الشمل، هي الأكثر جدوى من الانفراد بالعمل السياسي من منطلق التقديرات الذاتية. فواجهت اللجنة الجديدة التي امتد عمرها لثلاثة أشهر، عدة عقبات أطاحت بها في النهاية.

كانت أولى المشاكل زيارة رئيس وزراء مصر علي ماهر للسودان عام 1940. واجتمع ماهر قبل مغادرته للقاهرة بالطلاب السودانيين في النادي السوداني بالقاهرة. ورفعوا له مذكرة انتقدوا فيها الأوضاع الاقتصادية والتعليم والقضاء في السودان. وأشاروا إلى سعي الاستعمار البريطاني لفصل الجنوب عن الشمال. كما طالبوا بإعطاء الأولوية للسودانيين الأكفاء لتقلد الوظائف العامة. وعندما وصل علي ماهر إلى الخرطوم قرر المؤتمر الاحتفاء به في نادي الخريجين. وأرسلت دعوات الاحتفال باسم المؤتمر وليس باسم نادي الخريجين كما أوصت بذلك الحكومة. ثم سلم المؤتمر علي ماهر مذكرة ولم يرسلها بواسطة الحكومة. ورغم أن المذكرة لم تشمل سوى دعوة مصر لتهتم بالتعليم في السودان وبملجأ القرش، ودعوة رأس المال المصري ليستثمر في السودان، إلا أن الإدارة البريطانية رأت أنه كان من الواجب تقديم المذكرة عن طريقها. فاستدعى السكرتير الإداري بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ولفت نظرهم، وهدد بحل المؤتمر. ولكن الحكومة لم تلجأ إلى إجراءات قد تؤدي إلى بروز معارضة لها وسط الشباب الراديكالي من أعضاء المؤتمر. وكانت الحكومة متوجسة من تلك الزيارة. ثم تحول توجسها إلى خوف بعد الاستقبال الحاشد الذي لقيه علي ماهر في نادي الخريجين، حتى تسلق الناس سطوح المنازل وهتفوا بحياته وحياة مصر. لعل تلك الزيارة قد أحيت المشاعر نحو مصر بعد فترة من الركود. وكانت نقطة تحول مهمّة في علاقة مصر بالسياسة السودانية.

واجهت اللجنة المشكلة الثانية عندما جمّع تحالف أزهري والسيد عبد الرحمن قوته في الهيئة الستينية، وانتقدوا اللجنة لقبولها التعامل مع إذاعة هنا أم درمان، دون أخذ رأي الهيئة. ونشب صراع، فقدت بعده اللجنة صوت الثقة واستقالت. وخلفتها لجنة من تحالف الأشقاء مع السيد عبد الرحمن. وتم تعديل الدستور، ليصبح أزهري رئيساً للمؤتمر بدلاً من الرئاسة الدورية. وأدت تلك المعركة إلى تصعيد الصراع بين القوى المتنافسة. وازداد اعتماد المتنافسين على الطائفتين الكبيرتين ليستعينوا بسندهما الجماهيري والمادي. فجاءت انتخابات الدورة الرابعة معركة حزبية سافرة، واكتسحها أزهري وتحالفه، وأصبح أزهري رئيساً للمؤتمر مرة أخرى.

3 - مؤتمر الخريجين: المرحلة الثانية: 1942

قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر، حدثت تطورات عالمية وإقليمية مهمة، كان انعكاسها على السودان كبيراً. فقد شهدت الفترة بين 1941 ـ 1942، إنعطافاً مهماً في مجرى الحرب العالمية الثانية. فمنذ احتلال إيطاليا لإثيوبيا عام 1935، ثم اندلاع الحرب عام 1939، أصبح الخطر الإيطالي على السودان ماثلاً. فقامت الحكومة بدعم قوة دفاع السودان بالجنود والسلاح. وفي يوليو 1940، احتلت إيطاليا كسلا، ثم أخلتها عام 1941. وشاركت قوة دفاع السودان في مطاردة الإيطاليين. ولكن توقفت المطاردة عند أبواب كرن، إحدى القلاع الحصينة في مرتفعات إرتريا والمفتاح إلى أسمرة ومصوع. فدارت على أبوابها رحى معركة ضارية استمرت شهرين، تحملت خلالها الفرق الهندية عبء القتال الأكبر وفقدت بين أربعة إلى خمسة ألف قتيل. وشاركت قوة دفاع السودان بدور فعّال. وفي مارس 1941، تم احتلال كرن. وتعتبر معركة كرن من المعارك الحاسمة في مجرى الحرب.

وكان للمعركة صداها العميق في السودان، الذي انعكس في بعض الأغاني الشعبية التي أشادت بأبطال كرن من السودانيين. فقد شارك أبناء السودان في درء الخطر الذي كان يقرع أبواب الوطن. ثم جاء انتصار مونتجمري في العلمين. فانزاح شبح النازية عن وادي النيل. ورغم أن قوة دفاع السودان كان لها دور ثانوي في الحرب، إلا أن المشاركة نفسها تركت أثراً عميقاً في نفوس أهل السودان بإزاحة الخطر المباشر عن البلاد. ومن فوق مشاركة قوة دفاع السودان، بدأ التفكير في اتخاذ خطوات سياسية، وهي خطوات كانت تدفع بها رياح الحرب ودور بريطانيا في تلك الحرب.

وفي نفس عام 1942، اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع رئيس وزراء بريطانيا تشرشل، في شمال الأطلنطي وأعلنا الميثاق الذي عرف باسم "ميثاق الأطلنطي". وبشر الميثاق شعوب المستعمرات بحق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب. ففجر بذلك دعوة أمسكت بتلابيبها حركات التحرر في المستعمرات. وتصاعد كفاح حزب المؤتمر الهندي، مما أرغم بريطانيا على إرسال وزيرها سير كرستوفر كربس، للتفاكر مع قيادة حزب المؤتمر حول الاقتراح الذي تقدم به بشأن مستقبل الهند. لكن حزب المؤتمر طالب بالاستقلال الفوري. ووقعت اضطرابات اعتقل على إثرها غاندي ونهرو وأبو الكلام أزاد. ومر كربس بالسودان في طريق عودته، ومازالت أصداء أحداث الهند تتردد بعنف. والتقى الأستاذين أحمد يوسف هاشم وإسماعيل العتباني. ثم التقى بالسكرتير الإداري نيوبولد، ونصحه بالتفاهم مع مؤتمر الخريجين. وكان حزب الوفد المصري قد جاء للحكم في فبراير عام 1942. بعد الحادث الشهير، ورفع راية استقلال مصر. في هذا المناخ انعقدت الدورة الخامسة لمؤتمر الخريجين عام 1942.

وكان جماعة الأبروفيين قد تعلموا من الدورات السابقة، أن العمل الانتخابي لا يأتي من مواقع الصفوية الثقافية وعلو الفكر، وإنما هو جهد تنظيمي ومناورات بل ومؤامرات. فتحالفوا مع جماعة الهاشماب. ثم اتصلوا ببعض أبناء الأنصار، بالذات عبد الله الفاضل وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، وأقنعوهم بالوقوف على الحياد بعيداً عن الأشقاء. وكان ذلك النفر من أبناء الأنصار، غير مرتاح للتعاون الوثيق بين الأشقاء والسيد عبد الرحمن، فقبلوا الدعوة. وجاءت نتيجة الانتخابات تعادلاً بين الفريقين. فرشح الأبروفيون الأستاذ إبراهيم أحمد لرئاسة المؤتمر، وهو من أنصار السيد عبد الرحمن المعتدلين، ويحظى باحترام وسط الخريجين. فكان الاختيار انتصاراً للتحالف العريض بين المعتدلين من الخريجين وعزلاً للأنصار والطائفية. وكان الانتصار أيضاً دفعة للحركة الوطنية لتتخلص من جمود المناورات، في وقت كان فيه المناخ العالمي والاقليمي مساعداً على مثل ذلك الدفع الجديد.

وساعد ذلك المناخ على تقليل الفوارق الفكرية بين أعضاء اللجنة، رغم تباين عناصرهم. فصاغوا مذكرة المؤتمر الشهيرة، التي تقدموا بها للحاكم العام في أبريل عام 1942. وطالب البند الأول منها "بإصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عن ذلك الحق بحرية تامة. كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق بنودها الثلاثة التالية على مواضيع أساسية وهي: قيام هيئة تشريعية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين، وتأكيد وحدة الشمال والجنوب، وسودنة الخدمة المدنية". ودعت المذكرة إلى عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة، أي تأميم المشروع. وعكست المذكرة المطالب التي ظلت مدار اهتمام الحركة السياسية وطرحتها بشكل قاطع. وبلغ المؤتمر بتلك المذكرة قمة نشاطه وإنجازه. ولكن المذكرة صيغت كحل وسط بين التيارين المصطرعين داخل المؤتمر. كما أنها كانت محصورة في نطاق حركة الخريجين، ولم يجمع المؤتمر حولها حركة شعبية تمسك بها وتؤازرها.

وكانت الإدارة البريطانية مدركة لجوانب الضعف تلك، ولكنها لم تخف انزعاجها مما ورد في المذكرة، خصوصاً ما حملته من تلاحم مع الحركة السياسية المصرية، ومن مطالب ذات دلالات عميقة بالنسبة للمستقبل، وما حملته من وحدة بين الخريجين قد تصبح مصدر قوة لهم في وجهها. وبدا جلياً أن المؤتمر قد نجح في خلق قضية واضحة المعالم، وهو أقصى موقف سياسي يمكن أن يصل إليه بتركيبته تلك. ومن مواقف القوة والضعف التي اكتنفت المذكرة، صاغت الإدارة البريطانية ردها عليها، ضمنته المذكرة التي بعثها السكرتير الإداري إلى رئيس المؤتمر.

جاء في خطاب السكرتير الإداري، أن مذكرة المؤتمر تثير قضايا هي من شأن بريطانيا ومصر فقط. كما أن إدعاء المؤتمر بأنه يمثل كل السودانيين، إدعاء يخالف الدستور الذي لا ينص على ذلك. وأكد السكرتير الإداري أن الحكومة تعى الرغبة المشروعة للسودانيين المستنيرين في المزيد من المشاركة في حكم البلاد وتطورها. ولكن تحقيق هذه الرغبة من شأن الحكومة وحدها. وانتهى الخطاب إلى أن ادعاء المؤتمر تمثيل كل السودانيين، ومحاولته بأن يصبح تنظيماً قومياً، لن يفقد التعاون مع الحكومة فحسب، بل عليه ألا يأمل في استمرار تعاونها معه. وقد ارتكب المؤتمر بتقديم تلك المذكرة خطئين وضحى بثقة الحكومة. ورفضت الحكومة قبول المذكرة، وقامت بإرجاعها للمؤتمر.

وأرسل المؤتمر رداً على ذلك الخطاب. فقال إن مذكرته مشروعة ومتمشية مع الدستور. ثم قال مخاطباً الحاكم العام، إن وضع السودان من اختصاص دولتي الحكم الثنائي، فكان عليه رفع المذكرة لهما بدلاً من رفضها. كما أوضح أن المناخ السياسي قد تغير منذ عام 1938. فقد اشتعلت حرب بين معسكرين، قدم فيها السودانيون تضحيات جمة بعثت فيهم طموحاً جديداً. وقد برهنت الأحداث أن المؤتمر يعبر عن نبض أهل البلاد وتطلعاتهم المشروعة. وتعجبت المذكرة من احتكار الإدارة البريطانية حق التقرير في مسائل السودانيين.

أدت المذكرة إلى خلق جو من التوتر بين المؤتمر والحكومة، فرأت الحكومة أن تمارس بعض الضغوط. فأجرى السكرتير الإداري اتصالات شخصية مع بعض قيادات المؤتمر المعتدلين، وأبدى لهم تعاطف الحكومة مع مطالبهم. ونجح في استمالة بعض تلك العناصر إلى تلك السياسة الناعمة. فبدأت سياسة الصالونات والكراسي الوثيرة. ثم أصدرت الحكومة أمراً بمنع الموظفين من العمل السياسي. وبما أن الحكومة هي أكبر مخدم، فإن القرار يعني إضعاف عضوية المؤتمر.

قادت سياسة الحكومة إلى طريق مقفول بينها وبين المؤتمر. ومما أملى ذلك الفرز ظروف المرحلة الجديدة، التي اقتضت اتخاذ مواقف محددة بالنسبة لمستقبل السودان وعلاقته بالإدارة البريطانية. فكان رأي المعتدلين قبول الدعوة التي بثها السكرتير الإداري بينهم، ورأوا أن يعطوا الحكومة الفرصة لتثبت حسن نواياها ووعدها بالتدرج بالسودان نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال. ولم يكن ذلك الموقف أمراً فجائياً، وإنما نتاج لمصالح بعض الفئات الاجتماعية التي تتشابك مصالحها مع الاستعمار ولا تتعجل خروجه. ووجدت تلك الفئات بين المتعلمين من يعبر عن مواقفها المعتدلة تجاه الإدارة البريطانية. وهناك المجموعة الأخرى التي تمثل مصالح الطبقة الوسطى التي تضرر نموها من هيمنة البرجوازية الأجنبية، ولكنها في نفس الوقت نمت في كنف تلك

البرجوازية. ومن هنا جاء موقفها المتردد. فهي تريد خروج الاستعمار، ولكنها تتجنب مصادمته بل تتهيبها، فلجأت إلى مصر لتجد في كنفها من يشد من أزرها في ذلك المعترك. ووجدت تلك القوى الاجتماعية بين المتعلمين من أصبح المعبر عنها في أشكال أقل اعتدالاً من المجموعة الأولى، أو لنقل بشيء من التحفظ، أكثر راديكالية.

وما كان لذلك الصراع أن ينشأ بعيداً عن الطائفية ونفوذها. فقد أصبحت القيادات الطائفية قائمة في كل النشاطات السياسية وتقف خلفها، ذلك بعد المساومات التاريخية التي تمت بينها وبين المتعلمين منذ عام 1925. ولكن اختلفت درجات حضورها عند كل منعطف وآخر. ثم برزت بشكل سافر بعد عام 1942، لأن الصراع ما عاد يحتمل المواقف الوسطية، وإنما أصبح استقطاباً حاداً فرض على كل طائفة أن تحدد موقفها السياسي منه. وكان الخريجون في حاجة لدعم الطائفية لتسندهم في ذلك الصراع.

4 - مؤتمر الخريجين: المرحلة الأخيرة: 1943 . 1945

كانت انتخابات الدورة السادسة للمؤتمر التي جرت عام 1943، أعنف المعارك الانتخابية في تاريخه، وحضرها 1250 عضواً. ووقفت في تلك الانتخابات مجموعتان متصارعتان. المجموعة الأولى الأشقاء ويساندهم الأبروفيون، ويقف معهم السيد عبد الله الفاضل الذي كان يسعى للحصول على مرتكز سياسي في وجه عمه السيد عبد الرحمن وابنه الصديق الذي بدأ يظهر في المسرح السياسي ليكون خليفة لوالده. وكانت المجموعة الثانية بقيادة محمد علي شوقي، ومعه مجموعة من أبناء الأنصار الذين يعارضون تحالف عبد الله الفاضل مع أزهري، ويقف معهم محمد الخليفة شريف، الذي رأى التحالف تهديداً لموقف الصديق ابن اخته. وحمل ذلك الفرز كل ملامح الصراع السياسي القادم، الذي تمخض عنه بروز الأحزاب السياسية ومواقفها من مستقبل السودان، أو بتعبير أدق موقفها من الاستعمار البريطاني.

واكتسح أزهري وتحالفه الانتخابات، وحصلوا على أربعين مقعداً في الهيئة الستينية وعلى ثلاثة عشر مقعداً في اللجنة التنفيذية، وأصبح رئيساً للمؤتمر. وأعقب تلك الانتخابات تحولات في الخريطة السياسية. فانفض التحالف بين أزهري وعبد الله الفاضل. وما كان ذلك الانفضاض خطوة تكتيكية، وإنما نتيجة فرز في المواقف السياسية. فقد اتضح للسيد عبد الرحمن أن أزهري والأشقاء ما عادوا يمثلون موقفاً معتدلاً من الإدارة البريطانية. فقام بعض شباب الأنصار بقيادة

محمد الخليفة شريف ودعم السيد عبد الرحمن، بإقناع عبدالله الفاضل بفض ائتلافه مع الأشقاء. فاستقال من الهيئة الستينية ومن اللجنة التنفيذية.

من الجانب الآخر كان التعاون بين الأشقاء والسيد علي يزداد رسوخاً. فقد قامت مجموعة من كبار الختمية، وعلى رأسهم الشيخ الفيل ومحمد نور الدين وعمر اسحق، بالاتصال بالأبروفيين وأغلبهم من أبناء الختمية، وبالاتصال أيضاً بالأشقاء، لتوثيق صلتهم بالسيد علي. وأبدى الأبروفيون تحفظهم حيال التحالف الوثيق مع الطائفية معبرين بذك عن مثاليتهم الصفوية، التي غاب عنها رؤية صيغة للتعامل مع الواقع الجديد، الذي أصبحت فيه الطائفية تتحرك بعنف في المسرح السياسي. ولم يدركوا أن القضية ليست موقفاً معادياً للطائفية فحسب، وإنما لابد من إيجاد بديل آخر للاتصال بالجماهير، وإلا فإن القطيعة مع الطائفية دون إيجاد ذلك البديل، ستؤدي إلى العزلة أو تنتهي بتبعية ذيلية للطائفية. ولم يجد الختمية مشقة في التعامل مع الأشقاء، الذين أحسوا بضعفهم بعد انتهاء تحالفهم مع عبدالله الفاضل. وكان الأشقاء يتحركون من منطلقات البرجماتية السياسية، وليس من قاعدة العمل الجماهيري. فكانوا يهتمون أولاً بالتحالفات التي تأتي بنتائج سريعة، ثم يأتي بعد ذلك العمل الجماهيري من فوق تلك التحالفات.

وفي نفس الوقت الذي كان يعاد فيه صياغة التحالفات السياسية، كان الدور المصري في السياسة السودانية آخذ في التصاعد. وكان مجاله الوحيد للتوجه الأشقاء والختمية. وقام أزهري في عامي 1942 و1943، بزيارة مصر والاتصال بقادتها. وبدأ الدعم المصري للأشقاء ينساب، حتى يتمكنوا من مجابهة قدرات السيد عبد الرحمن المالية التي كونها بتمويل الإدارة البريطانية لمشروعاته. كما أدرك السيد علي أن الإنجليز أخذوا يراهنون على السيد عبد الرحمن، وأن علاقته الوطيدة معهم بدأت تشهد مغرب شمسها. كم ازدادت مخاوفه من طموح السيد عبد الرحمن ليصبح ملكاً على السودان، مما جعله يصرح بأنه يفضل أن يرى هيلا سيلاسي امبراطور الحبشة ملكاً على السودان من أن يرى السيد عبدالرحمن. فعندما تم اللقاء بين السيد علي والأشقاء، كان في الوقت الذي بدأت فيه المظلة المصرية تنشر ظلها على السودان، فالتقوا تحت تلك المظلة، التي أعطتهم الحماية والجرأة ليواجهوا الوجود البريطاني في السودان بمواقفهم العدائية. هكذا برز تيار سياسي يرتبط بمصر، ويتخذ من شعار وحدة وادي النيل راية تحدو ركبه.

ولم تقف الإدارة البريطانية مكتوفة الأيدي أمام الدور المصري المتنامي وبالمد الوطني الذي يدفع ذلك الدور وتحت حمايته. فأعلنت عن تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان، لتهيىء للفئات الواقفة معها منبراً دستورياً يقفون فوقه، بعد أن فقدوا نفوذهم في مؤتمر الخريجين. وكان

المجلس خطوة من جانب البريطانيين لامتصاص المشاعر القومية. فها هي الإدارة البريطانية تقدم لأهل السودان مؤسسة يشاركون فيها في حكم بلادهم. فتكون الإدارة البريطانية قد برت بوعدها بالتدرج بهم نحو حكم أنفسهم. إن تكوين المجلس خطوة تكتيكية لا تخلو من براعة. ولكنه تكون في الوقت الذي انفرزت فيه الحركة السياسية فرزاً حاداً إلى معسكرين. وما كان لذلك الفرز إلا أن ينعكس على المجلس. فأيدته الجماعة الداعية للتعاون مع الإدارة البريطانية، وقاطعته القوى السياسية التي تنادي بإنهاء الحكم البريطاني وتقف خلفها مصر. فكان تكوين المجلس مسرحاً آخر لبلورة الخلافات السياسية. ولا شك أن معارضة بعض القوى السياسية للمجلس، قد ساهمت في تفتح وعيها الوطني.

وعندما جاءت انتخابات الدورة السابعة لمؤتمر عام 1944، أصبح جلياً أنه لم يعد الوعاء الصالح للعمل السياسي في ظل الاستقطاب السياسي الحاد. فجاءت لجنة ضعيفة برئاسة إبراهيم أحمد، وليس لها نفوذ في الهيئة الستينية. لذلك فشلت في تغيير قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري. واكتسح تحالف الأشقاء والختمية انتخابات الدورة الثامنة عام 1945. فاستقالت جماعة السيد عبد الرحمن، واستقال معهم جماعة الهاشماب. وبقي الأشقاء يسيطرون على المؤتمر منفردين، فأنهوا بذلك طبيعته كمنبر لتحالف عريض. وبقي المؤتمر مجرد واجهة، حتى ذوبانه في الحزب الوطني الاتحادي عام 1952.

الفصل الخامس

المرحلة الخامسة في تاريخ الحركة الوطنية:
1945 - 1953

1 - المؤثرات الداخلية والخارجية في تطور الحركة الوطنية

في الوقت الذي كان مؤتمر الخريجين يفقد دوره في قيادة النشاط السياسي ويقف منهجه الإصلاحي عاجزاً عن التعبير عن طموح الحركة الوطنية في مراحلها المتقدمة، وضعت الحرب العالمية أوزارها في مايو 1945. وكتب عبد الخالق محجوب في كتابه "لمحات من تاريخ الحزب االشيوعي السوداني" يقول: "إن السودان خرج بعد الحرب وهو يواجه مشاكل عاجلة كان لابد من حلها. كان يواجه مشاكل الفقر والبؤس والتأخر الاجتماعي التي فرضها الاستعمار على البلاد. وتفاقمت هذه المشاكل نتيجة للنهب خلال الحرب. ويواجه من المشاكل المزمنة حول إبعاده عن توجيه حياته وفق نظام ديمقراطي. فبرزت قضية مستقبل السودان السياسي أكثر إلحاحاً من الماضي". وكانت القضية الأساسية التي واجهت الحركة السياسية ليست الخيار بين الإنجليز والمصريين، وإنما كانت القضية الجوهرية هي كيفية التخلص من الاستعمار البريطاني القابض على حكم البلاد وعلى مصيره. أما الخطر من استعمار مصري قد يستولي على البلاد، فهو خطر يستوجب التحوط له، ولكن لا يمكن أن يطرح في نفس المستوى مع الخطر البريطاني القائم فعلاً. لذلك فإن تطور الحركة الوطنية بعد الحرب، يتم النظر إليه أساساً من زاوية الموقف من الاستعمار البريطاني.

تعرضت الحركة الوطنية أثناء الحرب وبعدها، إلى مؤثرات داخلية وخارجية، وإلى مفعول تراكمات ظلت تعمل لمدى طويل، أثرت جمعيها في تطورها تاثيراً فعالاً وتحكمت في مسارها. أولها، توفر عوامل داخلية أثرت في نمو الوعي القومي. فقد شارك السودانيون في الحرب بشكل فعّال، ليس في المعارك الحربية وحدها، وإنما في الاقتصاد والثقافة. فقد أدت الحرب إلى ازدياد دور السودان في تصدير بعض المنتجات التي أدت الحرب إلى نقص فيها. وازداد عدد العمال الفنيين العاملين في المجالات الفنية المرتبطة بالحرب. فالحصار الجوي على بريطانيا اضطر الإدارة البريطانية في السودان إلى إنشاء العديد من ورش الصيانة لآلات الحرب والمواصلات. وبدأ العمال السودانيون يتدربون على آلات جديدة، مما أدى إلى تطور في مستوى التدريب الفني

لديهم وإلى ازدياد عددهم. فتوسعت القاعدة الاجتماعية للبرجوازية السودانية وللطبقة العاملة. ونما من فوق تلك القاعدة وعيهم الاجتماعي متأثراً أيضاً بوعيهم بمشاركتهم النشطة في الحرب واحتكاكهم بتجارب جديدة وآفاق جديدة. حدث هذا التطور في الوقت الذي كان فيه عدد المتعلمين يزداد، ليس لمجهودات الحكومة وحدها، بل ومجهودات مؤتمر الخريجين.

كما أن ظروف الحرب، أدت إلى أزمات إنهال وقعها ثقيلاً على الطبقات الفقيرة من عمال وزراع. ثم تأثرت بها الطبقة التجارية التي اتجهت للعمل في السوق السوداء. ووجد ذلك الضيق والتذمر تعبيراً له في أول عصيان قام به جنود قوة دفاع السودان عام 1945، عند تسريحهم دون مكافأة. وأصبحت الصحف أكثر جرأة في نقد المظالم الواقعة على السودانيين، وفي نقد سياسة المفتشين الإنجليز.

على أن العوامل الخارجية كانت أكبر أثراً. فقد هزت الحرب جبروت الاستعمار من جراء الهزائم التي منيت بها جيوش الحلفاء في سنوات الحرب الأولى، ومن أثر الدعاية النازية. فكان الناس يستمعون إلى إذاعة برلين بشغف وهي تبث هجوم يونس بحري الصارخ على بريطانيا وحلفائها. والحرب نفسها اندلعت دفاعاً عن الديمقراطية ضد الفاشية والنازية. فارتفعت شعارات الديمقراطية وراجت. كما أضعفت الحرب قوة الاستعمار العالمي. فهزيمة إيطاليا واليابان وألمانيا، أخرجتهم من معسكر الدول الاستعمارية الكبرى. وخرجت بريطانيا وفرنسا، رغم انتصارهما، مرهقتين من جراء الخراب الذي أصابهما، حتى تدخلت أمريكا بمشروع مارشال وبالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لتخرجهما من ذلك الدمار. وجاء ميثاق الأطلنطي ليعطي حركة التحرر دفعة.

وتفجرت حركات التحرر، وبلغت إحدى قممها في الهند، جوهرة التاج البريطاني. فحققت استقلالها عام 1947. ثم بلغت قمتها الثانية في الثورة الصينية التي انتصرت عام 1948. وتكون المعسكر الاشتراكي بعد الحرب، فأدى إلى تغيير حاسم في توازن القوى الدولي ملقياً بثقله لصالح حركات التحرر الوطني. وجاء حزب العمال البريطاني إلى الحكم، وهو أكثر انفتاحاً لتفهم التحولات التي كانت تموج في مسرح العالم. كما جاء يحمل بقايا المثالية الفابية التي بقيت عالقة بأذياله. وتفجرت الحركة الوطنية في مصر أكثر عنفاً وضراوة وأكثر اتساعاً في قاعدتها الاجتماعية. فقد شارك فيها العمال والطلبة وقاموا بدور فعال وقيادي.

خلقت ظروف الحرب وما بعدها أوضاعاً جديدة، تحتاج إلى ترتيب وإلى إعادة صياغة. وقد تأثرت بها المجتمعات التي كانت فيها حركة التغيير ناضجة تأثراً كبيراً، وتأثرت بها المجتمعات التي

لم تتضح فيها حركة التغيير بدرجات أقل. ولكن لم يسلم مجتمع من الأمواج التي كانت تتقاذف العالم بعد الحرب. وأدت كل تلك المؤثرات إلى بروز تيارات سياسية في السودان، لكل واحد منهما موقفه من الإدارة البريطانية ومن مستقبل السودان. وتبلورت تلك التيارات في أحزاب سياسية وتحالفات. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: الاستقلاليون، والاتحاديون، واليسار العريض والحركات الشعبية.

2 - الأحزاب الاستقلالية (13)

تسمى مجموعة من الأحزاب السياسية السودانية في الأدب السياسي بالأحزاب الاستقلالية. ولكن تسميتهم بالأحزاب المعتدلة المتعاونة مع الإدارة البريطانية، أقرب في وصفهم إلى الحقيقة. وينادي هذا التيار باستغلال كل المؤسسات الدستورية التي أنشاها البريطانيون في السودان، لدفع قضية البلاد من فوق منبرها، وللتعلم من خلالها أساليب الحكم. ويرى دعاته أن هذا أفضل السبل لاستخلاص حقوق السودان من الحكم الأجنبي. ويقوم موقفهم ذاك على افتراض حسن النية البريطانية وطيب نواياها.

وترى هذه المجموعة أن مصادمة الحكم البريطاني غير مجدية، وقد تعطل استخلاص الحقوق بالطرق السلمية. ولا يخفون إعجابهم وافتتانهم بأساليب الحضارة البريطانية. فلم يميزوا بين الاستعمار كنظام يسلب خيرات البلاد، والإنجليز كشعب له تقاليد وتراث حضاري حملوا بعضاً منها إلى السودان. فها هو السيد عبد الرحمن يكتب عن سير هدلستون الحاكم العام قائلاً: "وأعتقد أنه كان جاداً وأميناً في تأييد الاستقلال، ولم يكن سياسياً مخاتلاً كبعض الساسة من أبناء جلدته. ولمست بتجاربي إشراقات هذه الروح الإنسانية عند آخرين". وهدلستون هذا هو الذي قاد المعركة العسكرية ضد عبد الفضيل الماظ وصحبه، وهو الذي أصدر أحكام الإعدام على الضباط عام 1924، وهو الذي قال عند مغادرته السودان عام 1947 إن السودان لن ينال استقلاله قبل عشرين سنة. ويبدو أن السيد عبد الرحمن لم يبلغ درجة الوعي التي بلغها نهرو عندما قال: "كرهت الاستعمار وأحببت الإنجليز".

وجد هذا التيار أقوى تعبير له في حزب الأمة. تكون الحزب رسمياً عام 1945، ولكن جذوره تعود إلى ماقبل ذلك. وربما كان تجدد النشاط المصري في السودان بزيارة علي ماهر عام 1940، ثم الصراعات التي شهدتها أروقة مؤتمر الخريجين بالذات بعد مذكرة 1942 هي سنوات تكوينه. ويتكون حزب الأمة من ثلاث مجموعات. أولا الأنصار الذين أعاد السيد عبد الرحمن تنظيمهم

بدأب واجتهاد منذ العقد الثاني للقرن العشرين. وعين لهم مناديب ووكلاء من لدنه. جعل من "راتب" الإمام المهدي ومن تراث المهدية عامة، الرابطة الروحية التي تشدهم وتمتن الصلة بينهم. وجعل من شخصه الرمز الذي يغلف وعيهم. ويتكاثر الأنصار في مناطق الانتاج التقليدي، ويتمركزون أساساً في غرب السودان وبعض مناطق النيل الأبيض والنيل الأزرق. وهم فئات مستغلة، وقد حولهم الاستغلال إلى قوة صماء تدين بالولاء المطلق للسيد عبد الرحمن بوصفه إمام الأنصار، وتقف رهن إشارته.

وتتكون المجموعة الثانية من زعماء القبائل والعشائر ووكلاء الإمام عبد الرحمن ومناديبه. وهم حلقة الوصل المحّكمة بينه وبين الأنصار. ويستمد ذلك النفر قوته من تأثيرهم المباشر على جماهيرهم، سواء عن طريق المؤسسة القبلية أو ملكية الأرض والثروة أو علاقتهم بالسيد عبد الرحمن.

أما المجموعة الثالثة فهم المتعلمون الذين سعى السيد عبد الرحمن إلى جذبهم إلى محيطه، مستغلاً الموضوعي والذاتي. وامتاز أولئك المتعلمون بقدرات علمية وثقافية وإدارية وخلقية رفيعة وبحس قومي. وكانت لهم تطلعاتهم، ووجدوا في حزب الأمة أقرب وسيلة لتحقيق تلك التطلعات. وكان السيد عبد الرحمن ينتقي من يقربهم إليه انتقاءً، لذلك تجد لديه القدرات والكفاءة المكان الذي تستحقه. فأولئك المتعلمون هم تكنوقرط سياسيون إن صح التعبير. ولم يكن لذلك النفر صلة مباشرة بالأنصار. فقد وضع السيد عبد الرحمن منذ البداية حداً فاصلاً بين تنظيم الأنصار والمتعلمين في حزب الأمة. وتجلى ذلك الفصل في تعيين عبد الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب، يعاونه في القيادة تلك المجموعة من المتعلمين. وبعد أن ترسخ الحزب، تم اختيار السيد الصديق ابن السيد عبد الرحمن رئيساً له عام 1959. وكان موقف المتعلمين في حزب الأمة من الاستعمار يشوبه ضعف الوعي الاجتماعي، لأنهم يعبرون عن وعي الطبقة ذات النفوذ الاقطاعي. ومن فوق ذلك الواقع الموضوعي استمدوا وعيهم الاجتماعي. فجاء موقفهم ذاك من الاستعمار البريطاني.

يقول السيد عبد الرحمن إن حزب الأمة أنشئ بدون أن يكون له برامج معقدة، وكان شعاره السودان للسودانيين. والواقع أن أي حزب له برنامج، ولكن قد لايكون مكتوباً بشكل مفصل ومحدد، بل يتجلى في ممارساته ونشاطه. ولعل موقف حزب الأمة من الإدارة البريطانية حال دون كتابة برنامج محدد ومعقد، قد يضعه في حرج معها ومع الحركة الوطنية على حد سواء. ويبدو أن نفوذ السيد عبد الرحمن الطاغي الذي أمسك بزمام الأمور في تنظيم الأنصار والحزب، جعل مثل وضع ذلك البرنامج مقيداً لذلك النفوذ. وظل الحزب يعتمد على شعاره المعمم "السودان للسودانيين".

وأخذ حزب الأمة يسير مع ركب الإدارة البريطانية. فشارك في كل المؤسسات الدستورية التي أقامها، فألبسها شكلاً من الشرعية القومية وأطال من بقائها. وكانت حجة السيد عبد الرحمن للدخول في تلك المؤسسات، أنها أقصر السبل للحصول على استقلال السودان. وضرب مثلاً لأتباعه لقبول تلك المؤسسات الاستعمارية فقال: "إن الشخص الذي يطلب ديناً على آخر فهل يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه أم يأخذه ويطلب الباقي؟" ولكن السيد عبد الرحمن أدرك خطأ ذلك الموقف فيما بعد، فكتب يقول: "لم يكن حزب الأمة مبرأ من الأخطاء. ومن الأخطاء البارزة أنه ذهب في بعض الظروف أكثر مما يجب في مهادنة الحكومة".

لم يتخذ حزب الأمة طوال تاريخه في عهد الاستعمار أي موقف مصادم ضد الإدارة البريطانية. ولم تتوتر علاقته معها إلا عندما بدأت بشائر الاستقلال تطل في الأفق، وذلك نتيجة لتصاعد الصراع ضد الاستعمار، وهو صراع قادته قوى اجتماعية أخرى. وعندما بدأت سياسة الحزب تتباعد عن الإدارة البريطانية، حملت معها شعار السودان للسودانيين ليلبس رداءً جديداً. ولكن قيادة الحزب ادعت إنه هو نفس الرداء الذي ظل يتدثر به منذ بروزه في عشرينيات القرن. وهذه مغالطة ما عادت تقوى على الوقوف أمام سطوع الحقائق التاريخية.

إن شعار السودان للسودانيين، أصبح يعبر عن طموح وطني بحق بعد عام 1950. وفرض تطور الحركة الوطنية على حزب الأمة ذلك التحول. كما أدرك الحزب بعد طول تجارب، أن الاستعمار لابد أن يُحمل حملاً على الخروج من البلاد. ولكن مع ذلك التحول في الشعار، فإن الحزب لم يحرك جماهير الأنصار بحسها الوطني المصادم للخروج ضد الإنجليز. ويقول السيد عبد الرحمن إنه لجم ذلك الخروج لأن جماهير الأنصار إذا "أطلق لها العنان فلن تقف عند حد، وهذا يخالف سياستنا الموضوعة التي ترمي إلى استخلاص حقوقنا بالطرق السلمية، إلا إذا عجزت هذه عن أداء ذلك فإننا سنسلك الطريق الآخر". ولكن الحزب لم يسلك ذلك الطريق، وإنما سلكته قوى اجتماعية أخرى. على أن رفع شعار السودان للسودانيين منذ بداية العشرينات، شق لمبدأ الاستقلال مجرى عميقاً في مسار الحركة الوطنية.

لم يجد شعار السودان للسودانيين تجاوباً واسعاً وسط الحركات السياسية الأخرى لعدة أسباب. أولها، خلفيته التاريخية التي لم تكن تعبر عن نهوض قومي. وثانيها، أن حزب الأمة، والأحزاب الطائفية والقبلية بشكل عام، يكتنفها تناقض. فهي مؤسسات حديثة، ولكنها تعتمد على ولاء طائفي وقبلي أصم. فليس فيها التعبير الحر عن إرادة المجموعات الحديثة التي تنتمي إليها، مما يجعلها أداة في يد الزعيم أو الشيخ أو الإمام، وينسحب هذا على شعاراتها. وثالثها، أن بعض الفئات

الاجتماعية كان لها تحفظها إزاء حزب الأمة، لما عرف عن قيادته من المتعلمين بميولهم نحو الإنجليز. كما كانوا متهيبين من طموح السيد عبد الرحمن الطاغي ليصبح ملكاً على السودان. كما أن صياغة الشعار لم تتم في لحظات وهج قومي بالنسبة لمن صاغوه، فجاءت كلماته باهتة. فظل حبيس جدران الأنصار والقوى الاجتماعية المتحالفة معهم.

ونشأ حزبان آخران على هامش حزب الأمة. الأول "القوميون"، الذي تأسس عام 1944 من جماعة "الفجر". وتضمن برنامجه منذ البداية إلغاء اتفاقية 1899 ووضع السودان تحت انتداب دولتي الحكم الثنائي ومراقبة هيئة عالمية. كما تضمن إنشاء اتحاد مع مصر بعد انتهاء فترة الانتداب. ثم أخذوا يتحدثون عن قيام حكومة سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسي للبلاد وتعمل على تقرير مصيره، وأغفلوا موضوع الاتحاد. وظل نفوذ الحزب ضعيفاً خارج نطاق الصفوة التي أسسته. وكان لجماعة الهاشماب صلات مع السيد عبد الرحمن، تكونت في منعطفات الصراع في مؤتمر الخريجين. كما أدت دعوته للقومية السودانية في إطارها العريض وتطلعات بعض كوادره، إلى توسيع قنوات اتصاله مع حزب الأمة. ولذلك عندما بدأ الحزب يتلاشى، أخذ يذوب في حزب الأمة، وقدم له عناصر من المتعلمين لعبت دوراً قيادياً في تاريخه، من أشهرهم محمد أحمد محجوب.

وعندما بدأت العلاقة تتوتر بين حزب الأمة والإدارة البريطانية، أسس البريطانيون عام 1951 حزباً جديداً من زعماء العشائر والقبائل والعناصر الموالية لهم ولاءً تاماً، وهو الحزب الجمهوري الاشتراكي. وأصبح إبراهيم بدري سكرتيره العام، وهو أحد المؤسسين لجمعية الاتحاد السوداني عام 1920. وبرز التوتر بين حزب الأمة والإنجليز بشكل حاد عام 1950، عندما أخذ الحزب يلح عليهم بالتعجيل بإجراء الحكم الذاتي وتقرير المصير. ثم فاجأ الإنجليز بتقديم مشروع الحكم الذاتي للجمعية التشريعية دون استشارتهم. فأسرعت الحكومة بتجميع أعوانها في الجمعية. وفاز الاقتراح بأغلبية صوت واحد (39 ـ 38)، مما جعل الحاكم العام يتجاهله.

ثم شرع البريطانيون فوراً في تأسيس الحزب الجمهوري الاشتراكي. واشتمل دستور الحزب على إعطاء السودان الحكم الذاتي عام 1952، وتأجيل تقرير المصير للمستقبل، وتكوين جبهة ديمقراطية سودانية، والانضمام إلى عضوية الكومنولث. ويعكس تكوين الحزب أزمة الإدارة البريطانية وهي محاصرة بتصاعد التيار الوطني. فكان الحزب صيحة غريق في خضم أمواج متلاطمة وهو يجاهد ليجد طوقاً للنجاة يتمسك به. فولد الحزب ميتاً، ثم ابتلعته أمواج المد الوطني وغيبته في ظلمات بحر لجي من النسيان.

3 - الأحزاب الاتحادية

لم تكن الحركة الاتحادية حزباً واحداً، وإنما تحالف اهتمامات توحدت في معارضتها لعدو مشترك. وتصدت الأحزاب الاتحادية للقضية الجزهرية الخاصة بالموقف من الاستعمار البريطاني ومستقبل السودان. وتعبر الأحزاب الاتحادية بمختلف اتجاهاتها عن طموح الطبقة الوسطى النامية. وإذا كانت الاحزاب الاتحادية أساسها الاجتماعي واحد وأهدافها متقاربة، فلماذا ذلك التعدد؟ لعل السبب أن القاعدة الاجتماعية التي نبعت منها ضعيفة، بحيث لم تفرز حزباً واحداً قوياً يعبر عنها. كما أن المؤثرات الداخلية والخارجية، تطابق أغلبها في وقت واحد. وكانت الفترة الزمنية لذلك التطابق ضيقة. فقبل أن يتم استيعاب مؤثر جديد، يأتي عمل آخر يحدث أثراً جديداً يستدعي اتخاذ موقف جديد. وهكذا أخذت الآثار تترى والتفاعل معها يتم سريعاً. فنتج عن ذلك عدة تيارات وأحزاب تعبر عن مواقف متقاربة. كما أن المجتمع السوداني، مجتمع المنتج الصغير، تطغى فيه النوازع الذاتية التي تلقي بظلالها على المواقف السياسية. وأدى ضعف المشاركة الجماهيرية النشطة إلى غلبة ذلك العنصر الذاتي. لذلك فإن تعدد الأحزاب وسط الحركة الاتحادية، لا يعبر عن مواقف طبقية متباينة، بقدر ما يعبر عن نزعات ذاتية.

ولم يفجر الاتحاديون حركة جماهيرية ضد الاستعمار البريطاني. فخطوهم مكبل بالعلاقات القبلية التي استوعب الحكم البريطاني قيادتها في الإدارة الأهلية، ومكبل بالطائفية التي تساوموا معها، وقيادتها ضالعة أيضا مع الإدارة البريطانية. وما كان في استطاعتهم تفجير حركة جماهيرية كالتي نظمها حزب الوفد المصري، لاختلافات أساسية بين ظروف مصر والسودان. لذلك انحصر نشاط الحركة الاتحادية في الأندية الثقافية والجمعيات الأدبية. ومن داخل ذلك الحصار أخذت الأحزاب الاتحادية تمد يدها إلى مصر لتستعين بها في صراعها ضد الإدارة البريطانية. فقد أدركت الحركة الاتحادية أهمية العامل المصري في السياسة السودانية. كما كانت مصر تمثل لمجموعة من المثقفين السودانيين، رمزاً للحضارة العريقة والتراث العربي الإسلامي، ونموذجاً للحركة الوطنية المصادمة بداية من أحمد عرابي حتى سعد زغلول وحزب الوفد. وهذه عوامل ملهمة، وإن كان إلهامها يشتد ويخبو، لكن الاتحاديين لم يميزوا بينها وبين البرجوازية المصرية ذات الطموح التاريخي في السودان. فخرج شعار وحدة وادي النيل يحمل في أحشائه تناقضاً حاداً، لم يجعل منه شعاراً ثورياً. بل إن الموقف التكتيكي الذي استنجد بمصر، تحول في مجرة السياسة الصفوية المعزولة عن الجماهير إلى موقف استراتيجي، جعل من "وحدة وادي النيل" موقفاً ثابتاً ارتاعت له قوى اجتماعية وعلى رأسها حزب الأمة، مما ساعدها على شحذ شعار السودان

للسودانيين وإضفاء مضمون جديد عليه في لحظة الانعطاف الحاد في مجرى الحركة الوطنية. من كل تلك العوامل تكونت الأحزاب الاتحادية.

الحزب الأول هو الأشقاء. وانبثقت مجموعة الأشقاء في نادي الخريجين من خلال الصراع حول لجنته التنفيذية، ثم في مؤتمر الخريجين. ولم يتم عقد مؤتمر لتكوينه ولم يصدر برنامجاً محدداً، وإنما برز من خلال عملية النشوء والارتقاء، ومن خلال الممارسة والتجربة. وأخذ الأشقاء بعض أساليب حزب الوفد المصري في العمل السياسي. وكان أكثر تركيزهم على الجوانب الشكلية. فركزوا على شخصية إسماعيل الأزهري، ليجعلوا منه رمزاً قومياً مثل سعد زغلول، غير مدركين أن شخصية سعد انصهرت أولاً في لهيب الثورة ثم خرجت من أحشائها. وأصبح تركيزهم على أزهري أحد مجالات الصراع بينهم وبين الأحزاب الاتحادية الأخرى بعد اندماجهم في حزب واحد فيما بعد.

ويمتاز الأشقاء بالقدرة على كسب المؤيدين باستغلال الأساليب التنظيمية المتقنة. وتدعمت تلك القدرات بعد تحالفهم مع الختمية، وبعد وضوح موقفهم المعادي للاستعمار البريطاني. فقد وجد الأشقاء دفعة من الطريقة الختمية بجماهيرها العريضة. وكان السيد علي قد أحس بتزايد نفوذ السيد عبد الرحمن. فأصدر جريدة "صوت السودان"، بعد أن أصدر السيد عبد الرحمن جريدة "النيل". كما كون اتحاد الختمية وشباب الختمية، أسوة بشباب الأنصار. ثم تحالف مع الأشقاء وألقى بثقله مع مصر. وكان الأشقاء بدورهم في حاجة إلى دعمه.

ويقول أحمد خير، الذي عاصر تكوين حزب الأشقاء، إن الحزب لم يعلن عن مبادئه، كما لم يعلن بتوضيح خططه وأساليبه حتى أمام الهيئة العليا. ويرى أن تلك السرية كانت عاملاً فعالاً في قوتهم العددية. ويقول إن الأشقاء حزبان، حزب انتخابي تبرز قوته وضرورته في الانتخابات، حيث يجمع قوة غفيرة متباينة لا يجمع بينها إلا انتصار مرشح الحزب. فإذا انجلت غمرة الانتخابات اختفت تلك الجموع وتلاشت. ثم يبرز الحزب الثاني وهو الأقلية المتحكمة. ثم يقول إن الأشقاء لم يقيدوا أنفسهم بمبادئ وبرامج محددة، ولم يضربوا حولهم نطاقاً من الألفاظ والنصوص التي تظل في يد الجمهور أداة للحساب والمناقشة، وسلاحاً في يد الخصوم والأتباع المستنيرين. ويقول رغم أنهم لم ينشروا مبادئهم على الملأ، إلا أنه اتضح أنهم من أنصار الاتصال مع مصر، وإنهم يميلون للوقوف في نقطة تقع بين الاتحاد الفدرالي الذي نص عليه قرار المؤتمر والوحدة الكاملة التي نص عليها برنامج حزب "وحدة وادي النيل".

يمثل الأشقاء، مثل حزب الأمة، تياراً عريضاً ظل ينمو داخل الحركة الوطنية ويتمركز حول شخصية الزعيم. وعندما اشتد الصراع حول مستقبل السودان، تحولوا إلى حزب دون أن تتم الإجراءات التي عادة ما تصاحب قيام الأحزاب. ولأن الأشقاء لا يعتمدون على قاعدة صلبة من المؤيدين مثل حزب الأمة، فلم يصبحوا الممثلين لكل الحركة الاتحادية، مثلما أصبح حزب الأمة الممثل لما يسمى في القاموس السياسي السوداني الحركة الاستقلالية.

والحزب الثاني في الحركة الاتحادية "الاتحاديون". وهم أساساً جماعة مدرسة أبوروف، الذين دخلوا السياسة من منطلق الصفوية الثقافية التي تنفر من العمل الجماهيري. ولهم موقف محدد من الطائفية وينفرون من التعاون معها. وعبر خضر حمد، أحد مؤسسي الحزب، عن رأيه في الطائفية قائلاً: "إن الطائفية هي وكر الاستعمار وسنده، وفي نفس الوقت سلاحه الذي يحارب به في ميادين عديدة ... والطائفية لم ينج منها إلا القليل، حتى الأبروفيين فقد جرفهم التيار في انتخابات 1943، ولكنهم ثابوا سريعاً إلى رشدهم".

ولأن الأبروفيين كانوا مترابطين، ولأنهم يهتمون بالقضايا الثقافية ولهم موقف محدد من الطائفية، فقد فكروا في تأسيس حزب عندما اشتد الصراع وظهر الفرز في الحقل السياسي. فعقدوا اجتماعاً تأسيسياً في أكتوبر 1944 أعلنوا فيه قيام "حزب الاتحاديين"، ووضعوا دستوراً سموه "مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين"، وهو خليط من الوطنية ومبادئ العدالة الاجتماعية المثالية المتأثرة بالاشتراكية الفابية الإنجليزية التي تنادي بالتدرج في التعيير الاجتماعي خلافاً لدعاة التغيير بالثورة. ويرى أحمد خير أن دستورهم فيه تناقضات ونواقص، مما دفعهم إلى وضع مذكرة تفسيرية حاولت أن تزيل جوانباً منها. ودعا الاتحاديون إلى حكومة سودانية ديمقراطية حرة مع مصر على نظام الدومنيون الذي يعطي حق الانفصال أو الاتحاد مستقبلاً. وذهبوا إلى أن صيغة الدومنيون ضرورية، إذ بدونها سوف تجرد الأجيال المقبلة من حرية الإرادة وحرية الاختيار. وكان موقفهم من مصر، موقفاً سياسياً وثقافياً وخياراً مصيرياً، أكثر منه دعم سياسي ومادي مباشر كما هي الحال بالنسبة للأشقاء.

ولم تظهر بين الاتحاديين الزعامة المتفردة، فكلهم يتمتعون بثقافة مشتركة، وليس لأي منهم سند طائفي أو قبلي يميزه في ذلك التنظيم. ويذهب أحمد خير إلى أن قيادتهم مفككة الأوصال، وأن كل عضو فيها يعبر عن رأيه الخاص. ولم يعينوا رئيساً إلا عندما اختاروا حماد توفيق فيما بعد رئيساً. وتناوبوا منصب السكرتير العام حتى عام 1951، عندما انفرد خضر حمد بالمنصب.

وكان الاتحاديون جماعة قليلة العدد، بلغوا عام 1947 حسب تقدير أحمد خير حوالي ثلاثمائة. وهو في رأيه راجع إلى تعصبهم للمبادئ ومغالاتهم في التشبث بالنظريات. على أن الأسباب الجوهرية في قلة عددهم هي نفورهم من العمل الجماهيري وموقفهم السلبي من الطائفية وابتعادهم عنها دون أن يجدوا لها بديلاً. ولكن مع قلة عددهم، فإن وضوح مبادئهم وطهارة قيادتهم، جعلت لحزبهم وزناً وتأثيراً في الحياة السياسية. ومن أبرز قادتهم حماد توفيق وخضر حمد وإبراهيم يوسف سليمان وإسماعيل العتباني.

الحزب الثالث في مجموعة الاتحاديين هو حزب الأحرار. وهم مجموعة انشقت من الأشقاء عام 1943، وآثروا أن ينأوا بأنفسهم عن الصراعات الحادة التي نشبت في مؤتمر الخريجين. ثم كوّنوا حزبهم عام 1944. ودعوا إلى اتحاد فدرالي مع مصر. ثم انقسموا عام 1945 إلى أحرار انفصاليين وأحرار اتحاديين. وذاب الانفصاليون في حزب الأمة، وظل الأحرار الاتحاديون في المسرح حتى ذابوا في الحزب الوطني الاتحادي عند تكوينه عام 1952.

الحزب الاتحادي الرابع هو حزب "وحدة وادي النيل"، الذي تأسس عام 1946. وكان متطرفاً في تمسكه بوحدة مصر والسودان. وله دستور مطبوع. ولكن الأفكار القاطعة التي طرحها عن وحدة وادي النيل، جعلته قليل التأثير. وتعبر أفكاره عن خطرة لمجموعة من المثقفين أكثر منها برنامجاً لحزب بالمعنى الدقيق. وكان أداة مصرية أكثر منه حزباً سودانياً.

4 - انفجار الصراع بين حزب الأمة والاتحاديين

في مطلع عام 1945، اتفقت الأحزاب الاتحادية الثلاثة وهي: الأشقاء والاتحاديين والأحرار، على مشروع تقدم به الاتحاديون ينص على: "قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري". واستطاعوا بنفوذهم العددي في الهيئة الستينية للمؤتمر، أن يجيزوا الاقتراح في إبريل 1945. ويرى أحمد خير أن المؤتمر والأحزاب الاتحادية المؤتلفة، لم تهيىء الجو لذلك القرار بين الرأي العام بما يتناسب مع أهميته وخطورته. فلم يحس به الكثيرون في الأقاليم والعاصمة، لذلك لم تخف إلى تأييده من لجان المؤتمر البالغ عددها ما يقرب من الثمانين إلا القليل. وحتى ذلك العدد القليل أيد في هدوء شامل وبطء وئيد. إن ما ذهب إليه أحمد خير، يلخص المنهج الصفوي لحركة المتعلمين السياسية، التي ترى أنه بإمكانها أن تقرر في أمهات الأمور نيابة عن الجماهير، بما في ذلك جماهيرها، وما على تلك الجماهير إلا أن تصطف خلف مواقفها.

وأدى قرار المؤتمر بالنص على وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، إلى خلاف حاد بين التيارين الأساسيين في الحركة الوطنية. فرأت مجموعة من الخريجين في واد مدني وأم درمان، ضرورة إيجاد صيغة للوحدة بين التيارين تساعد على توحيد جهدهم. وأثمرت جهودهم إلى التوصل إلى صيغة ميثاق وقعه ثلاثة ممثلون عن كل حزب من الأحزاب الستة وهي: الأشقاء، الأمة، الاتحاديين، الأحرار، الأحرار الاتحاديين، القوميين. ونص الميثاق على الآتي:

1 - قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى.

2 - تكوين لجنة يكون نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة في السودان على أن يتولى المؤتمر تعيينهم. وتتولى اللجنة مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن. على أن تعطيها الحكومة كل التسهيلات اللازمة.

3 - أطلاق الحريات العامة : أدى الميثاق منذ توقيعه إلى مشاكل. فالبند الأول لم ينص على الوحدة مع مصر تحت التاج المصري، فجاء مخالفاً لميثاق الأحزاب الاتحادية، مما أدى إلى انسحاب الدرديري أحمد إسماعيل وتكوينه حزب "وحدة وادي النيل". وعندما أرسل الميثاق إلى رئيس حكومة بريطانيا وملك مصر، أرسل معه إسماعيل الأزهري خطاباً بوصفه رئيساً للمؤتمر. وقال في الخطاب إن المؤتمر هو الهيئة الوحيدة التي تمثل الرأي العام المستنير في السودان، وتلتقي عنده وجهات النظر القومية المختلفة. وذكر دور السودان في الحرب. ثم تحدث عن الخدمات التي قدمتها الإدارة البريطانية من تنظيم للإدارة واستتباب للأمن والعدل. ولكن تقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يسير بخطى وئيدة. ثم أجرى مقارنة بين الحالة المتردية في السودان والتطور الذي تعيشه مصر. ثم أورد قرار المؤتمر في ابريل 1945 الذي نص على قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وانتهى الخطاب إلى القول بأن المؤتمر لا يدعو لنظام الحكم الثنائي ولا يعمل بطرق ثورية.

ورفض السكرتير الإداري تلك المذكرة، على أساس أن المؤتمر لا يحق له أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني، وأن الأشقاء لا يتمتعون إلا بثقة قسم واحد من أقسام المؤتمر. ولذلك فإن ما جاء في المذكرة لا يعبر عن وجهات نظر أهالي السودان. ورد عليه أزهري بأن كل الأحزاب اتفقت على صيغة "اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا"، ولذلك رأى المؤتمر بعد تقليب وجهات النظر أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري. ولاشك أن ماذهب إليه الأشقاء على لسان أزهري في هذا الرد، قد لوى عنق الحقيقة ليزج بها في وجهة واحدة، وهو زج لا يخلو من افتعال.

ويثير الرد الذي تضمنه خطاب أزهري عدة قضايا. أولها تجاهل ميثاق الأحزاب الستة، وتبني رأي الأحزاب الاتحادية. فنسف أول مشروع للوحدة بين الأحزاب السودانية. وتجاهلت المذكرتان التراث الذي يشق مجرى عميقاً في الحياة السياسية السودانية، وهو أن الوحدة هي أساس أي خطوة ناجحة في تاريخ السودان الحديث، لأن السودان لم تتبلور فيه بعد طبقة اجتماعية قادرة بمفردها على قيادته والتحكم في مصيره. والأمر الثاني، سلوك منهج غير ديمقراطي، الذي تمثل في هيمنة الأغلبية الميكانيكية دون اعتبار لرأي الأقلية وإعطاءه ما يستحق من وزن. وثالثها، تعميق الخلافات. ولعل الأشقاء قد اتخذوا تلك الخطوة بدفع من مصر أكثر مما كانوا يعبرون عن مشاعر حقيقية يحسها أهل السودان. فالخطاب والمذكرة يعبران عن منهج الصفوة المسيطرة على مؤتمر الخريجين. ولاشك أن حزب الأمة والأحزاب المتحالفة معه، كانوا أكثر استعداداً للوصول لحل وسط والذهاب إلى منتصف الطريق.

وانعكس ذلك الصراع بشكل سافر في الدورة التاسعة للمؤتمر عام 1946. فقد قاطعها حزب الأمة والقوميون. وانقسم الأحرار إلى قسمين، انسحب أحدهما مقاطعاً وتركوا المؤتمر للأشقاء، حتى أصبح من العسير التمييز بين الأشقاء والمؤتمر. وهكذا تحددت المعالم بين التيارين الأساسيين. تيار بقيادة حزب الأمة ويعتمد على سند طائفة الأنصار ورعاية السيد عبدالرحمن ويتحالف مع الإدارة البريطانية. والثاني، التيار الاتحادي، ويتألف من عدة أحزاب وتدعمه طائفة الختمية بزعامة السيد علي وتقف من ورائه مصر، ويعلنون عن وحدة وادي النيل بدرجات متفاوتة. ومن تلك التحالفات والدعم تشكلت قوة التيارين، ويكمن فيها أيضاً ضعفهما.

إن الاعتماد على الطائفتين، أعطى للتيارين سنداً وسط قطاع عريض من أهل البلاد ما كان لصفوة المتعلمين أن تصل إليه. ولكنه في نفس الوقت جعل تلك الصفوة تعتمد على قوة عريضة لا تملك هي زمام أمرها. فنشأت أحزاب سياسية، هي مؤسسات حديثة ولكنها معتمدة على قوى تقليدية. لذلك لم تمارس تلك الأحزاب الحياة الديمقراطية الحزبية بشكل منظم وفعال، مثل المؤتمرات والبرامج واللوائح المحددة وانتخاب القيادة وإعادة انتخابها بحرية. فأصبحت المشاركة الجماهيرية الحقيقية في مسار تلك الأحزاب ضعيفة ودورها هامشياً. كما أن اعتماد التيارين على دولتي الحكم الثنائي، سواء بريطانيا لاستخلاص حقوق السودان منها سلمياً والتعامل مع مؤسساتها الصورية التي أقامتها في البلاد، أو مصر بإعلان وحدة وادي النيل، أعطى كل تيار سنداً من الدولتين. فقد استغلت القوى السياسية السودانية التناقض بين الدولتين، مما لم يعط بريطانيا يداً مطلقة لافتراس الحركة الوطنية وهي في حالة النمو قبل أن يشتد عودها. ولكن

الاعتماد على الدولتين جعل التيارين أسيرين لنفوذهما وخاضعين في كثير من الأحيان لرغباتهما. لذلك لم تحرك القوى السياسية جماهيرها لاتخاذ مواقف تتعارض مع تحالفهما مع الدولتين. وهذا ما جعل تلك القوى تعتمد كثيراً على العمل الفوقي.

5 - الأحزاب والتنظيمات الشعبية الداعية للاستقلال

كان لابد لأوضاع السودان الحبلى بالتيار المعادي للاستعمار، والمؤثرات الخارجية المتشابكة مع تلك الأوضاع، أن تفرز تياراً ثالثاً في الحركة الوطنية. وهو التيار الذي ينادى باستقلال السودان التام، ولا يرتبط بأي من دولتي الحكم الثنائي ولا بالطائفية. وهنا تكمن قوته وضعفه. فالدعوة إلى الاستقلال الحقيقي أعطت تلك الأحزاب والتنظيمات وجوداً متميزاً. وأبرز أعضاؤها إمكانية وجود طريق ثالث، وطرحوا قضية السودان في إطار محدد، أكسبهم نفوذاً فكرياً وأدبياً أكبر من حجمهم العددي. ولكن مصادمة الإدارة البريطانية ومعارضة وحدة وادي النيل، أفقدهم سند الدولتين اللتين ساندتا بنفوذهما المالي والإداري التيارين الآخرين، وعرضتهم لبطش جهاز الدولة البريطاني في السودان، وفقدان النفوذ الأدبي والمعنوي لمصر. وأعطاهم الابتعاد عن الطوائف الصوفية حرية في الحركة وجرأة في المواقف، ولكنه أفقدهم مساندة قطاع عريض كان حبيس جدران الطائفتين.

وجد التيار المنادي بالاستقلال تعبيراً له في أحزاب سياسية واتحادات طلابية ونقابات عمالية وفلاحية، كانت كلهّا وسط ما أصبح يعرف في القاموس السياسي السوداني بالقوى الحديثة.

(أ) الحزب الجمهوري

أول الأحزاب الداعية للاستقلال هو الحزب الجمهوري الذي أسسه الأستاذ محمود محمد طه عام 1945. ونشر الحزب برنامجاً انتقد فيه التيارين الكبيرين، لارتباطهما ببريطانيا ومصر ولانعدام المذهبية في عملهما، ودعا إلى استقلال السودان عن بريطانيا ومصر وقيام جمهورية سودانية. ثم أردف برنامجه بكتيب بعنوان "قل هذا سبيلي"، توسع فيه في شرح أهدافه القائمة على مدنيّة جديدة تقوم على الإسلام والقرآن. كتب أحمد خير الذي عاصر ميلاد هذا الحزب يقول: "لقد برهن رجال الحزب الجمهوري على صدق عزيمتهم وقوة إيمانهم، لذلك يتمتعون باحترام الجميع. كما برهن رئيسهم على إخلاص وصلابة وشدة مراس ولعل هذه الأسباب نفسها، مضاف إليها اختلاف أهدافهم، هي التي جعلتهم يقفون في عزلة وانفراد".

وانطوى الحزب منذ نشأته على جوانب إيجابية وسلبية. فقد أخرج دعوة الاستقلال من محيط المناورات وطموح السيد عبد الرحمن، إلى نقاء العمل السياسي الحقيقي من أجل الاستقلال، فألبسها دثاراً ناصعاً جعل منها دعوة يمكن أن تلهم جيلاً بأكمله. كما أخرج العمل السياسي من دائرة المناورات والتكتيك، إلى رحاب العمل الفكري القائم على البرنامج الملزم المحدد الجنبات والآفاق. ولكن الحزب اعتمد أساساً على شخصية الأستاذ محمود محمد طه، دون أن يكمل ذلك بعمل تنظيمي واسع. صحيح أن الأستاذ محمود يمتلك قدرات فكرية إذا ما قيس بالسياسيين المعاصرين له، ولكن الاعتماد على شخص لا يمتلك القدرات الشعبية وإنما القدرات الصفوية الثقافية، يجعل تلك الزعامة أسيرة حدود ضيقة، ويجعل مواقفه عرضة للجنوح والتطويح لانعدام القيادة الجماعية.

وكان لموقف الحزب الصارم ضد القوى ذات النفوذ في المجتمع، أن فقد المرونة في الحركة، في وقت كانت مثل تلك المرونة ضرورية لممارسة العمل السياسي. كما أن الحزب كان استمراراً للمنهج الصوفي في نقائه الرفيع المصادم، الذي ما عاد له تجاوب في واقع تحلق الناس فيه حول صوفية ذات ممارسات لا تمت إلى تلك الصوفية، وإنما صوفية طرق تتأرجح بين النوازع الذاتية وطموحاتها واستغلال غيبية الوعي. إن أزمة الحزب الجمهوري، أنه قائم على نقاء السريرة وصفاء الطوية، دون أن يدرك أن ذلك النقاء وذلك الصفاء، لابد لهما من مناورات وعمل تكتيكي، يجعلهما قادرين على الحركة السياسية في واقع يصطرع بالمناورات والتكتيك، وليس مجرد الانكفاء على مثل وقيم رفيعة. لذلك ظل نفوذه ضعيفاً وأثره محدوداً.

كما أقحم الحزب الإسلام في العمل السياسي، وهو إقحام كان له ما يبرره من أجل إلهام الناس من تراثهم الإسلامي. ولكن غاب عنه أن الإسلام في المعترك السياسي، له ممارسات وتجليات أخرى، استغلها حاملوه ورفعوا لها ألوية، ولكنهم تستروا خلف تلك الألوية لإدراكهم أنها لن تجد قبولاً من أصحاب الشأن في الدولة، ولأنها ألوية إذا ما انفردت أشرعتها في الجو، ستحمل معها مشاعر ما كانوا راغبين في أن يكون لها حضور في العمل السياسي القائم على سيطرة النخبة والصفوة. فالحركات الإسلامية عندما تنفجر، تحمل معها مداً شعبياً جارفاً كانت النخبة أكثر حرصاً على ألا ينفجر. إن العمل السياسي مزيج من المبادئ والقيم المصاغة في برنامج يكمله تنظيم وتكتيك وزعامة، تختلط كلها في نسيج واحد بدرجات متفاوتة، هو الذي يعطي العمل السياسي قوته في المعترك السياسي.

(ب) الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) (14)

في صيف عام 1946، تكّون أول تنظيم شيوعي في السودان باسم "الحركة السودانية للتحرر الوطني" (حستو)، من حلقة صغيرة من المثقفين والطلبة وحفنة من العمال. وكتب عبد الخالق محجوب عن تلك النشاة يقول: "إن الظروف المحلية والدولية والإقليمية التي كانت قائمة آنذاك، تفرض بروز قوة اجتماعية تثق بشعب السودان وبمستقبله، وتحدد دون وجل طبيعة النضال ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال الوطني ـ قوة توضح الحقائق الدولية المعاصرة، وتوضح طبيعة العلاقات السودانية المصرية، وتبتدع التنظيم الحديث التقدمي الملائم للحركة الجماهيرية السودانية، وتضع منهجاً يلبي رغبات الشعب السوداني المشروعة في الديمقراطية السياسية والاجتماعية".

وقد لعبت المنظمات الشيوعية المصرية، بالذات "الحركة المصرية للتحرر الوطني"، ثم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني"، دوراً في دفع الحركة الشيوعية في السودان. فتدرب مجموعة من الطلبة السودانيين في مصر على أساليب العمل الجماهيري والسري في تلك المنظمات. ووفرت الحركة الشيوعية المصرية للمثقفين السودانيين الأدب الماركسي واليساري عامة. وتعلمت الحركة الشيوعية في السودان من أخطاء الحركة الشيوعية المصرية التي أدت إلى تفشي الانقسامات بينها نتيجة انكفائها على المناقشات بين حلقات المثقفين. كما استفادت من أساليبها الإيجابية المتمثلة أساساً في العمل وسط الجماهير وتوسيع دائرة النشاط السياسي ليشمل جبهات سياسية عريضة.

اشتمل دستور حستو أساساً على النضال ضد الاستعمار البريطاني وحق الشعب في تقرير مصيره. وصاغت حستو شعار "الكفاح المشترك بين الشعبين السوداني والمصري"، بديلاً لشعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. وأصدرت حستو أول منشورات مطبوعة في تاريخ السودان الحديث، حرضت فيها الشعب على النضال ضد الاستعمار. وساعدت في تأسيس أول تنظيم للشباب عام 1947. وكتبت المخابرات الحكومية في تقرير سري لها عام 1949، تقول إن أكثر حركة شيوعية ذات أخطار كامنة في السودان، هي حركة الشباب، التي من أهدافها الكفاح لإحباط المشاريع الاستعمارية وضد أعوان الاستعمار والانتهازيين وتحرير السودان وتأسيس نظام ديمقراطي. وساهم في تأسيس الحركة النسائية. وفي هذا الصدد كتب منصور خالد يقول إن الحزب الشيوعي له القدح المعلى في قضية المرأة.

كتب عبد الخالق محجوب في تقييمه لحستو يقول: "إن تكوينها كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج أبعد مدى وأوسع انتشاراً وشمولاً، لولا أن قيادتها في ذلك الحين وضعت الحزب كجناح يساري في نطاق

الأحزاب الوطنية، وظل وجهة خالية من الجماهير. ولكن بعد تغيير تلك القيادة في صيف 1947، ارتبطت حستو ارتباطاً وثيقاً بالطبقة العاملة". ورغم ذلك القصور، بدأت حستو تقاليد العمل الجماهيري المصادم من مظاهرات وليالي سياسية وشعارات على الجدران ومنشورات.. واتجهت رأساً إلى الطلاب والعمال والمزارعين، لتنظيمهم في اتحادات ونقابات. فتكونت قوى سياسية ليست لها روابط إقليمية أو قبلية أو طائفية، ولها موقف محدد من الوجود الأجنبي في السودان.

(ج) حركة الطلبة (15)

بدأت حركة الطلبة يقظتها الجديدة في أواخر الثلاثينات بظهور الجمعية الأدبية في كلية غردون، التي انبثق منها اتحاد طلاب المدارس العليا في فبراير 1941 بأهداف وطنية وثقافية وتربوية. ثم أعقبه ظهور اتحاد الطلاب في المدن التي كونها طلاب كلية غردون، والتي شاركت في مؤتمر الخريجين. وتكون من تلك الاتحادات اتحاد الطلاب السودانيين عام 1945. وصحب نشأة تلك الاتحادات ظهور الصحف الحائطية الطلابية، التي عنيت في بداية عهدها بالأدب، ثم تحولت مع تصاعد الحركة الوطنية إلى القضايا السياسية. وشهد مطلع عام 1945 أول عمل سياسي طلابي، وذلك عندما قام بعض طلبة كلية غردون بتعليق منشورات معادية للوجود الاستعماري.

وبدأ الطلاب السودانيون في مصر يتجهون نحو العمل الطلابي المنظم. فمنذ الثلاثينات وهم يتجهون نحو المجالات السياسية والاجتماعية. ومن أبرز نشاطهم المذكرة التي رفعوها إلى علي ماهر قبل سفره إلى السودان. ثم أنشأوا فروعاً لمؤتمر الخريجين، وأصبحوا حلقة الوصل بين المؤتمر والأحزاب السياسية المصرية. وساعدوا زملاءهم القادمين للدراسة في مصر. وفي عام 1946 نادوا بضرورة وحدة الحركة السياسية لمواجهة مفاوضات صدقي بيفن.

وشهد عام 1946 بداية النشاط العملي للطلاب في السودان. ففي مارس نظم اتحاد طلاب كلية غردون أول مظاهرة سياسية تشهدها البلاد منذ عام 1924. وكانت المظاهرة احتجاجاً على مذبحة كبري عباس في القاهرة، عندما أطلق جنود الاحتلال البريطاني النار على الطلبة المصريين وهم محاصرون في كبري عباس، وأردوا عدداً منهم قتلى. فكانت المظاهرة أحد معالم الكفاح المشترك مع الشعب المصري. كما كانت شكلاً جديداً للعمل الجماهيري المصادم في مجرى الحركة الوطنية.

هناك عاملان مباشران أثرا في تطور الحركة الطلابية. الأول دور الطلبة السودانيين في مصر. كان الطلبة السودانيون حتى عام 1946، يتسربون لمصر سراً. وفي عام 1946، قرر السنهوري وزير

المعارف المصري، تقديم منح دراسية في الجامعات المصرية للطلاب السودانيين، وهي ما عرفت ببعثة السنهوري. وافتتحت لهم مساكن سميت بيوت السودان. ومنح كل طالب خمسة جنيهات شهرياً. فترك الطلاب المدارس العليا في السودان، والتحقوا بالجامعات المصرية فوجاً إثر فوج، حتى بلغوا عام 1946 نحواً من سبعين طالباً. وتلقفهم في القاهرة الطلاب الذين سبقوهم، واهتمت بهم المنظمات الشيوعية المصرية. وكان عام 1946 الذي ذهبت فيه تلك الأفواج عاماً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، ونقطة تحول في مجراها. فقد انتظمت مصر مظاهرات عمالية وطلابية، تكونت في خضمها قيادة وطنية جديدة هي "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، التي قادت معارك ضارية لمدى أشهر متتالية، وطرحت شعارات وطنية مفعمة بطموح الجماهير للعدل الاجتماعي والحرية والانعتاق من الاستعمار. ولكن اللجنة لم تعمر سوى بضعة أشهر. فانفرط عقدها لأخطاء وقعت فيها لعدم نضجها. ولكنها خلفت تراثاً ثورياً، وألهمت شباب ذلك الجيل بدرجات متفاوتة، ومنهم الطلاب السودنيين في مصر. والعامل الثاني هو تأسيس حستو، التي كان الطلبة ضمن القطاعات التي اهتمت بها. وتنبهت الإدارة البريطانية لذلك النشاط. فكتب السكرتير الإداري في تقريره السري عام 1951 يقول إن تواجد الشيوعيين في المعاهد التعليمية يشكل الخطر الحقيقي.

(د) الحركة العمالية (16)

كان بروز الحركة للعمالية المنظمة في نقابات بعد الحرب العالمية، منعطفا مهماً في مجرى الحركة الوطنية السودانية، لأنها دخلت معترك السياسة من موقف محدد المعالم والقسمات من الاستعمار البريطاني، وبأساليب جديدة في الصراع ضده. وتأثرت الحركة العمالية بنفس العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مجرى الحركة الوطنية خلال سنوات الحرب وبعدها. إلا أن هناك عوامل محددة ساعدت على تصاعد الحركة العمالية وتنظيمها. أولها الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم أثناء سنوات الحرب، مما أدى إلى تدهور كبير في معيشة العمال. ففي الوقت الذي تضاعفت تكاليف المعيشة، ظلت أجور العمال في السكة الحديد كما هي منذ عام 1935. ودخل العمال في إضرابات عشوائية خلال سنوات الحرب تعبيراً عن سخطهم. وكانت الحكومة، في رأي السكرتير الإداري روبرتسون، ساكنة لا تتحرك لمواجهة الموقف. وتفاقم الوضع نتيجة التطور الكبير في حجم القوى العاملة خلال سنوات الحرب، مما أعطى الطبقة العاملة ثقلاً عددياً. كما تمركز العمال في مناطق الإنتاج الحديث بالذات السكة الحديد، جعلهم أكثر إحساساً بقوتهم، مما ساعد على تحول سخطهم إلى وعي طبقي.

والعامل الثاني تأثير حستو على تطور الحركة العمالية، إذ ساعدت على توجيهها بدمج الحركة المطلبية بالنشاط السياسي، مما أدى إلى تحول العمال إلى قوة مؤثرة في النضال ضد الاستعمار البريطاني. وتمثل مدينة عطبرة مصدر الثقل العمالي، إذ أن 90 % من سكانها مرتبطون بالسكة الحديد مباشرة أو بطريق غير مباشر. ويشكل عمال السكة الحديد في عطبرة 40 % من مجموع عمال السكة الحديد في السودان. كانت الأندية العمالية، بالذات نادي خريجي المدارس الصناعية الذي تأسس في عطبرة في الثلاثينات، منابر عمالية نشطة بدأت بنشاط ثقافي واجتماعي، ومع تصاعد وعي العمال تحولت إلى منابر سياسية. وكان العمال الفنيون يشكلون رأس الرمح بالنسبة للحركة العمالية، وبلغ عددهم 7000 عامل من مجموع عشرين ألف عامل.

هناك ظروف موضوعية أدت إلى نشأة حركة عمالية منظمة في السودان. ولكن نشأتها بذلك الحجم كانت نتاجاً للدور الذي لعبه العنصر الذاتي، في وقت كان فيه إدراك الظروف الموضوعية يحتاج إلى قدر عال من الوعي وبعد النظر والخيال والتضحية لتخطى الصعاب. فقد واجهت الحركة العمالية في سنوات نشأتها الأولى عقبات اعترضت طريقها. احتاجت الحركة في بداية عهدها إلى قيادات تعبر عن طموح الطبقة العمالية وتقودها في مسارها. وكان ميلاد تلك القيادات عبر مخاض عسير. فضعف الطبقة العاملة نفسها، وظلال القيم الرعوية القبلية، ونفوذ البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الإيديولوجي، ألقت على كاهلها بظلال كثيفة حالت دون تبلور تلك القيادات وبروزها. وجاء تأسيس حستو في ذلك الوقت عاملاً حاسماً في بروز بعض القيادات العمالية عبر ذلك المسار الوعر. وفي هذا الصدد كتب البروفيسور محمد عمر بشير يقول: "لقد كان نفوذ الحزب الشيوعي على الحركة العمالية أكبر وأكثر بقاء من أي مجموعة أخرى". وكانت قيادة حستو قد ركزت على عطبرة تركيزاً خاصاً، وكذلك على المناطق الأخرى. ويرى عبد الخالق محجوب أن التمازج بين المثقفين الثوريين وحركة الطبقة العاملة هو عماد الحركة الثورية في السودان.

والعقبة الثانية التي واجهت الحركة العمالية، هي محاولة أحزاب الطبقة الوسطى الدؤوبة للسيطرة عليها والتحكم في مسارها. وكانت البرجوازية السودانية تنظر إلى تجربة حزب الوفد المصري مع الحركة العمالية المصرية، الذي احتواها بمختلف الأساليب، مستغلاً المد الثوري الذي كان يقوده، ومستغلاً بعض قياداته المقتدرة مثل عبد العزيز فهمي، ومستغلاً العنف لردع تحركات العمال. ولكن ظروف السودان تختلف عن مصر. وتراكم التجارب التي اختزنتها الحركة العمالية المصرية، تسربت إلى وعي الحركة العمالية السودانية. فصارعت من أجل استقلالها التنظيمي، فنجحت أحياناً كثيرة وأخفقت في أحيان أخرى. ولعل انخراط الحركة العمالية في كفاح مشترك مع أحزاب الطبقة الوسطى ضد الاستعمار، قد أضعف محاولات الاحتواء وأجلها لفترة زمنية.

وكانت الإدارة البريطانية العقبة الثالثة في طريق الحركة العمالية. فذاك حزب العمال البريطاني يفوز في انتخابات عام 1946، ويصبح بيفان القائد العمالي وزيراً. وبدأ الحزب يمد يده إلى ماوراء البحار متلمساً الحركة العمالية في المستعمرات. وتبلورت للسياسة البريطانية ثلاثة مواقف تجاه الحركة العمالية في مستعمراتها. إما أن تحتويها ولا تسمح لها بالحركة إلا تحت مظلتها الوارفة، فتبقى تحت ذلك الظل لأن الأعشاب لا تنمو تحت الظلال الوارفة، ثم تخترقها بتنظيمات صورية تمتص بها دفعها الثوري. والأسلوب الثاني، أن ترهقها بالمفاوضات المضنية حتى يخبو لهيب الحماسة بينها وتتداعى إلى حركات إصلاحية خاوية. وإذا فشلت كل تلك الأساليب، تلجأ إلى قهرها بالعنف وإرغامها على الإذعان.

فعندما برز الوعي العمالي في السودان، لجأت الإدارة البريطانية إلى تكوين ما يسمى "لجان العمال"، وهي تنظيمات فارغة سرعان ما نبذها العمال واندثرت. ثم استجلبت المستر نيومان الخبير في شؤون العمال، ليجد صيغة يتم بها احتواء الحركة العمالية الوليدة، ولكن العمال تنبهوا لأمره. فكتب قاسم أمين القائد العمالي سلسلة من المقالات في جريدة الصراحة بعنوان "وكشفناك يا نيومان". ثم لجأت الحكومة لأسلوب اللجان والمفاوضات. ولم تمض تلك الأساليب دون أن تترك أثراً على الحركة العمالية. وبرزت بينهم جماعة تنادي برفع عريضة لمدير السكة الحديد، تشرح ظلامات العمال وتطالب بنوع من التمثيل بين الإدارة والعمال. واعتبروا أن هذا الأسلوب الهادئ في التعامل مع الإدارة، سيحقق الغرض المنشود. ولكن الحركة استطاعت أن تنفذ من تلك الأحابيل، وطرحت سياسة مصادمة للاستعمار البريطاني شقت بها مجرى جديداً للحركة العمالية. ومنذ عام 1946، بدأ يبرز بين عمال السكة الحديد تيار يسعى لتكوين هيئة تتحدث باسمهم وتدافع عن مطالبهم. وأصبح نادي العمال في عطبرة منبراً لذلك التيار. ومنه خرج أول تنظيم عمالي في السودان، هو "هيئة شؤون العمال".

واجهت الهيئة أكبر عقبة في طريقها، وهي اعتراف الحكومة بها ممثلاً شرعياً للعمال. وانقضى عام كامل من الشد والجذب. و أخيراً قرر العمال إنذار الحكومة، فإما أن تعترف بالهيئة وإلا سيخرجوا في موكب. وفي الثامن من يوليو 1947، خرج الموكب العمالي يحمل عريضة للإدارة يطالبها الاعتراف بالهيئة. وكان ذلك أول موكب عمالي منظم في تاريخ السودان. وواجهت الحكومة الموكب بالرفض وبحائط من رجال الشرطة مدججين بالسلاح وأنزلت الجيش بالمصفحات. وتم اعتقال ستين من قيادات العمال. ودخل العمال فوراً في إضراب مفتوح سرعان ما انتشر خبره إلى المدن العمالية الأخرى. وتضامنت مختلف الهيئات مع العمال. وانهالت البرقيات على الحاكم العام.

وجاء إلى عطبرة وفد يمثل حزب الأمة والاتحاديين والصحفيين، للتوسط لحل النزاع. وأرغمت الحكومة على الاعتراف بالهيئة ممثلاً شرعياً للعمال، ورفع الإضراب. وانتقلت الهيئة بعد ذلك الانتصار إلى التصدي لقضايا العمال المطلبية، ثم ربط تلك القضايا بالقضية السياسية. وفي هذا الصدد كتب قاسم أمين يقول، إنه أصبح جلياً أمام العمال أنهم إذا كانوا يريدون الحصول على أجور أعلى وتخفيض ساعات العمل، يجب عليهم أولاً وقبل كل شيء أن يوجهوا كفاحهم نحو القوة السياسية القابضة على السلطة. وقال إن تلك النقلة وذلك الربط بين الهدف المطلبي والسياسي، تم تحت التأثير المباشر للحزب الشيوعي السوداني. وهو ما أكده أيضاً السكرتير الإداري في تقريره السري عام 1950، حيث أشار إلى نجاح الخط الدعائي الشيوعي وسط العمال الذي يدعوهم إلى النضال ضد القهر الاستعماري والاستغلال الرأسمالي.

وتمخضت جهود العمال عن صدور قانون العمل والعمال لسنة 1948، وهو أول تشريع يصدر في عهد الإدارة البريطانية بإرادة الجماهير. وفتح الباب أمام العديد من الفئات لتنظم نفسها. فظهرت نقابات عمالية ومهنية. وأدى ذلك المد النقابي فيما بعد إلى تكوين اتحاد نقابات عمال السودان.

(هـ) حركة المزارعين (17)

لعب العمال والمثقفون دوراً بارزاً في تنظيم وتنشيط حركة المزارعين المعادية للاستعمار. ولكن بسبب الطبيعة المحافظة للمجتمع الزراعي، تأخر ظهور حركة المزارعين في شكلها المنظم عن حركات الطلبة والعمال. ورغم ذلك تزامن ظهورها في أشكال أولية مع الحركات الأخرى. فبعد الحرب العالمية الثانية، تجاوب المزراعون مع المد السياسي. فدخل المزارعون في مشروع الجزيرة في اضراب طوال شهري يونيو ويوليو عام 1946. وكان الإضراب قد بدأ مطلبياً بحتاً. ولكن الأشقاء استغلوه وصعدوه. فكونوا لجنة من بينهم طافت بعض قرى الجزيرة، واتصلت بالمسؤولين، ونوّرت الرأي العام حول مطالب المزارعين. فنقل الأشقاء الإضراب إلى معارضة للإدارة البريطانية والمجلس التشريعي المزمع تكوينه. فنقلوا العمل السياسي إلى محيط الريف.

وجاء رد فعل الحكومة بتكوين هيئة تمثيلية لمزارعي مشروع الجزيرة عام 1947، لتكون جهازاً نقابياً يحمل وجهة نظر المزارعين إلى إدارة المشروع. ويوضح دستور تلك الهيئة أنها هيئة استشارية ترجع إليها إدارة المشروع في بعض الأمور الثانوية، وأن آراء أعضائها غير ملزمة. فكانت الهيئة مجرد وسيلة لامتصاص التحرك وسط المزارعين. ولكنها أطلقت العنان وسط حركتهم لتكوينات نقابية في المستقبل.

6 - تطور الصراع بين حزب الأمة والاتحاديين (18)

كان بروز الأحزاب السياسية مرحلة متقدمة في نضج الحركة الوطنية السودانية المعادية للاستعمار وفي موقفها من مستقبل البلاد السياسي، فكانت الفترة التي أعقبت الحرب تضج بحركات عنيفة متصاعدة، تبلور لكل واحدة منها موقفها المحدد من الاستعمار البريطاني. ولم تولد تلك الأحزاب مكتملة النمو منذ نشأتها، ولكنها نضجت من خلال التجارب، حتى استبان لها في نهاية الأمر ليس فقط ضرورة خروج الإنجليز، بل الاستقلال التام حتى عن مصر. وتشابكت وتداخلت التيارات السياسية خلال الفترة من 1945 إلى 1953، تشابكاً وتداخلاً يحتاج تتبعه إلى التركيز على أهم معالمه، حتى صعود الحركة الوطنية إلى ذرى الاستقلال.

بدأت الأحداث عندما طلبت مصر في نهاية 1945، إعادة النظر في معاهدة 1936، التي كانت قد قبلتها لظروف الحرب. أما وقد زال خطر الحرب، فإن مصر ترى في وجود الجيش البريطاني في أراضيها تهديداً لسيادتها. وما كان لإعادة النظر في تلك المعاهدة إلا أن يمس الوضع في السودان.

ثم جاء خطاب العرش في البرلمان المصري لدورة 1945 ـ 1946 معلناً الجلاء ووحدة وادي النيل. ففجر ردود فعل عنيفة ومتباينة في السودان. وكانت الحركة الوطنية في السودان قد وصلت مرحلة أهلتها لتدرك أبعاد تلك التطورات، وأن تتفاعل معها من منطلقات مختلفة. فقد اختلفت الأوضاع عما كانت عليه عام 1936، عندما لم تشارك القوى السياسية في المعاهدة التي أبرمت، وإنما جاء موقفهم بعد إبرامها في شكل رد فعل أدى إلى تكوين مؤتمر الخريجين.

فما أن أعلن عن بداية المفاوضات بين بريطانيا ومصر، حتى بدأ السيد عبد الرحمن وحزبه في التحرك. وكتب السيد عبد الرحمن في مذكراته يقول: "كنت أتتبع المفاوضات الإنجليزية المصرية لتعديل معاهدة 1936 باهتمام وحذر شديدين منذ بداية المفاوضات في مارس ... لأني كنت أخشى من تغول النفوذ المصري ومن صدقي باشا رئيس الوزراء وممثل مصر في المفاوضات لأنه اشتهر بذكائه وولائه للتاج المصري". ثم أرسل بعض أعضاء حزب الأمة في المجلس الاستشاري، خطاباً إلى السكرتير الإداري يطالبون باستشارة المجلس قبل عقد أي اتفاق دستوري بشأن مستقبل السودان. ورد عليهم السكرتير الإداري بأن الحكومة ستأخذ في الاعتبار رأي المجلس ومؤتمر الخريجين أيضاً.

وقرر مؤتمر الخريجين الذي يسيطر عليه الأشقاء، أن يرسل وفداً يمثل أهل السودان ويكون بجانب المتفاوضين. وجاء قرار المؤتمر استجابة للاقتراحات التي وصلته من العاصمة والأقاليم

بضرورة إرسال وفد يمثل جميع الأحزاب. وانهالت التبرعات لتمويل سفر الوفد. ولكن الأشقاء ارتكبوا خطأً عندما قرروا أن يرسلوا وفداً يمثل المؤتمر فقط، أي يمثل حزباً واحداً وهذه هي المرة الثانية التي ينفرد فيها الأشقاء باتخاذ قرار نيابة عن أهل السودان. ولكن الأمر الآن ماعاد انتخابات في مؤتمر الخريجين أومناورات في أروقته، وإنما قضية أمة ومستقبل بلد. وهناك قوى سياسية أخرى ذات وزن لابد من مشاركتها فيما يجري، وفي التخطيط للمستقبل. وليس هناك من تنظيم سياسي يستطيع أن يدعي صادقاً أنه يمثل كل أهل السودان. فهناك طبقات اجتماعية وقوى سياسية متعددة، ولم تكتب الغلبة بعد لواحد منها. كما فات على الأشقاء أن إرسال وفد يمثل كل الأحزاب، سيكون مصدر قوة للقضية الوطنية أمام المفاوضين البريطانيين والمصريين.

ولم تقف القوى السياسية الأخرى مكتوفة الأيدي أمام قرار الأشقاء الأحادي. فبرز اتحاد طلاب كلية غردون منادياً بإرسال وفد يمثل كل الأحزاب. ولعب الاتحاديون دوراً بارزاً. وفي النهاية وفي اللحظات الأخيرة، تم الاتفاق على تشكيل وفد يمثل كل الأحزاب. وتكون الوفد من سبعة عشر عضواً برئاسة إسماعيل الأزهري. وتبنى الوفد الصيغة التي توصلت إليها الأحزاب في اتفاق أكتوبر 1945، والتي تنادي بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا. وسافر الوفد في مارس 1946، وسط موجة من المظاهرات التي قادها اتحاد طلاب كلية غردون، وشارك فيها الختمية والأنصار. كما استقبلته المظاهرات على طول الطريق من الخرطوم إلى حلفا. واستقبله الطلاب السودانيون في مصر. وعبرت تلك المظاهرات عن الفرحة بالوحدة الوطنية وما تحمله من بشائر النصر، أكثر من كونها تأييداً لصيغة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الساعات الأخيرة من سفر الوفد ولم تطلع عليه تلك الجماهير ولم تلم بتفاصيله. وكان يمكن أن تستغل الأحزاب ذلك المد الشعبي، وتدفع به ليصبح حركة جماهيرية تساندهم في المفاوضات في أي وقت آخر في مواجهة الاستعمار. ولكن صفوية حركة المتعلمين ومنهجها الفوقي والنوازع الذاتية التي اكتنفتها وهيمنة الطائفية، أطفأت ذلك الأوار وسرعان ما خبا. فذهب الوفد إلى مصر دون سند شعبي منظم، مما جعل تركيبه الهش والطبيعة المبهمة للاتفاق الذي لم يتوفر الوقت الكافي للتفاكر حوله، تؤدي إلى عدم قدرته في أن يكون له تأثير فعال، وإلى غلبة الصراعات داخله، وإلى انهياره السريع. وكتب أحمد خير عام 1947 يقول: "اجتمع في القاهرة نحو 17 رجلاً متباينين في كثير من الصفات والطبائع، متباينين في الثقافة والميول". ثم ذكر أنه كان من الواجب أن يبقى الوفد في الخرطوم ليحزم أمره ويخفف من الخلافات بينه.

ولعبت أحزاب الإقطاع والبرجوازية المصرية دوراً في ذلك الانهيار. فالصيغة التي حملها الوفد تتعارض مع طموحها التاريخي الداعي لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري، الذي أصبح له منبر

في السودان وقوى سياسية ترفعه وتدافع عنه. ولذلك سعت تلك الأحزاب ليخرج الوفد برأي قاطع حول الوحدة ليكون صمام الأمان ضد أي أساليب قد يبتدعها صدقي في المفاوضات ويفصل قضية مصر عن السودان ليخرج بكسب سياسي عاجل. كما أن الدخول في المفاوضات مع وفد سوداني موحد، سيضع المصريين في موقف ضعيف. وكان السياسيون المصريون يدركون هشاشة الوفد وسهولة اختراقه.

ثم بدأت المفاوضات بين الأحزاب السودانية والمصرية. وكان رأي الأحزاب المصرية أن يطالب وفد السودان بالجلاء عن وادي النيل وبوحدته تحت التاج المصري، بحجة أن هذه الصيغة الجماعية سترغم بريطانيا على الاستجابة لها. ووعدوا الوفد السوداني أنه حالما يتم الجلاء، يمكن للسودانيين أن يقرروا مصيرهم. ووافقت بعض الأحزاب على الاقتراح المصري، شريطة أن يحصلوا على وعد مكتوب من الأحزاب المصرية بإعطاء السودان حق تقرير المصير بعد الجلاء. وانقسم حزب الأمة على نفسه. فرأت قيادته في الخرطوم رفض أي مقترحات مصرية، بينما رأى أعضاء الوفد في القاهرة المضي مع الاقتراح المصري. وفجأة أعلنت قيادة الحزب في الخرطوم رفضها لأي مقترحات مصرية، مما وضع أعضاء وفدهم في القاهرة في حرج. ونتيجة لذلك قامت الأحزاب بإبعاد وفد حزب الأمة، فرجع فوراً إلى السودان، ولحق بهم القوميون بعد أن فشلوا في الحصول على وعد مكتوب من الأحزاب المصرية. فقد رفضت الأحزاب المصرية إعطاء مثل ذلك الوعد المكتوب، لأنه في رأيهم سيقود إلى تحطيم المفاوضات مع بريطانيا. وواصل الاتحاديون مفاوضاتهم مع المصريين في جو يسوده الشكك والريبة بين الفريقين. أما الأشقاء فكانوا على وفاق تام مع المصريين. وهكذا تحطمت مهمة الوفد الجماعية، وعاد كل حزب يتمترس خلف مواقفه السابقة.

وفي أكتوبر صدر البروتكول الذي وقعه رئيس وزراء مصر صدقي مع وزير خارجية بريطانيا، فعرف باسم "بروتكول صدقي - بيفن". واتفق الجانبان فيما يخص السودان، على تحقيق الرفاهية للسودانيين وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي في إطار وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وإلى أن يتحقق ذلك تبقى اتفاقية الحكم الثنائي والبند الحادي عشر من معاهدة 1936 سارية المفعول. وذهب بعض الباحثين إلى أن البروتكول صيغ ببراعة وذكاء. ولكن البراعة والذكاء الحقيقيين ليسا في الصياغة بقدر هما في قدرة تلك الصياغة على وضع حل للمشكلة، أوحتى التقدم خطوة نحو ذلك الحل. وقد فشل البروتكول في كليهما وانهار تماماً وعمق الخلافات. لقد حاول البروتكول أن يرضي دعاة الوحدة وحزب الأمة والإنجليز، وانتهى بأن أغضبهم جميعاً. أما صدقي فقد اعتبر نفسه قد حقق نجاحاً كبيراً، فعاد إلى مصر وهو يصيح: "لقد جئتكم

بالسيادة على السودان". وما كان لمثل ذلك البروتكول أن يصدر، لو أن الحركة السياسية السودانية حددت أهدافها بشكل قاطع وتوحدت حولها وأشركت الجماهير بفعالية. ولكنها انحصرت في إطار العمل الفوقي، فجاء البروتكول انعكاساً لذلك الجو الخانق.

أما حزب الأمة فقد انبرى لمعارضة البروتكول بعنف، لأن صيغة الاتحاد تحت التاج المصري، كانت أقوى تعبيراً من ا لصيغ الأخرى فخرجت جماهير الأنصار في العاصمة وخارجها في مظاهرات تهتف بسقوط "الفاتحين الغاصبين:، وحطموا نادي الخريجين، هددوا بسحب أعضائهم من المجلس الاستشاري. وعاد السيد عبد الرحمن من الجزيرة أبا لتهدئة الأنصار على حد قوله. وقال في مذكراته إن الأنصار كانوا مستعدين للتضحية بكل مرتخص وغال في سبيل استقلال السودان وسيادته. لقد لعب حزب الأمة دوراً فعالاً في تحطيم البروتكول. ولكن إذا كانت مواجهة المصريين القادمين الذين سماهم "فاتحين وغاصبين" واجبة، فإن مواجهة الإنجليز الذين يستعمرون البلاد بالفعل ويتحكمون في مصيره كانت أوجب، وتستحق التضحية بكل مرتخص وغالي. لماذا لم ينتهج حزب الأمة نفس سياسة الحلول السلمية لدرء الخطر المصري مثلما تعامل مع الإنجليز؟ وما أن انهار البروتكول حتى واصل حزب الأمة تعاونه مع الإدارة البريطانية كسابق عهده.

7 - تصاعد الحركة الشعبية ضد الاستعمار البريطاني

كان للحركة الوطنية تجليات أخرى أعلنت فيها بشكل قاطع موقفها من الاستعمار البريطاني. فمنذ نهاية عام 1946، أخذ الطلاب في إذكاء المد الثوري، وفي الضغط على قيادات الأحزاب الكبرى لتطرح شعار تقرير المصير، باعتباره الشعار المعبر عن طموح الشعب. وأرسلوا عدداً من الوفود إلى قيادات الأحزاب خاصة الأشقاء والاتحاديين. كما بعثوا ببرقيات متواصلة إلى الحاكم العام والإدارة البريطانية، محتجين على مختلف الممارسات الاستعمارية. وفي نوفمبر من نفس العام قرر اتحاد طلاب كلية غردون، المشاركة في المظاهرة التي دعا لها مؤتمر الخريجين رداً على مظاهرة حزب الأمة في أكتوبر. وطرح الاتحاد لأول مرة في تلك المظاهرة، شعار الكفاح المشترك مع الشعب المصري بديلاً لشعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. وتصدى الأنصار من جماعة حزب الأمة لتلك المظاهرة لمنعها من الوصول إلى نقطة التجمع واعتدوا عليها بالضرب.

وقامت إدارة الكلية بإغلاقها على إثر تلك المظاهرة وحلت الاتحاد. فاستعاض عنه الطلبة بالأندية والجمعيات كواجهة لنشاطهم السياسي، حتى استعاد الاتحاد شرعيته عام 1947. فواصل نشاطه بإرسال البرقيات والوفود لتنشيط الحركة السياسية. ثم بدأوا في تنظيم طلاب

المدارس الثانوية حتى لا يبقى نشاطهم معزولاً عن بقية الحركة الطلابية. وفي عام 1947 تكون الاتحاد العام للطلاب السودانيين. لقد أصبح الطلاب قوة لها وزنها السياسي.

وواصل العمال معاركهم بقيادة هيئة شؤون العمال. فطالبوا لتحسين شروط الخدمة ورفع المستوى المعيشي. ورغم أن نشاطهم كان مطلبياً، إلا أنه تداخل في كثير من دروبه مع صراعهم ضد الإدارة البريطانية. وعندما أخذت الحكومة تماطل، قرر العمال الدخول في إضراب رمزي لمدة يومين. ونجح الاضراب، وأكد على مكانة الهيئة وسط العمال. فأصدرت الحكومة قراراً بتحسين الأوضاع المعيشية. ولكن العمال وجدوا القرار مخيباً لآمالهم، فحملوه على نعش وطافوا به في مظاهرة في أرجاء عطبرة. ووصلت المواجهة بين العمال والحكومة قمتها في مارس 1948، عندما دخل العمال في إضراب مفتوح. فتوقف دولاب العمل في كل أنحاء السكة الحديد. ووقف أهالي عطبرة والقرى المجاورة متضامنين نضامناً واسعاً مع العمال. وشارك في التضامن نقابات أخرى حتى وصل مصر. فاضطرت الإدارة البريطانية للتراجع، وقبلت الكثير من المطالب. وتحول الإضراب إلى معلم نضالي بارز.

وفي عام 1948 أعلنت الإدارة البريطانية عن تكوين الجمعية التشريعية. فوافق حزب الأمة على الاشتراك فيها تمشياً مع سياسته في المشاركة في مؤسسات الإدارة البريطانية. وذكر الأستاذ عبد الرحمن علي طه في تبرير ذلك الموقف، بأنهم قبلوا العمل في الجمعية "ليتخذوا منها هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الإنجليز في الداخل، ومن الاتصال بدولتي الحكم الثنائي وبهيئة الأمم المتحدة إذا دعا الحال". وقال السيد عبد الرحمن إنهم اشتركوا في الجمعية لأنها فرصة لتدريب السودانيين على أساليب الحكم. لكنه اعترف فيما بعد بأن دستورها كان "ناقصاً وسلطاتها مبتورة"، وأن فريقاً كبيراً من السودانيين قاطعها.

وكان لحزب الأشقاء في البداية رأي، عبروا عنه في افتتاحية جريدتهم "الأشقاء" في يونيو عام 1948 قائلين: "لندخلها ونعدلها من الداخل". ولكن معارضة الأحزاب الاتحادية الأخرى والحركة الشعبية التي انفجرت ضدها وموقف مصر المعارض، جعلتهم يغيرون رأيهم ويعلنون على لسان إسماعيل الأزهري الذي قال: "لن ندخلها حتى ولو جاءت مبرأة من كل عيب". وكان لانحياز الأشقاء بنفوذهم الجماهيري لقوى المعارضة، أثره الفعال. فقاطعت كل الأحزاب الجمعية التشريعية، ماعدا حزب الأمة وحلفاؤه.

وانفجرت حركة شعبية واسعة ضد الجمعية التشريعية، بدأت في صيف عام 1948 بقيادة الأحزاب الاتحادية، وشاركت فيها المنظمات الطلابية والعمالية. وكان تأثير حستو في قيادة تلك

الحركة كبيراً. فأصدر أول بيان وضح فيه طبيعة الجمعية كمؤسسة استعمارية. ودعا الجماهير للكفاح ضدها. وتصدت عناصره لقيادة المظاهرات. وطرح شعارات حادة معادية للاستعمار. لقد حول الشيوعيون المقاطعة إلى حركة إيجابية ضد الوجود الاستعماري كله، وإلى مشاركة نشطة للتعبير عن تلك المقاطعة. ونظمت الأحزاب الاتحادية ثلاث ليالي سياسية في كل من الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان. وشارك اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية في كل الليالي السياسية بمندوبين من أعضاء اللجنة التنفيذية. وخاطب قادة الأحزاب الاتحادية وقيادة اتحاد الطلاب الليالي السياسية. وانبثقت عن تلك الليالي ثلاث مظاهرات، تصدت لها الشرطة واعتقلوا مجموعة من قادة الأحزاب وأعضاء اتحاد الطلبة الثلاثة. من بينهم خالدة زاهر أول طالبة تعتقل. وحكم على حسين وني ومحمد عمر بشير أعضاء الاتحاد بالسجن أسبوعين. والطلاب الثلاثة من أعضاء حستو.

وخرجت مظاهرات في مدن السودان الأخرى. كانت أعنفها المظاهرات التي سيرها عمال في عطبرة، حيث خرج العمال في جموع صاخبة، مما اضطر الإدارة البريطانية لاستعمال السلاح الناري. واستشهد أربعة مواطنين، من بينهم ثلاثة عمال هم قرشي الطيب وحسن دياب وعبد الوهاب حسن مالك. واعتقل قاسم أمين وعبد القادر سالم وحكم عليهما بالسجن عامين. وتواصلت المظاهرات والليالي السياسية والمقالات في الصحف، وكلها ضد الجمعية التشريعية. وشهد يوم افتتاح الجمعية في الخامس من ديسمبر 1948، مظاهرات عنيفة واعتقالات. واستعمل رجال الشرطة الرصاص فاستشهد عدد من المواطنين. وولدت الجمعية ميتة. وانحصر حزب لأمة بين جدرانها ومداولاتها.

أصبح عام 1948 عاماً حاسماً في مجرى الحركة الوطنية السودانية. فقد بلغت فيه المواجهة مع الاستعمار البريطاني إحدى قممها العالية. وكتب عبد الخالق محجوب عن تلك الفترة يقول: "في كل هذه المعارك، قاد أعضاء الحزب الشيوعي الجماهير بجرأة لم تعهد من قبل في الحركة الوطنية الحديثة بالسودان. ولا يستطيع المؤرخ المنصف إلا أن يقر أن حركة مقاطعة الجمعية التشريعية والنضال الذي نشب خلال تلك المقاطعة، تم بمبادرة من أعضاء الحزب الشيوعي الذين برزوا في جبهة الكفاح التي أقيمت باقتراح من الحزب الشيوعي". وجاء تأكيد ما ذهب إليه عبد الخالق في خطاب السكرتير الإداري بتاريخ 1949/2/26، الذي قال فيه إن حزب حستو ظل يصدر كتباً من وقت لآخر كلها معادية للحكومة وموجهة ضد سياستها، وضد أي إجراء تتخذه، وتدعو الجماهير على وجه الخصوص لمقاطعة الجمعية التشريعية والتظاهر ضدها وضد إجراءات البوليس.

برز من خلال معارك الجمعية التشريعية تياران. أحدهما يعمل من داخل مؤسسات الإدارة البريطانية أو بالمناورات أوالعمل الفوقي، ويعتمد على الدعم من إحدى دولتي الحكم الثنائي. والثاني مصادم وقاد المعارك ضد الاستعمار البريطاني، ويعمل على تنظيم الحركة الجماهيرية وتصعيدها، ولكنه أغفل المناورات ولم يتنبه لأهميتها في دعم النشاط السياسي. ويمثل التيار الأول حزب الأمة والأحزاب الاتحادية، ويمثل التيار الثاني حستو ونقابات العمال واتحادات الطلاب.

واصل حزب الأمة نشاطه من داخل الجمعية التشريعية في تعاون مع الإدارة البريطانية، وواصل موقفه المقاتل ضد مصر. ثم قام باتخاذ خطوات إصلاحية، ليبرهن على قدرة الجمعية في تحقيق تغييرات في المجتمع رغم القصور الملازم لها. وكانت الإدارة البريطانية قد أدركت أن الجمعية ليست هي المؤسسة التي يمكن أن تحتوي المد الوطني المتصاعد، مادام الختمية والاتحاديون يقفون خارجها. وأخذ السكرتير القضائي والسكرتير المالي يوجهان لها النقد في مذكراتهم السرية، ويكشفان عجزها لتصبح مؤسسة دستورية حقيقية. بل اقترح السكرتير الإداري إنشاء دوائر للخريجين ودوائر في بعض المدن، لتصحيح ذلك الخلل وإعطاء الجمعية وجها أكثر قبولاً. كما أدرك حزب الأمة أن وجود الختمية خارج الجمعية أضعف من شأنها، وسيضعف من شأن أي مطالب تطرحها الحركة السياسية مستقبلاً من داخل الجمعية. إن بروز هذه الأفكار يعكس حاجة الحركة الوطنية إلى وحدة الصف. وكان حزب الأمة سبّاقاً إلى إدراك تلك الحاجة. فبرزت المساعي إلى جذب الختمية إلى دائرة القوى المتعاونة مع الإدارة البريطانية. وقد عبر السكرتير الإداري عن أثر انقسام الأحزاب هذا قائلاً، إن أي دعوة للحكم الذاتي في المدى القريب غير ناجحة ما دام السودانيون منقسمون على أنفسهم.

وكان بعض قيادة الختمية من المتعلمين قد بدأوا يتضايقون من نفوذ الأشقاء الطاغي عليهم واحتلالهم للمواقع القيادية. وشاركهم الاتحاديون ذلك الشعور. فأسسوا عام 1949 "الجبهة الوطنية"، التي تتكون من بعض قادة الختمية والاتحاديين والأشقاء الأحرار الذين انشقوا عن حزب الأشقاء. وكلهم يسعون للمشاركة في مؤسسات الإدارة البريطانية. ولكن الختمية والاتحاديين لن يتعاونوا مع الإدارة البريطانية في نطاق الجمعية التشريعية بصلاحياتها المحدودة. وهكذا التقى حزب الأمة مع الختمية والاتحاديين ومع الإدارة البريطانية، على ضرورة تعديل قانون الجمعية التشريعية لإعطائها صلاحيات أكبر.

فتكونت لجنة لتعديل الدستور برئاسة القاضي ستانلي بيكر وعضوية بريطاني يمثل السكرتير الإداري وثلاثة من السودانيين يمثلون حزب الأمة واثنان يمثلان الاتحاديين (تم فصلهم لاحقاً من الحزب لاتخاذهم قراراً منفرداً) وممثل لحزب الجبهة الوطنية. وكان الختمية والاتحاديون

يريدون أن يشمل التعديل قانون الانتخابات وسلطات الجمعية والمجلس التنفيذي، حتى يمكنهم المشاركة فيها. ورفضوا أي عرض لاشتراكهم في المجلس التنفيذي قبل التعديلات التي اقترحوها. وعندما جاءت توصيات اللجنة دون طموح الختمية والاتحاديين، قاطعوا اللجنة، وتركوا حزب الأمة منفرداً. ولكن لا الختمية ولا الاتحاديين كان لهم تصور لمحاربة الاستعمار بوسائل مثل التي جابهوه بها عام 1948 في معركة الجمعية التشريعية.

أما حزب الأشقاء فقد انحصر نشاطه في مقاطعة كل مؤسسات الإدارة البريطانية، وفي مزيد من الارتباط مع الحركة السياسية المصرية. ولخصت جريدتهم "المؤتمر" موقفهم في افتتاحيتها في نوفمبر 1949. فقالت إن تعديل قانون الجمعية التشريعية يزيد الأمر سوءً، وإن النظام الإنجليزي - المصري لن ينتهي إلا إذا حسم الناس أمرهم على مقاطعته. ثم ذكرت أن المؤسسات التي يقيمها الاستعمار والتعديلات التي يزمع إجراءها تهدف إلى إطالة بقائه. ويبدو أن الأشقاء خرجوا من معركة الجمعية التشريعية دون أن تكون لهم أيضاً رؤية نضالية يواصلون بها تلك المعارك.

على أن الحركة الوطنية لم تبق حبيسة لمنهج الأحزاب الاتحادية الصفوي الإصلاحي. صحيح إن المد الثوري الذي تفجر عام 1948، قد انحسر، ولكنه تواصل في أشكال أقل عنفاً، وكانت في جوهرها استمرار الصدام المباشر مع الاستعمار. وكانت الحركة العمالية رأس الرمح في الفترة من 1949 حتى الثورة المصرية عام 1952، وشارك فيها الطلاب بدور فعال. ووقفت حستو خلف تلك الحركات وشاركت بعناصرها القيادية.

تمخض نضال العمال عن تكوين نقابة عمال السكة الحديد، فأصبحت الأساس الذي قامت عليه الحركة النقابية. وفي عام 1950، تكون اتحاد نقابات عمال السودان وخاض أهم المعارك في مجرى الحركة الوطنية وأكسبها عمقاً قومياً. فعندما فصلت وزارة المعارف 119 طالباً من مدرسة خور طقت الثانوية عام 1951، خاض اتحاد العمال معركة من أجل إرجاعهم وهدد بالدخول في إضراب. ولكن تعقيدات الحركة النقابية حالت دون تنفيذه. على أن التهديد أرغم وزارة المعارف على التراجع قليلاً، فخفضت عدد الطلبة المفصولين.

وكان اتحاد العمال وراء إضراب البوليس الشهير في يونيو 1951. فقد دخل رجال الشرطة في العاصمة المثلثة في إضراب احتجاجاً على فصل بعض زملائهم. وانزعج البريطانيون لذلك الإضراب. لأن دخول رجال الأمن معترك العمل الوطني، ظاهرة فريدة بالنسبة لمستعمراتهم. فاعتقلت رئيس الاتحاد أحمد السيد سلام وحكمت عليه بالسجن لمدة عام، وعلى سكرتير الاتحاد الشفيع أحمد الشيخ بالسجن عامين والفصل من عمله بالسكة الحديد.

وفي أغسطس نظم اتحاد العمال واحداً من أنجح الإضرابات في تاريخه، مطالباً بزيادة 75 % في أجور كل العمال. وفي ديسمبر عدل الاتحاد دستوره ليشمل الأهداف التالية:

1 - الهزيمة الفورية للاستعمار في السودان في كل أشكاله الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية.

2 - إعطاء السودان حق تقرير المصير في جو خال من النفوذ الأجنبي.

3 - توحيد السودانيين في جبهة متحدة تضم مجموعات سياسية وغيرها ذات أهداف تقترب من أهداف الاتحاد.

وأصبحت قضية الجلاء وحق تقرير المصير من أهم شعارات الحركة الوطنية. وكانت تنفخ في أشرعتها رياح الحركة الوطنية المصرية. وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) أكثر التنظيمات السياسية المصرية وضوحاً في موقفها. فقد نادت جريدتها "الملايين" في عددها بتاريخ 1951/10/24 بالتحضير للكفاح المسلح لطرد قوات الاحتلال من وادي النيل، وربط الكفاح بين الوطنيين المصريين والسودانيين. وأخذت حستو تدفع بالحركة العمالية السودانية لتتلاحم مع الحركة العمالية المصرية، فخاطبتهم في إحدى منشوراتها عام 1951 قائلة: "عليكم أن تمدوا أيديكم في نضالكم الشريف لجميع عمال العالم، خاصة عمال مصر حلفائنا في النضال ضد المستعمر". وانتهى المنشور بالندائين التاليين: "لأجل النضال المشترك مع حلفائنا عمال مصر، لأجل الكفاح المشترك لطرد العدو المشترك من وادي النيل".

وتبنى المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات العمال قضية الجلاء وحق تقرير المصير. وبادر بالدعوة إلى قيام جبهة حول ذلك الشعار. فتكونت "الجبهة المتحدة لتحرير السودان"، وضمت نقابات وأحزاب. فشارك فيها الاتحاديون والمزارعون وحستو. وكان اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية عنصراً فعّالاً فيها. واتجه نشاطها كله نحو الشارع السياسي. ثم خاض اتحاد العمال معركة كبرى حول الحريات العامة. وفي الثامن من إبريل 1952، تم تنفيذ أول إضراب عام في تاريخ الحركة النقابية، عرف بإضراب الحريات. وطالب المضربون بإلغاء قانون الجمعيات غير المشروعة وقانون النشاط الهدام وقانون الطوارئ. فانفتحت جبهة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية. وعلى الرغم من أن الإضراب لم يشمل كل النقابات، إلا أنه استطاع بالحجم الذي نفذ به أن يلجم نوايا الإدارة البريطانية الرامية إلى ضرب الحركة النقابية وتوسيع الجمعية التشريعية لتشمل قوى سياسية أعرض تمنحها شرعية أكبر.

وخاض الطلاب أيضاً معارك متواصلة. فتكون عام 1949 "مؤتمر الطلبة"، الذي ضم طلاب الكلية الجامعية والمدارس الثانوية. وعندما منع مدير المعارف طلاب المدارس الثانوية المشاركة فيه، أعلن اتحاد طلاب الكلية الجامعية الإضراب. وكانت إضرابات الطلاب تتواصل في كل المدارس: حنتوب ووادي سيدنا وخور طقت والأحفاد والأهلية. ويتم فصل قيادات الطلاب تباعاً، وكلهم من أعضاء مؤتمر الطلبة. ورغم التضحيات التي قدمها الطلبة كانت قيادات الأحزاب تنادي بابتعادهم عن العمل السياسي، وذلك تهيباً من اتساع الحركة الجماهيرية التي لا يستطيعون التحكم فيها، وإنما يفضلون العمل الفوقي الذي يحتكرونه.

ونظمت حستو المزارعين والنساء والشباب وحركة السلام. فأرسل حزب حستو عدداً من عناصره إلى الجزيرة والقاش والنيل الأبيض وجبال النوبة، لتنظيم المزارعين في حركات مطلبية تكون بداية لوعيهم بالعمل السياسي ضد الاستعمار. وكان للأشقاء نشاطهم المرموق في هذا المجال أيضاً. وبعد تأميم مشروع الجزيرة عام 1950، تصاعدت الحركة المطلبية في المشروع. وكتب عبد الخالق محجوب تقييماً لعمل الشيوعيين السودانيين وسط المزارعين قائلاً: "لقد كانت لحزبنا بين جماهير المزارعين منجزاته، كما كانت له نقائصه. لقد استطاع الحزب الشيوعي السوداني أن ينظم البقاع المنتجة للقطن خاصة، في حركة متجدة من جماهير المزارعين بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ولقد انغرست هذه الحركة في ضمير الحياة السياسية السودانية، حتى أن غلاة الرجعيين لم يستطعوا تجاهلها ... ولكن أيضاً لحزبنا نقائصه ... منها تقوية الاتجاهات النقابية المنحرفة. وساد الجمود بعض العاملين في حزبنا وسط الجماهير".

وساهم الشيوعيون السودانيون بفعالية في بناء تنظيم للنساء لأول مرة في تاريخ السياسية السودانية. واستطاع التنظيم كسر بعض القيود التي تكبل خطى المرأة في المجال الاجتماعي. وكانت حركة الشباب من أكبر الحركات الاجتماعية نشاطاً في مواجهة الاستعمار. ففي نهاية المؤتمر الذي عقده اتحاد الشباب السوداني، خرجت مظاهرة ضد الجمعية التشريعية. ففرقتها الشرطة واعتقلت خمسة عشر قيادياً، ظلوا في المعتقل حتى مايو 1950، وقدموا بعدها للمحاكمة وحكم عليهم بالغرامة. وبعدها أعلن الحاكم العام أن اتحاد الشباب تنظيم غير شرعي بنص قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة 1924. وكان الغرض من تلك الخطوات، كما جاء في تقرير المخابرات السري، هو الحد من النشاط الشيوعي وسط الشباب.

وأتى عام 1950 أول تنظيم لأنصار السلام في السودان. وأصبحت حركة السلام حركة واسعة. ولكنها وجهت هجوماً على العالم الرأسمالي، حتى وصفها دين اتشسون وزير خارجية أمريكا على

عهد الرئيس ترومان، بأنها خدعة سوفيتية. ولكن حركة السلام في السودان ارتبطت بالصراع ضد الاستعمار. وبدأت في جمع التوقيعات لنداء استكهولم للسلام. فقامت الإدارة البريطاني بحلها. ولعبت حركة السلام دوراً في توجيه الرأي العام في السياسة الخارجية.

لم تمض تلك الحركات دون أن تترك آثاراً بعيدة المدى على مجرى الحركة الوطنية. فقد ألقت بظلالها على مواقف الأحزاب وسياساتها. فبدأ حزب الأمة يطرح موضوع الحكم الذاتي بشكل أكثر حدة، فأعطى بذلك لشعار السودان للسودانيين معنى جديداً، وانتقل به من شعار لمعارضة مصر إلى شعار يعني استقلال السودان. ولكن ظل منهجه محصوراً في إطار الجمعية التشريعية والمفاوضات الفوقية. ففي إبريل تقدم حزب الأمة باقتراح للجمعية التشريعية يمنح السودان الحكم الذاتي في أو قبل ديسمبر 1956، أي في الوقت الذي تنتهي فيه معاهدة 1936. ثم تقدم عضو آخر في ديسمبر 1950 باقتراح يطالب الجمعية بمنح السودان الحكم الذاتي قبل انتهاء الدورة الثانية للجمعية. وفاز الاقتراح بالفعل بفارق صوت واحد.

وإزاء تنامي الدعوة للحكم الذاتي من جانب حزب الأمة، لجأت الإدارة البريطانية لاتخاذ خطوات مضادة. فكونت الحزب الجمهوري الاشتراكي. ثم أجازوا عن طريق الجمعية تكوين لجنة لتعديل الدستور. واجتمعت اللجنة في مارس 1951. وأثناء مباشرة أعمالها حدثت تطورات مهمة متلاحقة، أدت إلى حلها في نوفمبر 1951. ولكن رئيس اللجنة ستانلي بيكر أعد تقريراً اعتمد فيه على محاضرها، وضمنه المقترحات التي يمكن أن يشتمل عليها الدستور الجديد.

8 - التطورات الداخلية والخارجية التي أدت إلى إعلان الحكم الذاتي

في أكتوبر 1951 قامت حكومة الوفد بإلغاء اتفاقية الحكم الذاتي ومعاهدة 1936. وكان الإلغاء من جانب الحكومة المصرية وحدها. ثم عدل الدستور المصري، بحيث تجري أحكامه على مصر والسودان، على أن يقرر نظام الحكم في السودان بقانون، وأن يلقب الملك فاروق بملك مصر والسودان، وأن يكون للسودان قانون خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان. وأدخل التعديل حزب الأشقاء في حرج. وأعطى حزب الأمة الفرصة لدفع قضية الحكم الذاتي والهجوم على مصر. ولكن الخطوة الأحادية التي اتخذها حزب الوفد بإلغاء الاتفاقية والمعاهدة، فتحت جبهة جديدة في السودان، وأعطت قضية الاستقلال دفعة جديدة. فقامت الجمعية التشريعية بمناقشة تقرير ستانلي بيكر. وقررت بأن تقوم حكومة السودان بإرساله إلى دولتي الحكم الثنائي لإبداء الرأي فيه وملاحظاتهما حوله. فأصبحت مهمة حزب الأمة ـ على حد تعبير الأستاذ عبد

الرحمن علي طه ـ الاتصال بالدولتين واستعجالهما بالتصديق على الدستور. وسافر السيد عبد الرحمن إلى كل من بريطانيا ومصر، مواصلاً جهده الفوقي لدفع قضية الاستقلال، بينما ظلت جماهير الأنصار بعيدة عن دائرة التأثير المباشر لتلك الأحداث.

وأدرك حزب الأمة أن مصر عنصر ضروري وأساسي لأي اتفاق يخص مستقبل السودان. ورأى فتح قنوات معها والعمل على توسيع تلك القنوات. كما أن مصر وقعت في حرج بعد إلغائها الاتفاق والمعاهدة. فعندما أرسلت لها مسودة الدستور، ما كان في استطاعتها أن تبدي الرأي فيها وهي لا تعترف بشرعية النظام في السودان. فلم يبق أمامها إلا أن تصل إلى اتفاق سياسي مع الأحزاب السودانية. كما أدركت مصر أن حزب الأمة والأحزاب الملتفة حوله، يشكلون قوة سياسية لابد من أخذها في الاعتبار، بدلاً من اقتصار علاقتها على الأشقاء وحدهم. وفي هذا الجو تمت دعوة تلك الأحزاب إلى مصر، بواسطة حكومة نجيب الهلالي التي خلفت حكومة الوفد بعد إقالتها. فشد وفد حزب الأمة الرحال إلى مصر في مايو 1952. ولكن الإنجليز كانوا يدركون أن السيد عبد الرحمن لن يتخلى عنهم تماماً، وإنما يضع رجلاً معهم وأخرى مع مصر ويناور بينهما. وبدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية ووفد حزب الأمة، وكانت بداية لتذويب الجليد بينهما. ولكن اضطراب الأوضاع الداخلية في مصر وتغيير الحكومات المستمر الذي تفشى خلال تلك الأيام، لم يساعد على دفع تلك البدايات.

أما الاستعمار البريطاني في السودان، فقد وجد نفسه يواجه تصاعد الضغط المصري من الخارج، ويواجه ثلاثة تيارات سياسية في الداخل. تمثل التيار الأول في النقابات والاتحادات وحزب حستو. وقادت هذه المجموعة حركة اضرابات ومظاهرات وليالي سياسية، أيقظت في الشارع السوداني شعوراً عاماً معادياً للوجود البريطاني وهدت من قواه، وجعلت من قضية الاستقلال مطلباً شعبياً. وأصبحت الجبهة المتحدة لتحرير السودان قوة سياسية ذات نفوذ سياسي وفكري أكثر من نفوذها العددي. ويقود التيار الثاني حزب الأمة، الذي طرح قضية الاستقلال بحدة، وابتعد نسبياً عن تحالفه الوثيق مع الإدارة البريطانية، وأخذ يمد يداً نحو القوى السياسية المصرية. وتمثل التيار الثاني في الأحزاب الاتحادية ذات النفوذ الجماهيري الواسع في مناطق الوعي. أما حزب الأشقاء فكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع مصر، ويعتمد على العمل الفوقي، مما كبل خطاه وأضعف قدرته على الحركة في ساحة سياسية مضطربة، رغم جماهيريته التي لم يستغلها بالقدر الكافي نسبة لخطاه المكبلة. على أن حزب الاتحاديين كان أكثر حركة وأكثر وضوحاً في مواقفه ضد الإدارة البريطانية، وفي نقده للسياسة المصرية.

تفاقمت أزمة الإدارة البريطانية في السودان عام 1952. فقد أصبحت في عزلة، ولم تعد الجمعية التشريعية ذات وزن، كما واجهت حركة شعبية متصاعدة خصوصاً بعد أن بدأ المزارعون يتحركون نحو تنظيم أنفسهم. وشعرت الإدارة البريطانية أنها ليست مواجهة بالخروج من السودان فحسب، بل مواجهة بقيام ظروف مواتية لبروز قوى اجتماعية جديدة سيكون لها نفوذ في ذلك المنعطف الذي أصبح فيه الاستقلال على مرمى حجر. ولم تعد مصر مجرد شريك ذيلي في الحكم الثنائي، وإنما أصبح لها صوت جهير، وأخذت تمد يدها إلى كل القوى السياسية في السودان.

وفي صيف عام 1952، كانت معظم الأحزاب السياسية السودانية في مصر، وكان قادتها يبحثون مستقبل السودان في أروقة السياسة المصرية وأحزابها. وكان حزب الأمة قد أرسل وفداً من قبل إلى بريطانيا. فطلب اتحاد الطلبة السودانيين في بريطانيا من الأحزاب الاتحادية إرسال وفد مماثل، حتى لا ينفرد حزب الأمة بالساحة. فخفت مجموعة من مندوبي الأحزاب الاتحادية إلى لندن. وعقدت لقاءات أحادية وثنائية وجماهيرية، قربت بين وجهات نظر الأحزاب الاتحادية وحزب الأمة، أو لعلها مهدت الطريق إلى مزيد من التقارب. فعندما التقت الأحزاب السودانية في مصر، كانت ملامح المستقبل قد بدأت تظهر خطوطها في الأفق.

وفي ذلك المناخ قامت الثورة المصرية في يوليو 1952، واستلم الضباط الأحرار السلطة. فظهرت قوة سياسية جديدة أدت إلى تغيير حاسم في موازين القوى. ووضعت قيادة الثورة المصرية قضية السودان في قمة أجندة عملها السياسي. فقد تصاعدت الحركة الوطنية السودانية بدرجة لم تعد خافية على تلك القيادة، التي جاءت تحمل موقفاً معادياً للاستعمار. كما أرادت قيادة الثورة أن تصل إلى حل لقضية السودان حتى تزيحها عن طريقها، وتتفرغ لقضية الجلاء عن مصر دون أن تتعقد بقضية السودان. ومما ساعد على تنسيق خطى السياسة المصرية الجديدة، أن اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة، كان متعاطفاً مع قضية السودان بحكم جذوره ونشأته السودانية، وبحكم ارتباطاته السابقة مع السياسة السودانية وبعض قادتها. وكان لوجود عدد من قيادات القوى السياسية السودانية في مصر عند استلام الضباط الأحرار للسلطة، أثره في التعجيل بطرح قضية السودان.

اتخذت قيادة الثورة المصرية خطوتين أساسيتين في مواجهة مقترحات الدستور التي وجدتها مقدمة من الإدارة البريطانية للحكومات المصرية التي سبقتها. قامت أولاً بدعوة معظم الأحزاب السياسية السودانية إلى مصر للتفاوض معها. ثانياً، أعلنت استعدادها لقبول حق تقرير المصير. ودخلت فوراً في مفاوضات مع حزب الأمة والأحزاب المتحالفة معه، ثم لحق بهم السيد عبد الرحمن

بعد زيارته لبريطانيا. وتم الاتفاق بينهم على إعطاء السودان حق تقرير المصير في حرية تامة، إما بإعلان استقلاله بحدوده الجغرافية عن كل من مصر وبريطانيا، أو الارتباط مع مصر، على أن يسبق ذلك قيام حكم ذاتي كامل فوراً. وأزاح الاتفاق عقبة أساسية بين مصر وحزب الأمة، وتم سحب البساط من تحت بريطانيا، وتم كذلك تخطى طموحات السيد عبد الرحمن الملكية. واتفقت قيادة الثورة المصرية أيضاً مع الحزب الجمهوري الاشتراكي اتفاقاً لا يختلف في جوهره عن الاتفاق مع حزب الأمة، ماعدا ثلاث نقاط حول التفاصيل. ولكن المهم أن الحزب الذي أسسه الإنجليز، وجد نفسه ينجرف مع التيار العام الذي كان يتدافع في مجرى الحركة الوطنية السودانية.

واختلف موقف الحكومة المصرية مع الأحزاب الاتحادية. كانت المهمة الأولى توحيد تلك الأحزاب حتى تصبح قوة لها وزنها، بدلاً من تشتتها على قيادات مختلفة تحكمها اعتبارات ذاتية محضة، خصوصاً وأن هناك انتخابات ستجرى في البلاد، مما يستوجب أن تخوضها موحدة. تتكون الأحزاب الاتحادية من الأشقاء جناح أزهري والأشقاء جناح نور الدين والجبهة الوطنية والاتحاديين ووحدة وادي النيل. ونتيجة لجهود الرئيس محمد نجيب الشخصية، تم توحيد تلك الأحزاب على عجل لمواجهة التطورات المتلاحقة. فأعلن في نوفمبر 1952 عن تكوين الحزب الوطني الاتحادي. وضم في أحشائه أحزاباً وتيارات متعددة ومتناقضة. ولم يوقع الحزب الوطني الاتحادي اتفاقاً مع الحكومة المصرية أسوة بالأحزاب الأخرى، لعدم وجود اختلافات جوهرية تستدعي ذلك. ولم يكن حزب حستو والجنوبيون ضمن الأحزاب السياسية التي دعيت إلى القاهرة للتفاكر مع النظام الجديد.

وبدأت المفاوضات بين الأحزاب السودانية وحكومة الثورة المصرية. وفي هذا الصدد كتب محمد نجيب يقول: "كانت الخطوة الأساسية هي جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر ... وبدأنا المفاوضات مع وفود الأحزاب السودانية ... وكان معظمهم من معارفي وأصدقائي وزملاء دراستي ... وكانت تربطني بهم علاقات وثيقة متجددة". وفي العاشر من فبراير تم الاتفاق بين الأحزاب السودانية، أساساً الأمة والوطني الاتحادي على صيغة الحكم في السودان. وكان ذلك الاتفاق هو الأساس الذي دخلت به حكومة الثورة المفاوضات مع بريطانيا. وكانت المفاوضات بينهما قد بدأت في نوفمبر 1952، ولكنها تعثرت ثم استؤنفت بعد اتفاق الأحزاب السودانية. وفجر محمد نجيب قنبلة أمام المفاوضين البريطانيين عندما قال: "إن هدفنا هو تحرير السودان من أي نفوذ أجنبي. وسواء اتحدنا أو انفصلنا فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا. وفي كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين حقهم في تقرير مصيرهم. فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، وإن قرروا الاستقلال فهذا حقهم". فوجدت بريطانيا نفسها محاصرة

بإجماع الأحزاب السودانية وبموقف الحكومة المصرية، فوقعت على الاتفاقية مع مصر في فبراير 1953.

نصت الاتفاقية على منح السودان حق تقرير المصير، على أن يسبق ذلك فترة حكم ذاتي لا تزيد عن ثلاث سنوات، يتم خلالها تصفية الحكم الثنائي. ويبقى خلالها الحاكم العام في منصبه رمزاً للسيادة، ومعه لجنة دولية خماسية. كما نصت على تكوين لجنة للانتخابات ولجنة للسودنة ولجنة للخدمة المدنية. ويتم جلاء القوات الأجنبية في نهاية الفترة الانتقالية. لقد حصل السودان بتلك الاتفاقية على استقلاله، ولم يبق أمامه إلا أن يجتاز فترة الحكم الذاتي ليحصل عليه كاملاً، وبعدها يستطيع أن يقرر إما أن يستقل أو يختار شكلاً للتعاون والوحدة مع مصر.

ووجدت الاتفاقية معارضة. عارضها مجموعة من الأشقاء جناح نور الدين بقيادة أحمد خير، الذي اعتبرها خدعة انصرافية وأن الطريق إلى الحرية طريق الكفاح لا طريق المفاوضات وأن الانجليز لا يحترمون ميثاقاً. وعندما لم تجد تلك الجماعة لرأيها استجابة، انسحبوا واعتزل أحمد خير العمل السياسي. وعارض الاتفاقية حزب حستو ونقابات العمال. فأصدر حستو بياناً، ونشر كتيباً بعنوان "الاتفاقية في الميزان"، وصدر باسم قاسم أمين الزعيم العمالي أحد قادة حستو للإفادة من فرص العلنية. وتركز نقده على أن الحركة الجماهيرية كانت تطالب بالجلاء الناجز للمستعمرين وحق الشعب في تقرير مصيره وبناء سودان ديمقراطي حر. ولكن الاتفاقية لم تحقق هذا المطلب الشعبي بل أجلته إلى ثلاث سنوات، ووضعت عدة قيود على حرية الشعب. كما أعطت الاتفاقية للحاكم العام سلطات خطرة ليستغلها لتقوية النفوذ البريطاني والضغط على البرلمان.

وكان موقف حستو معزولاً أمام الشعور الوطني الطاغي. وأدرك الحزب خطأ ذلك الموقف، فصححه بعد أسبوع في اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1953، وتفهم الوضع الجديد الذي تمخض عن توقيع الاتفاقية. وفي هذا الصدد قال عبد الخالق محجوب: "ولكن الحزب الشيوعي في تقديره للاتفاقية أخطأ في ذلك الوقت، لأنه نظر إليها من زاوية واحدة. نظر إلى مزالقها التي قد يستعملها المستعمر، وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً في البلاد لاستمرار نفوذهم. ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتائج الكفاح الشعبي الذي كان يمكن أن يثمر أوفر منها لو تقيدت أحزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة المتحدة لتحرير السودان. ولكن هذا لا يمنع أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الشعبية، اضطروا للتراجع، وأن الاتفاقية يمكن استغلالها لصالح الشعب السوداني".

وكان موقف حستو نابعاً أيضاً من أنه لم يشترك في المفاوضات التي جرت بين الأحزاب في مصر. فقادت تلك العزلة إلى ذلك الموقف، خصوصاً وأنه صادم الاستعمار بضراوة وقدم تضحيات جسام. كما أن حزب حدتو الشيوعي في مصر، الذي أيد استلام الضباط الأحرار للسلطة من بين كل الحركة الشيوعية العالمية، جاء وعارضها منذ مطلع عام 1953. وأخذت العلاقة بين حدتو والضباط الأحرار تتدهور حتى وصلت مرحلة القطيعة. وتأثر حستو في السودان بذلك الموقف. فألقت تلك المواقف بظلالها على تقييمه للاتفاقية.

نقلت اتفاقية القاهرة السودان من بلد مستعمر، إلى بلد يخطو نحو الاستقلال عبر مرحلة انتقالية، امتدت من 1954 إلى نهاية 1955. وحملت تلك الفترة الانتقالية ملامح السودان المستقل، أكثر مما تحمل هموم السودان المستعمر، بالرغم من أن السيادة مازالت في يد الحاكم البريطاني. لذلك فإن فترة الحكم الذاتي تقع عملياً ضمن دراسة تاريخ السودان المستقل. فقد بدأت الأحزاب منذ توقيع الاتفاقية تعد العدة لتخوض معركة الانتخابات القادمة، وتنظم نفسها لمواجهة الحكم الذاتي وقضايا الدولة السودانية المستقلة، بعد أن انتهى الصراع ضد الوجود البريطاني. فكانت الاتفاقية تتويجاً للحركة الوطنية السودانية التي بدأت منذ مطلع القرن، وانتهت باستقلال السودان.

هوامش الكتاب الخامس

1 - الاسكندر قدسي. المقاومة السودانية للحكم البريطاني (بالإنجليزية)

2 - محمد عمر بشير. الثورة والحركة الوطنية. (بالإنجليزية)

3 - ثيوبولد. علي دينار: آخر سلطان لدارفور. (بالإنجليزية)

4 - فول. الختمية. ص 151 . 191

5 - محجوب محمد صالح. الصحافة السودانية في نصف قرن.

6 . دالي. امبراطورية. ص 298 . 312.

7 - القدال. "افكار حول نشأة الحركة الوطتية السودانية". الانتماء والاغتراب. بيروت 1991.

8 - حسن عابدين. بواكير الحركة الوطنية. (بالإنجليزية) ترجمة بالعربية لم تنشر قامت بها نعمات صالح عيسى

9 - حسن نجيلة. ملامح من المجتمع السوداني.

10 - حسن عابدين. بواكير.

11 . عثمان حسن أحمد. الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية.

12 أحمد خير. كفاح جيل ويتناول الكاتبان تطور الحركة الوطنية حتى قيام الآحزاب.

13 . عفاف عبد الماجد أبو حسبو. الصراعات الحزبية في الحركة الوطنية السودانية. (بالإنجليزية).

14 . معتصم أحمد الحاج. مجلة الفجر ودورها في بعث الوعي الوطني.

15 . تناول العديد من الكتاب مؤتمر الخريجين. ولا تكاد تخلو دراسة عن الحركة الوطنية إلا تعرضت له.

16 . راجع عثمان حسن أحمد، حول بروز الأحزاب.

17 . محمد نوري الأمين . جذور الحركة الشيوعية في السودان. (بالإنجليزية).

18 . القدال. دور الطلبة والعمال في معركة الاستقلال. في الانتماء والاغتراب.

19 . سعد الدين فوزي. الحركة العمالية في السودان. ؛بالإنجليزية)

20 . عبد اللطيف البوني. حركة المزارعين.

21 . دالي. السودان. ص 220 . 234

22 . فدوى عبد الرحمن علي طه. اتفاقية الثاني عشر من فبراير 1953. (بالإنجليزية)

بعض المراجع المهمة عن الحكم البريطاني والحركة الوطنية

(1) مراجع باللغة العربية

1 . تيم نبلوك. صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة: 1956 . 1985. الخرطوم. 1990.

2 . جعفر محمد علي بخيت. الإدارة البريطانية والحركة الطنية في السودان. بيروت. 1978.

3 . زكي البحيري. التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان: 1930 . 1956. القاهرة 1987.

4 . محمد سعيد القدال. الانتماء والاغتراب: دراسات في تاريخ السودان الحديث. دار الجيل. بيروت. 1991.

5 . جعفر محمد دياب. العلماء والسياسة البريطانية في السودان: 1898 . 1924. (ماجستيير، جامعة الخرطوم). 1987

6 . عبد اللطيف البوني. العلاقة بين الدين والسياسة في السودان. (رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم) 1989.

7 . الريح حمد النيل. الزراعة في السودان في فترة الحكم الثنائي: 1899 . 1956. (ماجستير، جامعة الخرطوم، 1988).

8 . محمد سعيد القدال. الاسلام والسياسة في السودان:652 . 1985. بيروت. 1991.

9 . أحمد خير. كفاح جيل. الخرطوم. 1991.

10 . حسن نجيلة. ملامح من المجتمع السوداني. الجزء الأول. الخرطوم. 1959.

11 . حسن نجيلة ملامح من المجتمع السوداني . الجزء الثاني. الخرطوم. 1980.

12 . عبد الخالق محجوب. لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. الطبعة الثانية. الخرطوم. 1985.

13 . عبد الرحمن المهدي. جهاد في سبيل الاستقلال. الخرطوم. 1986.

14 . عبد الرحمن علي طه. السودان للسودانيين. (تحقيق، فدوى عبد الرحمن.) الخرطوم. 1986.

15 . خضر حمد. مذكرات خضر حمد. الشارقة. 1980.

16 . عثمان حسن أحمد. :الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية". جريدة اليام. 20/1/ 1986.

17 . محجوب محمد صالح الصحافة السودانية في نصف قرن. الخرطوم. 1971

(1) مراجع باللغة الإنجليزية .

1 - P.M. Holt and M. W.Daly. A History of Modern Sudan، London، 1988.

2 - M.W.Daly. Empire on the Nile: 1898 - 1934، Cambridge، 1986،

3 – M.W.Daly. Imperial Sudan: 1934 - 1956، Cambridge. 1991.

4 – M.O.Bashir. Revolution and Nationalism un the Sudan. Lon. 1979

5 – Muddathir Abdel Rahim. Imperialism and Nationalism. Khr. 1986.

6 – Ahmed Bayoumi. The History of the Sudan Medical Service. Nairobi 1979.

7 – M.O.Bashir. Educational Development in the Sudan. Oxf. 1969.

8 – Fatima B. Mahmoud. The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development. London. 1984.

9 – G. Warburg. "Religious Policy in the Northern Sudan: 1849 – 1918". Aas. Vol. 1961.

10 – H.A. Ibrahim. "Imperialism and Neo – Mahdism. A Study of British Policy Towards Neo – Mahdism". JMES. 1980.

11 – L.O.Voll. "The British، The Ulama and Popular Islam in the Early Anglo – Egyptian Sudan". IJMES. No 2، 1971.

12 – Maymouna Marghani Hamza. The British Land Policy in the Northern and Central Sudan: 1899 – 1939. (Ph. D. Khartoum، 1982).

13 – R.Hill. Sudan Transport. London. 1965.

14 – Taisier M.A.Ali. The Cultivation of Hunger: State and Agriculture in the Sudan. Khartoum. 1989

15 – Afaf A.M.Abu Hasabu. Factional Conflicts in the Sudanese Nationalist Movement: 1918 – 1948. Khartoum. 1985.

16 - A.B. Theobold. Ali Dinar: Last Sultan of Darfur: 1898 - 1916. London. 1965.

17 – A.S. Cudsi. Sudanese Resistance to British Rule: 1900 – 1920. (Msc. Khartoum، 1969).

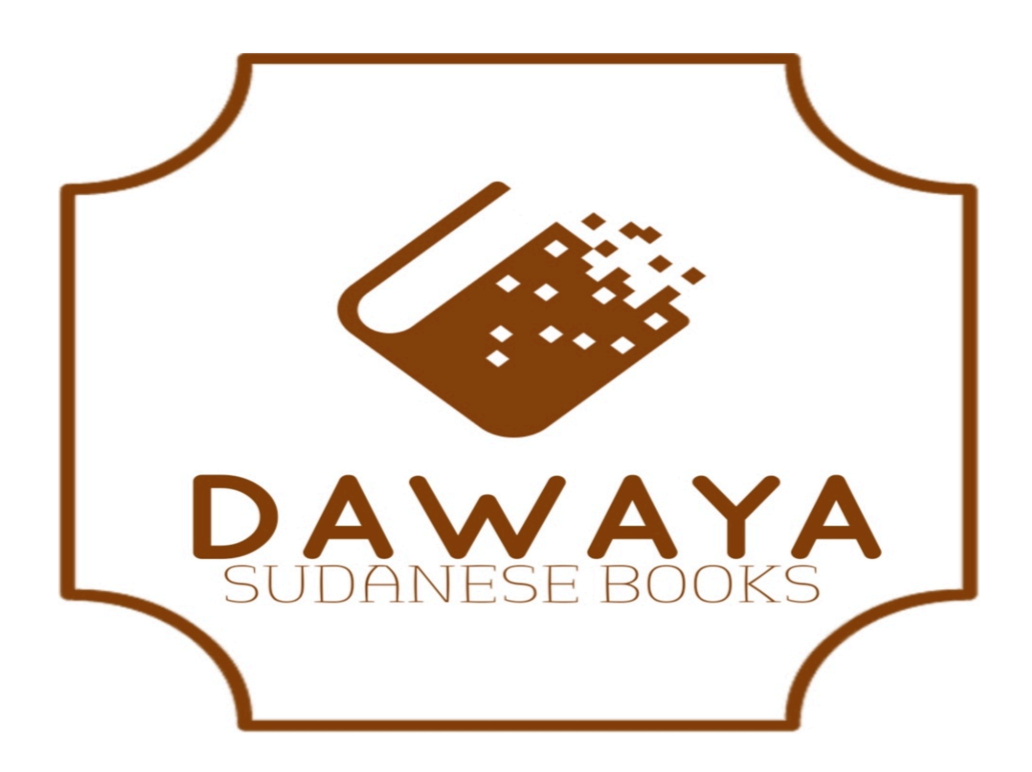
18 – Fadwa A.A. Taha. The 12th of February 1953 Anglo – Egyptian Agreement on the Sudan. (Ph.D. Khartoum، 1986).

19 – H.A. Ibrahim. The 1936 Anglo – Egyptian Treaty. Khartoum 1976.

20 – Hassan Abdin. Early Sudanese Nationalism: 1919 – 1925. Khartoum. 1985.

21 – Mohamed Nuri El – Amin. The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan During the 1930s and 1940s. Khartoum. 1984.

22 - M.O.Bashir. Revolution and Nationalism in the Sudan. London. 1974.
23 – Peter Woodward. Condominium and Nationalism in the Sudan. London. 1979.
24 – Saad Ed – Din Fawzi. The Labour Movement in the Sudan: 1946 – 1955. Oxford. 1957.



الملاحق

بعض الوثائق المهمة عن تاريخ السودان الحديث

ملحق (1) مختارات من مخطوطة كاتب الشونة

ملحق (2) خطاب المقدوم مسلم إلى الدفتردار

ملحق (3) خطاب المهدي إلى يوسف حسن الشلالي

ملحق (4) منشور الخليفة عبد الله المعروف بمنشور الشعرة

ملحق (5) اتفاقية الحكم الثنائي يناير 1899

ملحق (6) المعاهدة الإنجليزية المصرية عام 1936

ملخق (7) خطاب مؤتمر الخريجين العام إلى الحاكم العام سنة 1942

ملحق (8) الاتفاقية الإنجليزية المصرية عام 1953

ملحق (1)

مختارات من "مخطوطة كاتب الشونة في تارخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية. جمعها وكتبها أحمد بن الحاج أبو علي عام 1838". حققها الشاطر بصيلي عبد الجليل.

وتتناول أيام إسماعيل باشا بن محمد علي وأيام الدفتردار. يقول:

... فأول ما كان بعث سرية نحو حسن ود رجب الذي قتل محمد ود عدلان وجهز في رأسها رجب ود عدلان فلحقوه نحو أرانج وحصلت المعارك وقتل من قتل وجرح هو وأخذ أشيرا ورجعوا به إلى سنار فقابل الباشا وأمنه وصار من خواصه، وقتل ممن أسر معه عبد الله نقل، فقتلوه بالخازوق فكان أول خازوق نصب ببلاد السودان، وقتل غيره بالسيف. ثم في ذلك العام أتوه بالحاج علي ود تمساح من أهالي بربر فقتله بالمشنقة وهو اول من قتل بها. ثم في عامه بعث ديوان أفندي على رأس سرية إلى المحينة فلحقوه بمحله بالبحر الأبيض، فقتلوه وأخذوا ما كان معه ورجعوا إلى سنار غانمين مسرورين. وكان ولي النعم قاضيه محمد أفندي ومفتيه السيد أحمد البقلي ومفتي المالكية أحمد أفندي السلاوي. ... ووكيله محمد سعيد أفندي وهو الذي صار وكيل حكمدار، ومباشرة يوحنا الطويل ... وأمره الباشا وأرسل معه كتاب وعساكر وأمره بكتابة الحلال، كل حلة بإسمها فربطوها على هذا المنوال. ثم أمر المشايخ الذين من قبله بالبلاد أن يأتوا من كل حلة كبيرة وصغيرة رحلين عيش حب وذرة وفرق قايمقامات عليهم وأمر بكتابة البيوت: عال. وسط. ودون. ثم أمر بكتابة الرقيق والمواشي وأثبتوا المطاليب على ذلك. وهو مستمر إلى حلول ركاب خورشيد بك ... ونادى منادي الفساد أن إسماعيل باشا مات قتيلا في الصعيد، فارتجت البلاد وقامت العباد، وظهر كل من في قلبه شيء من العناد، فمنهم من قتل العسكر ومنهم من تربص انتظر ثم توجه سلامته، فكل من فعل بالعسكر معروفا بانت كرامته، ومن عكس ذلك طارت ندامته إلا أن ولي النعم كظم الغيظ وعفا وأحلم ونظر في عمارة البلاد ... ذم تزجه (إسماعيل ياشا) إلى شندي في شهر صفر، ولما وصل بها أحضر الملوك وطلب منهم مالاً يعجز عن حمله، فاستأذنوه وطلبوا منه المهلة إلى صبيحة ذلك اليوم، فخرجوا منه، وتشاوروا في قتله، فخامرهم الشيطان وغلب عليهم المسطر في الأزل وذلك في ليلة صفر سنة 1238، فطلع من البحر أنزلوه ببيت، وهجموا عليه ليلا فمنعهم من منعهم من الوصول إليه فعلوا على سقف البيت وأوقدوا عليه النار فنفذ القدر ولم ينفع الحذر فقتل المرحوم جنتمكان ومن معه من المماليك الذين بالبيت. وبمصيبته حصل هلاك العالم وفساد الدم الغزير وخرجت البلاد وتزلزلت العباد لأن من يوم وفاته لم تر إلا دماء تسفك

وأموالاً تنهب وتهلك وحرمات تهتك ... وأما ما كان من أمر دفتردار بيك فإنه مقيم بالأبيض، فلما تحقق له ذلك الخبر تحرك من كردفان وأخذ معه من العساكر ... وتحرك بهم إلى نواحي الأبواب (منطقة شندي). ولما جاوز دار الجميعاب وضع يده بالقتل والخراب وخرب تلك المداين وعم فيها القاطن والساكن. ولما وصل حد المتمة اجتمع إليه الناس، فمنهم من طلب الأمان فأمنه. ثم أن واحد من الجماعة الحاضرين وثب على دفتردار بيك بحربة فضربه بها في يده، فصاح عليهم بالهلاك فوضعوا فيهم السلاح، وقتل خلايق كثيرة، ثم دخلوا مع الفقيه الريح في الخلوة فاحرقوهم بالنار جميعا وصارت البلاد خرابا، وارتحل نمر ومن معه إلى الخلا، وقطع محمد بيك إلى الشرق ووضع ثانياً يده بالخراب، فما ترى بها لأنيسا ولا تسمع بها حسيسا من حد شندي إلى كترابج.

ملحق (2)

خطاب المقدوم مسلم حاكم كردفان إلى الدفتردار.

النص من محفظة 19 ـ وثيقة رقم 19 ـ ورفق ختم ملك مسلم الأمين

إلى حضرة دفتردار تابع باشي محمد علي. مني إليك جزيل السلام ومزيد التحية والإكرام. أما بعد فخطابك الذي أرسلته إلينا فهمناه وما فيه من جهة السيال (الاعتداء) والطمع وغير ذلك فهمناه. طيب إذا كان نحن في بلدنا مسلمين وتابعين كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بالأمر والنهي في زمان السلاطين المتقدمين أنتم أهل بحر ونحن أهل بر وكل سلطان يحكم أهل بلده بما قال الله ولا نحن تحت ملككم من الزمان السابق. كل سلطان يحكم رعيته بما قال الله وهو المسؤول.

أما أنتم فغير مسؤولين عن حكم ديار الغير ... ولاظهر في زمن السلاطين المتقدمين من العثماني من خاطبنا بهذا ولا من يرسل التجريدة على بلاد الإسلام إلا أنتم في زمن محمد علي باشا غزيتم ديار المسلمين ... وأنتم مسلمين تحت سلطان آل عثمان خليفة رسول الله، ولكن نحن خارجين من حكمه ولا هو مسؤول بنا يوم القيامة كل راع مسؤول عن رعيته يوم القيامة ... نحن ما خالفنا كتاب الله وسنة رسوله ولا عهد الله لكم بقدوم بلادنا. أنتم غاصبين وظالمين وسايلين كما قال الشيخ، فجاز دفع السايل. إنّ جيت بلادنا أنت سايل وظالم ونحن مظلومين وشهداء بين يدي الله.

ملحق (3)

خطاب المهدي إلى يوسف حسن الشلالي

من كتاب منشورات المهدية للدكتور محمد إبراهيم ابو سليم

الحمد لله المنتقم القهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأخيار. من الفقير المعتصم بمولاه المهدي بن السيد عبد الله إلي يوسف حسن الشلالي ومن معه من الجموع.

أما بعد، فإنه قد وصل إلينا جوابكم وما ذكرتم فيه من وقوفكم على مكاتباتنا وإنكاركم صار معلوما لدينا. وكنا قصدنا أن نضرب عن إفادتكم صفحا وأن نطوي إجابتكم كشحا لوقوفكم على الانذار ومجاهرتكم بالانكار، ولكن أردنا أن نبين لكم غلطكم فيما ذكرتموه في جميع المواضيع ونوضح لكم خطأكم فيما ادعيتموه بالبراهين السواطع. فنقول: أما قولكم إنا قتلنا العساكر غدراً في الوقعتين قبل أن يحاربونا فهو كذب صريح لأنهم في الوقعتين ابتدرونا بالمحاربة والضرب بالسلاح حاربناهم وقتلناهم.

وقولكم إن الحكومة أرسلتهم ليقفوا على ما عندنا من الأدلة باطل أيضاً ضرورة لأن الحكومة لو أرادت المراجعة والاطلاع على ما عندنا من البراهين لأرسلت الصلحاء والعلماء أهل المذاكرة والدراية بهذا الشأن ولم ترسل العساكر الأغبياء وتعطيهم الأسلحة.

وقولكم إنا قتلنا جملة من المسلمين المنوطين بهذا المكان ظلماً وعدواناً باطل، لأنا ما قتلنا إلا أهل الردة بعد أن كذبونا وحاربونا. وقد أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر جميع أهل الكشف بأن من شك في مهديتنا وأنكر وخالف فهو كافر دمه هدر وماله غنيمة، فحاربناهم لأجل ذلك وقتلناهم وبعد ذلك انقاد باقيهم لحكمنا رجعنا لهم جميع أمتعتهم التي بأيدي أصحابنا رفقا بهم مع أنها حلال لنا.

وقولكم إن الذين قتلنا من العساكر مسلمون متبعون ما جاء به رسول الله (ص) نسأل عن دمائهم بين يدي الله تعالى باطل. لأن القطب الدرديري نص في باب المحاربة على أمراء مصر وعساكرهم وجميع أتباعهم محاربون لأخذ أموال المسلمين منهم كرها فيجوز قتلهم كما قال تعال: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم من خلاف". الآية. على أن النبي (ص) أمرنا بقتال الترك بأنهم كفار لمخالفتهم لأمر الرسول لاتباعنا وإرادتهم لإطفاء نور الله تعالى الذي أراد به إظهار عدله. فكيف نسأل عنهم بعد

هذا" وأيضا شاهد جمع من الأخوان التهاب النار في أعضاء العساكر المقتولين جهارا، تعجيلا لعقوبتهم وإظهارا لحقيقتهم.

وقولكم إنكم ضبطتم أربعة أنفار الطليعة وآذيتموهم فاعلموا أنه قد أوذي أصحاب الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بالسجن والضرب والقتل وجميع أنواع الأذى مثل بلال وحبيب، فليس لهم إلا الثواب لا بد أن نجازيكم على ما صنعتم بهم.

وقولكم إن الطليعة تنافي المهدية لأن المهدي ضرورة يعلم الغيب، جهلا منكم بسيرة الرسول. فإن النبي (ص) كان يرسل الطلائع ... فلم يناف الرسالة. فكيف ينافي مهديتنا ...

وقولكم ما أتباعنا إلا البقارة والجهلاء والأعراب والمجوس، فأعلموا إن أتباع الرسل من قبلنا وأتباع نبينا ... الضعفاء والجهلاء والمجوس الذين يعبدون الحجر والشجر. أما الملوك والأغنياء وأهل الترف فلم يتبعوهم إلا بعد أن يخربوا ديارهم ويقتلوا أشرافهم ويملكوهم بالقهر ... نرجوا الله أن تكونوا أنتم ومن وراءكم غنيمة للبقارة والجهلاء والأعراب والمجوس.

وقولكم قم وأحضر عندنا واتجه بنا إلي محل المهدي: مكة المشرفة، فاعلموا أن توجهنا يكون بأمر رسول الله ... في الوقت الذي يريده الله ولسنا تحت أمركم، بل أنتم ومن فوقكم تحت أمرنا، وأنا ولي الأمر في هذا الآن على سائر الإنس والجان.

وقولكم أرسل لنا ملكا من الملائكة جهلاً منكم كما قال تعالى موبخاً على كفار قريش: "قالوا لولا نزل الله عليك ملكاً ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر وهم لا ينظرون". ... فالآيات لا تنفع المنكر الجاحد وإظهارها إنما يكون بإرادة الله تعالى لا بتمني العباد وليس علينا إلا التبليغ والإنذار كما قال تعالى: "وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه إنما أنت منذر". ... كذلك نحن ليس علينا إلا التبليغ و لا نطلب من الله إظهار آية على مهديتنا، بل نقف معه على حد أدبنا وعبوديتنا، فإن شاء الله أظهر آية كما ظهر لكثير من المؤمنين المحبين نقش اسمنا على بيض الدجاج وورق الأشجار حتى كان لهم ذلك سببا لليقين.

وقولك لا تغتر بنواي (شيخ قبيلة الحوازمة)ولا إسماعيل الأمين (شيخ قبيلة الغديات) جهلا منكم بأمرنا، لأننا نعتمد على الله ولا ننتصر بغير الله وقد صرح لنا النبي (صلعم) في حضرات كثيرة بأن الله ناصرنا وأقسم على ذلك ثلاثة، وإذا كانت نصرتنا بالله فلا نبالي بمدافعكم وصواريخكم وكثرة جيوشكم ولو بلغتم عدد النمل لأنه لا يغلب الله شيء، وهو الغالب على كل شيء.

وقد ذكرتم أنكم كاتبتمونا لأن الخديوي الأعظم قال لكم لا تحاربوه حتى يتبع الحدود، فأعلموا أنه ما أخركم عنا إلا الخوف الشديد والجذع الذي ليس عليه مزيد، لأننا من حين كنا بجزيرة أبا تعدينا حدودكم وخالفنا مقصودكم فكيف تخاطبونا الآن بمثل هذا القول الذي لا ينشأ إلا من ضعفاء العقول" فسارعوا لمحاربتنا لتأخذوا مناصبكم التي غركم بها الشيطان ولا تجبنوا ولا تحرصوا وتتحيلوا إن كنتم كما زعمتم رجالاً أبطالا أهل دراية بالحرب، فإنه ليس بيننا وبينكم إلا السيف، ولسنا محتاجين لمراجعتكم حتى نرسل لكم العلماء ليذاكروكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. والحذر ثم الحذر من المجاوبة ثاني مرة، فإنا لا نرد لكم جوابا ولو جاوبتمونا طول السنين. وما دمتم منكرين فليس لكم عندنا إلا الرماح الطعان والسيوف السنان.

هذا وليكن معلوماً عندكم أنني من نسل رسول الله (صلعم) فأبي من حسين من جهة أبيه وأمي كذلك من جهة أمها وأبوها عباسي، والعلم لله أن لي نسبة للحسين. وفيما ذكرنا كفاية لأهل العناية والسلام على من اتبع الهدى والسلام.

ملحق (4)

منشور الخليفة عبد الله وهو المعروف بمنشور الشعرة.

(من كتاب منشورات المهدية للبروفسير/ محمد إبراهيم أبو سليم)

الحمد لله العلي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم. وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق إلى أحبائه وأعوانه على إقامة الدين.

أحبائي إن هذه الصفوف التي هي صفوف الصلاة بها أوليا وأتقيا وأصفيا وعلما عاملين وبها تايبين ومعرضين. وإني منذ انتقال الإمام المهدي عليه السلام إلى الآن أفتكر في نفسي بيني وبين الله في كيفية تقديمي على هؤلاء الناس الأخيار من المهاجرين والأنصار وإفتكر في قصوري على إيصال التايبين إلى الله وإصلاح المعرضين ورجوعهم إلى الله وشفقان عليهم غاية الشفقة.

وفي ضحوة يومنا هذا ... كنت مفتكرا فيما ذكر حتى حصلت لي حضرة عظيمة بين اليقظة والمنام، وهي أنه حضر لي واحد من الجن وطلبني البيعة فسألته عن اسمه، فقال اسمي السابق ماشي لأني كنت لا عقل لي والآن لكوني حضرت للإسلام فاسمي خاشي. فسألته عن اسم قبيلته قال: قبيلتنا اسمهم العرضيون والفرد منا يقال له العارض. قلت له مامعنى العارض؟ قال سمينا كذلك لإعراضنا عن الحق. فقلت له قل آمنا بالله ورسوله وآمنا بالإمام المهدي عليه السلام وآمنا بك، فقال ثم أعطيته البيعة فلفظها ... بعد ذلك سألته عن اسم أبيه فأخبرني به والأن لا أدركه لصعوبته ومخالفته لأسماء الإنس. فسألته عن إسم أمه فسكت، فخطر لي أنه لا أم له وأن امه وأباه واحد. ثم سألته عن بلده فقال لي: بلدي من المحيط ثلاثون سنة، فقلت له ثلاثون شهرا أم ثلاثون سنة فقال ثلاثون سنة فسألته ثانيا فقال لي كذلك ...

ثم حضر آخر من الجن ... وبعد انصرافه حضر جنون (يقصد جمع جن) بكثرة ... وبعد ذلك هتف لي هاتف اختبرني فقال لي أذا حضر الكفرة كيف تكون أنت ، فقلت: لو حضروا قدر الشجر والبحر أنا متوكل على الله ... ثم قال لي ذلك الهاتف: بشر الأصحاب الملازمين للصلاة أن النور الذي كان بادي على الأسلحة فهو شهادة لأصحابها يوم القيامة وهو بشارة للمجاهدين منهم وللذين يموتون في ملازمة الصف ...

ثم حضر النبي الخضر عليه السلام وصلى على فروتي ركعتين ... وأنا أسمع في قراءته فتحققت أن ما تقدم حقيقة وصدقا. وبعد أن سلم الخضر ... قال لي ربك يقريك السلام والملائكة يقروك

السلام والنبي (صلعم) يقريك السلام والمهدي عليه السلام يقريك السلام ويقول لك: بارك الله فيما صنعته في الدين. ويقول لي الخضر عليه السلام: قال لك المهدي ... إن الله أخبر جبريل وجبريل عليه السلام أخبر النبي (صلعم) والنبي أخبر المهدي والمهدي أخبرني أنا بأن أخبرك بأن الله جعلك هدية في الأرض من مشرقها إلي مغربها ... ثم قال لي الخضر إن المهدي أخبرني أن أخبرك أن نبشر الأصحاب الذين لازموا الصفوف الثمانية من ابتداهن إلي الآن ومحبين في الله ورسوله والمهدي فيكم إنهم مضمومين.

ثم سألت الخضر عن سبب انقطاعه مني منذ انتقل المهدي عليه السلام، فقال لي ... كنت عاكفرا على شعرة من شعر المهدي أمنها لأحمد سليمان ... وأنا أخشى أن تقع منه في الهبوب أو تقع منه في محل وسخ وتروح فيه ... فلم يزل مغفر عليها ليلا ونهارا وبعد أن بلعتها أنت أمس استرحت أنا ...

وكيفية هذه الشعرة أنها كانت طرف الحبيب أحمد ود سليمان جاعلها في ورقة لافيها وأنه بيوم الإثنين أمس الموافق 27 ذو القعدة ... أن الحبيب أحمد سليمان من محبته لنا الخير أراد أن يكشفها لنا من الورقة للتبرك بها، فلما حضرنا بها قبل انكشافها شممت رائحة عجيبة وأول ما بدى لي رأس الشعرة حصل لي انشراح بقلبي وشيئا لا يعلمه إلا الله فتناولتها وقصدت أن أشمها فأراد الله أن ادخلها فمي وابتلعتها حينئذ ، فطلبها الحبيب المذكور ففتحت له فمي فلم يجدها، ولله الحمد على ذلك ... وهذا تفصيل ابتلاع الشعرة السلام،

8 ذو القعدة/ 9 سبتمبر 1885

ملحق (5)

اتفاقية الحكم الثنائي (من كتاب السودان في قرن للدكتور مكي شبيكة)

وفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل.

حيث أن بعض الأقاليم التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي تمت باتحاد حكومتي جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي، وحيث قد أصبح من الضرورة وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الإقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه من الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلي الآن، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة. وحيث أن من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتب على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل. وحيث أنه ترأى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها. لذلك قد صار من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

المادة الأولى: تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة فجنوب الدرجة 22 من خطوط العرض وهي: أولا، الأراضي التي لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ عام 1883. ثانيا، الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة وفقدت منها ثم افتتحتها الآن حكومة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

المادة الثانية: يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

المادة الثالثة: تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية إلي موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان"، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب من حكومة صاحب الجلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي برضاء حكومة بريطانيا.

المادة الرابعة: القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أوتقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أونسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه

القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترب عليها صراحة أو ضمناً تحرير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة. وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلي وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية في القاهرة وإلي رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة الخامسة: لا يسري هلى السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية من الآن فصاعدا إلا ما يصدر منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

المادة السادسة: المنشور الي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أي جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى في السودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا دول أوربية أو دول.

المادة السابعة: لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية. إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية من السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى في البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

المادة الثامنة: فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم العام المختلطة على أي جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة: يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة: لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة. ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلي السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتقيد بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة: قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ 2 يوليو 1889 فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة الروحية المقطرة وبيعها أو تشغيلها.

القاهرة 19 يناير 1899

إمضاء: كرومر ...... بطرس غالي

في 10 يونيو أضيف إلي الوفاق مادة واحدة تقول:

تعتبر ملغاة الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم 19 يناير التي كان بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الإداري الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل.

ملحق 6

المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة 1936 الخاصة بالسودان

(من كتاب السودان الذي أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصري سنة 1952)

المادة الحادية عشرة:

1. مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي 19 يناير و10 يونيو سنة 1899، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لأدائهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين. (وليس في هذ المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان)

2. وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم محولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء.

3. يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين.

4. تكون هجرة المصريين إلي السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

5. لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية.

6. اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية المفعول في السودان.

ملحق 7

مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام سنة 1942.

(من كتاب كفاح جيل للأستاذ أحمد خير)

حضرة صاحب المعالي حاكم عام السودان

بواسطة سعادة السكرتير الإداري لحكومة السودان

يا صاحب المعالي

يتشرف مؤتمر الخريجين العام أن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحب الجلالة الملك جورج السادس ملك بريطانيا العظمى والملك فاروق ملك مصر المذكرة التالية التي تعبر عن مطلب الشعب السوداني في الوقت الحاضر.

إن التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلا قويا لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين. والسودان كشعب من الشعوب التي تضافرت مع الامبراطورية البريطانية في هذه الحرب منذ نشوبها، قد أدرك إدراكا صحيحا حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاه في احضان حكم منظم. ومؤتمر الخريجين العام الذي يمثل الرأي العام المستنير، وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي، يشعر بعظيم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعا. ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجيا أن تجد التقدير الذي تستحقه والترحيب الذي يطمع فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيرا صادقا عن ميول وأماني أهل البلاد.

1 . إصدار تصريح مشترك في اقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق بحرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

2 . تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

3 . تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصص ما لا يقل عن 12 % من الميزانية للتعليم.

4. فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

5. إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال من السودانيين داخل السودان

6. وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية

7. وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية

8 - عدم تجديد الشركة الزراعية بالجزيرة

9. تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك:

أ. بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية.

ب. قصر الوظائف على السودانيين، أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محدودة لأجل يتدريب في أثنائها سودانيون في نهاية المدة.

10. تمكين السودانيين من استثمار كوارد االتجارة والزراعة والصناعة

11. وضع قانون بألزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين.

12 .وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد مناهج التعليم في الشمال والجنوب

هذه هي المطالب التي نرى في استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين في الوقت الحاضر. والمؤتمر يتطلع إلي معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع في تنفيذها.

وتقبلوا يا صاحب المعالي فائق الاحترام.

خادمكم المطيع

إبراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخرجين العام

أم درمان في 3 أبريل 1942

ملحق 8

اتفاقية القاهرة عام 1953

(من كتاب السودان الذي أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصري سنة 1953)

إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا بشأن الحكم الذاتي ونقرير المصير للسودان.

لما كانت الحكومة المصررية وحكومة المملكة المتحدة ... تؤمنان إيمانا ثابتا بحق الشعب السوداني في تقرير المصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة 1 ـ رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو محايد، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة الانتقال يتوفر فيها للسودانيين الحكم الذاتي الكامل.

مادة 2 ـ كما كانت فترة الانتقال تمهيدا لانهاء الإدارة الثنائية انهاءً فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ أثناء فترة الانتقال لسيادة السودان للسودانين حتى يتم لهم تقرير المصير.

مادة 3 ـ يكون الحاكم العام إبان فتر الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة.

مادة 4 ـ تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني، ترشح كل منهم حكومته، على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه، ويكون للبرلمان السوداني في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة 5 ـ لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأً أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقنا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة 10 من قانون الحكم الثنائي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة 6 ـ يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة عن الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:

أ ـ الشؤون الخارجية

ب ـ أي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة 101 (1) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون.

ج ـ أي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئوليته، وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلي الحكومتين المتعاقدين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمي، ويكون قرار اللجنة نافذا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

المادة 7: تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصري وعضو من المالكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة وعضو هندي، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي. ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة

المادة 8: رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة السودنة من:

أ ـ عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كل منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

ب ـ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت.

المادة 9: تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى "اليوم المعين" بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي، مع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث بهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغي على أية حال ألا تتعدى الفترة ثلاثة أعوام، وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي:

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار.

المادة 10: عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لانتخابات جمعية تأسيسية يقدم إلى البرلمان لإقراره، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته. وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بها في ذلك الضمانات

التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلي تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أي هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

المادة 11 تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني رغبيه في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور.

المادة 12 تقوم الجمعية التأسيسية بإداء واجبين:

الأول: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ

الثاني: أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سوداني دائم.

ويتقرر مصير السودان:

أ - أما تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة

ب - وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام

المادة 13: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يعلق باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

المادة 14: اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذااتي وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

المادة 15: تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة 1953.

عن الحكومة المصرية	عن حكومة المملكة المتحدة
لواء (أ.ح) محمد نجيب	رالف اسكراين ستيفنسون

رقم الإيداع: 2002/291م